جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إشكاليات إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 في ظل التحولات الإقليمية والدولية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث (LMD) في العلوم السياسية

التخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالب:

إبراهيم الخليل كربال

بإشراف من الأستاذة:

أ.د خليدة خلاصي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ سفيان منصوري.....جامعة "امحمد بوقرة" – بومرداس..... رئـــيـــســـا

أ.د/ خليدة خـلاصي..... جامعة "امحمد بوقرة" – بومرداس..... مشـرفا ومقـررا

أ.د/ عـلي لـكـحـل ..... جامعة الجزائر03 "ابراهيم سلطان شيبوط"..... .مـمـتـحـنـا

د/ مـراد حـجـــاج.....جامعة "امحمد بوقرة" – بومرداس.....مـمـتـحـنـا

د/ عبد الحق بوسعيد..... جامـعة "زيان عاشور" – الجـلفة.....مـمـتـحـنـا

قال الله عز وجلّ في سورة طه:

بسم الله الرحمن الرحيم

« فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۗ قلى وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن
قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ صلے وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

﴿١١٤﴾ »

قال الشيخ عماد الدين الكاتب الأصفهاني:

" إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لا يَكْتُبُ إنسَانٌ كِتَابًا في يَوْمِهِ إلّا قالَ في غَدِهِ: لَوْ غُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنٌ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هذا لَكَانَ أَفضَلٌ، وَلَو تُرِكَ هذا لَكَانَ أَجْمَلُ... وَهذا مِنْ أَعْظَمِ العِبَرْ، وَهُو دَلِيلٌ عَلَى اِسْتيلاءِ النَّقْصِ على جُمْلَةِ البَشَرْ"

شكر وعرفان:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة القديرة والفاضلة؛ البروفيسورة خليدة خلاصي كعسيس، على كرم قبولها الإشراف على كامل أطوار إنجاز هذه الأطروحة والعمل المتواضع، والتي شجعتني على الإقدام في اتمامه، وصقل روح الباحث في طرح الفكرة وتعلم مهارة التفكيك وإعادة البناء وهو ذا أعظم ما يبتغيه الساعي لطلب العلم والالتزام بقواعد التفكير العلمي السليم.

شكرا أستاذتنا الفاضلة نظير صبرك على مسايرتكم لي في التقويم والتقييم والملاحظة والتشجيع على ضعف قد يعتري مسيرة الباحث على مدار أشهر بل سنوات، شكرا على تواضعكم معي وعلى رحابة الصدر وكرامة الثقة وبراعة الإضافة وكلفة الإشراف والإصغاء على علو ورفعة المرتبة العلمية والأكاديمية.

تقبلوا مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

خالص التحيات: إبراهيم الخليل كربال

شكر خاص:

أشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق – بودواو بجامعة "امحمد بوقرة" ببومرداس، وأخص منهم الأستاذ رئيس لجنة التكوين بطور الدكتوراه وأعضاء لجنة التكوين لدفعتنا، وطاقم الإدارة ومخبر الدراسات السياسية والدولية، وطاقم عمال مكتبة الكلية، كل باسمه على طيب المعونة والسند والدعم طيلة مسارنا بهذا الطور، وعلى الجو المحفز والمشجع على طلب العلم والبحث، وكذا على المبادرات المتميزة لتنظيم ملتقيات وطنية ودولية وأيام دراسية ومنشورات علمية، كانت تهدف لتحقيق تكوين نوعي وراقي لفائدة طلبة الدكتوراه والباحثين والأساتذة، ما يجعل من قسم العلوم السياسية فضاءً مميزا بالكلية.

كما لا يفوتني طبعا أن أتقدم بجزيل الشكر وأنحني احتراما وتقديرا للأساتذة الفاضلين أعضاء اللجنة العلمية المكلفة بمناقشة هذا العمل وما تطرحه من أفكار، أشكرهم كل باسمه وبعظيم العرفان على كرم قبول العضوية في هذه اللجنة الموقرة، والتكرّم بقراءةٍ لما جاء في ثنايا التالي من ألفه إلى ياءه، وعظيم الملاحظات والتصحيح للتقييم والتقويم والتوجيه.

خالص التحيات: إبراهيم الخليل كربال

إهـــــــــــداء :

إلى روح أمي الزكية الطاهرة التي عاشت لأجل أن ترانا ومن كفلتهم معنا، بتاج العلم والقرآن وتيجان الأخلاق الحميدة...

إلى أبي أطال الله في عمره، وهو الذي ما أوصاني بأمرٍ مثلما يوصيني بطلب العلم والمعرفة العلمية...

إليكم يا من تنافسنا دومًا بنجاحاتنا في دروب التعلّم والمعرفة في مساراتنا الدراسية؛ أشقائي الأربعة الأحبة وأختايّ العزيزتين...

إلى زوجتي الكريمة.. وإلى المؤنسات الغاليات؛ عائشة أروى، أمينة خديجة، ونور رحمة، دفعن معي شيئا من ضريبة الانزواء والسهر، والغياب كدًّا وجهدًا؛ في سبيل إتمام هذا العمل..

أهدي إليكم جميعا؛ هذا العمل المتواضع...

ملخَّص:

قد يواجه مسار بناء الدولة تحديات مؤسسية وعلى مستوى أداء السلطة وتفاعل النخب والاختراق ضد إدراكات النخب والمجتمع في ظل تنامي التنافسية الدولية. إن التحولات الحاصلة على مستوى الثقافة السياسية وتوسع دائرتها في البلدان العربية، جعل مستوى أداء الأنظمة السياسية فيها متدنيا. تلك التحولات الهيكلية (على مستوى الإدراكات) قد تضع الأنظمة السياسية أمام حتمية الإصلاح العميق، أو تصعيد الاحتجاج المجتمعي الذي قد يلزمها بالذهاب مباشرة إلى إنفاذ إعادة بناء المؤسسات والدولة، أو الانسداد والعنف كمبرر للتدخل الأجنبي تبعا لتغير مبادئ العلاقات الدولية. إن تحول النماذج العربية إلى الخانة الثانية من تصنيفات **جويل ميجدال** في قياس إدارة الدولة في المجتمع (دولة ضعيفة ومجتمع قوي) بفعل تحولات مجتمعية عميقة والتحول نحو المفاهيم الدولية الجديدة وارتفاع سقف المطالب وتنامي النزعة الاستهلاكية أمام تآكل أدوات الضبط الاجتماعي التقليدية، سايرتها تحولات دولية سياسية واقتصادية ونظرية وأيديولوجية قوية، أحدثت ارتدادات وضغوط ضد استقرار الأنظمة العربية خلال موجة الحراك العربي الشعبي سنة 2010. وتمثل الحالة الليبية نموذجا فريدا منها، تتداخل فيها مجموعة من الإشكاليات في مسار إنفاذ خارطة طريق التسوية السياسية تلك، تمثل فيها الفواعل الأجنبية متغيرات رئيسة. يحاول هذا البحث تقديم مقاربة بنائية تحليلية وتفكيكية لتلك الإشكاليات، باستحضار الجذور التاريخية لها، وبناء السيناريوهات الممكنة والتحديات التي ترهن مستقبل إعادة بناء الدولة الليبية.

Abstract :

The modern State-Building's structures can face a series of institutional challenges, and at the level of the exercise of authority, and even through the interaction of elites and the possibilities of foreign penetration against perceptions elites and society. This may coincide with increasing international competitiveness. Global transformations taking place at the level of the political culture of the elites are widening in this circle, particularly in Arabs countries where the experiences of "State-Building" have failed. However, these structural transformations (at the level of the political consciousness of the Elites) and the domination of globalization of liberal values, and the new global political concepts, which have pushed political systems towards the inevitability of in-depth reforms, or towards the escalation of societal protests, which can force them to engage directly either in the reconstruction of institutions or *Rebuilding-State*. The State-Building's process in the Arab world has experienced a change in categories and classifications theoretically established by **Joël Migdal**'s approach "The State in Society Approach" (Weak state and strong society). This is due to profound transformations at the level of society... These facts were created in face of the erosion of traditional tools of social control which have long been adopted, collided with strong international political, economic, theoretical and ideological transformations, and which have created repercussions and pressures against the stability of Arab regimes, and subjected them to a severe test known as "Arab Spring 2010". The Libyan case study represents a distinct model among these models: since 2011, the repercussions of the progress of "State-Building" in this country since 1951 have been revealed. The process of Libyan "State-Building" still remains controversial despite the multiplicity of approaches. There are many complicated, structural and fundamental issues in the Libyan State-Rebuilding process. This Thesis attempts to recall the historical roots of these obstacles, and to build a perception of the challenges that depend on the future of this process of Libyan "State-Rebuilding", as well as possible scenarios for the future of this process .

مـــقـدمـــة

تمهيد للموضوع:

كثيرةٌ هي الدراسات الفلسفية ومن الممارسة السياسية أيضا، ما تُؤكد ضرورة وجود "الدولة" كتنظيم ضروري لكل مجتمع إنساني، ليس بالضرورة أن يتّسم بالكمال والمثالية التي آمن بها **أفلاطون** و**الفرابي** ومن سار مثلهم في هذا الطرح. غير أن الأهم بالنسبة للنظريات السياسية الحديثة يكمن في مقاربات بناء هذا التنظيم بأكبر قدر ممكن من الكمال والفعالية التي فشلت فيها الأشكال التنظيمية القديمة والتقليدية لإدارة المجتمع وتلبية مطالبه وحاجاته المتنامية، فتوجَّه الاهتمامُ النظري إلى تطويرها بشكل دوري وتحديثات تظل فيه الدولة في منأى عن مهددات الفشل والانهيار، إمّا أنْ يكون الإصلاح فيها طبيعيا ودوريًا بحكم تطور الحاجات، أو قد تستجدي إعادة البناء برمّته إذا ما حدث هناك فشلٌ لنسق المؤسسات وطريقة عملها في التنسيق والتداخل الوظيفي.

فإذا كان المدخل الوظيفي مهما لإدراك وفهم المبرر الوجودي للدولة أصلا، فقد لا يقتضي فشلُ دولةٍ ما؛ إعادة البناء أصلا، لأن هذه الدولة الفاشلة لم يكن موجودا فيها البناء من الأساس، وإذا تم التسليم باستحالة بلوغ المثالية والطوباوية في أي من الدول، فقد يدل على وجود مهددات الفشل، ما يستدعي بدوره ترتيبات مسبقة ودورية لضمان البقاء، كما أنَّ البيئة الدولية متّسمة بالاستغلال والتنافسية على الموارد؛ وهنا دلالة ضمنية بأن الدول "القوية" توفر أدوات وممارسات لصالح بقائها إدراكا منها لاحتوائها مسببات فشلها المفترض لولا وجود منطق الاستغلال في العلاقات الدولية، ما يجعل عملية بناء وإعادة بناء الدولة في عصر العولمة أكثر تعقيدا.

تُعتبرُ مسارات بناء "الدولة" في البلدان العربية؛ مميَّزة عن التجارب الغربية، فالمؤسسة السياسية في أغلبها كانت جهازية أكثر من مؤسَّسِية، وتشوبها شخصنة السلط وتأثير قرابة العائلة والجهوية والعشيرة أكثر من أسس المواطنة، رغم اعتماد مقاربات جاهزة قد تتعارض مع إدراكات الشعوب والحكام. إشكاليات تاريخية رغم أنها عرفت أسسا سليمة ومنطقية في مبادئها في دولة الإسلام الأولى مع بعثة الرسول محمد ﷺ في "وثيقة المدينة" التي عالجت مشكلات الشرعية السياسية ومأسسة السلطة وانتزاعها من معايير الزعامات القبلية وأسس العدل ومصادر التشريع... الخ، لكن التجربة عرفت بعدها انحرافات إلى حين قيام الحكم العثماني، ثم وبسقوطه أحدث فراغا سياسيا وفكريا رهيبا في العالم العربي الذي أُخضِع للاستعمار وتغييب النخب القائدة في وقت قطعت فيه البلدان الأخرى أشواطا متقدمة فيما يقابل ذلك الفراغ. وفي مرحلة بناء الدولة في سياق ما بعد الكولونيالية؛ اصطدمت أطروحات تجسيد هذا المشروع بتيارات سياسية منها من يؤمن بضرورات النموذج الدولاتي الغربي، ومنها من اعتبر الدولة أداةً لتبرير سيطرة طبقة برجوازية، وآخر تراثي يقسمه مفكرون على غرار

علي عبد الرزاق إلى قسمين؛ الأول يمس مفهوم السياسة المدنية ذاتها وغاياتها ومجموعة القيم الكبرى الموجهة للدولة والمجتمع في مقدمتها قضية الشرعية العامة المجسدة لمرجعية رمزية وقانونية تقوم عليها الدول، والثاني حول مفهوم الدولة وما يرتبط به من بنية السلطة وقواعد ممارسة الحكم والسياسة وما ينبع عنها من تعيين هوية الجماعة السياسية القومية أو الدينية، بل وفي غايات الاجتماع المدني نفسه، كما أن تغيّر القضايا من التحرر والتنمية إلى مفاهيم الانتقال الديمقراطي والأمن الدولي وتغير البيئة الدولية نهاية القرن 20؛ طرح مشاريع إعادة بناء الدولة وكأنها حتمية موقوتة ومنتظرة عن تراجع أداء الأنظمة العربية في البعد المحلي والاقليمي، كما أن النخب التي يُفترَضُ أن تكون محرك "الثورات" الفكرية والأيديولوجية بطريقة تدريجية، تعرّضت مذ ذاك لثنائية ضغط التنافسية الدولية على المنطقة، وأدوات مقاومة النظام لتلك الضغوط من خلال رفع شعار "دعم النضال ضد الامبريالية" واستقطابه للنخب، ما يعكس ما يسميه **كنعان مكية** في كتابه "القسوة والصمت" بـ: تواطؤٍ نشطٍ وسلبيٍ من النخب مع الدكتاتورية، وصفه **بول بيرمان** بأنه وجه آخر للفاشية وتحامل أيديولوجي جديد للتيارات الدينية والتقدمية لمساندة الشمولية، هذا التحامل قابلته معارضة متنامية لدى باقي النخب المضطهدة والمواطنين، كدوافع متنامية لاندلاع الربيع العربي 2010 في ظل تحولات دولية اقتصادية وسياسية وأيديولوجية كبرى.

الحالة الليبية كنموذج فريد عن تلك الحالات العربية، تكوّنت معطياتها وفق هذا الشكل، تعكس استغراقا رهيبا لتفاعل تلك المتغيرات فيما بينها، فهي حالة فريدة من حيث هذا التفاعل طيلة مسار مشروع بناء الدولة في سياق ما بعد الاستقلال 1951، ومتفرّدة أيضا من حيث إشكاليات عملية إعادة بناء الدولة فيها في سياق ما بعد الصراع الذي تميّز بمستوى عالي من العنف متعدد الاتجاهات والفاعلين من داخل وخارج البلاد، وظلت تبعات ومخلفات المرحلة السابقة تؤثر على هذا المسار السياسي والدستوري لإعادة بناء الدولة فيها إلى درجة عدم يقينية الأوصاف؛ أين هي المؤسسات التي ينطلق من بقاياها المشروع الجديد، وهل هي ثورة أم مجرد فوضى باعتبار أن مدرسة التحديث مثلا تفترض وصف الثورة مقرونا بنصاب محدد من الثقافة السياسية والمدنية والوعي المجتمعي، فإعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع المسلح كالحالة الليبية تكتنفها إشكاليات معقدة.

أهمية الدراسة:

تتمثل القيمة العلمية لهذا الموضوع في الخصائص الدقيقة التي تجتمع في حالة ليبيا ومساعي إعادة بناء الدولة فيها في سياق ما بعد الحرب التي اندلعت بعد سقوط النظام السياسي فيها سنة 2011، حيث شكّلت طفرة في منحنى الأحداث السياسية والميدانية والاقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي لما سمّي بالربيع

العربي، وتمثل الحالة الليبية نموذجا فريداً بين الحالات العربية الأخرى التي بدأ فيها مسار بناء الدولة الوطنية والقومية بعد موجة التحرر من الاحتلال الأجنبي بأشكاله المتنوعة منتصف القرن الـ20م، وتستمد هذه التجربة الليبية خصائصها من كونها تجمع متغيرات مختلفة من تلك التي تتفرق في الحالات العربية الأخرى لكنها اجتمعت في ليبيا؛ كالتنافسية الدولية، والأيديولوجيا القومية التي تعتمد مبادئ السياسات ما فوق الوطنية، وصراع الإدراك والمقاومة والتأثير بين المكون المحلي من قبلية وطائفية وعشائرية وجهوية ضد الثقافة التحديثية المؤسسية لاندماج المتغيرات المتنافرة، وظاهرة الشخصنة أمام محاولات المأسسة، وصراع المركز والأطراف.

إن تفاعل هذه المتغيرات وإفرازاته استهلك ستة عقود كاملة (06) دون بناء دولة مؤسسات قوية، ودخل ظرفا دوليا هيمنت في تحولات جيوسياسية واقتصادية معقدة، تسايرها تحولات نظرية كبرى تستمد افتراضاتها من الظواهر العالمية الراهنة، وتستلزم مزيدا من الدراسات الأكاديمية التي تحاول تفكيك هذه الإشكاليات الجديدة وإعادة بناء تصورات جديدة تتجاوز أساليب النمذجة واستيراد الأنساق الجاهزة في عمليات بناء المؤسسات وإصلاحها، كما تبحث عن تصورات ممكنة لإعادة بعث مشروع بناء الدولة العربية التي ما تزال غير مستقرة بفعل تعقيدات مركّبة تجعل من الثورة على الأنظمة ميزة لا تنقطع في النظام العربي الجديد كما يصفها **روبرت كابلان**، وعدم القدرة على إرساء "دولة مؤسسات"، ما يجعل من هذه الدراسة في خانة الدراسات الهادفة لفهم عسر إعادة بناء الدولة العربية خاصة في سياق ما بعد الثورات الشعبية ضد الأنظمة السياسية الحاكمة.

أما عن القيمة العملية للدراسة؛ فهي عبارة عن محاولة لتفكيك وإعادة بناء المتغيرات التي كانت عواملا ودوافعا لتفجّر الصراع السياسي بين دائرة النظام السياسي والشعب بغالبية نخبه المجتمعية، وهي سيرورة تاريخية تتطلب فهم هذا التقادم وتأثيراته في بيئة دولية متغيرة، كما تحاول الدراسة قياس هذه المتغيرات كلا على حدة، وهي تتزامن وإشكاليات قديمة متجددة حول الديمقراطية والقابلية لهذه الممارسة بالنظر إلى الخصوصيات التي قد تمنع الانتقال الديمقراطي ليست لأنها ضده ولكن بسبب مدركات الثقافة الدولاتية ورواسب الماضي ومكانة المكونات الجوهرية لتلك الثقافة من عقيدة دينية والتشوهات التي قد تلحق بها.

هدف الدراسة:

يهدف الباحث في الدراسة هذه إلى المساهمة في منتظم التحليلات النظرية التي يقدمها الباحثون لفهم إشكاليات مشروع بناء الدولة العربية الحديثة، وتفكيك المشكلات وراء عسر الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية في سياق ما بعد الحراك الشعبي، وتكمن الأهداف أيضا في التأكيد على ضرورة إيجاد مداخل نظرية

وعملية لإعادة بناء الدولة الليبية على المستويات؛ من مدخل الفعل الاقليمي، توسعة عملية بناء السلام والتركيز على نقطة الاندماج الوطني لدرء الوقوع في السيناريوهات الكارثي والاتجاهي للمتغيرات المترسّخة منذ العام 1951 وتراكم مفرزات أحداث الربيع العربي منذ 2011.

شرح أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الباحث لهذا الموضوع إجمالا متمثلا في ظاهرة إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الثورات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة، وعلى وجه الخصوص في المنطقة العربية التي تمثل الحالة الليبية فيها طفرة بارزة في منحى تماثل أحداث "الربيع العربي"، في جملة من الأسباب ذاتية وموضوعية:

أ. الأسباب الذاتية: في رغبة الباحث في زيادة التخصص الأكاديمي في مجال التنظيمات السياسية والإدارية، وبناء تصورات أعمق عن ظاهرة الدولة والمواضيع المتعلقة بها من حيث عمليات بناء القدرات والمؤسسات فيها وأهم المتغيرات الفاعلة في عملية إعادة بناء الدولة في بلدان "الربيع العربي"، وكل ذلك يمثل بالنسبة للباحث زخما معرفيا علميا قد يستعين به في إطار طموحاته المهنية والسياسية.

ب. أما عن الأسباب الموضوعية وراء اختيار الموضوع: فتتلخص في أهمية الظاهرة (الثورة والانتفاضة الشعبية ضد النظام السياسي) التي ميّزت علاقة الحاكم بالمحكومين في البلدان العربية منذ 2010، ضمن البحوث الأكاديمية التي أعملت التحليل والملاحظة لبناء مقاربات إعادة بناء الدولة في المجتمعات المتصدعة، كما أن الوعاء الاقليمي الذي تتواجد ضمنه ليبيا والأنظمة الشبيهة التي طالها التأثيرات نفسها، تثير انتباه الباحثين لمحاولة المساهمة بتحليلات منطقية للمشكلات المطروحة، وتقديم استشراف بمستقبل مثل هذه الحالات في ظل التحولات الدولية والنظرية الكبرى.

إشكالية البحث:

يمكن تحديد إشكالية هذه الدراسة كالتالي:

كيف تتفاعل الإشكاليات التي ترهن مستقبل عملية إعادة الدولة في ليبيا بعد سنة 2011 والتحولات الإقليمية والدولية؟

هناك تساؤلات فرعية تساعد على تفكيك هذه المشكلة وبناء إدراكات معرفية لإشكاليات الأزمة الليبية الراهنة:

- ✓ ما هي متطلبات عملية إعادة بناء الدولة؛ هل هي استكمال للبناء بإصلاحات أعمق، أم عملية بناء جديد تبعاً لقصور واضح للأداء المؤسساتي السابق؟

- ✓ ما طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية في ليبيا؟ وهل ضعف الدولة في ممارسة الضبط الاجتماعي؛ يعني بالضرورة وجود مجتمع بثقافة سياسية كافية لبناء دولة قوية؟
- ✓ فيما تتمثل ترتيبات إعادة بناء الدولة الليبية؟ وهل هي كافية لإعادة بناءها في ظل التحولات النظرية الكبرى؟
- ✓ ماهي السيناريوهات المتوقعة لمسار إعادة بناء الدولة الليبية أمام المساعي والتفاعلات السياسية المحلية والدولية والاقليمية الراهنة؟

حدود الإشكالية:

تنطلق هذه الإشكالية وتنتهي في حيز زماني ومكاني يكون تحديده كما يلي:

1) الحدود الزمانية: تركز هذه الإشكالية بدرجة أولى على المرحلة الانتقالية في ليبيا بعد 2011م، والتي يفترض أنها الحيز الزمني لمباشرة عملية إعادة بناء الدولة الليبية التي بدأت بسقوط النظام السياسي الليبي بقيادة **معمر القذافي**، ووفق أسس حديثة وعصرية تتجاوز مشكلات المراحل السابقة، ولفهم جذور هذا الصراع الذي تفجّر في خضم التحولات الدولية والاقليمية (الربيع العربي)، ولأن العملية أيضا مرتبطة بتعقيدات مسار بناء الدولة الليبية بعد إعلان الاستقلال لها عام 1951، فإن تفكيك الإشكالية لإعادة بناء تصور دقيق يستدعي استحضار مقاربة تاريخية لتحليل الأبعاد التاريخية للإشكاليات التي عطّلت مسار إعادة بناء الدولة الليبية بعد 2011 إلى غاية 2023.

2) الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة حالة ليبيا، إحدى دول المنطقة العربية، وهي إحدى دول المغرب العربي الكبير، وتقع في شمال القارة الإفريقية مطلة بحدود شاسعة على حوض البحر الأبيض المتوسط على الشمال، وتحدها تونس والجزائر غربا، ومصر والسودان شرقا، وتشاد والنيجر جنوبا، وهي على مساحة شاسعة بتنوع جغرافي وتضاريسي ثري. تتناول الدراسة هذه الحالة كبلد بأكمله وليس إقليما دون آخر، وتتشابه الحالة الليبية مع حالات عربية أخرى في خضم أحداث الربيع العربي منذ 2010، لكنها تجمع أكثر المتغيرات والخصائص تعقيدا بين تلك الحالات.

بناء الفرضيات العلمية للدراسة:

للإجابة على إشكالية هذه الدراسة، يمكن طرح فرضية علمية تفسرها كالتالي:

نجاح عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا مرهونٌ بِثنائية بناء ثقافة سياسية مواطنية داخلية لصالح المؤسسية السياسية، وتوافق إقليمي قوي لدعم مسار العملية.

يمكن أيضا بناء فرضيات علمية فرعية عنها، تكون كالتالي:

أ. كلما كان اتجاه وانسجام الفعل الدولي الاقليمي لصالح إعادة بناء الدولة المنهارة بفعل الحرب إيجابيا، كلما زادت فرص نجاح التسوية السياسية والهندسة الدستورية وإعادة بناء المؤسسات في هذه الحالات.

ب. مستويات الثقافة السياسية مرتبطة بمستوى الرشادة السياسية للنظام السياسي باعتباره مدخلا مهما في بناء وإعادة بناء الدولة.

ت. كلما زادت عزلة الأنظمة العربية الشمولية، كلما زادت فرص التدخل الأجنبي ضدها.

ث. كلما انخفض منسوب الوعي السياسي والنخبوي، كلما زاد تحكم الفواعل الدولية في توجيهه.

ج. كلما اشتدت التنافسية الدولية على الموارد والثروات، كلما قلّت فرص نجاح إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع المسلح، في البلدان الثرية طبيعيا مثل ليبيا.

ح. كلما طالت مدة الأزمة الليبية، قلّت فرص التوافق الوطني وزادت فرص التقسيم وتفكيك الدولة.

منهج الدراسة:

المنهج العلمي لدراسة الظواهر بمختلف أنواعها؛ هو "مجموعة من الخطوات والطُرُق المنظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معيّنة" [1]، وفي دائرة العلوم الاجتماعية والانسانية التي تنتقد عادة بصعوبة دراسة الظواهر فيها، يعتبر المنهج العلمي على اختلاف أقسامه ضروريا للتوصل إلى نتائج وتفسيرات موضوعية ومنطقية لتفاعل التعقيدات والتفاعلات الحاصلة. لهذا سيتم خلال في هذه الدراسة اعتماد المناهج العلمية الآتية كمستويات لتحليل الإشكالية المطروحة والإجابة عليها:

- **المنهج الوصفي:** يعتمد على جمع المعلومات اللازمة، بهدف "دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبّر عنها كيفيا وكميا، فالتعبير الكيفي يبين لنا الخصائص الظاهرة موضوع الدراسة، أما التعبير الكمّي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة وحجمها" [2]، ولأن الحالة الليبية تتميز بخصائص متفرّدة عن الحالات العربية الشبيهة، فضروري أولا وصف دقيق ونظري لعملية إعادة بناء الدولة في حالات ما بعد الحرب، ثم توصيف الحالة الليبية من هذا المنظور.
- **منهج دراسة الحالة:** هنالك اختلاف نظري حول مجالات واستخدامات منهج دراسة الحالة بين أن يكون مقتصرا على الحالات التي تتميز بخصائص محددة دون غيرها، بما يجعل نتائج الدراسة غير قابلة للتعميم نظرا لعدم اتساق المعطيات مع الحالات الأخرى، وبين أن يسعى هذا المنهج إلى دراسة مكثفة

[1] احمد سيد محمد، **الدليل الى منهج البحث العلمي**، (القاهرة: دار المعارف، 1973)، ص 09.
[2] عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي وطرق كتابة البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص 129.

لوحدة واحدة أو عدد صغير من الوحدات (الحالات)، بغرض فهم فئة أكبر من الوحدات المماثلة، وبهدف التعميم وتحديد تمايز الحالات المتقاطعة، ويسعى مستخدمو منهج دراسة الحالة، إلى:[1]

- ✓ توليد فرضيات أو اختبار فرضيات أوسع نظرا لخصوصية الحالة.
- ✓ معرفة ترتيب الأولوية بين المتغيرات الداخلية و الخارجية لها.
- ✓ ضبط الآليات السببية والأكثر تأثيرا، وحجم العلاقات السببية بين المتغيرات.
- ✓ ضبط نطاق الاستدلال السببي ومدى تجذره في الحالة وحجم تلك الاسباب.
- ✓ معرفة درجة تجانس مجتمع الحالة قيد الدراسة.
- ✓ تحديد ما إذا كانت البيانات المتاحة مركزة أم مشتتة.

إن منهج دراسة الحالة (لتوليد فرضيات أو اختبار فرضيات أوسع نظرا لخصوصية الحالة) ذو بعد استكشافي بشكل تجريدي. استخدمه **أبوقراط** في بحوثه، و **فرويد** في فحص الحالات السريرية أمامه، و **بياجيه** في دراسة سلوك الأطفال إلى سن البلوغ فقادته إلى صياغة نظريته في التطور المعرفي البشري، وأسست **ليفي شتراوس** النظرية البنيوية للثقافات الإنسانية على تحليل العديد من قبائل أمريكا الشمالية والجنوبية، وتأسست نظرية **دوجلاس نورث** المؤسسية الجديدة للتنمية الاقتصادية الى حد كبير من خلال دراسة حالات إنجلترا، هولندا والولايات المتحدة [2]، فهذا منهج مهم يستخدم لدراسة حالة أو عينة ما معينة ويهدف إلى تعميم تلك النتائج على مجتمع بحثي أوسع في حال تشابه المعطيات القاعدية[3].

أكد **برهان غليون** صعوبة اعتماد منهج دراسة الحالة في البلدان العربية، بمتغيري "الدولة" و "الثورة" بالنسبة لأشكال الحراك الشعبي ضد النظام بعد 2010؛ ف "الدولة" مفهوم يفترض تغييرا شاملا وأفعالا هادفة ومنظمة تقوده نخبة ما، ينطلق مشروعها وفق أيديولوجية محددة ومتطورة من هذه الجماعة النخبوية، أما "الثورة" فمفهوم شاسع هو ذروة سنام الاشكال الأخرى في العنف إما يكون مجاله كافة الشعب كالاعتصام والحراك وإما محدود العدد كالانقلاب العسكري، كما أن دراسة الحالة العربية في بناء الدولة وإعادة بناءها يستلزم فهم الأصول والإشكالات التاريخية الأولى في ظل تغيّر مفهوم السيادة المطلق والنسبي في العلاقات الدولية وتصادمه مع نقطة الخصوصيات السوسيوثقافية في البلدان العربية... لهذا؛ فإن اعتماد استخدام "منهج دراسة الحالة" في الحالة الليبية وبشكل حذر ودقيق سيساعد

[1] John Gerring, **Case Study Research : Principles and Practice**, (New York: Cambridge University Press, 2007), pp. 37-38.

[2] Ibid. Pp. 37-38.

[3] عمار بوحوش، **مناهج البحث ...**، المرجع السابق، ص 99.

على فحص خصائص الحالة الليبية المميزة لها، ومحاولة تحديد العلاقات التفاعلية بين مختلف المتغيرات التي ميزتها سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي؛ باعتبارها ظواهرا مجردة وليس كأحداث فقط، ثم وعلى أساسها بناء قراءات استشرافية لمستقبل هذه الحالة.

- **المقاربة ما بعد الكولونيالية:** يسعى الباحثون من خلال استخدام المنهج التاريخي؛ إلى معرفة المراحل التاريخية لتطور ظاهرة ما، فهو منهج يقدم تصوراً عن المحيط الذي تحكَّم في ميلاد الظواهر أو زوالها[1]، غير أنّ النظرية أو المقاربة "ما بعد الكولونيالية" التي تركز في دراستها لمجتمعات العالم الثالث على المرحلة الاستعمارية وتأثير الثقافات المترسخة عن فترة ما بعد الاستقلال في علاقات القوى؛ علاقات القوة السياسية والثقافية، ويبحث في الإشكاليات المعرفية المتعلقة باللغة والهوية والمكان والانتماء أو الخطاب ما بعد الاستعمار. هذا الخطاب –ما بعد الاستعمار– يقوم على أن القوى الاستعمارية قامت بتعريف وتحديد ماهية الدول المستعمَرة أيّ؛ "الآخر" على أنه غير حداثي، غير ديموقراطي، بربري[2]، وهو خطاب نقدي لمبررات المستعمر وكشف علاقات الثقافة بالسياسة، والثقافة في الدول المغاربية مرتبطة بشكل كبير بالإرث الاستعماري الثقيل، وهذا ما قد يشكل زاوية مهمة لتفسير ظاهرة الدولة من منظور الهوية والثقافة وليس واقعية القوة فحسب.

أهم الاقتربات المعتمدة في الدراسة:

كما يعتمد الباحث في بلوغ أهدافه؛ على مجموعة اقترابات علمية أخرى. إن المقترب التحليلي هو "إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الآمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار".[3]

إن إقتراب "الدولة والمجتمع The State in Society Approch" الذي أسَّسَ له **جول مِجدال** لفهم وتفسير أنماط علاقات الدولة بالمجتمع خاصة في الحالات التي تضطرب فيها تلك العلاقة بسبب مفهوم السيطرة وأساليب الضبط الاجتماعي التي تنتهجها نماذج "الدولة القومية"، أبرز الاقترابات موائمة مع حالة ليبيا، التي انتهت عام 2011 إلى انفجار علاقة الدولة بالمجتمع هناك واسقاط النظام السياسي القائم حينئذ، ولا يعني سقوط النظام أن العلاقة بين المجتمع {المتحول من حالة ضعف إلى مركز قوة} والدولة تحوّلت من النموذج التنافسي –الذي تحدّث عنه **جول مجدال**– إلى توافقية وتكاملية، فالصراع ما يزال قائماً في عملية إعادة بناء

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي...**، المرجع السابق، ص 56.
[2] أحمد عبد الحليم عطية، **"ما بعد الكولونيالية في ما بعد الحداثة"، الإستغراب**، صيف 2018، ص 168.
[3] نصر محمد عارف، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة؛ النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002)، ص ص. 204،205.

الدولة بعد 2011، في مختلف مستويات تلك العلاقة. ويمكن الاستعانة باقتراب الثقافة السياسية التحليلي مهم لفهم السلوك السياسي للمجتمع في حالة ليبيا، ومنظماته الفاعلة ولو بفعل تأثير المنظومة العالمية [1] خلال موجة الحراك العربي الأخيرة.

ولأن الظاهرة القبلية مميزة للحالة الليبية، فتحليلها يستجدي هذا الإطار التحليلي بأبعادها المختلفة خاصة الاقتصادية منها، وهي أيضا تتّسم بالتراكمية والترسيخ في مؤسسات التنشئة المختلفة، التي أنتجت جملة من التوجهات –كما يشير إليها **غابريال ألموند** و **فيربا**– المختلفة والمتنامية ضد النظام السياسي، وتجاه السياسات التوزيعية للريع وعائدات النفط؛ سواءً خلال فترة نظام حكم القذافي أو بعد سقوطه، وأعقبتها مفاهيم جديدة للثقافة المدنية خلال انتشار السلاح وحكم الميليشيات المسلحة وتولي الزعامات القبلية المديرة للصراع المسلح والمتنافسة على الموارد النفطية.

كما أن اقتراب **النخبة** هو أيضا إطار تحليلي مناسب لفهم سيكولوجية النخبة العليا والزعامات الفاعلة قبيل 2011 وما بعده، فالنخبة بمفهوم عليّة القوم أو الأعيان هي جماعة أشخاص يشغلون مراكز نفوذ والسيطرة في مجتمع معين، ومن التصورات الأكثر تفصيلا لحالة الزعامات في المجتمعات التي تؤمن بمفهوم القوة لدى قادة النخب العسكرية المسيطرة بالقوة، نجد تصور **بوتمور** الذي ميّز بين النخبة السياسية ونخب المجتمع ويرسم هرما نخبويا أعلاه الممارسون للسلطة [2]، ففهم طبيعة تلك النخب يساعد في تفسير بناء الدولة فيها والاستشراف بمستقبل إعادة بناء الدولة في حالة ليبيا بعد 2011 خاصة فيما تعلّق بالهندسة الدستورية كمتغير هام في معرفة شكل الدولة والبناء المؤسساتي فيها.

أدبيات الدراسة:

تحظى الحالة الليبية الراهنة باهتمام أكاديمي كبير. وهذا أهم ما صادف الباحث من أدبيات سابقة:

- كتاب "الدولة التسلُّطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة" لـ **خلدون حسن النقيب**، صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1996، أين يبحث الكاتب أزمات بناء الدولة في المشرق العربي والمقارنة بين نماذج (مصر، اليمن، سوريا والعراق)، وبمقاربة تاريخية يرجع فيها إلى جذور التأسيس في مرحلة الاحتلال، لينطلق من وصفه تلك النماذج بـ "الدولة التسلطية"، فهو أدقُّ تعبيرا من "الشمولية" باعتبار أن

[1] بيتر هالدن، **"بناء المنظومات قبل بناء الدول؛ الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة"، سلسلة دراسات عالمية**، ع 96، 2011، ص 14.
[2] عبد الحق فكرون، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري/ دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014/2013)، ص 44.

هذه الحالات نجحت في إرساء مؤسسية جهازية على مرحلتين؛ خلال مرحلة التشكيل الأولى ما بعد الكولونيالية حين نصّبت الطبقة البرجوازية أنفسها على السلطة لتطويع الأجهزة البيروقراطية في خدمة مصالحها وأراضيها الفلاحية بشعارات ثورية "سطحية"، ثم مرحلة ثانية باستحواذ النخبة العسكرية على الحكم بشعارات تحررية من الإقطاعية، لكنها مجرد بيروقراطية بنت شرعيتها بقوة قدرات الدولة التنظيمية المخترقة للمجتمع، واحتكرت مصادر القوة والسلطة والمجتمع المدني في الفضاءات العامة، فتراجعت المداخل المفترضة لبناء دولة حديثة من مدخل الفرد والمجتمع، وفي كلتا المرحلتين تشوهت تجربة بناء الدولة العربية في أسسها المتعلقة بالعقد الاجتماعي والسيادة بعد لجوء السلطة الى مصادر شرعية من الخارج، وتكرّس في ممارساتها القمع و الترهيب والفساد. يشكل هذا الكتاب مرجعا مهما لتأصيل أزمات الدولة العربية، لكنه اقتصر على دراسة حالات لا يمكن تعميمها على باقي البلدان العربية، فدراسة الحالة الليبية يراعى فيها خصوصية المكونات المحلية والقبلية لديها وامتداداتها الثقافية لدى النخب والمجتمع، كما قد يُعزى ذلك إلى أن العزلة التي كانت مفروضة على ليبيا من القوى الغربية خلال معظم فترة حكم **القذافي** جعلتها بمعزل أيضا عن الدراسات الأكاديمية، والتي دأبت على اعتبار المكونات الثقافية الليبية بأحكام مسبقة ومتناقضة مع ضرورات التحديث للاتجاهات الليبرالية التي تدخل ضمنها تلك الدراسات.

- كتاب بعنوان "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة" للكاتب **عزمي بشارة**، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2020، الكتاب يتألف من 16 فصلًا موزعة على أربعة أقسام، وينطلق من نقد نظريات التحديث ثم الدراسات الأولى حول الانتقال إلى الديمقراطية التي انطلقت في سبعينيات القرن الـ20، ثم إلى محاولة قياس مآلات تجارب الانتقال الديمقراطي بعد الربيع العربي، معللا انسداد حالات منها بقصور متطلباتها الأساسية وسطحية الإسهامات النظرية فيها، ليضع الكاتب خاتمة كتابه كمحاولة منه لرصد مميزات الحالات العربية في نظرية الانتقال الديمقراطي. أهم ما في هذا الكتاب من منظور هذه الأطروحة هو تقاطعات في الاعتقاد والتراكم الفَرَضي بأن فكرة إعادة بناء الدولة Rebuilding-State ليس بالضرورة أن يكون على أنقاض الدول المنهارة أو الهشة في سياق ما بعد الصراع العنيف والمسلح كالحروب الأهلية والثورات الشعبية، لأن هذه الأخيرة وبنظرة فلسفية؛ ليس بالضرورة أن تكون مادية الأدوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمؤلف الكتاب (ع. بشارة) في الفصل الثاني، الذي ينتقد فيه نظرية التحديث ومقاربة الشرعية من زاوية طبيعة الانتقال إلى الديمقراطية؛ يؤكد ضرورة معالجة الشروخ الاجتماعية الكبرى، فالتنوع العرقي والطائفي ليس هو ما يؤثر سلبيًا في الديمقراطية، "بل تحوّل هذا التنوع إلى سياسات هوية سواءً بتسييس الطائفة أم الإثنية، أو لجوء الأحزاب السياسية على استخدامه سياسيا، أو بتطييف الأحزاب السياسية والسماح بتحويل القاعدة الشعبية لها الأيديولوجية والعقائدية إلى هويات ثقافية وأنماط حياة، وإذا لاحظنا التحولات السياسية في الدول المتقدمة

من صعود أحزاب اليمين والتيارات الشعبوية فإن الأطروحات الأيديولوجية لها تتنافى مع الاتجاهات النظرية حول بناء الدولة من مواطنة، ما يضع إمكانية اصطدام حالات منها بحراك شعبي يطالب بالتغيير وتعديل بنية الأنظمة خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الهيكلية الكبرى للنظام الدولي الجديد.

- كتاب " مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة : دراسة حالة العراق" لأستاذ النُظم السياسية بجامعة الموصل العراقية؛ **وليد سالم محمد،** الصادر في 2014. الكتاب يعالج ظاهرة إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الحرب/الصراع العنيف المسلح متعدد الجهات (من فواعل داخلية وخارجية) وضرورات مأسسة السلطة وتركيزها حتى لا تتدهور علاقة المركز بالأطراف أو حتى لا يتنافس الأطراف على السيطرة على المركز (المكونات المجتمعية الطائفية المتنافرة تتصارع على السيطرة على السلطة المركزية)، ويتعرض الباحث إلى حضور المكون الطائفي في العملية السياسية، لكنه يضعها في خانة الخصوصية دون ذكر امتداداتها الخارجية بحكم التماثل العقائدي بين الطوائف المتراصة بالمنطقة التي تتواجد فيها الحالة المدروسة، وتنافس الوحدات الاقليمية على تمرير مشاريعهم الايديولوجية لضمان مصالحهم في العراق، إضافة إلى علاقة ذلك ومشاريع التقسيم المطروحة في أدبيات غربية وأمريكية ضد البلدان العربية دون استثناء، كما أن الدراسة لا تضع قطيعة أبستمولوجيا بين المفهومين؛ بناء الدولة وإعادة بناءها باعتبار أن الأولى انطلقت في سياق ما بعد الكولونيالية والثانية برزت مع التحولات الدولية مطلع القرن الـ 21 وتحول الاهتمام الدولي من قضايا التحرر والتنمية والانتقال الديمقراطي إلى قضايا مختلفة تماما تتعلق بالأمن الدولي من منظور مكافحة التطرف ومسمى تصنيف الدول الراعية الإرهاب، وهو التحول اللافت الذي ألقى بتداعياته وتأثيره على مسار الدول العربية خاصة الدول التي وضعت عمدا في دائرة العقوبات والعزلة كالعراق وليبيا وسوريا بداعي مخالفة المفاهيم السياسية المُروَّج لها منذ العقد الأخير من القرن الـ 20.
- كتاب "الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق" لـ **محمد فايز فرحات،** صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية 2015، حيث يناقش إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الاحتلال الأجنبي عن الأرض، ويبرز الباحث مدخلا أساسيا لإعادة بناء الدولة من مدخل بناء المنطقة The Region–Building's Role حيث يفرق بين نجاعته في الحالة اليابانية وتعثره في الحالتين الأخرى.
- مقالة بعنوان " Construction de l'État moderne et formes culturelles : perspectives et questions" للكاتب **روجيه شارتي Roger Chartier** ، صادر بمجلة Publications de l'École Française de Rome، 1985، وهي جزء من عدد خاص لأعمال مؤتمر علمي في روما 1984، ويقدم النص تقييما للمداخلات الأكاديمية خلاله، إذ تمحورت حول ثلاث إشكاليات: ما هي الظروف الثقافية التي مكنت الغرب إلى تطوير دولة القانون وقدراتها التنظيمية المالية في شكلها الحديث؟ ما هي أوجه التعبير عن وجود الدولة الحديثة؛ الإيديولوجية والرمزية؟ ما تأثير ذلك على العلاقات المجتمعية

والاقتصاد السياسي المحددة شخصية الدولة؟ هذه الإشكاليات لإيجاد تعريف للدولة الحديثة مستمَدٍ من أطروحات كل من **مارك بلوخ** و **نوربرت إلياس**، في مؤلفاتهم سنة 1939؛ "المجتمع الفيودالي la societé féodale"، و " حول عملية الحضارة Über den prozess der Zivilisation" على التوالي، وتقف المداخلات عند حقيقة إعادة بناء الدولة في أوروبا الغربية من خلال الاعتراف بحدوث قطيعة أحدثتها التطور السوسيو–سياسي للغرب بين القرنين 13 – 17 م، حيث تم إعادة تنظيم العدالة وطبيعة الاحتكار المالي والعسكري. غير أن الاعتراف بإعادة بناء الدولة في أوروبا آنذاك والتحولات الدولية المتجددة يحتمل دورية طبيعية لعملية "إعادة بناء الدولة" ومتداخلة الحدود مع عملية الإصلاحات السياسية العميقة وإعادة هيكلة. وتلتقي هذه المقالة مع موضوع هذه الأطروحة أن الحالة الليبية تمثيلا عن أزمة الدولة العربية عموما، تعتريها إشكالية مركزية على مستوى إدراك النخب الفاعلة: العمل على تأسيس سلطة الدولة، أم الاكتفاء فقط بإقامة دولة السلطة لضمان الحد الأدنى من الاستقرار؟

- كتاب مهم بعنوان "Reconstruction et construction de l'État en droit international" (إعادة بناء وبناء الدولة في القانون الدولي) لـ **جيرار كاهين**، منشورات جامعة باريس 2 l'université Panthéon–Assas ديسمبر 2020، الذي ينطلق من تحليل مسار العملية في نماذج مختلفة؛ كمبوديا، سيراليون، ليبيريا، أفغانستان، الصومال، البوسنة والهرسك، هايتي، ويؤكد تأثير التحولات الدولية والاقليمية على العملية إذا كانت في أعقاب صراع مسلح أو أزمة خطيرة تؤثر على هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعطي أمثلة عن هذه التحولات والتنافسية الدولية منذ ثمانينات القرن الماضي إلى نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى حالات ناميبيا، وتيمور الشرقية، وكوسوفو، من مدخل المنظمات الدولية كإطار لتحليل العملية من فواعل خارجية، ويحاول الباحث بناء تصور نظري عن إعادة بناء الدول في مثل تلك الحالات من منظور القانون الدولي، يراعى فيه حسب وجهة نظر الباحث؛ التطور التاريخي والمفاهيمي الذي تحول فيه "مشروع إعادة بناء الدولة" إلى مسألة ذات أهمية أكاديمية ونظرية كبيرة من حيث ماهية الجوانب الإجرائية من كيفية إعادة البناء، تحديد المبادئ، الأسس القانونية (المرجعية)، الأشكال المؤسسية، تحديد طبيعة الجهات الفاعلة؛ ومن ناحية أخرى، ماهية الجوانب الجوهرية الناظمة التي تضبط التصور التوافقي لمخرجات مشروع إعادة بناء الدولة في حالة ما. الملفت للانتباه أن المؤلف يعيد للأذهان كتابات **بيتر إيفانز** وآخرين معه، في دراسة لهم سنوات الثمانينات من القرن 20، تدّعي ضرورة استعادة الدولة في الحالات التي تراجعت فيها أدوارها ووظائفها الأساسية؛ Bringing the State Back in، باعتبارها فاعلا مستقلا Autonomous وضروريا، هي الشكل الوحيد الذي يمتلك قدرات تنظيمية قوية مقارنة بالفاعلين ما دون الدولة كالحركات المتمردة والميليشيات والمنظمات الدولية، لأن قيم الدولة State

Norms تضمن لها الدور المركزي واحتمال عودتها في أي وقت، وبالتالي يقف **كوهين** عند حتمية إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الحرب أو الصراع المسلح من مداخل تتجاوز النمذجة والقوالب الجاهزة.

- أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية ودولية، بعنوان "إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016" للباحثة **نور الهدى بن بتقة**، بجامعة الجزائر "03". تناقش فيها المرجعية النظرية لبناء الدولة، ثم تاريخ بناء الدولة الليبية في الفترتين الملكية السنوسية والجماهيرية، ثم مسار الأزمة الليبية بعد 2011 وإدارة المرحلة الانتقالية فيها، ثم التحديات والسيناريوهات المحتملة. تنطلق الباحثة من فرضية أن أسباب سقوط النظام السياسي الليبي 2011 كانت محض تفاعل داخلي، وأن حل الأزمة مرهون بالترتيبات الداخلية. في هذه الدراسة واقعية في الطرح، إلا أن تحليل وقائع تفاعلات الأطراف الداخلية ذاتها يكشف أنها جميعها في خانة متغير تابع وليس الفاعل الرئيسي، لأنها تعكس حجم التنافسية الدولية، إضافة إلى أن التسليم بفعالية الترتيبات الداخلية المفترَض يتعارض مع حقيقة غياب الثقافة السياسية ويتناقض مع الحكم بتأثير الإرث الثقيل لحقبة القذافي وتمكنه من تشتيت وتشويه فعالية النخب السياسية، وينفي معه مكانة البعد الإقليمي الذي يفترض أن قوة الترتيبات المؤسسية والتوافقية فيه كافية للعب أدوار مهمة ومؤثرة على اتجاهات الفواعل الداخلية الليبية.

صعوبات الدراسة:

أكثر الصعوبات التي واجهت الباحث هو طول الفترة الانتقالية في ليبيا بما يصعب من تحديد الحدود الزمنية للإشكالية والمتغيرات نظرا للتحديث الدوري في حجم الفواعل الداخلية والخارجية وتعاقب المقاربات المقدمة على مستوى صنع القرار داخليا وخارجيا، كما تتمثل صعوبات أخرى متعلقة بحداثة الموضوع الناجم عن تفرّد الحالة الليبية بخصائص مميزة تتعلق بالبيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحيط بمسار العملية، وحالة اللايقين التي تعتري البحوث والمراجع دون تحقيق تسوية سياسية تنهي الفترة الانتقالية، ما يفتح المجال واسعا أمام الاتجاهات الاستشرافية بمستقبل هذه الحالة، ويمكن إضافة نوع آخر من الصعوبات تتمثل في صعوبة جمع البيانات، بفعل تناقض وتضارب المعطيات بين الجهات الليبية ذاتها المتصارعة فيما بينها، وقد لاحظت الباحثة **هنا سلامة** في إحاطة بحثية مشتركة لها مع إحدى المنظمات؛ ماي 2018، إن كثيرا من الدول في سياق الصراعات المسلحة تتعمد عدم إعطاء بيانات دقيقة عن الضحايا أو المخلفات المادية للصراع أو على الاقتصاد باعتبارها مسائل سياسية حساسة ما يدفعها للتحفظ أو التقليل أو التضخيم في حجم تلك المعلومات، فيما تكون في نظرها بيانات الأطراف الأخرى الخارجية مدعاة للتشويش أو مصالح ضيقة، فمثلا

أشارت تقارير البنك الدولي في 2015 إلى عدم القدرة على تحديد الاحصائيات عن القوى العاملة في ليبيا منذ فبراير 2011، فهذه مشكلات تتعلق بمحدودية الدقة والتحديث في البيانات.

تقسيم الدراسة:

قُسمت الدراسة على ثلاثة فصول (03)، حاول الباحث في كل منها الاستفاضة في شرح المفاهيم، كمحاولة لضبطها بما له علاقة بالموضوع، وباعتبار أن المفهوم المجرد للعملية يتداخل مع مفهوم بناء الدولة. ويتعلق **الفصل الأول** بالإطار المفاهيمي والنظري لظاهرة الدولة ومفاهيم بناء الدولة وإعادة بناء الدولة، وعلاقة ذلك بالدولة الفاشلة بين ضرورات التدخل الأجنبي وتشويه السيادة الوطنية لتلك الدول، إضافة إلى المداخل النظرية الممكنة والمتعلقة ببناء الأمة وتحقيق الاندماج في المجتمعات المتصدعة بفعل الحروب، وينتهي إلى محاكاة التجربة العربية باعتبار أن أحداث الحراك الشعبي العربي 2010 حمل ضمنيا دلالة عن فشل وظيفي للدولة لأسباب متعددة ذات أبعاد تاريخية، ويقدم محاولة لقياس تأثير تلك المتغيرات المتفاعلة خلال فترة الحراك الشعبي هذا. في **الفصل الثاني** انطلق الباحث من استحضار الخصائص الاجتماعية والطبيعية للحالة قيد الدراسة؛ ليبيا، والمسار التاريخي لتأسيس الدولة الليبية ما بعد 1951، والاعتماد على الاقتراب القانوني والمؤسسي لمعاينة أسباب تفجر الحراك الشعبي فيها 2011. أما في **الفصل الثالث** تعداد للترتيبات الأممية والدولية والاقليمية لإعادة بناء الدولة والمؤسسات في ليبيا ما بعد 2012، وتفاعل الترتيبات الداخلية مع التنافسية الدولية، ثم الاقتصاد السياسي للأزمة باعتباره مدخلا مهما لفهم جوهر الصراع، وفي الأخير يحاول الباحث بناء مجموعة من السيناريوهات الممكنة للحالة الليبية في ظل تحولات دولية كبرى بما فيها في الاتجاهات النظرية حول مفاهيم المؤسسية السياسية.

الفصل الأول: الدولة بين عمليتي البناء وإعادة البناء: مقاربة نظرية

تمهيد :

أصبحت ظاهرة الدولة لصيقة بالمجتمعات فلا يمكن تصور مجتمع بلا دولة، حتى في البلدان التي لم تستطع بلوغ درجة من التنظيم والرفاهية كتلك التي بلغتها الدول المتقدمة؛ تحتوي على تنظيم يحاكي المفهوم الغربي من حيث إقامة مؤسسات تشرف على تنظيم المجتمع وتتفاعل معه، وتأخذ هذه النماذج حيزا كبيرا من دائرة البحوث المهتمة بدراسة ظاهرة الدولة.

إن ظاهرة الدولة التي يعتبرها البعض دخيلة على المخيال العربي مفهوما وممارسة، لم يقتصر الاختلاف حولها من حيث التعاريف والدلالات والمدارس، بل تختلف المداخل النظرية أيضا في ضبط نموذج معرفي موحد لبنائها، وبما أنها في بعض الحالات لم يسعها الظرف لتنجح وطالها الفشل أو الانهيار؛ تعددت أيضا المداخل النظرية حول عملية إعادة بنائها.

يتطرق هذا الفصل إلى دلالات الظاهرة من حيث المفهوم والمداخل النظرية في عملية البناء والتطور الحاصل فيها وصولا إلى طرح مفهوم آخر حول مقاربات إعادة البناء للدول الفاشلة واعتبار هذا الفشل مدعاة ضرورية للتدخل الخارجي بعد تطور مفهوم الأمن الدولي، ثم نتطرق إلى تجربة بناء الدولة العربية في ظل التحولات الدولية التي ميزتها تصاعد تأثير المتغير الخارجي فيها، واهتزاز علاقة الدولة بالمجتمع واندلاع موجة حراك شعبي فيها في العقد الثاني من هذه الالفية، ومحاولة إيجاد مقاربة نظرية تفسر هذه التغييرات المفاجئة وتحديد مستوى للتحليل وقياس عملية إعادة بناء الدولة في الحالات التي يضعها هذا الحراك الشعبي في الخانات التي قد تعتبر هشة أو مهددة للأمن الدولي وحضور المتغير الخارجي فيها بشكل كبير.

المبحث الأول: مقاربة دلالية لمفهوم "الدولة".

يُعتبَرُ مفهوم الدولة بالمفهوم الحديث الغربي أو بمعناها التجريدي دخيلا عن القاموس العربي، حيثُ يلاحظ "**فرانز روزنتال** ***F.Rosental***"[1] أنّها ومنذ عهد **الكندي** أصبحت تعني "تنقل وتداول السلطة السياسية"، وفي العصر الحديث انتقل المفهوم إلى معنى الحكومة أو الجهاز التنفيذي، أمّا في القرآن الكريم فيرجع إلى المعنى الأوّل في ذكره للكلمة في قوله تعالى: "وَتِلْكَ الأيّامُ **نُدَاوِلُها** بينَ النَّاسّ"[2]. ولقد تبنّى الفكر العربي في القرن 19م مفهوم الدولة على أنّها المؤسسة الكيانية والسيادية، ليبقى الاستعمال المزدوج للكلمة في تمازج غير مبين بين المعنيين.

المطلب الأول: ضبط مفهوم الدولة.

- **أولا: تعريفات للدولة:**

وتعريفات مصطلح "الدولة–*State* بالإنجليزية، و*Etat* بالفرنسية" لم يكن ذاك المفهوم ذاته الذي ظهر أوّل مرة 1515م في كتاب "الأمير" لـ **ميكيافيلي** الذي عبّر آنذاك عن الكيان الذي يشكل إطاراً وركيزة للسلطة السياسية[3]، ثمّ أُعتُمِدَ المصطلح وشاع في أوروبا منذ مؤتمر **وستفاليا** 1648م وظهرت "الدولة القومية"، و"القومية" تعني "نظرية تسوّغُ للدولة ممارسة سياسةٍ لا يمليها إلا الاعتبار الذي توليه لسُلطانها وعظمتها"[4] وهذه السياسة تُحرّكها إرادة الهيمنة وروح الثأر أو الخوفُ من المخاطر الخارجية"، ومن ماهية الدولة التي ظهرت في القرن *17* م نُدرِكُ أنّ وجود ظاهرة "الدولة" مرتبطٌ بالسيادة –مثلما سنراه لاحقا –والوحدة التي يتسم بها المجتمع المتعاقد على احترام السلطة، والتي تحتل فيها المواطنة مرتبة عليا بحكم القانون.

وفي هذا المطلب تجميع لأهمّ التعاريف القانونية والاجتماعية والسياسية لمفهوم الدول، فالحُكم الذي نطلقه على الدولة منوط بالنموذج الذي يحمل وصفا دقيقا لوظائفها الحيوية[5] ومن جملة هذه التعاريف ما يلي:

---

[1] فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور الدولة ما بعد الاستعمار**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 01، 2014)، ص 26.

[2] سورة آل عمران، الآية 140.

[3] حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط01، 2011)، ص 160.

[4] كلير بشارة، **معجم المصطلحات القانونية**، تر؛ لينا متعم وآخرون، (بيروت: هاشيت أنطوان للنشر، 2010)، ص 391.

[5] عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط 08، 2006)، ص 62.

اعتبر **مارسيل بريلو** "الدولة" بأنّها؛ "مؤسسة المؤسسات"[1]، والمؤسسة بشكل عام هي بنية كيانية اجتماعية أو سياسية أو إدارية أو اقتصادية أو عسكرية، ابتكرَها الإنسان وعادةً ما تكون تعمل وفق قواعد تنظيمية قانونية أو عُرفية، يُنظَرُ لها في القانون الحديث بأنّها ذات شخصية اعتبارية ومعنوية.

هناك مدارس واتجاهات مختلفة تفسّر الدولة وتضبط مفهومها حسب العوامل والآليات لتكوين الدولة، والتركيز على متغيرات دون غيرها في تشكيل الخصوصية التي تميز الدولة عن غيرها من التنظيمات[2]:

- **المدرسة القانونية في تكوين الدولة القومية:**

تنطلق هذه المدرسة من أهمية القانون في تكوين الدولة، باعتبار أن هذه الهيئة التي تدير الدولة قائمة على قواعد القانون. وحسب تحليل **هانس كيلسن Hans Kelsen**، فإن الدولة ليست هي ليست مجرد نظام اجتماعي يمارس فيه الحكم داخل إقليم، ولا أجهزة إدارية محت كرة لأدوات الإكراه، بل هي القانون بمعايير الوضعية التي يضعها الافراد لتحديد سلوكهم، وهي نظام قانوني تمارس فيه السلطة على أساس الاختيار بشكل قانوني محدد، يقود حتميا إلى "دولة القانون" يرتبط وجودها بالشرعية؛ إذا غاب القانون سقط النظام الاجتماعي وانتهت الدولة[3].

من الناحية القانونية، تُعرّف الدولة على أنّها "شخص معنوي يتمتّع بالسيادة"[4]، ويُركّز قسم كبير من النطريات العلمية – التي خاضت في تفسير نشأة ظاهرة الدولة على غرار ***ماكس فيبر Max Weber*** – في تعريفها للدولة على الوسائل المُبرِّرَة لوجودها، فهي حسب ***فيبر*** "مشروع سياسي منظّم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على احتواء كل اشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها"[5]. ويُلاحظُ في تعريف القانونيين لـ "الدولة" ميلهم لمصطلح آخر يُعدُّ نوعاً آخر من أنواع الدول؛ ألا وهو *"دولة القانون؛ Rule of law"* أو "*Etat de Droit*" فهذه الأخيرة تعني إلتزام جميع السلطات السياسية والإدارية مركزية كانت أم محلية في تنظيم الدولة، بالقانون السائد داخليا، وفي القانون الفرنسي تندمج دولة القانون ضمنيا بمبدأ الشرعية[6]، وهنا نستخلصُ أنّ الشرعية والسيادة متلازمتان في ظاهرة الدولة كي تستوفي معنى الظاهرة في المخيال الصحيح. غير أن عنصر السيادة للدولة لم تعد مطلقة كتلك التي عرفت بها قبل

[1] ظاهر، **مرجع سابق**، ص 401.
[2] سالم حسن رمضان يوسف، **تحديات التحول السياسي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانوني، ط 01، 2014)، ص 41.
[3] المرجع نفسه، ص ص. 41-44.
[4] بشارة، **مرجع سابق**، ص 255.
[5] علي مدوني، قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014/2013)، ص 24.
[6] بشارة، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

نهاية القرن 20م، بسبب عاملين؛ هيمنة العولمة وتداخل العلاقات الاقتصادية والثقافية والبيئية الدولية التي قلّصت من سيادة الدولة لصالح دول أخرى ترغب في الهيمنة، وانتشار ظاهرة "سُمو الاتفاقية الدولية على التشريعات الداخلية" كأن يلجأ الفرد إلى مقاضاة دوليته في المحاكم والمؤسسات الدولية بموجب القانون الدولي[1].

- **مدرسة التأثير السياسي والثقافي الجغرافي:**

كانت النظرة الكلاسيكية لِـ "الدولة" منحصرةً على أفكار القوّة والسلطة *Authority* حيث انحصر تفكير الفلاسفة القدامى على البحث في العلاقة السياسية بين سائر البشر والسلطة التي تحكمهم.

فمن الناحية السياسية، تُعرَّفُ الدولة على أنّها "كيانٌ اِعتباريّ وهي الأساس الأعلى لتكوين المجتمع السياسي، وعناصرُها معنوية، ولكنها لا تتكون إلاّ بوجود الرُّكن المادي لها... وهي تنظيم له وحدة الحق في ممارسة السلطة على سكان منطقة جغرافية محدودة"[2]، والملاحظ على هذا التعريف أنّه يركّز على ممارسة السلطة السياسية، وقد يشيرُ من ناحية أخرى إلى الفترة التي كان يُنظَرُ فيها إلى وحدة التحليل هذه نظرة مبسطة بساطة الأدوار التي كانت تقوم بها الدولة قبل أن تتعقد مهامها وتتداخل فيها محددات بناءها ووجودها داخليا وخارجيا، فالمفهوم هنا ملموس وأضيق يحددها بأنّها "مجموع الهيئات السياسية والحاكمين في مقابل المحكومين"[3] بمعنى آخر؛ هو يُركِّزُ على الدولة من خلال السلطة المهيمنة.

يركز تحليل هذه المدرسة، على المتغيرات التي أنتجت تحولات سياسية في أوروبا، ويفسّر **ستين روكان Stein Rokkan** ظهور الدولة بتداخل المتغيرات الاقتصادية والثقافية والإقليمية ملخّصة فيما يلي:[4]

- المراكز الحيوية الحضرية التي وجدت في أوروبا الغربية.
- وجود رقابة على هذا الإقليم سواء قوية كانت ام ضعيفة.
- تواجد شبكة من الطرق الحضرية الرابطة بين تلك المراكز.
- المراكز الدينية الكاثوليكية ذات وجه قومي أو بروتستانتية ذات توجه إصلاحي.

وبطريقة واضحة، ربط **روكان** بين هذه المتغيرات؛[5]

[1] رمضان يوسف، **المرجع السابق**، ص ص. 44،43.
[2] وضاح زيتن، **المعجم السياسي**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 01، 2010)، ص 177.
[3] بشارة، **المرجع السابق**، نفس الصفحة.
[4] رمضان يوسف، **المرجع السابق**، ص ص. 54،53.
[5] **المرجع نفسه**، ص 54.

- تدعم المراكز تواجدها بشكل بسط سيادتها عسكريا على المناطق المحيطة وعبر شبكة مواصلات تجارية.
- يعجِّل العامل الثقافي (ديني/لغوي) في تعزيز التواجد القومي.
- فيما بعد أدّى انحسار التأثير الكنسي الكاثوليكي في نشوء نوع آخر من الولاء إلى المؤسسات المحلية السياسية وليس الدينية.
- نشوء مراكز دينية بروتستانتية أنتج تمايزا بين الأقاليم وانكفاء مل منها حول مراكز سياسية ومؤسسات قانونية جديدة عدا الكنيسة، على أسس ثقافية و "قومية" جديدة.
- بالتالي دول جديدة وتحول ديمقراطي أسهل في المنطقة الغربية من أوروبا مقارنة بتلك الشرقية منها.

تطور هذا التحليل فيما بعد، مركزا على الانفصال الراديكالي الذي وقع بين المؤسسة الدينية والمؤسسات السياسية المختارة من طرف الشعب ويقدم **بيرتران بادي Bertrand Badie** ، **وَ؛ بيار يرينيوم Pierre Birnbaum** تحليلا للجانب السياسي للدولة أنه تشكل حين انفصلت عن التأثير الكنسي، انطلاقا من الارتباط السابق بين المتغيرات، وتفرق بين ما كان يعتبر مسلمات سماوية وما هو زمني، بين ما هو مدني وما هو سياسي في النظام الحاكم، هذا النظام يعطيه **أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci** صفة الاستقلالية في السلوك السياسي[1] التي يسير بالمنطق الاقتصادي من خلال جدوى الأجهزة الاقتصادية التي تضمن استمراريتها كجهاز مستقل، تطور بتطويره الأدوات الإدارية وتمكن من خلق رؤى فكرية لتحقيق الهيمنة في بيئة تتميز بالصراع بين مكوناته، وعلى عكس من ذلك لم تتمكن المجتمعات الشرقية من أوروبا من تحقيق نفس الإجراءات التطورية والتعددية.

هذه الإجراءات تختلف أيضاً عن نموذج ميلاد الدولة في الو، م، أ، وأستراليا، ففي الأولى كانت حسب تحليلا **فرانسوا هيسبورك François Heisbourg** نتاج مشروع أيديولوجي تابع للمراكز الحيوية الحضرية بأوروبا الغربية، ويمتزج فيه متغير السياسة بالمكونات الثقافية (الدين)، لكنها ليست عملية عقلانية تعكس اتفاقا سهلا بين المواطنين، إذ يضيف **مور برينكتون Moore Barrington** على ذلك متغير الصراع الطبقي الذي حصل بين البرجوازية الشمالية والنخب التقليدية الجنوبية الزراعية، ما أنتج مشروعا مؤسسيا يحكمه القانون[2].

- **<u>"الدولة" لدى المدرسة الاقتصادية ومنظور علم الاجتماع:</u>**

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص. 55-57.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص . 58-59.

على عكس التصور القانوني، تنطلق هذه المدرسة من فكرة العامل الاقتصادي في تكوين الدولة القومية، باتجاهين اثنين؛

- الأول: عامل القوة العسكرية والاقتصادية، حيث ركّز **نوربت إلياس Norbert Elias** ، **وشارل تيلي Charles Tilly** على أن الدولة القومية تشكلت من قيادات إقطاعية تجمع الضرائب وتحدد قيمتها، ثم توسيع النشاط التجاري خارج حدودها عبر علاقات حاكمية وعملات نقدية وتطورت إلى تقسيم العمل والاختصاص.
- الثاني يركز على دور البرجوازية: يقدم **إيمانويل والرستين Immanuel Wallerstein** تكوين الدولة المؤسسية من خلال تطور المؤسسات العالمية أو نظرية النظام العالمي، حيث للدول الغربية المتحكمة في الموارد؛ السبق في تأسيس هذا النمط لتنتج عنه لنفسها نموذج "الدولة المطلقة" بينما عزت الدول الشرقية على خلق انفتاح سياسي مشابه، فيما يفسر **بيري أندرسون Perry Anderson** تفسيرا مطوَّراً يفسر اعتلاء الطبقة البرجوازية كتطور قاعدي قام على أنقاض الإقطاعيين وتوافقات بين نبلاء إداريين ونبلاء عسكريين على المشروع الاقتصادي المربح، بينما كان الامر نفسه في الدول الأوروبية الشرقية تبعا لقرار سلطوي وليس تطور قاعدي، وخوف النظم السياسية من تهديدات الدول الغربية المجاورة لها.

لكن الاجتهادات النظرية في علم الاجتماع تربط مفهوم الدولة بمفهوم المجتمع في جميع التصورات، وقد يكون ذلك نابع من العلاقة الوظيفية التي تربط بين المتغيرين، ولعلّ اختلاف الغايات الحقيقية والمفترضة التي وُجِدَت لأجلها ظاهرة "الدولة" قد يساعدُ في التفرقة بين الدولة والمجتمع، فالدولة اصطناعية وهي "ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي، تولّدت حسب قانونٍ طبيعي، حُكمُها إذن مندرجٌ تحت حُكم المجتمع العام"[1].

فمن هذا المنظور، الدولة تعني نوعاً خاصًا من المجتمعات {السياسية}، ويربطون وجود هاته المجتمعات بعنصر "الاستقرار" شرطاً لها، إضافةً إلى عنصر الأراضي المحددة، وهي خاصة بـ "مجموعة بشرية متجانسة نسبيا تسوسها سلطة منظمة مؤسساتيا تقوم على احتكار الإكراه المنظّم"[2]. في هذا السياق ذهب المؤرخ **مايير Meyer** لتسمية الدولة بأنّها "الشكل الغالب للتجمّع الاجتماعي، الذي يتضمن في جوهره الشعور بوحدة كاملة معتمدة على ذاتها"[3]، ومن خلال هذا، فإنّ وجود الدولة من عدمه كتنظيم وشخصية معنوية فاعلة، يرتبط بمدى قدرتها على حفظ الاستقرار الاجتماعي، وبمدى استطاعتها على فرض سيادتها على الإقليم، لكنّه تصوّرٌ يرفضُ **جورج بلانديه Georges Balandier** حصر الظاهرة هاته فيه فقط، حيثُ يصل إلى التوفيق بين تعريفات

[1] محمد بهاوي، **الدولة والمجتمع؛ نصوص فلسفية مختارة ومترجمة**، (الدار البيضاء، المغرب: دار أفريقيا الشرق للنشر، ج11، 2013)، ص 53.
[2] بشارة، **المرجع السابق**، نفس الصفحة.
[3] بهاوي، **المرجع السابق**، ص 51.

المؤرخين والقانونيين حول شروط الدولة، ويُقرُّ بتنوع أشكال الدول. تتماثل تفسيرات تكوين الدولة بين المدرستين؛ الاقتصاد وعلم الاجتماع، منذ أطروحات **أفلاطون Platon** أين يحدد "الدولة" بالمعيار الوظيفي تُجاه المجتمع، وهذه "الوظيفية" بقدر ما تكون اصطناعية ومعنوية، فهي نسيج بين وظائف ومهام الفئات العمالية للمجتمع، فيذهب **سقراط** في كتابه؛ "**الجمهورية**" إلى ربط نشأة الدولة بحاجة الفرد للآخرين في سدّ حاجياته، ويُبسِّطُها في الشبكة الاجتماعية للأعمال من فلاّح وبنّاء وإسكافيٍّ[1]، فهي شبكة حركية لحاجات البعض للبعض الأخر في مكانٍ واحد.

قد تُعرّفُ الدولة أيضاً على انّها تجمّع بشري مرتبط بإقليم محدّد يسوده نظام اجتماعيّ وسياسي وقانوني مُوجَّه للمصلحة المشتركة، تسهر على المحافظة على هذا التجمّع وسلطة مزوّدة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدّده بالقوّة... كما تعرّف الدولة بأنها مجموعة من المؤسسات تعزّز النّظام وتحفظ الاستقرار الاجتماعي"[2].

وإجمالا، فجميع تلك العوامل المساهمة في تكوين الدولة القومية، لا يمكن أخذها بمفردها دون الأخرى ففي أسس كل الظواهر السياسية هناك فعل رد فعل وأسباب الفعل وهي كلها بحد ذاتها ردود فعل لأفعال سابقة، وكلمنها ينبغي وضعها في بيئتها المكانية والزمانية فزمن البرجوازية يختلف عن زمن النهضة الصناعية، وهكذا دواليك.

وبناءً على ما سبق، يمكن تقديم تعريف شامل وواضح لظاهرة الدولة على أنّها:

"تجمّع بشري فوق إقليم جغرافي ما، ويحتكم لقانون منظم للعلاقات فيه، ويحدد الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، وهو يخضع لسلطة مسؤولة تعمل وفق تقنيات مؤسساتية شرعية، توكلُ لها مجموعة من الوظائف لتلبية حاجيات المجتمع والحفاظ على المصالح المشتركة للدولة والمجتمع، باستخدام عقلاني ومشروع لوسائل الإكراه المادية والمعنوية، المباشرة وغير المباشرة".

- **ثانيا: أركان الدولة الحديثة ومرتكزاتها:**

تعتبر كل من "**الشعب**" و "**الإقليم**" و"**السلطة السياسية**" أركاناً كافية إذا ما اجتمعت؛ يُطلَقَ عليها مصطلح "دولة" ونأتي فيما يلي لشرح كل منها على حدة:

أ) الشعب أو الجماعة البشرية:

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 67.
[2] ميهوبي، **المرجع السابق**، ص ص. 31-33.

يُقصَدُ بالجماعة البشرية الصفة القانونية المؤهلة لها لأن تكون ركنا من اركان الدولة، ففي القانون الدستوري يعتبرها كذلك في حال ما توفرت فيها صفة الدوام والاستقرار فوق هذا الإقليم الذي قد ينتج عنه بفعل سياسات وطنية هادفة؛ إحداثُ التجانس أو القابلية للعيش في ظل دولة واحدة، إذ لا يُشترَط أن تكون الجماعة البشرية هاته من ديانة أو قومية واحدة[1]. غير أن منطوق الجماعة البشرية لا يعني بالضرورة توفر نصاب عددي محدد لها، غير أن التجانس مطلوب بين المجموعات المختلفة المكونة لبنية هاته الجماعة درءً للتفكك كما حدث لجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، ومن هذه النقطة تبرز أهمية **الأمة** في وجود دولة ما، وحتّى في خضم الدعاوي التي تشير إلى تراجع تمثيلية الدولة وتآكل السيادة فتوظيف معاني الأمة يحظى بمكانة هامة في استراتيجيات الدول الأوروبية حالياً[2]. والمقصود بالأمة أنّها " عبارة تُطلَقُ على الجماعة المتماسكة وفق نظامها الاجتماعي، يربط بين افرادها الرغبة في العيش معاً نتيجة لأحاسيس متشابهة وروابط واحدة كالأصل واللغة والدين والتاريخ وغيرها من الروابط التي تجعل منها وحدة ذات كيان مميز يولِّد لدى افرادها شعوراً بالانتماء إلى هذه الوحدة الاجتماعية"[3].

ويُفهَمُ من هذا أنّ **الأمّة** عامل مهم في تشكّل الدولة، أي أنّها روابط معنوية تؤسس لفكرة الشعب الواحد الذي تقوم عليه الدولة، لكن زوال الدولة وانهيارها أو فشل النظام السياسي في الحفاظ على الدولة وتفككها يعني أفول تلك الروابط التي جمعت بين المجموعات المختلفة فيما بينها، فنقول تفكك دولة ما بمعنى ضعف ذلك الرابط المعنوي، وبقاؤه يعني بقاء فرص عودة تلاحم تلك المجموعات فيما بينها، والرابط قد يكون على أساس الجنس كما هو الحال بالنسبة للألمان، أو رابط الدِّين، أو رابط اللغة بالنسبة للأمة العربية.

ومن خلال ما سبق، فالمقصود بالجماعة البشرية بوصفها رُكناً من أركان الدولة، هو الشعب في الفكر الوضعي –القانوني– والذي يختلف عن مدلول {السكان}، ويعني "مجموع الافراد الذين يقيمون على ارض دولة ويرتبطون بها برابطة قانونية هي الجنسية"[4].

ب) **<u>الإقليم {الجغرافي}:</u>** هو ركن أساسي رئيسي للدولة، ويعتبره ابن خلدون بأنّه "ثُغر الدولة ونطاق لمركز ملكها"[1]، ونقصد بالإقليم؛ الرقعة الجغرافية التي تضم تلك الدولة، وكما لا يشترط في الجماعة البشرية

[1] محمد ناصر مهنا، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011). ص 19.

[2] Pierre Manent , **LA RAISON DES NATIONS ; Réflexions sur la démocratie en Europe**. (Paris : Edition Guallimard, 2006), pp. 48,49.

[3] داود الباز، **بناء الدولة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 24.

[4] **المرجع نفسه**، ص 22.

للدولة بلوغ تعدادٍ أو نصاب معين، فالإقليم كذلك لا يشترط فيه مساحة معينة يجب بلوغها كشرط لوجود دولة[2] كما أن هناك دولاً بإقليم ليس قطعة واحدة كالأرخبيل أو اشتمالاً لجزيرة ضمن إقليم الدولة كما هو الحال بالنسبة لدولة اليابان، والإقليم في مفهومه الخاص بأساسيته بين أركان "الدولة" هو الجزء من الكرة الأرضية التي يعيش عليه شعب الدولة ويشكل إطارا جغرافياً لاختصاص السلطة في هذه الدولة، وارتباط هذا الركن بالجماعة البشرية مؤسس على استقرار تلك الجماعة على هذا الإقليم إذ لا يعقل أن يكون هذا بالنسبة للقبائل والبدو الرُّحّل المتنقلين من مكانٍ لآخر إذ أنّهم لا يشكلون دولة حتى وإن أخضعوا أنفسهم لسلطةٍ سياسية متمثِّلَةً في شيخ القبيلة أو كذا الحال بالنسبة لجماعات الغجر[3]، كما الإقليم من وجهة نظر القانون الدولي يعدُّ وِعاءً لسيادة الدولة ومن مشتملاته أن يكون؛ إقليماً برياًّ، مائياً {الأنهار والبحيرات التي تكون داخل إقليم الدولة} والإقليم البحري، والجو أو الفضاء الجويّ رغم أن النقاشات الراهنة بسبب التطورات التكنولوجية بالنسبة للأقمار الصناعية تجعل من هذا الإقليم الجويّ غير أكيد بالنسبة لمسألة السيادة على الإقليم الجويّ[4].

ت) **السلطة السياسية:** السلطة السياسية هي جوهر الدولة إلى درجة ان هناك تعريفات للدولة على أنها "تنظيم لسلطة القهر"[5]، وتستمد السلطة السياسية وجودها من اعتراف الشعب بها حتى تكون سلطة سياسية فعلية وحقيقية، وبالتالي دولة شرعية. يتم فرض السلطة بإحدى الوسيلتين[6]:

- أولاً: إما بوسائل العنف والقهر في مظهرين اثنين:

* القوة الطبيعية التي تطورت من صورة بدائية (حصر القوة في حرس النظام التقليدي وجنوده) إلى أخرى حديثة ممثلة في مؤسسات دستورية من جيش وشرطة، وفي الأنظمة الاستبدادية فإن السيطرة عليها هي بمثابة مصدر السلطة السياسية في الدولة.

* القوة الاقتصادية تطورت من زمن القطاع (مالك الأرض =مالك القوة) إلى البورجوازية التي امتلكت وسائل الإنتاج، ثم الصورة الحديثة للدولة وتحكمها أو تنظيمها للإنتاج والتجارة والصناعة والتي تتجلى من خلالها قدرات النظام على الاستجابة لمطالب بيئته.

- ثانياً: فرض السلطة شرعيةً بالإقناع والاعتراف بالشرعية اختياريا وليس طواعية، وهي المكافئ للنظم الديمقراطية والمواطنة ودولة القانون.

---

[1] نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ تخصص دراسات أمنية دولية، (جامعة الجزائر 03، 2017/2016)، ص 30.

[2] مهنا، **المرجع السابق**، ص 21.

[3] الباز، **المرجع السابق**، ص 33.

[4] **المرجع نفسه**، ص 35.

[5] **نفس المرجع**، ص 40.

[6] مهنا، **المرجع السابق**، ص ص. 151،152.

وفي عملية بناء/إعادة بناء الدولة، تعتبر السلطة السياسية العنصر الرئيسيّ إلى درجة أنّ هناك لبساً كبيراً بين مفهوم السلطة والدولة لدى العامة في بلدان العالم الثالث، وهي تعني "الاستراتيجيات التي بواسطتها تفعل موازين القُوى فعلها، والتي تتجسد خطتها العامة أو تبلورها المؤسسي في أجهزة الدولة وصياغة القانون وضروب الهيمنة الاجتماعية... فهي ليست مؤسسة ولا بنية ولا قدرة معينة يتمتع بها البعض؛ إنها الإسم الذي يطلق على وضعٍ استراتيجي معقّدٍ في مجتمعٍ معيّن"[1]. بهذا التعريف يتبيّن أن السلطة معنوية متمدّدة بفعل موازين القوى المتفاعلة توافقاً أو تصارعا بالمعنى الرقابي فيما بينها في ذلك الإقليم لصناعة السياسة وإدارة علاقة المجتمع بالدولة، ومن هنا كان تصوّر الدولة مساعداً على تقبُّل فكرة السلطة و "حلّ التناقض الذي تخفيه، والذي يكمن في كونها من الناحية الفردية غير محتمَلة ومن الناحية الاجتماعية ضرورة حتمية... تصوُّرُ الدولة قد أنقذَ السلطة عبر عقلنتها"[2]، وهذا المفهوم يشترط على السلطة السياسية القبول لدى الجماعة البشرية، الركن الأول للدولة، حتى يضمن لها البقاء، والقبول يكون عبر مدى الاستجابة للمطالب وعقلانية السلطة ومشروعيتها، كما أنّ وجود هذه السلطة لا يشترط أن تكون موحّدة في شخص واحد أو هيئة واحدة، بغض النظر على أنّه "إذا اتّحدت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية فلن تكون هناك حريّة"[3]، لأن هذا قد يؤدي إلى العنف بمفهومه الذي يلتبس على البعض مع السلطة، والفاصل بينهما أن السلطة تفترض العقلانية التي تتجلّى في انتظام الدولة للدستور الذي يُعَدُّ محدّداً ومثبّتا لهذا العنف[4]. ويمكن إيجاز خصائص السلطة المكونة للدولة في النقاط التالية[5]:

- سلطة عليا مركزية، وهي دائمة باقية ببقاء الدولة.
- سلطة أصلية؛ أي انها منبع كافة السلط الفرعية الأخرى في مؤسسات وإدارات الدولة الأخرى.
- سلطة الدولة غير قابلة للتجزئة وقابلة للتحديد عبر الدستور {داخليا} والقانون الدولي خارجيا.
- لا تقبل التصرّف فيها بمعنى أن تكليف وممارسة وليست ملكاً للحاكم، وهي سلطة قاهرة ملك للدولة لتنفيذ أوامرها ذات الاختصاص العام للسّلط {العسكرية والمدنية... إلخ}.
- **ثالثا: خصائص الدولة الحديثة:**

تتميز الدولة الحديثة بخاصيتين تميزها عن باقي المؤسسات الفاعلة في العلاقات الدولية، وهي:

أ) **السيادة: *SOVEREIGNTY***

[1] ميشال فوكو، **إدارة المعرفة**، تر؛ مطاع صفدي وجورج أبي صالح، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990)، ص 102.
[2] جورج بوردیو، **الدولة**، تر؛ سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002)، ص ص. 76،77.
[3] مونتسكيو، **روح الشرائع**، تر؛ عادل زعيتر، (مصر: دار المعارف، مج 01، 1953)، ص 228.
[4] بول ريكور، **الانتقاد والاعتقاد**، تر؛ حسن العمراني، (الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال للنشر، ط 01، 2011)، ص 09.
[5] الباز، **المرجع السابق**، ص ص. 43-47.

منذ بدء الحديث عن مبدأ السيادة؛ فهي انطلقت من فكرة أساسية مفادها أن الشعب هو مصدر السيادة، ويفوض ممثليه للحفاظ عليها أو للرئيس المنتخب أو للملك، ثم تطورت كتفويض للمؤسسات التي تشكل في مجموعها "الدولة"، فأصبحت ترتبط بمفهوم الدولة كشخصية اعتبارية صاحبة السيادة، غير أن المفهوم حاد عن أصله في الدول الاستبدادية فأصبح التفويض للحزب الواحد، أو للرئيس بمعنى سيادة الرجل وحده[1].

تعرّف سيادة الدولة على أنّها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة"[2]. وهناك جدل قديم حول ما إذا كانت "السيادة" حقيقة جوهرية للدول، أم مجرد اعتراف شكلي فحسب، فالسيادة وفق مؤتمر **وستفاليا** 1648 كانت نتاج تفوق الكيانات السياسية للشمال الغربي الأوروبي؛ وتقاس بالتفوق الاقتصادي وفن الحكم والتسلح، من منطلق فكرة أن "الدولة" ما هي إلا تأمينٌ ضد الركود الاقتصادي والتكنولوجي، الذي تنجر عنه الفشل أمام الدول الأوروبية الجارة[3]. الجدل حول مفهوم السيادة مرتبط أيضاً بمصادر السلطة، فالفكر السياسي الحديث المبني على فكرة الديموقراطية يتبنى قاعدة "الشعب مصدر كل سلطة"، وفي دول العالم الثالث ماتزال هذه نقطة خلافية، وجوهر أزمة الدولة العربية[4].

اعتبر **روسو** السيادة بأنها حق ممارسة الدولة كشخص أخلاقي يمثل الإرادة العامة؛ للنفوذ المطلق على كامل الجسد السياسي، والنفوذ الذي منحها إياه الميثاق الاجتماعي بشكل عقلاني لا يتجاوز كاهل الرعايا[5]، والسيادة تختلف عن نفوذ الدولة؛ فالأولى صفة سياسية ناجمة عن ظروف تاريخية وتوازن بين قوى المجتمع بينما نفوذ الدولة مرتبط بفكرة الحق وغير قابل للانفصال عن الدولة كصورة عن السلطة التي اتخذت طابعا مؤسساتيا[6]؛ بمعنى أن السيادة كقوة عليا في الدولة، يقابلها القانون كإرادة معلنة لمالك السيادة، فهي القوة الناشئة قبل القانون، ويمكن تفويضها إلى وكلاء، غير أن شكل التعبير هذا –القانون– يتم إنشاؤه وتثبيته وتدميره بناءً على رغبة صاحب السيادة، ففي أي نظام سياسي وحتى قبل وجود الدولة بشكلها الحديث، هناك استعمال للقوة للسيطرة على السلوك الإنساني، وتمنح أصحابها القدرة على إقرار واجب الطاعة على إرادة الآخرين، ويتم

---

[1] مهنا، **المرجع السابق**، ص ص 175-179.

[2] سفيان فوكة، **"العولمة وإشكالية الأنموذج الثقافي المتعدد"**، **مجلة فكر ومجتمع**، ع 20، أفريل 2014، ص 623.

[3] Robert Jackson, **Quasi-States : Sovereignty, International Relations and the Third World**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp. 60-75.

[4] Pierre Brunet, **Vouloir pour la Nation ; Le concept de représentation dans la théorie de l'Etat**, (Paris : Publications de l'université de Rouen, L.G.D.J, 2004), p 30.

[5] جان جاك روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي**، تر؛ عمار الجلاصي وعلي الأجنف، (تونس: دار المعرفة، ط02، 2004)، ص ص. 38،39.

[6] جورج بوردو، **"ليس الدولة"**، تر؛ محمد العدلوني الإدريسي و يوسف عبد المنعم، **مجلة مدارات فلسفية**، ع 20، 2010، ص31.

التعبير عن ذلك من خلال الأوامر الملزمة، فالقوة القسرية العليا تعرّف بالسيادة؛ والتعبير عنها هو القانون[1]، ولكن التصرف في شؤون الرعايا بمقتضى السيادة يجب يخضع للعقلانية والرقابة التي يشترطها **روسو**، وإلا فإنها ستكون مرادفاً للاستبداد، فـ "الحكومات من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والاحتساب الذي لا تسامح فيه"[2].

أمّا في مجال العلاقات الدولية فيشير تصور السيادة إلى الاستقلال الدستوري للدولة، وهو حسب **آلان جيمس *Alan James*** هو أن دستور الدولة مستقل عن نظم دستورية أخرى، فمثلاً **غانا** قبل عام 1957 لم تكن ذات سيادة لأنها لم تكن مستقلة قانونًا عن بريطانيا العظمى، والاتصاف بالسيادة يفترض المساواة بموجب القانون الدولي[3]، لكن شرط الاعتراف الدولي مهم وضروري، فها هي حكومة "ليختنشتاين" *The government of Liechtenstein* –ووفق تعريف **جون بودان *Jean Bodin***؛ للسيادة تشير إلى سلطة لا محدودة على المواطنين والمواد، وغير مقيدة بقانون– تدّعي أنها تمارس هذه السلطة بموجب دستور الإمارة الخاص {تقع السيادة على عاتق الأمير والشعب وتتم ممارستها من قبل كل منهما وفقًا لأحكام الدستور} إلا أنه غير كافية وينقصها الاعتراف الدولي[4].

إذن فللسيادة بعدان؛ داخلي للهيمنة على الإقليم، ودولي بهدف القدرة على الفاعلية، غير أن تصور السيادة التقليدي اهتزّ مع ظاهرة العولمة حين اخترقت الحدود الجغرافية وأثرت على أداء الدولة للوظائف وقيّدت الإرادة العامة، فالليبرالية لم تعد تترك خيارا للدولة لصدّ العولمة، فالدولة صارت حسب عالم الاجتماع الأمريكي **دانيال بال Daniel Ball** أصغر من أن تتعامل مع القضايا العالمية كالبيئة والإرهاب، وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى بفاعلية[5]، إذن؛ فالسيادة مرتبطة بقوة البناء المؤسساتي والاجتماعي للدولة، وفي عصر العولمة تصبح بحاجة ماسة الى بناء منطقة قوية، وإلا فستصبح السيادة بوصفها ركنا ركينا للدولة؛ محل ريبة أمام العولمة، نتيجة واقع "مؤسسات جهازية" فقط لم تؤدي الدور المنوط بها، فوجود "الدولة الحديثة" الفعلي مرتبط بمكونات بنية الشيء؛ المؤسسات والتي تقويها الرقابة القانونية وفق تقنية مؤسساتية خاصة وعقلنة أدوات

---

[1] Robert Lansing, «A Definition of Sovereignty », **Proceedings of the American Political Science Association**, V 10, Issue 1, December 1914, p 74. Published online by Cambridge University Press: 04 October 2013 on ; https://www.jstor.org/stable/3038417

[2] عبد الرحمان الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط01، 2011)، ص 28.

[3] Robert Jackson, **Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World**, Cambridge University Press, Cambridge, 1990, pp. 32-49.

[4] Walter S. G. Kohn ; « The Sovereignty of Liechtenstein », **American Journal of International Law**, V 61, Issue 2, April 1967, p 549.

[5] سفيان فوكة، **"العولمة وإشكالية الأنموذج الثقافي المتعدد"، مجلة فكر ومجتمع**، ع 20، أفريل 2014، ص 623.

عملها والتنظيم لتحقيق السيطرة المطلوبة[1]، ويرجعنا هذا أيضاً إلى تصور **ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueville** حول قوة الشعوب بأنّ "أهمية المؤسسات الجماعية بالنسبة إلى الحرية، مثل أهمية المدارس الابتدائية إلى العلم، ويمكن للوطن أن يحظى بحكومة حرة بدون مؤسسات جماعية، لكنه لن يتوفر عن الحرية"[2].

ب) اعتراف دولي يعطيها شخصية قانونية أمام القانون الدولي:

الشخصية القانونية للدولة متميزة عن الشخصية القانونية للمؤسسات الدولية الأخرى. بمعنى أن للدولة شخصية اعتبارية، وهي وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن شخص الحاكم أو الحزب الحاكم، والمعاهدات الدولية المبرمة معها نافذة مهما تغير شكل النظام، والتشريعات فيها تبقى ما لم تلغى أو تعدّل.[3]

إنّ مفهوم الشخصية القانونية والسيادة مرتبط بـ "استقلال" الدولة داخليا وخارجيا والخضوع للقانون الدولي العام، ولأن هناك موجة تحرر لدول كثيرة، عن استعمار أو وصاية أو انفصال، أو ثورة تفضي إلى تغيير في شكل النظام أو الدولة، فذلك يتبعه خاصية "الاعتراف الدولي" إذ أنه بمثابة خاصية ضرورية. هذا الاعتراف بقيام دولة ما، يعطيها مكانة في القانون الدولي ويمنع عنها التدخل الأجنبي عموما، فوفقا للاتجاه الحديث، ليس للدولة مطلق التصرف في ميدان العلاقات الدولية، عكس ميدانها الإقليمي حيث جاء ميثاق الأمم المتحدة وتبنى نفس المبدأ الذي كان سابقا في عهد عصبة الأمم المتحدة، فنص الميثاق على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[4]. غير أن الفقه تطور أصبح يجيز التدخل "قانونيا" في حال فشل الدولة بما يهدد الأمن والاستقرار الدوليين، أو بطلب منها، أو في حالات معينة تتمثل في:[5]

- التدخل الجماعي طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

-التدخل لحماية حقوق ومصالح وسلامة رعايا الدولة في الخارج.

---

[1] Paul Ricœur : **Histoire et vérité** , (Paris : éd Seuil, 1955), pp. 273-278.

[2] بهاوي، **المرجع السابق**، ص 79.

[3] بن بتقة، المرجع السابق، ص ص. 42،41.

[4] المادة 02، الفقرة 07، ميثاق الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)، موقع منظمة الأمم المتحدة، على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

[5] نجم الدين عبد القادر محمد، الاعتراف بالدولة في القانون الدولي، رسالة ماجستير في القانون، (جامعة الخرطوم: كلية القانون، 2006)، ص 37.

-حق الدفاع الشرعي لمجابهة خطر الهجوم أو العدوان المسلح.

-حق التدخل في شئون المحميات بالنسبة لدولة الحماية؛ اختياريا كـ 'إمارة موناكو، جمهورية أندورا، سان مارينو.

-حق التدخل في شؤون دولة تنتهك أحكام القانون الدولي بشكل صارخ.

وبسبب اعتبارات المصالح في العلاقات الدولية، وانتشار ظاهرة *"الدولة الفاشلة failed state"* وما ينجرّ عليها من انقلابات والثورات الشعبية والحراك الشعبي وسقوط الأنظمة واحتمال تشظي هذه الدول إلى دويلات، أصبح مفهوم الاعتراف الدولي، مثارا للخلاف الفقهي والسياسي. وعموما، يستثنى من الاعتراف والشخصية القانونية للدولة، الحالات الآتية:[1]

- الدول التابعة والدول غير المتمتعة بالحكم الذاتي.
- الكيانات التابعة للدولة الفيدرالية.
- ما تقوم به بعض الجماعات في الإقليم ضد الحكومة من تمرد على السلطة الحاكمة أو العصيان (insurrection أو rebellion revolt) قد تصل حد قيام ثورة أهلية war civil لتغيير نظام الحكم، أو انقلاب عسكري. ويجب الفصل بين:

أولا: صراع بين مجموعتين أو أكثر في دولة تنازع كل منها الأخرى سلطانها وتدعى أنها هي الحكومة الشرعية أو تقصد الاستقلال بشطر من إقليم الدولة بقصد إقامة حكومة خاصة بها.

ثانيا؛ حركات التحرير الوطنية التي يتحدى فيها الشعب صاحب الحق الأصيل في الإقليم جيوش الاحتلال في حرب غير منظمة ومثالها الحركة الفلسطينية، وحركة البوليساريو[*] ... ولا يمكن للدولة المحتلة أن تحل محل الدولة الأصلية لمجرد انتصارها عليها عسكريا، كما جرى في غزو العراق 2003.

كما أن هناك حالات يكون فيها للشعب المحتل سلطة تمثله خارج الإقليم أو حكومة في المنفى. ذهب بعض الفقهاء إلى أن هذه الحكومة لا تتمتع بوصف الدولة لمجرد أنها استبدلت بحكومة أخرى[2].

---

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص ص. 28-34.

[*] في مثل هذه الحالات بالنسبة للحركات الثورية الممثل الشرعي للشعب الواقع تحت الاحتلال، تتمتع هذه الحركات بالشخصية القانونية الدولية طالما كانت مقاومتها لسلطة الاحتلال قائمة ومستمرة. ومع ذلك فشخصيتها القانونية تخول لها حق إبرام المعاهدات الدولية أو التفاوض مع الدول أو تبادل التمثيل الدبلوماسي معها، غير أن انتماءها إلى عضوية الجماعة الدولية وتمتعها بالشخصية القانونية الدولية غير كامل. **انظر؛** نجم الدين عبد القادر محمد، المرجع السابق، ص ص. 35،36.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 35.

- **رابعا: أشكال الدول الحديثة:**

رغم أنّ الأدبيات السياسية والقانونية تقرّ بأشكال مختلفة للدول، إلاّ أنّ الفقه الوضعِيَّ من دستوري وقانوني يركِّز على شكلين *Formes* منها؛ دول بسيطة ودول مُرَكَّبَة:

أ) الدولة البسيطة: *The simple State*

ويُطلَقُ عليها أيضاً أنّها؛ مُوحَّدَة، وتتميّز بالبساطة في تكوينها السياسي ووحدة أنظمتها السياسية، وفي الفقه الدستوري يتم التركيز على أنّ السيادة فيها لا تكون مجزَّأة إلى أجزاء داخلية حتى لا تظهر كلّ منها على أنّها دولة، وتتميّز بوحدة السلطات الثلاثة، ولها عدّة خصائص[1] تميِّزها من أبرزها:

- من حيث تنظيم السلطة السياسية؛ أنّها بحكومة واحدة أي سلطة وأجهزة حكومية واحدة.
- من حيث الشعب؛ أنّه وحدة متجانسة خاضع لنظام واحد رغم الاختلافات بين الأفراد.
- من حيث الإقليم؛ أنّه خاضع لسلطة مركزية واحدة رغم الفوارق المحلية والإقليمية.
- التركيب الدستوري؛ دستور واحد وإن أوكلت لممثليها الإقليميين مهام تشريع لا تتنافى مع روح الدستور.

ب) الدولة المركبة: *The compound state*

تقوم الدولة المُرَكَّبَة على أساس الإتِّحاد بين عدد من الدول وخاضعة لسلطة مشتركة، ولا يلزم عن ذلك أن تكون دولة واحدة، حيث يختلف نوع هذا الاتحاد قوة وضعفا حسب درجة توزيع السلطة السياسية بين السلطة المشتركة المجسِّدة للاتحاد والدول الأخرى المكوّنة له، وأبرز أشكال الدول المركبة هي دول الاتحاد المركزي أو الفيدرالي، أي أنّها –الولايات أو الدول المتحدة– تحتكم لدستور موحد فيها وليس لاتفاقية أو معاهدة فيما بينها بالنسبة لدول الاتحاد الشخصي أو الكنفيدرالية[2].

المطلب الثاني: شرعية الدولة وفق المنطلقات الفكرية التقليدية والمعاصرة.

- **أولاً: شرعية الدولة في النظريات الدينية.**

تذهب نظرية "الحق الإلهي" إلى توجيه المواطنين لإطاعة السلطة القائمة، وقد ظهرت منذ العصر الوسيط مع تلامذة القديس **أوغستين Augustin d'Hippone**، ومنها استوحى **لوثر** ووجدت تعبيرها الكامل عند **بوسيوه** 1627–1704؛ المُنظّر الأول للحكم الملكي المطلق في فرنسا في كتابه "السياسة مستمدة من

[1] الباز، **المرجع السابق**، ص ص. 121-124.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 125-128.

الكتاب المقدس"، وهي تطوير لرسالة القديس **بولس** الثالثة عشر (13) إلى الرومان يقول فيها إنه لا سلطة غير تلك التي تأتي من الله، وقد تضمّن هذا فكرتين الأولى بأنّ السلطة هي إرادة لله منذ لحظة وجودها، والثانية الصفة المقدسة للدولة تضمن لها دعم الكنيسة فالقانون الديني يفرض على المواطنين طاعة الدولة[1].

ويتجسد رمز الدولة في الحاكم مقدس بحكم هذا التصور، وقد مرّ هذا الطرح بـ 03 مراحل وهي:[2]

أ) تظرية تأليه الحاكم: أين تأثر الانسان بالأساطير القديمة التي تنظر إلى الحاكم بأنه مختار من الله ليحكم الناس، وانتشر هذا الاعتقاد في مصر القديمة، وفارس والهند والصين.

ب) الحق الإلهي المباشر: بعد ظهور المسيحية لم يعد الحكام من طبيعة إلهية بل أصبح يستمد سلطته من الإله، فهو مسؤول أمامه، وليس مسؤولا امام رعيته.

ت) الحق الإلهي غير المباشر: جاءت عقب الانتقاد الشعبي لما عُرف بالحق الإلهي المباشر وصراع الكنيسة مع الأباطرة، فتطور منظور الكنيسة إلى طرح "وسطي" يفضي إلى أن الإله لا يعين الحاكم ولا يفوّضه بطريقة مباشرة، بل يقرر شروطا ومبادئ عبر النصوص المقدسة، فيتحول التفويض الإلهي إلى شكل غير مباشر، وهذا الطرح هو أساس الدولة الدينية الحديثة.

ومع ظهور البدايات الأولى للتصورات الديموقراطية في ظل الاتجاه العلماني، انتُقد مذهب الحق الإلهي، بإيلاء دورٍ للفرد في ظهورها وفق ما يتصوره أصحاب تيار "مدرسة قانون الطبيعة والشعوب" أو أنصار القانون الطبيعي، رفضا لفكرة إسباغ الشرعية وفق تصور الحق الإلهي، إذ يجب تأكيد "حقوق العقل البشري"[3].

- **ثانيا: شرعية الدولة بالعقد الاجتماعي.**

تُنسَبُ ظاهرة العقد الاجتماعي إلى كلٍّ من **توماس هوبز**، **جون لوك** وَ **جون جاك روسو**، ومجمل الفكرة تنص على انّ شرعية الدولة مستندة على عقد مبرم بين (حاكم–محكوم) تنازلا عن مبدأ الحرية بغرض التنظيم.

يمكن القول أن الفكرة تتقاطع مع فكرة "فطرية الاجتماع الإنساني" لـ **ابن خلدون** من قبل؛ فطبيعة الإنسان تستلزم معونة الآخرين لتوفير ما يحتاجه من منتوجات مثله في ذلك مثل أعضاء الجسد تحتاج بعضها

[1] منذر الشاوي، **الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية؛ الفكرة الديموقراطية**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 01، 2000)، ص ص. 47-49.
[2] بن بتقة، المرجع السابق، ص 47.
[3] الشاوي، **المرجع السابق**، ص ص. 49،50.

بعضا تماماً كما ذكره **جالينوس Claude Galien** في كتابه "منافع الأعضاء"، وهذا هو أساس الملك لدى **ابن خلدون**[1].

1) شرعية الدولة في تصورات توماس هوبز:

تأثر **هوبز** 1588-1679 بالظروف التي مرّت بها إنكلترا في غزو الملك الاسباني **فيليب الثاني** والخلافات بين البروتستانت والكاثوليك من جهة، ثم الخلافات بين **شارل الأول** والبرلمان التي انتهت بانتصار جيش **كرومويل** وإعدام الملك 1649م، كان **هوبز** خلالها قد انتقل إلى باريس وألّف فيها كتابه "في المواطن" الذي تضمّن جوهر مذهبه السياسي، تلاها كتابه الشهير "التنين *L'éviathan*"[2] عام 1651م بعد 03 سنوات على صلح "وستفاليا".

أ) إلغاء حالة الطبيعة:

لقد جعل **توماس هوبز** من الطبيعة الإنسانية محور تحليله، فغرائزية الانسان تليها العقل الذي يدفعه إلى الرغبة في المعرفة، والدِّين رغبةً منه أيضاً في معرفة سبب الأسباب، وهو بذلك يشترك في هذا التكوين مع غيره ويعيش معهم، فتتولّد إرادة القوّة التي يتميّز بها الجميع في هذا المجتمع، فتنشأ المنافسة وحب التملّك وإخضاع الآخر، يقول **هوبز** إن هذا الإنسان سيكون ذئباً بالنسبة للإنسان، فيتشكّل العائق أمام كل حراثة وكلِّ بناءٍ وكلّ علم وكل ملكية، وهي تلك حالة الطبيعة[3].

ب) أفضلية الحالة المدنية:

انطلاقاً من هذا التصور لسمة العدائية المشتركة بين أفراد المجتمع الإنساني في نشأته الأولى، يذهب **هوبز** إلى إقرار الحاجة إلى التنظيم وتجاوز حالة الطبيعة الفوضوية، ويكون ذلك مهمة طرف ثالث غير أولئك الذين يتسمون بالعدائية فيما بينهم، ويفرض عليهم التنظيم بالقوة للحد من الحرية وإقرار الواجب وهو ما أطلق عليه؛ الحالة المدنية. وفي مقارنة شهيرة له بين حالة الطبيعة والحالة المدنية أو المجتمع المدني يقول هوبز: *"خارج المجتمع المدني يتمتع كل واحد بحرية كاملة لكنها عقيمة... لكن حين يُقام المجتمع المدني فإن كل مواطن لا يحتفظ بحرية إلا بقدر ما تمكّنه من العيش الكريم وبسلام... خارج المجتمع المدني كل إنسان يمكن أن يُسلَب*

[1] ابن خلدون، **المقدمة**، تحقيق وتقديم إيهاب محمد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القران، 2006)، ص ص. 50،51.
[2] الشاوي، **المرجع السابق**، ص 57.
[3] **المرجع نفسه**، ص 58.

ويُقتَل من أي إنسان آخر، في المجتمع المدني، لا يمكن أن يكون الأمر كذلك إلا من قِبَل واحد" [1]... لكن كيف يُمكن أن نصل إلى الانتقال من حال الطبيعة الفوضوية إلى حالة المدنية؟ يتساءل **هوبز** ليجيب؛ بالعقد الاجتماعي.

ت) صياغة العقد الاجتماعي:

الشخص أو المجلس (كطرف ثالث لأولئك المتصارعين في حرب الكلّ ضدّ الكل) سيمتلك صلاحية التصرّف لإقرار حالة المدنية بموجب تنازل الآخرين عن حقوقهم لصالح صاحب السلطان السيّد؛ *Le Souverain*، وهو ذاته تحكمه قوانين صارمة، فالمواثيق –حسبه– بدون السيف؛ ليست سوى كلمات، فمَن هي هذه القوة التي لا تقاوم؟ إنها الدولة أو الكومنولث؛ الشخص المصطنع الذي كوّنه الافراد بواسطة ميثاق رضائي أبرموه فيما بينهم، قوامه التسليم المطلق للدولة واعتراف بسيادة الدولة عليهم، فالسلطة المطلقة للدولة ضرورة لحماية الأفراد[2]. لقد كان طرح **هوبز** عن حتمية بلوغ العقد لإزالة الفوضى بين أفراد المجتمع المعادين؛ متوافقاً لحدٍ بعيد مع نظرة اليونانيين إلى "المدينة" على أنها الوحدة المثالية للحياة الاجتماعية والتجمّع الأمثل للكائنات البشرية.

ث) دولة **هوبز**:

المدينة هي الإطار المقدّس في تصوّر سابق عن الدولة–الأمة كتعبير تبرره تأملات **ريمون آرون** عن أوجه التشابه رغم الاختلافات في وسائل الإنتاج وحجم المجتمعات والمعتقدات[3]، وهو إذ يُقرُّ بمشروعية استخدام العنف لفرض النظام، فلا تزعجه انتقادات معارضي طرحه بأنّه "عقد رقّ" وتنازل عن الحريات، تماماً كما توصل إليه كل من؛ **كروسيوس، بفانروف** وَ **كابيتان**[4]، لكن هذا الانتقاد يستمد مشروعيته من انتقادات وُجِّهت إلى **هوبز** من حيث أن تنازل الأفراد عن حقوقهم للملك بهذا الشكل قد يمس بمبدأ الفصل بين السلطات، وينتهي إلى سلطة مطلقة أكثر من "نظرية الحق الإلهي" فالملك حسب التفويض الإلهي مسؤول أمام الله ومقيّد كما قال **بوسيوه**، بعكس منطق **هوبز**، لكنه يجيب أن الحكم المطلق لـ **هوبز** لا ينسجم مع الحكم المطلق الشمولي، فالشمولية تتعادى مع الحريات الفردية وتذهب إلى صهر الجماعة، بينما الحكم المطلق لـ **هوبز** يفترض سلطاناً

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 59.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 61،62.
[3] جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي، من الدولة إلى المدينة**، تر؛ محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ج1، 1985)، ص 15.
[4] الشاوي، **المرجع السابق**، ص 64.

متنوّراً حكيماً وقوياً في الوقت نفسه، ولا يتعارض مع أولوية العقل وتقديم العقد الاجتماعي، رغم أنه خطير على حرية الفرد[1].

2) الدولة عند جون لوك:

أيّد **جون لوك** 1632-1704م الثورة الإنجليزية عام 1688م لفرض قيودٍ دستورية على سلطة الملك، ويعتبر من أشهر مؤسّسي الليبراليّة وآخر الفلاسفةِ المنظّرينَ للدولةِ المدنيَّةِ بمفهومها الراهن[2]، وعارض **لوك** طغيان الدولة واستبدادها دون محاسبة، حيث كان يرى أن جوهر وجود الدولة/الحكومة هو ضمانُها للحقوق التي كانت موجودة في حالة الطبيعة قبل إجراء العقد الاجتماعي[3]، كما عارض أيضاً نظرة **هوبز** لحالة الطبيعة، ورأى أن الحقوق الطبيعية للفرد ستحميه من تعسّف السلطة عندما يُقام المجتمع السياسي[4]. وينطلق **لوك** في تفسيره لشرعية الدولة من أن السلطة السياسية في المجتمعات المدنية تعتمد على مبدأ الاتفاق والتراضي، بينما يتعارض النظام الملكي المستبد مع المجتمع المدني، مثلما جاء في كتابه "رسالتان في الحكم"[5]، وحين تقييد سلطة الملك بوثيقة الدستور، تُقسَّم سلطة الدولة إلى سلطةِ تشريعية هي الأسمى لأنها مفوَّضة من الشعب تضمن استمراريتها بضمانها التعبير عن أهداف المحكومين، وأخرى تنفيذية تطبِّق القوانين، وأخرى دولية تُعنى بالأمور الخارجية[6].

- دولة لوك:

الدولة لدى **لوك**، منطَلَقاً ومآلاً، تقوم على الإرادات الفردية وتضمن الحريات الفردية، فهي تأكيد على الثنائية الأساسية بين الفرد والدولة، أي محور الاتجاه الليبرالي الذي هيمن على الفكر السياسي الغربي طوال القرن 19 م؛ بمعنى السيادة المقيّدة للممثّل واحترام إرادة الشعب، ألا يعني ذلك مواجهة مستمرة بين الفرد والسلطة؟ إنها حسب الاتجاه الليبرالي انطلاقاً من **لوك** مواجهة تضمن ديمومة الحق الطبيعي للفرد وتحدّها القوانين التي تضعها السلطات التي تكون مفصولة عن بعضها البعض؛ تنفيذية وتشريعية، وحيثما وجد الشعب تقصيراً في تحقيق الخير العام فله الحق في استرجاع السلطة[7].

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص. 65،66.
[2] فتحي الحبّوبي، "الدولة المدنيّة من منظور توماس هوبز و جون لوك"، **صحيفة المثقف**، ع 3454، 19 فيفري 2016، على الرابط: http://www.almothaqaf.com/a/b12-1/903050
[3] صادق حجال، إشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 1951-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية- دراسات إقليمية، (جامعة الجزائر 03، 2018/2017)، ص 15.
[4] الشاوي، **المرجع السابق**، ص 69.
[5] جون دن، **جون لوك مقدمة قصيرة جداً**، تر؛ فايقة جرجس حنا، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط 01، 2016)، ص ص. 66،67.
[6] حجال، المرجع السابق، ص 15.
[7] الشاوي، **المرجع السابق**، ص 79.

وتكمن الإضافة التي قدّمها **لوك** عن سابقه؛ **هوبز** في أنّ هذا الأخير نظر إلى فكرة العقد الاجتماعي على أنّه "ميثاق التجمّع" بينما اشترط **لوك** أن يكون "ميثاق الخضوع"[1]، حيث يُخضع سلطة الحاكم للمسؤولية والالتزام بشروط العقد، بينما يتضمّن ميثاق التجمّع التنازل الكامل عن الحقوق لمصلحة السلطان.

3) الدولة عند جان جاك روسو:

اعتقد **روسو** بأنّ الاجتماع الإنساني الذي كان أشار إليه **ابن خلدون** أمراً فِطرِيّاً، هو في ذاته انتقال من حال الطبيعة إلى حال المدنية، وفي هاته المرحلة بالذات نشأت الحرية الأخلاقية حين تحرر الانسان من الاندفاع لشهواته الغريزية إلى احترام القانون، أي أن الانسان تنازل على حريته الطبيعية لصالح الحرية الأخلاقية[2]. ويرى **روسو** بأن الانسان هو أوّل مؤسس للمجتمع المدني، وغايته في ذلك هو النأي عن المشكلات التي قد تعترض التجمع البشري والتحذير من ذلك، ولفهم هذا الطرح علينا ان نتصور حالة المجتمعات الأولى التي كانت فيها الحاجات بسيطة لا تتعدى الأمن وصد النزاعات، ومطالبات الحد من الظلم والحرية والعبودية، والتوافق على حماية الممتلكات من تهديد اللصوص والذهاب الى تعاقد هو أصل نشأة المجتمع[3]، كما أن هذا المجتمع المدني فيه كان واضح الوظائف في تصورات روسو عنه وهو أيضا بذلك اصل القانون والمجتمع، لكن الحرية والمساواة التي خُلِقَ عليها البشر لم تبقى كذلك لأن الاجتماع الأول للناس أُقيمَت فيه تفاوتاتٌ جُعِلَت بمنزلة القانون الأخلاقي، وهو ذاته كان الأساس للسلطات الدينية وأيضاً سلطات متعاقبة على أساس الملكية الخاصة العمياء ومن هنا كان تطور الدول والمجتمعات، فأينما تقدّمت المصلحة الشخصية لأولئك الحكام فوق القانون؛ تضرّر التعاقد المؤسس لأصل المجتمع[4]. هذا التعاقد الذي نتج عنه ميثاق اجتماعي؛ يمنح الجسد السياسي نفوذا مطلقاً على الأفراد وهو أصل مبدأ السيادة، والسيادة مبنية على منطق العقلنة والعدل في منح الحقوق، ومنبثقة عن الإرادة العامة، وهي أيضا ليست إجبارية إلا لأنها متبادلة[5]، وهذا التبادل يجب أن يتسم بالعدالة من جهة والمصلحة المشتركة من جهة أخرى؛ فلا يعقل ان تحمل السيادة الانسان أعباءً تفوق مقدرته على التحمّل وهذا متعلق بالاتفاقيات التي يمكن للجماعة الحاكمة ان تبرمها على حساب المصلحة المشتركة ولهذا سُمّي بالتعاقد الاجتماعي.

---

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 73.

[2] Jean-Jacques Rousseau : **Du Contrat social ou pricipes du droit politique**, (Paris : coll, éd « GF » Flamarion, Livre 1, Chap 8, 2001), pp. 55,56.

[3] روسو، **أصل التفاوت بين البشر**، مرجع سابق، ص ص. 79-96.

[4] **نفس المرجع السابق**، ص 12.

[5] روسو، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي**، مرجع سابق، ص ص. 38-41.

وتكتمل شرعية الدولة لدى **روسو** بمفهوم الحرية والإرادة العامة حين لا تتعارض الحرية الشخصية مع الحريات العامة المضبوطة بالقوانين، "فلا حرية بدون قوانين، والشعب الحر هو ذلك الذي يطيع لكنه لا يخدم، يملك قضاة لكن ليس فيه سادة، إنه لا يطيع شيئا غير القوانين"[1] والإرادة العامة عبر تقديم أغلبية الأصوات هي بالضرورة تعبير عن أولوية التصور الصحيح العام، وليس فرض تصور الأقلية على حساب إدارة الاخرين.

- **ثالثا: الدولة القومية في الفكر الإسلامي:**

يعترض المفكر **وائل حلاّق** في كتابه "الدولة المستحيلة" على القول بوجود "دولة" لدى المسلمين الأوائل؛ بحجة أنّ الدولة الحديثة تنافي ما قبلها بسبب الاختلافات البنيوية والنوعية، فمثلا إذا كانت الدولة القومية –وفق الفكر الحديث– هي غاية الغايات ما يجعلها ميتافيزيقيا الأساس الاسمى للإرادة السيادية، فإن السيادة في نموذج الحكم الإسلامي ممثلة في الله وغاية الحكم ليست دنيوية أو مقتصرة على "الدولة" بحد ذاتها، كما أن هنالك اختلاف كبير من حيث ما يستمد منه كيان الدولة وجوده بين القانون الوضعي والشريعة لدى النموذجين، وحتى في أسبقية وجود الفرد أو الدولة تاريخيا ومنطقيا[2].

وبالرغم من النقد الذي تعرضت له آراء وائل حلاق في هذا الموضوع، إلا أنه يؤكد خصوصية نموذج الحكم الإسلامي عن الدولة القومية الحديثة، قياسا أيضاً على وظيفتي؛ التشريع والتنفيذ التي يقوم بها كل من الفقيه والقاضي، باعتبار أنهما يقومان بوظيفتيهما تحت سلطة الشريعة وليس تحت سلطة قانون الدولة أو نظام الدولة، فالناس كانوا يتقاضون أمام القاضي دون الحاجة إلى محامين أو لغة اصطلاحية قانونية محضة خلافا للمجتمع الحديث المعزول عن المجال القانوني بصور عدة، فالمجتمع المسلم ما قبل الحديث كان مرتبطا بنظام القيم الشرعي، وقد كانت المحكمة متجذرة في حياة المجتمع الذي يعيش وفق الضوابط الشرعية، فكان القانون "الأخلاقي" تراثا حيا ينشر المعرفة القانونية عبر المفتين والفقهاء مجانياً، وكان القضاء الإسلامي مكرَّساً لحماية الشريعة وليس لحماية النظام، غير أن الحاكم هو من يعين القضاة على أساس التفويض كامتداد للخليفة، ثم تغيّر الأمر مع نموذج "السلاطين" حين تمددت رقعة الإسلام[3].

لكن **إيلي نجم** ينفي القطيعة بين "العقل الحداثي" و"العقل اللاهوتي" أو الثيولوجيا والأنطولوجيا، فالعقل الحداثي الغربي لم ينقطع بالأساس عن جذوره الميتافيزيقية، حيث تطور على أنقاض الأول بدوام صلة أحدث

[1] بهاوي، **المرجع السابق**، ص 69.
[2] وائل حلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، تر؛ عمرو عثمان، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2014)، ص ص. 106،105.
[3] **المرجع نفسه**، ص ص. 109-125.

التغيير، ويكفي حسبه قول **فرانسيس باكون** قالها في "المنهج الجديد للعلوم": ينبغي أن نخضع للطبيعة لكي نخضعها.. من هنا يصل **إيلي نجم** إلى ما مفاده أن نفي إسهامات الإسلام الأولى إنما هي تعمّد غير مبرر ضد الإسلام ويزعم أن تضمّنه إنجيل لوقا[1]، وبالتالي قد تندرج آراء **وائل حلاق** السابق ذكرها وأمثاله، وعموما فالجدل حول "دولة الإسلام" كان مركزا على التكوين المجتمعي للجماعة البشرية كركن من أركان الدولة؛ فحين بدأت الأطروحة القومية كان المجموعة العربية غائبة (التفتت والاستعمار) عن مرحلة اختراع هذه الظاهرة بالمفهوم الغربي الحديث[2] ثم عولمتها وربط حصولها بمقاربة التحديث وفق مبدأ إقصائي لا يعترف بالثالث المرفوع.

لقد اعتمد تحديد شرعية الدولة القومية في الإسلام، على المصادر واللغة السياسية الدينية والاستمرارية التاريخية التي ميزت رؤيتها للمفاهيم الأساسية للحالات الممكنة للتجمع الإسلامي كـ "دار الإسلام، دار الحرب، الأمة، الجهاد، الحاكمية" للتعبير عن الأهداف المعروفة والمقابلة في الأدبيات السياسية الحديثة كـ "التحرر الوطني، الاستقلال، إدانة التبعية... الخ"، وبمنهج تاريخي يوضح سبب فهم التيارات الإسلامية الحديثة لظاهرة الدولة القومية والعلمانية ومكانة الدين في العلاقات الداخلية، وعالمية الإسلام وعلاقته بالعروبة، تصور المواطنة والدين، المذهبية وتأثيرها على الثقافة السياسية، وتصور عالمية الإسلام بدل العولمة.[3]

لكن ترجيح أنموذج الدولة المدنية حالياً، سببه تجربة الكنيسة السلبية، وفي حالة دولة الإسلام؛ فإن افتراضات أن تكون الرابطة الدينية هي الرابطة الاجتماعية الوحيدة، خاطئة لأن وثيقة دولة الإسلام الأولى للرسول ﷺ تضمّنت مشروعية التنوّع والتعدد ونمط المشاركة الدستورية والمواطنة كرابطة أساسية[4].

أ) الدولة في النص القرآني الكريم:

وجاءت كلمة "دولة" في القرآن الكريم بمعنى التداول في قوله عزّ وجلّ: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ **دُولَةً** بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ[5]} لكن جمهور القُرّاءِ اختلفوا في قرينة هذا

[1] إيلي نجم، **"العقل الحداثي والعقل اللاهوتي"**، في: **الحداثة وانتقاداتها: نقد الحداثة من منظور عربي-إسلامي**، دفاتر فلسفية : نصوص مختارة، (المغرب، الدار البيضاء: دار توبقال، ط 01، 2006)، ص ص. 30-33.

[2] محمد حواس، **"مكانة الدولة الوطنية العربية في الخطاب القومي العربي"**، **دراسات فلسفية**، ع 14، 2017، ص ص. 93-112.

[3] وليد محمود عبد الناصر، **التيارات الإسلامية في مصر: ومواقفها تجاه الخارج**، (القاهرة: دار الشروق، ط 01، 2001)، ص ص. 142-146.

[4] عبد الأمير كاظم زاهد (وآخرون)، **وثيقة المدينة: دراسات في التأصيل الدستوري في الإسلام**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 01، 2014)، ص ص. 103-106.

[5] سورة الحشر، الآية 07 .

التداول حسب حركة حرف "الدال" أوّل الكلمة بين الضمّ والفتح بين أن يكون المعنى خاصًّا بِاسمِ الشيءِ الذي يتداول بعينه، والدولةُ الفعلْ. وجاء اللفظُ بصيغة الفعل أيضاً في القُرآن الكريمِ في قولهْ: {إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ **نُدَاوِلُهَا** بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ[1]} واللفظُ يؤدّي معنى التداول أيضاً؛ الأيام دُولْ، بمعنى اختلافُها بينَ حالٍ وحالٍ آخرٍ مختلِفٍ عنه.

ب) دولة الإسلام الأولى وتطور المفهوم:

"الدولة" كظاهرة دخيلة على الفكر الإسلامي بمفهومها المؤسسي للسلطة، بدأت مع إقرار **وثيقة المدينة*** التي توضع في خانة العقد الاجتماعي الأول للاجتماع السياسي الإسلامي مع الهجرة النبوية إلى يثرب أو المدينة المنورة[2] بالتسمية ذاتها في المملكة العربية السعودية الآن.

إن دولة الإسلام الأولى وُجدت بعد بيعتي العقبة الأولى والثانية للرسول ﷺ وتضمنت **وثيقة المدينة** تصورا لأول دولة في المنطقة العربية وفقا لتعريفاته القانونية الحديثة، على أساس دستوري مكتوب، تعلو على الخلافات القبلية المستحكمة قبلها، وتتجاوز مفهوم الأمة التي حصرها العرف القديم على رابطة الأسرة الكبيرة، إلى مفهومها الحديث. ويرى الباحث المستشرق **يوليوس ڤلهاوزن Julius Wellhausen** إنّ المبدأ الأيديولوجي لدولة محمد ﷺ اعتمد على نظام دولة دينية عقلانية تنصهر فيها الجماعات القائمة على رابطة الدم رغم أن دستور الوثيقة احتفظ لها بشخصيتها[3]، ونزع الدور السياسي لشيوخ العشائر والقبائل مبقيا على ادوارهم الاجتماعية فحسب، ففي الصدر الأول من دولة محمد ﷺ ، لم تكن هنالك حالة من الثيوقراطية بل كان هناك مجتمع سياسي تدار فيه شؤون المجتمع وفق القانون الإلهي والشرعية الحاكمية –إلى غاية حكم معاوية واستبداده– رغم وجود فراغ بنائي/مؤسساتي للحكومة وأجهزتها[4] المجسِّدَة لفكرة الدولة الراهنة، ولم تتعارض مرجعية القرآن مع وجود التعددية في مجالات الفهم والرؤى والتوجهات الإصلاحية المتبناة في الدولة القانونية

[1] سورة آل عمران، الآية 140 .

* هي الوثيقة التي وضعها محمد ﷺ والوفود من مبايعيه، والراجح حين وصل إلى المدينة. تضمنت 47 بندا، وسميت بـ؛ الكتاب، الصحيفة، أما الباحثون المعاصرون من المسلمين والمستشرقين، فقد أطلقوا عليها اسم «الوثيقة أو الدستور» بما يؤدي معنى العقد الاجتماعي. **انظر**؛ أحمد قائد الشعيبي، **وثيقة المدينة المضمون والدلالة**، (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط01، 2005)

[2] خالد عليوي جياد، "حقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة: تأصيل إسلامي لمبدأ التعايش"، **رسالة الحقوق**، ع 2، س 4، العراق، 2012، ص 156.

[3] عبد الأمير كاظم زاهد (وآخرون)، **وثيقة المدينة: دراسات في التأصيل الدستوري في الإسلام**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 01، 2014)، ص ص. 73،74.

[4] Zaid Eyadat (& others), **ISLAM, STATE, AND MODERNITY ; Mohammed Abed al-Jabri and the Future of the Arab World**, (New York: Palgrave Macmillan, 2018), pp. 34-35.

الحديثةّ، كما أنّ القرآن يقدِّسَ الحرية باعتبارها حقا ضروريا بعيدا عن التفرقة على أساس الجنس والعرق واللون، ويمجِّدُ التفكير العقلي كفرض فردي يتعارض مع الفكر الاستبدادي[1].

لقد أسّس القرآن الكريم في مخيال دولة الإسلام الأولى مفهوماً مهمًّا من مفاهيم الديموقراطية واستبعاد آثار الاستبدادية حينما تحدّث القرآن على مبدأ الشورى في قوله تعالى: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (38)}[2]، أين يقِرُّ النصُّ على محورية الشورى وعدم احتكار الحاكم للقرار والممارسة في تسيير شؤون المجتمع.

وقدّم الإسلام منذ البداية فكرة جريئة وتقدُّميّة وهي أن القبلية وروابط الدّم لا تكون أساساً صحياً لإنشاء الدُول أو الحُكم أو السياسة[3]، لكن، لايزال يطال الدولة لدى العرب والمسلمين جدل حول علاقة الدين بالدولة ومكانته ودوره في صياغة شكلها إن كانت دينية فتتعارض مع مفهوم المدنية أم لا. هذا اللبس قد يكون غير موضوعياُ بالنظر للآليات التي تضمّنتها الشريعة الإسلامية حول مفهوم المواطنة بالنسبة لغير المسلمين في أرض الدولة المسلمة، فدولة الإسلام الأولى في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم شهدت عقد أول عهد دولي للأمن المتبادل عام 623 م بين الطوائف المختلفة في المدينة من يهود ونصارى ومسلمين ووثنيين[4]، كما ضمنت مبادئ الدولة في الإسلام العدل في احترام كرامة المواطنين من غير المسلمين مثلما جاء في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (8)}[5]، أنّ التحليلات السياسية المعاصرة حول الإسلام كثيراً ما تحمل سمات القيم الأخلاقية التي تغلب على ثقافة كتابِّها، فغلب عليها اتجاهان؛ مستغربون لا يرون الحلّ في بناء الدولة إلاّ حسب المدارس الغربية، ومبررون يرون في الإسلام مبتكراً وناشراً للحكم الديموقراطي والاشتراكية والفصل بين السلطات وحقوق الانسان والقانون الإنساني[6].

ت) الدولة الحديثة في الفكر العربي والإسلامي المعاصر:

[1] محمد أمين جبر، **الدين والدولة الحديثة؛ رؤية لعلاقة إيجابية**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط1، 2006)، ص ص. 51-55.
[2] سورة الشورى، الآية 38 .
[3]- غراهام ئي فوللر، **مستقبل الإسلام السياسي**، تر؛ محمد محمود توبة، {نيويورك: بلغريف ماكميلان، من دون سنة نشر}، ص 37.
[4] إيمانويل ستافراكي، "المفهوم الإنساني في القانون الدولي الإسلامي"، في : **مقالات في القانون الدولي الإنساني والإسلام**، {مصر: برانت رايت للدعاية والإعلان، من دون سنة نشر}، ص 81.
[5] سورة المائدة، الآية 08.
[6] عياض بن عاشور، "الإسلام والقانون الدولي الإنساني"، في : **مقالات في القانون الدولي الإنساني والإسلام**، {مصر: برانت رايت للدعاية والإعلان، من دون سنة نشر}، ص 11.

سلبية نظرة التيارات الإسلامية إلى الدولة القومية، كان باعتبارها مستمدة من النموذج الغربي واتهامات لإدارة الاستعمار وللصهيونية بإدخال المفهوم القومي لإضعاف أطروحة الانتماء المشترك للمسلمين في إشارة إلى مفهوم الأمة الذي وبالعقيدة المشتركة يتجاوز نطاق الحدود الجغرافية[1]، إذن شرعية الدولة القومية أو الحديثة غير مقبول لدى التيارات الإسلامية المعتدلة والمتطرفة ناقص في فقطة الركن الثاني للدولة المتمثل في الإقليم الجغرافي.

إن جلّ اهتمامات المفكرين العرب والمسلمين في القرنين 19 – 20 م، انصبّ على مفاهيم الوحدة العربية والإسلامية أكثر منه على الدولة الحديثة القطرية حيث كان متفرّقًا بين إعادة إحياء الخِلافة الإسلامية، وبين تيار القومية العربية، وكلاهما يرتكز على ميزة الخصوصية المحلية التي اصطدمت مع النموذج الليبرالي الحديث القائم أساساً على الفردانية والعلمانية[2]، وتولّدت عنها نقاشات مستفيضة حول مفاهيم السيادة والحدود* وكانت سبباً في أزمة الدولة الوطنية العربية الحديثة.

ولكن الثقافة الإسلامية تحمل هي الأخرى فكرة العولمة، ورغم حداثية المعطيات الخاصَّة بالحقوق والعدالة إلاّ أنّ الثقافة القبلية في المجتمعات العربية التي احتضنت الإسلام تندمج بصعوبة في مساعي النمذجة والغربنة، وفي الأنظمة المونارشية يصعب الانخراط في الدولة الوطنية بالمفهوم الغربي، سواءً بفعل فاعل داخلي، أو قُصورٍ في اِستيعاب –والتكيُّف مع– الفكرة الغربية عن الدولة[3]، غير أنّ هذا لا يعني أنّ فكرة الإسلام المجرّدة تتضارب مع مبادئ الدولة الحديثة، فالحضارة الإسلامية أنشأت نظاماً للاعتقاد وللحكم ونظاما اجتماعياً صمَدَ للاختبارات طوال 1000 سنة وعبر تنوّع المناطق والثقافات والشعوب التي طالها حكم الخلافة الإسلامية[4].

لقد حاول الفكر العربي الإسلامي المعاصر تفكيك جدلية الدين وخصوصية الإسلام والدولة، فقد كتب الفيلسوف **محمد عابد الجابري** عام 1980 كتابه "**نحن والتراث**" الداعي من خلاله إلى التجديد، وتميّز مشروعه عن الطرح الأوروبي والنظرة الماركسية، وأقرّ أن تفسير ظاهرة الدولة العربية تستدعي المقاربة التاريخية وعلم

[1] وليد محمود عبد الناصر، **التيارات الإسلامية في مصر: ومواقفها تجاه الخارج**، (القاهرة: دار الشروق، ط 01، 2001)، ص ص. 43،42.
[2] حجال، المرجع السابق، ص ص. 26،27.
* عدد الدول العربية الحالية مفرط وهو في الاغلب غير عضوي في طبيعته، وهذه الملاحظة في نظر تحتوي على حقيقة كبيرة؛ فأي حدود عربية كان يمكن أن تكون موحّدة اليوم لو لم يكن هناك استعمار، هذا الأخير قام بتقسيم المنطقة العربية بطريقة تعسفية ودسيسة. انظر؛ غراهام ئي فوللر، **مستقبل الإسلام السياسي**، مرجع سابق، ص 38.
[3] برتران بادي، **الدولة المستوردة؛ غربنة النظام السياسي**، تر؛ شوقي الدويهي، (بيروت: دار الفارابي، ط 01، 2006)، ص 166.
[4] غراهام ئي فوللر، **المرجع السابق**، ص 21.

الاجتماع والأنثروبولوجيا لفهم اللبس اللغوي واللاهوتي خلال التقليد[1]، ويلاحظ **ماسيمو كامبانيني** بأنّ القضايا التي أخذت اهتمام المفكرين العرب المسلمين من **ابن خلدون** إلى **علي حسن حنفي** وَ **الجابري** حاولت تفكيك المفاهيم المركزية في دراسة الدولة على غرار العصبية، فبينما كان **ابن خلدون** متشائما تماماً، فإن **الجابري** كان متفائلاً بوجود نواةٍ وعوامل لنجاح الدولة العربية القوية مثله مثل غرامشي[2].

ويقول المفكّر **محمد أمين جبر**، في كتابه "الدين والدولة الحديثة؛ رؤية لعلاقة إيجابية" إنّ الدولة وفق هذه المرجعية ليست دولة دينية أو لاهوتية وإنما هي دولة مدنية تقوم على أساس القانون بالاستعداد أو التمشّي مع أحكام الشريعة الإسلامية في إطار فكر التجديد والاعتدال الوسطي، ويقول إنّ "فكر الإسلام يدعو إلى الحوار بين الحضارات {...} والحوار في إطار الدولة المسلمة أو الأمة "مجموع الدول" بين الأفكار الإسلامية للنهضة الشاملة والإصلاح التي تمثلها المؤسسات الدينية الرسمية في الدولة"[3]، ويذهب الكاتب في طرحه ودفاعه عن مكانة الدِّين في بناء الدولة المدنية الحديثة إلى وجود الدين ضروري في مسار بناء الدولة لكنه محكوم بمدى نجاعة التنمية السياسية في هذه المجتمعات، فـ "علاقة التفاعل الإيجابي بين الدين والدولة الحديثة تكون صحية ومفيدة من حيث افرازها للأمور عديدة من بينها حياة سياسية ديموقراطية سليمة مع تنمية الوعي بها لدى الافراد وكذلك بحقوقهم وواجباتهم في إطارها"[4].

غير أنّ مسار الدولة المدنية في البلدان الإسلامية عموماً والعربية على وجه الخصوص لطالما عرِف اِضطرابات خطيرة حول مسألة الدين والدولة، فمجتمعاتها تدينُ الإسلام بغالبيةٍ عظمى وتلقى بعض مكوناتها الدينية الفاعلة صعوبة في هضم فكرة مدنية الدولة واحترامها لمسألة الحقوق والحريات والاندماج الاجتماعي الذي يُعَدُّ ضرورياً في بناء الدولة الحديثة، فهذا **جون لوك** في كتابه "رسالة التسامح" يقول: «إن السلطة المدنيّة لا ينبغي لها أن تفرض عقائد الإيمان بواسطة القانون المرعي، سواء تعلّق الأمر بالعقائد أو بأشكال عبادة الله» فمن خلال هذا التصور للدولة المدنية فيبدو أنّ طرح خيار الدولة المدنيّة بمرجعيّة دينيّة؛ طرح لا يستقيم اِصطلاحا باعتباره تشويها ومسخا للدولة المدنيّة بما هي مدنيّة تغاير نمط الدولة العسكريّة وتختلف جوهريّا مع الدولة الدينيّة التيوقراطيّة، وهي ذات المشكلة التي يعرفها مسار إعادة بناء المؤسسات في تونس بعد أحداث ما سُمِّيَ بِـ "الربيع العربي"، حيث عاشت مختلف القوى والتيّارات الفاعلة في تونس ودول الربيع العربي على وقع

[1] Zaid Eyadat (& others), **Ibid,**. p. 09.
[2] **Op.cit**,. p. 15.

[3] محمد أمين جبر، **المرجع السابق**، ص 101.
[4] **المرجع نفسه**، ص107.

تجاذبات وسجالات ساخنة حول مسألة التنصيص في الدستور الجديد من عدمه على إعتماد الشريعة الإسلاميّة كمصدر أساسيّ أو حتّى وحيداً للتشريع، فمثّلت حالة انقسام حاد واستقطاب ثنائيّ ما بين حركة "النهضة" وما يدور في فلكها من أحزاب وجمعيّات ذات بعد ديني تتبنّى رؤى تراوح بين الوسطيّة والتطرّف، وتنشغل بالماضي أكثر من اهتمامها بالحاضر أو المستقبل، وبين بقيّة الأحزاب الوطنيّة التقدّمية والحداثيّة والتحديثيّة، ذات البعد اليساري وحتّى الوسطي والليبرالي[1]، وهذا كلّه ربّما راجع إلى قصور في الفهم وابتعادٍ عن التوافقية في المواقف وإقصاءٍ للخصوصيات الثقافية.

- **رابعا: شرعية الدولة في المنظور المعاصر.**

مما سبق، يتضح أن ظاهرة الدولة تعددت فيها المناهج التحليلية والاقترابات لتطويرها بأبعاد فكرية غربية خالصة، فمثلا: اتجهت الحكمة العملية عند الشعوب الشرقية صوب الممارسة دون العناية بتسجيل الآراء السياسية[2]. لقد كان النقد الماركسي للدولة الليبرالية محطة بارزة في إعادة بعث فكرة الدولة بتصور حديث لعلاقتها مع المجتمع، فطرح **ماركس** اشتقّت منه نظرية التبعية تعريفها وتصورها للدولة التي كانت في نظر ماركس قائمة على فكرتين أساسيتين[3]؛ معبّرة عن مصالح الطبقة البرجوازية التي تستغل الطبقات الأخرى عبر ما تمتلكه من وسائل إكراه، والثانية أنها وفي ظروف معينة ومراحل متقدمة في المجتمع الرأسمالي ستحقق الاستقلال عن كافة الطبقات الأخرى كي تتحول إلى القوة الأساسية في هذا المجتمع دون أن تكون أداة تستخدمها طبقة معينة.

إنّ هذا التطور في تصورات ظاهرة الدولة وانعكاس ذلك على مقاربات البناء وإعادة البناء فما بعد، دفع إلى ظهور حوار مكثف شهدته "الدولة" فترة السبعينات من القرن الـ 20 م في المجتمعات الرأسمالية. ومفهوم الدولة الحديثة في الأدبيات المعاصرة تطور فبالنسبة لِـ **جيلبرتو ماتياس *Gilberto Mathias*** وَ، **بيير سلامة *Pierre Salama*** فعلى الدولة المتقدمة حسبهما أن تبقى قريبة من متابعة العلاقات الاجتماعية الملائمة لمتطلبات إعادة رأس المال، ورأس المال ذاته تكون الدولة مستقلة نسبياً عنه، والسهر على ما يضمن إعادة إنتاج تلك العلاقات الاجتماعية وبعثها في إطار اندماجي يتجاوز كل الصراعات الطبقية، بينما ينتقد **بيير سلامة** الوظيفة المنوط بها للدولة النامية المحددة والمرتبطة أساساً بمقتضيات ومتطلبات الاقتصاد الدولي وخاصة

[1] الحبوبي، **نفس المرجع السابق**.
[2] عبد القادر بوعرفة، **المدينة والسياسة: تأملات في كتاب الضروري في السياسة لابن رشد**، (إربد: عالم الكتب الحديث، ط01، 2013)، ص 100.
[3] أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 02، 2016)، ص 43.

اقتصاديات دول المركز، حتى أصبحت الرابط بين المجتمع المحلي والمجتمع الدولي من خلال التقسيم الدولي للعمل[1].

ويمكن إيجاز خصائص الدولة الحديثة فيما يلي[2]:

1) هي غاية الغايات هدفها الأسمى تحقيق أرقى أشكال التنظيم.
2) تمارس السلطة وفقا لمبدأ السيادة على إقليم معين وليس على تنظيم قرابي أو مشاعية بدائية.
3) تعمل الدولة على إقامة قوة عامة لنفسها مستقلة تستخدم لفرض الأمن وللدفاع عن السيادة.
4) تفرض شكلا من أشكال الضريبة بشكل عقلاني كمورد للثروة.
5) تمتلك هيكلا إداريا يتمثل في موظفين رسميين يعملون لتنفيذ السياسات العامة لصالح المجتمع.

وتوجد هذه الخصائص في أي دولة لكن مكمن الخلاف في درجة وطبيعة السيادة وحجم القوة المسلحة ونمط الإدارة والضرائب. هذه الخصائص هي ذاتها التي وصل اليها **ماكس فيبر** في تصوره عن الدولة، لكنه تصور يفتقر الصلة بالتاريخ الذي يميزه التعارض الطبقي ونمط الإنتاج الذي يؤسس عليه **كارل ماركس** نظريته عن الدولة، وهذا الاختلاف هو ذاته جوهر الاختلاف بين نظريتي التبعية المستوحاة من طرح **ماركس**، ونظرية التحديث المستوحاة من طرح **ماكس فيبر**.

إنّ ظاهرة "الدولة" تعتبر لصيقة بحياة المجتمعات حالياً وتتزايد تعقيداتها مع تزايد تعقيدات الحياة العصرية من وقت إلى آخر، وهي في معناها المبسط؛ ضابطٌ لعلاقة الحاكم بالمحكوم في إطار عام، يشمل باقي الأطر الاجتماعية والسياسية الأخرى، فلقد أقرّ **العميد دكي** (1859–1928) بأنه: وفي أي فئة اجتماعية صغيرة كانت أم كبيرة، بدائيةً أم متطورة، هناك فرد أو مجموعة أفرادٍ يفرضون إدارتهم على باقي أفراد المجتمع، ويوجّهون الأوامر لهم لتنفيذها وبالإرغام المادي عند الاقتضاء[3]، وهذا التمييز بين الطبقتين يأخذ أبعاداً أخرى من مراحل تكوّن "الدولة" حيث تتدرّج في النطاق من محليٍّ ضيق إلى عالمي، لكن دائماً ترتكز على التبرير لوجودها ويبدأ من التبرير المادي ممثَلاً في وسائل القوة التي يمتلكها الحاكم وسلطته على الاخرين، إلى شرعنتها بالمؤسسات الأخرى التي قد تكون عبر الطرح الثيوقراطي، وصولا إلى الأيديولوجية الديموقراطية. إن هذا التبرير لوجود هذه الظاهرة يعيد للأذهان ما كانت مدرسة فرانكفورت قد دعت إليه من خلال تعميق مفهوم نقد العقل لدى **كانط** من

[1] إبراهيم سعد الدين وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 03 ، 2005)، ص 75.
[2] أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 02، 2016. ص 44.
[3] الشاوي، **المرجع السابق**، ص09.

خلال اقتفاء أثر الأصول الاجتماعية والثقافية للعقل، ورائد هذه المدرسة **تيودور أدورنو** ***Theodor W. Adorno***، وَحتى **ماكس هو ركايمر** *Max Horkheimer* جادل في كتابه "ديالكتيك التنوير" بأن العقل انقلب إلى نقيضه حين أنتج أشكالاً عقلانية جديدة للسيطرة الاجتماعية، وتوظيف أنماط من الاتصال الجماهيري، وجهاز بيروقراطي عقلاني للدولة، وهو ما قد يقود إلى نهاية الفرد حسب طروح هذه المدرسة[1].

هذا ما يُفهَم منه أن الاجتهادات النظرية ما تزال قائمة لتطوير مقترب تحليلي لظاهرة الدولة، وإمكانية بقائها كشكل للتنظيم في المجتمع من عدمها، وقد أكد **مورتون هورفيتز** أن نشأة الدولة الإدارية مع تعقّد أنماط واشكال الحياة، طرحت أسئلة عن حكم القانون ومعناه وقابليته أمام موظفين غير منتخبين يمارسون سلطات واسعة مؤثرة على حياة الشعب، وهذا الجدل أنتج أزمة في الو، م، أ حول تفتت السلطة التنفيذية حيثُ جُرِّد الرئيس الأمريكي مما يعتبره كثيرون سلطته الموحدة مع أن الدستور يخوله صراحة بتنفيذ القوانين الفيدرالية، وهذا الاستقلال الإداري أنتج فرعا حكوميا رابعا يتمتع بنوع من الحكم الذاتي، وجعل من مبدأ الفصل بين السلطات غير ممكن التجسيد المطلق كما تدعيه الأنظمة الديمقراطية العريقة[2].

[1] محمد صفار، **تفكيك مفهوم القوة عند ميشيل فوكو؛ إعادة فتح الملف الإيراني**، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2017. ص 19.
[2] وائل حلاق، **المرجع السابق**، ص ص. 94 ، 95.

المبحث الثاني: مقاربة معارفية لعملية بناء الدولة وإعادة بناء الدولة.

تتداخل مفاهيم **البناء** و**إعادة البناء** للدولة بين بعديهما؛ التقليدي والحديث، حيث اتّسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية انتهاء الحرب الباردة بالتركيز على المفهوم التقليدي لعملية بناء الدولة على أنها تعني إقامة مؤسسات مستقرة لتحقيق التنمية والأمن بتحرير دستور وهندسة مؤسسات سياسية تقود التنمية على جميع الأصعدة، بينما ذهب التصور الحديث إلى أن البناء هو في حد ذاته إعادة بناء للدول الفاشلة التي تهدد السلم والأمن العالميين، فعملت الدول القوية وهيئة الأمم المتحدة على إقرار نموذج معيّن في بناء المؤسسات والدول أو حتى إعادة بناءها.

المطلب الأول: فهم في عمليات بناء الدولة.

- **فرع 01: تعريف لعملية بناء الدولة.**

عملية **بناء الدولة** ***State-Building*** هي عملية معقدة ولا هي تأخذ خارطة طريق محددة وليست محددة بفترة زمنية محددة. وقد ارتبط هذا المفهوم بشكل بارز في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أين عرف العالم موجة تحرر متصاعدة أفضت إلى السعي وراء بناء دول جديدة تضطلع بتحقيق مطالب المجتمعات الخارجة من الاحتلال، وهي المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية والمشروع المجتمعي المتعلق بالهوية الوطنية... وعرف هذا المفهوم جدلاً واسعاً وتداخلات مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لتلك المجتمعات بحكم طابع الغربنة واستيراد المفهوم من الخارج[1].

يعرّف **فرانسيس فوكوياما** ***Francis Fukuyama*** عملية بناء الدولة على أنّها "تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها، أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة في آنٍ واحد"[2]. وهي عملية يعرفها **قاموس أوكسفورد** على أنّها " نشاط بناء يرمي إلى تقوية المؤسسات السياسية والدستورية المشكلة للبنى التحتية للدولة الضعيفة او الفاشلة، بواسطة القوى والمؤثرات الأجنبية الخارجية"[3].

«The activity of building or strengthening the institutions and infrastructure of a weak or failing state, typically by a foreign power ».

---

[1] حجال، المرجع السابق، ص 29.

[2] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: بناء النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، تر؛ مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 11.

[3] **قاموس أكسفورد**، وتم تصفحه بتاريخ الخميس 14-03-2019 على الساعة 21:10 على الرابط: https://www.oxforddictionaries.com

ويُقصد بالمؤثرات الأجنبية؛ الشروط المنظوماتية الخارجية أو القبول الإقليمي تماماً كما حدث مع تكوين الدول في أوروبا خلال القرنين الـ 18 وَ19م، فعلى سبيل المثال لَقِيَت محاولات تعزيز وحدة الإمبراطورية الرومانية آنذاك مقاومةً شديدة من القوى الأوروبية الأخرى مثل فرنسا والسويد[1].

ومن منظور السياسات العامة فإن الاقتصاد والاستجابة للمطالب الاجتماعية هما عصب العلاقة بين الدولة والمجتمع والسياسة العامة هي علم الدولة في العمل، لكن هناك اختلاف حول ماذا تعنيه عملية بناء الدولة؟ هل هي مقتصرة على بناء اقتصاد، أم متعلقة بتشكيل الدستور وخلق المؤسسات السياسية الحكومية بالأساس؟ وما علاقة ذلك بشرعية النظام السياسي؟

- **فرع 02: بناء الدولة بين المؤسسية السياسية والمشروعية الاقتصادية:**

اختلف المفكرون حول إيجاد مدخل واحد عام لعملية بناء الدولة، فهناك من اقتصر تصوّره عن العملية على البعد المؤسسي السياسي فقط، وهناك من رأى أن بناء الدولة مرتبط أساساً بالبعد الاقتصادي الذي يعكس المبرر الوجودي لظاهرة الدولة على ان مسار بناءها من عدمه مرهون بالاستجابة لمطالب وحاجات الجماعة البشرية؛ أحد أركان الدولة.

ويربط **صامويل هنتنغتون** ***Samuel Huntington*** بناء الدولة من حيث نجاحه من فشله؛ بأمرين؛ شرعية النظام السياسي والفاعلية السياسية للمؤسسات الدستورية فيه، وانطلق في ذلك كما ورد في كتابه *"النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"* 1968 م من التفرقة بين صنفين من الأنظمة السياسية[2]؛ أنظمة حكم فعالة وشرعية النظام السياسي بمؤسسات قوية ومتكيّفة وبيروقراطيات فاعلة ومشاركة سياسية حالها حال الأنظمة الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية واليابان... الخ، ويقابلها أنظمة استبدادية بمؤسسات ضعيفة وعدم احترام الدستور والقوانين وسيادة الفوضى كحال الدول الافريقية عموما، وهذا دليل على فشل عملية بناء الدولة. إنّ الشرعية السياسية كما قال عنها **مونتيسكيو** من قبل تكمن في تحديد السلط، فكل سلطة لا حدود لها، لا يمكن لها ان تكون شرعية، وهذا لا يتنافى مع مطلب الفصل بين السلطات التي تكون محددة في مؤسسات وليس الأشخاص[3]، وتطور الطرح في النظرة الحداثية لنتاج بناء الدولة لدى **يورغن هابرماس** ***Jürgen Habermas*** على أنّها نتاج خالص للتشريع الدستوري الديموقراطي، وجوهر سلطة الدولة هو القانون؛ هذا القانون الذي هو

[1] هالدن، المرجع السابق، ص 19.
[2] حجال، المرجع السابق، ص 30.
[3] تزفيتان تودوروف، **اللانظام العالمي الجديد**، تر؛ وليد السويركي، (عمان: دار أزمنة، 2005)، ص ص. 52 ، 53.

جوهر الدولة الدستورية يتجاوز الجوهر الأخلاقي للدولة والسياسة التي لا تطبق القانون مثلما كانت عليه التعاليم "القانونية" في العهد القيصري الألماني بدءً من[1]؛ **بلاباند *Plaband*** و **جيلينيك *Jellinek*** و**كارل شميث *Carl Schmitt***. وكل بناء يقوم على العقلانية وهو ذاته ما ذهب إليه ماكس فيبر حيث ربط شرعية السلطة وحقها في استخدام العنف تقوم على صلاحية الوضع الشرعي وقواعد قائمة عقلانياً[2].

غير أنّ هناك في مرحلة ما بعد الحداثة من يعتقد أن معيار ومبرر بناء الدولة هو البعد الاقتصادي والاقتصاد هو عصب هذا البناء، فالدولة التنموية ***Developmental-State*** التي لا يوجد غيرها –حسبهم– موجودة أساساً لتحقيق الحلم الاقتصادي؛ أبسط شيء فيها حالياً هو استخدامات الذكاء الاصطناعي لتقوية الأداء الحكومي الذي هو عمود البناء البيروقراطي العام في الدولة[3]. لقد كان **فوكوياما** -على عكس **هنتنغتون** - يدعم فكرة **نظرية التحديث *Modernization Theory*** التي تعتبر عملية بناء الدولة تطبيق للبناء المؤسساتي الغربي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

لقد حاول **فوكوياما** في كتابه *"بناء الدولة؛ بناء النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن 21"* ضبط المفهوم على أنّه إيجاد مؤسسات جديدة فاعلة قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وكفيلة بتحقيق مجموع المطالب المجتمعية من رعاية صحية وأمن وتعليم وإدارة المرافق العامة والتنظيم والاضطلاع بأداء السياسات التوزيعية وسياسات إعادة التوزيع والسياسات الرمزية وبناء الدولة في نظره لا ينفي أن يكون تقويةً للمؤسسات الموجودة من قبل[4]، وبطريقة غير مباشرة، يبرر **فوكوياما** اشتراطه عملية المأسسة لبناء دولة ما، بأنّه طرح مؤسس ترتبط فيه الجوانب الإدارية التنظيمية مع البناء المؤسساتي، فهو يرى أن بناء هذه المؤسسات قائم على الشكل الإداري المنظم، والتصميم المؤسساتي، وتمتّعه بالشرعية، والبيئة الاجتماعية والخصوصية الثقافية الملائمة لذلك، وبالتالي فالبنية المؤسساتية للسلطة ضرورية لنجاح عملية البناء تلك[5].

لقد تبيّن أن مفهوم **بناء الدولة** اختلف حسب اختلاف الأولويات المبررة لوجود هذه الدولة بين أن يكون اقتصادياً بحتاً قائما على تلبية الحاجيات التي يطلبها المجتمع، وبين أن يكون من الجهة المقابلة بناءً مؤسساتياً

---

[1] يورغن هابرماس، **"**الدولة بين التقليد والحداثة**"**، **العقل والدين في المجتمع الحديث وما بعد الحديث**، تر؛ حميد لشهب، (الرباط: ناداكوم، ط1، 2005)، ص ص. 85، 86.

[2] بهاوي، **المرجع السابق**، ص 108.

[3] Yusuke Takagi & Others, « *Developmental State Building ; The Politics of Emerging Economies* », **Emerging-Economy State and International Policy Studies**, Singapore, 2019, pp. 180-181.

[4] فرانسيس فوكوياما، **المرجع السابق**، ص 11.

[5] المرجع نفسه، ص ص. 68-71.

ذي طابع سياسي إداري بالدرجة الأولى، لكن الأمر يقتضي المزج بينهما، ففي كتاب "إعادة تشكيل الدستور *Reconstituting the Constitution*" 2011 تقول **إليزابت ماكلاي *Elizabeth McLeay*** بأنّ "البنية الدستورية والتنمية متشابكين بشكل وثيق مع قضايا الهوية والأمة[1]، حيث لابد للهندسة الدستورية أن تتماشى مع التغيرات الإقليمية والدولية كإدراجها لمسألة الحقوق الاقتصادية وحق التصويت للمقيمين الدائمين باعتبار أن الهجرة والجنسية مرتبطتان في المجتمع النيوزلندي كمثال[2]، فالاختلاف تمحور أيضاً حول تصور تعريف العملية والفواعل المفترضة في عملية البناء، فالاختلاف حول الأولويات كان مرتبطاً أيضاً بالاختلاف حول الأهداف المرجوة[3].

- **فرع 03: مجالات بناء الدولة، والوظائف المرتبطة باستمراريتها:**

بناء الدولة يتطلب إنشاء القدرات الداخلية الأساسية أو التأسيسية التي تشكل أساس الدولة، بدءً من **التسوية السياسية**، إلى خلق الهياكل الإدارية ***Administrative structures*: *taxation***، وصولاً إلى مجالات المخرجات: العدالة والإدارة الاقتصادية ***Additional 'output' domains: justice and economic management*** ، وهي متداخلة مع الوظائف التي ترتبط ببقاء الدولة واستمراريتها[4]:

أ. **مجال التسوية السياسية**: ***The political settlement domain***

تقع **التسوية السياسية** –بما في ذلك استعادة حكومة فاعلة وشرعية وقواعد دستورية –في صلب مشروع بناء الدولة. ويحمل مصطلح التسوية في جوهره معنىً إيجابيا في فض النزاع بين طرفين أو أكثر بالطرق السلمية[5] لتنظيم السلطة السياسية في قضية ما، وتهدف إلى إيجاد تفاهم مشترك بين مختلف النخب السياسية والتعهد بحفظ مصالحهم ومعتقداتهم لتنظيم السلطات السياسية[6]، وتكون بالطرق السلمية وقد يعني ذلك أنها وليدة ما بعد النزاع، حيث تكون بطريقة سلمية، أو تنتهج التفاوض، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على "احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب... لتعزيز السلم العام"[7]،

---

[1] Caroline Morris & Others, **Reconstituting the Constitution**, (Berlin: Springer-Verlag Heidelberg,2011), p 05.

[2] Elizabeth McLeay, «Building the Constitution: Debates; Assumptions; Developments 2000–2010», In ; **Reconstituting the Constitution**, (Berlin: Springer-Verlag Heidelberg,2011), pp. 07-08.

[3] حجال، المرجع السابق، ص 29.

[4] Verena Fritz & Alina Rocha Menocal, « Understanding State-Building from a Political Economy Perspective », **Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute**, (September 2007), pp. 59-62.

[5] عرفات موسى الهور، "التسوية السياسية كآلية لإدارة الصراع العربي الصهيوني"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مج 01، ع 35، فبراير 2015. ص 299.

[6] حجال، المرجع السابق، ص 40.

[7] **Charter of the United Nations, Chapter I** ; on: https://www.un.org/en/sections/un-charter/chapter-i/index.html

والتسوية السياسية تفترض تمكين كافة الأطراف المعنية مباشرة من المشاركة فيها، ويتم ذلك من خلال عمليتين؛ اتفاق/بناء السلام ***Peace agreements***، ووضع الدستور ***Constitution-making***، ويتم الاستناد في ذلك على آلية **الانتخابات**، والاتفاق على شكل **علاقات المركز بالمحيط**؛ أي مركزية الدولة أو لا مركزيتها، وهي ذات أهمية بالغة في قلب قضايا التسوية السياسية والهيكل الإداري للدولة، وهنا يمارس ممثلو الحكومة القومية (المركزية) الاختراق الإداري لمحيط الحكومة القومية الخارجي (الأطراف) بالاستعانة بسلطة حكومية مركزية في العلاقات المباشرة بين المركز والأطراف، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث أزمات إما في الهوية أو الشرعية أو كلتيهما[1]، وقد يحدث خلالها تنافس أصحاب السلطة إما للسيطرة على المركز أو السعي للحصول على "أفضل صفقة" من حقيقة أن المركز/الدولة ضعيفة (مثل أفغانستان والعراق)، بهدف التحكم في السياسات التوزيعية بين المناطق التي قد يكون لها مستويات مختلفة جدًا من الموارد.

ب. مجال تنظيم الهياكل الإدارية: *Administrative structures:*

هو بمثابة خطوة مهمة وحساسة في مسار بناء أو إعادة بناء الدولة، فالهياكل الإدارية تنظيمية بالأساس كخطوة ثانية تلي التخطيط المسبق، وهي إطار يوضح التقسيمات والوحدات والأقسام الإدارية مرتبة على شكل مستويات تأخذ شكل هرم يربطها خط سلطة رسمية تنساب من خلاله الأوامر والتعليمات والتوجيهات من المستوى الأعلى[2] للدولة، فمجال بناء الهياكل الإدارية يهدف لأداء وظائف تقديم الخدمة المدنية وإدارة الشؤون المالية العامة، كما تشكل الضرائب و (إعادة) بناء نظام ضريبي ***taxation*** عنصرا أساسيا في عملية بناء الدولة، ويحتوي النظام الضريبي على عنصرين رئيسيين: السياسة الضريبية وإدارة الضرائب، وعادة ما تكون إدارات الضرائب والجمارك من بين أكبر الهيئات الإدارية في أي دولة[3].

ت. المخرجات والوظائف المرتبطة ببقاء الدولة واستمراريتها:

نظرياً، هناك غائية عقلانية من بناء الدولة أو إعادة بناءها، وفي كتابه "الاقتصاد والمجتمع" يرى **وولف جانج** بأنّ السلطة يجب ان تكون غائية عقلانية فالنظام المؤسساتي شرعي رسمي وعقلاني خالص، تماما كما يتحدث به **هابرماس** عن واقع المؤسسات الدولاتية الحديثة والشركات الرأسمالية بأنّها ما هي إلا انساق فرعية

[1] رفائيل بادال، **"الصراع في جنوب السودان"، شبكة الجزيرة الإعلامية**، تم تصفحه يوم 13 أكتوبر 2019، على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2

[2] محمد السالم، **نظرية المنظمة؛ الهيكل والتصميم**، (عمان: دار وائل للنشر، ط 01، 2002)، ص 124.

[3] Fritz & Menocal, Ibid, p 60.

لعمل عقلاني غائي[1]، فبالنسبة لمجالات التسوية السياسية وإقامة الهياكل الإدارية فهي تساعد على القيام بوظائف أساسية الدولة: الإدارة العامة، الأمن من خلال "احتكار العنف" المشروع، وسيادة القانون[2]. على هذا الأساس يتم بناء وظائف الدولة، وبالتالي، ينبغي أن تكون الأولوية الرئيسية هي بدء عملية بناء المؤسسات في المجالات التأسيسية، واتخاذ نهج أساسي في مجالات مخرجات توفرها الدولة: العدالة، وإدارة الاقتصاد، والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم؛ أي أن المجال الاجتماعي يحيط العملية. من ناحية أخرى، من الضروري الأخذ بالاعتبار بأن جميع المجالات مترابطة بشكل وثيق وأن علاقتها ديناميكية، وقد تشكل بعض الاختصاصات داخل مجالات معينة وظائف أساسية، فعلى سبيل المثال، يعد الأمن كمجموعة من المؤسسات؛ وظيفة أساسية في بناء الدولة، ومخرجات في نفس الوقت. النظام المؤسَّس من تلك الوظائف تعبير عن الحاجات الدائمة للطبيعة الإنسانية واستجابة مفترضة عن حاجيات المجتمع كما يقوله كل من؛ **كولي** و **ايفرت ويلسون**، بل هي ضمان لاستمرارية المجتمع في الدولة حسب **بارسونز**[3]، كما أنّ قضايا سيادة القانون تبقى أساسية في كل مستوى من بناء الدولة، وتوضح المصفوفة التالية قائمة لأبرز المجالات الرئيسية في بناء الدولة التي تراعي الوظائف الرئيسية لها:

1- المجالات التأسيسية Constitutive domains	
- **التسوية السياسية وإقرار النظام *Political settlement and regime***	الدستور، الانتخابات، علاقة الدولة والمجتمع، أسس الفضاء العام المشترك. قد تكون بعد "إعادة بناء السلام".
- **الأمن *Security***	مؤسسات الأمن، لإعادة احتكار شرعي لوسائل العنف.
- **القاعدة القانونية *Rule of law***	إنشاء إطار قانوني رسمي ينظم علاقة الدولة بالمجتمع. تلتزم الجهات الفاعلة السياسية بالقوانين ويمكن مساءلتها. وترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن (أعلاه).
- **النظم الإدارية *Administrative governance***	خلق خدمة مدنية فاعلة وموثوقة؛ الإدارة المالية العامة، وتسيير نظم الدعم.
2- مجال المخرجات/الوظائف Output domains	
-تقديم الخدمات لبناء الشرعية *Service delivery*	الصحة والتعليم والمرافق وغيرها.
- **نظام العدالة *Justice system***	إلى جانب سيادة القانون، تراعى الأعراف الاجتماعية.
- **الحوكمة الاقتصادية *Economic governance***	الاقتصاد الكلي؛ الدعم المؤسسي للأسواق؛ التوظيف؛ إدارة الموارد

[1] بوبكر بوخريسة، **ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط01، 2014)، ص 97.

[2] Fritz & Menocal, Ibid, pp. 27-28.

[3] هشام محمود الأقداحي، **الحركات العرقية المعاصرة كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011)، ص ص. 540، 541.

	الطبيعية؛ البنى التحتية.

جدول 1: المجالات التأسيسية لوظائف {الدولة} في بناء وإعادة بناء الدولة. المصدر: معهد التنمية لما وراء البحار ODI 2007.

ويشير تقرير التنمية في العالم لعام 1997 إلى أنّ هناك بعض الوظائف الأساسية التي ينبغي أن تؤديها أي دولة كحد أدنى: توفير الأمن، وإقامة العدل (بما في ذلك سيادة القانون)، وتوفير الصحة العامة. منذ ذلك الحين، كان هناك تكاثر في الأفكار حول وظائف الدولة التي لا غنى عنها (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نيباد، إعلان الألفية... إلخ)، وفي الآونة الأخيرة، نصت مبادئ لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل المشاركة الدولية الجيدة في الدول الهشة على أن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز على الوظائف الأساسية. ويمكن للدولة ممارسة وظائفها بعدة طرق، من دولة منتجة أو متحكمة في وسائل الإنتاج، إلى دولة منظمة، وليس هناك أي إجماع دولي حول تحديد دقيق لوظائف الدولة، إذ من الأفضل ترك الخيار الفعلي للوظائف أمراً داخليا البلد أو بالأحرى إشراك الفاعلين المحليين.

- **<u>فرع 04 : بناء الدولة ومفاهيم مشابهة له.</u>**

مصطلح البناء استعمل كثيراً في أدبيات التنمية وقد تتداخل مع عملية بناء الدولة على غرار بناء الأمة والبناء الاجتماعي التي تتقاطع دلالاتها كثيراً مع مفهوم بناء الدولة:

أ. <u>بناء الأمة</u>:

يجدر تحديد مفهوم **الأمة** قبل التطرق إلى مفهوم عملية **بناء الأمة** الذي يتداخل وتختلط دلالاته مع عملية بناء الدولة، وفي واحد من الأدبيات العربية الحديثة. لقد تم تبني مفهوم في كتاب "المجتمع والدولة في الوطن العربي" وفق تصور الكاتب "**سعد الدين إبراهيم**" إذ يرى أن الأمة تعني أنّها جماعة بشرية متجانسة إلى حدٍّ كبير في الثقافة أو الدِّين أو اللغة أو السُلالة، بمعنى أنّها إمّا موزعة بين عدة دول أو تعيش في دولة واحدة لكن مع غيرها من الأمم[1]، وهو مفهوم قريب من دلالات القومية التي تعرضت لها الدراسة في تشريح مفهوم الدولة سابقاً.

في أوروبا، التي تبلورت فيها فكرة الدولة لأول مرة بمفهومها المؤسّسي، طُرِحت فيها إشكالية علاقة الأمة بالدولة من خلال التساؤلات المعارفية التي بحثت في أسبقية الوجود لكل منها؛ هل الأمة -الهوية القومية- أوجدت الدولة؟ أم إن الدولة أوجدت الأمة؟ فالسؤال الأول ينطلق من أن عملية بناء الدولة هي مسار اجتماعي-

[1] حجال، المرجع السابق، ص 34.

سياسي مُطوّل إذ يستلزم وجود سابقاً للتجانس الثقافي والاقتصادي، أما الثاني فينطلق من أنّ إقامة نظام سياسي قوي هي ما يجسد بناء الدولة[1]. هذا الجدل استمر إلى أن وصل إلى القرن الـ 20 والتحولات في التركيز على "الدولة" كوحدة أساسية للتحليل والتأثير والفواعل الجديدة من مجتمع مدني وخواص في مفهوم الحكم الراشد، وأُعتُبِرَ الاعتماد فقط على النظام السياسي في عملية التحول وبناء الدولة–الأمة؛ غير كافٍ، لأن ما يهمّ النظام السياسي هو بناء أجهزة ديمومته واستمراره من جيش وأجهزة أمنية وبيروقراطية دون النظر إلى ما يحقق اندماج المجتمع[2]، وهو ما يُبرِز أهمية حضور فواعل المجتمع والمجتمع المدني في عملية البناء، فبناء الدولة لطالما يفترض وجود تباينات اِثنية ودينية ولغوية وثقافية وهو ما يستدعي الاهتمام بقضايا اللغة الرسمية والتعليم الإلزامي لإحداث مشاعر التوحد السياسي والهوية المشتركة للتخلص من التباينات اللغوية والاثنية والمناطقية[3].

وفي الأخير فإن عملية تكوين الأمة قد لا يستدعي بالضرورة توافر العوامل الموضوعية كالرقعة الجغرافية والتاريخ واللغة والدين والأصل الواحد والعوامل الذاتية المتمثلة في وعي الافراد بامتلاك شخصية واحدة ومنفصلة عن الآخرين، فوحدة الأصل مثلا غير متوفرة في الولايات المتحدة، ووحدة اللغة ليست متوفرة في سويسرا، ووحدة الدِّين ليست كذلك بين النرويجيين والسويديين[4]، ويبقى الخلاف قائماً بين من يعتقد بأنّ عملية بناء الدولة–الأمة هي مسار تراكمي يتداخل فيه المادي والمعنوي والسياسي والقانوني والمحلي والدولي[5]، بينما يعتقد آخرون أنّ الدولة –الأمة الجامعة بين مفهوم تاريخي ثقافي ومفهوم آخر State المحدَّد بالأرض وسلطة القسر، هو مفهوم سائر إلى الزوال ستحُل محله كونفيدراليات دولية[6].

ب. <u>البناء الاجتماعي:</u>

يعكس البناء الاجتماعي درجة الاندماج الوطني ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الدولة –خاصة بالنسبة للباحثين في نظرية التبعية– فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي، ويذهب المفكر **ريموند دوفال *R. Duvall*** ، وَ؛ **جون فريمان *J. Freeman*** إلى القول بأن الدولة تمثل كيانا متّسقاً *Coherent Totality* من الأجهزة الإدارية، ونظم الحكم الثابتة والجهاز البيروقراطي والكيانات والأجهزة الطوعية التي توجد مستقلة عن البناء الاجتماعي، لكنها ترتبط بالاقتصاد والمجتمع ارتباطاً وثيقاً، فهي مجموعة من

[1] وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة؛ دراسة حالة العراق**، (عمان: الأكاديميون للنشر، ط1، 2014)، ص 42.
[2] **المرجع نفسه**، ص 11.
[3] **المرجع نفسه**، ص 46.
[4] ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، مرجع سابق، ص 46.
[5] سالم محمد، **المرجع السابق**، ص 09.
[6] فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، تر؛ مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط 01، 2004)، ص 435.

الأجهزة الفوقية التي تعكس مبادئ التنظيم الاجتماعي للمجتمع[1]، إذاً لا يمكن فهم الدولة بمعزل عن إطار البناء الاجتماعي والمسار التاريخي لها، كما أن هذه العملية المعقدة مرتبطة بالتحول الاجتماعي الذي يميز البنى الاجتماعية، ويعرف عالم الاجتماع **جنزبيرج** التحول أو التغير الاجتماعي بأنه "هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي[2]، فيما يعتبره **جي روشي** بأنه "كل تحول Transformation في البناء الاجتماعي يلاحَظ في الزمن لا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياته"، إذن فهي عملية اضطرارية ومستمرة تطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي في مدد زمنية معينة.

ويمكن تلخيص العلاقة بين بناء الدولة والبناء الاجتماعي فيما يلي[3]:

1) الدولة والمجتمع نتاج التاريخ، وتحليل عملية بناءها يستدعي إدراك القوى التاريخية في تشكيلهما.
2) تحليل هيكل نظم الدولة وأدوارها يتم على ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية الاجتماعية من جهة، ودور الدولة في تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى، فالدولة نتاج العلاقات الاجتماعية السائدة بما فيها العلاقات الاجتماعية للإنتاج.
3) النسق العالمي {دول المركز} يؤثر على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية فيه، وتدخل الدولة في الاقتصاد والمجتمع يتم بدعم من الخارج.
4) فهم بناء الدولة في هذه الحالة يتم عبر مستويات تحليلية خارجية تتعلق بالبناء الاجتماعي للنظام الرأسمالي العالمي، وهو ما يؤدي بحالة لا تجانس في أنماط الإنتاج المحلية؛ بين ما هو رأسمالي، وبين ما هو غير رأسمالي موازٍ متعلق بأنشطة الزراعة والحرف نابع عن اتساع نطاق القوى العاملة المهمَّشة، لم تراع الدولة بناءاتها الاجتماعية.
5) يصبح بناء الدولة جهازا وسيطا *Overdeveloped* بين البرجوازية المحلية والمراكز العالمية لأنه يعكس خصائص التضخم في المركز ويستخدم لإخضاع البنية الداخلية للخارج.
6) علاقة بناء الدولة بالبناء الاجتماعي مرتبطة إذاً بعملية تقسيم العمل الدولي.

غير أن البناء الاجتماعي مرتبط أيضاً بعملية إعادة بناء الدولة من منظور أن هذه الأخيرة ليست بالضرورة عملية تلي فشل الدولة بسبب الفوضى أو بعد حرب، فقد تكون عملية إعادة بناء الدولة من الداخل دون اللجوء

[1] زايد، **المرجع السابق**، ص 46.
[2] لطيفة طبال، "التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 08، جوان 2012، ص 408.
[3] زايد، **المرجع السابق**، ص ص. 46-51.

لوسائل العنف المادي فيما يتجاوز مجرد الإصلاح كما سنراه لاحقاً، وقد حدد **ميخائيل غورباتشف** رئيس الاتحاد السوفياتي سابقا؛ تصوره للعملية –باعتبارها إعادة بناء الدولة –في كتابه: "البيريسترويكا ضرورة ملحة ناشئة عن عمليات تنمية عميقة في مجتمعنا الاشتراكي؛ هذا المجتمع قد حان الوقت لتغييره، ويتوق لذلك منذ فترة طويلة"[1].

المطلب الثاني: فهم في عمليات إعادة بناء الدولة.

*** فرع 01: مفهوم عملية إعادة بناء الدولة.**

كثيراً ما يُفهَمُ من مصطلح؛ "إعادة بناء الدولة" بأنه تعبيرٌ عن العملية الأنسب التي تباشَر لحل مشاكل الفوضى التي قد تتبع انهيار النظام السياسي في "دولة" ما، لكنه لا يقتضي بالضرورة دائما ان يكون عقب انهيار النظام السياسي وفوضى حرب، فقد تكون نمطا إصلاحيا يعتمد تحولات سياسية وخيارات اقتصادية مغايرة تماما.

إنّ عملية تقسيم العمل الدولي أو كما تعرف بـ "المركز والمحيط" لها علاقة بعملية إعادة بناء الدولة، ربطت عملية "أمن النظام العالمي" بالمفهوم، فقد حدثت تحولات مهمة فيما يتعلق بالمبررات المطروحة للتدخل الدولي لإعادة بناء الدولة، لخصها الباحث **محمد فايز فرحات**، في دراسة مقارنة له حول إعادة بناء الدول تحت الاحتلال، في أنها قد تكون إمّا تحت مسمّى؛ التدخل الدولي أو "الاحتلال" بهدف إعادة بناء الدولة باعتبارها جزء من بناء نظام عالمي يقوم على الاعتماد المتبادل ودمج الدول المختلفة أيديولوجيا {حالة اليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية}، أو في سياق ثانٍ هو طرح إعادة بناء الدولة كجزء من سياسات إعادة تأهيل الدول الفاشلة {حالة العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتسعينات}، أو سياق ثالثٍ طُرِحت فيه سياسة إعادة بناء الدولة كآلية لمواجهة الإرهاب وهي حالة أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر[2].

وبالنسبة لبعض الأدبيات التي تتناول هذه الظاهرة في بلدان شهدت حروباً أهلية وعسكرية، فإعادة بناء الدولة فيها عملية معقدة وأكثر من مجرد بناء دولة، فمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) يظهر مفهوم إعادة بناء الدولة في مجتمع ما بعد الحرب الاهلية أو الفوضى على أنه تحد كبير للمجتمع،

[1] Mikhail Gorbachev, **Perestroika; New Thinking for Our Country and the World**, (New York : Harper & Row Publlishers, 1987), p 17.

[2] محمد فايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة؛ دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 118.

تتداخل فيه إعادة بناء الاقتصاد مع بناء هياكل سياسية وقضائية جديدة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمقاتلين والضحايا، بالإضافة إلى إعادة البناء النفسي للأفراد، لا تستثني الأشكال الدينية كشفاء روحي[1].

ومنذ سبعينيات القرن 20 تشير النقاشات النظرية حول بناء الدولة إلى ما يمكن أن يطلق عليه إما إعادة بناء الدولة (في حالات ما بعد الصراع) أو تعزيز قدرات الدولة الهشة والضعيفة لجعلها أكثر استجابة ومسؤولة[2].

ويتقاطع مفهوم عملية إعادة بناء الدولة مع مصطلح "بيريسترويكا؛ (بالكتابة السيريلية؛ Перестройка) بما يقابله في معنى الكلمة القريب؛ إعادة البناء المعماري، فكلمة "–سترويكا" (Стройка بالكتابة السيريلية) تعني "بناءً معماريا" قد يُقصَد به البيت أو أي بناية كانت، وفي حال إضافة البادئة *prefix* "بيري–" (Пере) على الكلمة فذلك يعني في نحو المفردات اللاتينية واللغة الروسية؛ إعادة، بمعنى؛ إعادة التنظيم، إعادة النظر في العقائد، إعادة الدوران، إعادة الضبط، ويقابلها في اللغة الفرنسية؛ *Ré - Organisation*،[3] أو إعادة الهيكلة وهي التي تمت بها تسمية والإصلاحات الاقتصادية التي باشرها رئيس الاتحاد السوفياتي سابقا؛ **ميخائيل غورباتشوف**. وانتقل المفهوم بهذا الشكل إلى وصف الإصلاحات الكبرى أو إعادة الهيكلة، أو إعادة بناء المجتمع وتحولاته، ويقول الباحث في اللسانيات ***Serguei Sakhno* سيرغي ساخنو** إنها: تسمية للفعل السياسي المؤسسي ويرمز لإعادة هيكلة؛ *restructuring*، وفي الأدبيات الماركسية يعني إعادة إرساء بناءات الدولة[4].

إعادة بناء الدولة وفق التصور الذي يفضي إلى أنها مسار عملياتي ليس بالضرورة أن يكون نتاج انهيار دولة بعد أعمال عنف عقب فشلها في أداء وظائفها، أو أنها أيضاً عملية نابعة من الداخل وليس من الخارج؛ يتجسد مفهومها من تصور **غورباتشوف** خلال السنوات الأولى من عهدته الرئاسية للاتحاد السوفياتي حين باشر إصلاحات لإعادة هيكلة الاقتصاد وإقرار انفتاح الإعلام وفتح المجال أمام المعارضة، وإصلاح النظام وتنشيطه تحت عنوان الشفافية ***glasnost*** لإعادة الهيكلة العميقة، على أنهما متلازمتان[5] وفقًا لتصور **غورباتشوف**.

---

[1] « States of Disarray: The Social Effects of Globalization », **Executive Summary of an UNRISD report for the World Summit for Social Development**. The United Nations Research Institute for Social Development –UNRISD, (01 January 1995), p 09. Viewed at 09-07-2019, On website ; http://www.unrisd.org .

[2] Fritz & Menocal, Ibid, p 14.

[3] ق م بوريسوف، **قاموس روسي-عربي**، (موسكو: دار اللغة الروسية للنشر، ج 2، ط 2، 1981)، ص 38.

[4] Sarah Leroy, «Glasnost et perestroïka. Les pérégrinations de deux russismes dans la presse française», **Mots. Les langages du politique**, N° 82, novembre 2006. p 73.

[5] Mikhail Gorbachev, **On My Country & the World**, (New York: Colombia University Press, 2000), p 61.

في الموسوعة السياسية؛ يقابل عملية البناء "*Structural*" مصطلح الانهيار "*Decay*" والذي يقصد به الشعور السياسي بفقد النظام لأهم عوامل شرعيته وإقباله على السقوط[1]، وتلتقي مفاهيم **البناء** و**إعادة البناء** للدولة في بعدين؛ تقليدي وحديث، فإلى غاية عام 1990 تم التركيز على المفهوم التقليدي لبناء الدولة بأنه "إقامة مؤسسات مستقرة لتحقيق التنمية والأمن بتحرير دستور وهندسة مؤسسات سياسية"، ومع حلول القرن 21 م تبلور تصور آخر بأنّ البناء هو إعادة بناء في حد ذاته للدول الفاشلة التي تهدد السلم والأمن العالميين[2]، فعملت الدول القوية وهيئة الأمم المتحدة على إقرار نماذج واقترابات لبناء المؤسسات والدول أو حتى إعادة بناءها.

- **<u>فرع 02: علاقة إعادة بناء الدولة بعمليات بناء السلام وبناء المنطقة</u>**

يُستعمل مصطلح *إعادة البناء* في أدبيات السلام والاندماج الإقليمي وله علاقة قوية بعملية إعادة بناء الدولة التي صارت متداولة في عمليات المساعدات الإنمائية وزيادة التدخلات الدولية في مناطق الصراع، كونها قد تلي مرحلة ما بعد فشل الدولة محل إعادة بناء، وهي بناء السلام والمنطقة. وقد تم بناء منهجيتين؛ الأولى تتعامل مع الواقع الدولي كأطراف وتحلله باعتبار الدول والمنظمات الدولية والاقليمية وحدة التحليل وهي منهجية الأطراف أو الوحدات actor approch، أما الثانية فتتعامل مع الواقع الدولي كعمليات أو علاقات وتفاعلات باعتبارها وحدة التحليل أو منهجيه العمليات process approach.[3]

أ) <u>بناء السلام لإعادة بناء الدولة:</u> *Peace-building*

إنّ بناء السلام عادة ما يكون مرحلة ما قبل إعادة بناء الدولة. ظهر مصطلح "بناء السلام" منذ نحو ثلاثين عامًا، ففي عام 1975 صاغ **يوهان غالتونغ** ***Johan Galtung*** المصطلح في عمله الرائد؛ "ثلاثة مقاربات للسلام: حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام"، أين افترض آليات لإيجاد هياكل تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل لها، في حين ترتبط التطورات الأخيرة في استخدام المفهوم أيضًا بمفهوم "الأمن الإنساني *human security*" الذي اِتّسع مدلوله إلى تهديدات الفقر وفشل الدولة ومختلف أشكال التفاوت الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي حسبما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 وتقرير التنمية البشرية لعام 2003 وتقرير لجنة الأمن الإنساني لعام 2003.[4] ويعتقد **جون بول ليدراتش** ***John Paul Lederach*** أن بناء السلام "أكثر من إعادة

---

[1] محمد أمين بن جيلالي، <u>مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة</u>، رسالة ماجستير في العلوم السياسية – تخصص السياسات المقارنة، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014)، ص 34.

[2] بن بتقة، <u>المرجع السابق</u>، ص 57.

[3] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2014)، ص 56.

[4] Johan Vincent Galtung, "Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking, and Peace-building", **in Peace, War and Defense: Essays in Peace Research**, (Copenhagen: Christian Ejlers, Vol II, 1976), pp. 297-298.

الإعمار بعد الاتفاق" أي؛ بناء اجتماعي ديناميكي، فهو ليس مجرد بناء مرحلي زمني بل يشمل ويولد مجموعة كاملة من العمليات والنُهُج والمراحل اللازمة لتحويل الصراع إلى علاقات أكثر سلمية مستدامة، تسبق وتتبع اتفاقات السلام الرسمية[1]، ويُعرّف بناء السلام أنه "مجموع الإجراءات المتخذة من قِبَل الجهات الدولية والوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام، ويُفهَم منه؛ غياب الصراع المَسلّح وحد أدنى من المشاركة السياسية":[2]

« Actions undertaken by international or national actors to institutionalize peace, understood as the absence of armed conflict and a modicum of participatory politics »

لكن وبالنسبة لعملية بناء السلام التي يروّج لها دائماً في منطقة افريقيا تحت راية الهدف المعلن ألا وهو مساعدة "الدولة" الافريقية، يبدو أن هنالك تناقضاً صارخا حيث أن الدولة في افريقيا وفي منطقة الساحل خصوصاً خضعت لمحاولات إضعاف مقصودة منذ استقلالها حسب الباحث الأنثروبولوجي **أندري بورجو *André Bourgeot*** متمثلة في؛ الجفاف والمجاعة 1969–1984 ثم في 1983–1984، تلاها الخطط الأولى للتعديل الهيكلي لسنوات 1983–1984، والتخفيض الكارثي للفرنك الافريقي سنة 1994، الذي أدّى إلى زيادة في المديونية[3].

ب) <u>إعادة بناء الدولة من مدخل بناء المنطقة</u>: *REGION-BUILDING*

إعادة بناء الدولة من مدخل بناء المنطقة كنسق معرفي، هو تصور باتجاه عكسي لنظريات العلاقات الدولية الثلاثة عن ظاهرة الاختراق المحتمل للدولة في محيطها الخارجي:[4]

- <u>النظرية البنيوية الماركسية</u>؛ تبحث في صد اختراقات محتملة من دول المحيط وشبه المحيط حسب أطروحة **إيمانويل والرشتاين** عن طبيعة النظام الدولي، ويكون لهذه الدول دور ميكانيزم التكييف لدول المركز الرأسمالي عند مواجهة الأزمات، يصعب معه الفصل بين مقومات بنيه المركز وبنيه الاطراف.
- <u>النظرية الواقعية الجديدة Neorealism</u>: يعتبر **كينيث والتز** الأمن كمتغير رئيسي في استراتيجية الدولة، ما يدفعها إلى مشاركة الآخرين في استراتيجياتها الأمنية لتجنب الفوضى.

[1] John Paul Lederach, **In Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies** (Washington, D.C: U.S. Institute of Peace Press, 1997). p 20.

[2] بن بتقة، <u>المرجع السابق</u>، ص 66.

[3] أندري بورجو، **"**منطقة الساحل والمخاطر المحدقة بها**"**، تر؛ ش، ق، **مجلة فكر ومجتمع**، ع 20، أبريل 2014. ص 631.

[4] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **المرجع السابق**، ص 65.

- النظرية البنائية؛ يركز **ألكسندر ويندت** من أنماط تفاعل الدولة مع الأطراف الأخرى على مدخل منظومة قيم وأهداف واستراتيجيات مناطقية، ويحذر من خطورة التفاعل بينها وبين الأطراف الأخرى في النظام الدولي، في إشارة لضرورة بناء استراتيجية توافقية لوحدات مناطق متباينة.

ويقف **سكوت تايلور** ***Scott Taylor*** عند تحليل **فريديريك سودربوم** ***Söderbaum*** عن جوهر بناء منطقة الجنوب الأفريقي، بأنه عملية متعددة الأبعاد، وتمّت إعادة بنائها من قبل الدولة والجهات الخارجية[1]. إذن فبناء المنطقة القائم عرفياً على فكرة الميثاق المشترك؛ اختياري يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة، لكنه قد يتجاوز هذا القيد كتدخل **الناتو** في **يوغوسلافيا** سابقاً، أو تدخل "المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا" في **ليبيريا** كفعل اضطراري لتبرير تصرفاتهم، والافتراض التأسيسي هو **الإقليمية** كنتاج للحرب العالمية الثانية، فالنزعة الإقليمية هي نقطة التأثير والقبول العالميين بالفكرة، وقد شجع النظام الدولي السائد على تطوير المجموعات الإقليمية تكون آلية تأثير على وحدات المنطقة في ظل ظروف معينة ، ومُنحت الوضع القانوني في الفصل الثامن لميثاق الأمم المتحدة، ، على أن مجلس الأمن، عند الاقتضاء، يستخدم مثل هذه الترتيبات أو الوكالات الإقليمية لاتخاذ إجراءات الإنفاذ تحت سلطته"، والهيكل الداخلي للأمم المتحدة نفسه منظم إقليمياً، على النحو المبين في إجراءات التصويت واللجان الاقتصادية الإقليمية، كلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (*UNECA*)[2].

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة كعملية دورية ضرورية

▪ فرع 01: إعادة بناء الدولة بين مفهوم الإصلاح والهندسة السياسية.

تتقاطع مفاهيم بناء الدولة وإعادة بناءها مع مفاهيم الهندسة السياسية وإعادة الهندسة السياسية والإصلاح؛ الإصلاح قد يكون عملية تقنية إدارية لتحسين الأداء، وقد يكون عملية سياسية بهدف التكيّف فقط كاستمرارية لعملية البناء الموجود، فيما قد تتجاوز عملية إعادة البناء ذلك بتغيير للأنظمة السياسية والإدارية المشكِّلة للنسق الإداري العام (هيكل اداري، مؤسسات، تنظيمات عمومية).

فسياسات الإصلاح في الدول الصناعية بأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان تولدت عنها دول حديثة ذات أنظمة متسمة بالكفاءة، لكن تقوية المؤسسات ليس بالأمر البسيط، فالإصلاح الذي تحقق في ظل حكم **الميجي** ووضع اليابان على طريق التنمية استغرق نحو 25 عاماً، واستلزم قدراً كبيراً من الالتزام السياسي، هو إصلاح

[1] Daniel H. Levine & Dawn Nagar, **Region-Building in Africa, Political and Economic Challenges,** (Cape Town : Centre for Conflict Resolution (CCR), 2016), p 157.
[2] **Op.cit**, p 27.

يرتكز على تعديل سياسة الاقتصاد الكلي بما فيها السياسة المالية على يد نخبة تكنوقراطية، تليها الإصلاحات الأخرى في التنظيم والخدمات والبنى الأساسية والأشغال العامة، قد تستغرق فترة طويلة، لأنها تمس الهياكل المؤسسية القائمة بإجراء تغييرات جوهرية في استراتيجية عمل الوكالات الحكومية، ومكافحة الفساد والمحاباة[1]، لكن هذا التصور المتوقف على عمليات الإصلاح لا يكفي في عمليات إعادة بناء الدول في حال بلوغ الدولة درجة كبيرة من الأزمة أو الفشل في مختلف البنى الاجتماعية، لأنه قد يحمل سمة الاستراتيجية السلطوية فقط، فطبيعة علاقات القوة "عمرية ومشخصة *Intentional & Non-sujective* وهي مشبعة بحسابات الأهداف، وبذلك فطالما كان الإصلاح استمراراً سياسيا لاستراتيجية السلطة"[2]. وبذلك يصبح مفهوم إعادة بناء الدولة المقصود؛ مزدوجاً في أبعاده بين الهندسة السياسية التي تتقاطع مع مفهوم الإصلاح، والهندسة الدستورية بما أنها عملية ومسار قد ينطلق من حالة الصفر. و**الهندسة السياسية** تشمل إنشاء هياكل أو أبنية سياسية *Structures* أو إعادة هيكلة *Re-Structuring* مؤسسات سياسية قائمة فعلاً كجزء من عملية إعادة بناء الدولة وإصلاح السياسات العامة *Public Policy Reform*، بهدف إحداث إصلاحات ضرورية على أجهزة ومؤسسات مختلفة[3].. أمّا **الهندسة الدستورية** فلها أثر رئيسي في عمليات الإصلاح، سواءً كان هذا الدستور ناظماً للعلاقات المؤسساتية والقانونية ونظام الانتخاب في دولة، أو اتحاد دول كما هو الشأن بالنسبة لحالة الاتحاد الأوروبي[4]، وهي عملية مثلها مثل الهندسة السياسية وإعادتها كذلك بالنسبة لإعادة الهندسة السياسية وكلاهما دعامتان مطلوبة في إعادة بناء الدولة في حال ما إذا تجاوزت عملية إعادة البناء حدود الإصلاح المؤسساتي.

والهندسة الدستورية ليست مجرد تنظيم تقني لأبواب الدستور، وترتيب فني لفصوله، بل هي "ذات صلة بالتصورات الفكرية والأبعاد السياسية التي يروم المشرع ترسيمها في الدستور لتصبح قواعد ثابتة ومستقرة لتنظيم السلطة وتوزيع ممارستها بين مختلف المؤسسات، ولإقرار الحقوق والحريات وضمان ممارستها. إنها إجمالاً الضوابط والآليات التي تُحكَم بمقتضاها قواعد اللعبة السياسية، وفي صدارتها علاقة الدولة بالمجتمع"[5].

---

[1]-تقرير عن التنمية في العالم – الدولة في عالم متغير، البوابة الإلكترونية للبنك الدولي على الرابط: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/142321468338941655/World-development-report-1997-the-state-in-a-changing-world

[2] صفار، **المرجع السابق**، ص ص. 84، 85.

[3] كمال الأسطل، "الهندسة السياسية: تأصيل المفهوم ومقاربة أولية"، في: http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=179

[4] Sonja Puntscher Riekmann & Wolfgang Wessels, **The Making of a European Constitution ; Dynamics and Limits of the Convention experience**, (Wiesbaden, Netherlands : GWV Fachverlage GmbH, 2006), p 178.

[5] أمحمد مالكي، "قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد 2011"، **مجلة تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية**، ع 04، ربيع 2013، ص 91.

إنّ **إعادة الهندسة الدستورية** في الدول الهشة خلال إعادة بناء الدولة فيها؛ تكون عادة في المراحل الانتقالية، وقياس نجاحها يكون من خلال 03 مؤشرات على 03 مستويات[1]:

- ✓ السياسية: يتعلق بمستوى التوافق بين الأطراف السياسية.
- ✓ المؤسسات: مستوى التوافق على تحديث عمل المؤسسات الرسمية العامة والخاصة.
- ✓ العدالة الانتقالية: تتعلق بعمل لجان الحقيقة والمصالحة، العفو، المحاكمات العادلة... الخ.

إنّ طبيعة الأزمة التي تعيشها الدولة في العالم الثالث تستلزم مقاربات جديدة في التفكير تقوم على تفكيك ما هو قائم وإعادة بناءه وفقاً لمنطلقات جديدة وجذرية تتمحور حول حق الفرد في اختيار من يحكمه، وهي عملية تتم بشكل تدريجي، تشمل مستويات متعددة:[2]

أ. القيم المركزية للنظام.
ب. طبيعة الأنظمة.
ت. التوزيع السلطوي للقيم. والمواطنة.

فالهندسة السياسية عملية مهمة ومعقدة ومركبة بين بناء الدولة الديموقراطية الحديثة وأنماط النظم الاجتماعية السائدة كحريات الافراد وموقعها داخل النظام، وآليات المراقبة، وتوزيع الثروة، والتوزيع السلطوي والثقافة السياسية والبناء المؤسساتي، وترتبط هذه العملية بالتغيير الكلي في آليات الحكم وإدارة شؤون الدولة، و لاشك أنها تتأثر بالقبول الإقليمي والدولي من عدمه، وهذا يعرض غائية إعادة الهندسة السياسية ومكوناته:

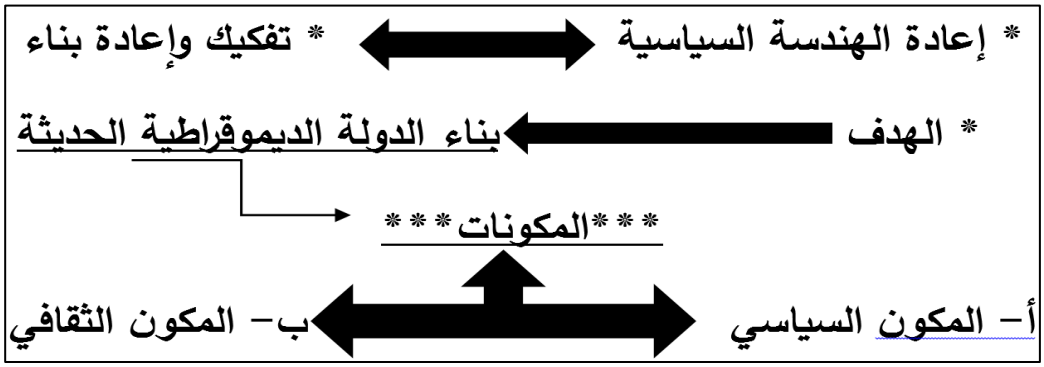

* **رسم توضيحي 01:** تصور عن مكانة عملية إعادة الهندسة السياسية في بناء الدولة الديموقراطية الحديثة- **المصدر:** من إعداد الباحث

[1] ربيع قيس، "البناء الدستوري في المراحل الانتقالية"، في: **صياغة الدساتير في التحولات الديموقراطية؛ الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن،** (بيروت: منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، المكتبة الشرقية، 2014)، ص ص. 32-33.
[2] صافو محمد، "الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية -تنظيم سياسي وإداري، (جامعة الجزائر 03، 2011)، ص 49.

ويشمل الجانب السياسي من العملية الاخذ بالاعتبار بمحورية ومركزية الفرد وحقه في اختيار من يحكمه، ثم إعادة بناء طبيعة الأنظمة وفقاً لمبدأ التقييد امام المسؤولية السياسية لها، ثم إعادة بناء التوزيع السلطوي بالاستناد على مبدأ الانصاف كمستوى راق للعدل، أمّا المكون الثقافي في بناء الدولة الديموقراطية الحديثة، فيشمل التنمية السياسية من خلال إعادة بعث ثقافة سياسية فاعلة، والعمل على تحول ديموقراطي سلس يصل إلى ترسيخ ديموقراطي كفلسفة حكم تعزز من المشروعية. لكن فحص اختبارات إعادة بناء الدولة أظهر في العقد الأخير غياب إجماع بين تصورات عملية إعادة بناء الدولة؛ إعادة بناء القديم أو بناء جديد؟ فبالنسبة للأطراف الخارجية في عملية إعادة بناء الدولة، فالعملية تتمثل في إعادة بناء دولة "فيبيرياً" لتقوم بوظائفها الأمنية وتحتكر العنف، وتقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية فهم يتصورون أنها منظمة تنفذ هذا الحق تلقائيًا، وهو تصور يركز على إصلاح القوانين وإعادة تنظيم القدرات الإدارية وفقًا لمبادئ الإدارة العامة الجديدة، أمّا بالنسبة للنخب المحلية، فغالباً ما تكون إعادة بناء ما كان موجودًا قبل الصراع: نظام قمعي بصورة جديدة[1].

وغالبًا ما يكون مشروع إعادة البناء فاشلاً بسبب هذه الرؤى المتضاربة وإعطاء الأولوية فقط لإعادة بناء الدعامتين الأمنية والمالية للدولة والنظر في إعادة بناء الخدمات الصحية والتعليمية على أنها ثانوية وهذا على حساب شرعية الدولة (مثلما هو الشأن بالنسبة لحالة جمهورية أفريقيا الوسطى[2]). إن خطط إعادة البناء البيروقراطي في الدول الفاشلة وفق تصور ما يسمى بالجهات المانحة تشبه في كثير من الأحيان خطط الوضعيين في القرن 19 للبحث عن تنظيم عقلاني للمجتمع، مثالي وغير قابل للتحقيق، فتهمل الخصوصيات المحلية للحالة. كما أنّ هنالك معضلة رئيسية في مساعي إعادة بناء الدول؛ تكمن في إعادة تنظيم السلطة المعروفة بـ "المجالس الانتقالية"؛ فالأطراف الخارجية المساعدة/المتدخلة في العملية تجعل من الانتخابات نقطة بداية إجبارية بعد المفاوضات لوقف الانسداد أو النزاع المسلح، إذ أنّ هناك احتمال قوي أن تؤدي هذه الانتخابات إلى عودة الفاعلين في الحرب والفاسدين والمتسببين في فشل الدولة، عبر امتلاكهم وسائل التأثير الدعائية والقوة على الحشد، وتتواصل بذلك مسببات فشل الدولة سواء من الهيمنة العرقية (حالة رواندا)، أو حلول وسط مخزية وهشة في نفس الوقت (حالة جنوب السودان)؛ أي أن حكومات ما بعد الصراع إذا لم تع مفهوم الدولة؛ ستمثل انحرافا في مشروع إعادة بناء دولة **فيبيرية** (بمفهوم **م، فيبر**)، ويصور **ماكس فيبر** سوسيولوجية دولة ما بعد الحرب بأن الضحايا والمتنازعون والبدلاء يتغيرون على الساحة، لكن الفاعلين

[1] Thierry Vircoulon, «La reconstruction de l'Etat après les conflits, une évidence à questionner», Blog de **l'Agence Française de Développement** ; https://ideas4development.org/la-reconstruction-de-letat-apres-les-conflits-une-evidence-a-questionner/

[2] Loc. cit.

الأساسيين باقون في أماكنهم يؤدون ادوارهم المعتادة، وهو ما ذهب اليه **دي توكفيل** وَ**دافيد هيوم** وَ**أولزوفسكي**[1]، ما يفرض الاهتمام بتحليل البناء الاجتماعي لتحقيق اندماج وطني قبل إعادة بناء الدولة.

- **<u>فرع 02:</u> إعادة بناء الدولة كمراجعة شاملة لعملية بناء الدولة.**

يؤكد **توماس كوهن** ***Thomas Kuhn*** في كتابه "بنية الثورات العلمية" على أن العلم يتقدم من خلال ثورات متعاقبة على مستوى النموذج المعرفي ***Paradigm***، الذي عنى به نموذجاً إرشادياً تليه ثورة علمية لإبدال هذا النموذج الطبيعي بنموذج معرفي جديد، وبين المرحلتين توجد 03 آليات متعاقبة؛ العلم الطبيعي، علم غير قياسي، ثم الأزمة[2]، ونظريات بناء الدولة تخضع للتحديث الدوري ولا يمكن الجزم بأن حالة نجحت في تجاوز حالة الشذوذ العلمي ***Anomalies*** التي تسبق الأزمة كما صورها **كوهن** في تطور النماذج المعرفية بما فيها من اقترابات، فدورة النموذج المعرفي في تطور مستمر؛ كتطور الدولة والمجتمع.

لقد اختلفت المداخل التي اهتمت بالأساس البنائي للدولة بين مؤسسية، اقتصادية، سياسية واجتماعية، قيمية وحضارية، فالنموذج السلوكي الليبيرالي النُظمي والبنائي الوظيفي، تناول ما يتعلق بالمؤسسة كبناء أو وظيفة معينة، على استقرارها وتوازنها، ودورها في عملية البناء، أما النموذج الماركسي فركز على البناء الاقتصادي للدولة[3]. هذه النماذج النظرية كانت انعكاساً للتطور التاريخي الذي عرفته مسارات عمليات بناء الدولة، وهي ذات علاقة بتطور المداخل النظرية في عملية البناء للدولة، وإذا كان الانتقال من البناء إلى عملية إعادة البناء منحصراً في بعض الادبيات على مسار الدول الفاشلة أو التفكك كحال الاتحاد السوفياتي، فهناك اجتهادات نظرية حديثة تضع نماذج الدول الديموقراطية الغربية تحت المجهر وستستلزم التفكير في إعادة بناءها، ويوضح هذا الرسم التطور العلمي الذي أثر على الاقترابات التحليلية لفهم بناء/إعادة بناء الدولة:

- **رسم توضيحي** 02: تطور المدارس النظرية المؤثرة على تصورات بناء الدولة وإعادة بناءها. **<u>المصدر</u>**: مذكرة الماجستير في العلوم السياسية حول "مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"-محمد أمين بن جيلالي، 2013-2014. ص 116.

[1] بوبكر بوخريسة، **ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية**، (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط01، 2014)، ص ص. 198، 199.
[2] محمد أمين بن جيلالي، <u>المرجع السابق</u>، ص ص. 118، 119.
[3] <u>المرجع نفسه</u>، ص 13.

أُنتُقِدت النماذج التقليدية لبناء الدولة لأنها تهمل العقلنة الشاملة، فمع تفكك الاتحاد السوفياتي ظهرت حركة فلسفية نقدية وبنائية تهتم بتطوير المفاهيم الماركسية، قابلها اهتمام الحكومات الرأسمالية بمطالب العمال، وبدايات هذه الحركة مع الأعمال النقدية لمدرسة فرانكفورت وأعمال **هابرماس**[1].

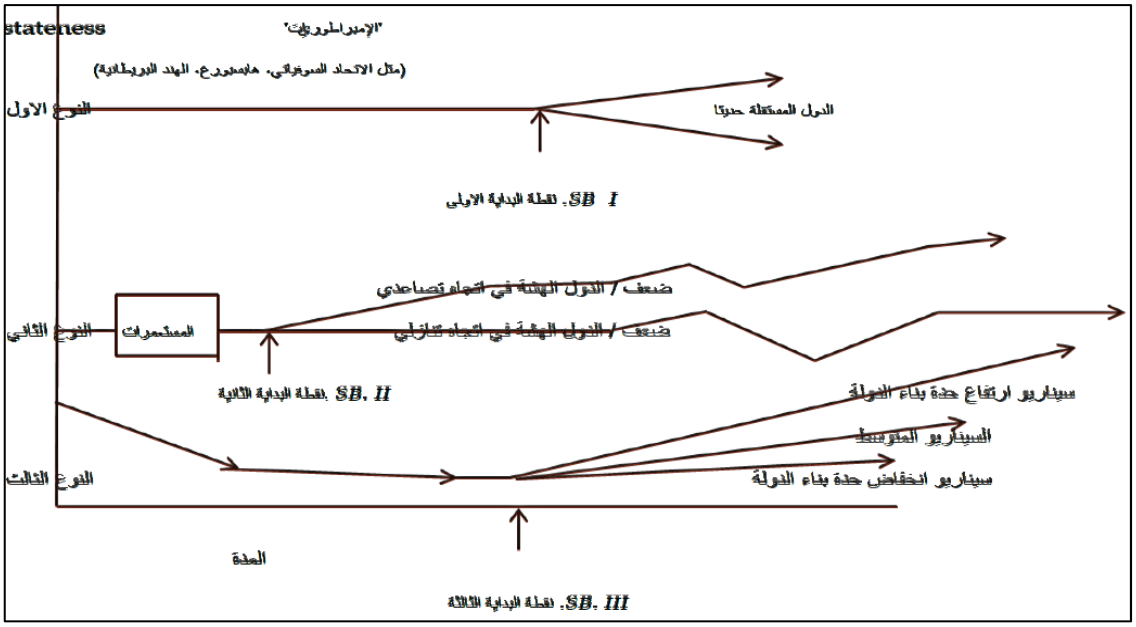

- **رسم توضيحي 03:** عملية بناء الدولة وفق تطور تاريخي أفضى إلى مفهوم إعادة بناء الدولة. **المصدر:** رسالة الماجستير في العلوم السياسية؛ "مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"–محمد أمين بن جيلالي، 2013–2014. ص 41.

وليس بالضرورة أن تعني "إعادة بناء الدولة" انهيار الدولة كمبرر لإعادة البناء، فنقد **يورغن هابرماس** لشرعية الدولة بمفهومها الشائع في أوروبا أو الولايات المتحدة قد يقود إلى أن هذه الدول ليست بمنأى عن وجوب التفكير في إعادة النظر في البناء المؤسساتي من حيث وظيفيته.

دعا **هابرماس** إلى نموذج جديد من الاتصال بين الفرد ومجتمعه ونظامه السياسي لتحقيق الانعتاق التدريجي من الهيمنة الكلية للسلطة السياسية، وطرح مفهوماً جديداً للشرعية، فالمجتمع تهيمن فيه نظرية مركزية واحدة عن الكون موجّهة نحو إضفاء الشرعية على السلطة لتتحول الى سلطة مطلقة، ويعارض **هابرماس** التصور التقليدي للشرعية الموجودة الآن بشدة في الوعي الاجتماعي الذي تتخلله أزمة ثقافية عميقة، وهو بذلك يحاول التأسيس لدولة القانون الديموقراطية على تصور إجرائي للشرعية القائمة على معايير الرضا والاجماع،

[1] محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، من دون ذكر العدد، (11 أكتوبر 2016). ص 13.

والمنبثق عن حوار عملي بين الدولة والمجتمع في **الفضاء العمومي *The Public Space***[1]، إذن **هابرماس** انطلق من عقلانية براغماتية محلية بغرض إقرار إجراءات عقلانية جديدة في بناء أو إعادة بناء الدولة.

وطرح الفيلسوف الأمريكي **جون راولز *John Rawlz*** نموذجا آخر ينتقد فيه فهم المدرسة العلمية لظاهرة الدولة، فهو يولي اهتماماً للعدل على الفعالية، وللحقوق والحريات على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرزه الدولة الرأسمالية، وينتقد تجريد السياسة من الاخلاق والغايات العليا، فالدولة أضحت شأناً تكنوقراطياً تابعاً للاقتصاد والعلوم التقنية فاقدة بذلك دلالاتها كسلطة عليا تستجيب لحقوق كل المواطنين[2]، وعليه يقدم **راولز** البديل عن بناء الدولة الشائع مفهومها وهو دولة العدالة بمفهوم؛ إنصاف، والإنصاف بتجاوز العدل ويقابله بالفرنسية ***Équité***، وهو محور أحد أهم الاقترابات الحديثة في عملية بناء الدولة التي يعمل الباحثون في حقل السياسات المقارنة على تطويرها[3]، حيث يكمن أهمية مفهوم **راولز** عن **الإنصاف** في اقتراب "الجندرة *Gender Approach* [*] أو المساواة بين الجنسين كنهج لتسهيل بلوغ الأهداف الإنمائية، وعليه فإن أي بناء للدولة أو إعادة بناءها أو ما تستدعيه عمليات الإصلاح القادمة –حسب **راولز**– يجب أن يكون محورها العدل بمعنى الانصاف بما أصبح يقتضيه المطلب الديموقراطي كتصور إجرائي كوني مقبول لدى الجميع، تحدد فيه القواعد والمعايير التي تحكم المؤسسات والنظم الأساسية في المجتمع، وتنظيم التعاون والتطور[4].

يلاحظ أيضاً في الدولة الليبرالية كنموذج تلزم الدول النامية باستيراده؛ أنها نموذج يعتمد على آليات الانضباط المدمجة في نمط الإنتاج الرأسمالي كآليات لممارسة السلطة، أو مشغلات اقتصادية ترفع إنتاجية ممارسات الرقابة والسيطرة، وقوة الطبقة البرجوازية في عبقريتها في تركيب جهاز لممارسة السلطة قادر على تضخيم ذاته[5].

ليس بالضرورة إذن أن تحصل القطيعة الزمنية بين البناء بوصفه مساراً، ومباشرة إعادة البناء للدولة، فعملية بناء الدولة التي تعني "إقامة مؤسسات مستقرة لتحقيق التنمية والأمن بتحرير دستور وهندسة مؤسسات سياسية تقود التنمية على جميع الأصعدة"، قد يعاد إحداثها في إحدى مراحل تطور الدولة:

---

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص 14.
[2] المرجع نفسه، ص ص. 14، 15.
[3] حجال، المرجع السابق، ص 29.
[3] فوكوياما، **المرجع السابق**، ص 91.
[*] تعني المساواة بين الجنسين الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجنسين. **انظر**: تقرير مكتب الأمم المتحدة بفيينا في: https://www.unodc.org/documents/Gender/Summary_UNOV-UNODC_Gender_Strategy.pdf
[4] بن جيلالي، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، **دراسات سياسية**، مرجع سابق، ص 15.
[5] صفار، **المرجع السابق**، ص ص. 85، 86.

شكل الدولة	دولة حامية– الدولة الشرطي	دولة منتجة	متحكمة في وسائل الانتاج	دولة منظِمة	دولة رفاهية	دولة العدالة والحقوق
سمات الدولة	قريبة من شخصنة السلطة، وديكتاتورية	التخلص من الإقطاعية	مركزية القرار دون الإخلال بمبدأ التنافسية	الحكم الراشد يقتضي إشراكا للخواص والمجتمع المدني	الاقتصاد كمدخل لتقوية الدولة	العدالة بمفهوم الإنصاف والمواطنية.

جدول2: مراحل تطور شكل الدولة منذ القرن 19. المصدر: الباحث

وبما أن إعادة بناء الدولة هي عملية إصلاح بناء الدولة بشكل يتجاوز مجرد إعادة الهيكلة ويطال بناء المجتمع، فيمكن أن يكون انتقال الدولة من مرحلة ما إلى ما يليها ذاته عملية إعادة بناء الدولة سواءً فرض الأمر من الخارج؛ إعادة بناء الدولة من الخارج، أو من الداخل كما حدث في *البيريسترويكا* التي نتج عنها دولة جديدة بإرث مؤسساتي ينفي القطيعة، بالرغم من أن واقعها يشير إلى توفر خصائص الدولة الفاشلة واستشراء الفساد والفوضى التي تقتضي إعادة بناء لدولة "فاشلة" تهدد –بشكل غير مباشر– السلم والأمن العالميين[1].

هذه الدوافع لإعادة التفكير في شكل الدولة وضرورة إعادة بناءها وتعديل جوهر وظائفها من مدخل النظام السياسي، قد تخضع لمبدأ دائرية التاريخ؛ فالأنظمة الديكتاتورية في الصين وإسبانيا الفرنكية وألمانيا في المرحلة النازية وإيطاليا الفاشية وأغلب الدول قبل الحرب العالمية الثانية، كان انتقالها من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور الدولة فيها صورة عن إعادة بناء وظيفية المؤسسات السياسية فيها[2]، بإرساء الحكم الراشد وإشراك المجتمع المدني والخواص، وبما أن المبرر الوجودي لظاهرة الدولة هو تنظيم المجتمع وعلاقاته، فالمجتمع أيضاً عرف مراحل تطور مختلفة، يساير من خلالها تطورات الدولة كما يحاول الشكل التالي تبيانه:

مراحل/ بناءات؛ المجتمع:	قضاياه الأساسية	شكل السلطة/ الدولة
بدائي	الأمن	سلطانية– مَلكية
المرحلة الإقطاعية	المِلكيات الفردية	مماليك
طبقي/ صناعي	الاستغلال/ نبذ الملكية	نحو مأسسة السلط
الحداثة	التحرر/ عقلنة العلم /اللاتدين	توسعية / سلطة الاحتلال
//	التنمية	دولة مؤسسات
ما بعد الحداثة	الانتقال الديموقراطي	إشراك المجتمع المدني
//	التطرف/ حقوق الإنسان	مواطنة عالمية. البيئة– الرقمنة...
المعرفة / ما بعد العلمانية / *Post Secular Societies*	عولمة القيم – عودة الى محورية الدين والأخلاق – الفضاء العمومي	من المحلية الى العالمية/ تغير مفهوم الحدود

[1] بن بتقة، المرجع السابق، ص 57.

[2] برهان غليون، "الدولة بين حكم العشيرة وحكم القانون"، 08 أوت 2019، في: الدولة بين حكم العشيرة وحكم القانون - برهان غليون (burhanghalioun.net)

جدول 3: مراحل تطور المجتمع/ القضايا الأساسية في المجتمع. المصدر: الباحث.

- **فرع 03: اتجاهات عملية إعادة بناء الدولة من داخل الدولة:**

تختلف اتجاهات إعادة بناء الدولة بين أن تكون في:

أ. في **اتجاه فوقي مباشر**، تعمد إليه القوى الفاعلة في الدولة تتجاوز حدود الإصلاح، وقد يكون تحت تأثيرات الفواعل الأجنبية الدولية الأخرى.

ب. تصاعدي من القاعدة الشعبية بشكل غير مباشر، قد تكون بفعل اضطرابات سياسية تؤدي إلى إسقاط النظام السياسي، وتحدث إعادة بناء المؤسسات هنا من مداخل مختلفة سواء من مدخل الفرد أو المواطن، النظام أو حتى المؤسسات السياسية الراسخة القادرة على التحكم في الحراك السياسي كيفما كان شكله، وهذه المداخل نراها في المباحث اللاحقة.

مداخل النظام السياسي ورسم السياسة العامة والفعل السياسي في بناءات الدولة؛ مهمة أيضاً لإعادة بناءها، ففي مرحلة الاقطاعية مثلا وفقا لتصور **ماركس** وَ **أنجلز**، إنّ الطبقة البروليتارية لا تستطيع الاستيلاء على القوى المجتمعية المنتجة، إلا بإلغاء النمط السالف الخاص بهم لامتلاك المال[1]، والقضاء على كل نمط للامتلاك قائم حتى لحظة ثورتهم لإسقاط نسق القوى التي تستغلهم، وهنا يتسابق النظام السياسي ضد القوى المجتمعية الفاعلة لإعادة بناء مؤسسات، قد لا تخرج عن سياق إعادة إنتاج النظام لنفسه، يسميها **ماركس** بـ؛ "عملية التفسّخ داخل الطبقة السائدة" والاختباء داخل الطبقة الثورية[2]، فمثلما انتقل في الماضي قسم من النبلاء إلى البرجوازية، ينتقل الآن قسم من البرجوازية إلى البروليتاريا.

وعي المجتمعات المتقدمة بالوظيفية المفترضة للدولة حاليا يضع بناءاتها على المحك، فها هو النظام الفرنسي بفعل الحراك الشعبي المسمّى بـ "مظاهرات السترات الصفر"، اقترح ما أسماه حوارا وطنيا كبيرا، ويرتكز على نقاط أربع هي القدرة الشرائية، الضرائب، الديمقراطية والبيئة[3]، وبما أنّ دعوة السلطة الفرنسية لهذا الحوار "العميق" لم تلقى الدعم المفترض لها، فإن ذلك قد يعود لتصور المجتمع الفرنسي لسلبية الطرح الفردي من السلطة مسبقاً، على أساس أنه يبقي على استفراد البرجوازية بالحكم والمبادرة، وهو ما يراه **ماركس** طبقية وسببا

[1] كارل ماركس و فريديريك أنجلز، **بيان الحزب الشيوعي**، تر؛ عصام أمين، (المغرب: جريدة المناضل-ة للنشر، 2000)، ص 26.
[2] **المرجع نفسه**، ص 25.
[3] - "ماكرون يوجه رسالة للفرنسيين يدعوهم فيها إلى حوار وطني كبير لحل أزمة السترات الصفراء"، **قناة فرانس 24**، 14 جانفي 2019، في: https://www.france24.com/ar/20190113-فرنسا-الحوار-الوطني-الكبير-احتجاجات-السترات-الصفراء-ماكرون-الجمهورية-الخامسة

بديهيا للتغيير؛ تغيير يصبح أكثر راديكالية ورفضا لشكل الدولة وفق تصور معارضة أتباع **هيجل** الشبان لإصلاحات الملك **فريديريك ويلهلم** 1840 في ألمانيا[1].

بمنظور سوسيو-اقتصادي فهو وجه آخر من صراع مصالح الطبقات الذي لم يغب عن المجتمعات البشرية وحملت غطاءات "المصلحة المشتركة" و"الوحدة الوطنية" و "الأخلاق الأبدية"[2] من جهة، كما أنه مدعاة لإسقاط النظام وإعادة بناء الدولة من مدخل النظام لكن بنظام آخر تشارك فيه "البروليتاريا" للظفر بالسلطة في إطار قوانين مخالفة لتلك التي تسنّها "البرجوازية"، وهو جوهر عقيدة الأحزاب السياسية الشيوعية[3].

وإذا كان ما يهدد دولة المنظور الليبرالي الرأسمالي ناتج عن إعمال العقل لدى الطبقة العمالية جسّده ما سمى "كومونة باريس" 18-03-1871 كانتفاضة عمالية تحاول بناء مجتمع جديد تحكمه الفلسفة العمالية وتختلف عن تصور العقد الاجتماعي، فالدولة المدنية ذاتها تعرف الآن نقاشات مستفيضة تقوض مبادئها الأساسية من الدِّين، وتكشف تناقضا غير مبرر في: فصلها الدين عن الدولة من جهة، والتزامها بالأخلاق من جهة أخرى؛ الأخلاق أداة لإدماج العمل السياسي بالعقلانية، القانون العقلاني في المساواة له أصول دينية، وتتخذ السياسة والقانون شرعيتها من تقاليد دينية، على أن الدين يجب ان يتجنب الدوغماتية لإيجاد فضاء مشترك مع الأديان[4].

إن مطالب إعادة النظر في فلسفة الدولة المدنية الديموقراطية العلمانية وإن حققت وظيفية مبهرة للدولة في الغرب، تتوافق مع قول **ليو شتراوس** بأنّ أزمة الحداثة هي أزمة الفلسفة السياسيّة الحديثة بأنّها كما توقّع **بوكنفورد *Boeckenfoerde*** بأن: يتحول المواطن الليبرالي الذي يعيش في رفاهية وسلم إلى وحدةٍ أنانية تشهر سلاحها في وجه الاخرين، وستتقوى حركة الخصخصة بفعل ضياع وظيفة الرأي العام والتطلعات الشعبية الناتجة عن التضامن، وينسلخ المواطن عن السياسة، وتضيع فرص بناء اجتماعي كنواة لبناء الدولة، بين الإمعان في الفهم العقلي النقدي وبرنامج العقلنة المجتمعية والروحية[5]، وهذه دعوة لإعادة النظر في النسيج المؤسساتي الداعم لعلمانية الدولة.

---

[1] حسين عمران، "البيان الشيوعي: هل عفا عليه الزمن؟"، **مجلة الشرارة**، 01 جويلية 1998، في: https://revsoc.me/-5630

[2] ماركس و أنجلز، **المرجع السابق**، ص ص. 04 ، 06.

[3] رحيم عبد الحسين عباس، "الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك- الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجا"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، ع 20، جامعة بابل، نيسان 2015. ص ص. 547، 548.

[4] يورغن هابرماس و جوزيف راتسنغر، **جدلية العلمنة: العقل والدين**، تر؛ حميد لشهب، (بيروت: جداول للنشر والترجمة، ط 01، 2013)، ص 58.

[5] المرجع نفسه، ص ص. 55، 56.

إن وظائف الدولة وأدوارها تطور توجهاتها بعد سنوات 1990 بشكل أكبر من المحلي إلى العالمي، بسبب تغير السياسة العالمية في ظل العولمة متّبعة نظرية "صدام الحضارات" **لصامويل هينتنغتون** كي تواجه النزاعات المحتدمة على الصعيد الثقافي[1]، لكن الصورة المجردة التي تفترضها الهندسة السياسية والدستورية في البناء المؤسساتي والاجتماعي للدولة اهتزت، فالدولة الدستورية الديموقراطية حسب **هابرماس**؛ توفر حرية سلبية لأجل رفاهية مواطنيها، ثم هي بذلك تجندهم عن طريق حرية التواصل للمشاركة في المناقشات العامة حول مواضيع تهم الكل[2]، ويلتقي تصور هذه التهديدات المفترضة لشكل هذه الدولة من طرف مواطنيها انفسهم؛ مع تصور البيان الشيوعي الذي يتصور وجود تهديد للدولة من طرف مواطنيها انفسهم؛ البروليتاريين، وبقدر ما فرضت نظرية "صدام الحضارات" واقع إعادة بناء دول فاشلة، بقدر ما قد يكون ذلك مجرد خطة استباقية للقوى الغربية "الاستعمارية الجديدة" لوقاية البناءات المؤسساتية والاجتماعية لدولها من نماذج منافسة مختلفة عنها.

[1] آرمان زارعي، "ما بعد العلمانية في فكر يورغن هابرماس"، تر؛ أسعد مندي الكعبي، **دورية استغراب**، المركز الإسلامي للدراسات الاستشرافية، (صائفة 2017)، ص 172.
[2] بهاوي، **المرجع السابق**، ص 110.

المبحث الثالث: نظريات عمليات بناء وإعادة بناء الدولة.

انتقلت فسلفة العلم وتقديم الأنساق المعرفية من منطق التبرير المستند على معايير البساطة والمواءمة الذرائعية، إلى منطق المعالجة المنهجية للنسق لتعيين الخطأ، وتستند فلسفة **كارل ريموند بوبر Karl Raimund Popper** إلى أن الخاصية المنطقية المميزة للعلم في قابليته المستمرة للتصويب وتقديم الاقتراب الأكثر نجاعة، فإذا فشلت الاقترابات العلمية باستمرار في حل المشكلات، فهو محرك البحث عن قواعد جديدة، وهذا جزء مما أسماه **كون** بـ "أزمة النموذج"، وقد تتحول إلى ثورة معرفية إذا استمرت الحالات الشاذة[1].. ويقول **عبد الله العروي** "إنّ التفكير في مشاكل الدولة شيء، وتقديم نظرية في الدولة شيء ثانٍ... وما أقلَّ من نظّر، في الموضوع"[2].

المطلب الأول: المداخل النظرية لعملية بناء الدولة.

اهتم الفكر الحديث بوضع نظريات متعددة الأبعاد لبناء الدولة وتحليلات للتفاعلات الحاصلة بين مكونات المجتمع بغرض تنظيمه[3]، فبناء الدولة يرتكز على أطر نظرية تستمد أطروحاتها من نظريات مفسرة للدولة وبناءاتها، أهمها؛ التنمية والتحديث، نظرية التبعية، علاقة الدولة بالمجتمع، المؤسساتية الجديدة، والكوربوراتية.

أ) التنمية والتحديث لبناء الدولة *Development & Modernization Theory*

ظهرت هذه النظرية في خمسينات القرن الـ 20، وتقتضي جلب الأطر الحديثة لتنظيم العلاقات الاجتماعية، أمّا التنمية فهي عملية تطوير قدرات الإنتاج لانتقال المجتمع من حالة تقليدية إلى حالة أفضل لمواجهة المتطلبات الوطنية[4]. إذن فقوام هذه النظرية هو القيم والأفكار، باعتبار أن الدول الغربية اعتمدت في بناءاتها المؤسساتية تشكيل أمة قومية بمبادئ عقلية متميزة وقيم الحرية لتعزيز مبادئ الحكم الديموقراطي[5]، ومفاهيم التنمية السياسية والتحديث والنمو السياسي هي جوهر هذا المدخل، أسماه **ريتشارد هيجوت** بـ؛ أيديولوجيا النزعة التنموية[6].

---

[1] DAVID E. GRAY**, Doing Research in the Real World**, (London: SAGE Publications, by TJ International, 2004), pp. 19-20.

[2] العروي، **المرجع السابق**، ص 11.

[3] توفيق الداود، "نظريات التحديث الأوروبية وانعكاساتها في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية**، مج 37، ع 01، 2015، ص 47.

[4] نصر محمد عارف، "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها"، **مجلة ديوان العرب**، القاهرة، عدد جوان 2008، ص 08.

[5] الداود، المرجع السابق، ص 59.

[6] خالد يايموت، "الحداثة السياسية والتحديث السياسي مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز"، **سياسات عربية**، ع 09، جويلية 2014، ص 70.

يوضح **موريس باربييه** ***Maurice Barbier*** أن عملية التحديث من حالة تقليدية إلى عصرية تقتضي قطيعة بين الحالتين[1] وهو جوهر التحديث لدى **صامويل هنتنغتون** ***Samuel Huntington***، إذ ميّز بين 03 أشكال[2]:

- عقلنة السلطة إلى قومية علمانية واحدة عوض سلطات تقليدية؛ دينية وعائلية وعرقية.
- تحديث بالتمييز بين الوظائف السياسية الجديدة، وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف.
- تحديث بمضاعفة المشاركة السياسية من قبل فئات اجتماعية من المجتمع ككل.

لكن **هنتنغتون** ينتقد الوجه العملي لتلك الشعارات، لأنها لا تفترض بالضرورة انتقالا نحو نظام عصري، فتصاعد النزعة القومية بأوروبا حولتها الى أنظمة شبه توليتارية، وبروز الاختلافات الاثنية والعرقية في نماذج سياسية كإسبانيا وإيرلندا الشمالية عرّض نظرية التحديث للنقد، وقد تعتبر شكلا جديدا للاستعمار الأيديولوجي[3].

ب) نظرية التبعية *Dependency*

تقر فروضها العلمية بضرورة مراعاة الخصوصيات المحلية في بناء الدول. تعد نظرية التحديث نموذجا رائداً في بناء الدول الغربية وفق منحى إنمائي يُقدّم لها مزيداً من الشرعية وتبرير تشكيل نظام دولي على صورة قانونه ومؤسساته، فكانت نظرية التبعية سبيلاً للأنظمة في المجتمعات الأخرى لشرعنة لجوئها الى الاستبداد تصفها تضحية وظيفية لابد منها في آنٍ لبلوغ المرحلة الديموقراطية في بناء دولتها المزعومة[4]. من هذا المنطلق؛ قام رئيس الاتحاد السوفياتي سابقا **فلاديمير لينين** ببناء تصوره الاقتصادي حول التفاعل بين الرأسمالية الصناعية ورأسمالية البنوك في الدول المتخلفة، والمولد للفائض في رأس المال، لتحقيق معدلات أرباح أكثر قيمةً للدول الرأسمالية، وهو جوهر التقسيم الجديد للعالم بين الدول المتطورة ودول الجنوب المتخلفة التابعة، وفي هذا يقول **برتران بادي:** "سياسة صندوق النقد الدولي ترسم أطر نمطا جديدا للتبعية يكمّل التبعية الزبائنية النمط"[5]، وبهذا فقد تراعي نظرية التبعية نقطتين:

- ✓ تعيب الامتثال المؤسساتي الشكلي المصطنع للدول التابعة، كصفة رمزية فقط.
- ✓ تتصور التحرر من الأمبريالية بحزب واحد يتّبع الاشتراكية ويستخدم رموزا ماركسية المرجع.

وقدّمت نظرية التبعية نماذج لإنجاح بناء الدول في البلدان المتخلفة، سنراها لاحقا في حالة الدولة العربية.

ث) المؤسساتية الجديدة *The New Institutionalism*

[1] Maurice barbier, **la modernité politique**, (Paris : presses universitaires de France, 1er édition, 2000), p 20.
[2] يايموت، المرجع السابق، ص 68.
[3] بن بتقة، المرجع السبق، ص 86.
[4] برتران بادي، **الدولة المستوردة؛ غربنة النظام السياسي**، تر؛ شوقي الدويهي، (بيروت: دار الفارابي، ط 01، 2006)، ص 102.
[5] المرجع نفسه، ص79.

أكد **موسكا** على أن القدرة على التنظيم هي مفتاح سيطرة النخبة، ووفق المؤسساتية الجديدة فلا غنى في ذلك عن البناء المؤسساتي، وهذا ما أعاد الاهتمام بالمؤسسات في "علم السياسة السلوكي"، فرغم أن التأكيد على المؤسسات كان تراثا كلاسيكيا منذ **أرسطو**، إلا أن المؤسسية الجديدة تهتم بالمعايير اللازمة لمأسسة التنظيم، وهي حسب **إبتر، باي، وينر**، وَ **بريبنتي** تتمثل في: رفع درجة الانفتاح والابتكار، الاستقلال، التعقيد، القدرة على التماسك والتكيف، ومنها تقاس درجة فاعليته[1].

المؤسساتية الجديدة براديغم مطور عن الاقتراب المؤسسي التقليدي، وينطلق من فروض **هنتنغتون** الذي ركز على فاعلية النظام السياسي من خلال مأسسة مجموع الدولة في تعريف **مارسيل بريلو** بأنّها؛ "مؤسسة المؤسسات"[2]. ويفرق **هنتنغتون** بين نوعين من المجتمعات:

– البريتوري *Peritorian society* يفتقر لمؤسسات سياسية فاعلة وقادرة على التوسط في النشاط السياسي، وتواجه القوى الاجتماعية بعضها البعض عارية لغياب مؤسسات سياسية[3] لأن السلطة في هذا المجتمع مجزأة.

– المؤسساتي الذي يوسع فيه السياسيون ولاءاتهم من الفئة الاجتماعية إلى المؤسسة السياسية.

ويؤكد **هنتنغتون** على أن عملية التحديث تتطلب تكيّف المؤسسات التقليدية والتخفيف من المركزية، فباستثناء حالة اليابان كان عامل التكيف مساعداً للمؤسسات الإقطاعية في أمثلة بريطانيا والسويد[4].. وتعترف المؤسساتية الجديدة بعدم وجود نموذج محدد لبناء الدولة من منظورها النظري. غير أنها تتلخص في 03 نماذج متنوعة[5]:

- ✓ مؤسساتية الخيار العقلاني: عقلانية مخرجات النظام السياسي رغم الاختلاف والمعارضة.
- ✓ مؤسساتية تاريخية: اعتماد القواعد والأعراف والأفكار في تحديد شكل المؤسسات.
- ✓ مؤسساتية اجتماعية: مراعاة الثقافة، الدين، تحليل ذهنية القبلية، قبل تفعيل التنمية المؤسساتية.

ج) الكوربوراتية *Corporatism*

تهدف إلى بناء نسق يتم فيه دمج المصالح المنظمة في عمل الدولة، وهناك وجهان للكوربوراتية: [6]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2005)، ص ص، 100-109.
[2] ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، مرجع سابق، ص 401.
[3] صمويل هنتنغتون، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، تر؛ سمية فلو عبود، (بيروت: دار الساقي، ط 01، 1993)، ص 195.
[4] القصبي، **المرجع السابق**، ص 128.
[5] بن بتقة، مرجع سابق، ص 88.
[6] أندرو هيود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، تر؛ محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 01، 2012)، ص ص. 439، 440.

1- الكوربوراتية السلطوية (نموذج إيطاليا الفاشية) : كأيديولوجيا تقدم كبديل عن الرأسمالية والاشتراكية على أساس الكلية وتكامل المجموعات، وكنمط اقتصادي تتسم بسيطرة السلطة مباشرة على الصناعة والعمل المنظم.

2- الكوربوراتية الجديدة أو المجتمعية فتشير الى توجه الديموقراطيات الليبرالية لمنح جماعات المصالح امتيازات وقنوات مؤسسية في عملية صناعة السياسة، وتقوم الكوربوراتية الليبرالية بتقوية الجماعات وليس الحكومة.

المطلب الثاني: الاقترابات النظرية الجديدة لعملية بناء الدولة.

قام الباحثون في حقل السياسة المقارنة بتطوير الاقترابات النظرية التقليدية السابقة في عملية بناء الدولة، وتمّ ذلك على 03 مستويات لتحليل الدولة وبناءها[1]: على مستويات؛ الدولة، النظام، ومستوى الفرد.

A. على مستوى الدولة:

يرتكز هذا المستوى الهادف إلى متابعة عملية بناء الدولة وإصلاح هيكل المؤسسات فيها؛ على بناء أرضية مشتركة تساعد على الانتقال الديموقراطي بشكل صحيح وسلس ومضمون النتائج. ظهر هذا الاتجاه في ظل العولمة، وتوسّع دائرة الدّاعين إلى تحقيق حقوق الانسان وتمكين المجتمعات من التطور التكنولوجي، وأشار **تاتو فاهانين *Tatu Vanhanen*** إلى أنّ **الترسيخ الديموقراطي** التي بها يتعزّز مسار بناء الدولة؛ يتم عبر 03 مداخل[2]:

أ) مدخل الهندسة المؤسسية:

حيث يهتم هذا المدخل بالمؤسسات السياسية وبناءها بما يحترم سيادة القانون، والوصول إلى واقع الفصل بين السلطات لترسيخ حكم الديموقراطية والفعالية السياسية.

والمؤسسة السياسية *Political institution* ترتكز على قواعد قانونية أو عرفية وتكتسب الشخصية المعنوية، والدولة هي أبلغ تعبير عن المؤسسة **(مارسيل بريلو:** مؤسسة المؤسسات) وتتميز المؤسسة السياسية عن المؤسسات الإدارية بامتلاك سلطة القرارات الشمولية المجسدة للإرادة الشعبية[3]. وتمثل المؤسسات " الأبنية أو الهياكل التنظيمية في مقابل الانسان، وهي تختلف في تخصصها فهي اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية

[1] بن بتقة، مرجع سابق، ص 91.
[2] المرجع نفسه، ص 92.
[3] ظاهر، **المرجع السابق**، ص 401.

وغيرها من التخصصات، وهي تتعرض للتغيير والتطور المستمر"[1]، وإعادة تنظيم المؤسسة بتطويرها وظائفها أمر طبيعي.

ب) مدخل الهندسة الاجتماعية:

يهتم هذا المدخل بالأطر المجتمعية والبناء الاجتماعي على وجه الخصوص، ويفترض بأن المؤسسات السياسية كالسلطة؛ سابقة بوجودها على وجود الدولة[2].

ت) مدخل الفعل السياسي:

يركز هذا المدخل على الآليات الدستورية التي تحمي المشاركة السياسية للجماعات دون تهديد وجود الدولة الضامنة لحقوق الافراد، فمدخل الفعل السياسي يهتم بتقوية كل من الدولة والمجتمع على حدٍّ سواء.

B. على مستوى النظام:

يتم الاعتماد على جودة النظام السياسي كمدخل لبناء دولة مؤسسات قوية. لاحظ **داهل *Dahl*** 1956 أنّ التعددية الفعالة الحديثة لا تقتصر على وجود مؤسسات تمثيلية، ففي الولايات المتحدة اهتم الآباء المؤسسون للدستور بنجاعة الرقابة المؤسسية بين الكونغرس والرئاسة والمحكمة العليا والحكومات المحلية، غير أنها ترتيبات مؤسسية غير كافية بالنظر إلى دور النظام وقدرته على التكيّف والبقاء، ففي ستينات القرن الـ 20 فشل الكونغرس في ممارسة سلطاته، فتم تعديل شكل وعمل البنى المشكِّلَة للنظام أواخر السبعينات وأعيد النفوذ إلى الكونغرس.[3]

إنّ متغير **النظام السياسي** يكتسي أهمية في حقل السياسة المقارنة حول اقترابات عملية البناء المؤسساتي، والنظام السياسي كمستوى لتحليل عملية بناء الدولة هو الوعاء الذي تعتلي هرميته الصفوة المتحكمة مبدئياً في القرار، ولفهم تأثير هذه الصفوة على النظام الذي بدوره يؤثر في ذلك المسار المعقد من نشوء الدول، يجب فهم الافتراضات التي قدّمها رواد النظرية من **باريتو**، **موسكا** وَ **ميشلز**:

أ) التمايز الاجتماعي هو خلفية تشكل النظام الحاكم لدى باريتو:

إنّ المدخل النقدي التحليلي لِـ؛ **فلفيردو باريتو *V. Pareto***؛ يُفهَم من خلاله في كتاباته "**العقل والمجتمع *The Mind & Society***"، و "**دورة الصفوة *Circulation of Elites***" بأن ظاهرة اللاتجانس والتمايز في المجتمع أمر حتمي، وينتج طبقتين؛ طبقة حاكمة، وأخرى محكومة وميّز بين نوعين من الصفوة المحتكرة لوسائل الاكراه؛

[1] سالم محمد، **المرجع السابق**، ص18.
[2] ظاهر، **المرجع السابق**، ص 401.
[3] باتريك دانليفي و بريندان أوليري، **نظريات الدولة؛ سياسة الديموقراطية الليبرالية**، تر؛ مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط01، 2005)، ص 36.

مفكرون ومحافظون.. وحسب نظرية التغيّر الاجتماعي، والتغيير يكون سريعاً في حال كانت الصفوة من المفكرين فقط[1].

ب) أهمية الأقلية الحاكمة لدى كل من؛ موسكا وَ ميشيلز:

في كتابه "**الطبقة الحاكمة *The Ruling Clase***"، كان **موسكا *Mosca*** معارضاً لافتراض **ماركس** بأن العامل الاقتصادي هو محرك التاريخ، فصفوة النظام السياسي أكثر أهمية من العامل الاقتصادي في التغيير والبناء، بينما خلص **روبرت ميشيلز *R. Michels*** إلى حاجة التنظيم الاجتماعي إلى من يحكمه، وأن الميول الفطرية للتملّك هي سبب الاستبداد فيما أسماه "القانون الحديدي للأوليغارشية"[2]، وقد تضمن تقرير البنك الدولي (1990) أن **جودة الحكم *Good Governance*** ركيزة دولة الألفية الثالثة، وفق 03 شروط؛ مؤسسات عامة ذات قدرة وكفاءة، مكافحة الفساد والتصرفات التحكمية للدولة، وتسهيل العمل الجماعي الدولي[3]، وهي كلها متصلة بعمل النظام السياسي.

C. <u>على مستوى الفرد:</u>

إن عملية التنشئة السياسية ضرورية في بناء الدول، خاصة الدول الهشة والناشئة. أخذ هذا المستوى من التحليل في حقل السياسة المقارنة اهتماماً كبيرا من حيث أهميته في تطوير مقتربات جديدة لبناء الدولة، ويهتم بالمؤسسات الاجتماعية الفعالة في عملية التنشئة، كالأسرة التي تُعتبرُ لدى علماء الاجتماع السياسي ذات "تنشئة كامنة *Latent Socialization*" وهي إحدى أبرز محددات الثقافة نظراً لما تتميز به حسب المفكر الاجتماعي **داوسن؛** من سهولة الوصول إلى الفرد، والعلاقات القوية داخلها[4]، فيما توصلت دراسة مسحية استبيانية أخرى أجراها **تشارلز ميريام *Charles E. Merriam*** على 08 دول غربية إلى أنّ المدرسة هي جوهر تعلم المواطنة والتربية الوطنية في المجتمع السياسي، وأنها على الأرجح ستستمر في أداء هذا الدور بشكل متضاعف[5].

<u>المطلب الثالث</u>: إعادة بناء الدولة بين الإصلاح والتدخل الدولي.

a) <u>الدولة الفاشلة كمبرر للتدخل الدولي لإعادة بناءها.</u>

يرى **تشارلز تيلي** أنّ الحرب تنشئ الدولة، والدولة تنشئ الحرب بعد فشل النظام السياسي، فسميّت بـ؛ الدولة الفاشلة ***Failed State*** ، وجاء الترويج السياسي للمفهوم في خطاب مندوبة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة في

[1] مولود زايد الطبيب، **علم الاجتماع السياسي**، (الزاوية، ليبيا: جامعة السابع من أبريل، ط 01، 2007)، ص ص. 190-197.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 198-201.
[3] رمضان زبيري، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، 2015. ص 161-162.
[4] زايد الطبيب، **المرجع السابق**، ص ص. 166، 167.
[5] **المرجع نفسه**، ص 169.

التسعينات في سياق حشد الجهود الدولية للتدخل في الصومال، وفي 2005 أحصى تقرير صندوق دعم السلام نحو بليونين اثنين من سكان العالم يعيشون في 60 دولة غير مستقرة مهددة بالانهيار[1].

- **مفهوم الدولة الفاشلة:**

مفهوم بناء الدولة صار يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة كتهديد للأمن والسلم العالميين، وعلى قضايا الانتقال الديموقراطي، فزاد الاهتمام بشأن تلك الدول من خلال هندسة سياسية واجتماعية جديدة[2]، ويعرف **روبرت روتبرغ *Robert Rotberg*** الدولة الفاشلة على أنّها دولة تعاني باستمرار من العنف الداخلي وتعجز عن الاستجابة لحاجيات سكانها من السلع، ذات حكومة غير شرعية تزول قناعات ومبررات وجودها في وعي مواطنيها[3]، ويتقاطع هذا بتعريفات أخرى للدولة "الرخوة" التي تعني أنها تصدر القوانين ولا تطبقها بسبب عدم وجود ثقافة حكم القانون، والدولة "المنهارة" التي تتسم بضعف هيكلة وبنية مؤسساتها، وتكثر بها الحروب الأهلية[4]، وهذا تصنيف معياري للدولة في طرح **روبرت روتبرغ** و؛ **فارينا فريتز *Verena Fritz*** عبر مستوى القدرة:

قدرات الدولة (Domestic) strength/capacity.	
الدولة الفعالة:Capable/effective state	قدرة عالية على اتخاذ القرارات والتنفيذ.
حالة ضعيفة: Weak state	محدودية القدرة على صنع القرار والتنفيذ.
الحالة الهشة: Fragile state	ضعف القدرة على اتخاذ القرارات والتنفيذ.
الحالة الفاشلة: Failed state	انهيار عملية صنع القرار والتنفيذ. ما تؤدي إلى تفكك كامل للدولة.

جدول4 : تصنيف قوة الدولة من خلال مؤشر القدرة. **المصدر**: تقرير لمعهد التنمية لما وراء البحار Overseas Development Institute - سبتمبر 2007.

قد تكون الدول قادرة ولكنها قمعية، لأنها سعت لبناء قدرات الأنظمة وتجاهلت التنمية، فدول مثل **السودان** كانت تصنّف على أنها قادرة على فرض قراراتها على المواطنين، حتى لو بطريقة قمعية، لكن مصنفة كـ "فاشلة" أو "هشة"، بسبب اختلالات واضحة في مسار بنائها بين جودة السياسات الاقتصادية والقدرة المؤسساتية.

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات، ط 01، 2017)، ص 47 ، 48.
[2] بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مرجع سابق، ص 29.
[3] Robert I. Rotberg, **State Failure & State Weakness in a time of terror**, Brookings Institution Press, USA, 2003, p 01.
[4] ناجي عيسى سالم القطراني، "تصنيف الدولة الفاشلة وأثرة على السيادة؛ ليبيا نموذج"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع 90، مج 02، المركز الديمقراطي العربي، برلين، يونيو 2018، ص 458.

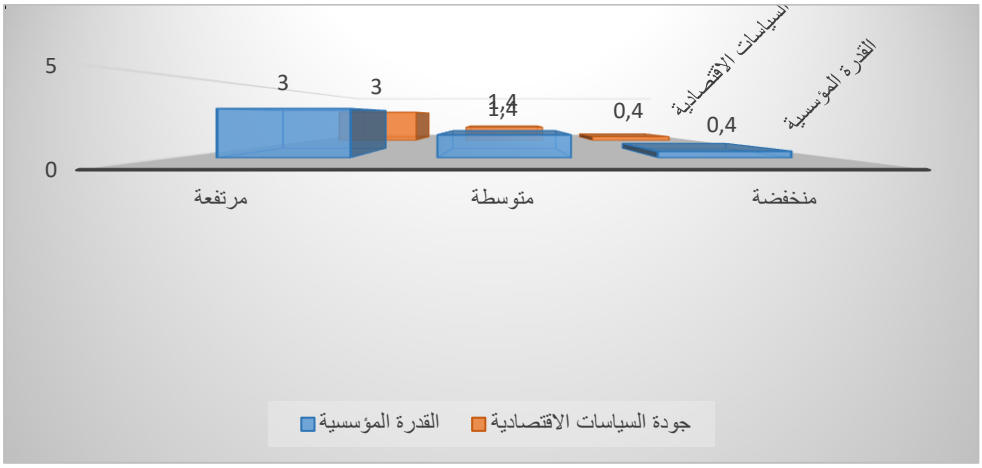

- **رسم توضيحي** 04 :واقع تطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة، والقدرة المؤسساتية في 94 بلد ما بين 64 – 1993 م. المصدر: تقرير التنمية في العالم 1997؛ "الدولة في عالم متغير." **ملاحظة**: كل معدل النمو هو المتوسط بالنسبة لمجموعة من البلدان، والنتائج مبنية على عملية انحدار باستخدام بيانات مأخوذة من 94 بلدا صناعيا وناميا في هذه الفترة، مع مراعاة عوامل التعليم والدخل وغيرهما من المتغيرات المهمة في وظائف الدولة في المجتمع.

يوضح الشكل البياني أعلاه دراسة تضمنها تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير 1997 أن القدرة المؤسساتية تتماشى مع نسبة جودة السياسات الاقتصادية، وخلص تقرير التنمية في العالم إلى أن عقبات الإصلاح وسبب فشل الدولة في المناطق النامية التي تذيّلت الترتيب في الشكل من 94 بلدا محل الدراسة، تتعلق إجمالاً بـ:[1]

- البطالة التي تحتم توسيع تدخل الدولة {الشرق الأوسط وشمال افريقيا}.
- أزمة قدرة الدولة، ضعف المؤسسات العامة، غياب حكم القانون {بلدان الصحراء جنوب افريقيا}.
- ضعف الاستجابة للتغيرات والتحديات الإقليمية الجديدة قدرة الدولة {شرقي آسيا}.
- انتشار الفساد بسبب هشاشة التنظيم وارتفاع نسب الموظفين {حالة بلدان جنوبي آسيا}.
- غياب المساءلة القانونية يحد من قدرات الدولة {حال دول أوروبا الوسطى والشرقية}.
- غياب إصلاحات في النظم القانونية والخدمة المدنية والسياسات الاجتماعية {أمريكا اللاتينية}.

قدم مركز السلام الدولي نموذجا لقياس الدولة الفاشلة، ويعتمد على 10 مؤشرات مقسمة إلى: *

- مؤشرات اجتماعية: الضغوط الديموغرافية، هجرة الأدمغة، اللاجئين والنازحين.
- اقتصادية: مستوى الفقر، التنمية الاقتصادية غير المتوازنة.
- مؤشرات سياسية وأمنية: الشرعية، حقوق الانسان، القانون، الخدمات، السيادة، الأداء الأمني.

[1] البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ـ الدولة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 14-15.

* يستند دليل الدولة الفاشلة أو الهشة للمركز على 12 مؤشراً تُقدَّم للحكومات لمعرفة وقياس أداءها في تحقيق وظائف الدولة، وتقاس هذه المؤشرات في حالة القياس المنفصل عن البيئة الدولية من 0 نقطة كتعبير عن الأكثر استقرارًا إلى 10 نقاط كمؤشر أعلى لعدم الاستقرار، بينما تقاس بالمقارنة مع البيئة الدولية من 0 نقطة كتعبير عن أكثر الدول استقرارًا إلى 120 نقطة كمؤشر أعلى لعدم الاستقرار. للمزيد **أنظر** موقع المركز في: https://fundforpeace.org/

يشير تقرير موجز لمجموعة العمل بجامعة جورج تاون ***Georgetown University*** حول الدول الضعيفة في الشرق الأوسط* إلى أنّ ضعف الدولة سببه الظروف السياسية أكثر مثل شرعية الدولة، وقدرتها على اختراق فعال للمجتمع، وقدرتها على الحفاظ على الأمن الخارجي والداخلي. فالدول الهشة/الفاشلة هي تلك التي تواجه قيوداً من حيث الموارد والجدوى الاقتصادية، وتتميز بأنظمة سياسية مختلة وظيفياً[1]، وتتلخص خصائصها في:

1. تفقد السيطرة داخليا وتعجز عن حماية مواطنيها، وارتفاع معدلات العنف الإجرامي والسياسي.
2. ضعف السلطة الشرعية داخليا، وعجز الدولة عن القيام بوظائفها، وتتميز بضعف المؤسسات.
3. عدم الفاعلية والقدرة على التفاعل مع العالم الخارجي، متخلفة اقتصاديا.
4. تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن القانون على أراضيها، وتتميز بالمنافسة العنيفة على الموارد دون عدالة اجتماعية، وبمستويات عالية من الفساد المالي والإداري والسياسي[2].

يمكن تعريف الدولة الفاشلة إجرائياً بأنها "**دولة فشل فيها مسار عملية بناء المؤسسات السياسية الشرعية الفعالة، ولم تعد مؤسساتها الموجودة قادرة على القيام بوظائفها التي وجدت لأجلها وإدراك تحدياتها المستقبلية**".

b) <u>علاقة الدولة الفاشلة بمفهوم الأمن العالمي:</u>

تحولت الدولة مع النظرية البنائية إلى وحدة غير أساسية في العلاقات الدولية[3]، بتحول مفهوم الأمن من مفهومه التقليدي وتغير موازين القوى العالمية، ويصف **كينث والتز *Kenneth Waltz*** توازن القوى بأنه "واقعاً تفرضه بنية النظام الدولي، وتصوُّرُ تلك البنية هو الذي يمكننا من النظر الى الدول بوصفها أجزاء من كلٍّ متكامل.. وتفرض بنية النظام الدولي قيودها على الدول بتوجيهها"[4]، ما أفرز تحولاً في مفهوم السياسات الدولية.

ارتبط مفهوم "فشل الدولة" بمفهوم الأمن العالمي لما لها من تداعيات أمنية وإنسانية، على مواطنيها وعلى الدول المجاورة لها أيضا. في هذه الفترة (1992) أكدت دراسة أكاديمية بعنوان "إنقاذ الدولة الفاشلة *Saving Failed States*"، لكل من؛ **جيرالد هيلمان *Gerald Helman***، و، **ستيفن راتنر *Steven Ratner*** على

---

* ركزت الدراسة التي قامت بها مجموعة العمل هذه على الدولة الهشة في منطقة الشرق الأوسط وخلص إلى أنّ هذه الدول تمتاز بخاصتين؛ الأولى أنها عادةً ما تكون بحاجة ماسة إلى معونات لانخفاض المشاريع الإنمائية متعددة الأبعاد، والثانية أن قدراتها محدودة جداً على تحويل المعونات الإنمائية الخارجية إلى نتائج إنمائية. **<u>انظر</u>**:
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/1040521/ArabicSummaryReport11WeakStates2016.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[1] مارك ماك غيليفراي وآخرون، قدرة الدولة وفعالية المعونة في الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، في: **السياسة الهشة؛ تقرير موجز لمجموعة العمل حول الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير**، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، (الدوحة، 2016)، ص 28.

[2] عارف احميدي حسين بني حمد، و أمين عواد مهنا المشاقبة، "الدولة الفاشلة؛ سوريا نموذجا"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج 45، ع 04، ملحق 01، (الجامعة الأردنية، 2018)، ص ص. 158-159.

[3] خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، مج 30، ع 02، جامعة دمشق، 2014، ص 325.

[4] أحمد قاسم حسين، "الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية"، **سياسات عربية**، ع 28، سبتمبر 2017. ص 149.

اختلال قيام الدولة بالوظائف المنوطة بها يؤثر سلبا على اقتصاداتها ومن ثمة درجات استجابتها للحاجيات الداخلية ويفقد أنظمتها الشرعية في حالات دول الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا سابقاً ودول بالعالم الثالث، وتنبّأت بتحول حركات التمرّد إلى حرب أهلية[1]، فيما شرّحت دراسة أخرى لـ "**روبرت روتبرغ** العام 2002 بعنوان "الطبيعية الجديدة لفضل الدولة القومية"؛ شكل التحول من ضعف قدرات الدولة القومية إلى دولة فاشلة فدولة منهارة، ويتصاعد فيها الفساد بسبب ضعف الاقتصاد كمؤشر عن فشل الدولة ومسبب لانحصار حجم الولاء للدولة وفشلها، فيما قد تتحول الدولة المارقة إلى دولة فاشلة حسب دراسة ميدانية لـ **روبرت روتبرغ** وَ؛ **كيت كابلان** (حالة سوريا 2014) بسبب فاعلية النظام القمعي الذي يجلب التدخل الأجنبي وتبعات إسقاط الأنظمة السياسية[2].

هذه التحولات النظرية، دفعت نحو مبدأ "مسؤولية الحماية" الأممي، وتطور هذا المبدأ على مراحل هي:

أ. استحداث المصطلح عقب دعوة الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** (2000) لبلورة اتفاق حول حقل التدخل الإنساني، واستحداث لجنة دولية تعنى بإعداد تقرير لذلك.

ب. تشكيل الحكومة الكندية للجنة سنة 2000، وعرض تقريرها سنة 2001 بشأن التدخل وسيادة الدولة.

ت. مؤتمر بالأمم المتحدة عام 2005 لمناقشة منع الجرائم والفظائع الجماعية وإقرار مبادئه الثلاثة.

ث. مصادقة مجلس الأمن الدولي سنه 2006 على البنود التي حددتها اللجنة الدولية من قبل، لتصبح ملزمة.

وتتمحور المبادرة حول منع 04 أنواع من الجرائم؛

- إبادة الشعب. – جرائم الحرب. – جرائم ضد الإنسانية. –التطهير العرقي.

وتقوم فلسفة إقرار المبدأ ثلاث مبادئ أساسية:

- ✓ تتحمل الدولة مسؤولية حماية جماهيرها من أي "فظائع جماعية Mass Atrocities".
- ✓ يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الدولة في تنفيذ هذه المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتقها.
- ✓ إذا تعذرت الحالتين السابقتين؛ يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية التدخل بوسائل الإرغام كالعقوبات الاقتصادية.

[1] Gerald B. Helman & Steven R. Ratner, « saving Failure States », **Foreign Policy**, N 89, winter 1992-1993, pp. 04-05.

[2] بني حمد، و المشاقبة، المرجع السابق، ص ص. 156، 157.

أما التدخل العسكري فهو الوسيلة الأخيرة ويتخذ المجتمع الدولي قرارا بالتدخل العسكري بصورة عامة عبر اتخاذ مجلس الأمن الدولي قرارا بُناء على الفقرة 07 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تسمح باستخدام القوة العسكرية لمنع العدوان والعمليات المناهضة للسلام.

لقد تم طرح "إعادة بناء الدولة" كجزء من سياسات إعادة تأهيل الدول الفاشلة، وهذا تزامناً أيضاً مع تغيّر المفاهيم الرئيسية ذات الاهتمام الدولي[1]، والاهتمام بموضوع الدولة الفاشلة، ظهر في وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2002 عقب احداث 11-09-2001 التي أدّت إلى تبني الخطاب الأمريكي لمفاهيم جديدة كالحرب على الإرهاب، كما نصّت وثيقة استراتيجية الاتحاد الأوروبي 2003 على أنّ مفهوم "الدولة الفاشلة" من ضمن أهم 05 تهديدات أمنية رئيسية للاتحاد الأوروبي[2]، وهذا التحول كان كغطاء لتبرير تدخلات تلك الدول الكبرى في شؤون الدول التي تعاني الفشل وخطر الانهيار.

كما أن بروز شكل جديد من الفاعلين الدوليين أدّى أيضا إلى انتقاص قيمة سيادة الدول، فالمنظمات الدولية أصبحت تعمل باستقلالية عن الدول وأصبحت فاعلا أساسيا تغير بذلك شكل السياسة الدولية[3].

إنّ عمليات إعادة بناء الدول –الفاشلة –عبر التدخل الخارجي مسار غير مضمون النتائج، وإذا كان بناء الدولة يشترط القبول الإقليمي، فإعادة بناء الدولة يشترط فيه أيضا مراعاة الخصوصيات المحلية رغم أن نموذج الدولة المؤسساتية الحديثة أجنبي التصور عن وعي المجتمعات تلك.

c) **مقاربات نظرية لإعادة بناء الدول من الخارج**

إذا صح تأثير الدولة الفاشلة على الأمن الدولي، فلا يعني بالضرورة نجاعة إعادة بنائها من الخارج عبر الفعل العسكري، بدليل اختلاف نتائج هذا التصور بين حالات؛ اليابان، أفغانستان والعراق. هناك دراسة أجراها؛ **أنترلين** وَ؛ **جيريج**، حول تجارب كثيرة عن إعادة بناء دول بعد الحرب أو الاحتلال، وخلصت إلى تعقد مسألة إعادة بناء دولة من الخارج، وتبنّت مجموعة من الفرضيات لفرص نجاح عملية إعادة بناء الدولة من الخارج[4]:

أ) كلما زادت درجة التعددية الدينية والعرقية؛ كلما تعقّدت درجة عملية إعادة بناء الدولة فيها.
ب) القطبية الثنائية أكثر ملائمة لنجاح إعادة بناء دولة، عكس النظام الأحادي القطبية.
ت) كلما زادت درجة التوافق الإقليمي حول مشروع إعادة بناء الدولة، كلما زادت فرص نجاحه.

[1] فرحات، **المرجع السابق**، ص ص. 118، 119.
[2] حجال، المرجع السابق، ص 54.
[3] قاسم حسين، المرجع السابق، ص. 155.
[4] فرحات، **مرجع سابق**، ص 125.

يلاحظ أهمية التوافقات الإقليمية والدولية في الفرضية الأخيرة في إنجاح أو تعطيل عملية إعادة بناء دولة ما، وقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة اقترابات جديدة لعملية إعادة بناء الدولة كانت مبنية على 03 استراتيجيات:[1]

- الحكم الرشيد.
- التسيير العمومي.
- اللامركزية، مع تأكيد ضرورة الانتقال من الشرعية القانونية إلى شرعية إنجاز وإقامة مؤسسات الدولة.

لقد لجأت بلدان أفريقية كـ **سيراليون** إلى مؤسسات متعددة الأطراف والمانحين للمساعدة في إعادة هيكلة الاقتصاد، وفي المقابل، طالبها المانحون بإصلاح إدارتها الاقتصادية كشرط مسبق وهو تدخل أجنبي[2]. يقر تقرير البنك الدولي حول الحوكمة والتنمية 2017 بانّ الإصلاحات عادة ما تفضي إلى كسر التوازنات السياسية القائمة وطبيعي أن تعارضه فئات مستفيدة منه، ومن ثمة فالإصلاح الناجح هو ما يتم فيه تكييف الأشكال المؤسسية وتعديلها بطرق تتيح حل المشكلات المتعلقة بالالتزامات لتحقيق التنمية المنشودة، ويعترف التقرير ذاته بضرورة التفكير في استحداث أطر تحليلية جديدة لتعزيز التنمية المستدامة، بمحددات أساسية تتعلق بالحوكمة[3]. وكأطر تحليلية جديدة لتعزيز بناء الدول الهشة، يتيح البنك الدولي نموذجا يتجاوز المنطق التقليدي في تسيير المؤسسات:

النهج التقليدي	مبادئ لإعادة النظر في نظام الحوكمة لتحقيق التنمية.
الاستثمار في تصميم **الشكل** المناسب للمؤسسات.	التفكير ليس فقط في شكل المؤسسات، بل في **وظائفها** أيضاً.
بناء **قدرات** المؤسسات لتنفيذ السياسات.	التفكير ليس فقط في بناء القدرات، بل أيضاً في **تفاوت القوى**.
تدعيم **سيادة القانون** لضمان تطبيق السياسات بنزاهة.	التفكير ليس فقط في سيادة القانون، بل أيضاً في **دَور القانون**.

جدول5 المبادئ الثلاثة 03 لإعادة النظر في نظام الحوكمة لتحقيق التنمية. المصدر: World Bank. 2017. World Development Report 2017 : Governance and the Law. Washington, DC : World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO. Pg 29.

[1] بن جيلالي، مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، المرجع السابق، ص 17.

[2] Mohamed Jalloh. Effondrement et reconstruction de l'Etat : les continuités de la formation de l'Etat sierra léonais. Thèse pour le Doctorat en Science politique, (Université Montesquieu - Bordeaux IV, 2011), pp. 402-403.

[3] **World Bank (reports)**. 2017. World Development Report 2017: Governance and the Law. (Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO), p 29. In ; https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2017

لا تقتصر هذه المداخل على الاقتصاد، وقد أكد تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تأثير الضوابط الخارجية نتيجة ضعف مؤسسات الدول الفاشلة، كاعتماد أحكام قضائية خارجية لتدعيم النظام القضائي المحلي*.

d) **العمليات السياسية الأساسية لإعادة بناء الدول ما بعد الحروب الاهلية:**

تنطلق العمليات السياسية الأساسية عادة من مطلبية المصالحة الوطنية من خلال تطبيق العدالة الانتقالية كإطار للتسوية السياسية، ثم إيجاد توافقات على شكل محدد لإعادة بناء المؤسسات السياسية مع تحديد أيهما أسبق وأولى: هندسة دستورية جديدة أم انتخابات بديل عن النظام البائد؟

ترتبط هذه العمليات بموازين القوى ووضعية المؤسسات ودرجة الإرادة السياسية والمناخ الدولي وغيرها، حسب طبيعة الحالات التي تجاوزت 30 حالة، سايرتها محطات تشريعية أهمها:[1]

- اعتماد محاكم جنائية دولية (نورنبيرج بعد الحرب العالمية 02، اليونان في السبعينيات، رواندا ويوغوسلافيا وغيرها.
- تم بعدها إرساء نظام عدالة جنائية دولية مثلته محكمة روما.
- تبني الأمم المتحدة 2004 مبدأ سيادة القانون وإدارة العدالة في المراحل الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد النزاع.
- أعقبتها توصية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (يناير 2005) حول مبادئ توجيهية متعلقة بحق اللجوء إلى العدالة وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر 2009) على تصميم استراتيجية للعدالة الانتقالية، ومراعاة سياق كل حالة من أجل منع حدوث انتهاكات لقانون حقوق الإنسان في المستقبل وتكرار

* تعتبر الاتفاقات الدولية آلية لتعزيز الالتزامات المهددة محلياً، كثيراً ما يمارسه الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية، كما تتضمن الاتفاقيات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي درجة من الشروط الأساسية على الاقتراض كأن تفرض إصلاحات معينة، أو تلك الضمانات المقدمة للبنك الدولي لزيادة تدفق التمويل الخاص إلى البلدان النامية. **انظر**: تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن التنمية في العالم ـ الدولة في عالم متغير، ص 110-111. في: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/142321468338941655/World-development-report-1997-the-state-in-a-changing-world

[1] الحبيب بلكوش، "العدالة الانتقالية: المفاهيم والآليات"، في **العدالة الانتقالية في السياقات العربية**، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2014)، ص 39.

الأزمات حرصاً على التماسك الاجتماعي وبناء دولة تملك زمام الأمور والإدماج على الصعيدين الوطني والمحلي.[1]

- قرار مجلس حقوق الإنسان (أكتوبر 2011) بإحداث آلية مقرر خاص بالنهوض بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار.

غير أن التحولات السياسية ما بعد حرب أهلية أو نزاعات مسلحة، تتطلب تحقيق عدالة انتقالية بمداخل واعتماد اقترابات تتداخل فيها علوم قانونية قضائية وغير القضائية بالعلوم السياسية والثقافية والاقتصادية والتعليمية والأخلاقية والتاريخية والفلسفية والنفسية والاجتماعية وحتى الدراسات الدينية، وأصبحت تشمل عمليات وآليات لمساعدة المجتمع على مواجهة تلك الانتهاكات بشكل يضمن المساءلة وخدمة للعدالة[2]، تفضي إلى مصالحة وطنية بوصفها "عملية توافق وطنية على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة ووفق مجموعه من الإجراءات"[3]، ويجب على العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الحروب الأهلية أن تحقق الأهداف التالية على المستويين الاجتماعي والفردي:[4]

- ✓ وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية وضبط الأمن.
- ✓ تجديد العقد الاجتماعي وتمتين أسسه.
- ✓ إصلاح المؤسسات الاجتماعية من حكومة وقضاء ونظام تربوي ووسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ دعم ثقافه السلام بتعزيز قيم **الاندماج والمساواة** على مستوى الخدمات من مؤسسات الدولة للأفراد والجماعات.
- ✓ الاستجابة للحاجات السيكولوجية الأساسية لترقية ثقافة التعايش السلمي.

---

[1] البند 03 من جدول أعمال الدورة 12 للجمعية العامة لمجلس حقوق الإنسان، المكتبة الالكترونية لمجلس حقوق الانسان الأممي، في: file:///E:/memoire%2014-07-2022/A_HRC_12_L.26-AR.pdf

[2] لطيفة بهي، "التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الانتقالية"، في **العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (عمان، الأردن: دار حامد للنشر، ط01، 2017)، ص ص. 336، 337.

[3] محمد احمد المحبرش، "المصالحة الوطنية دراسة فقهية"، في **تكلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنعقد بطرابلس-ليبيا يومي 15 -16 مايو 2017، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، الزاوية الغربية، ليبيا، 2018. ص 831.

[4] عمر سعداوي، "المصالحة الوطنية في مدخل لتحقيق العدالة الانتقالية"، في **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، 2017)، ص ص. 216، 217.

وفي دراسة لها حول آليات تطبيق العدالة الانتقالية (2017) تلخص **وهيبة رابح** مميزات العدالة الانتقالية؛[1]

أ. التدرج حيث تحتاج لتنفيذها الى مراحل.
ب. البعد الزمني حيث يتطلب مسار العدالة إجراءات معقدة ومتشبعة في مؤسسات الدولة.
ت. مبدأ التعاون والتشارك في إحقاق العدالة؛ فبناء مجتمع ما بعد الحروب يحتاج لتعاون وإشراك الجميع.

وهناك تدابير مهمة لإصلاح المؤسسات في ظل المرحلة الانتقالية وهي:[2]

- فحص أهليه الموظفين من خلال استبعاد المسؤولين الاستغلاليين والفاسدين.
- الاصلاح البنيوي؛ إعادة هيكلة المؤسسات عبر تعزيز النزاهة والشرعية وزيادة الاستجابة وتأمين التمثيل.
- إنشاء هيئات علنية للإشراف على المؤسسات الوطنية لضمان المحاسبة.
- نزع السلاح والتسريح وإعاده الدمج من خلال حل الفاعليات المسلحة وتوفير وسائل تحقيق العدالة.
- اعتماد برامج ناجعة لتدريب المسؤولين والموظفين العاملين في حقوق الانسان.
- تحويل الأطر القانونية؛ كاعتماد تعديلات دستورية او معاهدات دولية لحماية حقوق الإنسان.

ترتبط إعادة الهندسة الدستورية بحالة الثورة على النظام الجائر: قد تكون ثورة شاملة revolution integrate اذا استهدفت تغيير النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقد تكون ثورة صغرى يسميها الفقهاء الفرنسيون revolution mineure اذا استهدفت تغيير النظام السياسي فقط بما لا يقتضي خلافات حول الدستور، وهنالك اتجاهان إثنان في إمكانية إعادة هندسة دستورية عقب أحداث الثورة الشعبية التي تسقط نظام الحكم:[3]

1- يتقرر السقوط الفوري للدستور القائم متى تناقضت أحكامه مع أهداف الثورة، فتتولى حكومة واقعية الحكم بدلا من الحكومة القانونية، ويُفسَّرُ هذا على أساس نظرية العقد الاجتماعي التي يجسدها الدستور، بيد أن الثورة لخّصت رفض الأفراد لما التزموا به وتنازلوا عنه، أما الاتجاه الحديث فيُفسِّرُ السقوط الفوري للدستور بناء على نظرية سيادة الأمة التي ارتضت هذا الميثاق، فإذا سحبت هذا الرضا فهو تعبير عن عدم ارتياحها لهذا الدستور.

2- رأي يقول إن مصير الدستور يتوقف على إرادة زعماء الثورة وحكام جدد يكفيهم الاستيلاء على السلطة.

[1] وهيبة رابح، آليات تطبيق العدالة الانتقالية ومعوقاتها، في **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، 2017)، ص 306.
[2] المرجع نفسه، ص 322.
[3] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (عمان، الأردن: دار الثقافة، ط 05، 2014)، ص ص. 604-659.

بالنسبة لهندسة النظام القانوني العام *General legal order*، فكثيرا ما يتم تعديل القانون الانتخابي أو استبداله، ويشهد صراعات النخب في محاولة إقصاء المتورطين في أحداث سابقة أو حول من خلال استحداث آليات توافقية لاختيار الحكام والممثلين لفترة ما بعد الحرب. إلا أن تجارب ما بعد الحرب لم تعهد مساس الثورات بالقوانين العادية كالقانون المدني والتجاري فهناك قوانين عادية ماتزال قائمة منذ النظام الملكي في فرنسا، وهناك أخرى ماتزال كذلك في مصر منذ ثورة 23 يوليو 1952؛ فالقوانين العادية ليست أسلوبا للحكم بقدر ما هي للتنظيم، باستثناء ما يجب إلغاؤه منها صراحةً او ما يتناقض مع فلسفة وأهداف الثورة [1].

- **جدلية الانتخابات بين التأسيسية والتمثيلية في إعادة بناء الدولة ما بعد الصراع:**

في تقرير حول: علاقة الانتخابات بالبناء الدستوري في الدول الهشة ما بعد الصراعات" أعده باحثون بالمعهد الدولي للديمقراطية والدعم في العمليات الانتخابية (IDEA) بإشراف؛ **ويليام أندروود W.Underwood وآخرين**، دراسة مقارنة لنماذج تصميم عمليات انتقالية تفاعلت فيها العمليات الانتخابية والدستورية، تضمنت النقاط التالية:[2]

- إن توقيت وتسلسل الانتخابات في عملية التسوية السياسية، وتتأثر بالسياق السياسي المحلي والدولي.
- نجاح الانتخابات والاستفتاءات يعتمد على الإطار المؤسسي وسيادة القانون والسياق العام (التوقيت).
- اتفاق الفاعلين السياسيين شرط أساسي مسبق للانتخابات، كنتيجة عملية تدريجية ليس اتفاقًا لمرة واحدة.
- على المجتمعات المعرفية التي تشملها المساعدة الدولية في الانتخابات، أن تساهم جماعيا في عملية شاملة للتسوية السياسية وإعادة إنشاء وإضفاء الشرعية على نظام سياسي مستقر.

وأوضحت الدراسة اختلافا بين دراسات الحالة في سياق ما بعد الصراع، لأن هذا النوع من العمليات السياسية هو استثناء وليس قاعدة بحد ذاته، وتم جمعها بين (04) خيارات مركزية وكيفية استخدامها وتسلسلها:

– الانتخابات. –اعتماد الدساتير المؤقتة. –دساتير نهائية أو معدلة. –والاستفتاءات.

واشترط البحث المسحي لحالات مختلفة، وجود محددات لنجاح المسار الانتخابي لما بعد الصراع والحرب:

- ✓ الأمن والموارد البشرية والمالية على حد سواء.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 609.

[2] William Underwood & Others, Interactions between Elections and Constitution-Building Processes in Fragile and Conflict-affected States: **Fourth Edinburgh Dialogue on Post-Conflict Constitution-Building, 2017** [PSRP Report]. International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA. (Stockholm, 2018), On ; http://www.idea.int

- ✓ القدرة المحلية والأحزاب السياسية القوية.
- ✓ إعداد خارطة طريق واضحة ومدروسة بعناية تستند إلى إجماع بين الجهات الفاعلة الرئيسية.
- ✓ مراعاة التفاصيل الفنية للنظم الانتخابية العاكسة لجوهر العملية السياسية.
- ✓ تعزيز الحوافز المختلفة للناخبين والقادة السياسيين والأحزاب السياسية.

وقد أظهرت دراسات الحالة أن هناك طرقًا متعددة ومتنوعة لما بعد الصراعات:

طرق العملية الانتخابية لإعادة بناء دولة ما بعد الحروب / الصراعات	النماذج/ الدولة
وضع دستور بدون انتخابات وبدستور مؤقت	**الصومال**
وضع دستور دون انتخابات مسبقة أو التصديق على الاستفتاء بعد انتخابات بموجب نظام دستوري جديد	**أفغانستان**
تتفاوض مجموعة غير منتخبة بالكامل على دستور في إطار دستور مؤقت، وتتم الموافقة على دستور نهائي عن طريق استفتاء، مع إجراء انتخابات بموجب نظام دستوري جديد	**بوروندي**
تصوغ جمعية تأسيسية منتخبة مسودات الدستور وإصداره، والوقت نفسه تعمل أيضًا كهيئة تشريعية عادية	**تونس**
تجري استفتاء تصديقًا عليه بعد اعتماده	**كمبوديا**
يتم التفاوض على دستور مؤقت بين الجهات الفاعلة غير المنتخبة، تمهيدا لجمعية تأسيسية منتخبة (وكهيئة تشريعية عادية أيضا) لوضع اللمسات الأخيرة على الدستور وإصداره، دون إجراء استفتاء بعد اعتماده	**جنوب إفريقيا / نيبال**
التفاوض على دستور مؤقت بين الجهات الفاعلة غير المنتخبة، مما يمهد الطريق أمام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع اللمسات الأخيرة على الدستور وإصداره، مع هيئة تشريعية منتخبة متزامنة مسؤولة عن الحكم	**ليبيا**
يتم التفاوض على دستور مؤقت بين الجهات الفاعلة غير المنتخبة، مما يمهد الطريق لجمعية تأسيسية منتخبة لصياغة دستور جديد ، مع إجراء استفتاء للتصديق قبل انتخابات الهيئة التشريعية العادية	**العراق**
تكليف هيئة تشريعية قائمة بالإشراف على تطوير دستور جديد للتصديق عليه عند الاستفتاء، تليها انتخابات نهائية بموجب النظام الدستوري الجديد.	**كينيا**
الجمعية التأسيسية المنتخبة مسؤولة عن صياغة الدستور الجديد، وتعمل بالتوازي مع الهيئة التشريعية القائمة؛ لا يتم إجراء استفتاء ولكن تستمر الانتخابات العادية بعد اعتماد الدستور	**كولومبيا**
يمكن استخدام الاستفتاءات أيضًا للموافقة على اتفاقيات السلام	**كولومبيا**
يمكن استخدام الاستفتاء كقيد نهائي لتشجيع توافق الآراء بالمجالس التأسيسية: تتجنب الجمعيات التأسيسية الاستفتاء إذا تحصل على أغلبية الثلثين لتمريره، ويصبح الاستفتاء مطلوبًا إذا تم تمريره بأغلبية بسيطة	**ج.إفريقيا تونس**

جدول 6- طرق ونماذج حالات متعددة عن إعادة بناء الدولة والمؤسسات فيها انتخابيا ودستوريا في ما بعد الصراعات. **المصدر**: William., Bisarya Underwood Sumit., & Zulueta-Fülscher Kimana.. Interactions between Elections and Constitution-Building Processes in Fragile and Conflict-affected States: **Fourth Edinburgh Dialogue on Post-Conflict Constitution-Building, 2017** [PSRP Report]. International Institute for IDEA. Stockholm, 2018. Democracy and Electoral Assistance

وتظهر الدراسة أن العديد من "القرارات" المتعلقة بتصميم العملية مدفوعة بالسياق العام، مع وجود مساحة صغيرة للوكالة القائمة بذلك، لكن هنالك استثناءات على شرطية السياق المطلوب أمنيا؛ فهاهي ليبيا قد أجرت انتخابات متتالية لهيئتين منفصلتين – الجمعية التأسيسية والهيئة التشريعية العادية بالرغم من الوضع الأمني المتردي، وعدم وجود إطار قانوني ومؤسسي شرعي، وغياب أي تاريخ حديث للانتخابات أو حتى الأحزاب السياسية الاسمية، وهذا ما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني على الأرض.

وتشير الدراسة إلى التفرد الواضح لكل حالة، وهناك موضوعات مركزية يجب مراعاتها في دراسة كل حالة:

- ✓ **ماهي الوظائف المتوقعة من الانتخابات / الاستفتاءات فيما يتعلق ببناء الدستور؟**
- ✓ **العوامل الرئيسية لتخفيف المخاطر وتعظيم الفرص.**
- ✓ **مجالات التحسين للمساعدة الدولية.**
- ✓ **تحديد أنواع العقبات والتحديات التي تنشأ في تصميم توقيت وتسلسل وتفاعل هذه الموضوعات.**

هناك اعتبارات إضافية يجب أخذها بجدية وهي التوعية بالاستفتاءات وتحسيس الناخبين بعواقب تصويتهم.

وفي حالات بناء دساتير دول في سياق ما بعد الصراع والنزاعات المسلحة، فتعتبر المقاربات المجرَّبة في هذا المجال –بناء الدساتير– استثناءً في حد ذاتها وليست قاعدة ثابتة، كانت عموما كما يلي:[1]

أ. توقيع الأطراف المتحاربة على اتفاقية سلام وخارطة طريق تسوية سياسية توافقية.
ب. إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية.
ت. تصدر الجمعية التأسيسية دستوراً أو يقترح نصًا للاستفتاء.
ث. إجراء انتخابات للمؤسسات المشكلة حديثًا.

ويسجل تقرير للمؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات IDEA دراسات الحالة عن الحالات التالية:

- ➢ تصوغ الجمعية التأسيسية المنتخبة مسودات الدستور، وتعمل أيضًا كهيئة تشريعية عادية (تونس 2014)، وقد يتم إجراء استفتاء للتصديق عليه بعد اعتماده (كمبوديا بعد الحرب الأهلية 1993).
- ➢ التفاوض على دستور مؤقت بين جهات فاعلة غير منتخبة، لتمهيد الطريق أمام جمعية تأسيسية منتخبة لبناء دستور، مع هيئة تشريعية منتخبة متزامنة مسؤولة عن الحكم (حالة ليبيا)، وقد يليها إجراء استفتاء للتصديق قبل انتخابات الهيئة التشريعية العادية (حالة العراق).

[1] Loc. Cit.

- وضع دستور بدون انتخابات وبدستور مؤقت (حالة الصومال بدستور 2012، على الرغم من أنه ظلّ "مؤقتًا" طيلة 10 سنوات بدون مصادقة نهائية عليه عن طريق الاستفتاء).
- تضع السلطة التنفيذية دستورا جديدا للاستفتاء الشعبي عليه في سياق صراع مستمر (حالة سوريا).
- تتكفل هيئة تشريعية تأسيسية بوضع دستور جديد دون استفتاء شعبي عليه (حالة إثيوبيا).
- تشكيل هيئة –تأسيسية– لوضع الدستور منتخبة بشكل غير مباشر أو جزئي أو غير منتخبة أو هيئة تشريعية انتقالية (مثلا حالة مصر في دستور 2012، ثم بعدها دستور 2014).
- يتم تكليف جمعية تأسيسية منتخبة بصياغة الدستور، لكن تعمل بالتوازي مع هيئة تشريعية قائمة، ولا يتم إجراء استفتاء بل يتم إجراء انتخابات عادية بعد اعتماد الدستور أو استفتاء كقيود نهائية لتشجيع بناء توافق الآراء في المجالس التأسيسية في حال لم يتم تمريره في المجلس النيابي الشعبي بأغلبية الثلثين، فيكون بذلك الاستفتاء مطلوبًا إذ تم تمريره بأغلبية 50 بالمئة زائد 01 (حالة تونس).

سجل التقرير أيضا حالات عن نماذج أخرى* تشترك معها حالات الدول العربية ما بعد الحراك الشعبي 2010 في تعقيدات القضايا التي أعاقت مسعى التوافق في وضع دساتير بها في سياق ما بعد الصراع، وتُظهر بيانات الرسم البياني أدناه، أن عملية إعداد الدساتير في سياق ما بعد الصراع حسب بيانات توفرها منظمة الأمم المتحدة كانت تركز على إدراج القضايا المتعلقة بالعملية الأولية لبناء الدولة كمبادئ قيمية مثل كيان الدولة والأرض والهوية، حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات والعمليات التي تفضي إلى ذلك من خلال العدالة وأطر الانتخابية، فيما ركزت اتفاقات السلام الموازية لها على القضايا المتصلة بفترة ما بعد الصراع مباشرة كوقف إطلاق النار، القضايا الإنسانية واللاجئين، إجراءات العفو والحصانات... إلخ، كما دأبت اتفاقات السلام عادةً على تحديد الإطار المؤسسي المنظم للفترة الانتقالية بصورة عامة وأشمل مما تحدده اتفاقات السلام بشأن الحكومة المؤقتة وإدارة الفترة الانتقالية.

* بالنسبة لتلك الحالات، فإنها عرفت اتجاهات مختلفة في وضع دساتير في سياق ما بعد الصراع، وأوجزها فيما يلي: 1- وضع الدستور دون إجراء انتخابات سابقة أو التصديق على الاستفتاء ولكن مع إجراء انتخابات بموجب النظام الدستوري الجديد (حالة أفغانستان قبل الانقلاب السياسي لحركة طالبان 2021). 2-تفاوض مجموعة غير منتخبة بالكامل على دستور في إطار دستور مؤقت وتتم الموافقة على الدستور النهائي عن طريق استفتاء، مع إجراء انتخابات بموجب النظام الدستوري الجديد (الدستور الوطني الانتقالي في بوروندي في 1995-1996 ثم دستور المرحلة الانتقالية بعد اتفاق أروشا للسلام والمصالحة 2001-2004). 3- التفاوض على دستور مؤقت بين الجهات الفاعلة غير المنتخبة، لتمهيد الطريق أمام جمعية تأسيسية منتخبة (تعمل كهيئة تشريعية عادية بالتوازي) لوضع اللمسات الأخيرة على الدستور وإصداره، دون إجراء استفتاء بعد اعتماده (مثل جنوب إفريقيا 1994-1997، ونيبال2007-2015). 4- تكليف هيئة تشريعية قائمة بالإشراف على تطوير دستور جديد للتصديق عليه عند الاستفتاء، تليها انتخابات نهائية بموجب النظام الدستوري الجديد (حالة كينيا 2010). انظر: William Underwood, Sumit Bisarya & Kimana Zulueta-Fülscher, Loc. cit .

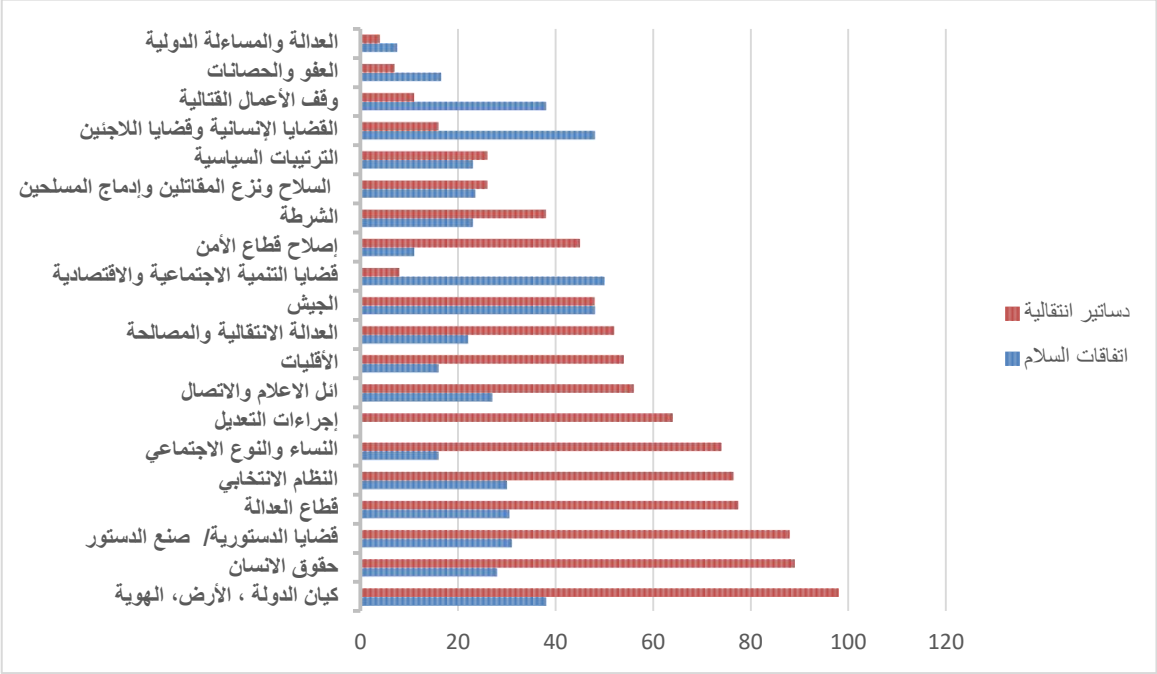

- **رسم توضيحي 05**: المواضيع الأساسية في دساتير سياق ما بعد الصراع -مؤقتة- واتفاقات السلام إلى غاية 2014. - **المصدر** : كيمانا زولويتا فولتشر، "الدساتير المؤقتة: أدوات لحفظ السلام وبناء الدسموقراطية"، ورقة سياسات، منشورات المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، أكتوبر 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 مارس 2023، على الرابط التالي: https://constitutionnet.org/sites/default/files/2021-03/interim-constitutions-peacekeeping-and-democracy-building-tools-arabic-ar.pdf

ويسجل التقرير ذاته عسر إعادة بناء الدساتير العربية في سياق ما بعد الصراع في العقدين الأخيرين، حيث اتسمت بصعوبات معقدة، أبرزها:

- غياب إطار قانوني ومؤسسي شرعي يعجز في تحديد الأولويات بين الخيارين؛ إما انتخاب جمعية تأسيسية وإما هيئة تشريعية عادية، مما يؤجل الانتخابات (حالة ليبيا) ويفاقم الوضع الأمني على الأرض.
- اختلاف المساحات المتاحة للوكالة والتمثيلية خلال هذه العملية المعقدة (حالة سوريا).
- قد يمنع الوضع الأمني على الأرض إجراء الانتخابات (حالة الصومال).
- استحالة أو صعوبة توفير إجراءات بناء الدساتير الجديدة وفق ما يتطلبه الإطار الدستوري السابق أو قرار المحكمة (حالة كينيا حينما طالبت المحكمة العليا إجراء استفتاء).

المبحث الرابع: الدولة العربية بين الفشل وضرورات إعادة البناء في ظل التحولات النظرية والدولية

بعد موجة التحرر في القرن الـ 20 م تم تركيب مشاريع بناء الدولة العربية بين تصورات رأسمالية واشتراكية ودينية، توصف بأنها أيديولوجيا احتوائية–انتقائية[1] واصطدمت بخصوصيات محلية ومستويات ثقافة سياسية متباينة. تقول دائرة المعارف البريطانية إن نظرية الدولة تقتضي وجود مؤسسة سياسية كأحد معايير الحضارة، ويؤكد كل من **مايرون وينر، هنتنجتون، لاسويل** و **باي** أن الأنظمة السياسية الحديثة بحاجة إلى وجود مؤسسات لتسوية النزاعات، وتفادي انهيارات تنظيمية، فركزوا على بناء القدرات التنظيمية كشرط لتجنب الانهيار، فيما اشترط **موسكا** أن القدرة على التنظيم هي مفتاح سيطرة النخبة.[2] سنركز فيما يلي على متغيري "النظام السياسي وإشكالية بناء القدرات"، و "البنى المجتمعية/الأفراد الجماعات" باعتبارهما فاعلين رئيسيين في فشل بناء الدولة العربية والفاعلية في مسار إعادة بنائها المأمول في حالات الانهيار.

المطلب الأول: بناءات الدولة العربية بين هجانة النموذج المعرفي وضرورات استعادة الدولة

يقول **محمد جابر الأنصاري** إن مشروع الدولة القطرية قام أصلا لسد فراغ سياسي وسلطوي واداري، إذ لم تكن هناك غير الزعامات المحلية التقليدية المشخصة وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية غابت فيها ركائز الدولة الفاعلة، (عدا بعض إدارات الضرائب في دول المخزن في المغرب والإدارة الحكومية في مصر) لذلك باشرت الدولة القطرية أولا بإقامة حكومتها وإدارتها وجيشها قبل ان تنتقل الى ترسيخ مؤسسات الدولة الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات.[3] لكن أبرز الإشكالات التي عرفها المشروع آنذاك؛ هل كان بالإمكان إعادة تشكيل قوى "الدولة" الاجتماعية والاقتصادية دون هيمنة الدولة؟ وهل يقتضي التحول الديمقراطي تصفية دور الدولة؟ هذه الإشكاليات يقابلها افتراضات تشبه مقولةً لـ **حسام عيسى:** "إننا بالفعل في حاجة الى نظرية للدولة"[4].

- **فرع 01 : منظورات بناء الدولة العربية:**

---

[1] صالح فيلالي، **"**منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد**"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج 08، ع 2، يونيو 2011. ص 224.

[2] القصبي، **المرجع السابق**، ص ص. 99-102.

[3] محمد جابر الانصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 1995)، ص 186.

[4] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 1997)، ص 219.

أولا: منظورات بناء الدولة العربية على مستوى النخب القائدة:

تكرّس مشروع النخب العربية الحاكمة لإنجاح مشروع بناء الدولة الحديثة، على تجزئة وتثبيت دعائم الدولة القطرية، عبر التعبئة وثقافة سياسية مبنية على الحماسة الشعبية، فعانى المشروع من غياب أيديولوجيا واضحة:[1]

المرحلة	الفترة العثمانية	مرحلة الاستعمار الأجنبي	ما بعد الاستقلال
اتجاهات أيديولوجيا النخب لبناء الدولة	معارضة للحكم العثماني	تصفية الاحتلال وإقامة سلطة وطنية	تكريس الدولة القطرية. غياب أيديولوجيا واضحة

جدول 7 اتجاهات النخب السياسية العربية أيديولوجيا حول مشروع بناء الدولة العربية الحديثة. **المصدر**: من إعداد الباحث.

يبين الجدول تقسيم **محمد عابد الجابري** لاتجاهات أيديولوجيا السلطة في الوطن العربي بعد الاستقلال، لم تتبنّى الديمقراطية كمتغير أعاق البناء الصحيح للدولة العربية الحديثة، مقسّمة بدورها إلى ثلاث (03) نخب:[2]

- نخبة الدولة الليبرالية شبه الديمقراطية: قادت الحركة الوطنية للاستقلال وكانت قد خرجت من جوف الارستقراطية المدينية التقليدية بفعل صدمه الحداثة واستيراد النموذج الدولاتي الغربي.
- نخبة دولة الثورة ذات نزعة قيادية عبر الانقلابات العسكرية: تبنّت النموذج السوفياتي وتنظيمات الحزب الواحد بشعار؛ قلب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير وفي اتجاه حركة التاريخ.
- نخبة تقليدية: نخبة تراثية كانت مهمَّشَة خلال حكم النخبتين السابقتين ثم برزت كبديل "محتمل".

ثانيا: منظورات بناء الدولة العربية من مدخل المشروع السياسي والاقتصادي:

1) بناء الدولة العربية من منظورات الليبرالية:

هيمنت نظرية التحديث على مسار بناء الدولة في البلدان العربية بعد الاستقلال في القرن 20م، وحاولت محاكاة نموذج البيروقراطية الرشيدة بلغة **فيبر** التي فصلت فيها بنية الدولة عن البناء الاجتماعي وفق نموذج "دولة التنظيمات" لدى **ماكس فيبر** بأجهزة حديثة[3]، ويذهب المفكر العربي **عبد الله العروي** إلى أن التدخل الأوروبي فيها نفى الاهتمام بالبنى الاجتماعية العربية أين تمايزت بين مفهوم العصبية لدى **ابن خلدون**، واعتماد التنظيمات الاجتماعية والقانونية لدى **فيبر**[4]، ويؤكد **سعد الدين إبراهيم** هذا التمازج في مسار بناء الدولة العربية، ما أنتج أزمة شرعية، فظهرت أطر متنوعة لهذه الشرعية؛ منها ما اعتمد الإطار التقليدي، ومنها ما اعتمد

[1] محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 03، 2009)، ص 142.
[2] **المرجع نفسه**، ص 145.
[3] زايد، **المرجع السابق**، ص ص. 242، 243.
[4] **المرجع نفسه**، ص 242.

الإطار القانوني، ومنها ما اعتمد مزيجاً منهما[1]، ويشمل هذا التحليل نظم الدولة العربية التي عانت من أزمات الشرعية والمشروعية.

ويوضح الجدول الآتي مسار بناءها من مدخل النظام السياسي كأبرز تلك المداخل التي رأيناها سابقا، وأثر تلك الأزمات على بناء الدولة فيها بين مستويات؛ الهشاشة، الفشل وحتى الانهيار في بعض الحالات منها:

طبيعة الحكم / مدخل بناء الدولة	مَلكية	جمهورية
من مدخل النظام السياسي	اعتماد القوى القديمة والجديدة على مصادر الشرعية التقليدية، وتدعمها بإجراءات زيادة الفاعلية: خلق الأجهزة الأمنية وتكريس المؤسسة الملكية	أهم أدوات الفعل السياسي للنظام: – الأيديولوجية الثورية. –النسق الفيبيري في القيادة الكاريزمية
نماذج	المغرب، وأغلب دول الخليج العربي...	أغلب دول المغرب العربي، ومصر والسودان...
أطر مصادر الشرعية	إما تقليدية أو قانونية أو مزيج بينهما	
أثره على مسار بناء الدولة	عسر مسار البناء الدولاتي السليم والمؤسساتي. أزمات الشرعية السياسية وضعف المشروعية السياسية. حراك شعبي. تآكل عنصر السيادة، والتدخل الأجنبي. دول بين مستويات: فشل / هشاشة / انهيار المؤسسات السياسية.	

- **جدول** 8: بناء الدولة العربية بعد موجة التحرر من الاستعمار في القرن 20 وفق مقاربة التحديث ومدخل النظام السياسي. - **المصدر**: من إعداد الباحث.

2) بناء الدولة العربية من منظورات الماركسية:

تبنت أنظمة عربية كثيرة نمطاً متشابهاً مبني على تطبيق المنظورات الماركسية في بناء الدول قام على مركزية جهاز الدولة يمتلك وسائل الاكراه وتجميع موظفين سامين يشاركون في اقتسام الفائض من العوائد المشتركية، وهي خصائص بقيت نفسها أو جلها بعد الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية لتصبح "شبه رأسمالية وشبه شرقية"[2].

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 244.
[2] **المرجع نفسه**، ص 247-248.

يضع **أحمد صادق سعد** التجربة المصرية في هذا الصنف تحت تأثير التراث التاريخي[1]، والاستعانة بتشكيل جهاز بيروقراطي للتسيير. وهو نفس ما تؤكده **أمينة شفيق** بدراسة حول عمل مؤسسات الدولة العربية بمنظور **لينين** * ؛ ويفسر **أحمد الجابري** فشل التحديث العربي بترسّخ أنماط التفكير لما قبل الحداثة وبقاء الهياكل التقليدية[2].

تأثرت تجربة بناء الدولة العربية من منظورات الماركسية بانهيار الاتحاد السوفياتي، واصطدمت مجددا مع سؤال: إمكانية دمقرطة الدول العربية أم أنها عصية على التغيير؟ هذا التذبذب حدث في الجزائر في دستور 1989، حين أعادت استحضار الأبعاد العميقة للأمة، عكس نص دستور 1976 بأن "الدولة الجزائرية اشتراكية" في فصل خاص بالاشتراكية استوعب 14 مادة كاملة[3].ويجيب عنه **جمال زهران** بأن هذا التحول الذي فرضه انهيار الاتحاد السوفياتي من بناء دولة وفق المنظورات الماركسية إلى منظومة رباعية غريبة[4]:

شكل 1: تلاقات التأثير المتبادل بين الفساد السياسي والاستبداد والفشل المؤسساتي في الدولة. **المصدر**: من إعداد الباحث.

[1] **المرجع نفسه**، ص 248.

* تشير هذه الدراسة إلى أن تجربة بناء الدولة في مصر أفضت إلى نظام ليبرالي يسمح بتعدد الأحزاب دون ضمان نشاط نقابي فعال، أي جهاز بيروقراطي ومؤسسات "دستورية" لكنها مجرد جهازية لضمان استقرار الوضع، لكن هناك تحليلات أخرى تعزو المشكلة في طبيعة الاختلاف في البناء الاجتماعي وعلاقات الإنتاج السائدة. انظر: احمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الجيزة، ط 02، 2016. ص 249.

[2] Eyadat & Others, Ibid, p 252-253.

[3]- نيفين عبد المنعم مسعد، "جدلية الاستبعاد والمشاركة". **سلسلة كتب المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999)، ص250.

[4]- عادل مجاهد الشربجي وآخرون، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، 2012)، ص 77.

- **فرع 02 : تصورات استعادة الدولة العربية أمام إرهاصات الفشل والحراك الشعبي**

سايرت الأنظمة العربية مراحل تطور القضايا المهيمنة على الدول، وكانت هذه القضايا بمثابة امتحان حقيقي في مسار الدولة العربية، يمكن إيجازها في التالي:

المراحل من:	1950	1960	1980	1990	2000	2010
أبرز القضايا	التحرر	التنمية	الانتقال الديمقراطي	حقوق الانسان	محاربة الإرهاب	الحريات العامة

-جدول 9: أبرز القضايا التي واجهت تجارب بناء الدولة العربية. **المصدر**: من إعداد الباحث.

ويعلل **علي أومليل** أزمة الدولة العربية بأنها وضعت في إطار التبعية منذ بداياتها، ثم حاولت التحديث وتجسيد دولة التنظيمات[1]، وهذه أهم النماذج التي اتبعتها طيلة مسار البناء والإصلاح وإعادة بناء المؤسسات فيها:

أ) **نموذج تدخل الدولة لدعم التصنيع:** ينطلق هذا النموذج من تحليلات **بول باران *Paul Baran*** و **جوندر فرانك *Gunder Frank*** لظاهرة التبعية في المراكز والتوابع، ولضمان بناء دولة قوية في هذه المجتمعات، يقدم النموذج لها طريقة غير مباشرة من خلال الاقتصاد التنموي لضمان السيادة، وهي استراتيجية تقوم على تدخل الدولة بشكل قوي وسريع لدعم واسع النطاق للتصنيع، ويقترح **جوندر فرانك** استراتيجية تنموية بفك الارتباط بالسوق العالمية الرأسمالية، وإيجاد سوق مالية للدول التي تريد التخلص من هيمنة الأمبريالية[2].

ب) **نموذج شارل بتلهايم:** يركز على المقاربة ما بعد الكولونيالية لفهم النسق المسير للاقتصاد في الدول المتخلفة. فالتجارب العربية تأثرت بالمحيط الدولي (كالبنك الدولي نهاية الثمانينات أين انتُقِصت سيادتها[3]) فاقترح النموذج حلولا على مستويين؛ خارجي بالاستقلال السياسي والاقتصادي، وداخلي بمحاربة فساد الأوليغارشية[4].

ت) **نظرية الدولة في المجتمع كمدخل لاستعادة بناء الدولة:**

[1] زايد، **المرجع السابق**، ص 247.
[2] السيد الحسيني، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، (القاهرة: دار المعارف، ط 02، 1982)، ص ص. 103-105.
[3] بادي، **المرجع السابق**، ص 83.
[4] الحسيني، **المرجع السابق**، ص ص. 106-108.

فشل برامج التنمية في بلدان العالم الثالث وهي تسعى للتحديث، وتأثير العولمة وتآكل سيادة الدولة وتصدّع الدولة القومية، أدت إلى إعادة التفكير في الشكل التقليدي للدولة لدى المدرسة الوظيفية الهيكلية *Structural Functionalism*، حيث تمت العودة إلى هذا المدخل لسببين إثنين حسب **باري بوزان**؛ [1]

- تفكيكية: مع تشظي مراكز القوة السياسية وانزواء الدولة.
- تكاملية: بعد تشكّل كيانات عابرة للحدود تتجاوز سيادة الدولة القومية.

"الدولة في المجتمع" كنسق معرفي لبناء الدولة، هو تصور باتجاه عكسي لإقتراب **جويل ميجدال** التحليلي لعلاقة الدولة بالمجتمع. "ليس ثمة صيغة تنظيم مؤسساتي أمثل"[2] حسب **فوكوياما** أما **ميجدال** فأرجع اختلال علاقات القوة بين التكوينات الأولية المجتمعية والدولة إلى فشلها في تحقيق الضبط الاجتماعي، فتكونت مؤسسات موازية لملء الفراغ تتصادم مع الدولة بعد اختلال المعادلة الصفرية بينهما[3]، فمدخل استعادة الدولة يركز على زيادة قوة الدولة لتحقيق أحد أنماط مقترب **ميجدال**؛ دولة قوية ومجتمع أقل قوة.

ويركز كل من **بيتر إيفانز**، **ديتريتش ريشيمير**، وَ **تيدا سكوكبول** على أهمية مدخل الدولة في الحفاظ على وجودها وفقا لمفهوم "إعادة الدول *Bringing the State Back in*"، وإعادة "قيم الدولة *State Norms*" كاستجابة آلية لضغوط المطالب المجتمعية[4]، وتم فيها الاستعانة باقترابات قديمة–جديدة لتعزيز بنيتها أو لإعادة بناءها على أساس إجراءات تقرها السلطة ويقبلها المجتمع لمواجهة تحديات الأمن والإرهاب، وعودة الدولة كفاعل مركزي لشغل الفراغ السياسي بعد انحسار دورها بفعل الموجات الاحتجاجية وفوضوية صراع النخب، التي قد تدعم فرضيات "الفوضوية" : مجتمع بلا دولة، وتنقضها الأنثروبولوجيا السياسية على أنّ الدولة قدر كل مجتمع[5].

المطلب الثاني: الدولة العربية أمام حتميات التغيير قبل سنة 2011

لقد كشفت انتفاضات الشارع العربي 2011 عن أنه ليس ثمة هناك دولة "قوية" عربية، بل ظهر بعضها أكثر ضعفا، لكنها أبانت أيضاً عن قوة ردة فعل الأنظمة السياسية، وبرغم أن هذه الدول شهدت تاريخا حافلا من

[1] محمد عبد الله يونس، "استعادة الدولة: اتجاه استرداد السيادة في بعض البلدان العربية"، **اتجاهات الأحداث**، مركز المستقبل، ع 01، أوت 2014. في: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/862

[2] فوكوياما، **المرجع السابق**، ص 99.

[3] عبد الله يونس، المرجع نفسه.

[4] بن جيلالي، "مشكلة بناء الدولة: دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة"، المرجع السابق، ص 14.

[5] Pierre Clastres, **La Société contre l'Etat**, (Paris : Edition Minuit, 1974), pp. 161-163.

الاحتجاجات والاضطرابات السياسية إلا أن انتفاضات 2011 الشعبية كشفت عن فشل بناءات الدولة العربية من مدخل النظام السياسي[1] باعتبار أنه المدخل الأساسي في مختلف نماذج بناء الدولة العربية.

- **فرع 01: قصور متطلبات بناء الدولة العربية من مدخل النظام السياسي**

اعتمد **ألبريخت وشلمبارجر**، وَ؛ **إيلين لاست أوكار**؛ أطراً لفهم آليات مؤسسية اتبعتها الأنظمة السياسية العربية في بناء الدولة، واعتبراها أنها قضت على مظاهر الدولة الحديثة في دمقرطة الحكم من خلال (03) استراتيجيات مؤسسية تحد من التعبئة المعارضة له، تسميها **أوكار** "بنى النزاع":[2]

- بنى حصرية موحَّدة: تمنع النخب الحاكمة مشاركة كل خصم سياسي في المؤسسات السياسية الرسمية.
- بنى مقسومة: يُسمح لبعض الخصوم دون آخرين بالمشاركة في النظام والاستمرار فيه.
- بنى جامعة موحدة: يُسمَحُ بإدخال جميع الخصوم في النظام لكن النخبة الحاكمة تحد من دورهم المشارك.

وتعلّق **جينيفر ودنر** على تلك التدابير المؤسسية التي تحد من مطالب مجموعات المعارضة بأنها ستزيد من "ممارسات تنازعية" ضد بقاء هذه الدولة وإسقاط النظام، فيما حدد **ألبريخت وشلمبارجر** تعامل النظام السياسي العربي مع ردود الفعل الأخيرة، من خلال:[3]

- استراتيجية توزيعية تحول ويل المؤسسات السياسية إلى مجرد مؤسسات جهازية.
- استراتيجية احتوائية: تقوية التنافس بين المجموعات والاستثمار في الزبونية السياسية.

إنّ أصل الصدام السياسي حسب **توماس سويل** هو تحولات المجتمع، يقابلها صراع الأجيال بمنظورين؛[4]

أ. منظور التصور المقيّد –قد يكون بمنطقة تواجد السلطة الحاكمة– الرافض للتحولات الاجتماعية.

ب. منظور التصور الحرّ للأجيال الجديدة.

وبما أنّ التحولات الاجتماعية تستغرق وقتا إلا أنّ التصوّر المقيّد لا يولي اهتماماً بآليات إحداث هذه التحولات ولا يثق بفاعلياتها؛ القضائية–الاقتصادية–السياسية، فهو لا يقيّم الأهداف بل يقيّم الخصائص البنيوية لها فحسب.

---

[1] مايكل س هدسون، "نهضة أم سقوط؟ أزمة الدولة العربية"، في **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط 01، 2018)، ص ص. 390-392.

[2] دانيال براون، "البحث الأولي والفرضيات المتصلة بالميزة الملكية –فوق النزاعات- في الانتفاضات العربية"، في **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط 01، 2018)، ص 557-558.

[3] **المرجع نفسه**، ص 560.

[4] توماس سويل، **تناقض الرؤى: الجذور الأيديولوجية للصراعات السياسية**، تر؛ رنده حسين الحسيني، (بيروت: منشورات مجالات، ط 01، 2006)، ص ص. 79-82.

حسب تصنيف **توماس سويل**؛ فقد حافظت الدول العربية جميعها على نمط التصور المقيّد وشخصنةٍ للسلطات في الدول الملكية والجمهورية[1]، وانتهاج "براديغم الطاعة" ومحاربة المجتمع المدني الذي كان أوجدته الحركات التحررية قبل الاستقلال، ووفق هذا النسق حددت السلطة أيديولوجية بناء المؤسسات وعملت على احتواء المجتمع واختراق الأفكار المعارضة فيما أسماه **أشفرد** بـ "مساحات عدم الرضا ***Areas of Discontent***"[2].

يمكن تصنيف تجارب الدول العربية من خلال تحليل الاقتصاد السياسي والبيئة القانونية له **لـ ماكس فيبر**:

شكل/شرعية الحكم	الاقتصاد السياسي الأساسي
دولة حديثة وعقلانية. *Modern, rational-legal state*	فصل العام عن الخاص، وخدمة مدنية رسمية قائمة على الجدارة.
دولة وراثية جديدة *Neo-patrimonial*	دمج العمومي مع الخاص + انتشار شبكات موظفي الخدمة المدنية.
الدول المختلطة. *Hybrid states* .	مزيج من السمات الحديثة والوراثية الجديدة داخل الدولة.
دولة تنموية Developmental state	نوع فرعي لحالة قانونية تهدف لتحقيق التنمية، تحت ضغوط خارجية أو داخلية.
دولة مناهضة للتطور. *Anti-developmental state*	الجمع بين الصنف 2 المختل وظيفيا *dysfunctionalities* لنظام قمعي غير المستجيب، وقيادة تتقبل التراجع الاجتماعي والاقتصادي للحفاظ على السلطة.

جدول 10بناءات الدول من مدخل الاقتصاد السياسي الأساسي. المصدر: تقرير لمعهد التنمية لما وراء البحار Overseas Development Institute - سبتمبر 2007.

لقد ظل أداء الأنظمة العربية حبيس الحالات الأربعة الأخيرة، فمن هذا المدخل الذي طرحه **فيبر**؛ فإنّ الاقتصاد لم يصل مرحلة "المجتمع الصناعي" باعتباره الحالة المتقدمة في مسار بناء الدولة الحديثة معياريا حسب **أبيركرومبي *Abercrombie***، لأن التحديث يفترض غياب ميزات المرحلة الاقطاعية والرأسمالية المبكرة.[3]

تربط "المؤسسية الجديدة" بين بناء المؤسسات والبناء الهندسي الشامل للمجتمع على اعتبار أن الدولة هي مؤسسة المؤسسات التي تشارك فيها مختلف الجماعات من الشعب باعتباره ركنا للدولة، يكون فيها النظام مسؤولا على عملية التعبئة والتوجيه والتكيف وحتى تحولات المؤسسات التقليدية حسب تحليل **صامويل هنتنجتون**.[4]

- **فرع 02: أزمة بناء الدولة العربية من مدخل الفرد والمجتمع.**

[1] قائد محمد طربوش، **أنظمة الحكم في الدول العربية تحليل قانوني مقارن؛ صلاحيات رئيس الدولة في الدول العربية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ج 10، 2007)، ص ص. 2017-2225.
[2] حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 2006)، ص ص. 220-230.
[3] فيلالي، المرجع السابق، ص 231.
[4] القصبي، **المرجع السابق**، ص 125.

بالنسبة لـ **صامويل هنتنجتون**؛ فإن "شخصنة" السلطة في "الحاكم" هي سبب انهيار التنظيمات، ويحلل ذلك من خلال عامل "التعبئة" في أنماط النظم الفاسدة؛ يكون مستوى التعبئة ومستوى المؤسسية منخفضين بما يعكس علاقة بدائية بين النظام السياسي والمحكومين، غير أنها تتصف بدرجة عالية من المشاركة لكنها حين تصطدم بضعف المؤسسية فذلك يؤدي إلى انسداد العلاقة بين الطرفين[1] وبالتالي "انهيار تنظيمي" بوصف **مايرون وينر**.

		مستوى المؤسسية السياسية للنظام	
		عالي	منخفض
مستوى التعبئة الاجتماعية (المشاركة)	عالي	نظم مدنية (متقدمة)	فاسدة
	منخفض	منضبطة	بدائية

جدول 11: نسق لقياس وتحديد أنماط النظم السياسية وفق أنماط التعبئة والمؤسسية لدى **هنتنجتون**. - **المصدر**: عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، القاهرة، 2005. ص 125.

من قياسات المؤسسات البحثية الميدانية حول نتيجة ضعف المؤسسية السياسية في البلدان العربية وانعكاساتها الخطيرة على تعطيل مشاركة الفرد والجماعات في عملية المؤسسية للدولة؛ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 م، وصف الدولة العربية الحديثة بأنها تجسيد لظاهرة الثقب الأسود الفلكية بسبب أداء السلطة التنفيذية؛ ***Black Hole*** إذ أنها تقوم بتجميد المجال الاجتماعي المحيط بها ودسترة هذه المركزية المتزايدة[2].

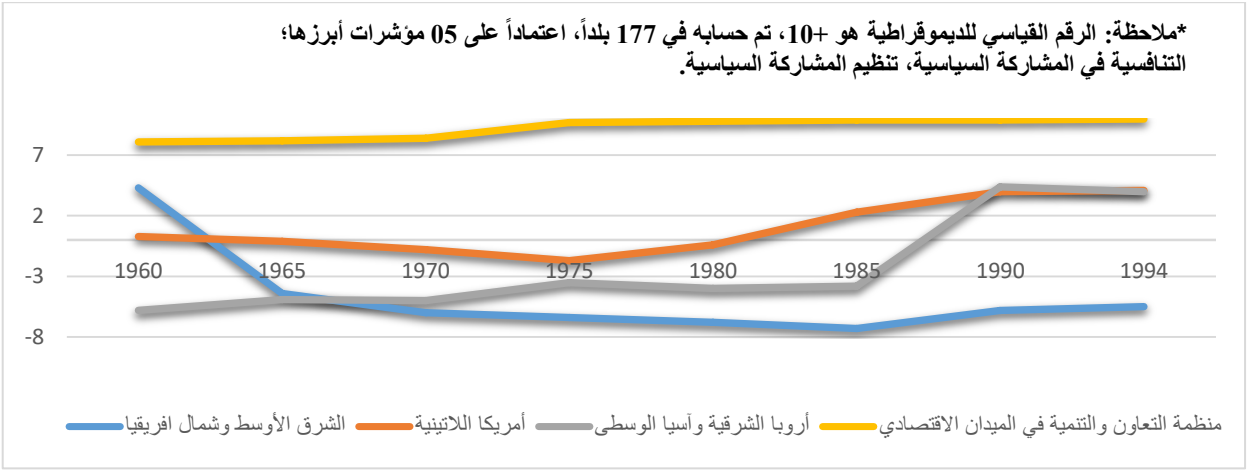

- **رسم توضيحي 06**: مسار تطور الممارسة الديموقراطية في بلدان مختلفة في الفترة 1960-1994 م. **المصدر**: تقرير التنمية "البنك الدولي للإنشاء والتعمير" 1997 بعنوان: الدولة في عالم متغير.

[1] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.
[2] رمضان زبيري، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، (عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، 2015)، ص 168.

ويخلص مسح على واقع الديموقراطية في 177 بلدا عبر العالم، لقياس شرعية الأنظمة من خلال الانتخابات، إلى خطورة واقع التدخل السياسي للأنظمة –العربية منها كما يشير الرسم البياني، سيكون سببا في صراعات خطيرة لسببين اثنين؛ توسيع السلطة السياسية، وزيادة المحسوبية السياسية.

وفي دراسة عن مستويات التحديث وفق متغيرات الثقافة السياسية لدى الفرد ودرجات المواطنة والاندماج في حالات مجتمع بحثي شمل دولا مختلفة أعدّها كل من **غبريال ألموند *Almond***، وَ، **فيرنا *Verna***؛ تذيّلت نماذج بناء الدولة العربية الترتيب في الدراسة بسبب الثقافة السياسية التي يعتبرها **لوسيان باي *Lucian Pye*** وظيفية فاعلة في تحديد قدرات النظام، إضافة إلى مشكلات القبلية والعشائرية وصعوبة تنزيل تلك القيم الحداثية على البناء الاجتماعي فيها، على عكس النرويج مثلا في دراسة مماثلة قام بها **هاري أكشتاين *Harry Echstein*** حول مدركات الأسس الثقافية للنظام السياسي التي تؤمّن له استقرار المؤسسات الديموقراطية[1].

تكوّنت الديناميات المؤسساتية في الدولة العربية بوساطة تقاليد المجتمع الثقافية، ودرجة قابليتها على التكيف مع المتغيرات، ويمكن تحليل طبيعة الدولة ومسار بناءها من مدخل البناء المجتمعي في 04 مستويات؛[2]

	مستويات التحليل
طبيعة الحكم	بناء السلطة والمفاهيم التي تؤسس وفقها العدالة أو تُفهَم وتُمارَس
طبيعة القوّة في العمليات التنافسية/الصراع السياسي	**صراع إمّا أنه مؤسس على الطبقية والعرقية وتراتبية الديانات وكثافتها وفعالية الاتباع فيما بينهم وبين اتباع ديانة أخرى، وإمّا يأخذ مستويات دينية بدرجة أدنى ممثلة في الطوائف والمذاهب**
تقسيم المجتمع	العناصر التي يتأسس وفقها البناء الهيراركي والطبقي والمجتمعي
الاندماج الوطني	محددات عضوية الأفراد في التجمعات القائمة

جدول 12: تحليل طبيعة الدولة ومسار بناءها من مدخل البناء المجتمعي. -**المصدر**:من إعداد الباحث.

تدل هذه المستويات على شكل البناء الاجتماعي وتأثيره على مشروع بناء دولة ما، فكلما كان البناء الاجتماعي متوائماً مع فكرة الدولة المطروحة بشكلها المؤسساتي وترسيخ المواطنة، كلما كان بناء الدولة قويا، لكن هذا يعني أن قوة الدولة نابعة من تحكمها في أشكال السيطرة الاجتماعية وفرض سياستها الكاملة على المجتمع، وهذا جوهر نظرية **جويل ميجدال *Joel Migdal*** حين تصنيفه لأنواع العلاقات الأربعة بين الدولة والمجتمع، وفيما يمكن أن تكون البنى الاجتماعية أقوى من الدولة، لكن وفي ظل الشيوعية والقومية، توفر

[1] بادي، **المرجع السابق**، ص 101.
[2] أحمد بعلبكي وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2014)، ص 53.

العلاقات الاجتماعية بين العشائر والقرابات قاعدة قوة يعمل عليها الأفراد داخل الشبكات حسب **نيكولاي كرادن** ***Nikolay Kradin***.[1]

يشير تقرير للأمم المتحدة عن الدول العربية (2011) إلى تأخر التنمية البشرية المنصفة بسبب ضعف الدولة وعدم تمكين المجتمعات[2]، وتشير **ليزا أندرسون** الى أن عدم المساواة والزبونية السياسية هي مبادئ تأسيسية للأنظمة العربية، فيما يتهم **هيروب** الأنظمة الملكية فيها بترسيخ ثقافة سياسية بدائية تعيق مشاركة الفرد بشكل إيجابي في الحكم[3]، والتي تقتصر على فقط على بإقامة دوائر شرعية ومتجانسة للسيطرة وعرقلة الإصلاح ذي "الاتجاه التصاعدي" من قاعدة النظام والاكتفاء بتعزيز صلاحيات القوة العظمى *Monarchical Super-Power*.[4]

هذا الخلل في وظيفية العلاقات، تفسره تحليلات من حقل علم الاجتماع السياسي بأنه سبب "اغتراب النخبة" السياسي والديني والاجتماعي[5]، يؤدي ذلك إلى تصادم بين متناقضين حسب تحليل **هنتنجتون** –أعلاه–؛ درجة عالية من المشاركة وضعف المؤسسية، وبالتالي حدوث ما أسماه **مايرون وينر** بـ "انهيار تنظيمي" داخل الدولة.

المطلب الثالث: فهم العمليات الأساسية للحراك الشعبي العربي لفهم تعقيدات إعادة بناء الدول فيها

يقول **كارل كاوتسكي** إن الثورة كالبيت ليس لدى الشعب قدرة على هدم البيت بكامله ليشرع في إعاده بنائه، بل ينبغي ان يعيد بناءه تدريجيا حيث لا ينفك ينعم بغرف يسكنها.[6] كان هذا استعارة على مسارات إعادة بناء الدول التي يتم فيها إسقاط المؤسسات بفعل الثورات الشعبية، وقد اصطدمت أطروحات الحراك الشعبي العربي 2010 بتباين مستويات المقاصد من إسقاط للنظام الحاكم إلى إعادة بناء الدولة ككل ما يفسر تعقيدات عملية البناء وإعادة البناء للمؤسسات السياسية فيها.

---

[1] Beth A. Mitchneck, **STATE, SOCIETY, AND TRANSFORMATION**, (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2011), p 139.

[2] Annual Report 2011/2012 ; The Sustainable Future We Want , **United Nations Development Programme**, In ; https://www.undp.org/indonesia/publications/undp-annual-report-2011/2012 , viewed at 05 April 2020.

[3] براون، "البحث الأولي والفرضيات المتصلة بالميزة الملكية –فوق النزاعات- في الانتفاضات العربية"، **مرجع سابق**، ص 547-548.

[4] صفار، **المرجع السابق**، ص 93-94.

[5] حسن حنفي، "الهوية والاغتراب في الوعي العربي"، في **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية**، (بيروت: المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2013)، ص 190-191.

[6] جلبير الأشقر، "هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية"، في **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018)، ص38.

- **فرع 01: طبيعة الحراك الشعبي العربي بعد 2010.**

أ. تأصيل نظري لمفهوم الثورة الشعبية والمفاهيم المرتبطة به

لمفهوم "الثورة" في الظواهر التكنولوجية أو الاتصالات دلالة على نقلة عميقة تحدثها، أما في المجتمعات البشرية؛ فيتداخل مع مفاهيم أخرى كالانقلاب، الانتفاضة، التمرد والفوضى، ولا يمكن وصف أي منها مهما كان منظما بالثورة إلا إذا أفضى إلى نقلة نوعية في بنية المجتمع ماديا وقَيْمِياً.[1] ويشير مصطلح الثورة إلى معنيين:[2]

- تغير دائري يكشف عن أنماط جديدة (ملازم لفكرة التطور حسب **ابن خلدون** و **ماركس**)
- تحول جذري في التكوينات الاجتماعية والسياسية والعلاقات والخبرات المتبادلة بين الناس، أشمل من مفهوم العصيان والتمرد لا يقتصر على مقاومة سلطة شخصية بل مقاومة نظام أوليغارشي.

والثورة إما ان تكون ضد نظام استعماري او نظام وطني، واستخدم المصطلح في الأدبيات السياسية الإسلامية تارة للإصلاح وتارة تعبيرا عن "الفتنة" التي يُحذّر منها[3]، لكن التصورات الحديثة تنظر إلى الثورة من مدخل الوضع الاقتصادي، فتعرف الثورة على أنها حركة جماهيرية شعبية تستند إلى مجموع الشعب أو غالبيته لتهدم النظام القائم من أسسه وتنشئ بدلا منه نظاما يختلف في أسسه الاقتصادية عن النظام السابق وتبعا لذلك تتغير العلاقات الاجتماعية... تعني الطفرة النوعية والتحول الحاد نتيجة وجود تراكمات عديدة في المجتمع"[4]، ويلاحظ من مختلف التعاريف أنها تنظر للثورة باعتبار ما سيؤول إليه الوضع، وتتوقف مشروعية الثورة على عملية إضفاء الشرعية على الثورة من خلال نجاحها من عدمه، فهي صراع بين قوتين ماديتين (الثوار–الحكومة) والطرف المنتصر هو من سيكون له الحق في إضفاء تلك الشرعية على الأحداث الحاصلة ومآلاتها.

ب. تفسير الحراك الشعبي العربي وتحولاته حسب المداخل النظرية

سنحاول الآن تحليل العلاقة الحاصلة بين الحراك الشعبي في البلدان العربية ومسارات بناء المؤسسات والإصلاح وإعادة بناء الدولة فيها من خلال محصلات نظرية للمداخل التفسيرية للحراك الشعبي:

- **المرحلة الكلاسيكية:**

---

[1] جمال الطاهر عبد العزيز، "فوضى ما بعد الثورات تخبط في التشريع وتعدد في السلطات – مقاربة تحليلية: ليبيا دراسة حالة"، في **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، بحوث محكمة في أعمال المؤتمر الدولي الثاني، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، ط 01، (بنغازي، ليبيا، 2018)، ص 1663.

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **ثورات الربيع العربي: مقارنه بالثورات العالمية**، (الاسكندرية: مؤسسه شباب الجامعة، ط 01، 2014)، ص09.

[3] **المرجع نفسه**، ص 13.

[4] انتصار حسين يونس، **شرعية السلطة في الدولة: دراسة مقارنة في الفقه الوضعي والفكر الإسلامي المعاصر**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015)، ص 146.

في مسار تجارب الدول العربية بعد نيلها الاستقلال محطات كثيرة جسدت اضطراب مسار بناء المؤسسات ومحاولات تغيرات الهيكل الاجتماعي، ويمكن تفسيرها حسب نمط التحليل السائد آنذاك، حين كانت أشكال الحراك الشعبي تقاس بنموذج الثورة الفرنسية (1789) حسب النظرية الكلاسيكية لدى كل من **كارل ماركس، دي توكفيل وماكس فيبر**، حين انصب التركيز على نمط الإنتاج وعلاقات قوى الإنتاج والقدرة على التنظيم وقراءة حركة التاريخ، وكانت أهداف تلك الحراكات منقسمة بين نماذج:

- تقوم بها طبقة اجتماعية لفرض نمط انتاج جديد على المجتمع **(ماركس)**
- تغيير الهيكل الاجتماعي الذي وجد قبل الثورة **(ألكسيس دي توكفيل)**،
- ثورة لتعزيز قوة الدولة وسلطتها المركزية **(ماكس فيبر** يمثلها بثورات؛ **لينين، كاسترو** و **ماو)**.

➢ **الحراك الشعبي العربي من منظور نظرية الحداثة:**

يفترض رواد نظرية الحداثة من أمثال **هينتنجتون** أن الثورة الحقيقية هي فقط التي تغيّر في جوهر الهيكل الاجتماعي مع حتمية وجود التحديث، وبالتالي تستثنى المجتمعات البدائية من إمكانية نجاح الثورة فيها لأنها مجتمعات "بريتورية"، أما **تشارلز تيلي** فيقيس نجاعة الثورة لبناء المجتمع والدولة من خلال نظريته "تعبئة الموارد" وتوفر النموذج على القدرة على تمويل هذا الحراك وموارده البشرية وتواجد الخبرات وتوافر المعلومات ووجود قيادة.

➢ **تفسير الحراك الشعبي العربي من مداخل نظرية التحليلات البنيوية**

ركّز كل من **ثيدا سكوتشبول** و، **إيلين تريمبرجر**؛ على مجموع التفاعلات الداخلية في هيكل الدولة والطبقات الاجتماعية، وتفاعلات النظام الدولي كمتغير رئيس، وأهم هذه التحليلات لتفسير مآلات هذه الثورات:

–المدخل النفسي: يجب قياس سيكولوجية الحشد، ومعرفة دوافع الأفراد في الاحتجاجات والثورات.

–المدخل الفوضوي: إذا لم تحقق الثورة العدالة بواسطه القوة، فستؤول إلى تغيير استبداد باستبداد آخر.

–المدخل المحافظ: الثورة هي انفعالات همجية لتغيير القيم السائدة، لكنها لا تخضع للسيطرة مجهولة النتيجة.

- **فرع 02: الحراك الشعبي العربي في 2010 كمحاولة لتوليد نموذج جديد للدولة العربية**

من الضروري بما كان فهم العمليات الأساسية لجوهر الحراك الشعبي العربي بعد 2010 لإدراك مسار إعادة بناء الدولة أو المؤسسات السياسية فيها وتعقيداتها، والملاحظ أن مسارات هذا الحراك اختلّ فيها توازن مدخلاتها، فتأثرت بها مسارات عملية بناء الدولة باعتبار أنها "عملية تراكمية يتداخل فيها المادي والمعنوي والسياسي والقانوني والداخلي والخارجي أو المحلي والدولي، وتمتزج فيها الأصالة بالمعاصرة، وتقتضي عملية البناء السليمة إيجاد توازن وانضباط بين كل هذه المدخلات"[1].

كانت موجة الحراك الشعبي في البلدان العربية منذ 2010؛ بمثابة ردة فعل تراكمية والشعب نخبوية وشعبية وجماهيرية تدل على رداءة نموذج بناء الدولة العربية ومواجهة مع مختلف أشكال الحراك الشعبي ومتعدد الفاعلين: فالحراك العربي 2010 تأثّر بالمظاهرات الشعبية في البلدان العربية المتتالية المتصاعدة الحدة منذ 1916[2]، كما أنه وخلال الفترة ما بين 1952 إلى 1976 وقع 34 انقلابا عسكريا في العالم العربي، وفي سوريا وحدها وقعت 50 محاولة انقلاب من بينها 09 انقلابات ناجحة[3].

من الناحية الشكلية وطبيعة الحراك الشعبي بالبلدان العربية، يوضح الجدول الآتي الفرق بين الأشكال الرئيسة للحراك الشعبي، وفي ظل عدم اكتمال النتيجة الإيجابية المرجوة في أي نموذج وتجسيد الترسيخ الديمقراطي فيها وتحقيق النقلة النوعية متعددة الأنظمة والأبعاد المرادفة لمفهوم الثورة، فإن الوصف الأدق أنها انتفاضات شعبية شعارها الرغبة في التغيير الشامل لكنها –باستثناء حالة سوريا– لم تتجاوز حدود تغيير هرم النظام السياسي باعتبار أن النظام السياسي هو أبرز مداخل بناء الدولة العربية.

أشكال الحراك		الثورة الشعبية	الانتفاضة الشعبية	الانقلاب على الحكم
البنى المستهدفة		المجتمع ككل	النظام السياسي	الطبقة الحاكمة
طبيعة الانشطار الطبقي		أفقي	أفقي	عمودي
محددات العلاقة بمسار بناء الدولة	قدرة التفكيك	مفتوحة	محدودة	أيديولوجية
	اهم شرط القدرة على إعادة البناء	قيادة نخبوية	قيادة نخبوية	توجهات الفاعلين
	درجة التأثير على القوانين	الدستور	القوانين العادية	عادة: تعديل جزئي للدستور
	مدى التغيير المجتمعي	شاملة	جزئي	جزئي
نطاقها الزمني		نسبي	نسبي	سريع
إمكانية التدخل الأممي (العسكري)		حسب مبدأ "مسؤولية الحماية" / الأمم المتحدة		حسب منحى الاعتراف الدولي
الفاعلون		الشعب والنخب	كلية أو فئوية	فئة محدودة
أدوات التغيير		قيمية ومادية	مادية	مادية
درجة العنف		عالية	عالية	مفتوحة

[1] سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة (دراسة حالة العراق)**، مرجع سابق، ص 09.
[2] احمد رشوان، **المرجع السابق**، ص 59.
[3] **المرجع نفسه**، ص 251.

جدول 13مقارنة بين أشكال الحراك الثلاثة؛ الثورة، الانتفاضة الشعبية والانقلاب على نظام الحكم. - **المصدر**: من إعداد الباحث

هيمن نمط النظام القديم القائم على السلطة المطلقة الوراثية patrimonial–state (بتصنيف **فيبر**) على نماذج "الدول" العربية خاصة في الأنظمة الملكية، وهي نموذج يتمحور فيها النظام السياسي حول شخص الحاكم لذلك يكون مفهوم تغيير/إسقاط النظام يعني إسقاط كامل الدولة، بينما تحول بفعل الإصلاحات السطحية إلى نموذج "النيو–أبوية الوراثية neo–patrimonial، تعني أن النظام متمحور في جماعة سلطوية ومؤسسات بيد الحاكم، لذلك كانت أشكال الحراك الشعبي أقل من التأثير على تعقيدات النظام السياسي بنموذجه الجديد:

	الأبوية المطلقة الوراثية	**النيو–أبوية الوراثية**
محورية النظام السياسي	– الحاكم وحاشيته – ارتباط عضوي ببنية الدولة	النظام يتعدى الحاكم: مثل قمة جبل الجليد تسقط لتطفو فورا قمة جديدة غير مختلفة النوعية (مبدأ أرخميدس)
شكل سلطة الحاكم	مطلقة إزاء الأجهزة	حتمية المساومة مع الأجهزة
تمييز النظام السياسي عن الدولة	صعب	ممكن
تصادم الثورة مع أجهزه الدولة	حتمي	محدود
تفسيره	أسبقية النظام على الدولة	الحاكم هو واجهة فقط عن النظام

جدول 14 اتجاهات التأثير للحراك الشعبي على الدول ذات الأنظمة الوراثية البدائية وتفسيرها. -**المصدر** : جلبير الأشقر، **"**هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية**"**، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، بيروت، 2018. ص 36-37.

يصنف الباحث **جلبير الأشقر** النماذج العربية ضمن خانة الاستبدادية المطلقة التي جرى تحسينها ظاهريا إلى نموذج الأبوية الجديدة، وهو ما يجعل النظام والدولة متراحمين الى حد أن إسقاط النظام في دول السلطة الأبوية الوراثية يعني إسقاط الدولة على غرار ما حصل في ليبيا، التي لم يتطور فيها النظام قبل الحراك إلى نموذج دولة السلطة "نيو ابوية وراثية" التي تعتمد مبدأ **أرخميدس:** نظام حكم أشبه بقمة جبل الجليد عندما تسقط تطفو فورا فوق سطح الماء قمة جديدة تشبه سابقتها، ما يرجح سيناريو **هوبز** الكارثي؛ حرب الجميع ضد الجميع.

لقد اصطدمت تجارب الحراك الشعبي العربي منذ 2010 بواقع مرير وتناقضات جمة، فإذا صح وصفها بأنها امتلكت أسس "ثورات شعبية" إلا أنها لم تنته بعد إلى إحلال تغيير جوهري ونقلة كشرط تمييزي بين الثورة واشكال الحراك الشعبي الأخرى (الانتفاضة–الهبّة... الخ) ومثلما يعاب على التجارب العربية الاستيراد اللامشروط لنموذج الدولة، فمطالب الحراك الشعبي هي الأخرى تميّزت بالتقليد، كما أنها حملت أيديولوجيات

أجنبية وغابت فيها النخب في قيادتها، وشهدت تضاربا بين نمطين من الثورة؛ هناك فرق بين الثورة الشعبية والثورة الأيديولوجية:[1]

	شعبية	أيديولوجية
أهدافها	**إسقاط النظام القائم (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي)**	
اتجاه تغيير النظام	**تصاعدي:** من قاعدة الهرم الى أعلاه	**تنازلي:** إسقاط أعلى الهرم ثم نزولا الى أسفله
طبيعة الأهداف	طابع براغماتي	شعارات تعبوية قبل وبعد
مصدر فكرها	تعتمد على واقعها في إنتاج فكرها	فكر معلب جاهز تستمده من فلاسفتها

جدول 15 مقارنة بين الثورة الشعبية والثورة الايديولوجية. **المصدر**: من إعداد الباحث.

أمام هذه المعضلات يناقش المفكر الماركسي النمساوي **كارل كاوتسكي** التجربة البلشفية في كتابه "الثورة البروليتارية" انطلاقا من أن إعادة بناء المؤسسات المنهارة بفعل الثورة أشبه بحالة البيت؛ لا يمكن هدم هذا البيت بكامله (يعني الدولة) ونشرع في إعادة بنائه، بل ينبغي إعادة بناءه تدريجيا[2]، ويمكن أن نوجز متطلبات ذلك في الأفكار التي قدّمها المفكر الإيطالي **انطونيو غرامشي**، بين شقين؛ التفكيك وإعادة البناء:[3]

1) قدرة الحراك الشعبي على استبدال الانشطار العمودي للمجتمع المدني (قبائل الاقاليم جهات طوائف) المفروض سابقا من النظام المنهار؛ بالانشطار الأفقي (الشعب ضد النظام الكادحون والمحرومون ضد نصوص السلطة) الذي
2) تمدد هذا الانشطار الأفقي الى داخل أجهزة الدولة (جيش والشرطة) لتفادي استعمال القمع المسلح.
3) وجود مستوى أدنى من التحديث أو على الأقل ثقافة سياسية بدرجة الوعي بالمخاطر والأهداف.
4) وجود قيادة ثورية قادرة على ملء فراغ هيمنة النظام السياسي السابق، وبسط هيمنتها المضادة.

هذه الأخيرة مرتكزة على الهيمنة بمفهوم **غرامشي** الذي يعتمد على الأجهزة الأيديولوجية. لقد صنّف **ابن رشد** التحولات التي تطال "المدينة/الدولة" وقسّمها إلى ستة (06) مراحل بعد انهيار المدينة (الفاضلة) باعتبارها أصناف "مُدنٍ مُضادة" للمعيار الذي نقيس عليه (مدينة **محمد** ﷺ)، فبداية الفشل تبدأ من مرحلة اللاشرعية ثم الاستبداد ثم الفساد ثم الثورة والفوضى؛ في مرحلة الثورة–الفوضى يجب على النخب المثقفة تنشئة جيل قادر على قيادة مرحلة المدينة الفاضلة، التي تعقب مرحلة ما بعد الفوضى، يفرض الحاكم فيها منطق القوة لإيقاف

[1] جمال الطاهر عبد العزيز، "فوضى ما بعد الثورات؛ تخبط في التشريع وتعدد في السلطات – مقاربة تحليلية: ليبيا دراسة حالة"، في **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات، بحوث محكمة أعمال المؤتمر الدولي الثاني**، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، ط 01، (بنغازي، ليبيا، 2018)، ص 1672.

[2] جلبير الأشقر، "هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية"، **مرجع سابق**، ص 38.

[3] **المرجع نفسه**، ص 40.

حالة الفوضى[1]، وهذا المتطلب ينتقده **محمد عابد الجابري** في قوله إن "غياب الديمقراطية في الوطن العربي غياب مضاعف، على مستوى نظام الحكم، وعلى مستوى الأيديولوجيا داخل المشروع النهضوي العربي ككل".[2]

المطلب الرابع: تعقيدات إعادة بناء الدولة العربية في تجارب ما بعد الحراك الشعبي 2010

شهدت تجارب إعادة بناء الدولة في البلدان العربية في سياق ما بعد الصراع العنيف، تعثرات أمام متطلبات العملية أو مثلا "أسس العمليات السياسية في الدول الهشة ما بعد الصراعات"[3] التي قدمها المعهد الدولي للديمقراطية والدعم في العمليات الانتخابية (IDEA) سنة 2018 كدليل لبناء توافقات بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين في ذلك السياق، كشرط مسبق لاستئناف المبادرات السياسية كالانتخابات، تكون تدريجيا وليس اتفاقًا لمرة واحدة.

- **فرع 01: مشكلات التسوية السياسية الداخلية لتجارب ما بعد الحراك الشعبي العربي**

تمايزت أشكال التسوية السياسية لما بعد الحراك العربي 2010 حسب حدة الحراك الشعبي من خلال متغيرات:

1. درجة العنف أو سلمية الحراك.
2. مدة الصراع المسلح.
3. قدرة النظام على التكيف وإدارة الفترة الانتقالية.
4. طبيعة التدخل الأجنبي: دعم تقني ومالي، وساطة سياسية، عسكري، ووجهته داخليا.

باختبار هذه المتغيرات؛ يمكن التمييز بين فرضيتين عن درجة الصراع بين حالات هذه الظاهرة في البلدان العربية خلال هذه الفترة وشكل العنف الممارس (عنف معنوي أو مادي) كاختبار للتمييز بين هذه الحالات:

- كلما ارتفع مستوى السلم الاجتماعي؛ كان الصراع فكريا وأيديولوجيا؛ طرفاه النظام والنخب.
- وكلما انخفض مستوى السلم الاجتماعي؛ كان الصراع ماديا والعنف فيزيقيا (مسلحا) بين الشعب وحكامه.

"دولة" ما بعد الثورات	**درجة العنف منخفضة**	**درجة العنف مرتفعة**	
قدرة الدولة لفرض الأمن	ممكنة / استقرار نسبي	احتمالات ضعيفة / لااستقرار أمني	
		صراع عنيف مادي قصير الأمد	**طويل الأمد**

[1] عبد القادر بوعرفة، **المرجع السابق**، ص 175-186.
[2] محمد عابد الجابري، **المرجع السابق**، ص 142.
[3] Underwood William. Ibid.

حالة النظام السياسي	متماسك نسبيا	بقاء النظام حسب قدرته على التكيّف	إمكانية انهيار الدولة في حال تدخل أجنبي ضده
طبيعة التوافقات السياسية المطلوبة	إمكانية الإصلاح الدستوري	**صراع عنيف مادي قصير الأمد**	**طويل الأمد**
		توافق نخبوي–فئوي، تنازلات كإجراءات العفو، إصلاحات دستورية... الخ.	مصالحة وطنية قبل التسوية السياسية لإعادة بناء الدولة

جدول 16 نموذج لقياس تأثيرات الحراك العربي على الدولة والأنظمة السياسية حسب متغير " درجة العنف الممارس خلال فترة الحراك"، وطبيعة التوافقات المطلوبة. -
المصدر: من إعداد الباحث.

اصطدمت حالات إعادة بناء الدولة العربية في سياق ما بعد الصراع المسلح بعد 2011، بخاصيتين تهدد مستويات الاندماج الوطني للمجموعات البشرية فيها؛ الأولى تتميز بها البلدان ذات الحضور المركز للعلاقات القبلية والعشائرية، والثانية تتعلق بأزمة التوافق النخبوي للمجموعات المتنافسة على ساحات الفعل السياسي:

أ. عسر تحقيق المصالحة الوطنية التشبيك الاجتماعي في المجتمعات العربية التقليدية:

وضع **ابن رشد** تصوّرا لإمكانية تحول الكيان الاجتماعي القبلي البدائي إلى "دولة" رفاهية ورشادة سياسية، وفق مراحل محددة، لكنه أقصى المرحلة القبلية من الترتيب لكونها ممتنعة عن التواجد التاريخي فهي مجرد نتاج أول تجمع بشري عرفه الانسان عند خروجه من حالة الطبيعة، يسميها **الفارابي** بـ "مرحلة الضرورة" فقط[1]، ورغم خضوع العلاقات العشائرية في اليونان القديمة لأحكام العرف والعادات؛ أو "ثيمس Themis" في وصف **أفلاطون** إلا أنه اعتبرها كمرحلة انتقال الضفادع من بركة ماء إلى شاطئ بحر، والخروج من حالة "ثيمس" إلى حكم "لاغوس" حسبه يتطلب بناء دستور كامتحان ضروري، يعتبره **جان جاك شوفالييه** المتغير الأساس لقياس نظام المدينة.[2]

في حالات إعادة بناء دولة ما بعد الثورة الشعبية المسلحة، يمكننا اعتبار المصالحة الوطنية كحلقة انتقال من حالة "ثيمس" إلى حكم "لاغوس" لدى **أفلاطون**. وهي حتمية لبناء توافقات نخبوية أو شعبية في مرحلة ما بعد الصراعات الأهلية العنيفة التي تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام السياسي، وهي عملية شاملة "وطنية على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة ووفق مجموعة من الإجراءات"[3].

[1] بوعرفة، **المرجع السابق**، ص ص. 175-186.
[2] **المرجع نفسه**، ص 103.
[3] محمد احمد المحبرش، مرجع سابق، ص 831.

قبيل موجة الحراك الشعبي العربي، أدرج مجلس الأمن الدولي وثيقة «المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع؛ دور الأمم المتحدة» [*] ، كمرجع لممارسات مجلس الأمن 2004–2007، تناقش أسئلة أبرزها:

"هل ينبغي تصميم استراتيجيات المصالحة؟ وما دور الأمم المتحدة والأجهزة الرئيسية الأخرى؟"

أكثر ما ميّز مسار المصالحة الوطنية في حالات البلدان العربية بعد موجة الحراك العربي 2011، هو قوة تأثير المتغير الخارجي، واصطدمت بإشكالية تحقيق المصالحة الوطنية أمام تعقيدات التشبيك المحلي ذي الخصوصيات المحلية القبلية والعشائرية وأشكال الاندماج الاجتماعي السائد فيها؟

في الحالة المصرية مثلا؛ حافظت الأنظمة السياسية هناك علي الروابط الاجتماعية الأولية "العائلية" و"القبلية"، و وظفتها لخدمة تحقيق الاستقرار في المستوي المحلي في الانتخابات النيابية والرئاسية والاستفتاءات؛ فكلما ضعفت هذه النظم، ازداد اعتمادها علي العصبيات الإقليمية، لتمكين هذه العصبيات في مناطقها، ونتج عنه تشابك أجهزة الدولة علي المستوي المحلي بعلاقات الزبائنية، ولم يختف ذلك خلال ثورة 25 يناير في مصر وما بعدها رغم سكون الروح القبلية العصبية آنذاك لأنها أعيدت مع الانتخابات التشريعي التي أعقبتها، وهي التي تغذي النعرات الإقليمية في مناطق مختلفة من مصر، كالاضطرابات في منطقة النوبة، وسيناء وقرى ومدن متفرقة، وكانت لها تأثيرات وعلاقات أخرى مع اضطرابات متكررة في كل من محافظات السويس وقنا والإسكندرية، تمس بواقع الاندماج الوطني بين المجموعات البشرية بحكم الفوارق المقصودة والمتعمدة في السياسات التوزيعية وسوء استغلال تلك الولاءات القبلية.[1]

أما في الحالة اليمنية فالقبلية عميقة الجذور في البنية الاجتماعية وقد حاول النظام أن يستدمجها داخل بنائه الأشمل على مستوى السياسة الوطنية، فأصبح جهاز الحكم مرتكزا على أساس توازن بين مصالح القبائل[2].

---

[*] في 26 كانون الثاني يناير 2004 عقد مجلس الأمن الدولي جلسة (رقم 4903) ، وأدرج في جدول أعمالها البند ؛ "المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع؛ دور الأمم المتحدة"، استمع المجلس الى إحاطات كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وادلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو؛ الارجنتين، أفغانستان، ايرلندا كممثل عن الاتحاد الأوروبي، بورندي، البوسنة والهرسك، البيرو، الجبل الأسود، جمهورية، جمهورية كوريا، جنوب افريقيا، رواندا، سيراليون، صربيا، غواتيمالا، كاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، كوستاريكا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، نيجيريا، الهند واليابان، حيث أكدت الوثيقة أن المصالحة الوطنية في مرحله ما بعد الصراع تقع عند نقطة تقاطع مسؤولية المجتمع الدولي الأدبية ومسؤوليته السياسية وينبغي ان تدرج بشكل منهجي ضمن أنشطة الأمم المتحدة للحيلولة دون عودة نشوب الصراعات. **انظر** " مرجع ممارسات مجلس الأمن 2004-2007" على موقع منظمة الأمم المتحدة- تقارير ووثائق دورات مجلس الأمن الدولي، في: https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/ar/sc/repertoire/2004-2007/Chapter%208/Thematic/04-07_8_44_Post-conflict%20national%20reconciliation.pdf

[1] أحمد زايد، "الشارع لمن؟: التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية"، **السياسة الدولية** (دورية تصدر عن مؤسسة الأهرام)، ع 186، أكتوبر 2011، في: http://www.siyassa.org.eg/News/2027.aspx

[2] المرجع نفسه.

إن مثل هذه العقبات في تحقيق المصالحة في النماذج العربية ما بعد الحراك الشعبي 2011 وغياب الاندماج المطلوب بين المجموعات البشرية المتنافرة عرقيا أو ثقافيا، يشوّه عملية العدالة الانتقالية كاشتراطات يضعها دليل "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" باعتبارها: تمهّد لعمليات المصالحة الوطنية في المجتمعات المنقسمة على نفسها[1]، كما أن استمرار حالة اللا اندماج الاجتماعي والعرقي يمس بمسعى تحقيق أهداف المصالحة الوطنية على المستويين الاجتماعي والفردي، وتشويه متطلب تجديد العقد الاجتماعي ، وتغييب ثقافة السلام التي تتطلب تعزيز قيم الاندماج والمساواة على مستوى الخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة بين الافراد والجماعات[2].

ب. عودة تنافس النخب العربية على ساحات الفعل السياسي بعد 2010:

يطرح **محمد عابد الجابري** مراجعة نقدية للمشروع النهضوي العربي، ينتقد فيها الاحتقان السياسي بين النخب العربية في اللحظة الأولى لميلاد الدولة العربية الحديثة ما بعد موجة التحرر في القرن الـ 20 م، ويقول إنها –النخب– تسير عكس الرأي العام العربي، فالأخير كان حاضنا لأيديولوجيا قومية تريد وحدة عربية، أما الثانية فكانت تعمل بالعكس من ذلك على تكريس تجزئه وتثبيت دعائم الدولة القطرية بحماس وطني وتعصب قطري، حملته ثلاثة تيارات: حداثية، تراثية سلفية، وتوفيقية؛ كلها في شد وجذب مع الأنظمة السياسية بحسب الظروف والضغوط الداخلية والخارجية اي الاعتبارات السياسية. [3]

تطور تحميل هذه الاتجاهات من تيارات سياسية إلى أحزاب سياسية، ثم إلى جمعيات مدنية. أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد من الصراعات المدنية داخل تنظيمات المجتمع المدني الحديثة (جمعيات أهلية، نقابات، وأحزاب)، وقبل فترة الحراك الشعبي 2010؛ كان ضعيفا بسبب سيطرة الدولة عليه، والتشريعات المقيدة لنشاطها، لجأ بعضها إلى الخارج، وهناك منها ما تبنت مدخلا حقوقيا للمشاركة في الحراك الفكري والسياسي لإذكاء فتيل الحراك الشعبي فيما بعد ونقله إلى ميادين أوسع (ضغط دولي) ثم تحول إلى صراع مادي تجسد في صور التظاهر، الاحتجاج أو الاعتصام، تشكيل نقابات جديدة، التحدث باسم الثوار... الخ، في المنطقة العربية كـ "واحدة من أكثر المناطق شبابا في العالم، إذ تقل أعمار نصف سكانها عن 25 عاما"[4].

---

[1] سعداوي، مرجع سابق، ص 211.
[2] المرجع نفسه، ص 216، 217.
[3] الجابري، **المرجع السابق**، ص 142.
[4] (من دون ذكر الكاتب)، **"**قضايا الشباب العربي على طاولة أكبر منتدى دولي معني بقضايا الشباب في العالم**"**، **بوابة أخبار الأمم المتحدة**، منظمة الأمم المتحدة، 27 أبريل 2023، تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 ماي 2023، في: https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119912

اختلفت حالات الحراك الشعبي العربي فيما بينها من حيث درجة العنف وطبيعته، وتمايز شكل الاستجابة له؛ إصلاحات، سقوط النظام السياسي، والتعبير بالعنف الذي انهارت معه قدرة الدولة على فرض الأمن واستتبابه:[1]

- صراع على الحيز المكاني: فوضى شوارع، مظاهرات واعتصامات؛ تقوده شرائح مجتمعية فقيرة في غياب أجهزة تنظيم الفضاءات العمومية كالساحات، يتبعه صراع على الحيز البيولوجي باستخدام العنف المادي.
- صراع فئوي على الحيز الاقتصادي للحصول على أكبر منفعة اقتصادية: تبدأ باحتجاجات قطاعية متفرقة لتعم فيما بعد، مثلما حدث في مصر مع احتجاجات موظفي الضرائب العقارية الذين بدأوا إضراباتهم عن العمل منذ 2007، واستمروا على ذلك إلى غاية الاعتصام المفتوح قبيل ثورة 25 يناير.
- العنف في الحيز الاجتماعي؛ تتمثل في الصراعات داخل تنظيمات المجتمع المدني الحديثة (الجمعيات الأهلية، والنقابات، والأحزاب) فالحراك أدخل مرحلة جديدة تعجز فيه الدولة عن التحكم بهذا الحيّز.
- صراع نخبوي على الحيز السياسي؛ أحزاب سياسية، حركات اجتماعية... الخ، فالفضاء السياسي قبل الحراك كان محتكَرا من الحزب الحاكم، ليصبح بين كل الأطراف (وطنية وليبرالية ومحافظة)، تتصارع فكريا وأيديولوجيا حول الدستور، مبادئ الدولة المدنية، وحول أولويات إعادة بنائها من جديد.

هذا الوضع في حال ما لم يتوقف في مدة محدودة وبشكل محدود تحدّه التسوية السياسية الجدية، فإنه ينتج لنا مجتمعا فوضويا ما بعد الثورة؛ حالة "عنف الجميع ضد الجميع"[2] بمفهوم **توماس هوبز**، بين احتمالين:

-الأول: غياب نسبي للدولة، وضعف الأجهزة الأمنية، وعدم فاعلية أجهزة الدولة في إدارة شؤون البلاد.

-الثاني: حضور كلي لعنف الدولة، وانخراطها كطرف أصيل في حوادث العنف.

وفي الحالتين، فالدولة هنا أسهمت في إنتاج العنف، من خلال غياب الرادع الثقافي والقانوني، وحضور الغريزة بقوة في السلوك، فإذا كان العنف المسلح طويل الأمد (حالات: ليبيا، اليمن، وسوريا)، تكون التوافقات المطلوبة متمثلة في تحقيق مصالحة وطنية جدية وشاملة قبل الانخراط في التسوية السياسية وإجراء انتخابات شاملة.

[1] أحمد زايد، " الشارع لمن؟ التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية"، **مرجع سابق.**
[2] الأشقر، "هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟...، المرجع السابق، ص 36.

هذا الواقع كانت وثيقة مجلس الأمن الدولي (المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع؛ دور الأمم المتحدة» [*] ، كمرجع لممارسات مجلس الأمن 2004-2007) قد أحاطت ممثلي الدول والمنظمات المشاركة في الجلسة بنقطتين أساسيتين، يجب مراعاتها في حالات وجود تهديد للاندماج الاجتماعي خلال تحقيق المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع:

- خطورة الاستعجال في التحول الى المنافسة الديمقراطية من دون معالجة أسباب الصراع.
- هي عملية طويلة الأجل تتطلب دعما مستمرا من الأمم المتحدة في مجالات الوساطة، نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وإعادة التأهيل، تقديم المشورة السياسية والمساعدة التقنية في مجالات العدالة وتقصي الحقيقة.

- **فرع 02: مشكلات البناء الدستوري للدول العربية في سياق ما بعد الصراع المسلح بعد 2011**

تطرق المبحث الثالث من هذا الفصل (الأول 01) إلى مشكلات بناء الدساتير في سياق ما بعد الصراعات المسلحة، حيث أن تميّز وتفرد كل حالة يجعل البحث عن أنماط متسلسلة، صعبًا إن لم يكن مستحيلًا، فالوظيفة المفترضة والمرجوة من العمليات الانتخابية والاستفتاءات تختلف حسب طبيعة الحالة، وفهم هذه الوظائف ضروري في تصميم التسوية السياسية حينما يتعلق الأمر بتوقيت وتسلسل وتفاعل الانتخابات والاستفتاءات مع بناء الدستور.

يقول **حسن طارق** في تحليله مسار إعادة بناء الدساتير العربية لما بعد الحراك الشعبي 2011، إنها ورغم حدوثها خارج الدستور –القديم– كرفض أخلاقي لذاك الإطار القانوني للتسلّط، تخبطت بالرجوع إليه وسط جدلية؛ الانتخابات أم الدستور؟ الطريقة التأسيسية أم الإبقاء على المؤسسات التمثيلية؟ ثم أفضت إلى توافقات شكلية حول قضايا شائكة، وتمحورت حول أربع (04) قضايا:[1] **الهوية، المواطنة، مدنية الدولة، نظام الحكم.**

[*] في 26 كانون الثاني يناير 2004 عقد مجلس الأمن الدولي جلسة (رقم 4903) ، وأدرج في جدول أعمالها البند ؛ "المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع؛ دور الأمم المتحدة"، استمع المجلس الى إحاطات كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ وادلى ببيانات جميع أعضاء المجلس وممثلو؛ الارجنتين، أفغانستان، ايرلندا كممثل عن الاتحاد الأوروبي، بورندي، البوسنة والهرسك، البيرو، الجبل الأسود، جمهورية، جمهورية كوريا، جنوب افريقيا، رواندا، سيراليون، صربيا، غواتيمالا، كاميرون، كرواتيا، كوت ديفوار، كوستاريكا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، نيجيريا، الهند واليابان، حيث أكدت الوثيقة أن المصالحة الوطنية في مرحله ما بعد الصراع تقع عند نقطة تقاطع مسؤولية المجتمع الدولي الأدبية ومسؤوليته السياسية وينبغي ان تدرج بشكل منهجي ضمن أنشطة الأمم المتحدة للحيلولة دون عودة نشوب الصراعات. **انظر:** " مرجع ممارسات مجلس الأمن 2004-2007" على موقع منظمة الأمم المتحدة- تقارير ووثائق دورات مجلس الأمن الدولي، في: https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/ar/sc/repertoire/2004-2007/Chapter%208/Thematic/04-07_8_44_Post-conflict%20national%20reconciliation.pdf

[1] حسن طارق، "في الدستورانية العربية الجديدة: أسئلة الهوية، المواطنة، مدنيه الدولة ونظام الحكم"، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، 2017)، ص ص. 179-203.

هذا التفكيك صنّف من خلاله **حسن** تلك الدساتير كالتالي: دساتير؛ هوية، سُلط، حقوق، ودستور السياسات، ويلخص الجدول الآتي أشكال هذه الدساتير حسب هذه المتغيرات، وتركيز قضايا النخب فيه، ثم تصنيفها من حيث النهج الدستوري العالمي شكلا، ومدى التزامها مضمونا بمبدأ العقد الاجتماعي لأطول فترة ممكنة:

	أشكال الدساتير العربية لما بعد الحراك الشعبي 2011			
دستور:	**هوية**	**حقوق**	**سلطات**	**سياسات وبرامج**
قضايا الحراك فيه	أسئلة الهوية	المواطنة	مدنية الدولة	نظام الحكم
محددات الصراع فيه	محددات الانتماء الوطني	المساواة	موقع الشريعة الاسلامية في صنع القانون	مستوى التشاركية
التطور النصي	دساتير الجيل الجديد			
التعاقدية الاجتماعية	تذبذب بين الخضوع للهيمنة الأيديولوجية وبين السمة التوافقية التكتيكية			
مصادر التشريع	مراعاة توجهات التشريعات الدولية، خاصة في مجال الحقوق			

جدول 17 : الدستورانية العربية الجديدة لما بعد الحراك الشعبي 2011. -**المصدر**: حسن طارق، "في الدستورانية العربية الجديدة: أسئلة الهوية، المواطنة، مدنيه الدولة ونظام الحكم"، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2017. ص 179-203، بتصرف.

يقود التحليل إلى استشراف ضمني لتلك المسارات من خلال قياس التعامل مع "مدنية الدولة" كمطلب يراه جوهر معضلة الأنظمة العربية؛ العلمانية التي ظلت حبيسة الالتباس الأيديولوجي، ومعزولة دون أن تكون اختبارا سياسيا، فمدنية الدولة يُنظر إليها كفكرة مستوردة حسب **برهان غليون**، وهي ليست مطابقة للحاجة التاريخية العربية مثل مطلبي الديمقراطية والعقلانية كما يصف **عابد الجابري**،[1] مع تخبط في توصيف علاقة الدولة بالدين وموقع الشريعة الإسلامية؛ بين الهيمنة الأيديولوجية (كانحسار هيمنة التيار السلفي بين دستور مصر 2014 مقارنة بدستور 2012)، وتكتيكات التسوية التوافقية غامضة التأويل في التنصيص كقول **يوسف القرضاوي**؛ دولة مدنية بمرجعية إسلامية. وهذا تحديث لموقع الإسلام كمرجعية هوياتية حسب دراسة مقارنة حديثة لحصيلة الهندسة الدستورية العربية بعد 2011 [*]. ويلخص **حسن طارق** سمات مشتركة لدساتير الدول العربية ما بعد 2011 في:

- محاولة –بالتنصيص– لمسايرة الأجيال الجديدة من حقوق الانسان.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 185.

[*] ينطلق **أنطونيو بوراس غوميز** من تشابه الانتفاضات العربية 2010 بالموجات الثورية الأوروبية في (1820، 1830 و1848) من حيث الخطابات والطموحات، وأن العملية الدستورية بعدها أدت الى بلورة توازنات سياسية غير مستقرة مع تباين في نتائج التصميمات الدستورية من بلد الى اخر. ويركز البحث على الأبعاد الوصفية والتحليلية والتفسيرية والنظرية لإعادة صوغ القانون الدستوري في هذه الدول، وناقش إمكانية تقديم مرجعيات نظرية راسخة في المنظور القانوني الدستوري وفي نماذج دستورية عالمية تؤطرها تسمح بمقاربة قانونية-مؤسساتية تركز على مكامن الاعتراف بحقوق دستورية جديدة. وكذا القواسم المشتركة للدستورية العربية الجديدة وتقديم مرجعيات نظرية راسخة في المنظور الدستوري التطوري في النماذج الدستورية العالمية التي تؤطرها. **انظر**: أنطونيو بوراس غوميز، " الحقوق الدستورية الجديدة في البلدان العربية"، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018)، ص ص. 331- 353.

- غياب أطر قيمية ومرجعية عليا سوى تصريح ببرامج سياسات عامة لاختلاط المطالب السياسية بالاجتماعية.
- بقاء النزعة التدخّلية للدولة بأسلوب اشتراكي، وتكثيف الالتزامات الحكومية في السياسات العامة.
- معالجة معضلة الأنظمة "الرئاسوية" ببدائل "شبه رئاسية" فقط بحجة ضعف الثقافة السياسية والنسيج الحزبي.
- غياب تعاقد اجتماعي بعيد مدى، والاكتفاء بتوافقات سياسية تكتيكية حسب موازين قوى مرحلية.
- ارتفاع منسوب الطلب على الدسترة وتضخم المطالب المرفوعة في وجه المجالس التأسيسية.

لقد نجحت الانتفاضات العربية بعد 2010 في إطلاق ميزات المنهج الدستوري الديمقراطي الليبرالي بعكس الميل التاريخي المعهود نحو السلطوية، ويقارن **أنطونيو بوراس غوميز** هذا المنحى التطوّري على مستويين؛[1]

أ. المستوى المتعاقب (مقارنةً بالسابق): توسع دائرة الحقوق والاهتمام أكثر بالمرأة والتشبث بدولة الرعاية.
ب. المستوى المتزامن: سعي الدساتير العربية بعد 2010 لإقامة حواجز قانونية على الحكم الاستبدادي، التفصيل وطول النصوص، معايير الهوية ومصادر التشريع (الإسلام–المواثيق العالمية).

ويلاحظ **غوميز** فيها سمتين؛ التعلم المتبادل (أو التماثل الضمني) ومفاعيل التشبيك، وهذا من حيث دلالات أهمية الحركات الإسلامية كمرجع للسلوك الثوري، وأيديولوجيا القوى التاريخية الإقليمية المؤثرة في العملية الدستورية التي تعكس نزعة الاستقطاب التي يؤكدها **لاو** و **فرستيغ**، وهذا التطور الفكري الاقليمي متأثر بالتطور العالمي نحو الدساتير "الدولتية" كميل منفرد نحو عولمة دستورية تفترضه تحليلات **لوكاميزاتي** للموجة الرابعة للديمقراطية.[2]

المطلب الخامس: مقاربة لقياس فرص نجاح إعادة بناء الدولة المنهارة ما بعد الحراك الشعبي

بافتراض أن "الثورة الشعبية" أسقطت النظام الحاكم وليس انهيارا للدولة برمتها، يشترط أن يقودها تنظيم قادر على قيادة عملية التغيير بشقيها؛ التفكيك وشق إعادة البناء، فالتفكيك يقتضي أن تمتلك هذه النخبة القائدة استراتيجية ثورية كتلك التي تحدّث عنها **انطونيو غرامشي** بشرطين:

[1] أنطونيو بوراس غوميز، " الحقوق الدستورية الجديدة في البلدان العربية"، **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018)، ص 333.
[2] **المرجع نفسه**، ص 353.

- ✓ تحقيق انشطار أفقي بين القاعدة (الشعب) والجماعة الحاكمة، وليس انشطارا عموديا (بين الشرائح المجتمعية والتمايزات كالقبائل والعشائر والطوائف) لضمان وترسيخ الاندماج الوطني والتماسك المجتمعي.
- ✓ تحقيق هذه قيادات الحراك هيمنة مضادة متزايدة على الأفراد المسؤولين ونقلهم من مساحة الموالين للنظام إلى صف القاعدة لزيادة الضغط وضمان فرص أكبر للتغيير بشكل أخف وأسرع.

لئن كان هذا من التحديات التي واجهت النخب العربية القائدة للحراك الشعبي، فيمكن أيضا قياس فرص نجاح العملية برمتها على مستويين إثنين:

- **قياس عملية بناء دساتير في سياق ما بعد الصراعات الداخلية المسلحة.**
- **إطار نظري لتحديد الفاعلين في عملية إعادة بناء الدولة ما بعد الصراع..**
- **قياس فرص نجاح إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراعات المسلحة**

❖ الفرع الأول: قياس عملية بناء دساتير في سياق ما بعد الصراعات الداخلية المسلحة

لبناء تصور نظري للتحليل والاستشراف حول إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع المسلح؛ يمكن الانطلاق من 04 أسئلة لمعرفة إمكانية بدء عملية سياسية ودستورية من عدمها:

أ) هل تتقبل الأطراف السياسية عملية بناء السلام المطروحة؟

ب) ما درجة تمثيل الأطراف المتفاوضة للمواطنين؟ وما آليات إشراك أكبر عدد ممكن من السكان في العملية؟

ت) ما جوهر الأزمة السياسية (الشرعية – المشروعية – السيادة) ودرجة الاستعداد لإجراء إصلاحات عميقة؟

ث) نقطة بدء العمل المؤسسي؛ إعادة بناء المؤسسات أم أن الإطار الموجود السابق كاف لحل الأزمة؟

بعد تأكد إمكانية وجود هذه البوادر، يمكن قياس نجاعة العملية الدستورية من خلال 03 قضايا أساسية:

- مستويات المشاركة والتمثيل والإشراك: لمعرفة مستوى الشرعية والتشاركية.
- آليات الإقرار: هيئة تشريعية أم جمعية تأسيسية أم سلطة تنفيذية متبقية تعلنه.
- دور الأطراف الدولية: من خلال المشورة، الضمان، رعاية الحوار الوطني، تقديم الموارد... إلخ.

لمعرفة فرص نجاح العملية السياسية وقياس مدى نجاعة الدستور المؤقت في هذه الحالات، من خلال:[1]

- ✓ مدى مراعاة خارطة الطريق للحجم اللازم لإعادة هيكلة الدولة أو إعادة بنائها.
- ✓ الإجراءات المحتملة لعدم الالتزام بالمواعيد النهائية (مثل حل هيئة صياغة الدستور وإجراء انتخابات مجددا، وصلاحية الدستور المؤقت أو الإعلان الدستوري ما بعد الصراع).
- ✓ المدود الزمنية وتسلسل العمليات ومواعيدها النهائية ودرجات تقييد العملية السياسية مقارنة بما هو موجود.
- ✓ نجاعة عملية بناء السلام كحاضنة لعملية التسوية السياسية برمتها.

- **الفرع الثاني: إطار نظري لتحديد الفاعلين في عملية إعادة بناء الدولة ما بعد الصراع.**

أفرز الحراك العربي نماذج متميزة للمقاومة المدنية باختلافات اجتماعية لاقتطاع أشكال تشاركية ديمقراطية عنيفة بدرجات متباينة. ويمكن البناء على المقترب التحليلي لـ **ريموند هينبوش** والاستعانة بعلم الاجتماع التاريخي للاستشراف عبر متغيرات الفاعلية على السلطة قبل وأثناء وفي سياق ما بعد الصراع المسلح، يكون على مستويين:

- **أولاً: الفاعلية في الصراع على السلطة:**

تقاس الفاعلية في الصراع على السلطة من خلال متغيرين إثنين؛ التعبئة الجماهيرية، وقدرة النظام الحاكم على اختراق الحراك أو ما يسمّى بـ "القانون الحديدي للأوليغارشية":

أ. التعبئة الجماهيرية: أي مدى قدرة حركات المعارضة على فرض تغيير ديمقراطي، في ظل وجود تأثيرات متباينة حسب البلد تكون طويلة المدى حسب نظرية الحركة الاجتماعية، وتحتمل إفراز 04 حالات:

- ➢ انهيار النظام، وتوليد تلك الحركات لنظام حكم مضاد من خلال عدد كبير.
- ➢ إشراك النظام لمنهاضيه في نظام تعددي وهو انتقال توافقي بين المعتدلين في النظام والمعارضة.
- ➢ احتواء النظام لمنهاضيه في أعلى هرم السلطة بنزع التطرف عنهم.

[1] كيمانا زولويتا فولتشر، الدساتير المؤقتة: أدوات لحفظ السلام وبناء الديموقراطية، ورقة سياسات، **المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات**، ستوكهولم، السويد، أكتوبر 2015، في: https://constitutionnet.org/sites/default/files/2021-03/interim-constitutions-peacekeeping-and-democracy-building-tools-arabic-ar.pdf

- يجري تقسيم المعارضة المحتجة ويتم تهميشهم.

ويركز النموذج التحليلي أيضاً على قياس عمق التعبئة المعارضة وقدرتها على تخطي الانقسامات، والبُعد الأيديولوجي للثورة الشعبية على هذا النظام، ثم مسارات هذه الفواعل؛ هل تنتظم في ائتلافات أو أحزاب سياسية قوية، والتحالفات الممكنة بين الجماعة الحاكمة وبين طبقات : العمال، العلمانيين، والطبقة الإسلامية.

ب. مدى قدرة النظام التكيفية على اختراق قيادات الثورة الشعبية: إذ يحاول النظام الحاكم اختراق نخبه المضادة، ويركز النموذج على قياس هذه القدرة على مستوى: الموارد، الثروة والمعلومات.

- **ثانيا: قياس ممارسات بناء الدولة والتنافس على إعادة بناء الدولة:**

يتم هنا قياس درجات العنف الممارس (التسلطية–الاستبداد) المعتمد من قبل في تشكيل النظام (ملكي–جمهوري–قبلي) ودرجات التفاعلية بين محاولة النظام إعادة تكوين السلطة، ومفاهيم الحراك، ففي حالات الحراك العربي ارتفعت مستويات العنف ما يدلّ على عملية بدائية في إعادة البناء التنافسي للدولة، وغياب مؤشر انخفاض حدة الصراعات بين الاتجاهات الأوليغارشية ومطالبات الحراك بالدمقرطة.

- **ثالثا: التحولات الدولية الهيكلية او السياق الكلي لعملية إعادة بناء الدولة؛**

تفرض البيئة الدولية خيارات تحدّ من فاعلية بناء الدولة المحلية، ويهتم هذا المستوى بمتغيرين:

أ. الاقتصاد السياسي: تتسم هيكليات الاقتصاد العربي بغياب الشفافية وتقصى فيها القوى الاجتماعية، مما جعلها تتأثر بالتعبئة المناهضة للنظام لفرض توازن بين الدولة والبرجوازية والطبقات العمالية المنظمة بنموذج **الفوردية Fordism**[1]، أمام استهداف العولمة المالية لما بعد الفوردية للنقابات العمالية فتنتج ما يصفه **روبنسون** بـ "الديمقراطية منخفضة الكثافة"، التي تسقط مطلب توزيع الثروة من الأجندة السياسية، كنتيجة للتصدير الغربي لليبرالية الجديدة المفروضة على الجماهير، ما يؤشر **بـ؛ تواصل الانتفاضات الشعبية فيها.**

ب. الصراع الدولي على السلطة: تواجه الثورات الشعبية العربية الآن حسب دراسة لـ **هاليداي** تدخلات تنافسية عالمية تساند الأنظمة الفاسدة، حوّل البلدان العربية الهشة إلى مناطق حروب وصراعات.

- **الفرع الثالث: قياس فرص النجاح إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراعات المسلحة**

[1] Daniel Watson ; « Fordism: a review essay », **Labor History** , V 60- Issue 2, November 2019 , pp. 144-159.

بالاستعانة بتحليل **هينبوش**، سنحاول إعطاء نموذج تحليلي لقياس فرص إعادة بناء دولة في سياق ما بعد الصراع (حراك شعبي/ حرب اهلية)، لاستشراف مساراتها في بلدان "الربيع العربي" وأفق العملية السياسية خلال الفترات الانتقالية والإصلاحات (مثل حالات: ليبيا، اليمن، وسوريا)، ويتم تقسيم ذلك على 03 مراحل:

1) **المرحلة الأولى**؛ يجب تصنيف تأثير هذه الثورات الشعبية على بنية الدولة من خلال مدخلين:
- هيكلية التعبئة المتغيرة: تحديد طبيعة القوى الشعبية والنخبوية ونسبها الكمية والنوعية.
- تحديد قوة الدولة ومرونة الأنظمة السياسية: في القدرة على التكيف مع مدخلات بيئتها المحلية.

2) **المرحلة التالية**، تحديد مستويات الفاعلية للقوى الفاعلة ما بعد الثورات الشعبية، حتى يتسنى معرفة طبيعة الحراك الشعبي إن كان مجرد انتفاضة وهبة شعبية أو ثورة تحقق نقلة مرجوة؛ إما إعادة بناء دولة حديثة أو إعادة إنتاج النظام السياسي لنفسه، ويفترض وجود 05 أصناف:

a. الحركات الديمقراطية الشبانية المناهضة للنظام: غير مهيكلة حزبيا ولا نقابيا، فنسبة هذه الفئة في الوطن العربي مرتفعة وتعاني من مشاكل كبيرة كالبطالة، ويمكن إدراك ذلك إحصائيا كالتالي:

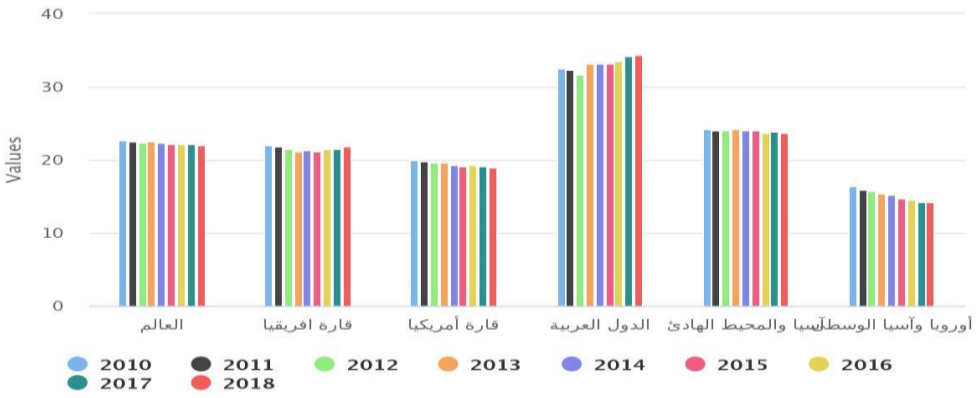

- **رسم توضيحي 07:** نسبة الشّباب المنتمين إلى الفئة العمرية 15 – 24 سنة غير التمدرسين وعاطلين عن العمل. - **المصدر**: المنظمة العربيّة للتّربية والثقافة والعلوم على الرابط: https://observatory.alecso.org

b. الإسلاميون، ممثلين في أحزاب وحركات إسلامية كانت او أصبحت تعارض الأنظمة.

c. الحركات العمالية: فكلما كانت متوافقة مع الحركات الإسلامية كلما كانت أدوارهم أساسية في التعبئة.

d. القوى المؤيدة للنظام: استخدمت الأنظمة العربية العنف للقضاء على الحراك الشعبي حسب **جوشوا ستاكر**؛ فتحكُّمها في الثورات يقلّل من فرص الانتقال الديمقراطي (مصر، تونس، وسوريا)، لكن كلما زادت حدة استعمالها العنف ضد الحركات الاجتماعية؛ كلما زادت فرص انهيار الدولة (ليبيا، اليمن).

e. حالة توازن قوى الحراك: توازن فاعلية هؤلاء الفاعلين الأربعة (04) سيؤثر في المسارات بها بطرائق معينة؛

- قوة (الحركات الشبانية والعمالية) + ضعف الجيش+ إسلاميين معتدلين= ارتفاع فرص التعددية (تونس)
- قوة الجيش+انقسام الإسلاميين+ ضعف الحركات الشبانية والعمالية = إعادة النمط القديم (حالة مصر).
- قوة الجيش+إسلام راديكالي+ضعف الحركات الشبانية والعمال= دولة فاشلة/ منهارة/حرب أهلية (سوريا).

3) **المرحلة الثالثة**، يجب تصنيف سياق الفاعلية لتحديد أي فعل سينجح بين هؤلاء الفاعلين، من خلال:

أ. تحليل البنية المؤسساتية لما بعد الحراك الشعبي وفق مقترب الاقتصاد السياسي:

سيساعد تحليل مسارات البناء الدستوري لما بعد الحراك الشعبي على معرفة:[1]

- ✓ غياب/وجود أطر قيمية ومرجعية عليا تسمو على برامج سياسات عامة مرحلية فقط.
- ✓ بقاء/تغيّر النزعة التدخّلية للدولة بأسلوب اشتراكي، ومستويات التدخلات الحكومية في السياسات العامة.

ب. قياس تأثير المتغير الخارجي: تحديد طبيعة التدخلات التنافسية من قوى دولية، بالاستعانة بنموذجٍ للباحث **وليد عبد الحي** للقياس بالتمييز بين منظورات النظام الدولي* ، ويكون القياس على مستويين بين [2]:

- منهجية الوحدات actor approch لقياس بنية الدول العربية أمام الثورات والتدخلات الأجنبية.
- منهجية العمليات process approach لقياس 04 ظواهر تميز علاقة الدولة بمحيطها الخارجي؛

– **الاختراق Penetration** الذي يبين تأثير البيئة الخارجية على النخب الداخلية والمجتمع.

– **النفوذ Influence** يعني التأثير غير المباشر في سلوك طرف آخر وقراراته.

– **الاعتماد المتبادل Interdependence** فيعني الحاجة المتبادلة بين دول المنطقة.

---

[1] حسن طارق، **مرجع سابق**، ص 185.

* المنظور الأول منظور التجزيئي Reductionism الذي يرى المجتمع الدولية وحدات مستقلة ومتباينة لكنها تترابط بشبكة التفاعلات ذات الصبغة التكتيكية العابرة والنفعية، وهي فرضيات للنظرية الواقعية من **مورغانتو** إلى **كينيث والتز** لفهم حركية الواقع الدولي. اما المنظور الثاني فمنظور كلاني Holism يرى المجتمع الدولي بنية واحدة بداخلها وحدات تتباين بسماتها لكنها تتفاعل بكثافة مطّردة كي تصبح هذه التفاعلات بين الوحدات هي الأساس الذي يبنى عليه تحليل الظاهرة الدولية بينما تمثل تباينات الوحدات تنوعا داخل بنيه النظام الدولي. **أنظر**: أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، مرجع سابق، ص 55.

[2] نوفل وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 56.

- **التغلغل Entryism** : درجة تأثير طرف خارجي في مكونات المجتمع والتأثير عليها وتوجيهها (وهو نموذج **تروتسكي** بدعوته التروتسكيين الفرنسيين الى التغلغل بالقطاع الفرنسي في الاشتراكية الدولية عام 1934)[1].

[1] **نفس المرجع السابق**، ص57.

خاتمة الفصل الأول:

برغم تداخل المفهومين فيما بينهما؛ بناء الدولة وإعادة بناء الدولة، إلا أن مبررات ودلالات كليهما تختلف من حيثُ أن الأول يحمل دلالات تاريخية تشير إلى محطة من محطات دخول المجتمعات الانسانية مرحلة تنظيم السلطة والمجتمع، انتقلت فيها النظام السياسي من أداء وظائف بسيطة إلى تعقيداتها الحالية التي استوجبت تنظيما أكثر عماده مأسسة السلطات وابتغاء الطرق الأكثر فعالية وتنظيما لها، بينما يحمل المفهوم الثاني "إعادة بناء الدولة" إلى ظهور أنماط مختلفة للدول وانتقال العلاقات الدولية من مفهوم النسق المغلق إلى مفهوم النسق المفتوح الذي يتأثر فيه النظام السياسي بتفاعلات البيئة الخارجية له ويؤثر فيها، ما جعل المفهوم يكتسي خاصية احتمال كبير لتجسيده من الفواعل الخارجية والدولية.

على صعيد آخر، فإن مفهوم الدولة المتغير من كونها وحدة أساسية للتحليل إلى نطاق آخر تُشرَك فيه خاصية التأثير إلى فاعلين آخرين كالخواص والمجتمع المدني، فإن التحليل من منظور وظيفية هذه "الدولة" يتجاوز النمطية في تصنيف الحالات الفاشلة والهشة التي تقتضي إعادة بناء الدولة فيها، فتصاعد حدة الحراك الشعبي وسقف المطالب والمشكلات المتجددة لدى إدراكات المجتمع والشعوب حتى في الدول المتقدمة، يجعل اللجوء إلى إعادة البناء لا يستثني حالة دون أخرى في حال الاضطرابات ووصول إلى سياق الصراع العنيف. أما في الحالات العربية التي اصطدمت فيها الأنظمة السياسية بموجة "الربيع العربي" فيبدو أن طريقة معالجة أسباب ذلك سياسيا ومؤسساتيا ودستوريا، لا تجعلها تخرج دائرة احتمالات عودة الحراك الشعبي خاصة في بيئة دولية متنافسة على مقدرات المنطقة العربية، كما أنها تمثل تحديا أمام تلك الأنظمة لإعادة بناء المنطقة من جديد، ومراعاة الخصوصيات المحلية فيها لتجنب سلبيات النمذجة المؤسساتية، ويبين التحليل السياسي والاقتصاد السياسي لتلك الأزمات إمكانية قياس اتجاهات هذا الحراك الشعبي والنخب المدعومة عادة من الخارج وما بعده من صراع سياسي، ما يمنح القدرة على استشراف المستقبل والتحديات المطروحة.

الفصل الثاني: المسار التاريخي لبناء الدولة الليبية من 1951 – 2011 م

تمهيد:

تمثل الحالة الليبية حالة متفرّدة سواءً في مسار بناء الدولة فيها بعد إعلان الاستقلال 1951م، أو في علاقة التأثير والتأثر بالبيئة الاقليمية والدولية، ولا غرو في ذلك بالنظر للخصائص الاجتماعية والمقدرات الطبيعية التي تتميز بها الحالة الليبية. صحيح أنها تتشابه مع حالات عربية أخرى من خلال تلك الخصائص والمقدرات، لكن المدخل الفعال في بنائها سنوات السبعينات والثمانينات من القرن 20م متمثلا في حالة النظام السياسي آنذاك والقيم السياسية المركزية له مع نظام **معمر القذافي** أكسبها تلك الخاصية المتميزة مقارنة مع الأنظمة الشبيهة، ولازالت كذلك في مرحلة "الربيع العربي" الذي جمع تراكمات مسار بناء الدولة منذ الاستقلال، الذي قد لا يتحمل النظام السياسي مسؤولية الوضع لوحده بالنظر إلى حجم الضغوط القوى الغربية ضد النظام السياسي والتحولات الخارجية بما فيها عولمة القيم الجديدة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

المبحث الأول: ليبيا: مسار بناء الدولة في ظل خصوصيات المجتمع المحلية

تملك ليبيا احتياطات مهمة من الثروات المعدنية كالذهب واليورانيوم والحديد، فهي رابع أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، وبكميات نفطية كبيرة قبالة سواحلها على غرار حقل البوري النفطي من أكبر الحقول النفطية في البحر المتوسط[1]، لكن أزمة 2011، وقبلها حصار دولي طويل في الثمانينات والتسعينات، أثّرت على مسارها السياسي والمؤسساتي وحتى البنى التحتية، وحتى على تدفق الأموال الأجنبية نحوها للاستثمار، وعلى الاقتصاد كالصناعات الثقيلة والتحويلية، وفيما يلي نظرة على هذه الموارد والمسار التاريخي للدولة الليبية الحديثة.

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية لليبيا.

الإحاطة بالثقل الجيو استراتيجي للحالة فيما يتعلق بقياس ودراسة مآلات محاولة التغيير/الثورة/الحراك الشعبي في المراحل الانتقالية، لها أهمية خاصة، ويقدم **عزمي بشارة** في كتابه "الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة" فرضيات لقياس ذلك من بينها أنه "كلما زاد الوزن الجيو استراتيجي للدولة، كلما زاد تأثير العوامل الخارجية السلبية" [*]، ولهذا لابد من تبيان الأهمية الجيو استراتيجية لفهم حدة الصراع الدولي الذي زاد من تعقيدات وعمق الأزمة بدل دعم الحلول لأجلها.

الفرع 01: الموقع الجغرافي لدولة ليبيا:

تطل ليبيا على البحر الأبيض المتوسط الجنوبية بساحل طوله 1.900 كلم، وتمتد ليبيا من الشمال الأوسط من قارة أفريقيا إلى الحدود الشمالية لدولتي تشاد والنيجر الجنوب، ومن الغرب كل من الجزائر وتونس، وتحدها شرقا كل من السودان ومصر، وتشكل حدودها مجتمعة حوالي 6.500 كلم، وقُدرت مساحة ليبيا بـ 1.759.540 كلم مربع عام 1994، لتتقلص إلى 1.669.841 كم مربع بعد حكم المحكمة الدولية بضم قطاع

[1] مصطفى دالع، " حديد ويورانيوم وذهب.. ثروات ليبية ضائعة"- (تقرير)، **وكالة الأناضول**، 08 يوليو 2020، في: حديد ويورانيوم وذهب.. ثروات ليبية ضائعة(aa.com.tr)

[*] قام المفكر عزمي بشارة في هذا البحث بنقد مسار تطبيق التحديث خلال تجارب الانتقال الديموقراطي في الدول العربية سواء في سبعينيات القرن الماضي أو ما أعقبها، ثم ربط بين ذلك وتجارب الانتقال في هذه البلدان العربية التي اندلعت فيها ثورات تغييرية وانتفاضات شعبية، ويستنتج البحث أنها مليئة بالتعقيدات السوسيوثقافية والسياسية، ويضع مجموعة من الافتراضات التي يمكن التنبؤ من خلالها بنجاح التجربة من عدمه، من بينها أيضا وإضافة إلى الفرضية المذكورة أعلاه، أنه؛ 1. لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي إذا كان الجيش موحدًا ضده أو إذا كان لدى الجيش طموح للحكم؛ 2. لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي إذا لم تتفق قوى التغيير على ضرورة إنجاحه، وإذا لم تلتزم إجراءات الديمقراطية وترفعها فوق خلافاتها؛ 3. لا يمكن الحكم بأغلبية ضئيلة في مرحلة الانتقال إذا كان جهاز الدولة البيروقراطي والقوى السياسية للنظام القديم متحالفين لإفشاله. **انظر**: عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، 2020)، ص ص. 541-595.

(أوزو) لدولة تشاد، وتمتد هذه المساحة فلكياً ما بين خطي طول 09 درجات شرقاً من جهة الغرب و25 درجة شرقاً من الشرق، ودائرتي عرض 11 و33 درجة شمالاً من ناحية الشمال، و 18 و45 شمالاً من الجنوب.[1]

أصبحت حدود ليبيا بهذا الشكل لأول مرة إثر اتفاقية بين تركيا و إيطاليا من جهة، وحكومة مصر من الشرق، وفرنسا التي كانت تحتل دول الجوار في الغرب والجنوب، ففي الغرب مع تونس رسمت بموجب اتفاقية بين تركيا وفرنسا في 19 ماي 1910 وحدودها الجنوبية والغربية الجنوبية حددتها المذكرات التي تم تبادلها بين إيطاليا وفرنسا في 12 ديسمبر1929 التي عدلت جزئياً بموجب اتفاقية فرنسية–ليبية سنة 1956، والاتفاق الفرنسي الإيطالي في 10 يناير1924 بشأن ترسيم الحدود الجنوبية، إلاَّ أن الحكومة الإيطالية لم توافق عليه، كما تم تبادل المذكرات بشأن الحدود الشرقية بين كل من بريطانيا ومصر من جهة، وإيطاليا من جهة أخرى في 20 يوليو 1934، إلى جانب الاتفاقية التي حددت الأجزاء الشمالية والوسطى من حدودها مع مصر بموجب اتفاق بين مصر و إيطاليا وقع يوم 06 ديسمبر حيث كان المجموع سبع اتفاقيات (07) كان آخرها عام 1955 بين حكومة المملكة الليبية (سابقاً)، والحكومة الفرنسية 1925.[2] بعد ذلك جاءت أحكام محكمة العدل الدولية المتوالية؛ عام 1982 بشأن تحديد المياه الإقليمية مع تونس[3]، والثاني لإنهاء قضية المياه الإقليمية مع مالطا سنة 1983 [4]، ثم الحكم الثالث في فيفري 1994 المتعلق بالحدود الجنوبية بين ليبيا وتشاد ليضع حدا لنزاعهما حول منطقة أوزو.[5]

بهذا تجمع ليبيا بين أن تكون ضمن المنطقة العربية ودولة أفريقية متوسطية، وهي همزة وصل بين المغرب العربي والمشرق. وبالنظر إلى فلسفة بناء الدولة من مدخل بناء المناطقية Region–Building [*] في الإقليم ودور هذا الأخير الفاعل في استقرار الدول في ابعاده المختلفة، فقد كان النظام الليبي الليبيي يحاول أداء

---

[1] أبوزيد بريم، "إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية"، رسالة ماجستير في علوم الأرض ، غير منشورة، (طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا، 2005)، ص 03.

[2] هنري حبيب، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، تر؛ شاكر إبراهيم، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع،1981)، ص 15.

[3] محمد علي الأعور، "المظاهر الساحلية وعلاقتها بالتشريعات الليبية"، في : **الساحل الليبي**، (تحرير) الهادي أبولقمة و سعد القزيري، (قاريونس: مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، 1997)، ص 150.

[4] عمر سعد الله، **القانون الدولي للحدود؛ مفهوم الحدود الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 2003)، ص 167.

[5] محمد المبروك يونس، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969-1977**، (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام،2007)، ص 159.

[*] بناء المنطقة *Region-Building* مفهوم حديث تم شرحه بالتفصيل في الفصل السابق، وعلاقته بعملية بناء الدولة، حيث يمكن إلى درجة كبيرة أن يتأثر بضعف وهشاشة الدول الواقعة في نطاق هذه المنطقة، حيث تهتم وحدات المنطقة بمساعدة بعضها البعض باعتبار علاقة التأثير والتأثر بينها، على غرار ما حدث مثلا بالنسبة لناميبيا ومساعدة الدول المحيطة لها، لأن مؤسسات الدولة مرتبط بالأمن الدولي، وتؤثر ظاهرة الفساد فيها مثلا بتعثُّرِ تجارب بناء الدولة الوطنية في تلك البلدان من مدخل أداء النظم السياسية.... **انظر**: إبراهيم الخليل كربال، "علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الافريقية في بعده الداخلي والإقليمي"، **مجلة أكاديميا**، مج 06، ع02، يوليو 2020. ص 306-323.

هذا الدور الوظيفي فيما تعلق بالعلاقات العربية–عربية وحتى في افريقيا حتى تكون مفاعلاً وحدوياً بين مكونات المنطقتين.[1]

الفرع 02 : المقدرات الطبيعية لـليبيا.

تعتبر الخصائص الطبيعية والمواد الأولية أهم عناصر خلق الثروة ومقومات الدولة وقوتها، وفي ليبيا شكلت هذه الموارد مقوما رئيسيا في صنع سياساتها العامة، وعملية بناء الدولة الوطنية وتحديد جانب من معالمها.

تتلخص موارد ليبيا الطبيعية قبل اكتشاف النفط، في المراعي الواسعة مختلفة الخصائص، وأراضي فلاحية ضيقة بحاجة للاستصلاح والزراعة[2]، وتتركز الزراعات على حدودها البحرية والمنطقة الجبلية الساحلية بما يعادل 01 % من مساحة البلد، و 08 % شرقا كمراعي وأخرى لزراعة الحبوب كالقمح وزراعات أخرى[3]، وأراضي خصبة صالحة للزراعة منتشرة أقصى شمال البلاد (الجفارة في طرابلس، والمرج في برقة) وواحات صحراوية تتوفر على مياه جوفية غزيرة قريبة من سطح الأرض في فزان، وواحتي ربيانة والكفرة جنوب شرق البلاد[4].

1) **النفط والغاز:** بدأت عمليات الحفر التجريبية والاستكشافية للنفط والغاز الطبيعي في ليبيا ما بين 1934 و1937 مع شركة "اجيب" الإيطالية، لكن عمليات الاستخراج بغرض التصدير لم تكن إلا بعد 1960[5]، وتمتلك ليبيا حوالي 3,5 % من احتياطي النفط الخام العالمي، وكان إنتاجها من النفط الخام قبل 2010؛ 1,77 مليون برميل يوميا (02 % الإنتاج العالمي)[6]، وقد تولت المؤسسة الوطنية للنفط مهمة الإشراف على النفط، تتبعها مجموعة شركات تعمل كل منها وفق تخصصات؛ التسويق، الإنتاج،

---

[1] عبد العزيز طريح شرف، **جغرافية ليبيا**، (الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ط 03، 1995)، ص 12.

[2] جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.س.ن)، ص 13.

[3] Jean Fleury, **Crise Libyenne : La nouvelle donne géopolitique, (**Paris : Jean Picollec, 2012).,p 12.

[4] المولدي الأحمر، **الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2009)، ص ص. 90-93.

[5] عبد الرزاق علي الرجيبي، "السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954-2004م: بنية الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل"، أطروحة دكتوراه في علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، غير منشورة، (قسنطينة، جامعة الإخوة منتوري، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمراني، 2005 – 2006)، ص 63.

[6] رالف شامي وآخرون، **ليبيا بعد الثورة: التحديات الفرص**، (نيويورك: صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، طبعة عربية، 2012)، ص 02.

الصيانة، التكرير، التنقيب والحفر[1] وقد بلغ إنتاج ليبيا من النفط أعلى مستوياته ما بين 2000 و 2010 بمعدل إنتاج يومي سنة 2010؛ يعادل 1559 مليون برميل يوميا.[2]

2) **المعادن والخامات:** تتوفر ليبيا على ثروات معدنية هامة أغلبها غير مستغلة، كالذهب، اليورانيوم، الحديد الخام وغيرها، فمثلا تقدر احتياطات خام الحديد بمنطقة وادي الشاطئ جنوبا بـ : 3500 مليون طن، كما تمتلك مخزونات هامة من خام الفوسفات بمناطق الجبل الغربي، والحمادة الحمراء جنوب وادي المجينين، إضافة إلى خامات معدنية أخرى بكميات مختلفة كالكبريت والرصاص ،والفحم ، والمنجنيز.[3]

3) **المياه الجوفية:** تمتلك ليبيا كميات معتبرة من المياه الجوفية، حيث تقسم ليبيا –حسب التراكيب الجيولوجية والمناخ ونوعية المياه الجوفية– إلى خمس أحواض مائية رئيسة تشمل: أحواض سهل الجفارة، الحمادة الحمراء، الجبل الأخضر، مرزق، الكفرة، ولكل منها مكوناته وإمكانياته المائية أمام تضاؤل كميات المياه السطحية والتساقط المقدرة بحوالي 257 مليون متر مكعب في السنة، الأمر الذي دفع إلى إنشاء 16 سداً بسعة تخزين نحو 400 مليون متر مكعب.[4]

المطلب الثاني: المسار التاريخي لتأسيس الدولة الليبية إلى غاية 1969:

- **الفرع الأول :الحكم العثماني في ليبيا.**

شمل الحكم العثماني الأقاليم الليبية من طرابلس، فزان وبرقة، تحت ولاية **الباشا** كممثل للإمبراطورية العثمانية إلى غاية 1711م، أين قاد **أحمد القرمانلي** ثورة شعبية أطاحت بالوالي العثماني، وعرفت هذه الثورة الشعبية التفافا شعبيا ضد النظام آنذاك[5]، واستمر حكم **القرمانلي** إلى غاية 1835، كانت فيه ليبيا قوة عسكرية بارزة متحكمة في حركة النشاطات التجارية على سواحلها تجاه أوروبا.[6]

---

[1] عادل محمد الشربجي وعبد السلام محمد المايل، "الصراع وأثره على قطاع النفط بليبيا"، في: **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات** (بحوث محكمة أعمال المؤتمر الدولي الثاني)، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيري، بنغازي، 2018، ص 1126-1127.

[2] **المرجع نفسه**، ص 1129.

[3] عبدالرزاق علي الرجيبي، **المرجع السابق**، ص 64.

[4] المرجع نفسه.

[5] أحمد سالم حمادة، "الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطات القرمانلية والمجتمع الطرابلسي في أواخر العهد القرمانلي"، **مجلة العلوم والدراسات الانسانية**، ع: 13، ماي 2016، ص 1.

[6] علي عبد اللطيف احميدة، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1997)، ص27 .

لكن النزاعات العنيفة بين الأقاليم[1]، والاحتجاجات الشعبية ضد حكم **القرمانلي**[2] أضعفت حكمه، ومعها استعادت الإمبراطورية العثمانية السيطرة على ليبيا عام 1858 وخمدت الاحتجاجات[3]، لكن السيطرة العثمانية المتهالكة عموما نهاية القرن الـ 19م انتهت بتنافس استعماري أوروبي على أفريقيا ومنها احتلال إيطاليا لليبيا.[4]

- **الفرع الثاني: ليبيا أثناء الاستعمار الايطالي.**

تغلغلت إيطاليا تجاريا في منطقتي طرابلس وبرقة، وأنشأت مكتبا تجاريا إيطاليا في بنغازي سنة 1880[5]، تم أعلنت احتلالها العسكري المباشر لليبيا في 03 أكتوبر 1911 ، لينتهي الأمر بتوقيع الإدارة العثمانية اتفاقية تنازل عن ليبيا لصالح إيطاليا في 18 أكتوبر 1911. اندلعت إثرها مقاومة شعبية ليبية مسلحة ضد هذا الاحتلال[6]، إلى حين الحرب العالمية الثانية، حيث سيطرت الجيوش البريطانية على شمال ليبيا (طرابلس، بنغازي)، وسيطرت فرنسا على منطقة فزان جنوبا[7]، فتم تقسيم ليبيا إلى مناطق وصاية بين بريطانيا على إقليم برقة، فرنسا على منطقة فزان، وايطاليا على طرابلس، إلى غاية استصدار القرار رقم 289 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949، القاضي بمنح ليبيا استقلالها في أجل أقصاه بداية 1952.[8]

- **<u>الفرع الثالث: ليبيا أثناء الحكم الملكي:</u>**

بعد رفض مشروع الوصاية، تم تشكيل لجنة أممية لمتابعة تنفيذ القرار الأممي القاضي باستقلال ليبيا في أجل لا يتعدى 01 يناير 1952، فتم خلال ذلك في أكتوبر 1950 تشكيل جمعية تأسيسية ليبية تضم ستين 60 عضوا ينوب عن الأقاليم الليبية الثلاثة، وعقدت اجتماعها الأول في 25 نوفمبر الموالي للاتفاق على شكل

---

[1] محمود علي عامر، و محمد خير فارس، **تاريخ المغرب العربي الحديث: المغرب الأقصى-ليبيا**، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2000)، ص 238.

[2] ياسين شهاب الموصلي، **الحياة الاقتصادية في ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي 1835-1911**، (طرابلس: المركز الليبي للدراسات والمحفوظات التاريخية، 2006)، ص ص. 32، 33.

[3] محمود علي عامر، **مرجع سابق**، ص 238.

[4] ابرهيم فتحي عميش ، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، (القاهرة: برنيقٌ للطباعة والترجمة والنشر، ج1، ط3، 2008)، ص 22.

[5] نيكولاي اليتش بروشين، **تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969**، تر: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط02، 2001)، ص 103، 104.

[6] صبحي قنوص وآخرون، **ليبيا الثورة في خمسة وعشرون عاما : 1969-1994**، (طرابلس: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1994)، ص 45.

[7] **المرجع نفسه**، ص 224.

[8] قنوص، **مرجع سابق**، ص 47.

الدولة بنظام اتحادي، وتكليف لجنة لصياغة الدستور، وفي 24 ديسمبر 1951 تم الإعلان رسميا على استقلال ليبيا.[1]

في 29 مارس 1951 تشكلت الحكومة الاتحادية المؤقتة في طرابلس، ثم الإعلان الدستوري في 24 ديسمبر 1951، واختيار **إدريس السنوسي** ملكا لمملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات بدأت خلال ذلك مرحلة بناء المؤسسات السياسية خاصة مع بدء استخراج النفط فيها 1963[2]، تزامن ذلك والتنافس الدولي بينقطبي الحرب الباردة آنذاك؛ الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي سابقا.[3]

تضمن أول دستور في ليبيا بعد استقلالها 12 فصلا تنص على السعي لبناء دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن بالوحدة وتضمن مبادئ الحرية والمساواة والعدالة، تم تعديله في 1963 ليتغير معه شكل الدولة ونظام الحكم فيها[4]، وتميزت الفترة الملكية في ليبيا بمرحلتين:

مرحلة ليبيا الاتحادية: تم تحديد طبيعة النظام في دستور 1951 كدولة مركبة بنظام فيدرالي، تنضوي تحته ثلاث سلطات، سلطة تنفيذية؛ الملك والوزراء، وسلطة تشريعية بنظام نيابي ثنائي بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وسلطة قضائية بقضاة يعينهم الملك، مع وجود محاكم إقليمية وأخرى اتحادية ومحكمة عليا أيضا.[5]

ليبيا موحدة: بعد تعديل الدستور في 1963، تم إلغاء النظام الفيدرالي، وتشكلت حكومة واحدة وتقسيم الأقاليم الليبية إلى 10 وحدات إدارية وألغيت المجالس التنفيذية والتشريعية للأقاليم، بتركيز سلطوي في يد الملك، وأصبح الحكم وراثيا بنظام ملكي تقليدي.[6]

ويلاحظ خلال فترة الحكم الملكي في ليبيا بداية ظهور علامات الفشل على الدولة في أداءها وظائفها الحيوية المتعلقة بالأمن والعدالة من جهة، وتآكل عنصر سيادة الدولة الوطنية على إقليمها الترابي، حيث أدى الفشل الاقتصادي إلى عجز مستمر في الميزانية وتأخر في تحقيق تنمية مرجوة لدى سكان الأقاليم وهذا قبل البدء في عمليات استخراج وتصدير النفط بعد عام 1963 ، فدفع ذلك بالملك إدريس السنوسي إلى طلب

---

[1] وزارة التربية والتعليم، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، (طرابلس: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2012)، ص 74.
[2] Helen Chapin Metz**, Libya**, (New York : martin press ,2002), p.33.
[3] احميدة، **مرجع سابق**، ص.168.
[4] مجيد خدوري، **ليبيا الحديثة**، (بيروت: دار الثقافة، 1966)، ص 31،32.
[5] هنري حبيب، **مرجع سابق**، ص، 86.
[6] Helen Metz Chapin ; Op. Cit , pp. 35 ,36.

مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة وبريطانيا مقابل السماح لكل منها بإقامة قواعد عسكرية تحت مسمى اتفاقية تعاون عسكري؛ مع بريطانيا في 1953 في العدم قرب طبرق، مقابل دعم مالي للخزينة العمومية، ومع الولايات المتحدة في 9 سبتمبر 1954 لإقامة قاعدة عسكرية جوية لمدة 20 سنة قابلة للتجديد مقابل 5 مليون دولار في السنة الأولى ثم 2 مليون دولار لباقي السنوات، وتقابل ذلك مع تنافس سوفياتي أيضا سنة 1955 بتقديم الأخير أيضا مساعدات مالية بـ 28 مليون دولار وتكوين الكوادر الطبية لديها مقابل تعاون دبلوماسي.[1]

عجز الدولة الليبية على أداء وظيفة الأمن بالإقليم حاول الملك استدراكه بإنشاء جيش نظامي من 6.500 مجند شاركوا في الحرب العالمية الثانية، وقوات شرطة قوامها القبائل، ثم تشكيل سلاح البحرية في 1962 وسلاح الجو في 1963، ثم إصدار قانون التجنيد عام 1967 في إطار بناء مؤسسة جيش ليبي.[2]

- **<u>الفرع الرابع: انقلاب 1969 وسقوط الملكية.</u>**

بعد اكتشاف النفط في 1963 وتوفر عائدات مالية معتبرة ومتزايدة من النفط الليبي، اتبع النظام الليبي نظرية التحديث لتنمية المجتمع وتعزيز مؤسسات الدولة، غير أنه اصطدم وتناقض مع ما جاء به التعديل الدستوري في العام ذاته حيث استبدل النظام الاتحادي بنظام ملكي تقليدي حدّ من الحقوق وأسس لبيئة فساد، وفي خضم وضع اقليمي متميز بثورات عربية التي حملت شعارات التحرر والعروبة والاشتراكية على غرار ثورة جمال عبد الناصر في مصر، قامت مجموعة من الضباط[3] المتشبعين بتلك القيم ، في 01 سبتمبر 1969 وبقيادة **معمر القذافي** بانقلاب عسكري أسقط النظام الملكي، وتأسس نظام جديد يحكمه مجلس "قيادة الثورة" وتغير النظام إلى جمهوري بمسمى جددي للدولة بـ "الجمهورية العربية الليبية، ويلاحظ أن البيئة الداخلية الليبية ومرة أخرى تكون قابلة للتأثّر بما يجري في الإقليم حيث أن ذلك الانقلاب كان يحاكي التجربة المصرية في انقلاب 1952م.[4]

المطلب الثالث: متلازمة الثورة الشعبية في تاريخ الدولة الليبية الحديثة:

عرف مسار الدولة الليبية الحديثة منذ الحقبة العثمانية، محطات كثيرة من الثورات الشعبية ضد أنظمة الحكم المتعاقبة تحت مختلف القوى الاستعمارية التي تعاقبت وتنافست على السيطرة السياسية والعسكرية على

[1] علي شعيب، **أسرار القواعد البريطانية في ليبيا**، (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982)، ص 204.
[2] حبيب، **مرجع سابق**، ص 44.
[3] يوسف محمد جمعة الصواني، **ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 10.
[4] صالح سالم زرنوقة، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 202-203.

الشعب الليبي وأرضه، ولم تستثني ظاهرة الثورة الشعبية ضد النظام الحاكم المرحلة ما بعد الاستقلال في النصف الثاني من القرن الـ 20 م، حيث ظلت بوتيرة شبه منتظمة زمنيا وبنفس الأسباب التي تنتج أو تكاد تنتج نفس النتائج، وإن كانت معالجتها من طرف النظام الحاكم بمحاولات إصلاح سياسي واقتصادي وقانوني سطحية ومؤقتة، إلا أنها انتهت في بداية العقد الثاني من القرن الـ 21م بحراك شعبي سرعان ما تحول إلى ثورة عنف شعبية تداخلت فيها الفواعل من داخل وخارج البلاد.

هذا المسار الحافل من الحراك الشعبي المتواتر بين انتفاضة إلى تمرد إلى ثورة شعبية إلى حرب أهلية، يؤشر على حلقة مفرغة تتراكم فيها نفس الأسباب لتولّد نفس النتائج، أما على مستوى البيئة الخارجية للنسق ككل، فهي أيضا لم تتغير من حيث التحولات الدولية والإقليمية المتميزة بالتنافس الدولي على ليبيا ومقدراتها وموقعها الجغرافي، وبنفس وسائل الضغط الخارجية من جهة، ويضع طرفي هذا النموذج التنافسي بين الحاكم والمحكومين على كامل هذا المسار التاريخي، مثلما يصوره **جول مجدال** في مقتربه التحليلي "الدولة في المجتمع State In Society Approach" وافتراضات المدرسة الوظيفية الهيكلية Structural functionalism التي صورت من الدولة والمجتمع باعتبارهما متضادين، أو طرفين في معادلة صفرية، فقوة أحدهما تحتم بالضرورة ضعف الآخر، فالدولة القوية تسيطر على القوى الاجتماعية وتحتويها، والعكس فإن القوى الاجتماعية تقوى لتحتوي الدولة ذاتها، رغم تسجيل التاريخ أشكالا توافقية أو تكاملية بين وظائف كل منهما أو محاولات توظيف النظام –باعتباره لم يتخلص من ممارسات المستعمر الأجنبي كيانا مستقلا ومنفصلا عن المجتمع– لطبيعة هذه المجموعات البشرية وخصوصياتها بما يخدم استقراره السياسي من خلال الضبط أو التحكم الاجتماعي؛ Social Control.

فيما يلي محطات عن هذا الصراع في معادلة صفرية أثرت على مسار بناء دولة وطنية قوية في ليبيا:

أ) ثورة شعبية عام 1711م قادها **أحمد القرمانلي** ضد حكم الوالي العثماني[1].

ب) أعقبتها صراعات داخلية قوية بين الأقاليم رغم محاولات الوحدة[2]، وحركات تمرد على نظام القرمانلي بسبب الضرائب وتدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية[3].

ت) عودة السيطرة العثمانية سنة 1858 وإخماد مؤقت للنزعة التحررية لدى فصائل ليبية.[4]

ث) في 1911؛ بداية الاحتلال الإيطالي لليبيا، واندلاع مقاومة شعبية ليبية مسلحة ضده.[5]

[1] أحمد سالم حمادة، **المرجع السابق**، ص 01.
[2] محمود علي عامر، مرجع سابق، ص 238.
[3] ياسين شهاب الموصلي، **مرجع سابق**، ص 32-33.
[4] محمود علي عامر، **مرجع سابق**، ص 238.
[5] صبحي قنوص وآخرون، **المرجع السابق**، ص 45.

ج) تقسيم ليبيا إلى 03 أقاليم؛ برقة، فزان وطرابلس، تحت وصاية؛ بريطانيا، فرنسا، وايطاليا على التوالي.

ح) إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951 بعد أكثر من 40 سنة من المقاومة الشعبية.[1]

خ) بعد اكتشاف النفط واستخراجه في 1963[2]، بدأت مرحلة جديدة من التنافس الدولي على مقدرات ليبيا بين الو، م، أ وبريطانيا الداعمة لنظام **السنوسي** من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة ثانية.[3]

د) مع تعديل الدستور في 1963، إلغاء الشكل الاتحادي للدولة الليبية بين الأقاليم الثلاثة، لتركز جميع السلطات في يد الملك، بدولة موحدة ونظام ملكي تقليدي.[4]

ذ) في سبتمبر 1969، حدوث انقلاب عسكري بقيادة **معمر القذافي** على الحكم، وتأسيس نظام جديد يحكمه مجلس "قيادة الثورة"، يحاكي التجربة المصرية في انقلاب 1952م.[5]

ر) لم تخلو فترة حكم القذافي من المعارضة الشرسة لطريقة حكمه وبقاءه في الحكم طيلة تلك الفترة ونعرات قبلية مطالبة بحقوق سياسية وتنموية وحتى هوياتية على غرار ما ميّز قبائل التبو حول مسألة الاعتراف برموز هويتهم ودسترتها، انتهت هذه التراكمات من المعارضة له باندلاع حراك شعبي في 2011 أسقط نظام حكمه.

ز) بعد 2011؛ ظل الفعل الثوري العنيف والاقتتال والاحتقان السياسي والتنافس الدولي على مقدرات ليبيا يميز الفترة الانتقالية التي لم تنته بعد، وتهدد مجددا الوحدة الوطنية والترابية للبلاد.

التركيز على متغير النظام السياسي كمدخل لفهم بناءات الدولة الليبية بعد الاستقلال عن الاستعمار الإيطالي، باعتباره مستوى مهم في حقل السياسة المقارنة، يساعد أيضا على فهم الدوافع والأسباب لتلك الحراكات الشعبية ضده، فالصفوة المتحكمة مبدئياً في القرار في أنظمة الحكم الليبية المتعاقبة، نفسرها توازيا وافتراضات **باريتو، موسكا** وَ **ميشلز** مثلما ورد تفصيلها نظريا في المبحث الثالث من الفصل الأول:

- ✓ **التمايز الاجتماعي كخلفية لتشكل النظام الحاكم:** حيث أن حتمية اللاتجانس والتمايز المجتمعي التي افترضها **باريتو**، أنتجت في ليبيا طبقتين؛ طبقة حاكمة جيدة التكوين، وأخرى محكومة تقليدية بدائية التفكير.. وحسب نظرية التغيّر الاجتماعي، لطالما فشلت محاولات التغيير لأن فكر الصفوة

[1] وزارة التربية والتعليم، مرجع سابق، ص 74.

[2] Metz**, Ibid,** p.33

[3] احميدة، **مرجع سابق**، ص 168.

[4] Metz**, Ibid,** pp. 35 ,36.

[5] زرنوقة، **مرجع سابق**، ص 202-203.

الحاكمة كان محدودا أمام التحديات التي واجهها سواء داخل بيئته –**حكم السنوسي**– أو خارجها كما حدث مع **القذافي**[1].

- ✓ **تدني الفعل السياسي لدى الأقلية الحاكمة:** الإشكاليات السياسية التي تصادم معها النظام السياسي الليبي قبل وبعد الاستقلال –بدرجة متفاوتة في الحقبة العثمانية– تتقاطع مع **افتراضات كل من موسكا *Mosca*** بأن العامل الاقتصادي لم يكن محرك الثورات الشعبية ضد الأنظمة السياسية في ليبيا بقدر ما سببته الممارسة السياسية من طرف النظام السياسي –خاصة في نظام **القذافي**– كما أن "القانون الحديدي للأوليغارشية" حسب افتراضات تحليلية لدى **ميشيلز** [2]، يفسر العلاقة الصفرية بين النظام والشعب في ليبيا بأن احتكار السلطة وانعدام آليات التداول السياسي عليها هو سبب الاحتقان الذي قاد إلى تلك الثورة الشعبية.

[1] زايد الطبيب، **المرجع السابق**، ص ص. 190-197.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 198-201.

المبحث الثاني: الدولة في المجتمع بين الخصوصية والتعقيد في ليبيا

تختلف عملية بناء الدولة في ليبيا عن مثيلاتها في منطقة المغرب العربي الكبير (تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) سواءً من حيث التوافق الدولي عليها بإنهاء مرحلة الاستعمار 1951 وشكل الدولة الليبية آنذاك، أو من حيث خضوعها لعملية التوحيد القسري للأقاليم وانتقالها من شكل الدولة الاتحادي إلى الدولة الموحّدة، أو حتى من خلال نموذج الحكم الذي أسسه معمر القذافي فيها (1977–2011)، أو حتى من حيث تعقيدات عملية إعادة أبناء بعد سقوط النظام السياسي القائم 2011، فهي حالة فريدة مثلها مثل طبيعة المجتمع الليبي وترسّخ الظاهرة القَبَلية فيه، وهذه الخصوصيات ليس بالضرورة أن تكون عائقا أو سببا في هشاشة الدولة أو فشلها بقدر ما يُحمّل نظام الحكم مسؤولية إدارة الدولة في هذا المجتمع أيًا ما كنت طبيعته وخصوصياته.

المطلب الأول: الظاهرة القبلية في مسار بناء الدولة الليبية الحديثة

1) الفرع الأول: التركيبة البشرية للشعب الليبي

للقبيلة في ليبيا دور سياسي رئيسي في التطور الدولاتي فيها وطبيعة المجتمع الليبي المغلقة. القبائل الأكثر نفوذا هي قبيلة بني سليم في برقة والمنطقة الساحلية الغربية، بينما احتل بنو هلال تاريخيا المنطقة الغربية المحيطة بطرابلس والأمازيغ المتمركزين بجبال نفوسة وزوارة الساحلية، والتي طالبت بتمثيل سياسي واعتراف بمكونات الهوية الأمازيغية بعد تهميش لمدة 40 عامًا خلال حكم القذافي.[1]

ويتكون المجتمع في ليبيا من خليط من القبائل تمتزج فيها العناصر العربية والبربرية وغيرها، موزعة على امتداد الأراضي الليبية، ويمكن تقسيم الشعب الليبي حسب الأصول العرقية إلى:

- ✓ أغلبية من العرب البرابرة: مزيج للعرب الوافدين، مع القبائل الأصلية حافظت على عدم الاختلاط، مما عثّر عامل الاندماج المجتمعي، وجعل منها مجموعات بشرية مغلقة توفر أنظمة لحماية أفرادها.[2]

[1] Hélène Bravin & Kamel Almarache, «Le temps des milices et des gangs», **Les Cahiers de l'Orient**, N° 111, 2013/3, pp. 107-146. Voir aussi ; Salem Chaker & Masin Ferkal, «Berbères de Libye : un paramètre méconnu, une irruption politique inattendue », **Politique africaine**, N° 125, 2012/1, pp. 105-126.

[2] الهادي أبولقمة، **الجماهيرية دراسة في الجغرافية**، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995)، ص 25-26.

- ✓ مجموعتان صغيرتان من؛ الزنوج كنتاج لتجارة الرقيق منذ عهد الفينيقيين، واليهود الذين اشتغلوا في الحركة التجارية اعتمدوا عزلة عرقية تامة بعد سقوط غرناطة عام 1492م.[1]

2) الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للقبائل في ليبيا

هذه الفسيفساء القبلية بقدر ما كانت تنوعا ثقافيا، فقد عرفت محاولات توظيف سياسي لها بعد 2011، وعلى كامل الجهات الثلاثة في البلاد، تتوزع كبرى القبائل الليبية بامتدادات مع عشائر وقبائل فرعية تجعل من متغير القبيلة رئيسيا في الحياة السياسية والاقتصادية وحتى أنها مؤثر قوي في صنع الثقافة السياسية لدى المواطن الليبي، وفيما يلي توزيعها الجغرافي على الجهات الثلاثة؛ شرقا وغربا وفي الجنوب:

فبغرب ليبيا وعلى جهة العاصمة طرابلس، نجد القبائل التالية:

- ✓ **الورفلة:** أهم قبيلة بطرابلس بحوالي مليون شخص وتسمى مدينة بني الوليد بإقطاعية قبيلة الورفلة[2].
- ✓ **قبيلة القذاذفة:** هي قبيلة الرئيس الليبي سابقا معمر القذافي جنوب سرت، طرابلس، بنغازي وسبها، قليلة العدد لكن دورها عظم بعد سقوط النظام الملكي[3].
- ✓ **قبيلة الزنتن:** المنتشرة وسط جبل نفوسة بنحو 150 كم جنوب غرب طرابلس، بعد 2011 امتلكت قياداتها نفوذا كبيرا لاستحواذها على ترسانة مهمة من الأسلحة بعد 2011.[4]

أما بإقليم برقة شرقا؛ فتنتشر كل من قبائل:

- ✓ **قبيلة العبيدات** بمنطقة صعدة بنحو 15 قبيلة فرعية، اشتهرت بحمايتها للنظام السنوسي وساهمت بفعالية في تعيين الموظفين السامين بالمؤسسات الأمنية والجيش منذ الحقبة العثمانية إلى غاية حكم **القذافي**.[5]
- ✓ **قبيلة العواقير:** منتشرة جنوب وغرب بنغازي، عظم دورها في فترة الملكية وتعامل معها **القذافي** بصرامة.[6]
- ✓ **قبيلة زوية:** تحتل رقعة جغرافية مهمة بمنطقة برقة من جبال عجابيا إلى دغبوب، ولها نفوذ تجاري قوي على قبائل التبو على الحدود مع مصر، تشاد والسودان[1]، كما تنتشر بمحيط منشآت تصدير النفط بخليج السدرة وواحة الكفرة أقصى الجنوب، وهي قبيلة محافظة بطابع تقليدي حافظ على تمثيل مجتمع بلا دولة[2].

---

[1] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2] Moncef Ouannès, «Composante endogène de la résurgence tribale», **Outre-Terre**, N° 29, 2011/3, pp. 255-262.

[3] Special Report: Libya's Tribal Dynamics, Assessments, Stratfor, Feb. 25, 2011. https://worldview.stratfor.com/analysis/special-report-libyas-tribal-dynamics

[4] Report Libya: Militias, Tribes and Islamists, December 19th 2014. http://www.landinfo.no/asset/3025/1/3025_1.pdf

[5] Moncef Ouannès, Ibid, pp. 167-187.

[6] Op.cit, pp 255-262.

أما جنوبا بمنطقة فزان، فلقد سيطرت الظاهرة القبلية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ العهد العثماني في تحصيل الضرائب والسيطرة على الطرق التجارية الصحراوية، وهناك ثلاث قبائل هي:[3]

- ✓ **قبيلة أولاد سليمان:** لها مستويات تاريخية من التأثير السياسي في سبها وفزان خلال الحكم التركي العثماني وفترة الاستعمار الإيطالي، ثم أثناء الملكية، وظفها **القذافي** سياسيا أيضا في فترة في الثمانينات.[4]
- ✓ **قبيلة المقارحة:** تعتبر ثاني أكبر القبائل الليبية عددا والزبونية السياسية مع النظام، فوفّرت تأييدا كبيرا لنظام القذافي منذ السبعينيات، مقابل الحصول الوظائف في اللجان الشعبية العامة. *
- ✓ **قبيلة التبو:** هم السود جنوب شرق ليبيا وجبال تبستي الحدودية جنوبا تمتد أصولها إلى التشاد والنيجر، تتركز في سبها والكفرة، تميزت علاقتها بالنظام السياسي بمطالبتها المتكررة بالاعتراف الدستوري بهويتها.[5]

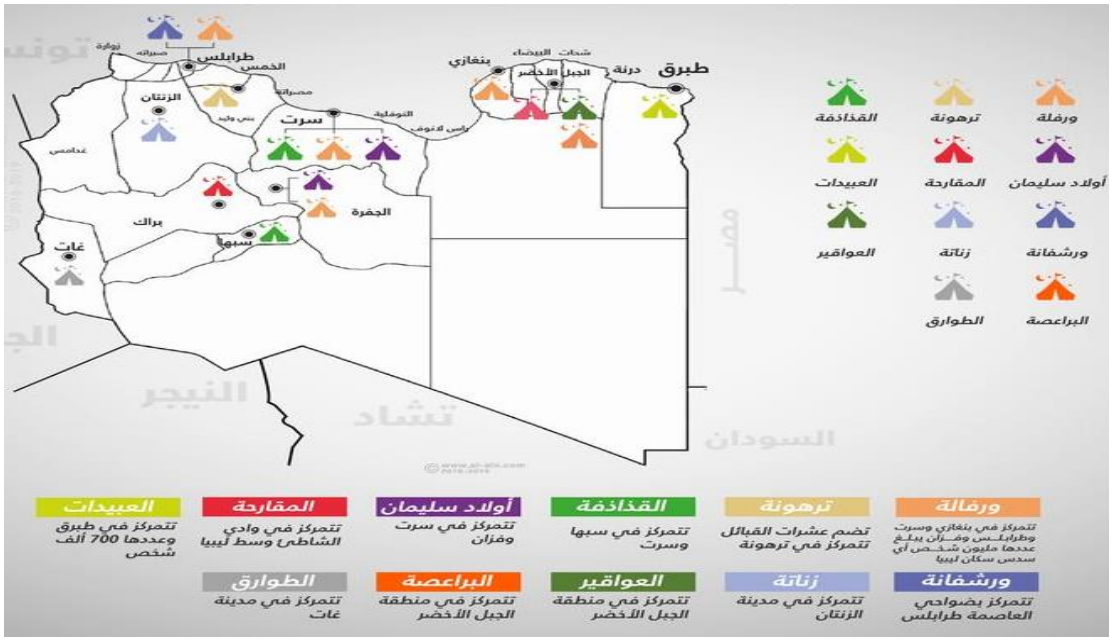

*** خريطة** 1: التوزيع الجغرافي لأبرز القبائل في ليبيا. -**المصدر**: أحمد الصعيدي، خريطة القبائل الليبية.. الرقم الصعب في المعادلة السياسية لحل الأزمات، **جريدة العين الإخبارية**، الجمعة 29/3/2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 19:00سا يوم 01 مارس 2020، على الرابط: HTTPS://AL-AIN.COM/ARTICLE/LIBYAN-TRIBES-NATIONAL-PROJECT-COUNTRY

---

[1] Ali Dolamari, « Le tribalisme libyen : un critère géopolitique », **Outre-Terre**, N° 23, 2009/3

[2] Ibid, pp. 123-125.

[3] Peter Colei, Fiona Mangan, « Tribe, Security, Justice, and Peace in Libya today », **Peace works**, the United States Institute of Peace, N°118, August 2016, pp 25-26.

[4] Ibid. pp. 26.

[*] قبائل المخزن هي قبائل مندمجة في البنية الأمنية والعسكرية للسلطة المركزية، حيث تؤمّن لها السلطة والمراقبة على أراضيها وتعمل كقوات مساعدة ودعم عسكري عند الضرورة. وبالتالي، فهم يشاركون في القتال ضد شخصيات معارضة متنوعة على أراضيهم. **انظر**:
Moncef Ouannès, « Composante endogène de la résurgence tribale », Op cit, pp.255-262.

[5] David Wood, « Libya Conflict Assessment: Literature Review », **Civil Society Dialogue Network**, 26 July 2012, pp.11-12. In; http://eplo.org/wp-content/uploads/2017/02/CSDN_Early-Response_Libya_Agenda_Literature-Review.pdf , Viewed at 17-02-2020.

3) الفرع الثالث: التوظيف السياسي للظاهرة القبلية في ليبيا

أثرت القبَلية في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا، حيث ترتبط مكانتها بشرعية تاريخية وثورية لها في المعارك ضد الاستعمار الإيطالي، إضافة إلى امتداداتها التي تصل إلى دول الجوار، بنحو 140 قبيلة وعشيرة لها امتداداتها الجغرافية عبر الحدود[1].

منذ الحقبة الملكية؛ شكّلت القبيلة أصغر وحدة إدارية في الدولة، تغيّرت نوعا ما هذه المكانة بعد اكتشاف النفط وانطلاق النظام السياسي في مباشرة عملية التحديث حيث وفّر ذلك موردا مهما للدولة لإقامة نظم إدارية اكثر تنظيما من البنى التقليدية القبلية وهو سبب لجوء الملك إدريس السنوسي لفرض مركزية سياسية في شكل الدولة من نظام فيدرالي إلى آخر موحد، وبالرغم من كون الدولة قائمة على أساس دستور الصادر في 07 أكتوبر 1951م، إلا أن العامل القبلي كان حاضرا بقوة سواء –بشكل مباشر أم غير مباشر– في تسيير شؤون الدولة ومؤسساتها ويظهر ذلك في طريقة تعيين الملك لأعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم آنذاك 08 أعضاء عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة بمجموع 24 عضوا يُختارون على أسس واعتبارات قبلية وجهوية ومساومات مع الاعيان عن القبائل الكبرى، وفي المقابل تم حظر الأحزاب السياسية.[2]

هذا الوضع جعل منها ورقة متعددة الاستخدامات من داخل وخارج ليبيا قبل 2011 فيما يتعلق بعلاقات الزبونية السياسية مع نظام **معمر القذافي**، وما بعد 2011 من خلال محاولة التأثير على مسار معالجة الأزمة السياسية والدستورية طوال الفترة الانتقالية بعد 2011، حيث شهد العام 2011 سنة سقوط النظام السياسي؛ تأثيرا فاعلا ومتصاعدا لحوالي 30 قبيلة على الأزمة السياسية تلك[3].

ويمكن تقسيم تعامل نظام **معمر القذافي** مع الظاهرة القبلية في ليبيا، إلى مرحلتين اثنتين:[4]

- مرحلة التهميش والتذويب: استمرت طوال عقدين ونصف منذ سبتمبر 1969 إلى 1994. تم إلغاء النظام القبَلي، وجعل ذلك من المبادئ الأساسية لثورة القذافي الشعبية.
- مرحلة التوظيف والاحتواء: في عام 1994 أراد نظام القذافي إرساء مشاركة جماهيرية في المؤسسات السياسية، فقام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها الأساس القيادات

[1] مصطفى شفيق علام، "القبَلية والثورات العربية: نموذجا اليمن وليبيا"، **مجلة البيان**، ع 09، الرياض، 2012، ص ص. 126-149.
[2] البشير علي الكوت، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع 17، جانفي 2018. ص 106.
[3] منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، **مركز الجزيرة للدراسات**، 07 مارس 2012، في : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172232858218569.html ، اطلع عليه في 05 مارس 2020.
[4] محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، **موقع الهيئة العامة للاستعلامات**، مصر (من دون سنة نشر) ، على الرابط: http://www.sis.gov.eg/VR/34/9.htm : اطلع عليه في 20-02-2020.

القبَلية، ثم ترسخ ذلك عام 1997 بتوقيع قادة القبائل على ما عُرف بـ "وثيقة الشرف" تعهُّدًا بالولاء للنظام الثوري، ونبذ أي موقف معارضة من أي عشيرة أو قبيلة ضد نظام الجماهيرية.

ظل منطق الزبونية السياسية مع القبائل بارزا، فالامتيازات المادية والمعنوية مرهونة بالولاء لا المعارضة. بهذا الشكل في رسم السياسات العامة التوزيعية وإعادة توزيع للثروة واستخراجها وحتى السياسات الرمزية تكرّست ثقافة القبيلة في مظاهر الحياة الاجتماعية البسيطة وفرص العمل ومخططات التنمية، لدرجة الاعتماد على العلاقات القبَلية لضمان الحقوق والتعيين في وظائف الدولة.[1]

إن مستويات الرضى والاحتقان السياسي والتهميش بين هذه القبائل قد أثرت على خارطة ومنحنيات النزاع المسلح بين الولاء والمعارضة خلال بداية الحراك الشعبي في ليبيا 2011؛ فمثلا قبيلة القذاذفة التي عظمت أدوارها السياسية بعد عام 1969 تاريخ بداية فترة حكم معمر القذافي طبيعي أنها بقيت تواليه وتدعمه ضد المتمردين بما في ذلك ترهونة و وارشافانا، فهذه القبائل بجوار طرابلس، كانت مدمجة بقوة في الجيش الليبي. بينما هناك قبائل مهمّشة في منطقة الشرق الليبي رغم تواجدها بمحيط الموارد النفطية في البلاد[2]، أو في طبرق وبالقرب من بنغازي، أين تنتشر قبائل العبيدات التي دعمت اللواء **عبد الفتاح يونس** وزير الداخلية الليبي السابق، الذي انشق على النظام مع اندلاع الثورة الشعبية.

ما ميّز الظاهرة القبلية في ليبيا صعوبة اندماجها في المشروع الوطني سواء كان ذلك عن عمد من طرف النظام السياسي القائم، سواءً لقصور الإدراك السياسي والثقافة السياسية السائدة، رغم التحولات المجتمعية المتمثلة في حركية انتقال الجماعات البشرية نحو المدن والمراكز الحضرية وارتفاع مستويات التعليم وتغير مكانة العنصر النسوي تعليميا ومهنيا وسياسيا رغم انحصار النشاط الجمعوي بسبب غياب الأطر المشجعة على ذلك. لقد تميزت علاقة الدولة بالمجتمع في ليبيا بمحورية القبيلة فيها، إضافة إلى وجود مسائل ظلت معقدة ومميزة للهياكل الاجتماعية والمؤسسات والثقافة في ليبيا، وتتمثل فيما يلي:[3]

- تأثير هذا الصراع من أجل تكوين دولة على تماسك النسيج الاجتماعي، وعسر استعادته إلى غاية الآن: حيث أن تحالف قيادات واعيان المنطقة الغربية بنظرائهم بالمنطقة الجنوبية من ليبيا –بالتنسيق مع الإدارة البريطانية– عامي 1920 و 1948 لتولي السيد محمد إدريس سنوسي الحكم بعد الاستقلال وتزامن ذلك مع التعامل العنيف للاستعمار الإيطالي مع النخب الصاعدة

---

[1] منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، **مرجع سابق.**

[2] المرجع نفسه.

[3] علي عبد اللطيف احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، **الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي،** (تقرير بين وكالة GIZ والإسكوا، ونُشر بدعم مالي من التعاون الإنمائي الألماني). في: www.unescwa.org . 2020، ص 08..

حاملة فكر الاستقلال (1929–1934) وسقوط نصف مليون قتيل ليبي و60.000 آخرين تعرضوا للنفي القسري، أصبغ على الذهنية السياسية فيما بعد ميزة إمكانية لجوء الصراع السياسي إلى استخدام العنف السياسي.

- طبيعة تسيير عقد اجتماعي وثيق يكون صمام أمان مستقبلا وضامنا لإجراء أي حوار وطني أو مصالحة وطنية للأزمات السياسية المحتملة: برغم تحقيق النظام الملكي في فترة **محمد إدريس السنوسي** (1951–1969) عملية التوحيد القسري في مشروع الدولة الوطنية كما يسميها محمد عابد الجابري في نقده للمشروع النهضوي العربي عموما، إلا أن: القبيلة في ليبيا ظلت منذ فترة الاستعمار إلى غاية اندلاع 2011 –وبعدها– مرتبطة بالانتماءات ما وراء الحدود الترابية لليبيا وفقا للروابط الاثنية مع دول الجوار كالنيجر، التشاد، الجزائر، وهذا ما يغذي النقاط السابقة ويجعل من عنصر القبيلة عصية على مشاريع الاندماج الوطني والاجتماعي.[1]
- صعوبة إيجاد حلول منطقية للمسألة الجنوبية والهوية الوطنية والانتماءات المناطقية: حيث غالبا ما تختصر قضايا الجنوب بالصراع القَبَلي والإثني بين الليبيين العرب والسود، لاسيما التبو والطوارق، إضافة إلى التمايز التنموي بين مدن الشمال ومنطقة فزان الجنوبية بما يرسّخ السمة القبلية للمجتمعات هناك، خاصة احتوائها على قبائل متمردة على الحدود إلى درجة إقامة السكان في تلك المناطق لتنظيم قبلي وريفي وتجاري للحكم الذاتي سُميّ بـ "الصفوف"، وترجع جذور مشاعر الولاءات تلك إلى القرن الـ 16م (1551–1812م) فيما يُعرفُ بـ "دولة أولاد محمد" حنوبا، ثم تم توظيف تلك القبائل سياسيا من خلال منحها أدوارا فلاحية وأمنية سواء في الفترة العثمانية أو ما بعد الاستقلال مع نظام الملكية وفترة حكم القذافي بعدها، لكن سياسة التحالفات المتجددة مع القبائل ظلت مهيمنة فمثلا قبيلة سيف نصر سيطرت على المنطقة الجنوبية منذ القرن 18م إلى غاية 1969 ومجيء القذافي الذي صاغ تحالفات قبلية جديدة هُمش خلالها مجموع القبائل المسيطرة هناك من قبل وحلّ محلها قبيلة القذاذفة والمقارحة والأهالي من أولاد خضير والحساولة، وهذا ما يفسر فيما بعد 2010 النزعة الانتقامية من القبائل القديمة على هذه القبائل الزبونية لنظام **القذافي**.
- دور القيم والأعراف الثقافية والدينية: سواء قبيل إقامة النظام السياسي الملكي في فترتيه (الشكل الاتحادي بين الأقاليم الثلاثة أو بعد توحيدها في شكل الدولة الموحدة) أو خلال الانتقال

[1] سداد مولود سبع، "عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مج6، ع1، 2017، ص 151.

السلطوي الذي أعقب مرحلة ما بعد ثورة الفاتح سبتمبر 1969: تمسّكت القبائل الليبية –خاصة التي ليست لها علاقات رابطة عرقية بأعضاء مجلس قيادة الثورة 1969– بممارسات النفور من المشروع الدولاتي الوطني ما خلّف حالة من التشرذم والعجز في لم الشمل الوطني، "فمثلا لم يتمكن القذافي من بسط سيطرته الكاملة على القبائل المحلية ما انجر عنه الولاء الشعبي نحو القبيلة دون الدولة الوطنية ، إضافة إلى غياب المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار"[1].

- العنف والتشدد والتطرف العنيف: أدى العقاب القمعي والوحشي على الاختلاف والمعارضة خلال فترة حكم **معمر القذافي** إلى تدني الرؤية النخبوية واستعدادها للتطرف –وهو ما غذى الجماعات المتطرفة بعد 2011– خاصة في المناطق القبلية التي ينعدم أو يقل فيها الإقبال على المدارس وولوج الجامعات كمؤسسات تساعد على تنشئة سياسية وتخدم سياسات التمدين والتحديث.

إضافة إلى ما سبق؛ فلقد تميزت الحياة السياسية في ليبيا بظروف بيئة خارجية ضد المصالح الليبية شعبا وحكومة، منها انغلاق البلد على نفسه وتجارب السياسات الاشتراكية الفاشلة، والعقوبات الأمريكية على النظام، أدى ذلك إلى انتشار التهريب والفساد كانت القبيلة فاعلا أساسيا فيه، وساعدها على ذلك هو تقويتها عسكريا من خلال انتشار الأسلحة بين القبائل الليبية حيث أنفق نظام **القذافي** أكثر من 30 مليار دولار على الأسلحة طيلة فترة حكمه[2]، جزء كبير من قطع السلاح الخفيفة موزعة على القبائل والعشائر. هذا الواقع المستمر في الفترة الحالية –بعد 2011– نابع من تنافسية تلك القبائل على السلطة والتأثير عليها والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من عوائد النفط، أنتج ضعفا وترهّلا أمنيا أسماه **فريديريك ويري** بـ "نظام أمني هجين" الذي لم تستطع السلطة الانتقالية بعد 2011 على نزع سلاح الميليشيات بسببه واستمرار حالة عسكرة الهياكل الاجتماعية التقليدية كالقبيلة وغيرها[3]. ويُظهر الجدول التالي الطابع العسكري المترسّخ لدى القبائل الليبية منذ بداية القرن الـ20م:

اسم القبيلة:	درسة برقة	العراقيل	الزوية	الزنتان والجيبان	الصيعان	الحرابة
عدد القطع الحربية والأسلحة	2.000	14.000	11.000	2.500	5.000	5.000

جدول 18 الطابع العسكري والحربي للقبائل الليبية ما بين 1911-1920. المصدر: محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، أكتوبر 2011. ص 10-12.

[1] صوان عبد الله، " الفشل الدولاتي في ليبيا ودوره في بروز التهديدات الأمنية الجديدة داخل منطقة المغرب العربي؛ الجزائر ، تونس أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م9، ع1، 2020، ص 150.

[2] علي عبد اللطيف احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، المرجع السابق.

[3] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص 154.

بعد إعلان الاستقلال عن الاستعمار الإيطالي 1951، ظل السلاح هاجسا لدى السلطات المركزية في ليبيا باعتباره خطرا يهدد النظام السياسي خاصة بوجود الحس الثوري في اوساطها، وبمجيء معمر القذافي على سدة الحكم 1969 تم حظر امتلاك الأسلحة باستثناء بنادق الصيد لتجريد القبائل من امتلاك وسائل الاكراه المادي المباشر المتمثلة في السلاح كأدوات محتملة للثورة على النظام.[1]

يرافع الباحث الليبي في العلوم السياسية **علي عبد اللطيف احميدة**، عن مؤسسة القبيلة في ليبيا ضد الدراسات والبحوث التي تتهمها بلعب أدوار سلبية في المشهد السياسي الليبي، من حيث أنها لا تتحمل مسؤولية اللا اندماج أو التطرف أو كونها فاعلا ومتغيرا رئيسيا في الفساد وتفشي التهريب على الحدود بل هو التوظيف السيء من طرف النظام السياسي لها، فهي عاكسة لخصوصيات ثقافية للمجتمع الليبي وتأصلها لا يعني عدم قابلية المجتمع الليبي للتعايش وهي قيمة أصيلة في تلك المجموعات البشرية على مر العصور، وهي حاضنة شعبية للقيم التي يمكن أن تشكّل دعامة قوية للنظام السياسي الليبي لكن الامر جرى بعكس ذلك[2]، ويعزز هذا الطرح بحوث أمريكية حديثة كدراسة نشرتها مجلة "أنثروبولوجيا معاصرة The Anthropology Today" سنة 2016 بأن القبيلة ليست بالضرورة عامل هدم متعارض مع مشروع الدولة الوطنية [3]، إضافة إلى ما يشبه الاعتراف بالخصوصيات في "الإعلان العالمي للتنوع الثقافي" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والفنون (يونيسكو) سنة 2001 كتأسيس لفكر أخلاقي جديد بلور الاقتناع المطلوب بالاختلاف الفطري والتعدد والتنوع بين الكيانات والثقافات البشرية، لكن يلزم على الأنظمة السياسية إيجاد آليات تدبيرها سلميا داخل مناخ القبول والتعددية الذي تضمنه الديموقراطية، مستمرٍ في إطار وفاق يتجدد بواسطة تلك القواعد ذاتها[4]، غير أن الذي بقي يميز الراهن في القبائل الليبية حفاظها على سمات أبرزها[5]:

- ✓ البداوة Nomadism: حيث تتركز القبيلة في المناطق البدوية والريفية والصحراوية بعيدا عن المدينة بالرغم من حضورها في مدينتي طرابلس وبنغازي من خلال أنشطة تجارية محددة تابعة لأنشطة الرعي وتربية الأغنام والحرف التقليدية وغيرها، وتمظهرات البداوة تتجسد في اعتماد الفرد على الروايات الشفوية وعدم التوثيق والتعصّب Fanaticism، والعنصرية أحيانا وكره السلطة الأجنبية بما فيها سلبية النظرة لظاهرة الدولة الوطنية.

[1] البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص 101.
[2] علي عبد اللطيف احميدة، المرجع السابق.
[3] Rosen Lawrence, "Tribalism' gets a bum rap", **The Anthropology Today**, V 32, I 5, October 2016, p 3-4.
[4] عبد الرزاق الدواي، **"في إشكالية اللغة والهوية والتنوع الثقافي"**، في **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط01، 2013)، ص 234-235.
[5] البشير علي الكوت، المرجع السابق، ص ص. 99-102.

- ✓ الأبوية Paternalism: تدار القبيلة بشخص واحد يجسد النموذج التقليدي لممارسة السلطة كما يصفه **ماكس فيبر** على أنه –الشيخ او القائد– لا يتقيد بالقانون، والشخصية الخارقة، وتجسد ذلك في لقب معمر القذافي بأنه "الأخ القائد للثورة الشعبية الليبية" 1977 بعد تنحيه عن قيادة مجلس قيادة الثورة وحله باحتفاظه بمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية.
- ✓ الصفوف القبلية: حيث لدى القبائل عرف في سمة التضامن والتحالف بين افراد القبيلة ذاتها ضد القبائل الأخرى واعتماد اناء التحالفات فيما بين مجموع القبائل على الأجنبي، وهذه التحالفات تسمى "الصف" كما اعتمد الفكر القَبَلي على متغيري الغنيمة والسلاح لإثبات الوجود والفاعلية.

إن هذه الصفات النابعة من بديهية الاختلافات والتنوعات الاثنية الثقافية في المجتمعات، تستجدي إيجاد إطار وآليات تدبيرها. توصل الفكر السياسي الحديث إلى أنه ليس من سبيل لتحقيق ذلك ونقل هذا التنوع من صفات البدائية إلى الحداثة إلا عن طريق المواطنة، وأبرز هذه الروافد الفلسفية حديثا في تطوير النظر إلى هذا الإشكال؛ أطروحات الفيلسوفين؛ الكندي **تشارلز تايلور** والألماني **يورغن هابرماس**، فالديموقراطية حسبهما تشكل الإطار الأنسب لإيجاد حل لمشكلات التنوع الإثني والعرقي والاعتراف بها دون ان يعني ذلك التضحية بسيادة الدولة واستقلالها، وفي الحالة العربية في سياق ما بعد الصراع والحراك الشعبي بعد 2010؛ فقد لعبت وسائل الاعلام وارتفاع المستويات التعليمية بفضل إلزامية ومجانية التعليم إلى تجاوز صفة البدائية المحضة في تلك الأوساط مقارنة بما قبل الاستعمار، ما شكّل حالة استعداد لاستيعاب خطاب الثورة على مفاهيم الحكم التقليدية والاستبدادية[1]، تحولت معه المجموعات البشرية التقليدية (القبيلة والعشيرة) إلى حاضنات للرفض والحراك والمعارضة المسلحة ضد النظم السياسية، بينما كان الأجدر بمهندسي التسوية السياسية للأزمة الليبية الاعتماد على المتغيرات الموجودة والخصوصيات الليبية وإعادة بناء الدولة والمؤسسات من أسفل القاعدة إلى أعلى (from the bottom up and not the top down) من خلال تفعيل دور إيجابي لهذه البنى التقليدية.

المطلب الثاني: الأسس الجديدة للدولة الليبية بعد التحول إلى النظام الجمهوري (1969 –1976)

النظام السياسي كمدخل في بناء الدولة الليبية في فترة حكم **معمر القذافي**؛ تبنّى "الثورة" كشعار لإحداث التغيير، ويُقَسَّم هذا المسار إلى مرحلتين يظهر فيها تعقيد المنظور النظري المعرفي المتبّع، ومحاولة تحويل اتجاه ومنحى عملية بناء المؤسسات التقليدي من؛ اتجاه فوقي نازل من قمة هرم النظام إلى القواعد الشعبية من خلال الفعل السياسي للنظام ما بين 1969–1976، إلى اتجاه تصاعدي من القاعدة الشعبية إلى "السلطة" بعد

[1] عبد الرزاق الدواي، المرجع السابق، ص 234-235.

1976، من خلال إعلان "الثورة الشعبية سبتمبر 1973"؛ وبمقتضاها يتم إنشاء لجان شعبية مختارة من القواعد تضطلع بالرقابة وتوجيه العمل الإداري[1] بحجة توسيع المشاركة السياسية وجعل السلطة بيد الشعب.

- أولا: المبادئ الأيديولوجية في تأسيس النظام السياسي الليبي 1969.

الملاحظ في الانقلاب العسكري الذي حدث في ليبيا 1969 محاكاته التجربة المصرية في انقلاب 1952م[2]، سواء الحجج المعلنة أو الكيفية التي تم بها الانقلاب، وأياً ما كان ذلك فهو تحول مهم في تاريخ ليبيا، واعتمد **القذافي** مدخلا عسكريا خالصا فيما اعتبره "ثورة" على النظام الملكي؛ متبنيا مسمى "أيديولوجيا الثورة" وبرّر الانقلاب في أن الشعب كان أعزلا أمام نظام احتكر كافة أدوات القمع والسيطرة والتغيير.

ولتجسيد معنى "الثورة" حاول النظام السياسي الجديد –نظريا– تحقيق تغيير شامل من نظام ملكي قام على المنظور الليبرالي وفلسفة الملكية الفردية، إلى نظام يقوم على الاشتراكية والعدالة وإذابة الفوارق بين الطبقات، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية من خلال إنشاء الاتحاد الاشتراكي العربي في 11 جوان 1971 وصولا الى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية في 2 مارس 1977 كطريقة لتطبيق السلطة الشعبية المباشرة.

اعتبر **معمر القذافي** "ثورة 1969" أنها امتداد لثورة 23 جويلية 1952 في مصر وأحد روافدها، وتمسك بنفس الشعارات الأساسية المتمثلة في: الحرية والاشتراكية والوحدة:[3]

أ. **الحرية:** اعتمد الخطاب السياسي آنذاك مبدأ حرية الوطن والمواطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتم بمقتضاه إجلاء القواعد البريطانية في 28 مارس 1970، ثم الأمريكية 11 جوان 1970، ثم إجلاء آخر مستوطن إيطالي في أكتوبر 1970 وكسر احتكار الشركات بتأميم المصارف وشركات التأمين والشركات الأجنبية.

ب. **الاشتراكية:** المشاركة الجماعية في وسائل الإنتاج والعدالة وإذابة الفوارق الطبقية، ومزج النظام آنذاك بين المنظور الاشتراكي ومبادئ القرآن الكريم لتبرير طبيعة الدولة في امتلاكها وسائل الإنتاج أو المنتجة.

ت. **الوحدة:** حاول النظام الليبي آنذاك الخروج من دائرة من اعتبرهم المفكر **عابد الجابري** نخبا أعاقت المشروع النهضوي العربي، فالأيديولوجيا القومية كانت تدعو إلى وحدة عربية فاصطدمت بسياسة حكام وبيروقراطية

[1] عمر الفتحلي، **اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا**، (الدوحة: المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، 1984)، ص 111-112.
[2] زرنوقة، **المرجع السابق**، ص 202-203.
[3] عياد طاهر بن إسماعيل، **علاقة النظام السياسي بالنظام الإداري في ليبيا 1969-2000**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط 01، 2005)، ص ص. 84-87.

عربية كرّست تجزئة وتثبيت دعائم الدولة القطرية بحماس وطني وتعصب قُطري[1]. وتبنى الخطاب الرسمي الليبي آنذاك مفهوم الوحدة العربية كضرورة حتمية، ويقول **القذافي** إنها "ضرورة لحماية مكاسب الأمة العربية، الوحدة هي الرد التاريخي الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية"[2]، وتم تفعيل هذا المبدأ من خلال:[3]

- ✓ إعلان ميثاق طرابلس بين مصر وليبيا والسودان في 27 ديسمبر 1969.
- ✓ إعلان وحدة اندماجية بين ليبيا ومصر في 02 أوت 1972.
- ✓ إصدار بيانات مشتركة واتفاقيات ثنائية أو إعلانات مشاريع وحدوية.

- ثانيا: الأسس الدستورية والقانونية الموجهة للدولة الليبية 1969-1976

شرح تلك الأسس الدستورية مهم لفهم وطبيعة عمل المؤسسات القائمة آنذاك، بالمقترب القانوني في: البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، ثم نص الإعلان الدستوري الصادر 11 ديسمبر 1969، التي حددت طبيعة عمل مجلس قيادة الثورة، وشكل الدولة الجديد من خلال الهيكل المؤسساتي والسياسي لها ممثلا في الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي وحيد يجمع تحالف قوى الشعب العاملة، والثورة الشعبية عام 1973 التي قيل إنها ستوسع نطاق المشاركة السياسية، وبالتالي عكست فلسفة الجهاز البيروقراطي الذي من خلال تقوم الدولة بوظائفها.

أ. البيان الأول لمجلس قيادة الثورة:

قبل هذا الإعلان الدستوري أصدر قادة الانقلاب البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، وصف فيه النظام السابق بـ "رجعي ومتعفن"[4]، وتم التأكيد فيه على:

- ➢ إقامة نظام جمهوري وسميّت ليبيا بـ "الجمهورية العربية الليبية".
- ➢ الادّعاء بمبادئ؛ الحرية، الاشتراكية والوحدة. وطمأنة الأجانب وممتلكاتهم بأن الثورة غير موجهة إليهم.
- ➢ إعلان التوجه القومي والإسلامي في هذا العملية.
- ➢ إلغاء المؤسسات الدستورية ونظام الحكم الملكي وتجريدها من سلطاتها.

---

[1] الجابري، **المرجع السابق**، ص 142.
[2] السجل القومي، كلمه قائد الثورة الليبية معمر القذافي في 16 سبتمبر 1969 بمناسبة الاحتفال بذكرى الشهيد عمر المختار، المجلد السنوي الأول، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1969-1970. ص 17.
[3] صبحي قنوس وآخرون، **المرجع السابق**، ص 378-379.
[4] مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية الليبية سابقا، إعلان قيام الثورة البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، نسخة إلكترونية تم تصفحها بتاريخ 12-03-2023 ، على موقع المجمع القانوني الليبي: اعلان دستوري 1(lawsociety.ly)

- اعتبار مجلس قيادة الثورة السلطة الوحيدة تسير كل المؤسسات والأجهزة.
- إعلان البعد الإقليمي في دعم القضايا العربية والافريقية العادلة ضد الاستغلال الاستعماري.

ب. الإعلان الدستوري 11 ديسمبر 1969:

بعد تأكيد السلطة العليا حصرا في مجلس قيادة الثورة؛ أُصدر الإعلان الدستوري 11 ديسمبر 1969 باعتبار أساسا لنظام الحكم إلى حين إعداد دستور دائم، وجاء الإعلان بثلاثة أبواب:[1]

- الباب الأول: الدولة. (بـ 17 مادة)
- الباب الثاني: نظام الحكم. (بـ 15 مادة)
- الباب الثالث: أحكام متفرقة وانتقالية. (بـ 05 مواد)
- ملحق بعنوان: "إعلان قيام الثورة البيان الأول لمجلس قيادة الثورة".

كمحاولة لتأكيد البعد الإقليمي للدولة الجديدة في ليبيا 1969؛ تضمنت مقدمة الإعلان الدستوري قضيتين من القضايا العربية؛ دعم القضية الفلسطينية والسعي وراء الوحدة العربية الشاملة. كما حُدد شكل نظام الحكم المستقبلي بـ؛ وطني ديمقراطي تقدمي وحدوي والادّعاء بأن الشعب هو مصدر السيادة، وتناول الباب الثاني مجلس قيادة الثورة على أنه الهيئة التي ستمارس أعمال السيادة العليا والتشريعية، فيما أوكلت لمجلس الوزراء مهمة تنفيذ السياسة العامة لكنه دون فصل واضح بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيما تم التنصيص على استقلالية القضاة، وتم تحديد طابع الدولة التضامني والاجتماعي، ودورها المُوجَّه في الاقتصاد وإدارة الإنتاج الوطني.[2]

تراوح بناء الدولة ليبيا بعد 1951، بين منظورات الاشتراكية والليبرالية تحت تأثير التحولات الدولية والحرب الباردة والتنافس الدولي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، غير أن الإعلان الدستوري 1969 حدد البدء في عملية بناء للدولة الجديدة وفق المنظور الاشتراكي ممثلا في ثلاثة نقاط:[3]

- اتباع النهج الاشتراكي كمقاربة لضمان السيادة الوطنية للتخلص من التبعية الاقتصادية.
- تحديد دور الدولة الموجه للاقتصاد والإنتاج والتخطيط بدواعي التحرر من الهيمنة الأجنبية.
- تحديد آليات بناء المجتمع بإجراءات إلزامية التعليم الإعدادي ورعاية الشباب ثقافيا وصحيا.

[1] مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية الليبية سابقا، إعلان قيام الثورة البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، نسخة إلكترونية تم تصفحها بتاريخ 12-03-2023على موقع المجمع القانوني الليبي: اعلان دستورى 1(lawsociety.ly)

[2] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 91-93.

[3] عبد الرضا حسين الطعان، **التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة**، (بنغازي: منشورات جامعه قاريونس، ج 01، 1995)، ص ص. 182-185.

- ثالثا: آليات عمل النظام السياسي الليبي 1969-1976:

محدودية الثقافة السياسية لدى المجموعات والقبائل الليبية وهي حديثة عهد بالاستقلال، دفعت إلى تجاوز مدخل الفرد في عملية لبناء الدولة [1] رغم إقرار الإعلان الدستوري 1969 على أن "حرية الرأي مكفولة في حدود مصلحة الشعب و مبادئ الثورة"[2]، لكن نفس الإعلان المتضمن إعلان قيام الثورة في البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، حصر العملية على أداء هرم النظام السياسي من خلال التنصيص على أنّ "أمر جمهورية ليبيا العربية يعود أولا وأخيرا إلى سلطة مجلس قيادة الثورة، وهو يمثل السلطة الوحيدة في هذا القطر، وعليه فإن جميع إدارات الدولة وموظفيها وقوة الأمن فيها هم تحت تصرف قيادة الثورة"[3]. وتتمثل تلك الآليات في:

أ. مجلس قيادة الثورة كسلطة عليا، ينفذ قراراتها مجلسُ الوزراء.

ب. الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي لإدارة الدولة في المجتمع.

ت. اللجان الشعبية بعد إعلان "الثورة الشعبية 1973" وتعديل تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي.

بهذه الآليات أسس النظام الليبي قواعده بداية من السلطة العليا بيدها مهام التشريع والتنفيذ متداخلة مع مجلس الوزراء، والهرم التنظيمي للدولة والفواعل الرسميين في تنفيذ السياسات العامة بفلسفة معقدة تدّعي التبسيط لتوسعة دائرة المشاركة السياسية للمواطن.

أ. مجلس قيادة الثورة الليبية: تأسس عقب انقلاب سبتمبر 1969، كان يتألف من 12 ضابطا عسكريا بقيادة العقيد **معمر القذافي** من 1969 إلى 1977 لم يلبث حتى عرف المجلس معارضة من طرف بعض أعضاء المجلس أنفسهم ضد طريقة عمل المجلس وضد تصرفات **القذافي**[*]، وسبق وأن رأينا أن الإعلان الدستوري 1969 قد حدد مهام المجلس وجمعه للسلطات كلها بعد الانقلاب على نظام الملك **السنوسي** وإلغاء

[1] تختلف "اتجاهات عملية إعادة بناء الدولة من داخل الدولة" بين؛ مدخل الفرد، مدخل الدولة، مدخل النظام السياسي، بحسب المتغير الأساسي في العملية. للمزيد يرجى الرجوع إلى المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا البحث.

[2] المادة 13 من الإعلان الدستوري الليبي الصادر في 02 ديسمبر 1969، عن مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية الليبية سابقا، نسخة إلكترونية تم تصفحها بتاريخ 12-03-2023 على موقع المجمع القانوني الليبي: اعلان دستورى 1(lawsociety.ly)

[3] الإعلان الدستوري الليبي الصادر في 02 ديسمبر 1969، عن مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية الليبية سابقا، نسخة إلكترونية تم تصفحها بتاريخ 12-03-2023 على موقع المجمع القانوني الليبي: اعلان دستورى 1(lawsociety.ly)

[*] أعضاء المجلس هم ضباط عسكريون: معمر القذافي، مصطفى الخروبي، خويلدي الحميدي، ابو بكر يونس جابر، عبد السلام جلود، عمر المحيشي عوض حمزة، عبد المنعم الهوني، بشير هوادي، محمد نجم، مختار القروي، محمد المقيريف، وكان مصير المخالف لراي القذافي من هؤلاء الأعضاء إما الاستقالة كما فعل الرائدان محمد نجم ومختار القروي، واما فرض الإقامة الجبرية كما حدث مع عوض حمزة و بشير هوادي بعد اتهامهما بالاشتراك في محاولة الانقلاب ضد القذافي صائفة 1975، او القتل كما قتل النقيب محمد ابو بكر المقيريف في 1972، أو الإعدام كحال النقيب عمر المحيشي بعد محاولته اللجوء ليتم تسليمه من احد الحكومات المغاربيه فيها 1983 ليتم إعدامه، وإما النفي كحال الرائد عبد المنعم الهوني الذي لجا لمصر كمنفى اختياري عام 1975. **انظر**: نور الهدى بن بتقة، إإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، مرجع سابق، ص 132-133.

المؤسسات الدستورية التي كانت خلال حقبة الملكية. في 1977 ألغى **القذافي** "الجمهورية" وأعلن قيام الجماهيرية وحُل المجلس بشكل رسمي وتم استبداله بالأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. منذ 1969 أعلن المجلس تبنيه مبدأ "القيادة الجماعية" رغم بروز العقيد **معمر القذافي** كقائد ومتحدث باسم المجلس طيلة تلك الفترة.[1]

أوضحت المادة 18 من الإعلان الدستوري أن مجلس قيادة الثورة هيئة عليا مسؤولة على حماية الثورة والنظام القائم بفعلها، ويشرع له في ذلك العمل بأدوات الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات والمراسيم فير قابلة للطعن من أي جهة كانت. من بين تلك هذه القرارات ما أصدره المجلس ذاته بحكم الإعدام ضد كل من يحمل السلاح ضد النظام الجمهوري باعتبار المجلس حاميا للنظام القائم.[2]

بالنسبة لمجلس الوزراء فقد حدد الإعلان الدستوري طبيعته ومهامه بدءً من المادة 19 إلى المادة 23 منه، على أن "يتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يدرسه مجلس قيادة الثورة وهو مسؤول عن أعماله أمام مجلس قيادة الثورة"[3]، وتم تشكيل أول مجلس وزراء بعد الثورة برئاسة محمود سليمان المغربي أكتوبر 1969، بعشرة وزارات، وتُلحق للمجلس إدارات عامة تم إنشاؤها بموجب قرار أصدره مجلس قيادة الثورة 27 سبتمبر 1969. وبالنظر إلى ما تتضمنه تلك المواد المحددة لكيفية عمل مجلس الوزراء وعلاقته بمجلس قيادة الثورة يتبيّن أن مجلس الوزراء جهاز فني تابع لمجلس قيادة الثورة، ليس فاعلا أساسيا في رسم السياسة العامة بل يقتصر دوره على التنفيذ فقط، ويظهر ذلك من خلال التعديلات الوزارية المتكررة؛ 1969 تاريخ أول مجلس وزراء، ثم 16 يناير 1970، 16 سبتمبر 1970، و13 أوت 1971 برئاسة **معمر القذافي**، ثم 10 جوان 1972، و14 نوفمبر 1974 برئاسة الرائد **عبد السلام أحمد جلود**.[4]

ب. الاتحاد الاشتراكي العربي: بعد نحو عامين اثنين على تولي مجلس قيادة الثورة السلطة الفعلية العليا في ليبيا، أصدر المجلس بيانا أقر بمقتضاه إنشاء "الاتحاد الاشتراكي العربي" كتنظيم سياسي شعبي، وتضمن العدد 32 من الجريدة الرسمية سنة 1971 بيان إقامة التنظيم الشعبي للجمهورية العربية الليبية، وقرارا بإصدار النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الليبي[5]، فكان كأداة سياسية مفتوحة أمام القوى والفئات

---

[1] عطاء محمد صالح و فوزي أحمد تيم، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ج 02، 1988)، ص 380، 381.

[2] هنري حبيب، **مرجع سابق**، ص 172-173.

[3] المادة 19 من نص الإعلان الدستوري الليبي الصادر في 02 ديسمبر 1969، عن مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية الليبية سابقا، نسخة إلكترونية تم تصفحها بتاريخ 12-03-2023 على موقع المجمع القانوني الليبي: اعلان دستوري 1(lawsociety.ly)

[4] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص ص. 140-143.

[5] وزارة العدل، الجمهورية العربية الليبية، الجريدة الرسمية 27 يونيو 1971 م، ع 32، السنة التاسعة، متوفر على موقع المجمع القانوني الليبي: https://lawsociety.ly/gazette/

المجتمعية لتنخرط فيها، ووصفه المجلس بأنه حلقة وصل مع الجماهير وجهاز يمارس من خلاله الشعب سلطاته بطريقة منظمة.[1]

لم يخرج هذا الجهاز، أيديولوجياً، عن مبادئ الوحدة والبُعد القومي العربي[2] تأثراً بالحركة الناصرية، لكنه ليس مجرد حزب كالأحزاب العربية؛ ففي 1972 صدر قانون يجرم الحزبية باعتبارها "خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي"[3]، وحصر الممارسة السياسية الشعبية في الانخراط في الاتحاد، ونصت المادة 01 منه على أنه "التنظيم الشعبي السياسي الوحيد في الجمهورية العربية الليبية"[4]، وهذا يحيلنا إلى **محمد عابد الجابري** في نقده المشروع النهضوي العربي بأن التيار الاشتراكي عطّل الانتقال الديموقراطي العربي بحجة أن الوقت متاح فقط وبالضرورة لتوحيد الشعب ضد الامبريالية.

في 11-06-1971 أصدر مجلس قيادة الثورة النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي كالتالي:[5]

- مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية.
- لجنة الاتحاد الاشتراكي للوحدة الأساسية.
- مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة.
- لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة.
- المؤتمر الوطني العام.
- مجلس قيادة الثورة.

يشير الترتيب التصاعدي من القاعدة الشعبية إلى القمة في الوثائق الليبية الرسمية الشارحة للنظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي الليبي إلى محاولة التعبير عن فكرة "الشعب مصدر السلطة" وتجسيد مضامين قانون تجريم الحزبية 1972 بأن هذه المؤسسات ما هي إلى أجهزة يمارس من خلالها الشعب سيادته وسلطاته[6]. وفي تفصيله عن التنظيم الشعبي في الجمهورية العربية الليبية يشرح **عبد الحفيظ الميار** "الوحدة الأساسية" بالنسبة لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية، أنها منطقة سكنية أو مدرسة أو كلية أو مصنع[7] حيث يجمع

---

[1] عمر ابراهيم الفتحلي، **مرجع سابق**، ص 109.
[2] صبحي قنوص وآخرون، المرجع السابق، ص 101-102.
[3] المادة 02 من القانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، صادر بتاريخ 17 ربيع الثاني 1392 هـ الموافق لـ.30 ماي 1972 م، ونشر في الجريدة الرسمية الليبية العدد 29 السنة العاشرة، موقع المجمع القانوني الليبي: https://lawsociety.ly/gazette/
[4] المادة 01 من القانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، في: https://lawsociety.ly/gazette/
[5] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 104-108.
[6] القانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، مرجع سابق.
[7] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 104.

مؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للوحدة الأساسية جميع الأعضاء بالوحدة عمالا أو ساكنين أو أفراد، فيما تقتصر العضوية في لجنة المؤتمر للوحدة الأساسية على 10 أعضاء فقط يديرون الاتصال بين الجماهير والمحافظة في شكل تقارير دورية، ونفس الأمر بالنسبة لمؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي للمحافظة حيث يضم مؤتمر المحافظة مندوبين عن الوحدات الأساسية، فيما تضم لجنة المؤتمر للمحافظة أعضاء منتخبين خلال مؤتمرات المحافظة، تتلخص مهامهم في تنفيذ قرارات المؤتمر الوطني العام ومجلس قيادة الثورة وإدارة نشاط الاتحاد الاشتراكي على مستوى المحافظة، واختيار القياديين وتدريبهم.[1]

كان المؤتمر الوطني العام أعلى سلطة في الاتحاد الاشتراكي العربي تحت إشراف مجلس قيادة الثورة، ضم مندوبين عن مؤتمر المحافظات، قمة تنظيم القوات المسلحة والشرطة، والتنظيمات النقابية، رئيس المؤتمر الوطني العام هو نفسه رئيس مجلس قيادة الثورة، أما مجلس قيادة الثورة كما تم التطرق إليه آنفا فهو السلطة القيادية العليا.

ت. إنشاء اللجان الشعبية كأداة جديدة لتفعيل "الثورة الشعبية": منذ 15 أبريل 1973 بدأ **معمر القذافي** محاولته لزيادة الدعم الشعبي لسلطته، فقام بترأس سلسلة ندوات شعبية تتخللها نقاشات مباشرة مع الجماهير حول فكرة "سلطة الشعب"[2]، ونتيجة الشكاوي المتكررة خلال تلك النقاشات من أداء الاتحاد الاشتراكي والقوانين الإدارية السائدة آنذاك، أعلن **القذافي** في خطاب له 15 أبريل 1973 بمدينة زوارة ثم مؤتمر صحفي 18 أبريل بعده؛ ما اعتبر "تحولا ثوريا" من خلال إنشاء لجان شعبية في كل قرية و مدينة ومؤسسة ومعهد وكلية[3] كنموذج "ثوري" لبناء المؤسسات وإدارته من القاعدة لتؤثر تصاعديا على الهرم التنظيمي.

وفي أكتوبر 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانونا يحدد ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها الإدارية، ورد في ديباجته مبررات إنشاء تلك اللجان بـ " وتحقيقاً لإرادة الجماهير في تحمل مسئولية العمل الإداري الثوري، وتأكيداً لسيطرة السلطة الشعبية على الجهاز الإداري للدولة وتطويعه لتنفيذ مطالب الجماهير " [4].

---

[1] النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، وزارة العدل، الجمهورية العربية الليبية، الجريدة الرسمية 27 يونيو 1971 م، العدد 32، السنة التاسعة، متوفر على البوابة الرقمية للمجمع القانوني الليبي على الرابط التالي: https://lawsociety.ly/gazette/

[2] هنري حبيب، **مرجع سابق**، ص 140.

[3] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 109-110.

[4] قانون رقم 78 لسنة 1973 م بشأن ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها الإدارية، الجريدة الرسمية لسنة 1973، العدد 46 السنة الحادية عشر، الجمهورية العربية الليبية سابقا ، متوفر على رابط البوابة الالكترونية للمجمع القانوني الليبي: https://lawsociety.ly/legislation/

في 03 أبريل 1973 عُدل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، وفتحت العضوية بموجبه أمام كل عربي في بداية لتنظيم الأدوار الإقليمية للنظام الليبي. وبالتالي أصبح الاتحاد الاشتراكي العربي متكونا من:[1]

- المؤتمرات الشعبية الأساسية: أداة حكم محلي على مستوى البلديات والاقاليم والوحدات، تقودها لجنة مختارة، تتكفل بنقل الانشغالات والمطالب وتنفيذ قرارات المؤتمر القومي العام.
- المؤتمر القومي العام: حل محل المؤتمر الوطني العام، وبقي يترأسه رئيس مجلس قيادة الثورة نفسه، وكان مكونا من مجلس قيادة الثورة، وقيادات لجان المؤتمرات الشعبية الأساسية، وقادة اللجان الشعبية، وقيادات النقابات والمنظمات والروابط المهنية.

[1] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 114-115.

المبحث الثالث: تعقيدات استكمال بناء الدولة الليبية من 1977 إلى 2011

تتقاطع فلسفة الحكم لدى **معمر القذافي** مبدئيا وبلا تجنٍّ أو مبالغة، مع مواقف **جمال الدين الأفغاني** في نقد الأطروحة الغربية عن الدولة والديموقراطية؛ يقول **محمد عابد الجابري** عن **جمال الدين الأفغاني** إنه عارض أيضا الديمقراطية الغربية وفكرة التمثيل النيابي بدعوى عدم نضج الشعوب وأن الانتخاب ينتج مجالس لا تمثل الأمة ولا مصالحها،[1] فلم يقدما مشروعا بديلا سوى أن **القذافي** اعتمد مشروعا هجينا بين أفكار اشتراكية والثورة، بتنظيمات شعبية وتقليدية أثبتت عجزها عن الحشد في بيئة دولية متغيرة والعولمة وبقي نظامه في حلقة دائرية بتسييس كل شيء روحي وبشري بالحالة نفسها تقريبا في نظام **بنيتو موسوليني**، فمثل "هذه الأنظمة تسيّس كل شيء؛ كل شيء داخل الدولة، لا شيء خارج الدولة، ولا شيء ضد الدولة"[2]، ويتقابل هذا الموقف من حيث الممارسة السياسية مع المواقف الفكرية التي ينتقدها **الجابري** في فكر **الافغاني** بأنه وظف الدين من أجل السياسة وابتعد بمشروعه الاستنهاضي عن النهضة بمعنى الإصلاح والتجديد فانزلق به إلى منطق السياسة منطقه هذا كان ضعيفا، ف**جمال الدين الافغاني** رغم معارضته لنمط الحكم الغربي لم يطرح مشروعا سياسيا بديلا؛ فماذا بعد النهوض والثورة؟ وما شكل الحكم الذي يجب إقامته؟ وهل الحكومة العالمية الإسلامية بأجمعها تحت الخلافة العثمانية أم أنها حكومة إقليمية قطرية مرتبطة بنظيراتها الإسلامية بروابط ما؟ وما نوع هذه الروابط؟ وما العلاقة التي يجب اعتمادها في تنصيب الحكام؟[3] وفيما يلي تعقيدات عملية بناء الدولة الليبية في ظل النظام السياسي الذي حكم ليبيا طيلة الأربعين عاما من حيث الأسس الفكرية للدولة فيها والبنية التنظيمية للدولة والتداخل بين التنظيمات الثورية والهياكل التقليدية الذي تجلى بشكل أوضح مع تغير المعطيات الدولية مطلع الألفية الراهنة.

المطلب الأول: الأسس الفكرية للدولة الليبية 1977-2011 وإشكالية النموذج المعرفي

في سعيه لبناء نموذج دولته بأيديولوجية متفرّدة؛ تبنى **معمر القذافي** المنظور الاشتراكي بأن التاريخ صراع بين الطبقات. في كتابها "أصول الاستبداد- 1951"؛ تفسر **حنا آردت** استخدامات المنظور السياسية أنه وبمجرد قبول الشعب فرضيات تملى عليه للإشكاليات المطروحة يتمكن من تبرير كافة إجراءات الدولة بالاحتكام إلى طبيعة وقانون ذلك التاريخ المفترض وتتم عقلنة إنشاء نظام دولة استبدادي[4]، صحيح أن الدولة الدستورية الديموقراطية في تعريف **يورغن هابرماس** لا تقف عند حدود توفير الحرية السلبية لضمان رفاهية الموطنين، بل

[1] محمد عابد الجابري، **المرجع السابق**، ص ص. 72-75.
[2] شاهر اسماعيل الشاهر، **المرجع السابق**، ص 90-91.
[3] الجابري، **المرجع السابق**، ص 74.
[4] الشاهر، **المرجع السابق**، ص 95-96.

تجندهم، عبر التواصل، للمشاركة في النقاشات العامة حول القضايا الأساسية[1]، لكن النظام الليبي آنذاك حسب تحليل **بيار بورديو** للرمز والسلطة؛ استخدم السلطة الرمزية عبر الأيديولوجيا لخدمة المصالح الخاصة وتقديمها كما لو كانت مصالح جماعية، عملت على تبرير النظام القائم بإقرار الفوارق وإقامة المراتب وتبريرها، فينتج عن هذه الثقافة السائدة مفعول الأيديولوجيا بتغليف وظيفة التقسيم (الطبقي) وإخفائها تحت قناع وظيفة التواصل، فالثقافة الموحَّدة هذه هي ذاتها أداة للتمايز تبرر الفوارق من خلال إرغام ثقافة الاختلاف "المنبوذة" على الابتعاد عن الثقافة السائدة[2]، وبهذا فا**لقذافي** انتقل من نظام سلطوي يحتكر فيه الفرد أو المجلس العسكري السلطة السياسية، إلى نظام شمولي يسيطر أيديولوجيًا وسياسيًا على كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصاد والتعليم والفن وأفكار وأفعال المواطنين، فالشمولية نسخة متطرفة من السلطوية.

في خطاب شعبي للعقيد **معمر القذافي** في 03 أبريل 1973 المسمّى بـ "التاريخي" بمدينة زوارة أعلن نيته تغيير أسس نظام الحكم وإعلان "الثورة الشعبية" باستحداث "اللجان الشعبية" كأداة جديدة للحكم والتسيير وإشراك الشعب في العمل السياسي وحتى الإداري المحلي؛ أشار **القذافي** إلى اعتماد فلسفة حكم جديدة سميت "نظرية عالمية ثالثة كأيديولوجية للثورة" وصدر في هذا التاريخ الفصل الأول من "الكتاب الأخضر" الذي ألّفه **القذافي**.[3]

بدأ النظام الليبي آنذاك وبشكل مفاجئ بمحو مظاهر "التحديث" التي مارسها نظام السنوسي قبله؛ حيث تم تبني شعار؛ ثورة على نمط الإدارة الذي اعتبره يَحول دون تحقيق آمال الجماهير، وثورة ثقافية لنبذ مظاهر الغربنة وكل ما لا يمت بصلة للعروبة والإسلام.[4]

"الكتاب الأخضر" عملٌ أيديولوجي جعله **القذافي** معيارًا لعمله كـ "مرشد"، مثل كتاب **ماو** "الأحمر الصغير"، ووضع نظرية بديلة (ثالثة) عن الشيوعية والرأسمالية، ويحدد مبادئ الدولة الجماهيرية الجديدة، وشكل المؤسسات السياسية والجهازية التي تنظم الإكراه والعنف، التسويات، والاتفاقات الضمنية وغير الضمنية التي سمحت **لمعمر القذافي** بحكم ليبيا لمدة أربعين سنة[5] كحاكم مرشد ومفكر، وتم تضمين هذا الاعتراف صراحةً للعقيد **القذافي** بوصف "المفكر الثائر المعلم" في إعلان "وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له"

---

[1] حميد لشهب، **العقل والدين في المجتمع الحديث وما بعد الحديث**، (الرباط: نداكوم للنشر، ط01، 2005)، ص 88.
[2] بيير بورديو، **الرمز والسلطة**، تر؛ عبد السلام بن عبد العالي، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط 03، 2007)، ص 48-49.
[3] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 115.
[4] **المرجع نفسه**، ص 110.
[5] Jean-François Daguzan & Moisseron Jean-Yves . « La Libye après Kadhafi : essai de prospective géopolitique du conflit libyen », **Hérodote**, Vol 142, N° 03, 2011, p 80.

مارس 1977 التي أصدرها مؤتمر الشعب العام[1] (المؤتمر القومي العام سابقا)، تمسك فيها بالمبادئ الأيديولوجية (حرية، اشتراكية والوحدة العربية) وأعلن نبذ أدوات الحكم التقليدية (الفرد، العائلة، القبيلة، الطائفة، الطبقة، النيابة والحزب)، وتم من خلالها:

- ✓ تغيير اسم ليبيا الرسمي بـ: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
- ✓ القرآن الكريم هو شريعة المجتمع الليبي.
- ✓ السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي.

حاول القذافي إيجاد "نموذج معرفي" * جديد لبناء الدولة الليبية، وأسس ما أسماه "النظرية العالمية الثالثة" تحدد عمل المؤسسات السياسية والاقتصادية المنبثقة عن "إعلان وثيقة اعلان قيام سلطة الشعب" في 02 مارس 1977. وتقوم هذه الأطروحة على مرتكزات ثلاثة، جرى بعدها تجسيد مضامينها عمليا بإجراءات تشريعية وسياسية:[2]

أ. الركن السياسي: بافتراض الديمقراطية المباشرة حلاً لمشكلة الصراع على الحكم؛ أي ممارسة الشعب السلطة دون وساطة، فانتقد **القذافي** المجالس النيابية بحجة أنها سرعان ما تصير "ديكتاتورية" متنصلة من تمثيل الشعب كمبرر وجودي لها، تسلب سلطته لتحتكرها، فرفض فكرة التمثيل البرلماني والتنفيذي والتشريعي، والأمر نفسه بالنسبة لفكرة "الحزبية" باعتبارها تقسيمٌ للرأي العام وخطر على التعبئة الشعبية الشاملة لمواجهة الخطر الأجنبي، وبالتالي لا حل إلا مبدأ "السلطة للشعب" كشكل مباشر للديمقراطية المختلفة عن الغرب، تجسدها آليات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية لتكريس الممارسة الجماعية للسلطة.

ب. الركن الاقتصادي: اعتمادا على فكره "السلطة بيد الشعب" تنص النظرية على قاعدة "الثروة ملك للشعب وبيده"، ويعتمد الطرح على ضرورة الرجوع الى قاعدة الحالة الطبيعية، يكون الانسان فيها حرا في امتلاك جميع حاجاته متحررا من عبودية الأجرة، فشاعت فكرة في الرأي العام الليبي آنذاك تقول "الليبيون شركاء

---

[1] وثيقة صادرة بقرار لسنة 1977 بإعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له، نشرت بالجريدة الرسمية للجمهورية العربية الليبية بتاريخ 02 مارس 1977م، موقع المجمع القانوني الليبي: وثيقة صادرة بقرار لسنة 1977 بإعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له(lawsociety.ly)

* بقصد بالنموذج المعرفي أو "البراديغم" في الفكر السياسي والاجتماعي؛ هو نموذج يشكل البناء التحتي لفكر ما، يحدد بنيته، يطرح أسئلة محددة وينظم المعطيات، وفق بنى محددة، وهو نطاق يرتكز على استيفاء أو الحصول على شكل ما لتنظيم الفوضى الاجتماعية، وكل شيء على سلم أو مقياس القيم فيما يتعلق بالاقتصاد والسياسة والمجتمع، ومن خلاله يتحدد معيار ما نفضل والاعمال التي تتم او البرامج المستقبلية، وهناك براديغمات ثلاثة في الفكر السياسي؛ اليمين، واليسار والديمقراطية الليبرالية، ولكل منها رؤية للنظام الاجتماعي. انظر: سالم حسن رمضان يوسف، **تحديات التحول السياسي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 01، 2014)، ص 291-292.

[2] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 166-178.

وليسوا أُجراء". وتحت شعار نبذ الاستغلال جرى الدفع بالعمال الى المشاركة في إدارة المنشآت الاقتصادية والنفطية، وتم انتهاج تشريعات اقتصادية تحل بموجبها الدولة محل الخواص في الشركات الاقتصادية، وألغيت الملكية الخاصة في الصناعة، وتغيرت هيكلية الاقتصاد بالاعتماد على القطاع العام وتأميم التجارة الخارجية وحصرها على المنشآت العمومية، وتم رفع حجم الإنفاق العام الى غاية 1985 وصدور قانون فتح المجال أمام الخواص بسبب تدني أسعار النفط العالمية آنذاك، فبقي القطاع العام يحوز 91% من حجم الاستثمار الكلي المخصص لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 1985.

ت. الركن الاجتماعي: حاول **القذافي** إعادة بناء المجتمع الليبي بالمنظور الاشتراكي في مجال التعليم والصحة والسكان، مع الإبقاء على الترابط الاجتماعي التقليدي الأسري والقبلي والقومي باعتباره تماسكا يعمق ولاء الفرد وشعوره بالانتماء، ولم يستثن منظور نبذ الاستغلال مجالات أخرى كالرياضة متاحةً للشعب كله بلا استثناء، فتم إلغاء الاحترافية بحجة نبذ الاحتكار، أما من الناحية الاجتماعية فتم تضمين الفكرة في الخطة الإنمائية 1981-1985 بضرورة توسعة المسؤولية الجماعية واعتماد خدمات الضمان الاجتماعي ورعاية الأسرة والفئات الهشة والمعاقين وانتهاج سياسات الإحصاء السكاني للنظر في مطالب المجتمع.

انبثقت عن "الكتاب الأخضر" مصادر تشريع "دستوري" وقانوني في ليبيا طيلة فترة حكم **القذافي** وهي:

1) إعلان "وثيقة قيام سلطة الشعب"[1] التي صدرت في 02 مارس 1977 بمدينة سبها، تمثل نقطة تحول في تحديد معالم النظام السياسي والإداري في ليبيا إلى غاية 2011، حيث جمعت الأفكار التي أعلن عنها العقيد **معمر القذافي** فيما يعرف بـ "الخطاب التاريخي" بمدينة زوارة، فحددت آليات عمل النظام السياسي (المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام)، وشكل النظام الإداري والتنظيمي للدولة وفقا لما سمي بمبدأ "السلطة الشعبية المباشرة".

[1] وثيقة صادرة بقرار لسنة 1977 بإعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له، نشرت بالجريدة الرسمية للجمهورية العربية الليبية بتاريخ 02 مارس 1977م، مرجع سابق.

2) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان: الصادرة في 01 أوت 1988، ضمت 27 مادة تنظم حقوق الإنسان على أساس مبدأ "السلطة للشعب" وحددت مبادئ تنظيم المجتمع الليبي من الدين والأعراف تجسيدا لمضامين "الكتاب الأخضر" والنظرية العالمية الثالثة لـ **القذافي**.[1]

3) قانون تعزيز الحرية: أصدره مؤتمر الشعب العام[2] بـ 38 مادة حول الحقوق الأساسية، المواطنة، تنظيم حق التقاضي، الملكية الخاصة، العضوية بالمؤتمرات الشعبية والنقابية وتحديد حرية التعبير، الطفولة والحضانة... الخ، وهو يمثل الفصول أو الأبواب المتعلقة بالحريات في الدساتير الأخرى.

يمكن تفسير حالة عدم وضوح الهدف والتسيير الآني وغياب المشروع الحضاري في بناء الدولة الليبية 1969-2011 بأسبابٍ تتشارك فيها نماذج الأنظمة -العربية- التي تصنف في خانتها الحالة الليبية، سواءً الشمولية أو الاستبدادية، وهي: [3]

- هيمنة النموذج الاشتراكي السوفيتي بفكرة؛ استلام السلطة عبر الثورة وإحكام القبضة عليها لبناء الدولة.
- غياب مرجعية فكرية واضحة تنظم الحياة الحزبية وتبني الشعارات المثالية فقط
- استئناس الشعوب بالرمزية والكاريزما في الحياة السياسية والسلطة
- تغييب المجتمع المدني، وسيادة قيم الانتفاعية والمصلحية كميزة لعلاقة الحاكم بالمحكومين.

وأنتج غياب النموذج المعرفي والعلمي الواضح على مسار بناء الدولة الليبية في هذه الفترة على علاقة النظام السياسي بمشروع الدولة، حيث حاول النظام -أو بالأحرى هرم النظام ممثلا في شخص **القذافي**- تجاوز فكرة الدولة (يأتي تفصيل الفكرة مطلب لاحق) فأصبح نظاما شموليا وليس سلطويا فقط، ويفرّق **بأول ساندرول** بين النظامين من خلال ثنائيات:[4]

	الكاريزما	الدور القيادي		حدود السلطة		درجة الفساد	حضور رسمي للأيديولوجيا	التعددية	الشرعية
		بمفهوم الشخصنة	بمفهوم الوظيفية	كمؤسسات وأجهزة	الأعوان / مسؤولين				

[1] الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، صادرة عن مؤتمر الشعب العام، صدرت بمدينة البيضاء، يوم الاحد 27 من شوال 1397 و.ر الموافق 12 من شهر الصيف (يونيو) 1988 م، موقع المجمع القانوني الليبي: الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير (lawsociety.ly)

[2] قانون رقم 20 لسنة 1991 م بشأن تعزيز الحرية، نشر في الجريدة الرسمية للجماهيرية الليبية في 01 سبتمبر 1991م، متوفر على البوابة الرقمية للمجمع القانوني الليبي على الرابط: قانون رقم 20 لسنة 1991 م بشأن تعزيز الحرية(lawsociety.ly)

[3] شاهر اسماعيل الشاهر، **المرجع السابق**، ص 90-91.

[4] Paul C. Sondrol, " Totalitarian and Authoritarian Dictators: A Comparison of Fidel Castro and Alfredo Stroessner", **Journal of Latin American Studies**, N 23, 1991, p 600 .

الشمولي	عالية	لا	نعم	محددة	لا	منخفضة	نعم	غائبة	مصطنعة
السلطوي	منخفضة	نعم	لا	لا	محددة	عالية	لا	شكلية	لا

جدول 19: الفروقات الثنائية بين النظامين: الشمولي والسلطوي. -المصدر: Paul C. Sondrol, « Totalitarian and Authoritarian Dictators: A Comparison of Fidel Castro and Alfredo Stroessner ", **Journal of Latin American Studies**, 23, 1999, pp 599-620 .

باعتبار اعتماد مدخل النظام السياسي في عملية بناء الدولة الليبية بعد 1969-2011؛ انتقل جوهر النظام السياسي ممثلا في مجلس قيادة الثورة بين 1969-1977 ثم من بعده **معمر القذافي** كمحرك للأجهزة التي تم إنشاؤها بموجب "إعلان وثيقة سلطة الشعب" في 02 مارس 1977؛ من كونه نظاما سلطويا إلى نظام شمولي، ومن خلال هذا الجدول، يمكن تحديد شكل وطبيعة هذا النظام السياسي، حيث يفرق **باول ساندرول** بينهما من خلال تلك الثنائيات، فالحاكم الشمولي يطور كاريزما ثم نموذج نظري أيديولوجي يحركه خطاب حماسي يتلاعب بالشعب من خلال نظام شبه ديموقراطي وخلق صورة نبوية للقائد، بينما هدف الأنظمة السلطوية هو الاحتفاظ بالسلطة دون أيديولوجيا، فمخرجات النظام الشمولي تنتج صورة اسطورية غائية لمحرك النظام لتجاوز الدولة.

المطلب الثاني: طبيعة البناء التنظيمي لدولة الجماهيرية الليبية (1977-2011)

يختلف البناء التنظيمي للدولة الليبية 1969-2011 عن النماذج المتشكّلة في الفكر الإنساني والسياسي المعاصر، فمثلا بمنظور إحدى الأدبيات السياسية الأوروبية التي ضمّنت فكرة الحقوق والمواطنة والفصل بين السلطات كمبدأ بين المؤسسات الثلاثة في الدولة؛ إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الجمعية التأسيسية الوطنية في فرنسا أوت 1789؛ المستوحى من إعلان الاستقلال بالولايات المتحدة 1976 وفلسفة التنوير، نص على أن "كل مجتمع لا يلتزم فيه بالقانون، ولا يحدد الفصل بين السلطات، فلا دستور له على الإطلاق"[1]، غير أن ذاك المفهوم السائد عن علاقة الديموقراطية بحكم القانون لا تفسر نماذج خالفت المفهوم كـ **الرايخ الثالث** وكيان إسرائيل والفصل العنصري في جنوب افريقيا وكانت أشكالا قوية عن حكم القانون، وفي الولايات المتحدة وأوروبا تدمَج الوظائف التشريعية والتنفيذية بحجج "الضرورة العامة"، فالمفهوم الغربي لهذه

[1] Article 16 (Toute société dans laquelle la garantie des droits n'est pas assurée ni la séparation des pouvoirs déterminée, n'a point de Constitution), « LA DÉCLARATION DES DROITS DE L'HOMME ET DU CITOYEN », Archives nationales (France), 30 septembre 1789, Mis à jour le : 14 décembre 2022. Lu le 15-02-2023, sur ce lien électronique du portail sur le net du Présidence de la France ; https://www.elysee.fr/la-presidence/la-declaration-des-droits-de-l-homme-et-du-citoyen

المبادئ يواجه مشكلات بنيوية ومتعددة، ولا يستثنى الفكر العربي وبلا تجنٍّ من هذه المشكلات المفهومية والعملية التي تستلزم التعامل بحذر مع المفهوم، كما أن الدولة من خلال التجلّي القانوني للإرادة السيادية لا تقف منفصلة عن تأثير الثقافة. [1]

بعد 1977، أنشأ العقيد **معمر القذافي** هرما تنظيميا للدولة الليبية الجديدة مختلفة عن منطق الأنظمة الديموقراطية البرلمانية التمثيلية، وبأيديولوجيا تنتقد فكرة الدولة، هجينة بين: الانتقادات اللاذعة لفكرة الدولة وسلطة الحكومة لدى **ماركس** و**باكونين** و**كروبتكين**[2] والنظرية الأناركية والفوضوية، وبالتالي مجتمع لا سلطوي ذاتيا يدار من خلال ديموقراطية مباشرة، وبين غائية فكرة الدين خدمةً لمبدأ وحدة الشعب الليبي والعربي.

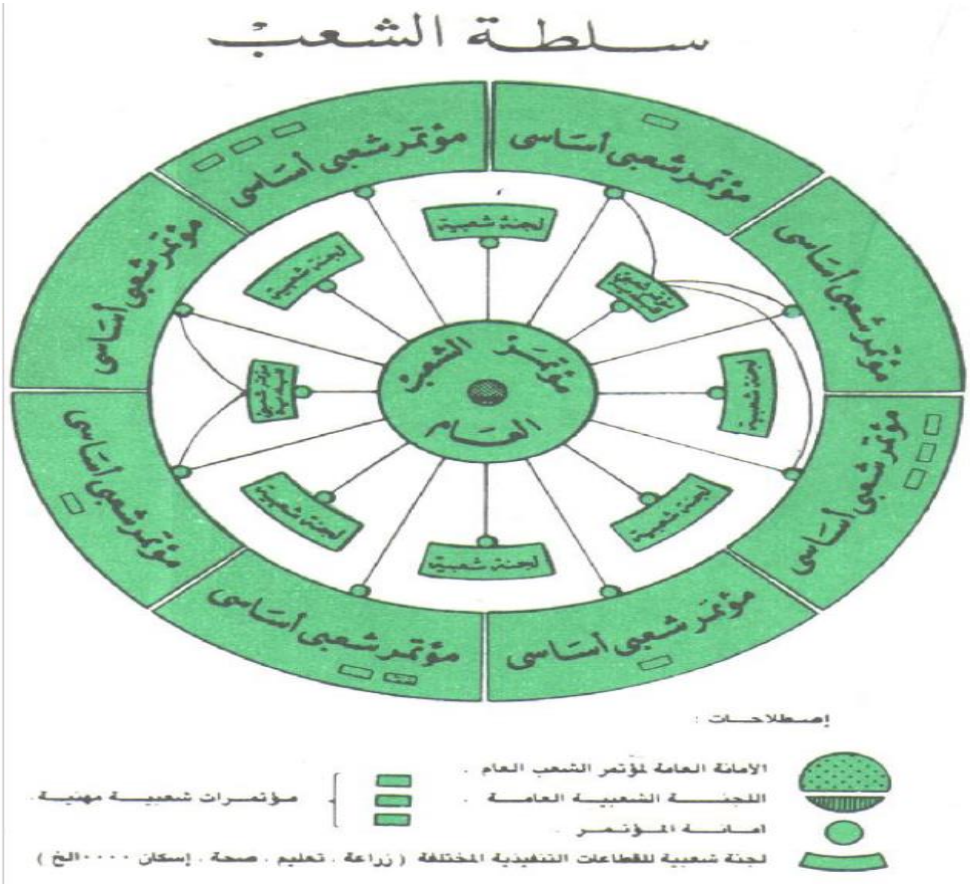

- **رسم توضيحي 08**: شكل هرمية البناء التنظيمي للمؤسسات السياسية في الجماهيرية الليبية من 1977-2011.- المصدر: معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، 1976. ص 51.

وإذ أُرِيدَ تحويل فكرة "الدولة" إلى أنها تعني "سلطة الشعب"؛ اعتمد البناء التنظيمي للجماهيرية آليات عمل سياسية جديدة للنظام، يقول المفكر الليبي **أحمد إبراهيم** مدافعا عنها إن "التنظيم الثوري لا يمكنه أن يعيد

[1] وائل حلاق، **مرجع سابق**، ص ص. 85-95.
[2] شاهر اسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص 136.

أسلوب التنظيم في تنظيمات قديمة مختلفة معه رغم الادعاء العريض الذي تلهو تلك التنظيمات القديمة بادّعائه لنفسها من حيث أنها تنظيمات ثورية وجذرية وتحررية"[1]، وتتمثل آليات العمل الجديدة للنظام الليبي بعد 1977 في:

- المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- مؤتمر الشعب العام.
- النقابات والاتحادات والروابط المهنية.

1) المؤتمرات الشعبية الأساسية: هي ملتقيات للجماهير على مستوى البلديات وفروعها، يختار كل مؤتمر شعبي أساسي أمانة له بالاختيار المباشر من بين أعضائه من خلال التزكية المباشرة في جلسة المؤتمر[2]، ويتكفل كل عضو؛ حسب تقسيم الاختصاصات في اللائحة التنفيذية لقانون المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية؛ بإعداد تقارير عن مطالب الجماهير ودراسة المقترحات ومناقشتها على مستوى مؤتمر الشعب العام. بعد اعتماد تقسيم إداري جديد على أساس رقعة جغرافية أكبر من البلدية أو ما سميّ بـ "نظام الشعبيات" [3*] ؛ أصبح لكل شعبية مؤتمر شعبي للشعبية، ونصت المادة 09 من على أن "ينعقد المؤتمر الشعبي للشعبية بعد كل اجتماع للمؤتمرات الشعبية الأساسية... للنظر في موضوع أو موضوعات محددة"[4].

2) مؤتمر الشعب العام: أنشئ كسلطة عليا عقب إعلان "وثيقة قيام سلطة الشعب"[5] 1977 تحل مجلس قيادة الثورة الذي كان السلطة الرئيسية في الدولة، تجسيدا لفكرة السلطة الشعبية المباشرة[6]، ونص قانون المؤتمرات

---

[1] احمد إبراهيم، **التنظيم الثوري: اللجان الثورية اداة الثورة الشعبية**، (طرابلس: منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، سلسلة كتاب الزحف الأخضر، ع4، ط 2، 1982)، ص 39-40.

[2] المواد من 01 إلى 07، من الباب الأول المتعلق بتحديد طبيعة ومهام المؤتمرات الشعبية الأساسية بعد تعديل القانون المتعلق بها بالقرار رقم 1 لسنة 2001 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، نشر في 18 يوليو 2001، الجريدة الرسمية للجماهيرية الليبية سابقا، موقع المجمع القانوني الليبي: https://قرار رقم 1 لسنة 2001 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية(lawsociety.ly)

[*] *

[3] عرّف القانون رقم 02 لسنة 1998 الشعبية بأنها وحدة إدارية تقسم الجماهيرية على أساسها، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية، وتتكفل اللجنة الشعبية العامة بإصدار قرارات حول الحدود الإدارية لهذه الوحدات والمحلات -الفروع البلدية- الواقعة في نطاقها. للمزيد انظر: -عياد طاهر بن إسماعيل، **علاقة النظام السياسي بالنظام الإداري في ليبيا 1969-2000**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط 01، 2005)، ص 242-243.

[4] مادة 09، الباب الثاني المتعلق بتحديد كيفية عقد المؤتمرات الشعبية للشعبيات، قرار رقم 1 لسنة 2001 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، نشر في 18 يوليو 2001، الجريدة الرسمية للجماهيرية الليبية سابقا، متوفر على بوابة المجمع القانوني الليبي وتم الاطلاع عليه بتاريخ 18-02-2023 على الرابط: قرار رقم 1 لسنة 2001 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية(lawsociety.ly)

[5] وثيقة صادرة بقرار لسنة 1977 بإعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له، نشرت بالجريدة الرسمية للجمهورية العربية الليبية بتاريخ 02 مارس 1977م، متوفر على البوابة الرقمية للمجمع القانوني الليبي على الرابط: وثيقة صادرة بقرار لسنة 1977 بإعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له (lawsociety.ly)

[6] عياد طاهر بن إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 181.

الشعبية واللجان الشعبية على أنّ "مؤتمر الشعب العام هو الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية"[1]، وحسب الطرح الفكري لنظرية **القذافي** "العالمية الثالثة" فهو لا يشرّع بل لجنة صياغة عليا لتوصيات ومخرجات المؤتمرات الشعبية الأساسية والنقابات والروابط المهنية، إضافة إلى مساءلة ومتابعة أمانة اللجنة الشعبية العامة [*]. كان المؤتمر يتكون من نحو 2500 عضو مختارين من طرف المؤتمرات الأساسية كل 04 سنوات في انتخابات شعبية، وهم ينتخبون الأمين العام، ويتكون من أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية، وأمناء اللجان الشعبية المختلفة، ورؤساء المحاكم والنائب العام ومحافظ المصرف المركزي... الخ[2]، وكانت مهمته تقديم النصح والاستشارة لقيادة الدولة وتحديد السياسات العامة. تم حله عام 2011 بعد "الثورة" الليبية، وتم استبداله بمجلس النواب.

3) النقابات والاتحادات والروابط المهنية: انبثقت فكرة إشراك المهنيين والعمال في السياسة من الكتاب الأخضر بأن "المواطنين جميعا الذين هم أعضاء تلك المؤتمرات الشعبية؛ ينتمون وظيفيا أو مهنيا إلى فئات مختلفة... لذا عليهم أن يشكلوا مؤتمرات شعبية خاصة بهم"[3]، ونصت وثيقة "إعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له" على أن "يمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام"[4]، ونص قانون النقابات على أن مهمتها "تأكيد وترسيخ سلطة الشعب وتأكيد مجتمع شركاء لا أجراء، والمشاركة مع الجهات المختصة في وضع مشروعات القوانين..."[5].

---

[1] المادة 06 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2007 م بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، نشر في 22 يناير 2007م، الجريدة الرسمية للجماهيرية الليبية سابقا، متوفر على بوابة المجمع القانوني الليبي وتم الاطلاع عليه بتاريخ 18-02-2023 على الرابط: قانون رقم 1 لسنة 2007 م بشأن نظام عمل المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية(lawsociety.ly)

[*] تمثل اللجنة الشعبية العامة الهيئة التنفيذية أو البديل الذي حل محل مجلس الوزراء بعد 02-03-1977، وهي أعلى أداة إدارية تتولى العمل التنفيذي والمسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة التي تقرها المؤتمرات الشعبية الأساسية من خلال دورة مؤتمر الشعب العام العادية أو الطارئة. للمزيد انظر: -عياد طاهر بن إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 219.

[2] مادة 18، الباب الثالث المتعلق بمؤتمر الشعب العام، قرار رقم 1 لسنة 2001 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، نشر في 18 يوليو 2001، الجريدة الرسمية للجماهيرية الليبية سابقا، موقع المجمع القانوني الليبي: قرار رقم 1 لسنة 2001 م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 1369 و.ر بشأن المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية(lawsociety.ly)

[3] معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، (طرابلس: المركز العامي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، 1976)، ص 49.

[4] وثيقة صادرة بقرار لسنة 1977 بإعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له، مرجع سابق.

[5] المادة 03 من قانون رقم 23 لسنة 1999 م بشأن النقابات والاتحادات والروابط المهنية، صدر في العدد 2 السنة 37، الجريدة الرسمية الليبية لسنة 2000، موقع المجمع القانوني الليبي: قانون رقم 23 لسنة 1999 م بشأن النقابات والاتحادات والروابط المهنية(lawsociety.ly)

لخلق أدوات تنظيمية لهذه السلطات؛ أنشئت تنظيمات "ثورية" كأداة ضبط اجتماعي أيديولوجي على الجماهير و"القضاء على أية حركة سياسية تريد أن تتسلط على الجماهير أو تسرق سلطتها"[1]. هذه الأدوات هي:

- اللجان الثورية: لا تمارس السلطة وإنما تدفع وتحرض الجماهير على ممارستها[2]، وتحشدهم للمشاركة في المؤتمرات الشعبية الأساسية[3]، وتكوّن لجانا أخرى بمناطق أخرى لينتظم الشعب كله في المؤتمرات الشعبية[4].
- القيادات الشعبية الاجتماعية: هم الأعيان وقادة القبائل والمجموعات البشرية، كآلية حل للنزاعات القبلية، ورفع مطالب المجتمعات المحلية إلى المؤتمر العام[5] وممارسة نوع من الرقابة ومتابعة البرامج التنموية... الخ.

هذه المؤسسات السياسية تعمل وفق نظام إداري ألغى الإدارة الحكومية ذات اتجاه التأثير الفوقي (من قمة الهرم التنظيمي إلى القاعدة) وحل محله ما سميّ الإدارة الشعبية؛ تدار جل المرافق الخدماتية والشركات عبر اللجان الشعبية.[6]

نص الكتاب الأخضر على أن "المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من اجل الديموقراطية"[7]، و"تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجانا شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية. وتصير اللجان الشعبية .. مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية"[8].

فإلى جانب اللجان الثورية التي تهتم بالتعبئة الأيديولوجية والرقابة الفكرية على الأفراد وسط الجماهير[9]، فاللجان الشعبية مهمتها الرقابة على عمل المؤسسات السياسية التي ترسم وتصنع السياسة العامة وفي الوقت ذاته تكون الأداة التنفيذية في يد المؤتمرات الشعبية التي تراقب هي أيضا عمل اللجان الشعبية، فهي هيكل

---

[1] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 200.
[2] عبد الله بلال، **الجماهيرية وانتصار عصر الجماهير**، (طرابلس: منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981)، ص 17.
[3] احمد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص ص. 39-40.
[4] **المرجع نفسه**، ص 110.
[5] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 203-204.
[6] **المرجع نفسه**، ص 215.
[7] معمر القذافي، **مرجع سابق**. ص 45.
[8] **المرجع نفسه**. ص 48.
[9] أحمد سليمان الأحمد، **على هامش الكتاب الأخضر**، (دمشق: دار قتيبة، ط 01، 1982)، ص 32-33.

النظام الإداري البيروقراطي للدولة، يتم اختيار أعضاء أماناتها العامة في المؤتمرات الشعبية الأساسية والشعبية[1]، ويختلف نطاق اللجان الشعبية حسب نطاقها الجغرافي وعلى مستويات هي:[2]

أ. اللجنة الشعبية العامة: بمثابة مجلس للوزراء.

ب. اللجنة الشعبية العامة النوعية: تخصصية حسب القطاع وهي بمثابة وزارة.

ت. اللجنة الشعبية للشعبيات: هي جهاز تنفيذي مصغر على مستوى التقسيم الإداري المسمى "الشعبية".

ث. اللجان الشعبية للمحلات، استحدثت بعد إلغاء العمل بالنظام الإداري بالنسبة للجان الشعبية الأساسية على مستوى البلديات، وهي جهاز إداري تنفيذي على مستوى "المحلة" التي هي جزء من فرع بلدي، وتحل اللجنة الشعبية للمحلة محل شيخ القبيلة أو مختار المحلة تمارس اختصاصاتها تحت إشراف اللجنة الشعبية الأساسية أعلى منها.

مع مطلع الألفية الراهنة، اشتدت النقاشات السياسية حول عدم قدرة التنظيم المؤسساتي على مواجهة القضايا المطروحة حول تنظيم السلطات وتداخلها. بُذلت محاولات لوضع دستور جديد، أفضت إلى وضع مسودة دستور عام 2005، وشكل مجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة) العام 2008 لجنةً عليا تحت إشراف المحكمة العليا لدراسة نص المسودة قانونيا وإجراء تعديلات عليها بما لا يتناقض مع المبادئ العليا، لكنها ظلت رهينة أدراج مؤتمر الشعب العام[3] إلى حين اندلاع الحراك الشعبي وسقوط نظام السياسي الليبي 2011.

المطلب الثالث: تعقيدات التدخلات المتعددة بين الهياكل التقليدية والتنظيم الرسمي للجماهيرية

تطرح التحليلات الاكاديمية لعملية بناء الدولة في ليبيا خلال فترة حكم القذافي؛ سؤالا مهما: هل هناك دولة السلطة أم سلطة الدولة؟

في محاولة لفهم الأزمة الليبية 2011 بعد سقوط نظام **القذافي**؛ انطلق الباحثان **جان فرانسوا داجوزان** و **جان إيف موسيرون** ضمن هذه الإشكالية؛ من افتراضات **برتراند بادي** و **بيير بيرينبوم** عن الدولة والسلطة[4]. يفترض **برتراند بادي** و **بيير بيرينبوم** وجودا حتميا للتمايز الوظيفي بين استقلالية الدولة واستقلالية الموظفين القياديين الذي نستطيع من خلاله تحديد طبقة سياسية محترفة وإدارة عليا مستقلة عن القوى الاجتماعية،

[1] عياد طاهر بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص 216-217.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 238-245.
[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 69.
[4] Jean-François Daguzan & Moisseron Jean-Yves . Ibid, pp. 78-97.

وبالتالي حسب **نيكوس بولانتزاس** تتحصل هذه الطبقة على استقلالية نسبية للتحكم في قدرة الدولة والهروب من السيطرة الفورية والدائمة للقوى الاجتماعية المهيمنة[1]، وهو الحال في تجربة **معمر القذافي** في الحكم.

أنشأ **القذافي** مركزًا للسلطة (وليس دولة) منظمًا حوله وعشيرته وحاشيته، وشكلت المؤسسات الجهازية المقامة آنذاك عمودها الفقري لها ممثلة في:[2]

أ. الجهاز الأمني: يضمن السيطرة بوسائل الإكراه المادي على جميع السكان.

ب. اللجان الثورية: للسيطرة الأيديولوجية (الإكراه المعنوي) على اللجان الشعبية اللامركزية، مما يجعل من الممكن الإشراف وتكريس زبونية سياسية باستخدام إعادة توزيع الريع وهيكلة المحسوبية.

ت. شركة النفط الوطنية الليبية: كهيئة مسؤولة عن معظم استغلال وإدارة عائدات النفط.

ث. المؤسسة الليبية للاستثمار: لإعادة تدوير جزء من عائدات النفط لتنويع الموارد، وأيضًا كأداة مالية في السياسة الخارجية الإقليمية.

مع احتدام الصراع داخل مجلس قيادة الثورة 1973؛ كوّن **القذافي** حلفاءً جدد من طبقات محرومة في الريف والقبائل المتضادة ثقافيا مع البرجوازية بالمناطق الحضرية، وشكّلت المؤسسات الأربعة أعلاه أجهزة لنظام مركزي من السلطات يجعل **القذافي** في المركز، وتشكل عائلته وعشيرته الدائرة الأولى، ثم عملاؤه وحلفاؤه في دائرة ثانية، فالمسؤولون في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي المؤسسي الدائرة الثالثة، وجعل العملاء والحلفاء والعائلات والعشائر في اللجان الثورية الأساس الاجتماعي للنظام الليبي.[3]

حول **القذافي** إحداث تغيير في الحركية الاجتماعية في ليبيا، فقبيل انقلاب 1969 كان **القذافي** ومن معه يدّعون هدف إنهاء اللامساواة المترسخة من الاستعمار والنظام الملكي الذي هيمنت فيه طبقة مالكة وبعض العائلات الثرية. تحت هذا الطبقة نمت طبقة وسطى بفعل تطور صناعة النفط ونخبة شابة متعلمة أحدثتها تغيرات تنظيمية عميقة في المجتمع: منهم تكنوقراط وطلاب وضباط شباب بخلفيات اجتماعية متواضعة من قبائل صغيرة مكبوتة عكس القبائل الأرستقراطية الكبيرة، تكونوا في أكاديميات عسكرية، ليسيطروا على السلطة

[1] Michel Peillon, « Badie Bertrand et Birnbaum Pierre, Sociologie de l'Etat « , In: **Revue française de sociologie**, 24-3. (Aspects de la sociologie politique. Etudes réunies et présentées par François Chazel et Pierre Favre, sous la direction de François Chazel et Pierre Favre), 1983, pp. 573-581.

[2] Jean-François Daguzan & Moisseron Jean-Yves . Ibid, pp. 79-80.

[3] Op.cit, pp. 81.

عقب نخبة فاسدة ذات المعدلات العمرية المرتفعة في عهد الملك **إدريس**، وأصبحوا أنفسهم محركين رئيسيين للدولة الليبية[1].

فمع الهياكل الاجتماعية التقليدية، تعامل **القذافي** مع القبائل في ليبيا، على مرحلتين: [2]

- التهميش والتذويب: استمرت إلى غاية 1994؛ اعتبرت القبلية متناقضة ومبادئ الثورة الشعبية.
- التوظيف والاحتواء: بعد 1994 أراد **القذافي** تعزيز المشاركة السياسية للقيادات القبَلية في اللجان الثورية، ثم وقّع قادة القبائل سنة 1997 "وثيقة الشرف" والتعهّد بالولاء للنظام الثوري، ونبذ أي معارضة قبلية للنظام.

هكذا أسّس **القذافي** مركزا للسلطة وليس للدولة، مركز سياسي دون هيكل دولة مؤسسي، ما حتّم سلسلة مستمرة في الإصلاحات الإدارية خاصة في واختصاصات وعلاقة اللجان الشعبية باللجان الثورية، وتداخل الهياكل التقليدية بالهيئات الإقليمية اللامركزية التي تخضع لتعديلات متكررة، بهذا تخلص **القذافي** من خصومه الداخليين والقوى السياسية الحضرية وحافظ على بقاءه في "المركز" بدون منصب رسمي في هيكلها[3] حتى بعد تخليه عن الأمانة العامة لمؤتمر الشعب 1979 وبقاءه قائدا أعلى للقوات المسلحة[4]، بقدرة تأثير على علاقات القوة وإدارة التوازنات، تلبية المطالب الاجتماعية، إنشاء تحالفات وكسرها، والتحكم في وسائل الإكراه المادي والمعنوي.

من حيث التنظيم الإداري الذي كرسه النظام السياسي الليبي في تلك المرحلة؛ فتداخل الرقابة والاختصاصات للتنظيمات الثورية على مختلف مستويات التنظيم الهرمي، جعل علاقة السلطات غير متّسقة حتى بمعيار الحد الأدنى، صحيح أن الأنظمة السياسية المعروفة تواجه إشكالية طرحها **مورتن هورفيتز** حول حكم القانون وقابلية ديمومته حين يمارس موظفون غير منتخبين سلطات واسعة وباستقلالية إدارية تعجز الرقابة الرئاسية على رقابتها [5]، وفي هذا المجال الواسع من السلطة التنفيذية توجد أجهزة إدارية وتنفيذية كفرع رابع من

[1] Metz Helen Chapin, **Ibid,** pp. 85-87.

[2] محمد عاشور مهدي، مرجع سابق.

[3] Jean-François Daguzan & Moisseron Jean-Yves . Ibid, pp. 82-83.

[4] عياد طاهر بن إسماعيل، **مرجع سابق**، ص 197.

[5] وائل حلاق، **مرجع سابق**، ص 92.

الحكومة لا رأس له متمتع بحال من الحكم الذاتي*، فكيف هو الحال إذا افتقر هذا المجال التنفيذي لاستقرار قانوني وتشريعي واضح وبآليات انتخابية تكرس الكفاءة والتداول على السلطة.

أما من حيث الاقتصاد السياسي لهذا التشابك والتداخل بين البنى التقليدية والتنظيمية في ليبيا الجماهيرية، فإن بنية الاقتصاد الريعي القائم على عوائد النفط وفي ظل العقوبات الأمريكية المفروضة على ليبيا منذ نهاية الثمانينات، تشكّلت علاقة وطيدة غير معلنة بين السلطة والمال انتجت اشكالا من الفساد وأفرغت تلك التنظيمات من محتواها بقدر يشابه دولة المخزن في المغرب في تحليلات **عابد الجابري**، إذ كانت فيها العلاقة بين السلطة والمال معكوسة عما عرفته التجارب الأوروبية في سعي البرجوازية إلى السلطة، فالعلاقة في التجربة العربية ليس المال هو الطريق إلى السلطة بل السلطة هي الطريق إلى المال[1]، ففي ليبيا كان القذافي وأبناءه وحاشيته يتحصلون على نصف عوائد البترول السنوية يخصص للإنفاق الحكومي منها جزء صغير[2]، وكانت الأداة المالية بيده لإدارة التوازنات بين مختلف تلك الهياكل.

يقدم **برهان غليون** تحليلا للتجربة العربية في بناء الدولة "القومية" من مدخل اتجاهات الثقافة السياسية لدى المجموعات البشرية التي جرى الجهد السياسي على توحيدها وصهرها في الدولة "القومية"؛ حيث أنه وبعد فترة أولى من تنمية العاطفة المحلية الجماعية في وجه الأجنبي، تحولت باسم التحديث القومي إلى أداة لتنظيم العنف والتحكم التعسفي بالمجتمع لصالح طبقة متنورة تماهت إما مع الحزب الواحد أو القبيلة أو الطائفة، وبقدر ما صارت الدولة إطارا لتنظيم وضمان مصالح هذه الأقلية الحاكمة، بقدر ما أخذت ترتد بشكل أعنف على الشعب للحد من مطالبه على المشاركة السياسية والسلطة، فأنتجت عصبية ميكانيكية من خلال تنمية العدوانية الجمعية هي حسب **غليون** مجرد "شوفينية – Chauvinism" * أو إعادة إنتاج عصبية قبلية على مستوى أعلى مبنية على قيم سلبية لا علاقة لها بالتضامن القومي وليست موجهة لبناء مواطنة داخليا بل موجهة بالعداء

---

* يطرح وائل حلاق في كتابه "الدولة المستحيلة" إشكالية الرقابة من السلطة التنفيذية على أداء الإدارة، باعتبار أن رأس السلطة التنفيذية ممثلا في رئيس الدولة منتخب عكس الثاني المعينين، ومع توسع وتضخم ما يسميه "الدولة الإدارية" يتساءل الباحث عن هذه العلاقة بين السلطات، ويتهم "الدولة الإدارية المتشعبة في نفاصل الحكم" بأنها قفزت على صلاحيات الرئيس المنتخب، وهذا يحتمل أمرين اثنين: إما أن يكون تشعّب السلطة بين الرئيس و "الدولة الإدارية المتوسعة بموظفين غير منتخبين يمتلكون سلطات تنفيذية واسعة لا تطالها الرقابة الرئاسية التي من المفترض أن الدستور منحها للرئيس المنتخب" صائبا والدستور على خطأ، وإما أن الدستور بمنحه السلطة التنفيذية للرئيس حصرا هو الصائب وأن الجهاز التنفيذي الذي انحرف عن مقاصد الدستور على خطأ الثقافة. للمزيد انظر: -وائل حلاق، **المرجع السابق**، ص ص. 85-95.

[1] محمد عابد الجابري، "دولة المخزن وإمكانية الإصلاح"، **مجلة فكر ونقد**، ع 32، أكتوبر 2000. ص 10.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 69.

* الشوفينية (Chauvinism) تعني الإفراط في الوطنية وتنتهي بمعاداة الدول أو الثقافات الأخرى دون الاستناد إلى منطق معين، وتفيد معنى التعصب المتطرف، وينسب اللفظ إلى جندي فرنسي "نيكولا شوفان" الذي تفانى في الحرب مع نابوليون بونابرت دون مساءلة لجدارة القضية التي يحارب لأجلها، وتم اعتماد الشوفينية في القومية العربية من قبل السلطة فأضر ذلك بنظرة المواطن تجاه الثقافات الأخرى وحصرها على النموذج السائد داخليا. **انظر**: عماد الدين إبراهيم عبد الرزاق، **الشوفينية: بحث في المصطلح وتاريخه ومذاهبه الفكرية**، (النجف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، من دون سنة نشر).

للخارج، وتزداد حدة الانغلاق على الذات لدى الأفراد والجماعات تغيّب قيمة "الوحدة الوطنية والقومية والقيم المشتركة".[1]

التدخل المتواصل في تعديل التنظيمات الثورية وفي محاولات التحكم في الهياكل التقليدية لم يتمكن من إيقاف التداخل بينهما، وخلق هوة متزايدة بينهما وبين الشعب خاصة الشباب، ويرجع ذلك إلى:

1. تغير البيئة الثقافية وتأثرها بقيم العولمة الحديدة.
2. عجز الخطاب الثوري على الاحتفاظ بقيم الثورة والاشتراكية والقومية العربية لدى الرأي العام المحلي.
3. ظهور أدوار جديدة يتعين على الدولة القيام بها عدا وظيفتي العدل والأمن وتوسع المفهوم لهذه الوظائف.
4. تغير البنية الاجتماعية بتوسع قاعدة المتعلمين والمناطق الحضرية وانحسار مجالات الهياكل التقليدية.

يفسر ذلك بطرحٍ لـ **توماس سويل** لتفسير التبدلات الاجتماعية في كل المجالات، وهنالك تصوران اثنان؛ تصور مقيّد يعتبر "التطورية" مبدأً مركزيا في التحول الاجتماعي، حيث تحدث بمرور الزمن من طرف غالبية الأفراد وبشكل تراكمي لتفاعلات متفق عليها جماعيا وتقيَّم من خلال خصائص التحول البنيوية الحاصلة، بينما يفترض أصحاب التصور الحر تغيرا كاملا في طبيعة الأفراد كشرط للتغيير الجذري وبتخطيط مقصود، ومهما اختلف التصوران فالتغيير أمر دائم الحدوث[2]، وبالنظر إلى الهوة المتزايدة بين السلطة والشعب في ليبيا منذ أزمة النفط في ثمانينات القرن الماضي، ثم عجز خطاب السلطة عن مجاراة التحولات المتراكمة وضغوط البيئة الخارجية، أفضى كل ذلك إلى عدم توازن البنية التنظيمية للدولة الليبية إلى غاية انهيار النظام السياسي في 2011. وبغض النظر عن تحميل أيديولوجية القذافي مسؤولية هذه النتائج، فإن هذا التداخل قد يرجع إلى تراجع الفكر الاجتهادي الإصلاحي العربي المتوقف منذ **محمد عبده** و**الكواكبي** وغيرهم، وعودة التنظير لفكر دولة الخلافة على حساب الدولة الوطنية[3]، وهو ما هيّأ بيئة فوضوية وشبه تيهان للثقافة السياسية في أوساط الرأي العام.

[1] برهان غليون، **نقد السياسة: الدولة والدين**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 02، 1993)، ص ص. 189-197.
[2] توماس سويل، **مرجع سابق**، ص ص. 81-89.
[3] مركز دراسات الوحدة العربي، **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل**، (الدوحة: مركز دراسات الوحدة العربي، ط 03، 2013)، ص 43-44.

المبحث الرابع: تأثير التحولات الدولية على مسار بناء الدولة الليبية 1951-2011

لمعرفة تأثير التحولات الدولية على مسار بناء الدولة الليبية المعاصرة، يمكن الاعتماد في ذلك على منهج تحليل سياسي يركز على طبيعة وتوجهات العلاقات الدولية الكيفية وفق المقاربة التاريخية خاصة السياسة الأمريكية نحو ليبيا للإحاطة بأبعادها وديناميكياتها المتعددة[1]، و لم تقتصر التحولات شكلا ومضمونا على طبيعة العلاقات الدولية، بل إن التنافس والصراع كان حادًا بين النظريات المنافسة للدولة بشكل واسع الانتشار، فطوال القرن الـ 20 ارتبطت هذه النظريات ارتباطا وثيقا بالصراع الأيديولوجي بين الليبرالية والشيوعية والفاشية. فقد شهد العالم منذ 1848 موجة ثورات على النظم الاقطاعية قوبلت كلها بعنف وحشي، وفي أوروبا حدثت في باريس "كومونة 1871، وفي روسيا 1905، فالجدل يفترض أن التاريخ المتحرك دوما إلى الأمام وتصاعديا يفترض أيضا أن الارتداد على المدى القريب يكون عادة مؤلما سواء أزمات اقتصادية "عالمية" كالكساد والتضخم أو محاولات أنظمة الحكم سحق الثورات بما ينتج عن ذلك وفي المقابل أزمات اجتماعية أخرى، وبأوجه إما إيجابية من وجهة النظر الماركسية في المساعدة على تجذير الطبقة العاملة، أو سلبية مثلما حدث في إيران 1979 بسقوط نظام الشاه وقيام نظام ثيوقراطي متشدد.[2]

لقد تميزت تجربة بناء الدولة العربية بعد الاستقلال منذ النصف الثاني القرن الـ 20م؛ بالتدخلات التنافسية وتأثيراتها على الدولة والمجتمع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتجاذبات الحرب الباردة، وصولا إلى مرحلة العولمة التي أثرت بشكل تدريجي متصاعد على كيان الدولة العربية وتماسكها الذاتي وعلى سيادتها، فصورة الدولة الوطنية الموروثة عن العهد القومي خلال القرنين (19-20 م) بدأت تتبدد بسبب طاقة العولمة التدميرية للحدود والدفاعات الذاتية، نتج عنها فقدان القرار الوطني وانهيار النظام الثقافي والتربوي القومي وتمزّق منظومات القيم بدرجات متفاوتة حسب طبيعة وقوة النخب في الدول والمجتمعات.[3]

قسّم **سمير أمين** النصف الثاني من القرن الـ 20م (مرحلة بداية تكوين الدولة العربية المعاصرة بعد موجة التحرر) إلى مرحلتين اثنتين: مرحلة رواج دامت من 1946 إلى 1975، ومرحلة أزمة هيكلية أو أزمة نمط تراكم، فانهزام الفاشية هيّأ ظروفا مناسبة لصالح الطبقات العاملة، وحقق تسوية تاريخية بين رأس المال والعمل تجلّى في مشروع الدولة الديموقراطية الاشتراكية، كما أن انتصار الاتحاد السوفياتي والصين إلى دعم حركات

[1] يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع 431، 2015. ص 07.
[2] جون س درايزك، و باتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديموقراطية**، تر؛ هاشم أحمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 01، 2013). ص 135.
[3] عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط01، 2007). ص 44-45.

التحرر الوطنية وفتح بابا لتنمية حثيثة لدول الجنوب مستغِلّة لتلك المنافسة بين الشرق والغرب، فرواج كان نتاج تكيّف استراتيجيات رأس المال مع مقتضيات العلاقات الاجتماعية التي فرضتها القوى الشعبية أو الديموقراطية أو النضالية الصاعدة، لكن هذا التكيّف والتوازنات الجديدة المتراكمة أخذت بالتآكل تدريجيا في النصف الثاني من الرقن الـ 20 م حسب سمير أمين وسقطت بذلك النماذج المذكورة؛ دولة الرفاهية، والنمط السوفياتي ونمط الدولة الوطنية في الجنوب، وبالتالي دخل النظام في أزمة هيكلية، وهذا الوضع أنتج حالات من الفوضى التي تشتت معها الحركات الاجتماعية؛ منها ما اعتمد على أيديولوجيا الماضي كخطابات الدين و الانغلاق على الثنية وهي في الحقيقة تجليات لا تعدو عن كونها مظاهر للأزمة وليست إجابات فعالة للتحدي، وبهذا انقسمت المنظومة العالمية إلى أقسام، منها العالم الثالث الذي انقسم هو الآخر إلى مجموعتين من التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية الطرفية؛ مجموعة أقامت منظومات إنتاجية وطنية تتمركز على الذات وحققت القدرة على التصنيع لمواجهة المنافسة الاقتصادية الدولية كبعض دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا والصين وكوريا والهند والبرازيل، ومجموعة فشلت في إنجاز الفاعلية في صناعاتها وتآكلت سيادتها الوطنية كدول العالم العربي وافريقيا جنوب الصحراء.[1]

فيما يلي، محاولة للكشف عن تأثير هذه التحولات على مسار بناء الدولة الليبية بعد إعلان الاستقلال عن الاستعمار نهاية 1951 إلى غاية سقوط النظام السياسي فيها عام 2011، ثم التحولات التي ميّزت توجهات السياسة الخارجية لليبيا قبل 2011، ثم التحولات الحاصلة على مستوى البنى المجتمعية مرحليا بما أفضى إلى بيئة مساعدة على الثورة ضد النظام السياسي وإسقاطه سنة 2011.

المطلب الأول: القبول الإقليمي وتأثيره على طبيعة مسار بناء الدولة الليبية منذ 1951

تعرض الفصل الأول إلى الشروط المنظوماتية الخارجية والقبول الإقليمي لشكل دولة ما، مثلما حدث في مسار تكوين الدول الأوروبية خلال القرنين الـ 18 وَ19م، وهو متغير مؤثر منذ محاولات تعزيز وحدة الإمبراطورية الرومانية التي تأثرت بتدخل فرنسا والسويد كمنظومة إقليمية تؤثر على بناء المؤسسات السياسية والدستورية في الدول الأخرى[2]. فيما يلي طبيعة هذا القبول الإقليمي والدولي وتفاعلاته بدءً من العهد الملكي 1951–1969:

[1] برهان غليون و سمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، (دمشق: دار الفكر، ط 03، 2013). ص 37-38.

[2] بيتر هالدن، "بناء المنظومات قبل بناء الدولة، الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة"، **دراسات عالمية**، {أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2011}، ص 19.

1) في العهد الملكي عقب إعلان الاستقلال عن الاستعمار

تبدو النظرية الواقعية (انظر الفصل الأول، المبحث الثاني؛ المطلب الثاني المتعلق بعلاقة عملية إعادة بناء الدولة ببناء المنطقة وبناء السلام) أكثر ملائمة لتفسير السلوك السياسي الدولي تجاه ليبيا وتحليل مكونات تلك السياسات ودوافعها وديناميياتها وأهدافها متعددة المستويات منذ إعلان استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951، وكذلك أهمية المنطقة العربية ضمن الاستراتيجيات الأمريكية، فهناك تاريخ مضطرب من هذه العلاقات منذ القرن الـ 19م فيما عرف بحروب "البرباري" (1801–1804م)[1]، والمساعي السوفياتية أيام الحرب الباردة والتدخلات التنافسية على مناطق النفوذ ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كان استقلال ليبيا بدعم أمريكي بريطاني وهذا بالاتفاق مع الملك إدريس محمد السنوسي لضمان تواجدهما بالمنطقة وصد الأطماع السوفياتية، بعد فشل إيجاد توافق دولي على كيفية تقسيم ليبيا، فكانت بداية بناء الدولة الليبية عبر مساومات أجراها القادة الليبيون على هذا الاستقلال من خلال اتفاقيات لتأجير قواعد عسكرية، وتسهيلات إقامة قواعد عسكرية أمريكية بررها الجانب الليبي آنذاك بالحاجة إلى موارد مالية للدولة الجديدة[2]، وبالنظر أيضا إلى أن البلاد في هذه المرحلة كانت لاتزال حديثة عهد بالاستكشافات النفطية وما توفره من عوائد مالية لصالح الخزينة العمومية وتمويل المشاريع الاقتصادية المطلوبة وميزانية تشكيل قوات أمنية وجيش وإدارة وغيرها.

حدث الأمر نفسه بين السلطة الحاكمة في ليبيا وبريطانيا في الفترة ما بين 1951–1969، حيث تم توقيع معاهدة تعاون في 29 يوليو 1953 لمدة 20 سنة تقضي بمساعدات عسكرية وتكوين أفراد الجيش مقابل إقامة قاعدة عسكرية بمنطقة العدم قرب طبرق، ثم قاعدة أمريكية جوية أخرى "ويليس" قرب طرابلس في 09 سبتمبر 1954 مقابل معونات اقتصادية.[3]

بالعودة إلى ما تم التطرق إليه في بداية الفصل الأول في شقه المتعلق بتعريفات الدولة حسب المدارس العلمية؛ فإن الدولة في ليبيا في تلك المرحلة كانت بمتغير الصراع الطبقي الذي اعتمد عليه مور بارينكتون في تصنيف الدول، حيث تم اعتماد هذا المتغير كنوع من العلاقة بين البرجوازية المدنية والنخب التقليدية الزراعية، فنتج عنه مشروع مؤسسي وأوجد لنفسه مجموعة من القوانين لتنظيم هذه العلاقة،[4] لكن المتغير الأساسي في

[1] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 08-09.
[2] نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص 145.
[3] المرجع نفسه، ص 145.
[4] سالم حسن رمضان يوسف، **مرجع سابق**، ص 58-59.

تحديد نوع وتفاعلات هذه العلاقة في الحالة الليبية هو مستويات الثقافة السياسية وغياب آليات لتنظيم تلك النخب سواء مجتمع مدني أو أحزاب، وكان تركيز الدعم الخارجي موجها نحو السلطة الحاكمة فحسب.

لقد كانت بداية المشروع في ليبيا بعد الاستقلال –وهو حال الكثير من الدول التي باشرت عملية البناء المؤسساتي عقب خروجها من حقبة استعمارية وتعرف بالدول المستقلة حديثا أو حديثة الاستقلال– غير مكتمل الخصائص التي تتميز بها الدولة الحديثة عن باقي المؤسسات الفاعلة في العلاقات الدولية (انظر المبحث الأول من الفصل الأول) ، حيث أن السيادة كخاصية مركزية تتمحور على فكرة "الشعب هو مصدر السيادة" وأن الشعب يفوض ممثليه للحفاظ عليها أو للرئيس المنتخب أو للملك، هي في الحقيقة قضية تعاني منها الدول في ما بعد الكولونيالية بأشكالها المختلفة، وليبيا بُعيْد استقلالها لم تمتلك هذه الخاصية بالنظر إلى حجم التنازلات المقدمة للولايات المتحدة وبريطانيا، وحسب افتراضات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية؛ فهي كذلك لأنها افتقرت أدوات الفعل السياسي المؤثر سواء في الدفاع أو على مستوى بيئتها الخارجية، ولا على مستوى بيئتها الداخلية بمنظور **جون جاك روسو** في حقها ممارسة الدولة كشخص أخلاقي يمثل الإرادة العامة للنفوذ المطلق على كامل الجسد السياسي والنفوذ الذي منحها إياه الميثاق الاجتماعي بشكل عقلاني لا يتجاوز رعاياها[1]، وربما تجد الحالة هذه لنفسها مبررات لدى بيار برينو حين يعتبر السيادة مختلفة عن النفوذ؛ فالسيادة صفة سياسية ناجمة عن ظروف تاريخية وتوازن بين قوى المجتمع، بينما نفوذ الدولة مرتبط بفكرة الحق يجسد السلطة التي تتخذ الطابع المؤسسي[2]، وفي الحالات ما بعد الكولونيالية فطبيعي أنها تعمل على تقوية نفوذها تدريجيا، إذ أن عنصر السيادة في بُعده الدولي بالنسبة للدولة حديثة الاستقلال كليبيا آنذاك محقق بمنظور مفهومها الذي يعني الاستقلال الدستوري بالاعتراف الدولي، لكنه دون القدرة على الهيمنة على الإقليم كاملا، ودون فاعلية.

تفاعل المرحلتين في الحقبة الملكية مع التدخلية التنافسية في ليبيا بعد استقلالها 1951 وطيلة الفترة الملكية؛ أعطاها صفة الدولة المركبة compound state [3]، ثم انتقل إلى الشكل البسيط بتوحيد الأقاليم الثلاثة وإلغاء الشكل الاتحادي (ليبيا الاتحادية ثم ليبيا الموحّدة)، لكن عملية بناء الدولة الليبية الحديثة الاستقلال بين المؤسسية السياسية والمشروعية الاقتصادية التي جعلها **صامويل هينتنغتون** معيارا لقياس نجاح المشروع من عدمه؛ كانت تفتقد للمشروعية الاقتصادية بشهادة **أدريان بلت** مندوب الأمم المتحدة لدى ليبيا في 10 ديسمبر

[1] Robert Jackson, **Ibid,** pp. 60-75.
[2] Pierre Brunet, **Ibid,** p 30.
[3] داود الباز، **مرجع سابق**، ص 125-128.

1949، حيث كتب عن ذلك في مؤلف له "الأمم المتحدة واستقلال ليبيا" نشرته جامعة **بيل** الأميركية في 1970، والانقسامات العمودية آنذاك في الدولة الحديثة الاستقلال.[1]

من منظور المشروعية الاقتصادية المدعومة من الخارج، فبرغم من أن البراغماتية الليبية ادّعت أن المعونات والاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع بريطانيا والولايات المتحدة لم تكن إلا كمساعدة على بناء القدرات المفقودة بطبيعة الحال كونها حديثة استقلال، إلا أن هذه المشاريع الاقتصادية كان في إطار التدخلية التنافسية من طرف الولايات المتحدة ضد المد السوفياتي، فعلى سبيل المثال كان مشروع **إيزنهاور** الموقع بين الولايات المتحدة وليبيا عقب استقلالها يهدف إلى صد ما وصفته الإدارة الامريكية بالوقائي أو كما قالها الرئيس الأمريكي **ريتشارد نيكسون** آنذاك "المحتفظة على استقلال ليبيا أمام أي نوع من الاعتداء" في إشارة إلى النفوذ السوفياتي المتزايد في المنطقة آنذاك[2].

تتجلى تأثيرات التحولات الدولية والإقليمية على مشروع بناء الدولة الليبية، في دور متغير النفط؛ صحيح أن النظام الملكي قدّم تنازلات كبيرة للفواعل الخارجية على حساب السيادة الوطنية، لكن طبيعة النفوذ الأمريكي في ليبيا كان في هذه الفترة كان خاضعا لمبدأ ثابت في العلاقات الدولية هو احترام السيادة للدول وفي ظل الركائز المعيارية التي قدّست سيادة الدولة التي حمتها الترتيبات المؤسسية التي أقرها سلام وستفاليا 1648م[3] بما لا يجيز التدخل الخارجي الأجنبي على الدول، حيث أن إعلان الاستقلال في ليبيا ديسمبر 1951؛ أعطاها مكانة في القانون الدولي، وتبنى ميثاق الأمم المتحدة نفس المبدأ الذي كان سابقا في عهد عصبة الأمم المتحدة؛ على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع"[4]. وبالتركيز على متغير "النفط الليبي" ومكانته في تحديد طبيعة تأثير التدخلية التنافسية الخارجية على الدولة الليبية؛ فإن الولايات المتحدة كانت متخوفة من ظهور النفط بكميات تجارية كبيرة قد تجعل النظام الليبي يتحرر من تأثير أدوات الفعل السياسي

[1] كلمة **سالم عبد السلام رمضان** رئيس مجلس الإدارة ورئيس المؤتمر الدولي الثاني منعقد في طرابلس –ليبيا يومي 15-16 ماي 2017، **تكلفة الصراع في ليبيا**، المجلد 01، ط 01، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية للنشر، الزاوية الغربية، ليبيا، 2018. ص 35-38.

[2] نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص 147.

[3] سمير حمياز، **"إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، الحوار الثقافي**، مج5، ع1، مارس 2013. ص 282.

[4] المادة 02، الفقرة 07، ميثاق الأمم المتحدة، موقع منظمة الأمم المتحدة، في: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

الأمريكي والبريطاني المتمثلة في الإعانات وتأجير الأراضي الليبية لإقامة قواعد عسكرية اجنبية بما يضعف التواجد الأمريكي في المنطقة[1].

إذا كانت عملية بناء الدولة الليبية اعتمدت مدخل النظام السياسي، فإن السلوك السياسي الخارجي من تلك القوى اعتمد عنصر "الاختراق **Penetration**". هذا يقتضي اعتماد منهجيتين **احداهما** منهجية الأطراف او الوحدات actor approch تتعامل مع الواقع الدولي كأطراف انطلاقا من أن هذه الدول والمنظمات الدولية والإقليمية هي وحده التحليل بالاعتماد على عنصر اختراق السلطة [*]، والمنهجية الثانية منهجية العمليات process approach –لفهم التحولات الحاصلة في مسار الدولة الليبية بعد هذه الفترة– تتعامل مع الواقع الدولي كعمليات أو علاقات وتفاعلات، وهذه التفاعلات هي ذاتها وحده التحليل[2] وذلك اعتمادا على عامل اختراق النخبة أو ما سمته دراسات التكامل الدولي ولاسيما التيار الوظيفي منها في تزويد النخب الداخلية لأهداف نخب خارجية اي تتبنى الاهداف ذاتها التي تتبناها الدولة التي تمارس الاختراق [*].

2) في عهد نظام الجمهورية الليبية 1969–1977 :

في هذه الفترة حدث تحولات دولية وحتى نظرية وايديولوجية مهمة أثرت على مسار بناء الدولة الليبية أفضت إلى سقوط النظام الملكي وقيام نظام سياسي جديد، وبروز عنصرين:

أ. بقي النظام السياسي هو مدخل عملية بناء الدولة في كل من المرحلة الملكية أو التي بعدها.

ب. ظهور شكل جديد للاختراق يركز على النخب بعدما كان مركزا على النظام السياسي في بداية الملكية.

أدى إحياء الافتراضات الماركسية وفق النظرية البنيوية الماركسية إلى إدراك النخب الليبية الصاعدة بأن البنية الرأسمالية لنظام الدولي تجعل التبعية الاقتصادية إحدى ركائز النظام ويكون الاختراق من خلال هذه التبعية، رغم أن الحكومة الليبية بقيادة محمود المنتصر تمكنت في منتصف 1964 من انتزاع موافقة أمريكية وبريطانية على إجلاء قواتها من التراب الليبي، ومع اندلاع العدوان الثلاثي على مصر سنة 1967 زاد حدة

---

[1] نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص 148.

[*] أشارت دراسة أعدها خبير عسكري أمريكي عمل عدة سنوات في الدول الإسلامية الى أن الخبراء يتدخلون في صنع القرار للدول تلك، وتحدد الدراسة الشروط التي يتعين على المستشار أن يراعيها خلال عمله ليكون أكثر تأثيرا في توجيه سياسة الدولة المضيفة. **انظر**: أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 61.

[2] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 56.

[*] تشير دراسة أعدها خبير عسكري أمريكي عمل عدة سنوات في الدول الإسلامية الى أن الخبراء يتدخلون في صنع القرار للدول تلك، وتحدد الدراسة الشروط التي يتعين على المستشار أن يراعيها خلال عمله ليكون أكثر تأثيرا في توجيه سياسة الدولة المضيفة. انظر: أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 61.

المعارضة الشعبية الليبية لبقاء هذه القواعد الأجنبية العسكرية والجوية[1] وهيأت مجالا خصبا لتصاعد التيار القومي العربي قبيل انقلاب "حركة الضباط الوحديين الأحرار" العسكري على النظام الملكي في 1969، وتقدّم الافتراضات الجديدة لـ **ايمانويل والرشتاين** في نظريته عن النظام العالمي إطارا مناسبا للتحليل وفهم هذه الأزمة التي واجهت دول المركز الرأسمالي عن توفير الميكانيزم المعتاد من قبل للتكيف مع دول المحيط وشبه المحيط، حيث يصبح الاختراق بنيويا يصعب معه الفصل بين مقومات بنيه المركز وبنيه الأطراف.[2]

سنعتمد في التحليل السياسي لتأثير التحولات الفكرية والخارجية على النخب ومن ثمة تفاعلاتها الداخلية مع النظام السياسي، على نموذج باريتو، ويوضح الشكل التالي طبيعة توزيع النخب الليبية الذي أدى إلى تغير النظام السياسي فيها وبالتالي تحولات جذرية في طبيعة بناء الدولة بعد المرحلة الملكية:

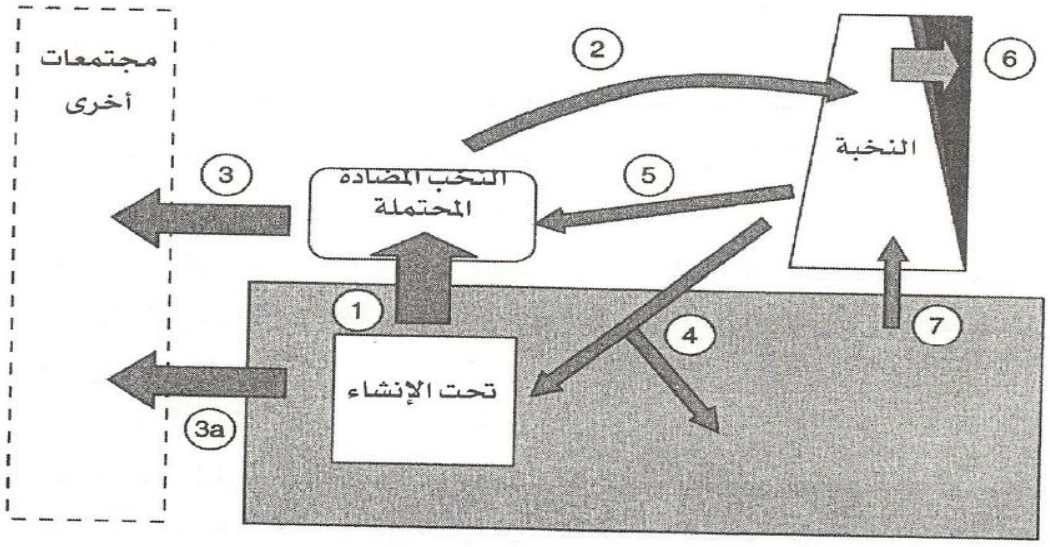

- **رسم توضيحي 09**: نموذج باريتو لتوزيع النخب. -**المصدر**: جون س درايزك، و باتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديموقراطية**، تر؛ هاشم أحمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 01، 2013). ص 113.

يقصد بمنطقة الإنشاء هي الطبقات البسيطة أو الوسطى من الشعب أو الجماهير. فيما يلي توضيحٌ لتدفقات التداول الرئيسية التي تعكس طبيعة التحولات الحاصلة داخل ليبيا في هذه المرحلة:

1. تدفق نحو الأعلى لأشخاص من الجماهير (الطبقة الوسطى التي ينتمي إليها الانقلابيون) إلى النخب المضادة المحتمل تشكّلها.

[1] نور الهدى بتقة، مرجع سابق، ص 149.
[2] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **المرجع السابق**، ص 65.

2. استيعاب مؤسسات الدولة لبعض من النخب المضادة المحتملة في مستويات مختلفة (خاصة الجيش).
3. 1.3: تحرك/انتقال لبعض من النخب المضادة المحتملة إلى الخارج (الهجرة، النفي الاجباري... الخ).

2.3: قد تتسبب هذه الهجرة في خسارة النخب المضادة لأفراد قادرين على تقديم إضافة نوعية.

4. لجوء النخبة الحاكمة للسياسات الرمزية، إما:

-منع النخب المضادة من البروز وبالتالي السيطرة على مناطق تواجدها.

-التخويف باستخدام وسائل الاكراه المادي المباشر ضد النخب والجماهير.

5. قمع مباشر ضد النخبة المضادة (السجن، الترهيب... الخ).
6. فشل وعجز جزء من النخبة الحاكمة وخروجها من سياق التسيير بسبب المرض، اليأس... الخ.
7. حركية المجتمع والتجارة وزيادة مستويات التعليم؛ تؤدي إلى قدرة الافراد على الانتقال من منطقة الإنشاء (الجماهير) إلى الرتب الأدنى من فئة النخبة.

شكل المستويان (01، و 02) تدفقات التداول الرئيسية التي مرّ منها التحول من نظام ملكي إلى نظام سياسي جديد متمثل في مجلس قيادة الثورة 1969، ولكن كيف أثرت التحولات الخارجية آنذاك على فعالية هذه "التدفقات" في عملية التداول والسيطرة على السلطة؟

لا تساعد منهجية الأطراف أو الوحدات actor approch لفهم تأثير الواقع الدولي على بنية الدولة الليبية آنذاك بقدر ما يمكن أن تقدّمه منهجية العمليات process approach – التي لا تركز فقط على الدولة كوحدة تحليل بل على الواقع الدولي كعمليات والتفاعلات التي هي ذاتها وحده التحليل[1]:

شرّعت نظرة **لينين** عن الامبريالية بدء ثورات شيوعية في بلدان متخلفة، فانتشار الطريقة الرأسمالية في التسيير وبروز التمايز الحضاري والمعيشي بين الدول المتقدمة والبلدان المتخلفة، جعل الثورة في صفوف العمال والطبقة الوسطى أمرا سهلا للدفع بها من خلال حاملي الفكرة الاشتراكية الثورية، وأدى تحكم الثوريين في الاتحاد السوفياتي بالاقتصاد وعملهم الدؤوب على تنظيمه وخلق نظم حكومية وإدارية متشددة، أنتج تغيرا اقتصاديا نحو إنتاج الصناعات الثقيلة تمول الصراع الأيديولوجي العالمي، فتم فرض النموذج السوفياتي على أغلب أوروبا الشرقية 1945، يوازيها نموذج جديد مشابه لها في الصين حتى أوائل الثمانينات بأنظمة أكثر استبدادية سياسيا، ثم انتشر الفكر الماركسي الإصلاحي في أروبا الغربية وانتقاد الدولة الرأسمالية ولو أنها كانت أقل راديكالية...

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 56.

هذه التحولات أثر على نماذج كثيرة في البلدان العربية والافريقية[1] التي كانت حديثة عهد بالاستقلال وبعث مشاريع بناء الدولة فيها والمؤسسات السياسية والهندسات الدستورية.

هزيمة الجيوش العربية في حرب 1967 ضد الكيان الصهيوني بفلسطين المحتلة ساعدت على قبول البيئة الداخلية الليبية للانتقال السلطوي في شكل انقلاب عسكري قامت به النخبة المضادة "حركة الضباط الأحرار" على النظام **السنوسي** الملكي واعتباره عميلا للقوى الغربية التي استخدمت قاعدتَيْ؛ **العَدَم** البريطانية و **هويلس** الأمريكية لقصف مصر جواً [2].

3) في عهد نظام الجماهيرية الليبية 1977-2011 :

مع اشتداد النقاشات حول سياسات الهوية التي تمثل جوهر عمليات بناء الأمة (انظر الفصل الأول وعلاقتها ببناء الدولة) ظهر الحيلة القومية كخيار لمعالجة مشكلات الهويات الفرعية، فهي حيلة كما يقول بنيديكت أندرسون "جماعات متخيلة imagined communities" لخلق خاصية الشعور بأنها حقيقية لمن ينتمون إليها[3]، وقد يكون هذا سببا رئيسيا لتوجه الخطاب السياسي الليبي إلى البُعد القومي، رغم أن القومية باختلاف روافدها الثقافية والعرقية والليبرالية كانت في تلك الفترة والنصف الأول من القرن الـ 20 مدعاةً للانفصالية في أوروبا وتشيكوسلوفاكيا وجنوب آسيا والهند بعد إعلان الرئيس الأميركي **وودرو ويلسون Woodrow Wilson** مبدأ تقرير المصير للمجتمعات الأوروبية.[4]

من ناحية التحولات النظرية في دائرة العلوم السياسية، تميزت بداية هذه المرحلة بتراجع الاعتماد على سلوك النخبة السياسي سواء لتحديد طبيعة الأنظمة وسلوكاتها السياسية أو من حيث القيم المضافة جدلا على الأنساق المعرفية لتطوير عمل الدولة في المجتمع، حيث تعزز المرافعون لصالح "نظرية النخبة الديمقراطية" التي تضيف على نظرية النخبة؛ ضرورة "الحكومات النيابية representative government" على أساس أنه إذا كان حكم النخبة حتميا؛ فإن "حكم النخبة التنافسية competitive elite rule" هو الأفضل تجاوبا مع التفضيلات الشعبية وتعزيز التقييدات المتأصلة في الرقابة الديمقراطية، ثم أُثريت النقاشات واستفاضت في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في أعمال **هارولد لاسويل** و **جيمس بورنهام** و **ميلز** و **موسكا** في التعددية الحزبية والثنائية والثلاثية حسب تفضيلات تلك المجتمعات بتوسع وتعقد الحياة والمطالب في قطاعات متشعبة

[11] جون س درايزك، و باتريك دنلفي، **مرجع سابق**، ص ص. 137-139.
[2] نورالهدى بن بتقة، مرجع سابق. ص 149.
[3] درايزك، و دنلفي، **مرجع سابق**، ص 284.
[4] **المرجع نفسه**، ص 301-302.

كالتعليم، العمل، المسؤولية الاجتماعية وغيرها، ثم في أعمال **دومهوف** حول مسارات الأيديولوجيا ideology process وتأثيرات الإعلام والسلطة غير المركزة ما بعد الحداثة، وهي كلها عبارة عن تحولات نظرية ابستمولوجية[1] استفيد منها في إطار الانتقال من الحكومة إلى الحوكمة ومأسسة السلطات والانتقال الديمقراطي وترسيخه.

في خضم هذه التحولات تميزت المنطقة العربية في السبعينات من القرن الـ 20م، بتصاعد وانتشار الخطاب القومي العربي كواحد من 03 تيارات؛ الحداثي الداعي إلى ضرورة التحديث، السلفي التراثي الذي يعتبر "الدولة" تجزيئية للقومية أو مناهضة لحكم الشرع الإسلامي و"الخلافة"، والتيار الوسطي أو المحايد كخيار ممانعة للتفرقة بين الطرفين والمتحفّظ من مشروع "الدولة الوطنية"، أما الحكومات فكانت تعمل في استقلال شبه التام عن تلك المواقف تحت ضغوط خارجية أيضا[2]. إن التحول الذي جرى في ليبيا من حيث الخضوع إلى التحولات الخارجية هو إزاحة النخبة الليبرالية التي أسست الدولة الوطنية بعد الاستقلال، لكن الاقتصاد من 1969-1977 بقي يسيّر وفق الأيديولوجيا الليبرالية بأن: الدولة مشروع ضامن للحق في التملّك والحرية الاقتصادية من دون التدخل في الإنتاج، وهذا سبب بقاء صورة الليبراليين في مخيلة القوميين بأنهم ضد الوحدة القومية، وفي وعي الماركسيين أنهم وجه آخر للبرجوازية المعادية لمصالح العمال[3]، فشذّ المشروع الوطني عن التحولات النظرية الحاصلة آنذاك من "النخبة إلى النخبة الديمقراطية والتعددية وفكرة النيابية"[4]

لم تخرج الحالة الليبية خلال المرحلة الثانية من الحكم الملكي إلى غاية 1977 عن الحالات العربية التي عانت فيها عملية التوحيد الوطني من عسر حاد في التجسيد لعوامل مختلفة: بالموروث الاجتماعي وديناميكية الممانعة الذاتية لهذا التوحيد، أو لهشاشة الدولة ومحدودية قدراتها، وعامل ثالث متعلق بالعنف والقسر الممارس في عملية التوحيد الوطني، حيث تم تجسيد التحديث بالعنف القسري وانتهى بأزمة اندماج وطني واجتماعي، وعجز عن تحقيق "فصل أو تمايز أفقي" ينأى بالدولة ككيان سياسي عن الكيان الاجتماعي بل فقط انقسامات عمودية بمتغير الطائفة والجهة والطبقة والقبيلة والعشيرة، ثم ما لبث أن تحولت المطالب الاجتماعية إلى المشاركة بحصص في السلطة، والاعتراف بالحقوق الثقافية للجماعات الفرعية، لتصل إلى حدود المطالبة الانفصال والفدرلة.[5]

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص. 108-132.
[2] محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، مرجع سابق، ص 142.
[3] عبد الإله بلقزيز، **مرجع سابق**، ص 106-108.
[4] درايزك، و دنلفي، **مرجع سابق**، ص 108.
[5] عبد الإله بلقزيز، **المرجع السابق**، ص 116-119.

من ناحية تأثير التحولات الدولية والمفاهيمية على مسار بناء الدولة الليبية؛ فلقد تطرق الفصل الأول من هذه الدراسة إلى أن البيئة الدولية تؤثر على البناء الدستوري للدولة. تقول **إيليزابت ماكلاي Elizabeth McLeay** إنه لابد للهندسة الدستورية أن تتماشى مع التغيرات الإقليمية والدولية كإدراجها لمسألة الحقوق الاقتصادية وحق التصويت للمقيمين الدائمين باعتبار أن الهجرة والجنسية مرتبطتان في المجتمع النيوزلندي كمثال[1]، وقد عايشت الأنظمة الديكتاتورية في القرن الـ 20 انتقالا وتطورا لشكل الدولة فيها من خلال إعادة بناء وظيفية للمؤسسات السياسية فيها[2]، وعرفت مجتمعاتها أيضاً مراحل تطور مختلفة، يساير تطورات الدولة كما يبين الشكل التالي:

مراحل/ بناءات؛ المجتمع:	قضاياه الأساسية	شكل السلطة/ الدولة
بدائي	الأمن	سلطانية– مَلكية
المرحلة الإقطاعية	المِلكيات الفردية	مماليك
طبقي/ صناعي	الاستغلال/ نبذ الملكية	نحو مأسسة السلط
الحداثة	التحرر/ عقلنة العلم /اللاتدين	توسعية / سلطة الاحتلال
//	التنمية	دولة مؤسسات
ما بعد الحداثة	الانتقال الديموقراطي	إشراك المجتمع المدني
//	التطرف/ حقوق الإنسان	مواطنة عالمية. البيئة– الرقمنة...
المعرفة / ما بعد العلمانية / *Post Secular Societies*	عولمة القيم – عودة الى محورية الدين والأخلاق – الفضاء العمومي	من المحلية الى العالمية/ تغير مفهوم الحدود

جدول 20: مراحل تطور المجتمع/ القضايا الأساسية في المجتمع. المصدر: الباحث.

من خلال تتبع تطورية الهندسة القانونية (الدستورية) في ليبيا ومصادر التشريع من 1977–2011؛ فهي على مسار بناء الدولة كله تأثرت نوعا ما بالتحولات الإقليمية والدولية التي تحدثن عنها **إيليزابت ماكلاي** من قضايا الهوية والجنسية والمساواة التي ميّزت الخطاب السياسي والقانوني وقضايا الرأي العام العالميين[3]، ويظهر ذلك شكليا في مصادر فلسفة الحكم للنظام القذافي في هذا الفصل أعلاه، من خلال:

4) إعلان "وثيقة قيام سلطة الشعب"[4] التي صدرت في 02 مارس 1977 لتبني القومية العربية كخيار لعمليات التوحيد الوطني القسري.

[1] Elizabeth McLeay, Ibid, p 7-8.

[2]- برهان غليون، **الدولة بين حكم العشيرة وحكم القانون**، 08-08-2019، في: الدولة بين حكم العشيرة وحكم القانون - برهان غليون (burhanghalioun.net)

[3] Elizabeth McLeay, Loc.cit.

[4] وثيقة صادرة بقرار لسنة 1977 بإعلان قيام سلطة الشعب والقرارات المنفذة له، مرجع سابق.

5) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان: الصادرة في 01 أوت 1988[1] التي جاءت في خضم نقاشات حقوق الانسان كمفهوم جديد في العلاقات الدولية.

6) قانون تعزيز الحرية سبتمبر 1991[2] كتكملة لتنازلات قدمتها الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان 1988، حول الحقوق الأساسية، المواطنة لتحديث الهياكل التقليدية، حق التقاضي، العضوية النقابية وحرية التعبير... الخ، يعادل الأبواب المتعلقة بالحريات في الدساتير الأخرى، في خضم موجة عالمية حول مفاهيم القانون والعلمانية واتساع تأثيرات العولمة.

أتاحت ظروف الحرب الباردة والعائدات النفطية للنظام الليبي هامشا كبيرا للمناورة على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث بلغ إنفاق ليبيا على حركات التحرر والأنظمة الثورية قرابة 100 مليون دولار سنويا وفقا لتقديرات الخارجية الأميركية في السبعينيات[3] ، فأخذ يجرب خلق مجتمع اشتراكي فطري أصيل Indigenous pastoralist socialist society [4] لكن مع تراجع هيمنة النموذج الاشتراكي السوفياتي وعدم جدوى الكاريزما الرمزية في الحياة السياسية[5] مطلع الألفية الراهنة وتحولات العولمة، بدأت القضايا السياسية الخلافية تثير الشارع الليبي والعربي عموما كرفض أخلاقي للإطار القانوني للتسلّط، وكمسببات الحراك الشعبي العربي ومتأثرة بالصورة التي توصلت إليها الديمقراطيات الغربية خاصة في (04) قضايا شائكة: الهوية، المواطنة، مدنية الدولة، نظام الحكم [6]، فانطلق العمل على وضع دستور ليبي جديد عام 2005، بوضع مسودة دستور تشرف على مناقشتها قانونيا وإجرائيا لجنة عليا شكّلها مجلس الوزراء (اللجنة الشعبية العامة) سنة 2008، لكنها ظلت رهينة أدراج مؤتمر الشعب العام[7] إلى حين سقوط نظام السياسي الليبي 2011.

المطلب الثاني: تطور تأثيرات التحولات العالمية على البنى الاجتماعية الليبية:

تعددت أشكال التحولات الخارجية المؤثرة على بنية المجتمع الليبي، ولو أن تلك التحولات طالت بشكل واضح توجهات السياسة الخارجية للنظام السياسي الليبي خاصة منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، إلا آليات التغيير المجتمعي التي يدرسها علم الاجتماع مست المجتمع الليبي، تتمثل تلك الآليات في 04 مراحل (التحول، التكيّف، الإرغام اللاعنيف والتحلل)؛ فالتحول conversion يقر النظام السياسي بمعقولية أهداف

---

[1] الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير، مرجع سابق.
[2] قانون رقم 20 لسنة 1991 م بشأن تعزيز الحرية، مرجع سابق.
[3] خالد حنفي علي، "التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا"، **مركز دراسات الجزيرة**، 03 أكتوبر 2004، في: التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا | الجزيرة نت(aljazeera.net)
[4] علي عبد اللطيف احميدة، مرجع سابق، ص 174.
[5] شاهر اسماعيل الشاهر، **مرجع سابق**، ص 90-91.
[6] حسن طارق، **مرجع سابق**، ص ص. 179-203.
[7] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 69.

المعارضة، فتأتي مرحلة التكيّف Accomodation التي يقدم فيها النظام السياسي تنازلات محدودة دون تغيير جذري، وفي مرحلتي الإرغام اللاعنيف Nonviolent Coercion والتحلّل Disintegration تنشأ بوادر تغيير عبر تبدّل علاقات القوة وعزلة النظام السياسي، وتتعزز الثقة لدى المعارضة من خلال الإرغام اللاعنيف[1]. تجسد هذه السيرورة في المجتمع الليبي وإن كانت ببطئ بفعل اختلاف طبيعة البيئة الدولية قبل سنة 2000 وما بعدها، وتحولت معها توجهات سياسته الخارجية إلى غاية إيجاد بيئة الربيع العربي، غير أن غياب مجتمع مدني قادر على تنظيم الافراد وأحزاب تؤطر الثقافة السياسية وتضارب الفواعل الخارجية المتدخلة فيما بعد جعلت من كل تلك التراكمات الفكرية والنضالية خاصة للمجموعات المتواجدة بالخارج دون جدوى.

تطرق الفصل الأول سالفا إلى علاقة التحولات الاجتماعية بعملية بناء الدولة، وهي ليست بمعزل عن التحولات الدولية والعولمة، وقد خضع المجتمع الليبي منذ 1951 إلى تغييرات اجتماعية سواء بمعناه المتمثل في التقدم والتطور الاجتماعي، أو التنمية الاجتماعية "Social development" التي تمثل: عمليات مخططة عبر أيديولوجية معينة من اجل الانتقال بالمجتمع من مرحلة غير مرغوب فيها إلى أخرى مرغوب فيها[2]، ويمكن إيجاز عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي (كغيره من المجتمعات الأخرى) في:[3]

- ✓ التحولات الاقتصادية: لم يتجاوز متوسط الدخل الفردي السنوي في ليبيا 35 دولارا أمريكيا قبل اكتشاف النفط، ليقفز بعده إلى مستويات مرتفعة غيّرت في البنية الاجتماعية محدثة طفرة تعليمية لدى الفئات المجتمعية. بعد 1980 برز في النظام الاقتصادي العالمي ما يسمى بـ "التعددية الجديدة neo-pluralism" مُظهرا أنواعا جديدة من التنظيم السياسي، وتزايدت أدوار شركات الأعمال في السياسة، وتنوعت القوى الاجتماعية social forces في السياسة والدولة من تنظيمات مهنية وحِرفية corporatism لتمثيل مصالح منظمة حكومية ما، إلى شبكات حوكمة governance networks التي تخترق مراكز السلطة السيادية[4]، قاوم النظام السياسي الليبي ذلك بزيادة التدخلية في الإنتاج والتنظيم وتجلى ذلك في المخططات الخماسية في تلك المرحلة، والسماح بالممارسة النقابية بتضييق شديد –تم التطرق إليه سالفا في البنية التنظيمية للدولة الليبية في هذه المرحلة– ولم يفلح في صد

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص 179.
[2] لطيفة طبال، مرجع سابق، ص ص. 407-416.
[3] مبروكة إشتيوي محمد جرود، التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها على أدوار المرأة: دراسة ميدانية بمدينة ترهونة، رسالة ماجستير في الآداب (القاهرة، جامعة عين شمس– قسم علم الاجتماع، 2016) ص ص. 84-94.
[4] درايزك، و دنلفي، ال**مرجع السابق**، ص 201.

مشاكل هذه التحولات، إلى غاية أزمة 2011؛ التضخم ارتفع من 2.4 بالمئة/2010، إلى 25.9 بالمئة /2016.[1]

- ✓ التحولات الاجتماعية: مرتبطة بالتحولات الاقتصادية، وتعكسها المؤشرات التعليمية والصحية في ليبيا (يتم التطرق إليها لاحقا) تظهر مدى القابلية للتنظيم المدني والعمالي والمهني... إلخ وظهر هذا بوتيرة متواضعة في ليبيا بحكم طبيعة المجتمع البدوي حديث الاستقلال [*]، فمثلا طالب اتحاد العمال بتحسين معدلات الأجور لدى العمال سنة 1961 فقوبل باعتقال أعضائه والمنع من النشاط[2].
- ✓ التحولات السياسية: التي طرأت على أنظمة الحكم والمؤثرة على الثقافة السياسية، فمثلا؛ دفع رواج نموذج الدولة الوطنية في الخمسينات من القرن ال 20. وسط المجتمعات حديثة الاستقلال إلى تفضيلات نخبوية وشعبية ليبية لنموذج الدولة الموحدة بدل الاتحادية خاصة مع اكتشاف النفط، وفي 1963 أدركت النخب في الأقاليم الشمالية في ليبيا مدى الحاجة لدولة موحدة للمعالجة نقص التخطيط المركزي، فصوت البرلمان سنة 1963 على الانتقال إلى نظام الدولة الموحدة.[3]

أدت التحولات (من منظومة قيمية مغلقة إلى متفتحة على العالم) إلى محاولة انتقال المجتمع الليبي من الكينونة الساكنة التقليدية إلى صفات المجتمع المتغير، ويفرَّق بين الصنفين في نموذج **ويليام أوكبورن** كما يلي:

	مجتمع ساكن	**مجتمع متغير**
العناصر الثقافية الجديدة	لا يقبل الاختبارات الجديدة	يقبلها
الاعتقاد بطبيعة الأشياء	ثابت	يؤمن بفكرة التقدم والمبادرة للتغيير
القيم التاريخية / الماضي	يتمسك بها ويوجهان سلوكات الفرد	اعتبار الماضي عبء ثقيل
الفئة المتحكمة بالمعلومة	كبار السن/ الاعيان/ الشيوخ... الخ	العنصر الشاب
الطبيعة البشرية	موجهة للقمع	محفزة
طبيعة التنظيم المجتمعي	وجود جماعات صغيرة وطوائف	وجود طبقات اجتماعية
مكانة الدين والمقدسات	حضور قوي موجه للثقافة السياسية	مجرد نظرة عامة/ لائكي

جدول 21: مقارنة بين المجتمع الساكن والمجتمع المتغير وفق نموذج وليام أوكبورن. **-المصدر**: لطيفة طبال، **"التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع 08، جوان 2012. ص 426. (بتصرف).

---

[1] أسامة الجيلاني، التطورات الاقتصادية في ليبيا 2010-2016م، تقرير لممثل مصرف ليبيا المركزي، في: **تكلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني بطرابلس – ليبيا، 15-16 مايو 2017، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، سلسلة الندوات والمؤتمرات، (بنغازي، 2018)، ص 96.

[*] يفرق "دانليفي" بين دور النقابات المحتمل في المناطق الحضرية الصناعية من حيث سهولة التنظيم والشد والفعالية، والمناطق المنخفضة النشاط الصناعي التي تتراجع فيها قدرة النقابات على تنظيم العمال، وهو ما حدث في ليبيا. **انظر**: جون س درايزك، و باتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديموقراطية**، تر؛ هاشم أحمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 01، 2013)، ص 206.

[2] علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، **مجلة تبيّن**، ع 01، صيف 2012. ص 171.

[3] المرجع نفسه، ص 170.

بالنسبة للعناصر الثقافية الجديدة؛ فالمجتمع الليبي تغيرت طبيعة قبوله لتلك العناصر على مختلف المراحل؛ بعد 1951، ثم السبعينات، ثم الثمانيات ثم التسعينات إلى غاية العقد الماضي[1]، فمنظومة القيم لدى الحركات الطلابية المتأثرة بالتحولات الإقليمية العربية والمد القومي العربي الناصري[2] ليست نفسها بعد 2000م، لكن محاولة النظام السياسي تكريس الاعتقاد الشعبي الثابت بالأشياء والاستحضار المتواصل لقيم الماضي والتاريخ و"العبث" بطبيعة التنظيم المجتمعي ربما مردّه الفعل الدولي تجاه النظام الليبي في الثمانينات من موجة عداء(تعرض طرابلس وبنغازي إلى القصف الجوي الأمريكي في الثمانينات) وعزلة دولية دفعاه إلى انتهاج تجربة مرتكزة على الشعبوية المتوطّنة Indigenous، ثم تشكّل معارضة ذات صبغة دينية إسلامية تستله قيمها من الخارج أيضا، ما جعل النظام السياسي فيها يعيش أزمة سياسية وأدى ذلك إلى ضعف المؤسسات السياسية والعامة كالمحاكم، الجامعات، الاتحادات النقابية والمستشفيات والمصارف... إلخ.[3]

بالنظر إلى تراوح الحركية المجتمعية في ليبيا بين الصنفين في الجدول أعلاه؛ فيفسر ذلك بمحاولة النخب الليبية خلال السبعينات إلى الثمانينات القيام بردة فعل معارضة طبيعية كتلك التي حدثت تجاه نظام الملك السنوسي (منذ 1954) حيث أنه بعد 1951؛ سيطرت نخبة من شيوخ القبائل والأعيان كأقلية حضرية بذهنية أبوية على نظام الملكية السنوسية، بينما شعرت طبقة واسعة من الموظفين والعمال والطلبة وضباط الجيش بالاغتراب عن الملكية الفاسدة الموالية للغرب، وخرج من هذه الطبقات نخب معارضة تنقسم إلى جماعتين:[4]

أ. مدنية من العمال والطلبة والموظفين عارضت النظام الملكي فتعرضت للعنف.

ب. عسكرية متأثرة بالتحولات في الخارج (مصر، سوريا، الجزائر) كانت سرية فتمكنت من السلطة.

هذه الحركية تجاه الفاعلية المجتمعية بإحداث التغيير لم تنجح في الثمانينات، بسبب قمع النظام السياسي للنخب المطالبة بالتغيير والعزلة الدولية طوال عقود؛ استطاع خلالها النظام البقاء ثم تجمّد –دون أن يتطور– فتحول من دولة شعبوية إلى شمولية، وفي النهاية (بعد 2005) فشل في مواصلة الإصلاح المؤسساتي والسياسي[5].

[1] مبروكة إشتيوي محمد جرود، مرجع سابق. ص 121-141.
[2] علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، **مجلة تبيّن**، ع 01، صيف 2012. ص 172.
[3] المرجع نفسه، ص 166.
[4] نفس المرجع، ص 166.
[5] نفس المرجع، ص 174.

من حيث التحولات النظرية الحديثة التي تزامنت وإعادة النظام الليبي توظيف سياسي للبنى الاجتماعية التقليدية؛ ظهرت إذ ذاك مقاربة بنائية اجتماعية تراعي النزعة الاجتماعية والاختلاف مع المجتمعات الغربية، وهي مقاربة تركيبية بين العقلانية (الواقعية والليبرالية) والتهديمية (المقاربات الراديكالية المعتمدة على القطيعة مع مستويات البحث الوضعية) لتفسير تلك الصراعات، كما أن افتراض هذه النظرية تسييس الهويات الإثنية[1] هو أمر وقع في ليبيا في الثمانينات... فهذه البنى التقليدية تظل مدخلا مهما لحل الأزمة السياسية الحالية في ليبيا.[2]

تزامنت هذه التحولات النظرية والفكرية –من حيث التوجه المفرط نحو إقصاء حق الاختلاف– مع بداية الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية، فتم عزل ليبيا دوليا، ما شجع النظام الليبي بعد 1980 على اتباع سياسة ثقافية قوامها "البدونة Bedwanization" وتصفية التحضّر "De–Urbanization" التي قضت على الثقافة الحضرية وعززت استحضار القيم القَبَلية كقاعدة لتعزيز استقرار النظام ضد المعارضة الداخلية والخارجية، حيث استخدم استراتيجيات الشرعنة Legitimizing strategies بهدف التحكم فيما يسميه علماء الاجتماع بـ "البُعد المعياري للخضوع The normative dimension of compliance"، فاعتُمدت القرابة والولاء في تولي المسؤوليات السياسية والأمنية استنادا على مقاربة "إعادة البناء القبلي Retribalization" [3]، وهذا لا يعني دورا سلبيا لـ "القبيلة" على مسار الدولة الليبية بحكم طبيعتها بل بحكم تسييسها واستخداماتها في الفضاءات الجغرافية الشاسعة التي تتواجد فيها بـ 20 بالمائة من مجموع الشعب الليبي[4]، وهذا ما خلق "عازلا" أمام تراكم مطالب الشرائح المجتمعية بالتغيير وتصاعد حدّته إلى غاية إيجاد بيئة مناسبة له لاحقا.

بنظرة أوسع عن مرحلة نظام القذافي، فإن التغييرات الاجتماعية في ليبيا لم تتوقف وتعكسها مؤشرات كثيرة مدفوعة بالتحولات الخارجية. إن التغير الاجتماعي مدفوع بقوة بالتأثيرات والضغوط الدولية التي تتجاوز الفاعلين المحليين الرئيسيين[5] أمام غياب استراتيجية ثقافية وطنية: هذه الاستراتيجيات المقصودة هي كفيلة لمواجهة تأثيرات العولمة المتزايدة[6]، والواقع الليبي يبين أن التعددية المزعومة بعد 2011 ليست سوى انعكاس خطير للتعدد القبلي والمناطقي والديني والايديولوجي وتقاطع بين صراع المصالح الداخلي والخارجي.[7]

---

[1] محمد شاعة، **"المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية"، حوليات الجزائر 1**، ع 31، ج 04، ص 178.

[2] Rosen Lawrence, Ibid, p 3-4.

[3] علي عبد اللطيف احميدة، **"دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، مرجع سابق**، ص ص. 176-177.

[4] علي عبد اللطيف احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، مرجع سابق، ص 07.

[5] درايزك، و دنلفي، **مرجع سابق**، ص 218.

[6] برهان غليون و سمير أمين، **مرجع سابق**، ص ص. 53-56.

[7] سداد مولود سبع، مرجع سابق. ص 143.

يمكن تحديد التحولات المجتمعية في ليبيا إلى غاية 2011 بمؤشرات تتمثل في:[1]

أ. المؤشر الديموغرافي: عرفت ليبيا حركية اجتماعية نحو المناطق الحضرية وتمركز 80 بالمائة من الشعب الليبي في المراكز الحضرية (تطور النمو الديموغرافي مثلا في طرابلس من 130.000 ن/1951م، إلى 400.000 ن/1970م- وفي بنغازي من 70.000 ن/1951م، إلى 300.000 ن/ 1970م).

ب. المؤشر التعليمي: عرفت ليبيا بمنحى تصاعدي توسع قاعدة المتعلمين والمثقفين والمتمدرسين والطلاب بالجامعات الليبية والأجنبية ووصل حجم النساء المتمدرسات إلى 70 بالمائة من إجمالي الطلاب الليبيين بالجامعات، فشكلت وعاء شعبيا للمعارضة الطلابية للنظام السياسي (1980-1989) فتعرضت إما إلى المساومات وإما العنف بأشكال مختلفة من سجن واغتيال وقتل وتعذيب[2]. ردة فعل النظام العنيفة دفعت بالنخب الليبية إلى الوقوع تحت تأثير مصادر استقطاب أيديولوجي جديدة وتنامي "حركات اجتماعية جديدة" * تتجاوز قدرات النظام من حيث دينامية الاتصال والثقافة السياسية. تشير تقارير عن مخرجات التعليم في ليبيا قبل 2011؛ إلى تحقيق الأهداف المعرفية على مستوى الكفاءة الداخلية، وعلى مستوى الكفاءة الخارجية كدلالة اقتصادية؛ عززت استجابة النظام التعليمي لاحتياجات سوق العمل[3].

ت. المؤشر الصحي: من خلال انخفاض عدد الوفيات لدى المواليد الجدد في ليبيا، الهياكل الصحية وتعداد الأطباء، الضمان الاجتماعي، السياسات الصحية خاصة مع ارتفاع عوائد النفط على مدار تلك العقود.

ث. المؤشر التكنولوجي: في الخمسينات كانت استخدامات التكنولوجيا محدودة تخدم مصالح المملكة، ففي 1953 مثلا ساعدت التغطية الإعلامية المحدودة -جدا- النظام على التلاعب بالانتخابات[4]، لكن التغيّر ديموغرافيا وتعليميا والتوجه للمناطق الحضرية رفع مستوى المؤشرات التكنولوجية، وأثرت على طبيعة الدولة في المجتمع رغم أن الدولة هي المبادرة عمليا بعملية التحديث هذه على 80 بالمائة من

---

[1] مبروكة إشتيوي محمد جرود، مرجع سابق، ص ص. 96-113.

[2] علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، **مرجع سابق**، ص 171.

[*] الحركات الاجتماعية الجديدة يعرفها "كوهين" بأنها راديكالية في تحديد الذاتية من حيث أنها لا تستهدف المشاركة في السلطة مقارنة بالحركات الاشتراكية السابقة، كما أن لديها اهتماما متزايدا بقضايا الهوية غير مركزة على قضايا الاقتصاد، وهي حسب تحليلات "أوف" بعد 1985 أصبحت تجسد تجذّرا انتقائيا لقيم حديثة مثل الحرية والمساواة والبيئة وغيرها. للمزيد انظر: جون س درايزك، و باتريك دنلفي، **نظريات الدولة الديموقراطية**، تر؛ هاشم أحمد محمد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 01، 2013)، ص 214.

[3] عبد الناصر محمد العباني، "المخرجات التعليمية بكليات التربية في جامعة طرابلس واحتياجات سوق العمل"، في: **تكلفة الصراع في ليبيا**، أشغال المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في طرابلس –ليبيا يومي 15-16 ماي 2017، المجلد 01، ط 01، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية للنشر، (الزاوية الغربية، ليبيا، 2018). ص 1523-1537.

[4] علي عبد اللطيف احميدة، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، مرجع سابق.

إجمالي تعداد السكان، و20 بالمئة في الأرياف والقبائل. هذا لا يعني ضعف مقاومة "القبيلة" للتغير أو دورها السلبي بالضرورة أو دورها المهم في التسوية السياسية للأزمة الراهنة [*].

تفاعل المؤشرات إيجابا وسلبا خلّف تغييرا متواصلا بمنظومة القيم للمجتمع الليبي[1]، فمع العولمة؛ تراجعت قدرة الضبط للهياكل التقليدية (زعامات قبَلية) والبنى الثورية التي جعلها **القذافي** دفاعات ذاتية. يقول **سمير أمين** إن الدعوة بالأصالة في زمن العولمة ما هو إلا محاولة إيقاف سير التاريخ عند مرحلته السابقة عن الحداثة، وهذا هدف طوباوي مستحيل[2]، فالعولمة تؤثر التحولات الاجتماعية وينتج عن ذلك في الأنظمة الشمولية:

- زيادة سقف المطالب وتدني مستويات القبول والرضا من جهة.
- ارتفاع منسوب العنف القَسْري والمعنوي لإحكام السيطرة على أي شكل من المعارضة السياسية.

هذه التحولات المتمثلة في ثورة الحداثة العالمية؛ كسرت القيم المركزية للنظام الليبي بشكل متسارع. ثورة الحداثة وإن اختلفت طبيعتها في ليبيا عن المفهوم الغربي؛ هي طفرة معقدة مركبة بأوجه ثلاثة:[3]

أ. ثورة أخلاقية ضد استعمال المكون الديني لتبرير الشرعية السياسية (اعتمده القذافي في فلسفة حكمه).

ب. ثورة أبستمولوجيا تغيّر تصورات الفرد عن أنماط إنتاج هذه المعرفة وعمل الاقتصاد من الأشكال اليقينية التي تقع تحت تأثيرات الأيديولوجيا إلى أشكال تجريبية وإجرائية لها اهداف عملية وليست معرفة يقينية، وهذه الثورة تؤثر بطبيعة الحل على الجانب الاقتصادي.

ت. بالتالي تنشأ ثورة سياسية تحاول خلق أنظمة سياسية تقع تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة بحكم البراغماتية الاقتصادية خاضعا لآراء المجتمع ذاته ونتائج صراعاته وتفاعلاته وليس نظاما مقدسا وثابتا.

إن التحولات التي طالت الحالة الليبية سياسيا واجتماعيا، وقعت تحت تأثير مزدوج ومعقد من الإرث الذي خلّفه النظام السياسي للقذافي، وصراع القوى الخارجية: فالتحولات التي أحدثتها العولمة وصراع المصالح الخارجية المتواصل على ليبيا، جعل من بناء العملية السياسية أمرا صعبا باعتبارها عملية تحتاج مؤسسات سياسية ومجتمعية قوية وهو ما لم تمتلكه ليبيا منذ أول حكومة لها بعد 1951 واستمرار الصراع على السلطة والموارد –النفطية– لا سيما مع الاختلاف المناطقي والقبلي وحتى الفكري بين القوى السياسية خاصة بين التيار الإسلامي والتيار العلماني، واتضحت معالمه مع اغتيال إحدى المجموعات المتطرفة لقائد قوات المجلس

---

[*] لا يمكن الحديث عن القبيلة في ليبيا بالمعنى العضوي Generic فقط وهو ما استدركته البحوث المتخصصة عن المجتمع الليبي، ويعزو ذلك إلى أن ليبيا كانت معزولة طوال عقود؛ فلماذا استطاع النظام البقاء ثم تجمّد وتحول من دولة شعبوية إلى شمولية، وفي النهاية فشل في مواصلة الإصلاح المؤسساتي والسياسي. **انظر**: علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، **مرجع سابق**، ص 174.

[1] مبروكة إشتيوي محمد جرود، مرجع سابق، ص 115.

[2] برهان غليون و سمير أمين، **المرجع السابق**، ص ص. 49-52.

[3] برهان غليون، "الحداثة الرثة"، **مجلة العالم العربي في البحث العلمي**، (عدد خاص، من دون سنة نشر). ص ص. 135-137.

الانتقالي اللواء **عبد الفتاح يونس** 2011، ثم استقالة حكومة **محمود جبريل** الأولى بفعل صراعات بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي[1]، كما أن النظام السياسي الشمولي أنتج فراغا سياسيا رهيبا على مستوى النخب السياسية القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية بعده أمام مشكلات انعدام تنشئة سياسية تخدم فكرة التعددية المناطقية والقبلية. هذا الشكل من الأنظمة السياسية يعتمد يسيس الهويات المتنازع عليها contested identities لمعالجة ظرفية ودورية للنزاعات العنيفة، وطريقة تعامله مع سياسة الهوية identity politics تهدد عملية بناء الهوية الوطنية التي تعدّ جوهر تشكل الحدود الجغرافية للدول المعاصرة بحكم عامل الشعور بالانتماء الوطني[2]، وهو ما يهدد بنسف التماسك الوطني للمجتمع الليبي في ظل احتقان سياسي ونخبوي مستمر قد يضع ليبيا على سيناريوهات مفتوحة: أقلها وطءً العودة إلى الدستورية الملكية السنوسية ما قبل فترة حكم **معمر القذافي**،[3] وأقساها عودة فكرة انقسام ليبيا على المناطق الثلاثة الليبية في مرحلة النظام الملكي الفيدرالي وربما أقسى من ذلك إلى التقسيم.

[1] سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص 150.
[2] درايزك، و دنلفي، **المرجع السابق**، ص ص. 201-202.
[3] محمود رفيدة، "في ظل الانسداد السياسي والاستقطاب.. هل تحل العودةُ للدستورية الملكية الأزمةَ الليبية؟"، **موقع قناة الجزيرة**، 2021/12/28، في: في ظل الانسداد السياسي والاستقطاب.. هل تحل العودةُ للدستورية الملكية الأزمةَ الليبية؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت(aljazeera.net)

المبحث الخامس: سقوط النظام السياسي الليبي 2011 وبداية المرحلة الانتقالية

المطلب الأول: عوامل سقوط النظام السياسي الليبي في 2011

سقط النظام السياسي الليبي في 2011 بفعل حراك شعبي داخلي عنيف وتدخل عسكري خارجي. وجاء في سياق إقليمي ميّزه حراك شعبي عُرف بـ "الربيع العربي" ومهد الطريق لحقبة جيو سياسية جديدة، انطلقت أحداثه منسجمة من وحدة اللغة والدين والثقافة والتاريخ العربي مشتركة تتجاوز تمايز الأنظمة القطرية التي طالما اعتبرت بديلاً للوحدة العربية، وضعف النظام الإقليمي العربي ممثلا في جامعة الدول العربية[1]. أما من الناحية الأيديولوجية والنظرية؛ فجاءت في سياق عودة استحضار "نظرية الفوضى الخلاقة Creative Chaos Theory"، تضمنت مشروع تفكيك المنطقة العربية وإعادة بنائها وفق مصالح قوى دولية مهيمنة، جعلت المنطقة العربية أكثر عرضة للاختراق والإنكشافية بفعل مشاريع التقسيم[2]. واقع غيّر طبيعة ردة الشعوب في منحىً تراكمي وتصاعدي عنيف.

- **النظرة الأيديولوجية الجديدة للقوى الدولية الغربية تجاه المنطقة العربية:**

تأثر الشعب الليبي بما كان ظاهرا في موجة الحراك الشعبي العربي التي انطلقت من تونس ومصر، بهدف التجسيد الحتمي للتغيير والتعبير عنه بالمظاهرات الشعبية، وكسر حاجز الخوف من ردة فعل الأنظمة السياسية، وبدأت محاولة نقل صورة الاحتجاجات الشعبية إلى "ثورة تغيير نحو الأفضل"، تحت تأثير الإعلام واستخدام تقنيات التواصل الإلكترونية لتسريع وتصعيد التظاهر والاحتجاج.[3]

تتشابه أسباب هذه الموجة بين البلدان العربية، تزامنت وتحولات أيديولوجية متمثلةٍ في مشاريع القوى المهيمنة تجاه المنطقة العربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، واستراتيجية شد الأطراف (دعم دول محور الاعتدال الحليفة للولايات المتحدة) وإضعاف دول محور المقاومة وتفكيكها. وتلخَص هذه المشاريع في:[4]

---

[1] عماد علو، "الأنظمة العربية والرياح الشعبية"، **صحيفة الزمان الدولية**، السنة 13، ع 3848، لندن، الخميس 17 مارس 2011م. ص 04.

[2] منصوري سفيان، و سمير حمياز، " البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط ومشاريع التفكيك وإعادة البناء: من الفوضى الخلاقة إلى الربيع العربي"، **دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، ع 02، ماي 2021. ص 371-382. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/120/13/2/151476

[3] طلال عتريسي، "الثورات التي قد تغير وجه المنطقة"، **مجلة شؤون عربية**، ع145، أبريل.2011

[4] منصوري سفيان، و سمير حمياز، مرجع سابق، ص ص. 375-376.

- ✓ الطروحات الاستشرافية الجديدة: في 1983م وافق الكونغرس الأميركي على إحياء مشروع **برنارد لويس**. ويقضي بضمان أمن الكيان الإسرائيلي من خلال إعادة حدود إلى ما قبل 1967 مع تغييرات فرعية وتقسيم الدول العربية إلى دويلات على أسس عرقية وطائفية ومذهبية[1].
- ✓ مشروع الشرق الأوسط الكبير: أطلقه تيار المحافظين بالولايات المتحدة 2004، بتطوير أطروحة **برنارد لويس**، ويتبنى شعارات تشجيع الديمقراطية بهدف اختراق النظام الإقليمي وضرب المقومات الحضارية الإسلامية.
- ✓ مشروع الفوضى الخلاقة: يشرح **محمد الرميحي** الفوضى الخلاّقة بأنها "مصطلح أطلقه نظريا بعض أهل اليمين السياسي الأمريكي تجاه مسارات التغيير في الشرق الأوسط، ومفاده أن هذه المجتمعات وتلك القريبة منها في المنطقة/ مجتمعات راكدة سياسيا، ولكي يتحرك ركودها لابد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغيير"[2]، ورغم قِدم نظرية الفوضى الخلاقة، إلاّ أنها لم تطبق فعلياً إلاّ بعد غزو العراق 2003 على يد فريق المحافظين الجدد مكون من باحثين وأكاديميين وصناع قرار (صقور البنتاغون) متغلغلين في المرافق الأساسية لصنع القرار في إدارة الرئيسين **بوش** الأب والابن، وكان أول من تعاطى رسمياً مع هذه النظرية وزير الدفاع الأميركي **دونالد رامسفيلد** في 2003، واصفاً أحداث الشغب والفوضى في العراق بالعمليات الإيجابية والخلاقة والواعدة بعراق جديد[3]. ويمكن تحديد مرتكزات هذه النظرية في:[4]

- ➢ إسقاط اتفاقية وستفاليا: المؤسِّسة لمبدأ السيادة الوطنية بمفهوم مطلق يمنع التدخل الخارجي في شؤون الدول داخليا، وتوسّع مفهوم الأمن لإجازة التدخل في الدول الفاشلة بحجة حماية الأمن الدولي.
- ➢ مرتكز فكري معاصر: بأيديولوجيا أميركية نابعة من مدرستين: الأولى لـ **فرانسيس فوكوياما** يقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي يعيش الحروب، ملزم باتباع العالم الديموقراطي الليبرالي، والمدرسة الثانية لـ **صمويل هينتنغتون** تعتقد بحتمية صراع الحضارات الغربية والشرقية خاصة الإسلامية، وتبعته إسهامات **إليوت كوهين** في الرؤية ذاتها وتتفق هذه المدارس على حتمية قطبية أحادية ليبرالية.
- ➢ مرتكز عقائدي "ديني": مستمد من "بقايا" الانجيل والكتب الدينية التي أكسبتها صفة القُدسية والمتعلقة بمصير الكيان الإسرائيلي ورواية "مخلصها" من الفوضى المحيطة بها... الخ.

---

[1] زمام فاطمة، "استراتيجية الفوضى الخلاقة ومخططات تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، م 09، ع 02، أكتوبر 2022. ص 1012.

[2] المرجع نفسه، ص 1005.

[3] إبراهيم الشمري، نظرية بناء نظام جديد على ركام الدول عقيدة المحافظين الجدد: الفوضى الخلاقة.. تدمير المنطقة على مذبح الديمقراطية (دراسة)، **صحيفة الرياض السعودية**، الخميس 20 رجب 1442هـ 4 مارس 2021م، في: https://www.alriyadh.com/1873079

[4] المرجع نفسه.

- مرتكز المؤسسات البحثية: هذا الطرح نظّر له معهد "أميركان إنتربرايز"، وتضمنه خطاب كاتبة الدولة للشؤون الخارجية **كوندوليزا رايس** سنة 2005م دلالةً على التقسيم على أسس مذهبية وعرقية، وتضمنته مجلة القوات العسكرية الأميركية 2006م بعنوان "حدود الدم" * للدول العربية، ويقول **راوول مارك كيريشت** أهم منظري المحافظين الجدد "إن إدارة الرئيس **بوش** بلورت مشروع الشرق الأوسط الكبير بالاعتماد جزئياً على أبحاث مؤرخين نافذين أمثال **برنارد لويس**.. و**فؤاد عجمي** من جامعة (جونز هوبكنز)، ومن المعروف أن **برنارد لويس** كان قد أعلن عقب حرب الخليج الثانية عام 1991م عن موت العالم العربي ككيان سياسي"[1].

وتقوم نظرية الفوضى الخلاّقة على عناصر هي:[2]

- إطلاق الصراع العرقي لاستدامة الازمات الداخلية كما حدث في العراق والسودان.
- تفعيل صراع العصبيات لتغليب ولائها على ولاء الوطنية كحالة الصومال المستمرة منذ 1991.
- زعزعة الاستقرار الأمني لإضعاف الدولة داخليا مثل حالة لبنان.
- خلخلة الاقتصاد الوطني؛ وهو مبدأ مستوحى من نموذج انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا.
- التعبئة الإعلامية لتجييش المذهبيات والطوائف.
- تدمير البنى العسكرية للجيوش الوطنية في هذه الدول.

- **سياقات التدخل العسكري الخارجي في ليبيا 2011 ومراحله:**

مع تحول قاعدة أن مجلس الأمن الدولي ووفقا لمبدأ "متحدون من أجل السلام" هو المانح الوحيد لشرعية قرارات التدخل الدولي العسكري؛ أصبحت الدول المؤيدة للتدخل تهتم بآليات أخرى فيما سمي بـ "ائتلاف الدول الراغبة في التدخل"، كتكرار لنموذج وضع قوات دولية في سيناء لتنفيذ اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية، وبرزت إشكالية المكانة القيادية للولايات المتحدة للتدخل إزاء تطورات الربيع العربي، متأثرة بتعقيدات تجربتها في العراق وافغانستان من قبل، فتغير شكل التدخل الأمريكي على مستويين:[3]

---

* في 2006 نشر الجنرال الأميركي "رالف بيترز" مقالا بعنوان "حدود الدم" ينطلق فيه مما اعتبره ظلما فادحا لحق بالأقليات أوائل القرن الـ 20م في اتفاقية سايكس بيكو، وهذه الأقليات تتمثل في الاكراد، الشؤيعة العرب، مسيحيو الشرق، البهائيين، الإسماعيليين والنقشبنديين، وعلى هذا الأساس يجب حسبه إعادة تقسيم المنطقة على أساس إعادة الاعتبار لحقوق تلك الأقليات التي تعاني من كراهية شديدة، فيكون التقسيم على العراق، المملكة السعودية، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إيران، باكستان... الخ. **انظر**: زمام فاطمة، "استراتيجية الفوضى الخلاقة ومخططات تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، ع 02، أكتوبر 2022. ص 1016-1017.

[1] إبراهيم الشمري، مرجع سابق.

[2] زمام فاطمة، مرجع سابق، ص 1010.

[3] (من دون مؤلف مذكور)، **ملفات ساخنة (02)؛ الربيع العربي بعيون اسرائيلية**، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط01، 2013)، ص ص. 152-157.

أ. مستوى "القيادة من الخلف": بتدخل دقيق ومحدد زمنيا كالدعم بتحليل الدفاعات الجوية للدولة المستهدفة.

ب. مستوى متعلق بالشق التقني العسكري من خلال التحفظ بشدة من تفعيل القوات البرية.

تجسد شكل التدخل العسكري الخارجي على الدول التي شهدت تصعيدا أمنيا للأنظمة السياسية ضد الانتفاضات الشعبية فيها ضمن موجة "الربيع العربي"، بعد 2010 في الأشكال التالية في الجدول الآتي:

الحالة	مصدر التدخل	المستفيد داخليا	متغيرات التدخل	طبيعة التدخل	المواقف الدولية
ليبيا	**إقليمي دولي أممي**	**المعارضة**	**حماية المدنيين**	**دقيق وسريع ومحدد**	**تباينٌ زعزع مبدأ مسؤولية الحماية الأممية لدواع إنسانية، بحكم التنافس على مقدرات الدول التي يتم فيها التدخل.**
البحرين واليمن	إقليمي	النظام	طائفية	مباشر وغير مباشر	
سوريا	إقليمي ودولي	كلا طرفي النزاع	طائفية/ حماية المدنيين	غير مباشر لصالح/ ضد الدفاعات الجوية... الخ	

جدول 22 مقارنة بين أشكال التدخل العسكري الخارجي في الدول العربية التي شهدت تصعيد أمنيا للحراك الشعبي فيها. –**المصدر**: من إعداد الباحث.

يبين الجدول التباين بين حالات التدخل الأجنبي العسكري في الدول العربية التي شهدت تصعيدا أمنيا خطيرا للانتفاضات الشعبية ضمن ما سمى "الربيع العربي"، وهي مقارنة للحالة الليبية والحالات الأخرى في البحرين، اليمن، وسوريا في نفس السياق، وتختلف في مصدر التدخل العسكري فيها بين أن كان إقليميا فقط كحالات البحرين واليمن أو مختلطا بين الفواعل الإقليمية والدولية في ليبيا وسوريا، ويلاحظ أنها جميعها تمت ضمن ما اصطلح عليه ائتلاف الدول الراغبة بإضافة حلف الناتو لتنفيذ القرار الأممي في الحالة الليبية، وميزها تباين التقديرات الاستراتيجية بين الدول الغربية والدول التي لم تكن ترغب في إقرار التدخل كالصين وروسيا رغم أنهما لم تستعملا حق النقض على القرار الأممي 1973 ضد النظام الليبي، متأثرة بتغيير شكل التدخل الأجنبي على المستويين الذيْن ميّزا التجربة الأميركية إزاء هذه الحالات[1]، ونتيجة لذلك عرف مبدأ مسؤولية الحماية الأممية زعزعة غير مسبوقة وبروز هذه التدخلية التنافسية بدوافع السيطرة على مقدرات الدول التي تم فيها التدخل العسكري، فيما تميزت الحالات الأخرى عدا ليبيا بتأثير المتغيرات الأيديولوجية والطائفية، وكانت النتيجة فيها جميعها ضعف الدولة وحرب الجميع ضد الجميع وفقا نظرية **هوبز**.

- **مراحل سقوط النظام السياسي الليبي 2011:**

بدأ تشكل الاحتجاجات الشعبية في بنغازي بداية فبراير 2011 متأثرة بالحراك الشعبي في تونس، وفي 15 و16 فبراير ألقت الشرطة في مدينة بنغازي القبض على ناشط حقوقي **فتحي تربل** بتهمة إثارة أعمال شغب.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص. 158-166.

ويمكن ترتيب أهم هذه الأحداث زمنيا إلى غاية الإعلان الفعلي لسقوط النظام السياسي السابق نهاية 2011[1]، ويمكن تقسيم الحراك الشعبي الليبي من سقوط النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي إلى إعلان بداية المرحلة الانتقالية على المراحل الأربعة التالية:

✓ أولاً: مرحلة الانتفاضة الشعبية:

استجابت الجماهير بشكل متصاعد لدعوات التظاهر والاحتجاج في 17 فبراير 2011، وأعيد استحضار دعوات القوى السياسية بالمهجر المطالبة بتنحي **القذافي** عن السلطة، والمعارضة –القديمة– لدى قادة القبائل الليبية لنظام الحكم[2]، وتميّزت بردة فعل النظام العنيفة ضد المتظاهرين، وبدأ العمل على مستوى سياسي لتشكيل قوى تتحدث باسم المحتجين وميليشيات تقاتل ميدانيا قوات النظام:

- 24 فبراير 2011: سيطرة ميلشيات المعارضة على مدينة مصراتة وطرد القوات الموالية للقذافي.
- 26 –28 فبراير: مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوربي يفرضان عقوبات على **القذافي** ومستشاريه.
- 05 مارس: المجلس الوطني الانتقالي المعارض في بنغازي يعلن نفسه الممثل الوحيد للشعب الليبي.

✓ ثانيا: مرحلة التدويل لضرورة التدخل العسكري الخارجي:

غلب عليها التدخل الغربي في ائتلاف الدول الراغبة في التدخل (أميركي فرنسي بريطاني) وحلف شمال الأطلسي، بينما كان التدخل الإقليمي والاتحاد الافريقي تابعا ومقتصرا على تأييد قرارات مجلس الامن الدولي كقرار جامعة الدول العربية رقم 7360 المؤيد للتدخل العسكري[3]، الذي عمل على توفير تفويض قانوني[4] للتدخل رغم وجود مواقف دول عربية كالجزائر وسوريا معارضة للتدخل العسكري على ليبيا:

- 19 مارس: بدء التحالف الدولي القصف جوا لوقف تقدم القوات النظامية نحو بنغازي لـ "حماية المدنيين" .*

---

[1] فريق رويترز، " تسلسل زمني للاحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي"، **وكالة رويترز بالعربي**، 22 أكتوبر 2011، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 10-02-2019، في: https://www.reuters.com/article/oegtp-libya-timeline-as2-idARACAE79L0P020111022

[2] زيان عاقل، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، م 46، ع 184، أفريل 2004، ص 72.

[3] " وزراء الخارجية يدعون مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا"، **قناة فرانس 24 عربي**، 12 مارس2011، في: https://www.france24.com/ar/20110312-arab-libya-meeting-support-no-fly-zone-kadhafi-crisis-opposition

[4] Shashank Joshi, "Six Lessons from Libya", **Conservative Middle East**, October 2011, p 16.

* حماية المدنيين من قمع النظام الليبي هي حجة استصدار القرار الأممي رقم 1973 الذي أذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام للأمم المتحدة، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية، وبالتعاون مع الأمين العام، باتخذا جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات من طرف قوات النظام الليبي، ويطلب إلى الدول الأعضاء المعنية أن تبلغ الأمين العام فورا بالتدابير التي تتخذها عملا بالإذن المخول بموجب الفقرة المتعلقة بحماية المدنيين من نص هذا القرار والتي ينبغي إخطار مجلس الأمن هبا فورا؛... **انظر**: القرار 1973 (2011) لمجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة المتخذ في جلسته 6498 المنعقدة في 17 مارس 2011، **موقع منظمة الأمم المتحدة:** https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions-committees/security-council-committee-established-pursuant-resolution-1970-2011-concerning?page=2 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17-05-2020.

- 27 جوان: المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق **القذافي** بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. والبدء في حظر الأسلحة على النظام الليبي وتجميد الأرصدة المالية لليبيا في الخارج.
- 01 سبتمبر: مؤتمر دولي بباريس بمشاركة قادة السلطة المؤقتين في ليبيا لمناقشة مستقبل ليبيا الجديدة.
- 11 سبتمبر: ليبيا تعاود إنتاج النفط.
- 13 سبتمبر: رئيس المجلس الانتقالي **مصطفى عبد الجليل** يلقي خطابه الشعبي الأول بطرابلس.

✓ ثالثاً: مرحلة الاعتراف بالسلطة السياسية الجديدة:

- 16 سبتمبر: مجلس الأمن الدولي يخفف العقوبات على المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي الليبيين، والجمعية العامة تعتمد سفراء الحكومة الانتقالية كممثلين لها كاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.
- 21 سبتمبر – 20 أكتوبر: المعارضة تسيطر على سبها، ثم بني وليد ثم على سرت ومقتل **معمر القذافي**.

رابعا: مرحلة بداية الفترة الانتقالية: بتاريخ 22 أكتوبر: أعلن رئيس الوزراء الليبي المنتهية ولايته إن الأيام القادمة تمثل اختبارا مهما لرجال السلطة الجدد، ومذ ذاك الحين دخلت ليبيا مرحلة انتقالية؛ بدأت بإعلان المجلس الانتقالي حل المؤسسات الدستورية القائمة بتغيير أسمائها أو تركيبتها السياسية، حيث نصّ الإعلان الدستوري لسنة 2011 على تغيير اسم الدولة من "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى" إلى "دولة ليبيا"، واعتبار المجلس الوطني الانتقالي المؤقت كـ "أعلى سلطة في الدولة الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليا، بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة، وهو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي"[1] على أن "تُلغى الوثائق والقوانين ذات الطبيعة الدُّستُورية المعمول بها قبل العمل بهذا الإعلان" فيما "يستمر العمل بجميع الأحكام المُقررة في التَّشريعات القائمة، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان إلى أن يصدر ما يُعدلها أو يُلغيها"[2].

المطلب الثاني: أزمة الفراغ المؤسساتي وتعقيدات التسوية السياسية للأزمة

بعد انهيار النظام السياسي الليبي نهاية 2011 وبداية المرحلة الانتقالية تؤسس لإعادة بناء الدولة فيها، تزايدت التنافسية الدولية على مقدرات البلاد ما خلق فوضى في إدارة الاقتصاد والعملية الإنتاجية للثروات الليبية، ونتيجة الفراغ السياسي والمؤسساتي الموجود حتى قبل 2011 بشكل فعلي، زاد انتشار السلاح والميليشيات أكثر مما كان عليه من قبل 2011، وزادت معه حالة اللا اندماج الوطني والاجتماعي بمتغيرات القبلية والجهوية:

---

[1] المادة 34، **الإعلان الدستوري 2011**، أصدره المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في بنغازي 3 رمضان 1432 هـ الموافق 03/ 2011/08 م.

[2] نصت المادة 35 من هذا الإعلان الدستوري 2011 على " يستمر العمل بجميع الأحكام المُقررة في التَّشريعات القائمة، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان إلى أن يصدر ما يُعدلها أو يُلغيها. وكل إشارة في هذه التشريعات إلى ما سُمِّي بـ (المؤتمرات الشعبية) أو (مؤتمر الشعب العام) تعتبر إشارة إلى المجلس الوطني الانتقالي المؤقت أو المؤتمر الوطني العام، وكل إشارة إلى ما سُمِّي بـ (اللجنة الشعبية العامة) أو (اللجان الشعبية) تعتبر إشارة إلى المكتب التنفيذي أو أعضاء المكتب التنفيذي أو الحكومة أو أعضاء الحكومة كل في حدود اختصاصه، وكل إشارة إلى (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) تعتبر إشارة إلى (ليبيا)"، **الإعلان الدستوري 2011**، أصدره المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في بنغازي 3 رمضان 1432 هـ الموافق 03/ 2011/08م.

- طبيعة التنافسية الدولية على ليبيا بعد 2011:

يتميز كل مجتمع بالتجانس والخضوع لقانون واحد والتماسك من خلال الانتماء المشترك، عكس المجتمع الدولي المبني على أساس متباين، وتمثل الدولة الحد المشترك ما بين المجتمعيْن والمنظم لصفات متناقضة بينهما، وبغيابها ينشأ فراغٌ سياسي وتتداخل تلك المصالح والصفات[1] كحالة ليبيا بعد 2011. استخدمت القوى المتنافسة على ليبيا 2011؛ كالولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، تركيا، مصر، السعودية وقطر وإيران...الخ؛ المال والدعاية والأسلحة لتغيير توازن القوى الداخلية حسب مصالحها، ويفسّر **هاليداي** وضع الدول العربية المنهارة بعد 2011 بأن الصراع الدولي حوّلها الى أهداف للحروب بالوكالة[2]، وتجلى انهيار الدولة الليبية من خلال فشل قيامها بوظيفة الأمن على الإقليم الوطني أمام الاختراقات الخارجية، وانحلال عنصر السيادة الوطنية الفعلية بفعل اتساع حجم التدخلات الخارجية بعد 2011 على مستويات ثلاثة:[3]

- ✓ اختراق خشن ضد سيادة الدولة بتواجد عسكري أجنبي وبمظاهر جديدة (شركات أمنية خاصة أجنبية).
- ✓ اختراق إقليمي متعدد الأبعاد من القوى الإقليمية عربية وغير عربية كمصر، قطر، إيران وتركيا... الخ.
- ✓ تغلغل المنظمات الأجنبية غير الحكومية للتأثير في توجيه وحجم النخب والنسيج المجتمعي.

تميزت المواقف الخارجية حيال الأزمة الليبية في بدايتها (فبراير 2011) بأنها كانت موحدة على موقف واحد بأهداف مختلفة، متمثل في وقف استخدام العنف المفرط ضد المدنيين وجماهير المحتجين على النظام، وتمثل ذلك في توفير غطاء قانوني سامي ودولي لطبيعة التعامل مع الأزمة منذ القرار الأممي 1970 والقرار الأممي بعده 1973 في 2011، والذي بموجبه تم تشكيل تحالف أو ائتلاف الدول الراغبة في التدخل العسكري لدول حلف شمال الأطلسي والذي تمكن في 23 أكتوبر 2011 من الإطاحة بالنظام السياسي القائم، ثم اختلفت المواقف الدولية حول طريقة التعامل مع الأزمة، حسب مصالح كل طرف[4]. تزامنت تلك التنافسية الدولية ببيئة اقتصادية دولية متأثرة بالأزمة المالية العالمية 2008 وبدء الولايات المتحدة في تجسيد هذه الرؤية الأميركية الجديدة تجاه المنطقة العربية آنذاك، فالأسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية العالمية تمثلت في كون الاقتصاد العالمي ظل رهينا للاختيارات الاقتصادية المنتهجة من طرف الولايات المتحدة بوصفها قاطرة الاقتصاد العالمي مستفيدة من المبادئ التأسيسية للسياسة النقدية العالمية في معاهدة "بروتون وودز 1944" والمحدثة لصندوق النقد الدولي. ورغم تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية من قبل 2008، إلا أن تلك السنة شهدت تناميا سريعا

---

[1] سالم حسن رمضان يوسف، **المرجع السابق**، ص 191.

[2] رايموند هينبوش، "مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات بين الدول العربية"، في **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2014)، ص ص. 91-119.

[3] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **المرجع السابق**، ص 86-87.

[4] أحمد الزروق الرشيد، و عبد الكريم مسعود أدبيش، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016"، **مجلة مدارات سياسية**، عدد ديسمبر 2017. ص 119.

للمضاربة في الأسواق المالية بسبب ارتفاع نسب الفائدة وتقليص متتالي غير مجدي للتضخم المالي، فنتج عنها إفلاس لعدد من بنوك ومصارف دول غربية وعدم قدرة شركات التأمين على التعويض، إضافة إلى ارتفاع تكاليف العمليات الحربية الأميركية في مناطق مختلفة من العالم، جعل الولايات المتحد مهددة للانزلاق إلى هاوية الكساد[1].

هذه الأزمة العالمية للاقتصاد، أثرت سلبا على الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي بسبب التعرض المباشر لسوق العقار والأوراق المالية المدعومة بالقروض الاسكانية في الولايات المتحدة، وتضرر متطلبات السيولة في المؤسسات المالية العربية[2]، لكنه بقي تأثيرا محدودا بالمقارنة بالدول الغربية، ويعرض الجدول التالي طبيعة النمو الاقتصادي العالمي خلال تلك الفترة:

World trade volume ;	2008	2009	2010
G-7 Countries	3.3	1.6	1.8
High-income countries (OECD, Euro Area, Japan, U States, Non-OECD countries)	1.3	- 0.1	2.0
East Asia and the Pacific	8.5	6.7	7.8
Europe and Central Asia (Poland, Russia, Turkey)	5.3	2.7	5.0
Middle East and North Africa	**5.8**	**3.9**	**5.2**
Sub-Saharan Africa	**5.4**	**4.6**	**5.8**

جدول 23:تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على معدلات نمو الاقتصاد العالمي في الفترة (2008-2010)مقارنة بين المنطقة العربية ودول وتكتلات أخرى. **المصدر**:
"World Bank. 2009. Global Economic Prospects 2009 : Commodities at the Crossroads. © World Bank. http://hdl.handle.net/10986/2581 License: CC BY 3.0 IGO.", p 17.

مقارنة بحجم تضرر الدول الكبرى (مجموعة الـ 07، والولايات المتحدة، وغرب أوروبا... الخ) لم يتراجع نمو الاقتصاد بالمنطقة العربية؛ سواء الدول ذات انفتاح اقتصادي مرتفع (مجلس التعاون الخليجي) أو دول ذات انفتاح منخفض (السودان ليبيا) أو الدول ذات انفتاح محدود، حيث كلما كانت الدولة أكثر فقرا كان تأثير الأزمة أقل بسبب هيمنة رأس المال الحكومي وعدم ارتباط البنوك فيا بشبكة علاقات عالمية واسعة، وقلة الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال الجنبية إليها، إضافة إلى اعتمادها الكلي على النفط فتضررها كان مقتصرا على تدني أسعار النفط من 150 دولار للبرميل إلى 77 دولارا خلال سنة 2009[3]. بالتالي زاد توجه الاقتصاديات العظمى بعد 2010 إلى الرغبة في الاستحواذ على منافذ الطاقة والنفط، وبالتالي يساعد هذا المتغير على فهم شدة التنافسية الدولية التدخلية في ليبيا 2011، وكذا خلفيات التدخل العسكري عليها واختلاف الأهداف والمصالح فيما بينها. تجسد هذا التباين في المصالح في مراجعة فرنسا لمواقفها المتأخرة في التعامل مع الحراك الشعبي في

[1] مجيد ملاذ فائق ، و حميد طيبة ماجد، "أزمة الرهن العقاري الأمريكي و انعكاساتها على العالم العربي"، **مجلة العلوم الاقتصادية الجامعة**، ع 37، بغداد، 2013. ص 155.https://www.iasj.net/iasj/download/9f35da45eb2d3b8f
[2] المرجع نفسه، ص 157-158.
[3] المرجع نفسه، ص 158.

تونس ومصر، فأرادت الاستدراك من خلال توجيه ضربات استباقية تتيح لها إبراز فرنسا كقوة رائدة في شمال افريقيا، بخلاف تركيا التي تحفظت –في البداية فقط– من قرار التدخل بسبب خططها الاستثمارية في ليبيا في 2013 بـ 100 مليار دولار في 2013، حيث وصل مستوى التبادل التجاري لها مع ليبيا 2010 إلى 9.8 مليار دولار[1]. فيما يلي المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة الليبية في بدايتها:

أ. موقف الولايات المتحدة الأميركية: جاء موقف الولايات المتحدة متماشيا مع رؤيتها الجديدة تجاه المنطقة العربية، حيث تبنت ظاهريا سياسة مساندة مطالب الشعوب بتحقيق الديموقراطية ونبذ التسلطية في الحكم والاستجابة للمطالب الاجتماعية وقضايا الهوية ودعم الأقليات، لكن جوهر هذا التصور هو ضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة بالمنطقة، والتأكيد على أمن الكيان الصهيوني ضمن ما تقره الأطروحات الاستشرافية الجديدة من نظرية الفوضى الخلاقة ومشاريع الشرق الأوسط الكبير[2].

ب. موقف دول الاتحاد الأوروبي: تباينت المواقف الأوروبية من الازمة الليبية 2011 حسب المصالح الوطنية لكل دولة على حدة، ففرنسا كانت أولى الدول تحمسا ودعوةً إلى توجيه ضربة عسكرية خارجية ضد قوات النظام السياسي القائم، ثم تبعتها بريطانيا منذ استصدار القرار 1970 الداعي للوقف الفوري لاستخدام العنف ضد المتظاهرين ثم إتاحة العمل العسكري ضمن ما سمي بائتلاف الدول الراغبة في التدخل، وكان الموقف البريطاني نابعا من كونها قوة استعمارية كانت تتمتع بنفوذ قوي ومصالح استراتيجية خلال الحقبة الملكية الليبية قبل 1969 ثم رغبتها في المحافظة على مشاريعها الاستثمارية التي استفادت منها بعد تسوية قضية "لوكاربي" 2003، فيما كان الموقف الإيطالي المؤيد للانتفاضة والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي على أساس الحفاظ على تواجدها في ليبيا لما بعد سقوط النظام، أما ألمانيا واليونان فكان مواقفها بالتردد والغموض فألمانيا تحفظت من التدخل تماشيا مع الرأي العام الألماني الرافض للمشاركة في حرب خارج الحدود منذ الحرب العالمية الثانية.[3]

ت. موقف روسيا الصين: لم تعترض لا الصين ولا روسيا على القرار 1970 الذي يفرض عقوبات اقتصادية على النظام السياسي القائم ويدعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف المسلح ضد المتظاهرين، فالصين لم تمتنع عن قرار إحالة الوضع في ليبيا إلى النائب العام بالمحكمة الجنائية الدولية كسابقة من نوعها وبعكس موقفها الرافض لإحالة الوضع في "دارفور" إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن[4]،

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 90-97.

[2] يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص 14.

[3] أحمد الزروق الرشيد، و عبد الكريم مسعود أدبيش، مرجع سابق، ص 90-93.

[4] ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية (تقرير)، **مجلس حقوق الانسان**، في: https://www.hrw.org/ar/news/2011/03/14/242275 اطلع عليه في 15-03-2020.

لكنهما –روسيا والصين– بعدها اعتبرتا القرار 1973 "خدعة" لكل منهما بانتقادات كررها ممثلوهما على مستوى الأمم المتحدة[1] ، ويمكن تفسير الموقف الصيني من جوهر سياستها الخارجية المبنية على التوازن ورعاية مصالحها الاقتصادية والاستثمارات الهائلة لها في ليبيا حيث وصلت قيمتها في 2010 إلى 20 مليار دولار و30.000 عامل صيني في ليبيا[2]، والمعروف أن الصين تفضّل ظروف السلم في مناطق استثماراتها لزيادة حجم النشاط والأرباح، فيما كان الموقف الروسي نابعا من أهدافها الجيوسياسية في المنطقة.

ث. المواقف العربية والإفريقية: في 12 مارس 2011 انعقد مجلس وزاري على مستوى الجامعة العربية بشكل طارئ حول الوضع في ليبيا ضم وزراء خارجية 11 دولة (الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، السودان، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر واليمن، أما بقية الدول الاعضاء في الجامعة فكان التمثيل على مستوى أدنى) واتفقوا على دعوة مجلس الأمن لفرض حظر جوي على الأجواء الليبية، والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي المعارض باستثناء رفض من سوريا والجزائر[3]، ثم انضمت دول عربية إلى ائتلاف الدول الراغبة في التدخل العسكري بعد طلب رسمي من لبنان العضو العربي في مجلس الامن آنذاك لدورة طارئة لمجلس الامن الدولي تم خلاله تقديم طلب فرض حظر جوي على ليبيا وتجسد ذلك في استصدار المجلس قرارا أمميا رقم 1973 ، وقامت دول عربية بتوفير الدعم اللوجستي كقطر بتقديم 400 مليون دولار أمريكي وفتح مصر معابرها الحدودية مع ليبيا لإيصال المساعدات لقوات المعارضة، يقابلها رفض جزائري وبين الموقفين تدرّجت المواقف العربية الأخرى حيال مسالة التدخل العسكري[4]، ويمكن تفسير هذه المواقف المؤيدة بخططها المستقبلية للعب دور محرك للقوى الليبية بمختلف تياراتها مستقبلا بعد 2011، فيما يغسر الموقف الجزائري ببراغماتية تتمثل في إدراك تداعيات التدخل على أمنها على مستوى المنطقة، أو علاقاتها التاريخية مع ليبيا.

ج. أبرز المواقف الافريقية: كان تعامل الاتحاد الافريقي باهتا إزاء الوضع الليبي منذ 2011، حيث لم يكن للاتحاد الأفريقي قيمة تُذكر في الأحداث بمنطقة شمال أفريقيا، بفعل ثقافة سلبية نوعا ما داخل الاتحاد الأفريقي موروثة عن منظمة الوحدة الأفريقية سابقا مع مختلف القضايا، فـ "ماعدا تعيين هيئة من قادة الدول لمحاولة التوسط في النزاع الليبي، لم يُظهر الاتحاد الأفريقي أية مبادرة أو يعقد أية قمة طارئة

[1] أحمد الزروق الرشيد، و عبد الكريم مسعود أدبيش، مرجع سابق. ص94.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[3] "وزراء الخارجية يدعون مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا"، **قناة فرانس 24**، في: https://www.france24.com/ar/20110312-arab-libya-meeting-support-no-fly-zone-kadhafi-crisis-opposition تم الاطلاع عليه بتاريخ 30-03-2020.
[4] أحمد الزروق الرشيد، و عبد الكريم مسعود أدبيش، مرجع سابق. ص96.

لمناقشة الأحداث الجارية في شمال أفريقيا"[1]، وبعد 04 أشهر تقريبا من اندلاع الحراك الشعبي في ليبيا؛ قال رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما 14 جوان 2011: "إن حلف شمال الأطلسي أساء استخدام قرار الأمم المتحدة حول حماية المدنيين الليبيين ليعمل على "تغيير النظام والاغتيالات السياسية والاحتلال العسكري لليبيا"[2].

ح. الموقف التركي: كانت أكبر الاتفاقيات الثنائية بين ليبيا وتركيا هي تلك الموقعة بين الطرفين "اتفاقية الضمان الاجتماعي بين ليبيا والجمهورية التركية سنة 1985"[3] وبعد تسجيل الاقتصاد التركي نشاطا متعاظما مطلع الالفية الثالثة، تم دخول السوق الليبية من خلال توقيع تركيا " اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية تركيا"[4] سنة 2009: وصل مستوى التبادل التجاري لها مع ليبيا 2010 إلى 9.8 مليار دولار وكان يُتوقع أن يصل حجم الاستثمارات التركية المباشرة في ليبيا في 2013 بـ 100 مليار دولار في 2013[5]، ولقد "فسّرت تركيا بأن السعي لاستصدار تدخل عسكري للناتو على أنه فرصة للدول الكبرى وخاصة فرنسا لاستعادة نفوذها التقليدي في شمال افريقيا، وهو ما يهدد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة، خاصة بعد أن دأبت فرنسا على أن تكون الركيزة الأساسية لمعارضة أي تدخل حاصل في المساعي التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"[6].

أدت هذه التدخلات واشتداد التنافسية الدولية إلى بداية بروز التصدعات السياسية على مستوى الفواعل الداخلية، وكانت أول نتائجه في أولى محاولات بناء الدستور في ليبيا بعد 2011، وكان التحدي هو دستور توافقي يتلاءم والتسوية السياسية اللازمة لإدارة المرحلة الانتقالية في سياق ما بعد الصراع، وتم اتفاق بين الفاعلين غير المنتخبين على وضع دستور مؤقت، يمهد الطريق أمام جمعية تأسيسية منتخبة لوضع اللمسات الأخيرة على الدستور وإصداره، مع هيئة تشريعية منتخبة متزامنة مسؤولة عن الحكم، ورغم من تردّي الوضع الأمني، وغياب إطار قانوني ومؤسسي شرعي، وعدم تحديد موعد الانتخابات أو حتى أحزاب سياسية ذات تمثيل

---

[1] دافيد زونمينو، " الاتحاد الأفريقي.. والصمت المطبق إزاء الأزمة الليبية"، تر؛ منير البغدادي (دراسة)، **مركز الجزيرة للدراسات ومعهد الدراسات الأمنية في بريتوريا بجنوب أفريقيا**، في: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721132755687829.html

[2] "تسلسل أحداث الثورة الليبية"، **قناة الجزيرة القطرية**، 22-08-2011، في: تسلسل أحداث الثورة الليبية | أخبار | الجزيرة نت(aljazeera.net)

[3] اتفاقية الضمان الاجتماعي بين ليبيا والجمهورية التركية، 08- أوت- 1985، **المجمع القانوني الليبي**، في: https://urlz.fr/nqQo،

[4] ، اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى و جمهورية تركيا، اللجنة العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة 25 نوفمبر 2009، **المجمع القانوني الليبي**، في: اتفاقية بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى و جمهورية تركيا(lawsociety.ly)

[5] مجيد ملاذ فائق ، و حميد طيبة ماجد، مرجع سابق، ص 90-97.

[6] أحمد الزروق الرشيد، و عبد الكريم مسعود أدبيش، مرجع سابق، ص97.

حقيقي وقاعدة شعبية، تم إجراء انتخابات متتالية لهيئتين منفصلتين؛ الجمعية التأسيسية والهيئة التشريعية العادية، ما أثّر سلبا بتفاقم الوضع الأمني على الأرض[1].

المطلب الثالث: تأثير التدخل العسكري الخارجي على بداية المرحلة الانتقالية في ليبيا

أبرز ما نتج عن التدخل العسكري الخارجي وإسقاط النظام السياسي القائم في ليبيا أكتوبر 2011، هو تقويض السلامة الإقليمية في المنطقة المغاربية وشمال افريقيا ومنطقة الساحل الافريقي، وضرب آمال بناء منطقة Region—building في شمال افريقيا وإضعاف وتقسيم دولها حتى يسهل السيطرة على مقدراتها وثرواتها النفطية، كما ساهم هذا التدخل في تنامي الفواعل غير الدولاتية ممثلة في الحركات الإرهابية والميليشيات المسلحة وانتشار السلاح وانهيار الدولة الوطنية.[2]

تميزت المرحلة الأولى لما بعد الصراع –وباقي المراحل طيلة الفترة الانتقالية– بامتداد التأثيرات السلبية لهذا التدخل العسكري على الصعيد الداخلي السياسي، والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وانعكس ذلك أيضا على دول المنطقة:

- فوضى إدارة إنتاج النفط وتصديره:

حتى قبل الإعلان رسميا عن سقوط النظام السياسي القائم في ليبيا (أكتوبر 2011)، وبتاريخ 11 سبتمبر 2011 تم استئناف أنشطة الإنتاج النفطي والبدء في عملية التصدير من جديد[3]، وتشير المعطيات إلى عدم قدرة الإنتاج الليبي في النفط على تجاوز مستوياته المسجلة قبل سقوط النظام السياسي الليبي 2011، التي بلغت 1.6 مليون برميل يوميا مثلما يبينه الشكل الآتي عن المنحنى البياني للإنتاج النفطي الليبي من 2010–2022:

[1] William Underwood & Others, Ibid, pp. 07-13

[2] منصوري سفيان، و سمير حمياز، مرجع سابق، ص 378.

[3] فريق رويترز، " تسلسل زمني للاحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي"، **مرجع سابق.**

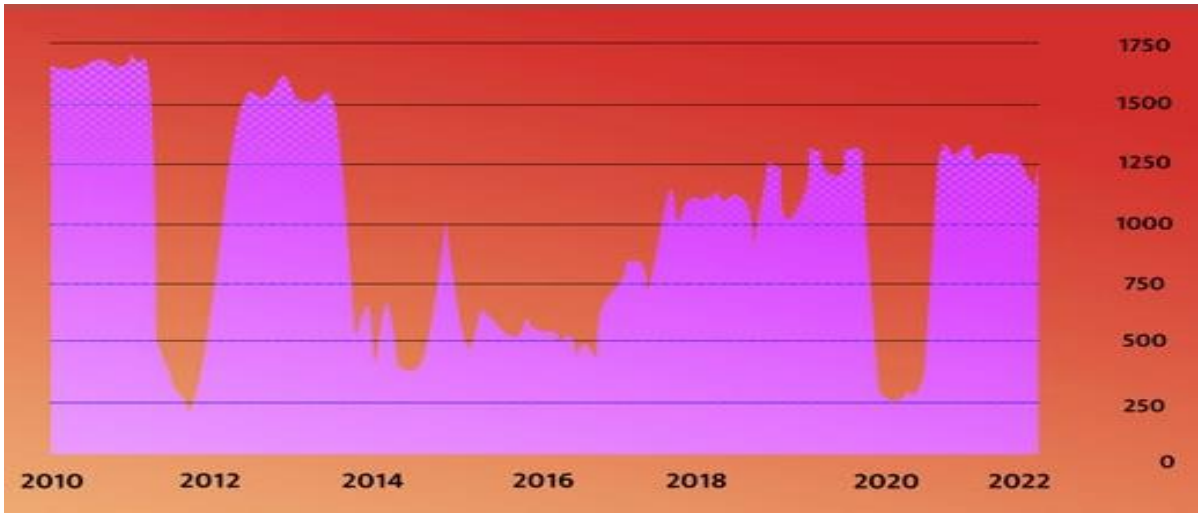

- **رسم توضيحي 10**: منحى الإنتاج النفطي الليبي خلال الفترة ما بين 2010 - 2022. المصدر: **مركز ليبيا المستقبل للإعلام والثقافة**، 15 ديسمبر 2022، في : https://urlz.fr/nqRQ

- إعادة التوظيف السياسي لمتغيرات الهوية الليبية في الصراع:

لم تدم طويلا؛ فرحة الانتقال إلى عهد جديد بعد حقبة النظام السياسي المتهم بالديكتاتورية والشمولية (1969–2011)، بسبب تضارب مصالح الأطراف وتبعيتها للخارج، أدى إلى غياب بوادر لإعادة هيكلة طبقية ذات كفاءة وقدرة على تسوية الأزمة والفراغ السياسي والمؤسساتي الحاصل بفعل سقوط النظام السياسي 2011. لكن هذا الواقع الجديد تميّز بإعادة الهيكلية الطبقية القديمة والقبلية وإدخال تيارات جديدة تتبنى الفعل والفكر المتطرف.

تميّزت الانتفاضات العربية منذ 2010 بإنتاجها نموذجين بارزين: الأول هو حالة الحرب ليبيا، اليمن وسوريا، حيث تم التخلص من طبقة حاكمة ديكتاتورية ذات تبعية (أيديولوجية، قومية) للخارج والوقوع تحت سلطة عدة طبقات متسلطة بمناطق متعددة دعّمها التدخل العسكري الغربي الصريح، أما الحالة الثانية؛ مصر وتونس، هي الصعود الأولي للإسلاميين إلى السلطة، والذي حدث دون الإخلال بالبنية الطبقية للنظام القديم.[1]

لكن الحالة الليبية فريدة من نوعها بالمقارنة مع النماذج العربية الأخرى لما بعد الربيع العربي؛ فهي البلد العربي الوحيد الذي جرى فيه إسقاط النظام بصورة جذرية 2011 وهذا الفراغ المؤسسي تطلب قيادات قادرة على إدارة عملية التغيير بشقيها شق التفكيك وشق إعادة البناء، والمقصود بشق التفكيك؛ –أن تمتلك القيادات الجديدة

[1] Ali Kadri, **The Unmaking of Arab Socialism**, (New York : an imprint of Wimbledon Publishing Company, Series: Anthem frontiers of global political economy , 2016), pp. 106-109.

استراتيجية ثورية للهيمنة المضادة للسيطرة على قاعدة الهرم الاجتماعي –طروحات **أنطونيو غرامشي**– حيث تعمل هذه القيادة الجديدة على استبدال الانشطار العمودي للمجتمع (قبائل، أقاليم، جهات، طوائف) بانشطار أفقي (الشعب والطبقات الكادحة والمحرومة ضد قادة النظام) وكلما امتد ذلك الانشطار الأفقي من المجتمع إلى داخل أجهزة الدولة والأجهزة الأمنية من جيش وشرطة كلما سهل إسقاط النظام السياسي القائم وإيجاد أرضيات توافقية لإعادة البناء[1]؛ هذا التفاعل والانشطار الأفقي ميّز الحراك الشعبي من فبراير إلى أكتوبر 2011 متمثلا في انسلاخ كثير من رموز النظام السياسي للقذافي ووزراءه وأعضاء من اللجان الشعبية والمؤتمر الوطني العام وسفراء وبعض قادة الجيش وحتى أعيان قبائل ما، إلا أنه لم ينجح بعد في إعادة البناء المطلوبة.

بالنسبة لليبيا: أدى تعثّر البدائل الاجتماعية والاقتصادية في الأجندة السياسية إلى تحول التنافس السياسي إلى معركة ثقافية على مسائل الهوية، وتحت تأثيرات النظام الاقتصادي الدولي النيو ليبرالي، تراجع مستوى مطالب العدالة الاجتماعية وبروز خيبة أمل الجماهير، وتيهان توجهات الثقافة السياسية إلى درجة التفكير في العودة الى السلفية او حتى استعادة رموز الأنظمة القديمة[2]، وقد يعزو ذلك إلى عدم قيام المؤسسات الأولية (العائلة، المدرسة، الجامعة، البنية الهيكلية القديمة أو التقليدية) بدورها في التوعية والتنشئة السياسية، إضافة إلى غياب جماعات ضغط سياسي وأحزاب سياسية[3] بحكم تجريمها قانونا في حقبة نظام **القذافي**.

لم تتح لليبيا فرصة لخوض تجربة انتقال ديمقراطي من قبل 2011، وتعتبر ليبيا بلدا محافظا للغاية، حيث لا يزال الالتزام الديني مرتفعا: 97 بالمئة من الليبيين مصنفون رسميا على أنهم مسلمون سنة، وكان التحدي الأول الذي قابل المجلس الوطني الانتقالي هو إرساء الأساس لدولة قادرة على تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية التي قامت عليها الحراك الشعبي 17 فبراير 2011 وطريقة موازنة ذلك مع دور الإسلام في السياسة العامة، حيث تميّزت "مسودة الميثاق الدستوري للمرحلة الانتقالية" التي وضعها المجلس بأن كانت وثيقة إسلامية صريحة[4]؛ نصت صراحة على أن ليبيا "(...) دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع..."[5]، ثم أكدت أن "الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية

---

[1] جلبير الأشقر، مرجع سابق، ص 40.
[2] رايموند هينبوش، مرجع سابق، ص ص. 110-113.
[3] سالم حسن رمضان يوسف، **مرجع سابق**، ص ص. 179-191.
[4] George Grant, "Libya's Transition to Democracy: An Assessment with Recommendations for British Foreign Policy" , **A Henry Jackson Society Strategic Briefing**, Project for Democratic Geopolitics. (December 2011), p 12-13. In; http://www.henryjacksonsociety.org

[5] المادة 01، **الإعلان الدستوري لسنة 2011**، مرجع سابق.

(...) لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب (...) أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى"[1]، وبذلك تبيّن أن مسودة الدستور أنذاك لم تختلف مع القوانين والأعراف الاجتماعية السابقة المستندة على التعاليم الإسلامية، وتم إلغاء وحل كل الهياكل التقليدية للدولة السابقة واستبدالها بحكومة تعتمد فقط على التفسير الديني للقرآن، في حين كانت تطلعات الشعب الليبي وشعاراته الجديدة ضد الثيوقراطية، وانتقد العلمانيون الليبيون، مثل كل من **عارف النايض** السفير الليبي لدى الإمارات العربية المتحدة، و**محمود جبريل** رئيس الوزراء المؤقت السابق للمجلس الوطني الانتقالي، القيادي المتطرف **عبد الله بلحاج** ، و **علي الصلابي** (وهو إسلامي بارز آخر) بسبب دعمه الوثيق من قطر.

بعد سقوط النظام السياسي في ليبيا، عادت من جديد تيارات الإسلام السياسي المتشددة التي انتشرت في المنطقة العربية في الثمانينات من القرن الـ 20م ولم تتمكن من ولوج النسيج الليبي بفعل السيطرة السياسية للقذافي ضد كل أشكال المعارضة السياسية وأيضا بسبب الانغلاق على الخارج بفعل العقوبات الامريكية والحصار الاقتصادي... الخ. لقد انقسمت التيارات السياسية في الوطن العربي منذ منتصف القرن الـ20م إلى؛ الحداثية، السلفية والتوفيقية[2]، ومع وتحول الاهتمام العالمي نحو ما سمي بمحاربه الارهاب مطلع القرن 21، دعّمت الولايات المتحدة التيار التراثي السلفي معدّلا فيما سمي بـ "الإسلام السياسي" لتجسيد رؤيتها الجديدة تجاه المنطقة العربية وإحداث تطورات بيئية وطنية تتفاعل فيها ببطء جماعة الإسلام السياسي قادرة على استنزاف طاقة الأنظمة الموالية لأمريكا بهدف منعها من التفكير في الخروج عن تبعيتها للولايات المتحدة، وكان لهذه الاستراتيجية التي حملتها وثائق لوكالة الاستخبارات الأميركية؛ هدفان اثنان:[3]

- تدمير النظام الوطني الإسلامي ومعه المثل الإسلامية العليا.
- الإبقاء على هيمنة المصالح الأمريكية ونفوذها السياسي بشكل عضوي في بنية النظام السياسي.

وتقوم الاستراتيجية هذه على عناصر أبرزها:

- نقد مفهوم السيادة الوطنية من خلال الادعاء بأن السيادة لله وحده.
- تدمير الوطن القائم تاريخيا وجغرافيا بالترويج لفكرة أولوية الخلافة الإسلامية من طشقند إلى الأندلس.
- معاداة الماركسية لتأجيل الصراع ضد العدو الصهيوني وتبرير التحالف مع الولايات المتحدة.
- معاداة المسيحية لتأجيل الصراع ضد العدو الصهيوني.

---

[1] المادة 06، **الإعلان الدستوري لسنة 2011**، مرجع سابق.

[2] محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، مرجع سابق، ص 142.

[3] عثمان عبد عثمان، **الدولة الإسلامية: بين النظام الوطني الديمقراطي القائم على توبع السلطات والصحوة الإرهابية الداعية لنظام الخلافة العالمية الاستبدادي**، (بيروت: دار ومكتبة الهلال ، سلسلة الدراسات الاستراتيجية الإسلامية، 2003)، ص ص. 97-101.

- تأجيل النضال الديمقراطي باعتبار الديمقراطية بدعة.
- الترويج لصورة الحاكم "الخليفة" الذي تتركز بيده كل السلطات وبالتالي تبديد كل الجهود لمأسسة السلطة.
- نبد كل مظاهر الحداثة كدور السينما والفنادق السياحية باعتبارها تتناقض مع الفكر الاسلامي.

توظيف المعطى الديني في الصراع في ليبيا بعد 2011 من خلال هذه المؤثرات الخارجية، اصطدم بمعطى مترسخ في النسيج الاجتماعي الليبي متمثل في العرقيات والإثنيات الموجودة فيه، وبما أن العلاقات الإثنية هي قبل دولاتية، فالدولة الوطنية في جُلِّ البلدان العربية أرادت تقويض البنيات التقليدية، إلا أن تلك البنى الاثنية لم تمت بل تأقلمت مع نظام الدولة الوطنية المركزية أو كُبِتت وبقيت فاعلة في الخفاء.

في ليبيا كانت الأقليات الامازيغية بمنطقة جبال نفوسة تعتبر سقوط النظام السياسي 2011 بمثابة فرصة تاريخية فرصة تاريخية لتجديد وتأكيد مطالبها بالاعتراف بالهوية والحقوق، غير أنه سرعانما كان ذلك سبب التصدع الحاصل بينها وبين الملجس الوطني الانتقالي المؤقت حول الإعلان الدستوري 03 أوت 2011، أدى ذلك إلى تنظيم الأقليات نفسها في تشكيلة سياسية سميت بـ "المؤتمر الليبي للأمازيغ" تأسس يوم 26 سبتمبر 2011 بقيادة أحد أبرز مناضلي الحركة الأمازيغية الليبية العائد من المنفى **فتحي بن يخلف**[1]، وخلص البيان الختامي للمؤتمر إلى اعتبار ذلك الإعلان الدستوري 03 أوت 2011 بأنه عنصري لا يعترف بالتعدد الثقافي واللغوي والاجتماعي في البلد، ولأنه جعل من اللغة العربية لغة رسمية دون الإشارة للغة الأمازيغية، ودان غياب الأمازيغ عن تشكيلة الحكومة الانتقالية المؤقتة[2]، فتفجرت أولى القضايا الخلافية ضمن إشكاليات إعادة بناء الدولة والمؤسسات السياسية والدستورية في ليبيا بعد 2011، وقبل بروز هذه القضايا الخلافية خلال الفترة الانتقالية (التي سيتم التطرق إليها لاحقا) فهي كانت من العوامل الأساسية في استمرار عسكرة الحياة السياسية من خلال فوضى انشار السلاح والميليشيات بمتغيرات الإثنية والقبلية والصراع على السلطة والتأثير في المرحلة المقبلة.

- الميليشيات المسلحة وفوضى انتشار السلاح

[1] رحال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي (دراسة)، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 24 يناير 2013، في: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html

[2] Communiqué du premier Congrès national amazigh libyen, tenu le 26 septembre 2011 , Tripoli. Sur web ; http://tamazgha.fr/Le-Congres-national-amazigh-libyen.html , vu le 25-06-2020.

كانت القبائل والإثنيات في الأرياف والواحات وبجبال نفوسة جنوبا حاضنة للحراك الشعبي في 2011، واستحوذت تلك البنى على كميات كبيرة من الأسلحة المسترجعة من القوات النظامية أو دعم الفاعلين الخارجيين لهم (الناتو ودول أخرى)، وبعد سقوط النظام السياسي، احتفظوا بالأسلحة لاستخدامها كورقة ضغط على الحكومة في التفاوض على امتيازات أو المشاركة في اتخاذ القرار[1].

كانت هذه استراتيجية قوى خارجية لإبقاء سيطرتها على الموارد من جهة، ومن جهة أخرى ترك البنية التسلطية للدولة سابقا وأعيد تدويرها في منطقة الظل، وإبقاء أدوات سيطرة قوية بيدها تتمثل في الميليشيات والمسلحين لسد الطريق أمام القوى الصاعدة المعادية للبروليتارية في وصف **لينين** 1916، وبتداول هزلي للنخب باستبدال طبقة بطبقة أخرى في المستوى نفسه من الأداء السياسي والاقتصادي دون تغيير في طبيعة التوزيع[2]، ما فاقم الأوضاع الاجتماعية، وتصاعد الإسلام الأيديولوجي كمثال على كوربوراتية جديدة. تتثل هذه الكوربوراتية الجديدة في اعتماد الجماعات المسلحة على الشرعية الاجتماعية، فساعدت على تفكيك المؤسسات الأمنية كأحد أعراض سيادة الدولة، فقبل 2011، اقتصرت السيادة الداخلية باحتكار القوة والتمثيل الوحيد خارجيا على شخصية **القذافي**. وبعد 2011، انقسمت عناصر السيادة على المجتمعات المحلية، والتي أنشأت بدورها منظمات مسلحة لملء الفجوة المركزية[3].

[1] رحال بوبريك، مرجع سابق.

[2] Ali Kadri, **Ibid,** pp. 106-109.

[3] Tim Eaton & others, The Development of Libyan Armed Groups Since 2014 Community Dynamics and Economic Interests (Research Paper), **Middle East and North Africa Programme** , The Royal Institute of International Affairs Chatham House, (London, March 2020). Pp 07-08. In; https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ8001-Libya-RP-WEB-200316.pdf

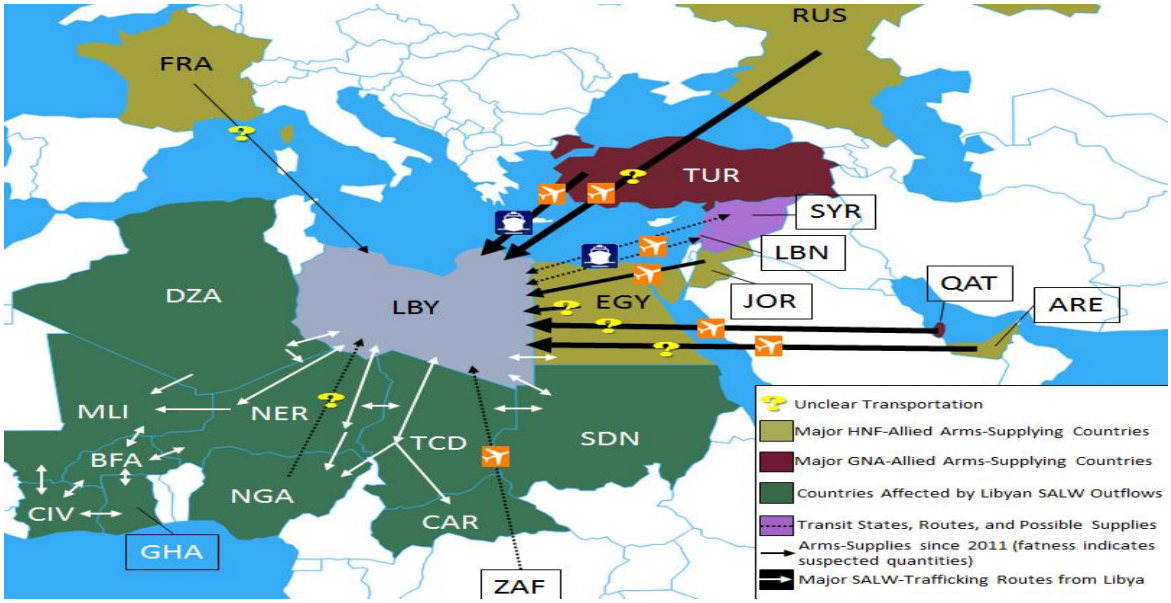

خريطة جغرافية 1: تدفق الأسلحة من وإلى ليبيا بعد 2011. المصدر:
- Matthias Schwarz, « From Legal to Illegal Transfers: Regional Implications of Weapon Flows to Libya » (study) , Peace Research Institute Frankfurt, 10. Dezember 2020. On this website; /https://blog.prif.org/2020/12/10/from-legal-to-illegal-transfers-regional-implications-of-weapon-flows-to-libya

ظل مقدار التسلّح حاسما لتقسيم المناطق بما فيها الشوارع بالمدن، وظهرت أنواع مختلفة من الجماعات المسلحة سواءً بقايا الجيش النظامي، أو تلك المرتبطة بالتيارات الأيديولوجية والمجتمعات القبلية، ثم بدأ سباق محموم آخر ليس لبناء السلام وإنما لحسم المعركة السياسية من خلال سعي الفاعلين السياسيين إلى تجميع ودمج القوات الشرعية المحلية تحت قيادة مركزية، ما فكّك الحكم الوطني عام 2014، ففي الشرق ظهر تحالف "القوات المسلحة العربية الليبية" مبنيا على شرعية اجتماعية ورصيده الحربي في بنغازي ودرنة، وفي الغرب سيطرت أربع مجموعات مسلحة رئيسية على طرابلس لتدعم حكومة الوفاق الوطني بالعاصمة، وتدعمها تركيا إلى جانب قوات مصراتة والزنتان والمدن الساحلية الشمالية الغربية، أما الجنوب فساده صراع محلي قبَلي حول أراضي الرعي، فكانت متأرجحة بين استخدامات الأطراف السابقة في الشرق والغرب والشمال الليبي لها[1].

أفاد تقرير للأمم المتحدة جانفي 2012 بأن انتشار تلك الأسلحة أثر على أمن المنطقة خاصة في شمال مالي[2]، بأكثر من 20.000 مقاتل أجنبي و10 قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا، فضلًا عن 300 ميليشيا ليبية، وقدّر جهاز الاستخبارات البريطاني تجاوز كمية السلاح بعد **القذافي** المليون طن، أذكت الاقتتال لأبسط

[1] Loc.cit

[2] زكريا بودن، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة، 2015)، ص 131.

الأسباب، كسعي البعض لاسترداد ممتلكاتهم وعقاراتهم المسلوبة عام 1978 تنفيذا لأيديولوجيا الملكية المشاعة والقانون رقم 04 الذي عُرف بـ ""البيت لساكنه والعقار لشاغله" [1].

من التناقضات التي حصلت في ليبيا أن القرار الأممي رقم 1970 كان قد أقر حظر توريد السلاح إلى ليبيا فور اندلاع اعمال العنف في بداية الحراك الشعبي (مارس 2011)، غير أن عملية إغراق ليبيا بالأسلحة عبر الموانئ والمطارات لم تتوقف بعد ذلك مباشرة، وعن ذلك الخرق الدولي لحظر استيراد السلاح؛ يذكر المحلل السياسي **جمال شلوف** لوكالة **سبوتنيك** الروسية: "رأينا بأعيننا طائرات شحن أجنبي تهبط وتقلع من مطارات ليبية، وسط صمت وعجز دولي واضح"، وأضاف: "كان الأمر أشبه بالعدوى من شخص إلى آخر... إن الجماعات السياسية والإيديولوجية رعت منذ البداية تحويل هؤلاء المسلحين إلى مليشيات منظمة، وذلك لاستخدامهم في الصراع السياسي، كونهم بدون قواعد شعبية... لذلك كان بقاء هذه المليشيات وحالة فوضى السلاح هي السبب الوحيد لاستمرارهم في السلطة، لذا أفشلوا كل المحاولات لتفكيكها وجمع السلاح واحتكاره من الدولة"[2].

[1] "من انتشار السلاح وصولًا للانقسام القبلي.. ميراث ثقيل للقذافي في ليبيا"، **موقع تلفزيون العربي**، 21 ديسمبر 2021، في: من انتشار السلاح وصولًا للانقسام القبلي.. ميراث ثقيل للقذافي في ليبيا | التلفزيون العربي(alaraby.com)

[2] " خبراء يتحدثون عن فوضى السلاح وصعوبات بناء الدولة في ليبيا"، **وكالة سبوتنيك عربي**، 27-05-2022، في: خبراء يتحدثون عن فوضى السلاح وصعوبات بناء الدولة في ليبيا - 27.05.2022, سبوتنيك عربي(sputnikarabic.ae)

خاتمة الفصل الثاني:

برغم الانتقادات الموجهة لمسار بناء الدولة في ليبيا منذ 1951؛ إلا أنه من المكابرة غض النظر إلى الحركية السياسية المعقدة التي خاضتها الأنظمة السياسية الحاكمة والمتعاقبة طيلة هذه الفترة، من المنظور السياسي والقانوني في تطور النخب الحاكمة في فترة قصيرة. لقد أبانت طبيعة الحكم الملكي في ليبيا بعد 1951 عن تآكل لمكونات الدولة منذ نشأتها خاصة في عنصر السيادة الوطنية، وقد عرفت ليبيا حركية سياسية ونخبوية ونقابية وطلابية ساعدها رواج المفاهيم القومية العربية، فتهيأت بيئة انتقال سلطوي عنيف بانقلاب على الحكم 1969، لكن النظام السياسي الليبي الجديد آنذاك عمد إلى إقامة حواجز سياسية وقانونية وإدارية لكل ما يمكن أن يهدد كيانه، فأقام نموذجا فريدا ومعقدا ومتناقضا ومزيجا يستمد أفكاره من الاشتراكية وخصوصيات العروبة والقبلية وتعاليم الإسلام. ونجح النظام السياسي في توظيف العامل القبلي، والمساومات، والزبونية السياسية، ومبادرات تشريعية ملتوية تدّعي تقديم تنازلات سياسية لصالح المعارضة النخبوية والشعبية وتدّعي أيضا مسايرة التحولات الاقتصادية والسياسية داخليا وخارجيا؛ ونجحت هذه الألاعيب السياسية في ظروف دولية تختلف عن معطيات البيئة الدولية والاقليمية سنة 2010 التي شكلت ذروة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حملت صفة "ثورات شعبية" طالبت بتغييرات جذرية لا تستثني طبيعة الأنظمة السياسية والدساتير والاقتصاد وتنظيم المجتمع، غير أن جنوح النظام السياسي الليبي إلى التعامل معها بشكل عنيف حرك معه الفواعل الدولية ضده وأدت إلى إسقاط النظام السياسي، لكن تصور إعادة بناء الدولة من جديد الذي يفترض وجود ما يمكن البناء عليه والحد الأدنى من المؤسسات يتم الانطلاق منها، وجد فراغا سياسيا ومؤسساتيا ودستوريا رهيبا خلّفها الوضع السابق، وخلّف معها ثقافة مختلفة تماما عن تلك التي تفترضها المقاربات النظرية لإعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع العنيف.

الفصل الثالث:

إعادة بناء الدولة في ليبيا وتناقض المتغيرات الداخلية والخارجية

تمهيد :

أدت الاتجاهات التصاعدية للمتغيرات الثلاثة؛ الحراك الشعبي، الضغوطات الدولية ضد النظام السياسي الليبي، وانقسام الجيش الليبي، إلى إسقاط النظام السياسي الليبي، وفي بداية المرحلة الانتقالية تم تجاوز إشكالية الترتيبات المؤسساتية والدستورية التي عادة ما تواجه مثل هذه الحالات المتعلقة حول تسلسل تلك الترتيبات إن كانت الأولوية لإجراء انتخابات أولاً لهيئة شرعية جديدة تعنى بصياغة دستور، أم يجب أولاً وضع دستور، لتمهيد الطريق للانتخابات في ظل قواعد جديدة أكثر شرعية، وتم الاتفاق على العمل بدستور مؤقت (الإعلان الدستوري أوت 2011) وانتخاب هيئة تشريعية (المؤتمر الوطني العام)، لكن ومع تفسخ صراع المصالح بين القوى السياسية والعسكرية تتماثل فيه صراعات القوى الدولية، نتج تعدد الترتيبات المؤسساتية والمؤسسات السياسية تتنافس هي الأخرى على السيطرة على الثروة والموارد الاقتصادية بتوظيف البنى المجتمعية والتقليدية كوقود مادي وبشري للصراع الذي عطّل مسار إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع المسلح، ويكاد يجر البلاد إلى التقسيم والفوضى الأمنية، وتعدّت تداعيات ذلك بشكل تبادلي إلى منطقة الجوار الاقليمي المباشر عوض أن يكون هذا الأخير متغيرا فاعلا في ضمان مسار صحيح لدعم عملية إعادة بناء الدولة الليبية.

المبحث الأول: إعادة بناء الدولة الليبية في مشاريع التسوية الدولية: قياس المتغير المستقل

في كلمة له ألقاها خلال ملتقى دولي عقد في ليبيا عام 2017، قال رئيس قسم الحوكمة وبناء الدولة في منظمه "إسكوا"[1] الدكتور **يونس أبو أيوب:** إن مقاربات إعادة بناء الدولة في البلدان المتأثرة بالنزاع في المنطقة العربية وبالنظر إلى مسببات انتفاضة الشارع العربي ضد تلك الأنظمة؛ تتنوع ما بين وضع استراتيجيات ما بعد الحرب، التشديد على الإصلاحات السياسية، إعادة الهيكلة الاقتصادية، العدالة الانتقالية، ضمان الأمن، الإغاثة الإنسانية... وكلها مرتبطة بتحديد المدود الزمنية، وتوفير الموارد المالية وبناء القدرات وتحديد الأولويات وتسلسل السياسات العامة للإنعاش، تماما كما دأبت الأمم المتحدة العمل عليه، وتضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2009، وعلى الأطراف الخارجية هذه مراعاة خصوصيات هذه البلدان وظروف ما بعد الصراع.[2]

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية بعد 2011

عملت القوى الدولية الكبرى فور اتفاقها فبراير 2011 على إسقاط النظام السياسي الليبي القائم؛ على إيجاد كيان سياسي يكون مدخلا لإعادة رسم المرحلة القادمة، وانطلقت عملية تجسيد ذلك منذ بدء الحراك الشعبي الليبي، ميدانيا وسياسيا بتشكيل "مجموعة اتصال" بخصوص ليبيا في لندن مارس 2011، مهمتها تسيير مرحلة ما بعد **القذافي**[3]. كان أول اجتماع لها في قطر بمشاركة "المجلس الوطني الانتقالي" الذي سعى إلى نيل اعتراف دولي كامل به والتأكيد على رحيل **معمر القذافي** وأبنائه[4]، ثم توالت الاجتماعات لحشد الدعم الدولي والضغط على النظام الليبي، ففي 01 سبتمبر 2011 نظمت فرنسا قمة باريس الدولية بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، وأُستقبِل فيها من أُعتبروا "حكام ليبيا مؤقتا" كتأكيد على اعتراف مجموعة الاتصال الدولية الخاصة بليبيا بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، أعقبه موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على طلب اعتماد سفراء الحكومة الانتقالية كممثلين شرعيين لليبيا لديها، وهو ما يعني عمليا الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي[5]، وبعد الإعلان رسميا على سقوط

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

[2] "الانتعاش وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا"، كلمة رئيس قسم الحوكمة وبناء الدولة في منظمة "إسكوا" الدكتور يونس أبو أيوب خلال الملتقى الدولي الثاني المنعقد في طرابلس - ليبيا يومي 15-16 ماي 2017. **تكلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات (بحوث محكمة)**، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية للنشر، ط 01، بنغازي، 2018. ص ص. 67-77.

[3] "ليبيا: "مجموعة اتصال" لتسيير مرحلة ما بعد القذافي"، **قناة فرانس 24** ، 30 مارس 2011، في: https://www.france24.com/ar/20110330-world-powers-debate-arming-libyan-rebels-western-airstrikes-libya-flee-gaddafi

[4] "مجموعة الاتصال حول ليبيا تجتمع في الدوحة والمجلس الانتقالي يسعى لاعتراف دولي"، **قناة فرانس 24 عربي**، 13 أفريل 2011، في: https://www.france24.com/ar/20110413-libya-group-conatct-doha-sink-nato-britain-france-juppe-gaddafi

[5] تسلسل زمني للأحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي"، **وكالة رويترز بالعربي**، مرجع سابق.

نظام القذافي في 22 أكتوبر 2011؛ بدأت مشاريع التسوية السياسية الدولية والإقليمية تتوالى كمحاولة لإعادة بناء الدولة المنهارة من مدخل النظام السياسي:

أ. الغطاء القانوني الدولي لاستمرار التدخل الخارجي في ليبيا بعد 2011:

منذ بداية الأزمة في ليبيا فبراير 2011، أصدر مجلس الأمن الدولي نحو 25 قرارا أمميا بشأنها. تختلف قرارات المنظمات الدولية بين كونها ملزمة أو غير ملزمة، وينص ميثاق الأمم المتحدة في فصله السابع المتعلق بحالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان على: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[1]. إن المواد 25، 48، و49 من الميثاق أكدت –في حالات عامة– على القوة الإلزامية والتنفيذية لقرارات مجلس الأمن الدولي إلا إذا أخرجها المجلس من دائرة الإلزام بتضمينها تعبيرا صريحا يدل على عدم الإلزامية فيها، ولتوصياته قيمة قانونية وإن لم تكن ملزمة[2]، وبالتالي فقراراته بشأن الوضع الليبي لم تخرج عن تلك الإلزامية في التنفيذ.

كان القراران 1970 و1973 الصادران عن مجلس الأمن الدولي عام 2011 تمهيدا لإيجاد أرضية قانونية دولية للتدخل في ليبيا استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ مسؤولية الحماية الأممية. ويقوم مبدأ مسؤولية الحماية عن 03 أسس:

- الوقاية: بأن تتخذ الدولة إجراءات مناسبة لمنع انتهاك حقوق الإنسان بشكل يعزز سيادة الدولة.
- تقديم المساعدة الدولية: استعجاليا لوقف/منع انتهاك حقوق الإنسان باتخاذ تدابير عسكرية أو غير عسكرية.
- إعادة البناء: تقدم الأمم المتحدة بعد انتهاء التدخل، المساعدة لإعادة السلامة العامة، والنظام العام.

في عام 2005م؛ حددت الأمم المتحدة مجالات تطبيق مبدأ الحماية بأربعة صور؛ الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية[3]، وفي حالة ليبيا 2011 فجميع الصور السابقة لم تكن متوفرة بعد

[1] المادة 39، الفصل السابع، **ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)**، مرجع سابق.
[2] محمد الصغير مسيكة، " القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي"، **مجلة القانون**، م 05، ع 02، ديسمبر 2016. ص 347. القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي(cerist.dz) ASJP |
[3] "ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية: سؤال وجواب"، **هيومن رايتس ووتش**، 14-03-2011، في https://www.hrw.org/ar/news/2011/03/14/242275

في الوقت الذي صدر فيه القراران 1970 و1973 [1]، ما أتاح المجال لحلف الناتو لتجاوز حدود القرار الذي فتح الباب أمام الدول للتدخل تحت ما سمي بائتلاف الدول الراغبة في التدخل العسكري في ليبيا.

كان قرار مجلس الامن رقم 1973 يلزم بحظر جوي على ليبيا ومنع توريد السلاح إلى النظام السياسي آنذاك. غير أنه تم تسجيل خروقات لهذا القرار من خلال تحليق طائرات إمداد بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر، وكان طائرات الشحن بالأسلحة "تهبط وتقلع من مطارات ليبية، وسط صمت وعجز دولي واضح، إن المجتمع الدولي ومجلس الأمن مشارك أيضا في بقصد أو بغير قصد في استمرار تدفق السلاح والذخائر إلى المليشيات"[2].

في 03 مارس 2011 وبعد 13 يوما فقط على اندلاع الحراك الشعبي في ليبيا، أعلن ادعاء المحكمة الجنائية الدولية فتح التحقيق في الوضع في ليبيا، إثر إحالة مجلس الأمن عليه الوضع في ليبيا في 26 فبراير 2011، وتأسس قرار المجلس على إعلان مجلس حقوق الإنسان واللجنة الدولية لتقصي الحقائق والتحقيق التبيّن في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وتقارير عن عنف شنيع في ليبيا، وجمدت الجمعية العامة عضوية ليبيا في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في 01 مارس 2011[3]، فيما قامت جامعة الدول العربية بإدانة النظام الليبي وتفويض لبنان لتقديم طلب عاجل إلى مجلس الامن بتحمل مسؤولياته، غير أن مكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية ظل يصدر التقارير عن الوضع في ليبيا استنادا على الفقرة 7 من قرار مجلس الامن الدولي رقم 1970 (05-مارس-2011) دون أن تثمر هذه التقارير وبإقرار من المدعي العام نفسه في حل الأزمة أو متابعة كافة المتهمين الفارين[4]، ودون التمكن من تحقيق مصالحة وطنية أو جبر للضرر أو بناء سلام حقيقي في ليبيا. توالت قرارات مجلس الأمن الدولي من خلال لجنة العقوبات بشأن ليبيا المنشأة في 26-02-2011 عملا بالقرار رقم 1970 (2011) وحُددت مهامها الأساسية في القرار نفسه[5]، وأبرزها متابعة إنفاذ العقوبات (حظر الأسلحة، تجميد الأصول، حظر السفر)، وتضم اللجنة أعضاء مجلس الأمن (15)، وتكلّف بمهام أبرزها: [6]

---

[1] عطيه أحمد عطيه السويح، "دور مجلس الأمن في حل الأزمة الليبية منذ عام2011م إلى عام2020م"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العام الخامس، ع29، ديسمبر 2020، ص 80-81. دور مجلس الأمن في حل الأزمة الليبية منذ عام2011م إلى عام2020م – JiL.Center (jilrc.com)

[2] خبراء يتحدثون عن فوضى السلاح وصعوبات بناء الدولة في ليبيا"، وكالة سبوتنيك الإخبارية الروسية، نشر بتاريخ 27 ماي 2022، على الرابط: خبراء يتحدثون عن فوضى السلاح وصعوبات بناء الدولة في ليبيا - 27.05.2022, سبوتنيك عربي(sputnikarabic.ae)

[3] "ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية: سؤال وجواب"، **هيومن رايتس ووتش**، نشر بتاريخ 14 مارس 2011، على الرابط https://www.hrw.org/ar/news/2011/03/14/242275

[4] مكتب المدعي العام، التقرير التاسع عشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1970 (2011)، **المحكمة الجنائية الدولية**، 05 ماي 2020، ص 06-07. في: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/itemsDocuments/19th-report-icc-otp-UNSC-libya-ARA.pdf

[5] القرار رقم 1970 (2011)، جلسة مجلس الأمن 6491 المنعقدة في 26 شباط/فبراير 2011 بشأن ليبيا، **الأمم المتحدة**، في: Normal.dot (un.org)

[6] المرجع نفسه.

- ✓ رصد تنفيذ التدابير، وتحديد من يقع عليهم حظر السفر وتجميد الأصول والنظر في طلبات الإعفاء.
- ✓ تقديم تقارير إلى مجلس الأمن والتشاور مع ممثلي دول المنطقة والاجتماع معهم لمناقشة تنفيذ التدابير.
- ✓ التنسيق المعلوماتي مع الدول المعنية بإنفاذ الإجراءات المتخذة.
- ✓ التأكد من الانتهاكات المزعومة للتدابير أو عدم الامتثال لها وتحديد طرق التعامل مع تلك الحالات.
- ✓ تحديد قوائم السفن فيما يتعلق بتدابير مكافحة التصدير غير القانوني للنفط الليبي.

عمل مجلس الأمن الدولي من خلال تلك اللجنة المنشأة في الصدد ذاته؛ على اعتماد تدابير متضمنة في قراراته ذات الصلة بموضوع ليبيا[1]، وتمحورت هذه التدابير على موضوعين أساسيين في حالة ليبيا:

- ➢ حظر الأسلحة للمساعدة على بناء السلم في سياق ما بعد الصراع للمساهمة في إعادة بناء الدولة المنهارة.
- ➢ العقوبات ضد الافراد والكيانات المتهمين بممارسة العنف وتمويل فاعليه وأعمال الاختلاسات.

بالنسبة للموضوع الأول (حظر الأسلحة) فقد أُتخذ القرار بشأن إجراءاته على مستويين؛ الإقرار ثم الاستثناءات أو الإعفاءات ورفع الحظر، حيث تم إقراره فبراير 2011 ثم تعزز إنفاذ تدابيره إلى غاية سبتمبر 2011 ومباشرة عمليات تفتيش، ليتم تخفيف تلك الإجراءات بقرار 2009 (2011)[2] والسماح بنقل معدات حربية لمساعدة السلطة الليبية على استتباب الأمن والحد من انتشار الأسلحة، وفي القرار 2095 (2013)[3] والقرار 2144 (2014)[4] أكد المجلس تعزيز إمدادات الأسلحة، ثم عزز المجلس حظر توريد الأسلحة بموجب القرار 2174 (2014)[5].

أما عن موضوع العقوبات؛ فتضمنها بدايةً القرار 1970 (2011) و1973 (2011) بفرض عقوبات فردية (حظر السفر)، وشملت تدابير تجميد الأصول 06 كيانات: مصرف ليبيا المركزي، المؤسسة الليبية للاستثمار، المصرف الليبي الخارجي، محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار، مؤسسة النفط الليبية، وشركة الزويتينة للنفط، وفي القرار 2040 (2012) وقرارات لاحقة؛ وجه المجلس اللجنة للتشاور مع السلطة الليبية حول استعراض التدابير المتبقية فيما يتعلق بالكيانين الأخيرين وشطبها من القائمة حالما كان ذلك ممكنا، وفي القرار 1973 (2011) توسّع نطاق تجميد الأصول بفرض رقابة على المعاملات المشتبهة بتمويل أعمال العنف ضد المدنيين.

---

[1] لجنة الجزاءات بشأن ليبيا ، القرارات (1970)، **مجلس الأمن - الأمم المتحدة**، مرجع سابق.

[2] القرار رقم 2009 (2011)، جلسة مجلس الأمن 6620 المنعقدة في 16 أيلول/سبتمبر 2011 بشأن ليبيا، **الأمم المتحدة**، في: Normal.dot (un.org)

[3] القرار رقم 2095 (2013)، جلسة مجلس الأمن 2934 المنعقدة في 14 أذار/مارس 2013 بشأن ليبيا، **الأمم المتحدة**، في: Normal.dot (un.org)

[4] القرار رقم 2144 (2014)، جلسة مجلس الأمن 7136 المنعقدة في 14 أذار/مارس 2014 بشأن ليبيا، **الأمم المتحدة**، في: documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/265/89/PDF/N1426589.pdf?OpenElement

[5] القرار رقم 2147 (2014)، جلسة مجلس الأمن 7251 المنعقدة في 27 آب/أغسطس2014 بشأن ليبيا، **الأمم المتحدة**، في: Normal.dot (un.org)

وبما أنه تم تسجيل عمليات نهب للثروات الليبية بما فيها النفط، فقد حاول القرار 2146 (2014)، فرض تدابير للحد من التصدير غير القانوني للنفط الليبي، وتم تحديد السفن المقصودة مع إمكانية رفع اسمها من قائمة الحظر، وتم تعزيز تلك التدابير سنة 2020 ثم مُددت بقرار 2644 (2022) وظلت تدابير اللجنة بشأن الحظر وتحديد الأفراد والكيانات المعنيين به وبتجميد الأصول وفق معايير تضمنها القرار 1970 (2011)، وتم العمل على تحديد أو تقليص الاستثناءات والاعفاءات منذ القرار 1973، 2146 ثم 2174، 2213، 2362، والقرار 2441، الصادرة في 2011، 2014، 2015، 2015، 2017، و2018 على التوالي.

ب. أدوات المقاربة الأممية لبناء السلام تمهيدا لإعادة بناء دولة ليبيا ما بعد 2011:

بدأ نشاط منظومة الأمم المتحدة في ليبيا منذ 1951م تاريخ إعلان الاستقلال في ليبيا عن الاحتلال الإيطالي، وتمثل في إقامة وكالات وصناديق وبرامج عرفت باسم؛ فريق الأمم المتحدة القُطري، هدفه –المعلن– دعم تنمية وطنية ومساعدات إنسانية يقودها منسق الأمم المتحدة المقيم لليبيا، وهو مسؤول أمام الأمين العام للأمم المتحدة مباشرة حسب ما حدده قرار الجمعية العامة 197/32 بتاريخ 20-12-1977م، وحاليا ومنذ 2011، تحاول بعثة الأمم المتحدة في ليبيا دعم جهود التسوية السياسية والتنمية المحلية بالتنسيق مع الفاعلين الوطنيين داخليا بهدف:[1]

- سياسة تشمل الجميع وعملية انتقالية تشاركية بكل فئات المجتمع الليبي (نساء، شباب وفئات مهمشة).
- إقامة نظام حكم رشيد يرتكز على الأمن وسيادة القانون.
- تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية بشرية شاملة.
- تقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح للاستجابة للأزمة الحالية.

أفضت مشاورات الأمم المتحدة والفاعلين الوطنيين ما بعد 2011 إلى تحديد خطة عمل تتلاءم مع الأولويات الوطنية، وتم ذلك بالشراكة مع 23 وزارة، 66 مؤسسة حكومية، و25 دولة عضو، 28 جهة مانحة، و07 مؤسسات أكاديمية[2]، وتم وضع إطار استراتيجي محدد المدة الزمنية وثلاثة (03) مجالات أولوية: [3]

- دعم مرحلة "انطلاق" الحكومة بإطار مؤقت لسياسات التنمية، يفرز مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة.
- تقوية الاستجابة لدى المؤسسات الليبية وتعزيز الاندماج الاجتماعي لمنع الصراعات.
- دمقرطة الحكم وإعلاء سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان لدى المواطنين.

---

[1] الأمم المتحدة في ليبيا، **موقع هيئة الأمم المتحدة**، على الرابط: الأمم المتحدة في ليبيا(UNSMIL (unmissions.org |

[2] "تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2022"، **هيئة الأمم المتحدة**، جانفي 2023، ص05. في: 2022_libya_annualresultsreports_arabic_v004.pdf (unmissions.org)

[3] الأمم المتحدة في ليبيا، **موقع هيئة الأمم المتحدة**، في: الأمم المتحدة في ليبيا(UNSMIL (unmissions.org |

وفيما يلي أيضاً؛ مجموع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في ليبيا:[1]

1. المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا: تتركز مجالات الدعم فيه على تحديد خارطة النزوح ونوع المساعدات.
2. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: التنسيق، إدارة المعلومات والتمويل الإنساني من طرف الجهات المانحة.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بدايته الأولى في ليبيا سنة 1976، ثم أعيد نشاطه عام 2014. في 2016 عمل بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني لتحقيق أهداف؛ الاستقرار ودعم عمل المؤسسات المحلية القاعدية، الحكم الانتقالي من خلال مرافقة انتخابات المؤتمر الوطني 2012، ولجنة صياغة الدستور والبرلمان 2014، وتعزيز التشاركية والحوار المحلي في العدالة الانتقالية ودعم المجتمع المدني.
4. صندوق الامم المتحدة للسكان: لتحديد معالم المدن الليبية ووظائف البنى التحتية والخدمات الحضرية.
5. برنامج للمستوطنات البشرية: لتحديد التغيرات الديمغرافية والدعم التقني في التخطيط المكاني.
6. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين: لدعم اللاجئين والنازحين في مناطق الحماية ومساعدتهم.
7. يونيدو في ليبيا (منظمة التنمية الصناعية): التنمية الصناعية بمشاريع مصغرة، وخلق فرص العمل.
8. اليونيسف: حماية الطفولة من آثار النزاع النفسية وإعادة دمج الأطفال المشاركين في الحرب...الخ.
9. دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلّقة بالألغام: إزالة خطر المتفجرات والالغام المزروعة خلال الحرب.
10. مكتب مكافحة الجريمة والمخدرات: تعزيز "البناء الاجتماعي"، الدعم والحماية من الجريمة والمخدرات.
11. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: لدعم منظمة حظر الأسلحة الكيماوية.
12. برنامج الغذاء العالمي: توفير الغذاء والتنسيق مع الجمعيات الإنسانية والخيرية المحلية في الإطار ذاته.
13. منظمة الصحة العالمية: لتعويض المستشفيات المتضررة من الحرب، ودعم القدرات بالرعاية الطارئة.

تضمّن تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2022، نتائج تعتبرها الأمم المتحدة حسنة، حيث سجّل التقرير استقرارا نسبيا للوضع الأمني سنة 2022، وواصلت الأمم المتحدة تقديم الخدمات الأساسية (الرعاية الصحية، التعليم، الصرف الصحي والتغذية) لفائدة 60 بالمائة من الناس في ليبيا، بإجمالي نفقات بلغت 163.6 مليون دولار أمريكي عبر مراكز تمت صيانتها وترميمها، ودعم سبل العيش لنحو 76.000 شخص[2].

وضعت الأمم المتحدة بداية 2023؛ خطة لبناء سلام تعقبه إعادة بناء الدولة الليبية من مدخل التنمية المستدامة لعام 2030؛ معقدة ومتعددة الأوجه ودعت الشركاء داخل وخارج ليبيا إلى دعم آليات التمويل الحكومي،

[1] المرجع نفسه.
[2] "تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2022"، **هيئة الأمم المتحدة**، مرجع سابق.

وحددت مجالات الفرص فيما يلي:[1] السلام والأمن، السياسة والحكم، العدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان، التنمية الاقتصادية المستدامة، تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري، وتغير المناخ والقدرة على الصمود والبيئة.

تبنت الأمم المتحدة هذه الاستراتيجيات على مراحل، بناءً على فرضية مفادها: إذا تم تحقيق نتائج إيجابية فيها، فستحقق ليبيا الهدف المنشود، لكن بالنظر إلى الانسداد السياسي الحاصل بين الأطراف الداخلية وحالة الانقسام السياسي وهواجس نشوب حرب أهلية وتهديدات الوحدة الوطنية واستمرار انتشار الأسلحة وتضارب مصالح الأطراف الخارجية... كل ذلك يرهن تلك الجهود والاستراتيجيات، وهو ما جعل الأمم المتحدة تعتمد آليات أخرى بالموازاة، تتمثل في إيفاد مبعوثين أمميين للمساعدة على التسوية السياسية والخروج بسلاسة من المرحلة الانتقالية.

ت. مساهمة المبعوثين الأمميين في العملية السياسية في ليبيا بعد 2011 :

في تقييم لأهداف محفظة البنك الدولي لإعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، لاحظ كل من **ألسيرا كريمر، روبرت ميسقط، جون إريكسون، مارغريت أرنولد، وكولن سكوت** في بحوث معمقة عن المقاربات هذه؛ استحالة نجاح المقاربات الليبرالية للتسوية والتنمية بعض بيئات ما بعد الصراع، نظرا لبعض خصائصها كهشاشة البيئة السياسية، تقلب الاستثمار الخاص، تركيز الثروة والوصول إلى الموارد، ضعف أسواق القطاع المالي، وتدني القدرة على الحكم، لذلك حاول الأمم المتحدة في ليبيا الاستفادة من حوالي 20 مهمة مشابهة ما بعد الحرب الباردة[2]، وتركز البحث على الحلول السياسية للقضايا الخلافية التي يعد فيها الاقتصاد والثروة محركا أساسيا للصراع بين فواعل البيئة الداخلية والخارجية.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة على أنه "لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه"[3]، وفي هذا الإطار دأب مجلس الأمن على الاستعانة بفروع ثانوية تابعة له تتمثل في بعثات بناء السلام في مناطق نزاعات مسلحة بعد انهيار دول ما، أو دول هشة تهدد الأمن والاستقرار الدوليين، أو إرسال مبعوثين أمميين للمساعدة على التسوية السياسية في سياق ما بعد الصراع المسلح.

---

[1], "UNITED NATIONS SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK; LIBYA 2023-2025 ", **United Nations in LIBYA**, 2023. p 10. in; https://acrobat.adobe.com/link/review?uri=urn:aaid:scds:US:4bd92805-0a4e-3c12-9a06-4c138f7f263d

[2] Don Embuldeniya, Ethnic conflict, horizontal inequalities and development policy: The case of Sri Lanka, Submitted in accordance with the requirements for the degree of doctor of literature and philosophy- in the subject; Development Studies, (University Of South Africa, November 2013), p 60-61. In; https://uir.unisa.ac.za/bitstream/handle/10500/13540/thesis_embuldeniya_d.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[3] المادة 29، الفصل الخامس المتعلق بتنظيم عمل مجلس الأمن، **ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)**، مرجع سابق.

منذ اندلاع الحراك الشعبي في ليبيا 17 فبراير 2011 قامت هيئة الأمم المتحدة بتعيين تسعة (09) مبعوثين لها إلى ليبيا للمساعدة على إجراء تسوية سياسية للأزمة[1]، تمهد لإعادة بناء الدولة الليبية والمؤسسات السياسية والدستورية بعد الخروج من المرحلة الانتقالية، وهذه قائمة مبعوثي الأمم المتحدة إلى ليبيا منذ ذاك التاريخ:

الاسم	عُيّن في:	المقترح / المهمة	النتائج/مضمون الإحاطة إلى الأمم المتحدة
عبدالإله الخطيب	أبريل 2011	زار ليبيا مرتين والتقى بطرفي النزاع	استمرار العنف رغم إقرار الحظر، وشكوك في التزام الطرفين بالتهدئة
إيان مارتن	سبتمبر 2011	التركيز على الجانب الإنساني فقط	تهدم البنى التحتية بفعل الحرب، وضرورة تكاتف الجهود الدولية ومجموعات الاتصال بشأن ليبيا
طارق متري	أكتوبر 2012	مباحثات مع الأطراف الليبية لرسم خارطة طريق المرحلة المقبلة	إجراء انتخابات برلمانية 25-06-2014، دون توقف حالة الانقسام السياسي وتناقض مصالح القوى الخارجية
برناردينو ليون	أوت 2014	جمع الفرقاء الليبيين على توقيع اتفاق الصخيرات للتسوية السياسية	رفض الأطراف 03 مسودات قانون الانتخاب وسيطرة المجموعات الإرهابية على مدن حيوية (سرت)
مارتن كوبلر	ديسمبر 2015	البدء في تطبيق اتفاق الصخيرات	تصاعد خلافات الأطراف الليبية وجمود الملف
غسان سلامة	جوان 2017	إجراء تعديلات على الاتفاق السياسي، لجمع توافقات أوسع بين الأطراف الليبية	موافقة مجلس النواب على مقترح التعديلات، والتوافق على إجراء الحوار ومصالحة وطنية
ستيفاني ويليامز	جويلية 2018	بناء التوافقات لإجراء انتخابات وفق مخرجات مؤتمر برلين وقرار مجلس الامن 2510	مواجهات بين الجيش الوطني الليبي وقوات حكومة الوفاق الوطني والمرتزقة، رغم جائحة كوفيد 19
يان كوبيش	جانفي 2021	التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 2570 و2571 لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وتأكيد موعد الانتخابات 24-12-2021.	خلافات سياسية بين الأطراف الليبية حول القاعدة الدستورية والتشريعات المنظمة للانتخابات، وتعثر جلسات الحوار السياسي الليبي.
عبدالله باتيلي	سبتمبر 2022	إقناع مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بإبداء الرأي في مقترحات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وباقي الأطراف لمعالجة الثغرات القانونية وأوجه القصور الفنية في مشاريع قوانين الانتخابات التي أعدتها لجنة (6+6) المشكلة من قبل المجلسين. البحث في إمكانية عقد اجتماع مباشر بين الأطراف الرئيسية لتحقيق اتفاق سياسي بشأن	صعوبة بناء الثقة بين الأطراف الليبية الممثلة في: قائد الجيش الوطني الليبي، رئيس مجلس النواب. ورئيس المجلس الرئاسي حول مسودة القوانين الانتخابية. لايزال العمل على دفع المجلسين ولجنة (6+6) على استئناف عملها ووضع الصيغة النهائية للقوانين الانتخابية لجعلها قابلة للتنفيذ. توحيد المصرف المركزي الليبي لإزالة آثار انقسام النظام المالي العام.

[1] بد الرحمان أميني، "البعثة الأممية تتفرغ لـ«إدارة» الصراع الليبي بدلا من حله"، **جريدة الوسط الليبية**، 30-07-2023، في: البعثة الأممية تتفرغ لـ«إدارة» الصراع الليبي بدلا من حله(alwasat.ly)

		القضايا الأربعة الخلافية الكبرى. تعميق الحوار بين الجهات الأمنية والعسكرية لتهيئة بيئة أمنية مناسبة لإجراء الانتخابات.	حث الأطراف الإقليمية (تشاد، النيجر، السودان) على المساعدة على سحب المقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا.

جدول 24قائمة المبعوثين الاممي إلى ليبيا منذ فبراير 2011، وجوهر مقترحاتهم. **المصدر**: من إعداد الباحث

لقد كل من هؤلاء المبعوثين إيلاء عناية بالشرطية الظرفية للأزمة في تحديد أولويات مهمته، فمثلا كانت أولوية المبعوث الأممي إلى ليبيا **عبد الإله الخطيب** في بداية الازمة تتمثل في التهدئة وحث طرفي النزاع (النظام السياسي القائم آنذاك فبراير 2011، وممثلي المجلس الوطني الانتقالي) من خلال تنظيم لقاءين مع ممثلي كل منهما، غير أن مهمته باءت بالفشل ونتج عن ذلك إقرار التدخل العسكري الخارجي، فيما ركزت ولاية **إيان مارتن** المبعوث الثاني إلى ليبيا سبتمبر 2011 على الوضع الإنساني المتردي بعد تأكيد سقوط نظام القذافي أكتوبر 2011، وحاول جمع الأطراف الدولية ومجموعات الاتصال على المساعدة على الإعمار وقضية النازحين وبناء السلام، غير أنه فشل في ذلك بسبب انشغال الأطراف الدولية بتعزيز تواجدها في ليبيا والموارد النفطية، ودخول فواعل دولية جديدة إلى ليبيا تعتمد الأدوات العسكرية ودعم الجماعات الإرهابية المتطرفة لفرض سياسة الأمر الواقع. أما عن ولاية المبعوث الثالث **طارق متري** فاستمرت نحو عامين اثنين بدءً من أوت 2012 استهلكت في إجراء مباحثات مع الأطراف الليبية التي كان كل منها يطمح إلى تعزيز قوته السياسية تحضيرا للانتخابات البرلمانية جوان 2014. يقول **طارق متري** في مؤلفه عن تجربته في رئاسة البعثة الأممية إلى ليبيا إن مجلس الامن الدولي والدول الكبرى لم تعد مهتمة بالوضع في ليبيا بعد إسقاطها لنظام **القذافي**، وينتقد ممارسات الأطراف الليبية والسياسيين المنشغلين بالمصالح الضيقة وحسابات القبيلة والثأر وتصفية الحسابات وغياب مؤسسة عسكرية تحتكر وسائل الاكراه المادي المباشر وسطوة الجماعات المقاتلة بأنها كلها كانت عاملا في فشل عملية "إعادة بناء الأمة–الدولة" و التنافس على الشرعية دفع هؤلاء الليبيين الساسة إلى تقديم تنازلات إلى الخارج بما وصفه "إضعاف الدولة الضعيفة"[1]. لم تختلف ولاية المبعوثيْن **برناردو** و **كوبلر** حيث تميزت فترتاهما في جمع الفرقاء الليبيين على توقيع اتفاق سياسي في مدينة الصخيرات المغربية، في 17–12–2015 بعد 14 شهرا من جلسات الحوار بهدف إنهاء الانقسام والعنف المنتشر منذ 2011 والتصدي للميليشيات كتنظيم ما سُمِّيَ "داعش"، وتشكيل حكومة وحدة تقود مرحلة انتقالية تنتهي بإجراء انتخابات تشريعية[2]. ظلت مسألة الاتفاق السياسي عالقة من حيث المسائل التقنية والتحفظات من الأطراف الليبية. مع تعيين **غسان سلامة** مبعوثا أمميا –سادسا– إلى ليبيا جوان 2017؛ انكبّت مهمته على ملفات المصالحة الوطنية بإشراك أعيان القبائل، واقتراح إجراء تعديلات على الاتفاق السياسي، ونال الاقتراح موافقة مجلس النواب

[1] طارق متري، **مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها**، (بيروت: دار رياض الريس للنشر، 2015)، ص 134.
[2] "توقيع "اتفاق الصخيرات" بين الأطراف الليبية"، **قناة سكاي نيوز عربية**، 17-12-2015، في: توقيع "اتفاق الصخيرات "بين الأطراف الليبية | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

الليبي عليه، لكن بسبب اشتداد حدة الخلاف على القضايا السياسية بين هؤلاء الأطراف قدّم **سلامة** استقالته في فبراير 2020 [1]. أما عن الممثلة الخاصة للأمين العام في ليبيا بالإنابة **ستيفاني ويليامز** التي تم تعيينها في جويلية 2018؛ فلاقت المصير نفسه والفشل في حل الأزمة، حيث اتهمتها حكومة الوحدة الوطنية عبر بيان أصدره الناطق الرسمي باسم الحكومة **محمد حمودة** بالتحيز، بينما وَصفت تفاعل السياسيين الليبيين مع مبادراتها بأنهم مناورون[2]، ودعتهم إلى تقديم تنازلات تاريخية بإعلاء مصلحة ليبيا فوق كل اعتبار، محذرة من محاولات تسييس مؤسسة النفط الوطنية، وأشادت بالتزام اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) بالحفاظ على اتفاق وقف النار المبرم في أكتوبر 2020 وضرورة توحيد المؤسسة العسكرية، ونزع سلاح الميليشيات وسحب المسلحين المرتزقة الأجانب[3].

في ديسمبر 2020، تلقى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من **نيكولاي ملادينوف** أخطره فيها بانسحابه من المهمة الموكلة إليه مبعوثا للأمم المتحدة إلى ليبيا، والتي كان يُفترض أن يتولى مهامها بداية سنة 2021[4]، ومع حلول جانفي 2021 تم تعيين **يان كوبيتش** مبعوثا أمميا جديدا إلى ليبيا، وتميّزت فترة إدارته للأزمة بالخلاف الحاد بين الأطراف السياسية الليبية بشأن القاعدة الدستورية وقانون الانتخابات ما أدى إلى تأجيل غير مسمى للانتخابات الرئاسية.

من أسباب فشل مهمة المبعوثين إلى ليبيا (باستثناء **عبدالله باتيلي** لأن عهدته ماتزال جارية)؛ غياب إرادة دولية موحدة لمعالجة الأزمة، وتجلى ذلك في انقسام مجلس الأمن حولها ما جعل اعتماد المبعوثين مجرد إدارة للأزمة فقط، مثل ما جرى مع المبعوثين؛ **كوفي أنان** و**الأخضر الابراهيمي** إلى سوريا 2011 و**جمال بن عمر** إلى اليمن في الفترة نفسها، ما يعيد التفكير في مطلب إصلاح الأمم المتحدة وصياغة هيكليات وآليات جديدة لما بعد الحرب الباردة خاصة في إشكالية حق الفيتو بمجلس الأمن، كأداة لحماية مصالح الدول الدائمة العضوية. [5]

المطلب الثاني: الأزمة الليبية في مشاريع التسوية الإقليمية والدولية :

منذ اندلاع أعمال الانتفاضة الشعبية في ليبيا فبراير 2011، تعددت مشاريع التسوية السياسية التي طرحتها مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، وتمثلت في تنظيم مؤتمرات دولية وإقليمية لمساعدة الأطراف الليبية على تسوية

---

[1] عطيه أحمد عطيه السويح، مرجع سابق، ص 85.

[2] "السفارة الأمريكية لدى ليبيا تأسف لاتهام حكومة الوحدة الوطنية ستيفاني ويليامز بالتحيز"، **وكالة سبوتنيك (عربي)**، 17-02-2022،

[3] إبراهيم حميدي، "ويليامز: لا بد من تنازلات تاريخية في ليبيا... وقيادة جديدة" (مقال صحفي)، **صحيفة الشرق الأوسط**، لندن، نشر في 17-02-2022، على الرابط: ويليامز: لا بد من تنازلات تاريخية في ليبيا... وقيادة جديدة(aawsat.com) اطلع عليه في15-10-2022.

[4] ابتسام عازم، "دوجاريك لـ"العربي الجديد": لم نتوقع اعتذار ملادينوف عن تكليفه مبعوثاً للأمم المتحدة إلى ليبيا"، **صحيفة العربي الجديد**، لندن، 22 ديسمبر 2020، على الرابط: الأمم المتحدة لم تتوقع اعتذار ملادينوف عن تكليفه مبعوثاً إلى ليبيا(alaraby.co.uk) اطلع عليه بتاريخ 30-04-2021.

[5] عمر كوش، "أزمة المبعوثين الأمميين" (مقالات)، **موقع شبكة الجزيرة القطرية**، الدوحة، نشر بتاريخ 31-05-2015، في: أزمة المبعوثين الأمميين | المعرفة | الجزيرة نت(aljazeera.net) اطلع عليه بتاريخ 10-05-2023.

سياسية للأزمة أو من خلال مبادرات تمثل ورقة طريق يلتزم بها مختلف أولئك الفاعلين كانت بالتنسيق مع جهود الأمم المتحدة وتعزز قوتها بلوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة وإحاطات المبعوثين الأمميين إلى ليبيا والقرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي، ويمكن إيجاز مشاريع التسوية هذه فيما يلي:

أ. مشاريع التسوية السياسية للأزمة الليبية على المستوى الإقليمي:
ب. المؤتمرات الدولية بشأن الأزمة الليبية منذ 2011:
ت. جلسات الحوار الداخلية بين الأطراف الليبية:

أ. مشاريع التسوية السياسية للأزمة الليبية على المستوى الإقليمي:

يمكن تقسيم الدور العربي والقاري الافريقي بشأن الأزمة الليبية إلى مستويين: الأول خاص بمواقفها تجاه الانتفاضة الشعبية 2011، والثاني مشاريعها السياسية المقترحة للتسوية السياسية للأزمة، وقد تم التطرق من قبل إلى المستوى الأول متمثلا في مساهمة الجامعة العربية في استصدار مجلس الأمن القرارين 1970 (2011) و1973 (2011)، وانخراط دول عربية فيما سمي "ائتلاف الدول الراغبة في التدخل العسكري" مارس 2011. لم تكن للاتحاد الافريقي من مساهمة سوى مبادرة تقدم بها في بداية الازمة ورفضها المجلس الوطني الانتقالي الليبي بحجة عدم احتوائها بندا يلزم تنحي القذافي من السلطة، ثم اقترحت المحكمة الافريقية لحقوق الانسان خطة نصت على حماية المدنيين، وقف إطلاق النار، والتحضير للمرحلة الانتقالية[1]، أما المستوى الثاني فيتمثل في المشاريع الإقليمية للتسوية السياسية في ليبيا عبر اجتماعات إقليمية لدعم إعادة بناء الدولة الليبية من الفواعل الإقليمية.

كان الهدف الأساسي للبعثات الأممية الى ليبيا منذ 2011 هو مساعدة ليبيا على الانتقال الديمقراطي للسلطة خاصة مع تنامي خطر التقسيم السياسي والوطني وحالة اللاأمن والإرهاب وانتشار السلاح والميليشيات، وبدأت مشاريع التسوية من خلال إطلاق حوار وطني بين الأطراف السياسية لرأب الانقسام الذي برز في 2014، وانطلقت جولات حوار من مدينة غدامس جنوبي ليبيا، ثم انتقلت إلى جنيف في سويسرا، ثم الصخيرات في المملكة المغربية، إضافة إلى مصر وتونس والجزائر:

- أولا: بداية محاولات تنظيم المرحلة الانتقالية 2012-2014: بالموازاة مع آليات الأمم المتحدة لتقديم الدعم الإنساني إلى الليبيين والنازحين، تم العمل على إطلاق عمليات سياسية لتنظيم المرحلة الانتقالية انطلاقا من ضمان أمن الوحدة الترابية الليبية خاصة عبر الحدود، والبدء في إقامة مؤسسات سياسية منتخبة.

[1] نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص 185.

على المستوى الأول ومن المدخل التنموي والأمني وكمحاولة لأداء دور فاعل في إعادة بناء الدولة الليبية من مدخل مناطقي إقليمي مغاربي؛ انعقد في 12/11 مارس 2012 المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول حول أمن الحدود في طرابلس بحضور دول جوار ليبيا والمغرب وموريتانيا، لمناقشة قضايا أمن الحدود والجريمة المنظمة العابرة للحدود وانتشار الأسلحة[1]، ثم انعقد بعده المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود في الرباط 14-11-2013 في إطار متابعة أشغال المؤتمر الوزاري الإقليمي الأول حول أمن الحدود ودراسة سبل تنفيذ «خطة عمل طرابلس 2012» المنبثقة عنه، بهدف تعزيز مراقبة الحدود في المنطقة وفضاء الساحل والصحراء ومكافحة تلك الاخطار من مدخل ثنائية الأمن والتنمية[2]، وشاركت فيه دول جوار ليبيا "وموريتانيا وفرنسا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا ومالطا والولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة. و... منظمة الأمم المتحدة واتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وتجمع دول الساحل والصحراء ومنظمة التعاون الإسلامي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة الخاص بليبيا"[3]. واستمر العمل بهذه المقاربة عبر سلسلة مما سُميّ "اجتماعات دول جوار ليبيا" تحت إشراف بعثات الأمم المتحدة إلى ليبيا؛ الأول عُقد في غدامس- ليبيا 29-09-2013، ثم تلته جولات أخرى في: طرابلس 12-10-2013، تونس جويلية 2014، القاهرة أوت 2014، الخرطوم 04-12-2014، نجامينا 05-06-2015، الجزائر 02-12-2015، تونس 22/21-03-2016، نيامي 20-10-2016، القاهرة 21-01-2017، ضمت هذه الاجتماعات دول جوار ليبيا لبحث توافقات سياسية ليبية ومكافحة تنامي الجماعات الإرهابية المسلحة.[4]

على المستوى الثاني؛ محاولة إقامة كيانات سياسية منتخبة من طرف الشعب تخلف تلك التي تشكلت بعد المجلس الوطني الانتقالي، والتي بدأت مع انتخابات "المؤتمر الوطني العام" التي جرت في 7 جويلية 2012 بعد تأجيلها المقرر من قبل في 19 جوان 2012، وتكفل المؤتمر كأعلى سلطة تشريعية جديدة خلفت المجلس الوطني الانتقالي؛ بتعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، وانبثقت منه اللجنة التأسيسية لصياغة مقترحات دستور التي بدأت العمل على ذلك من 2014 إلى 2017.[5]

➢ ثانيا: اتفاق الصخيرات 2015 وتعميق الانقسام السياسي السلطوي الليبي:

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 185.

[2] لطيفة العروسني، مرجع سابق.

[3] **"المغرب: مؤتمر أمن الحدود ينطلق الخميس"، قناة سكاي نيوز عربية**، 14 نوفمبر 2013، في: المغرب: مؤتمر أمن الحدود ينطلق الخميس | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com) اطلع عليه في: 15-10-2022.

[4] نور الهدى بتقة، مرجع سابق، ص 186.

[5] " Q&A: Libya's General National Congress election ", **BBC Network**, 7 July 2012, in; https://web.archive.org/web/20191201022803/https://www.bbc.com/news/world-africa-18341022 seen at ; 24-02-2023.

في 13 فبراير 2013 قام المؤتمر الوطني العام بتشكيل لجنة لكتابة وتنظيم قانون انتخابات، تجرى على أساسه انتخابات مجلس النواب المقررة في 2014، وفي أكتوبر 2013 بدأ جمع الترشيحات للجنة التأسيسية لصياغة مقترحات الدستور مكونة من 60 عضوا؛ 20 عن كل إقليم من الأقاليم الليبية الثلاثة الكبرى (طرابلس غربا، برقة شرقا، وفزان جنوبا) والذين جرى انتخابهم 55 عضوا منهم فيما بعد في 20 فبراير 2014، مع إعادة انتخاب خمسة أعضاء متبقين بسبب أعمال عنف بالدوائر الانتخابية في درنة وبنغازي[1].

تم إجراء انتخابات تشريعية في 25 جوان 2014 وأفرزت "مجلس النواب الليبي"؛ فاز فيها مترشحو التيار الوطني والليبرالي بأغلبية المقاعد، بينما تحصلت التيار الإسلامي على حوالي 30 مقعدا فقط من أصل 200، وبنسبة مشاركة وطنية ضعيفة جدًا (18% فقط)، وسط أعمال عنف واقتتال منعت إجراء الانتخابات في مناطق كمدينة درنة ما أعاق اكتمال انتخاب الـ 200 عضو للمجلس بفارق 12 عضو ممثلي تلك المناطق[2]، وفي نوفمبر 2014 أصدرت المحكمة الليبية العليا حكمًا بإلغاء نتائج انتخابات مجلس النواب، فصارت حجة لدى المؤتمر الوطني العام حتى لا يعترف بشرعية مجلس النواب، بينما تمسك الأخير بشرعية العملية التي تأسس من خلالها، وبات كل طرف محل استقطاب للتشكيلات العسكرية الميدانية والقوى الدولية المتنافسة، وشن كل منهما لعمليات عسكرية على المدن والعاصمة أين يتواجد الطرف الاخر ومؤيدوهم.

على الصعيد الإقليمي والدولي تشكلت مجموعة من المبادرات السياسية لحل هذه الازمة: في تونس التي سبق وأن احتضنت أولى المحادثات لممثلين عن أطياف سياسية ليبية، لأن انعدام الاستقرار في ليبيا يؤثر على أمن تونس[3]، تلتها محاولات من الجزائر باحتضان أربع جولات حوار ليبي في مارس، أفريل، جوان، ونوفمبر من سنة 2015[4].

تجلى الانقسام السياسي في اتفاق "الصخيرات" بالمملكة المغربية 11-13 جويلية 2015: أين اجتمع مجلس النواب وممثلين عن بلديات ليبية وأحزاب سياسية وغاب المؤتمر الوطني العام، فتم التوقيع على مسودة اتفاق تقضي باعتبار مجلس النواب هيئة تشريعية عليا تخلف المؤتمر الوطني العام[5]، ما رفضه المؤتمر الوطني العام

---

[1] "اعادة / مفوضية الانتخابات تعلن أن عدد مقاعد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وصل " 55 " مقعدا"، **وكالة الانباء الليبية (وال)**، 14 ماي 2014، في: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=51662 اطلع عليه في: 15-02-2020.

[2] " مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب"، **مجلس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا**، 21-07-2014، في: مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب - المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات(hnec.ly)

[3] الحسين الزاوي ، "الحوار الليبي والاستقطاب الإقليمي" ، **مجلة السياسة الدولية**، (مقالات الرأي)، 11 جوان 2015، في: الحوار الليبي والاستقطاب الإقليمي - مجلة السياسة الدولية(siyassa.org.eg)

[4] نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص 187.

[5] المرجع نفسه، ص ص. 188-190.

لأن المسودة تجاهلت حُكم المحكمة العُليا في طرابلس بحل مجلس النواب في طبرق[1]. وتم تصديق مجلس الأمن الدولي على اتفاق الصخيرات من خلال القرار رقم 2259 (23-12-2015) الذي يعتبر مجلس النواب وحكومة الوفاق الوطني برئاسة **فايز السراج** والمجلس الرئاسي المنبثق عن تلك الحكومة سلطات شرعية تتكفل بالإعداد لانتخابات رئاسية[2].

- ثالثا: محاولات توحيد المؤسسات السيادية والمالية في مشاريع التسوية الخارجية بعد 2015: حافظ اتفاق الصخيرات على كينونة المؤسسات السيادية كالمؤسسة الليبية للنفط، والمصرف المركزي القائم بإدارة احتياطيات ليبيا من الذهب والعملات الأجنبية، لكنه سرعانما تأثر بالانقسام السلطوي بين شرق ليبيا وغربها، وصار هو الاخر منقسما يمول الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير **حفتر** بنحو 25 مليار دولار في الفترة 2014-2019[3]، وتم تنظيم مجموعة من اللقاءات الدولية كمحاولات لتوحيد هذه المؤسسات واقتصاد ليبيا؛ كاجتماع لندن 31-10-2016، غير أن الخلاف القانوني والدستوري ما بعد اتفاق الصخيرات بقي يلقي بظلاله، ونتج عنه 03 حكومات متصارعة: حكومة الوفاق الوطني برئاسة **فايز السراج** المنبثقة عن اتفاق الصخيرات والمعترف بها أمميا، وحكومة **خليفة الغويل** التي أسسها المؤتمر الوطني العام في طرابلس، وحكومة في شرق ليبيا منبثقة من مجلس النواب ومقرها طبرق برئاسة **عبد الله الثني** المتحالف مع **حفتر**.
- رابعاً: التنافس الفرنسي الإيطالي على ليبيا وضعف الدور الإقليمي والعربي: لعبت دول جوار ليبيا والفضاء المغاربي ومنطقة الساحل والصحراء أدوار ضعيفة المستوى إلى محاولة الاستقطاب العربي والمناطقي فحسب، وهذا بتنظيم سلسلة اجتماعات لصد أزمة انتشار الأسلحة على الحدود مع ليبيا وتدفق اللاجئين. أهم تلك الاجتماعات المصرية الجزائرية التونسية؛ بالقاهرة في 24-25 ماي 2015، ثم في 15-11-2017، و05-03-2019، ثم في تونس أفريل 2019 لمناقشة آليات منع التدخل الخارجي في ليبيا[4].

هناك أيضا "اجتماعات الجزائر التشاورية بشأن ليبيا" جانفي 2020 ضم ممثلين لكل من تونس ومصر وتشاد والنيجر والسودان ومالي، وبحضور ألمانيا دون دعوة الأطراف الليبية، وخلص الاجتماع إلى "إشراك

---

[1] زياد عقل، "تحديات الحوار السياسي الليبي"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، 14 ماي 2015. في: تحديات الحوار السياسي الليبي - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية(ahram.org.eg) اطلع عليه في: 05-01-2023.

[2] أحمد قاسم حسين، "المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات"، **سلسلة تقييم حالة (دراسات)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 25-06-2021. ص 02. في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/International-Conferences-and-the-Libyan-Crisis-Contexts-and-Outcomes.aspx

[3] أحمد قاسم حسين، "المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات"، **سلسلة تقييم حالة (دراسات)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 25-06-2021. ص 03، في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/International-Conferences-and-the-Libyan-Crisis-Contexts-and-Outcomes.aspx

[4] جريدة العين الإخبارية، " البيان الختامي لاجتماع دول الجوار الليبي: نحذر من التدخلات الخارجية"، 06 مارس 2019، في: البيان الختامي لاجتماع دول الجوار الليبي: نحذر من التدخلات الخارجية(al-ain.com) اطلع عليه في 20-05-2022.

الاتحاد الأفريقي في هذه المبادرة"[1]، ثم احتضنت الجزائر اجتماعا وزاريا تشاوريا آخر في 30-08-2021، بمشاركة 7 دول بالمنطقة والاتحاد الإفريقي بهدف تشكيل تكتل إقليمي أكثر تأثيرا على الملف[2]. كما سعت الجزائر أيضا لتنظيم لقاءات واجتماعات سبتمبر 2015 مع النيجر وتشاد للعب دور أكبر في محاربة تهريب الأسلحة إلى ليبيا[3]. وفي 10 جوان 2022 نظمت الجزائر اجتماعا تنسيقيا ثلاثيا مع تونس ليبيا وجاء في خضم مساعي المبعوثة الأممية الى ليبيا **ستيفاني ويليامز** حول مسألة القاعدة الدستورية المنظِمة للانتخابات[4]، توازت معها محاولة فاشلة في تونس لإنجاح الحوار السياسي الليبي نوفمبر 2020[5]، وحتى المغرب، الذي بنى سياسته الخارجية تجاه ليبيا على ضرورة تشكيل سلطة جديدة تدعمه في قضية الصحراء الغربية وتكون بيئة آمنة للاستثمارات المغربية، ومصدر للطاقة[6]، فاحتضن المغرب مجددا 04-06-2021 جولة محادثات ليبية-ليبية جديدة لبحث توافقات بين المجلس الأعلى للدولة وبرلمان طبرق حول مقترح آلية توزيع المناصب السيادية والقاعدة الدستورية للانتخابات، في وقت تستعد فيه ألمانيا لاحتضان مؤتمر "برلين 2" حول السلام في ليبيا[7]، وتنافس فرنسي إيطالي على إدارة الملف حسب مصالح كل منها.

تبنت فرنسا مقاربة بمستويين ميداني وسياسي؛ الأول عبر دعمها الميداني والاستخباراتي واللوجستي لقوات **حفتر** على نحو علني، والثاني من خلال مؤتمر باريس الدولي ماي 2018، بحضور الأطراف الأربعة الفاعلة في المشهد الليبي آنذاك: **فايز السراج** رئيس حكومة الوفاق الوطني، **خالد المشري** رئيس المجلس الأعلى للدولة، واللواء **خليفة حفتر**، ورئيس مجلس النواب **عقيلة صالح**، وتم الاتفاق على ضرورة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ديسمبر 2018، تشرف عليها حكومة الوفاق الوطني، وعقد مؤتمر سياسي ليبي لمتابعة تنفيذ اتفاق باريس، ما دفع إيطاليا إلى عقد مؤتمر باليرمو 2018 ضمانا لتواجدها التاريخي والطاقوي في ليبيا وأيضا للتشويش على كل مبادرة من فرنسا، ووصل الخلاف بينهما إلى أروقة الاتحاد الأوروبي.

- خامساً: مسار جنيف للحوار السياسي الليبي وعودة الحرب الأهلية 2019:

---

[1] عبد الحكيم حذاقة، " عقب اجتماعها في الجزائر.. أيّ تأثير لدول الجوار في الأزمة الليبية؟"، **موقع قناة الجزيرة** ، 25-01-2020، في: عقب اجتماعها في الجزائر.. أيّ تأثير لدول الجوار في الأزمة الليبية؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت(aljazeera.net) اطلع عليه في 14-05-2022.

[2] منية غانمي، " لإنقاذ خارطة الطريق.. دول جوار ليبيا تجتمع في الجزائر"، **موقع قناة العربية**، 31-08-2021، في: لإنقاذ خارطة الطريق.. دول جوار ليبيا تجتمع في الجزائر(alarabiya.net) اطلع عليه بتاريخ 15-05-2022.

[3] نور الهدى بن بتقة، مرجع سابق، ص 188.

[4] يونس بورنان، " اجتماع ثلاثي بتونس حول ليبيا.. والجزائر تدعو لتوافقات محلية "، **موقع جريدة العين الإخبارية**، على الرابط: اجتماع ثلاثي بتونس حول ليبيا.. والجزائر تدعو لتوافقات محلية(al-ain.com) وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-04-2022.

[5] "وليامز تعلن انتهاء ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس دون تسمية حكومة انتقالية"، **قناة روسيا اليوم عربي**، 16-11-2020، في: وليامز تعلن انتهاء ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس دون تسمية حكومة انتقاليةRT Arabic - اطلع عليه في: 12-01-2023.

[6] أحمد قاسم حسين، "المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات"، **سلسلة تقييم حالة (دراسات)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 25-06-2021. ص 03. على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/International-Conferences-and-the-Libyan-Crisis-Contexts-and-Outcomes.aspx

[7] " العاصمة المغربية تستضيف جولة جديدة من الحوار الليبي"، **قناة دويتشه فيله عربي الألمانية**، 03 جوان 2021، في: العاصمة المغربية تستضيف جولة جديدة من الحوار الليبي | أخبار DW عربية | أخبار عاجلة ووجهات نظر من جميع أنحاء العالم03.06.2021 | DW | اطلع عليه في: 10-02-2023.

المشاريع الدولية للتسوية السياسية في ليبيا؛ تقدمتها اجتماعات مجموعات الاتصال بشأن ليبيا التي انطلقت في خضم الانتفاضة الشعبية الليبية؛ في الدوحة أفريل 2011 بمشاركة المجلس الوطني الانتقالي خلال بداية سعيه لانتزاع اعتراف دولي به[1] ثم اجتماع مجموعة الاتصال حول ليبيا في قمة باريس في 01 سبتمبر 2011[2]. وهي اجتماعات هدفها توحيد صفوف المعارضة ضد نظام القذافي إلى غاية تأكيد سقوطه أكتوبر 2011.

كانت لقاءات جنيف بشأن ليبيا (15-01-2015، و27-01-2015، والثالث في أوت 2015) تحاول بحث مسألة التوافق بين المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب لتعزيز عملية الحوار السياسي الليبي المبني على اتفاق الصخيرات، وعرفت تذبذبا في المواقف الليبية حيالها ومخرجاتها من حيث اتهامها تارة بالتحيز، وتارة باللجوء إلى استخدام الأطراف للضغط العسكري في المدن الليبية[3]، وفي قمة تونس مارس 2019 كان ينتظر أن يعمل الأطراف الليبية على تعميق الحوار السياسي في غدامس أفريل 2019 لوضع اللمسات الأخيرة على مسار التسوية والتصديق على "وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل"[4] المتوصل إليها في قمة تونس (مارس 2020)، لكنها لم تكلل بالنجاح بسبب ضغوط دولية على مختلف الأطراف وعرقلتها لهذا المسار، فمثلا وعلى هامش قمة تونس هذه 2019؛ "استقبل العاهل السعودي، الملك **سلمان بن عبد العزيز**، اللواء الليبي المتقاعد **خليفة حفتر**. ويحمل هذا اللقاء احتمالات مختلفة لعلها تغير سياسات الرياض تجاه ليبيا أو أنها تسعى للعب دور أكبر في صراع السلطة المحتدم"[5] قبل أسبوعين من انطلاق أشغال الملتقى الجامع الذي كان يُفترضُ أن تحتضنه غدامس (أبريل 2019) بين رئيس حكومة الوفاق الوطني **فايز السراج** واللواء **خليفة حفتر**، الذي لم يتم في وقته بسبب قيام قوات هذا الأخير بهجوم عسكري قوي على طرابلس مقر حكومة الوفاق الوطني.

بعد نحو 9 أشهر من الاقتتال تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار وسط تأثيرات جائحة كوفيد-19 منتصف سنة 2020. تواصلت لقاءات جنيف للحوار السياسي الليبي فبراير 2021 حول محاولة توحيد السلطة التنفيذية والمؤسسات المالية الليبية[6] دون التوصل إلى اتفاق نهائي حول مسألة الانتخابات الرئاسية وقانونها المنظم لشروط

---

[1] "مجموعة الاتصال حول ليبيا تجتمع في الدوحة والمجلس الانتقالي يسعى لاعتراف دولي"، **قناة فرانس 24 عربي**، 13 أفريل 2011، في: https://www.france24.com/ar/20110413-libya-group-conatct-doha-sink-nato-britain-france-juppe-gaddafi اطلع عليه بتاريخ: 2020-03-22.

[2] تسلسل زمني للاحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي"، وكالة رويترز بالعربي، مرجع سابق.

[3] نور الهدي بن بتقة، مرجع سابق، ص 191-192.

[4] للاطلاع على نص "وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل" المنبثقة عن قمة تونس مارس 2020، يرجى زيارة موقع البعثة الأممية إلى ليبيا UNSMIL في: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_draft_roadmap_arabic.pdf

[5] رامي التلغ، " الملف الليبي في القمة العربية... إنشائيات بلا فعالية"، (مقال صحفي) **بوابة إفريقيا الإخبارية**، 31-03-2019، في: الملف الليبي في القمة العربية... إنشائيات بلا فعالية - بوابة أفريقيا الإخبارية(afrigatenews.net) اطلع عليه في: 20-10-2020.

[6] "بدء الجلسة الأولى لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف"، (مقال صحفي)، **موقع قناة روسيا اليوم عربي**، 01 فبراير 2021، في: بدء الجلسة الأولى لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف - RT Arabic اطلع عليه في: 13-01-2023.

الترشح. ثم أعيد تنظيم جولة حوار سياسي ليبي–ليبي في سويسرا سبتمبر 2022 بهدف دمج المؤسسات السياسية المنقسمة على نفسها في سلطة مركزية واحدة[1].

➢ سادساً: محاولة إقامة توازنات دولية من خلال قمتي برلين (01 و02) 2020–2021:

تميزت هذه الفترة باختلالات استراتيجية في العمل الأوروبي المشترك وتصاعد التنافسية بين فرنسا وإيطاليا على ليبيا، وقد كانت ألمانيا رافضة للتدخل العسكري في ليبيا 2011. نظمت ألمانيا قمة دولية ببرلين حول ليبيا وعلى دورتين؛ 2020 و2021، وحاولت بها إدارة التناقضات الداخلية في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتوفير مظلة دولية للحوار السياسي الليبي من خلال تبني اتفاق الصخيرات كإطار قابل للتطبيق، ومعالجة القضايا العالقة من نزع سلاح الميليشيات وإدماج المقاتلين، وتشكيل حكومة موحدة وشاملة تدير العملية الانتخابية بشكل عاجل[2]، وصادق مجلس الأمن على تلك المخرجات بقرار رقم 2510 (2020)[3]، ثم تشكّلت لجنة متابعة مخرجات مؤتمر برلين واحد، وبعد مرور عام كامل وفي 21–06–2021 عُقد مؤتمر برلين (02) الذي حدد موعد الانتخابات في ديسمبر 2021 تأكيدا لإعلان مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة **ستيفاني ويليامز** الجمعة 13 نوفمبر 2020 بأن المشاركين الليبيين في لقاء تونس قد حددوا يوم 24 ديسمبر 2021 موعداً لانتخابات برلمانية ورئاسية[4]، ووفقا لـ "وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل"[5]، لكن قمة برلين 02 في 2021 سجلت عدم التزام بعض الدول بمخرجات قمة برلين 01 بشأن سحب الميليشيات التابعة لها[6]، وفشلت القمتان في الدفع إلى

[1] "نائب الرئاسي الليبي يثمن دور سويسرا في استضافة جولات ملتقى الحوار السياسي" ، **جريدة الأهرام المصرية**، 14-09-2022 في: نائب الرئاسي الليبي يثمن دور سويسرا في استضافة جولات ملتقى الحوار السياسي - بوابة الأهرام(ahram.org.eg) اطلع عليه بتاريخ: 12-01-2023.

[2] أحمد قاسم حسين، "المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (سلسلة تقييم حالة -دراسات)، الدوحة، 25-06-2021. ص 04-05. في: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/International-Conferences-and-the-Libyan-Crisis-Contexts-and-Outcomes.aspx

[3] بموافقة 14 عضوا وامتناع روسيا، اعتمد مجلس الأمن في مقرّ الأمم المتحدة بنيويورك القرار رقم 2510 حيث صادق على مخرجات قمة برلين 01 بوقف إطلاق النار في ليبيا ، وقدمت المملكة المتحدة مسودة القرار بعد مشاورات استمرت ثلاثة أسابيع، يشدد القرار على الالتزام بسيادة واستقلال وسلامة ووحدة الأراضي الليبية ويؤكد على الدعم القوي للجهود التي يقودها المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا غسان سلامة، لإنهاء الأزمة، ويطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة، بتقديم تقرير مرحلي بشأن الظروف اللازمة والمقترحات، إضافة إلى تقديم تقرير بشأن التقدم المحرز حول عمل لجنة المتابعة الدولية التي دعا لها مؤتمر برلين 2020. للمزيد يرجى زيارة بوابة الأمم المتحدة على شبكة الأنترنت: ليبيا: مجلس الأمن يتبنى قرارا يدعو إلى وقف إطلاق النار وضرورة التزام الأطراف بتعهداتها في برلين | أخبار الأمم المتحدة(un.org)

[4] " الأمم المتحدة تعلن موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا"، **قناة دويتشه فيله عربي الألمانية**، 13-11-2020 في: الأمم المتحدة تعلن موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا | أخبار DW عربية | أخبار عاجلة ووجهات نظر من جميع أنحاء العالم13.11.2020 | DW | اطلع عليه في: 20-02-2023.

[5] للاطلاع على نص "وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل" المنبثقة عن قمة تونس مارس 2020، يرجى زيارة موقع البعثة الأممية إلى ليبيا UNSMIL في: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf - draft roadmap arabic.pdf

[6] أحمد قاسم حسين، "المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات"، مرجع سابق، ص 04.

إجراء الانتخابات في موعدها المقرر نهاية 2021. ظلت ألمانيا تعبر عن تمسكها بجدوى مخرجات قمتي برلين (01 و02) من خلال تصريحات وزير الخارجية الألماني حول ليبيا[1].

➢ مشاريع التسوية السياسية للأزمة الليبية في مضامين مخرجات القمم العربية منذ 2011:

احتضنت ليبيا في مدينة سرت آخر قمة عربية قبل اندلاع أحداث الحراك الشعبي العربي "الربيع العربي" في أكتوبر 2010، وبعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الليبية ضد نظام الحكم القائم آنذاك فبراير 2011 صارت ليبيا من أبرز المواضيع التي ناقشتها القمم العربية بدءً بقمة بغداد "مارس 2012"، قمة الدوحة مارس 2013، قمة الكويت مارس 2014، قمة شرم الشيخ بمصر مارس 2015 وأقرت تشكيل قوة عربية عسكرية مشتركة، قمة نواكشوط يوليو 2016 أين تم دمج القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية مع القمة العربية العادية لتكون مرة كل 4 سنوات، قمة عمان مارس 2017 بمشاركة 15 حاكما عربيا[2]، إضافة إلى قمة مكة المكرمة الاستثنائية في 2019 ، قمة الجزائر 2022، وقمة جدة السعودية 19-05-2023[3]. لقد تميز حضور الملف الليبي في هذه القمم العربية بإبقائه في حدود الإنشائيات في بياناتها الختامية دون فعالية، فالتوجهات الحقيقية لتلك الدول ظلت تتم خارج قاعات اجتماعات تلك القمم[4].

لقد عكست مختلف مشاريع إعادة بناء الدولة الليبية في مساعي التسوية السياسية المطروحة من طرف الفواعل الخارجية وعبر مختلف هذه الجولات والاجتماعات، استقطابا بين الدول المغاربية ودول الجوار الإقليمي وتنافسا على التأثير على الكيانات السياسية الليبية في طرابلس وطبرق، إضافة إلى تسابق أطراف دولية أخرى تسعى إلى التأثير في المشهد الليبي كتركيا وقطر وإيطاليا وفرنسا[5] إضافة إلى الو، م، أ، روسيا، ودول أخرى، وتميزت تدخلات الدول المجاورة برؤيتها للأزمة من زاوية أمنها القومي على الحدود وخطر الميليشيات في الداخل الليبي، فيما تميزت بتحول المواقف كتغير الموقف المصري من متحمس لدعم مباشر لقوات **حفتر** إلى منسحب ومتحيز لفكرة القوة العربية المشتركة، كما أن تعامل المبعوثين الأمميين إلى ليبيا كان قاصر الإدراك للأزمة من حيث طبيعة

[1] في مجموعة البيانات الصحفية لوزارة الخارجية الألمانية الخاصة بشأن الأزمة الليبية خاصة ما بعد مؤتمر برلين 01 في 2020؛ هناك تأكيد صريح على جدوى مخرجات قمتي برلين 01 + 02، لحل الازمة الراهنة في ليبيا. للمزيد يرجى الاطلاع على هذه البيانات الصحفية بشأن ليبيا ضمن: "البيانات الصحفية لوزارة الخارجية الألمانية والحكومة الألمانية"، **المركز الألماني للإعلام- وزارة الخارجية الألمانية**، في: https://almania.diplo.de/ardz-ar/04-aktuelles/04-Aktuelles

[2] "تاريخ القمم العربية.. وأسباب انعقادها"، **قناة سكاي نيوز عربية**، 15 أبريل 2018 ، في: تاريخ القمم العربية.. وأسباب انعقادها | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com) اطلع عليه بتاريخ 20-04-2022.

[3] أسامة السعيد، "القمم العربية... تاريخ من القرارات والتحولات: 46 لقاءً بين «عادي وطارئ» على مدى ثمانية عقود"، **صحيفة الشرق الأوسط لدولية**، لندن، 17-05-2023، في: القمم العربية... تاريخ من القرارات والتحولات(aawsat.com)

[4] الحسين الزاوي ، مرجع سابق.

[5] المرجع نفسه.

تعاملهم مع أحد أعراض المشكلة وليس مع جذورها[1]، فيما يرى كل طرف (المؤتمر الوطني العام بطرابلس، مجلس النواب بطبرق) بأن حججه مقنعة بما فيه الهيئة التأسيسية الدستورية التي ترفض تعديل القواعد الدستورية باعتبار أنها أكثر الأطراف شرعية بتمثيلها الأقاليم الليبية الثلاثة وأن وثيقة الدستور تم العمل عليها بشكل لم يقصي أي طرف[2].

[1] زياد عقل، مرجع سابق.

[2] زايد هدية، " بداية متعثرة للمسار الدستوري الليبي في القاهرة"، **جريدة independent عربي**، 15 أبريل 2022، في: بداية متعثرة للمسار الدستوري الليبي في القاهرة | اندبندنت عربية(independentarabia.com) اطلع عليه في: 06-01-2023.

المبحث الثاني: الإشكالية الدستورية والقانونية في مشاريع التسوية السياسية

في ليبيا وقبل 2011 في مصادر التشريع المتمثلة في دستور 1951 والاعلان الدستوري 1969، و"الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في الجماهيرية العظمى" و"القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية"؛ جرى التنصيص في ديباجات كل منها على الثورة كمرجعية فكرية سواءً ضد الاستعمار أو ضد الاستغلال، وكلها كانت تجري تحت سيطرة سلطة مركزية واحدة تفصل في القضايا الخلافية المطروحة آنذاك سواء بتمرير رؤيتها الخاصة أو تقديم تنازلات سطحية فقط، لكن بعد 2011 احتفظ المشرّع على دستورانية "الثورة" في 13 تعديلا دستوريا بعد الإعلان الدستوري 2011 تباعاً؛ يحاول فيها المشرع الدستوري في ليبيا توسعة القواعد الدستورية لمراعاة التوافقات الدستورية حول مسائل قانونية أو قضايا الهوية والحريات وتنظيم عمل السلطات وحتى المسائل الاقتصادية، غير أنها لم تضع حدا للخلاف بين القوى السياسية الليبية بشأن أولويات المرحلة التي تعيق تنظيم انتخابات رئاسية، وطبيعة إدارة المرحلة الانتقالية وجدل وجود حكومتين مختلفتين تتصارعان على التسيير، وعجز الأمم المتحدة على بناء الثقة بين الأطراف المختلفة وإنجاح دورات الحوار الليبي حول القاعدة الدستورية تمهيدا لانتخابات تنهي فوضى تناظر المؤسسات التنفيذية والتشريعية فيما بينها، وتمسك كل منها بشرعية مزعومة.

المطلب الأول: مسار عملية إعادة البناء الدستوري في ليبيا منذ 2011:

بخلاف حالات إعادة بناء دستوري "بسيطة" لدول عربية بعد 2011، تعتبر حالة ليبيا شديدة التعقيد والتسييس خلال عملية صياغته[1]، فمنذ الإعلان الدستوري عن المجلس الوطني الانتقالي 03 أوت 2011، بلغت التعديلات على هذا الإعلان 13 تعديلا بمعدل تعديل واحد كل سنة. عكس ذلك تخبّطا في التشريع من مؤسسات سياسية ليبية مختلفة[2]، إضافة إلى المشروع الذي أصدرته الهيئة التأسيسية المنبثقة عن المؤتمر الوطني العام، ومشروع القاعدة الدستورية الذي أصدره المجلس الأعلى للدولة في جانفي 2023، ويبين الجدول التالي كرونولوجيا هذه التعديلات:

جهة الإصدار	التعديل الدستوري	تاريخ الإصدار
المجلس الوطني الانتقالي	رقم 1 لسنة 2012	13-03-2012

[1] Zaid Al-Ali, " Libya's final draft constitution: a contextual analysis ",**The International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA)**, Stockholm, December 2020. Pp 05-06. Published on the website of ConstitutionNet (supporting constitution building globaly: https://constitutionnet.org/vl/item/libyas-final-draft-constitution-contextual-analysis

[2] جمال الطاهر عبد العزيز، "فوضى ما بعد الثورات؛ تخبط في التشريع وتعدد في السلطات – مقاربة تحليلية: ليبيا دراسة حالة"، في: **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، بحوث محكمة، أعمال المؤتمر الدولي الثاني، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، ط 01، (بنغازي، ليبيا، 2018) ص ص. 1663-1690.

	رقم 2 لسنة 2012	2012-06-10
	رقم 3 لسنة 2012	2012-07-05
المؤتمر الوطني العام	قم 4 لسنة 2012	2012-09-01
	رقم 5 لسنة 2013	2013-04-11
	رقم 6 لسنة 2014	2014-02-05
	رقم 7 لسنة 2014	2014-03-11
في 25-01-2014 أجريت انتخابات لتشريعية لانتخاب مجلس النواب الليبي، وفاز فيها التيار الوطني والليبرالي بالأغلبية بمشاركة 18% فقط من الناخبين المسجلين.		
مجلس النواب	رقم 8 لسنة 2014	2014-08-06
المؤتمر الوطني العام	رقم 9 لسنة 2015	2015-05-24
في 06-10-2013 بدأ الترشح لانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بالأقاليم الليبية التاريخية الثلاثة حسب نص الإعلان الدستوري 2011 وتعديلاته ذات الصلة، وفي 20 فبراير 2014 أجريت انتخابات الهَيئة التأسيسية، بعد تصويت المؤتمر الوطني العام على إجراء انتخاب لجنة الستين كما جاء في التعديل رقم 3 في 2012 للإعلان الدستوري قبل انتخاب المؤتمر الوطني العام.		
الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الليبي	مسودة دستور ليبيا 2016	2016-03-02
في 06-04-2016 تم اعتماد أول هيكل تنظيمي للمجلس الأعلى للدولة الذي خلف المؤتمر الوطني العام بموجب المادة "65" من الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات المغربية، القاضية بتحوّل "المؤتمر الوطني العام" إلى صفته الجديدة "المجلس الأعلى للدولة".		
مجلس النواب	"مقترح مسودة توافقية المشروع الدستور" من طرف أعضاء من لجنة التوافقات الدستورية حول مشروع دستور 2016	2017-04-16
	رقم 10 لسنة 2018	2018-11-26
	رقم 11 لسنة 2018	
سنة 2021 تم انتخاب مجلس نواب جديد.		
مجلس النواب	رقم 12 لسنة 2022	2022-01-31
المجلس الأعلى للدولة	مشروع القاعدة الدستورية	2023-01-07
مجلس النواب	رقم 13 لسنة 2023	2023-02-07

جدول 25 مسار إعادة البناء الدستوري في ليبيا منذ 2011، وجهات الاصدار، وتواريخه. -**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على نسخ من الجريدة الرسمية الليبية، وموقع المجمع القانوني الليبي: https://lawsociety.ly/

1. التعديل الدستوري رقم 1 لسنة 2012: أصدره المجلس الوطني الانتقالي لتعديل فقرات من المادة 30 من الإعلان الدستوري، والتمديد للمجلس الانتقالي كأعلى سلطة إلى غاية انتخاب المؤتمر الوطني العام. يقوم فيها بتشكيل حكومة انتقالية، ويُصدر قانونا خاصا بانتخاب المؤتمر الوطني العام الذي يُنتخب خلال 08

أشهر، ويعيّن المجلس المفوضية العليا للانتخابات، كما حدد تعداد مقاعد المؤتمر الوطني العام وطريقة التصويت فيه على القرارات بأغلبية ثلثيه، وتنظيم انتقال السلطة من المجلس إلى المؤتمر واختصاصاته، وتبقى الحكومة الانتقالية إلى غاية المؤتمر الوطني العام تشكيل حكومة مؤقتة، إضافة إلى تكليف المؤتمر باختيار هيئة تأسيسية من 60 عضوا على طريقة "لجنة الستين التي صاغت دستور استقلال ليبيا 1951 م" لصياغة مشروع الدستور، وتصدر قرارات هذه الهيئة بأغلبية ثلثي الأعضاء زائد واحد، في مدة لا تتجاوز 03 أشهر فقط من انعقاد اجتماعها الأول، ليُطرح مشروع الدستور للاستفتاء عليه (نعم أو لا) خلال 30 يوماً من تاريخ اعتماده، وإذا رُفض بالاستفتاء تقوم الهيئة بصياغته وطرحه مجددا للاستفتاء خلال شهر من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء الأول. [1]

2. التعديل الدستوري رقم 2 لسنة 2012: أصدره المجلس الوطني الانتقالي وعدل المادة 30 من الإعلان الدستوري، بأن يتم انتخاب المؤتمر الوطني العام 09 أشهر. [2]
3. التعديل الدستوري رقم 3 لسنة 2012: أصدره المجلس الوطني الانتقالي وتم فيه تعديل الفقرة 2 من البند 6 من التعديل الدستوري رقم (1) لسنة 2012 م، أين حدد طريقة انتخاب الهيئة التأسيسية بـ "الاقتراع الحر المباشر من غير أعضائه" لصياغة مشروع دستور دائم للبلاد. [3]
4. التعديل الدستوري رقم 4 لسنة 2012: أصدره المؤتمر الوطني العام وحدد اختصاصات المؤتمر الوطني العام وتوسعتها عن مجرد تسمية الحكومة وانتخاب أعضاء الهيئة التأسيسية، إلى: إقرار الموازنة العامة، إعلان حالة الطوارئ، إعلان الحرب، إقالة رئيس المؤتمر الوطني العام أو أحد نائبيه أو أحد أعضاء المؤتمر، سحب الثقة من الحكومة، المصادقة على المعاهدات الدولية، والتشريعات المنظمة للإدارة المحلية والانتخابات العامة، تشريعات حول شروط تولي المناصب العامة والسيادية، وحفظ السلم الأهلي والوحدة الوطنية.[4]
5. التعديل الدستوري رقم 5 لسنة 2013: أصدره المؤتمر الوطني العام وأضاف تعديلا على المادة 6 من الإعلان الدستوري 2011، والتي كانت تنص على تساوي المواطنين الليبيين في الحقوق المدنية والسياسية، فجاء هذا التعديل ليضيف محددات لإقامة قوانين العزل السياسي والإداري بأغلبية مائة وواحد عضوا من أعضاء المؤتمر الوطني العام، ضد بعض الأشخاص ومنعهم من تولي المناصب السيادية والوظائف القيادية، وإعادة تشكيل المفوضية الوطنية العليا لانتخاب هيئة تأسيسية بطريق الاقتراع الحر المباشر.[5]

---

[1] التعديل الدستوري رقم 1 لسنة 2012: أصدره المجلس الوطني الانتقالي في 13 مارس 2012، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 8 السنة الأولى. ليبيا.
[2] التعديل الدستوري رقم 2 لسنة 2012، نشر في يونيو 10, 2012، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 15 السنة الأولى، ليبيا.
[3] التعديل الدستوري رقم 3 لسنة 2012، نشر في 05 جويلية 2012، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 18 السنة الأولى، ليبيا.
[4] المادة 01 من التعديل الدستوري رقم 4 لسنة 2012، نشر في 01 سبتمبر 2012، الجريدة الرسمية لسنة 2013 م العدد 11 السنة الثانية، طرابلس.
[5] المواد 02 و 03 من نص التعديل الدستوري رقم 5 لسنة 2013 م للإعلان الدستوري المؤقت، نشر في 11 أفريل 2013، الجريدة الرسمية لسنة 2013 م العدد 11 السنة الثانية، طرابلس.

6. التعديل الدستوري رقم 6 / 2014: أصدره المؤتمر الوطني العام وأقر استكمال المجلس الانتقالي المؤقت ليبقى أعلى سلطة في الدولة إلى غاية انتخاب المؤتمر الوطني العام، ويشكل حكومة انتقالية خلال 30 يوما، ويعلن إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام، وتعيين مفوضية عليا للانتخابات، كما حدد مدة انتهاء الهيئة التأسيسية من صياغة مشروع الدستور (مارس 2014) وتقديمها تقريرا للمؤتمر الوطني العام (ماي 2014) مع إمكانية استكمالها مشروع الدستور في حالة الاستفتاء عليه بـ "لا".[1]
7. التعديل الدستوري رقم 7 / 2014: أصدره المؤتمر الوطني العام وأكد استكمال المجلس الانتقالي كأعلى هيئة إلى غاية انتخاب المؤتمر الوطني العام، وورد في الفقرة 11 منه تنظيم عمل مجلس النواب واختصاصه حسم مجلس النواب في مسألة انتخاب الرئيس المؤقت بنظام انتخاب مباشر أو غير مباشر خلال مدة أقصاها 45 يوما من عقد أول جلسة له، وإصداره مشروع دستور مستفتى عليه بـ "نعم" ومصادقة المؤتمر الوطني العام عليه، وتوليه التشريع لقانون الانتخابات، والاشراف على إعداد متطلبات الانتخابات، ويُحل مجلس النواب بعد الانتخابات وتشكيل مجلس آخر جديد، وتقوم السلطة التشريعية بعملها.[2]
8. التعديل الدستوري رقم 8 لسنة 2014: أصدره مجلس النواب لشرعنة اضطلاعه بكل الاختصاصات التشريعية العليا إلى حين انتخاب رئيس دولة مؤقت، مع تفويضه لرئيس مجلس الوزراء بعض الاختصاصات الأخرى[3].
9. التعديل الدستوري رقم 9 لسنة 2015: أصدره المؤتمر الوطني العام، واقتصر فيه التعديل على مقدمة ديباجة الإعلان الدستوري 2011، حيث أكد المرجعية الدينية للدولة (الإسلام) كمصدر أساسي للتشريع.[4]
10. مسودة دستور ليبيا الصادر عام 2016: أصدرته الهيئة التأسيسية، متكون من 220 مادة تحدد طبيعة الدولة ونظام الحكم، وإنشاء محكمة دستورية، ونمط الإدارة المحلية وشؤون الاقتصاد والإيرادات، والتدابير الانتقالية كإعادة الإعمار للمدن والقرى المتضررة من الحرب، وسحب الميليشيات والتنظيمات المسلحة كضمانات لعدم التكرار، وعدم التجديد للرئيس المنتخب، واسترداد الأموال الليبية، كما تضمنت المادة 219 منه بعنوان "البناء المؤسسي" على أن "تتولى السلطة التشريعية إصدار التشريعات اللازمة لبناء المؤسسات المنصوص عليها في هذا الدستور في أول دورة انتخابية. وتستمر السلطات والمؤسسات العامة في ممارسة مهامها إلى حين استلام السلطات المنشأة وفق أحكام هذا الدستور"[5].

---

[1] المادة 01 من نص التعديل الدستوري رقم 6 لسنة 2013 م للإعلان الدستوري المؤقت، نشر في 05 فبراير 2014 أفريل 2013، الجريدة الرسمية لسنة 2014 م العدد 03 السنة الثالثة، طرابلس.

[2] الفقرتان 11 و12 من المادة 01 من نص التعديل الدستوري رقم 7 لسنة 2014 م، نشر في 11 مارس 2014م، الجريدة الرسمية لسنة 2014 م العدد 4 السنة الثالثة، طرابلس.

[3] المادة 01 من نص التعديل الدستوري رقم 8 لسنة 2014 م، نشر في 06 أوت 2014م، الجريدة الرسمية لسنة 2015 م العدد 1 السنة الرابعة، طرابلس

[4] المادة 01 من التعديل الدستوري رقم 9 لسنة 2015 م، نشر في 24 ماي 2015، الجريدة الرسمية لسنة 2015 م العدد 1 السنة الرابعة، طرابلس.

[5] المادة 219 من مسودة دستور ليبيا عن الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور الصادر عام 2016م، نشر بتاريخ 02 مارس 2016، المجمع القانوني الليبي، في: مسودة دستور ليبيا الصادر عام 2016(lawsociety.ly)

في 16 أبريل 2017؛ أصدر مجلس النواب "مقترح مسودة توافقية المشروع الدستور مقدم من عدد من أعضاء لجنة التوافقات الدستورية"[1]، ونظّم مسودة مشروع الدستور 2016 بمنهج التبويب، وبعض التعديلات.

11. التعديل الدستوري رقم 10 لسنة 2018: أصدره مجلس النواب، ونص على اعتماد نظام الدوائر بالأقاليم التاريخية الثلاثة (طرابلس/ برقة/ فزان) وطريقة إجراء الاستفتاء على الدستور ونصاب الأصوات المطلوبة.[2]
12. التعديل الدستوري رقم 11 لسنة 2018: أصدره مجلس النواب، وتضمّن تكوين مجلس رئاسي ثلاثي (رئيس + نائبين + رئيس حكومة) إنفاذا لنص اتفاق سياسي جرى بين لجنتي حوار عن مجلس النواب ومجلس الدولة الاستشاري.
13. التعديل الدستوري رقم 12 لسنة 2023: أصدره مجلس النواب، وتضمّن تشكيل لجنة ثلاثية (مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة، والهيئة التأسيسية) إضافة إلى 06 خبراء بمجموع 24 عضو، تتولى مراجعة أو تعديل المواد محل الخلاف في مشروع الدستور المقدّم من الهيئة التأسيسية، ليقدَّم إلى المفوضية العليا للانتخابات لعرضه على الاستفتاء الشعبي. بعدها تتولى ذات اللجنة إعداد قاعدة دستورية وقوانين انتخابية لدورة برلمانية واحدة، ويحال النظر في مشروع الدستور المنجز إلى البرلمان الجديد، كما تضمّن الأطر القانونية لعمل المؤسسات التشريعية في هذه الفترة وطريقة تشكيل أعضاء جدد بعد انتهاء الفترة الانتقالية.[3]
14. مشروع القاعدة الدستورية: أصدره المجلس الأعلى للدولة، مكون من 200 مادة، وتضمن شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم، الحقوق والحريات وتنظيم السلطات، واختصاصات المحكمة الدستورية.[4]
15. التعديل الدستوري رقم 13 لسنة 2023: أصدره مجلس النواب، وتضمن تحديد نظام الحكم بازدواجية السلطة تشريعية وعمل اللجان المشتركة بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وحدد رأس سلطة تنفيذية في رئيس منتخب مباشرة من الشعب واختصاصاته وحالات الشغور، كما حدد طريقة تشكيل الحكومة والمساءلة النيابية، كما أقر ضمان تمثيل المرأة بـ 20 بالمائة من مقاعد النواب.[5]

المطلب الثاني: إشكالية قانون الانتخابات وتأثيرها على مسار التسوية السياسية بعد 2014:

[1] "مقترح مسودة توافقية المشروع الدستور مقدم من عدد من أعضاء لجنة التوافقات الدستورية البيضاء – 16 أبريل 2017 م"، نشر في 16 أبريل 2017، **المجمع القانوني الليبي**، في: مقترح مسودة توافقية المشروع الدستور مقدم من عدد من أعضاء لجنة التوافقات الدستورية البيضاء - 16 أبريل 2017 م (lawsociety.ly)

[2] المادة 01 من التعديل الدستوري رقم 10 لسنة 2018م، نشر في 26 نوفمبر 2018، طبرق. في: التعديل الدستوري رقم 10 لسنة 2018(lawsociety.ly)

[3] التعديل الدستوري رقم 12 لسنة 2023، نشر في 01 رجب 1444 هـ الموافق لـ 23-01-2023، ع 02، السنة الأولى، الجريدة الرسمية، مجلس النواب الليبي، دولة ليبيا، ص 59-61. موقع ديوان مجلس النواب الليبي، في: الجريدة الرسمية - دولة ليبيا - ديوان مجلس النواب - العدد الثاني cdr. (parliament.ly)

[4] مشروع القاعدة الدستورية، أصدره المجلس الأعلى للدولة، نشر 07-01-2023، **المجمع القانوني الليبي**، في: مشروع القاعدة الدستورية(lawsociety.ly)

[5] التعديل الدستوري رقم 13 لسنة 2023، نشر في 03 شعبان 1444 هـ الموافق لـ 23-02-2023، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 4 السنة الأولى، مجلس النواب الليبي، دولة ليبيا، ص 125. على موقع ديوان مجلس النواب الليبي في: العدد-الرابع(parliament.ly) pdf.-

أ. هشاشة الترتيبات السياسية في عملية إعادة البناء الدستوري الليبي بعد 2014:

اصطدمت عملية إعادة البناء الدستوري في ليبيا منذ 2011 بإشكاليات قانونية وسياسية معقدة، رغم درجة التوافقية المنجزة في مشروع دستور 2017. وأبرزها كانت حول قضايا رئيسية تعتبر في حد ذاتها جوهر الأزمة السياسية وتراكماتها التي أدت إلى سقوط النظام السياسي في ليبيا 2011، وهي: [1]

1) مسألة شرعية الجهات القائمة بالتعديلات، من خلال تخبّط التشريعات المتناقضة، وضعف القواعد الشعبية التي يفترض أنها تكتسبها من خلال الانتخابات البرلمانية (2012، 2014، 2017).
2) نظام الحكم، فبما أن النظام السياسي مدخل رئيسي في عملية بناء المؤسسات وتحديد توجهات الدولة داخليا وخارجيا، يحتدم الصراع القانوني والسياسي بين الأطراف في عملية الهندسة الدستورية القائمة.
3) المشروعية الاقتصادية حول إدارة ثروات البلاد، والتي تفسر التنافس السياسي على التركيز السلطوي.
4) القيادة العليا للجيش وإدارة المؤسسات الأمنية باعتبارها أداة أساسية في الصراع.

وتميزت الهندسة الدستورية والقانونية الجديدة في ليبيا بخصائص أقرب إلى العيوب منها إلى الحلول، وهي: [2]

- التحولات الطارئة فيه بخصوص طرح يميل إلى النظام البرلماني تفاديا لمغبة تكرار نموذج حكم تسلطي في الإعلان الدستوري 2011، إلى شبه إجماع لإقرار نموذج حكم رئاسي مركز بعد 2014.
- ارتفاع نسبة التركيز السلطوي في اختصاصات رئيس الدولة من خلال التعيين في المراكز الحساسة للدولة، وسيطرته على الحكومة وتحرير السلطة التنفيذية من رقابة البرلمان كما هو بالنسبة للباب الثامن في تنظيم المالية العامة، وإدارة الحكومة بشكل شبه كامل للموارد الطبيعية دون رقابة قوية من البرلمان.
- إشكالية مستوى التمثيلية والمؤسسات التشريعية التي انبثقت عنها الهيئة التأسيسية بالنظر إلى قلة نسب المشاركة الانتخابية، وطول المدة بين إخراج الوثيقة المنظمة (2017) وبين موعد إجراء الانتخابات بعدها، من حيث قدرتها على مسايرة المستجدات وتعقيدات القضايا المتقادمة طيلة تلك الفترة.
- افتقار مسودة الدستور للخصوصيات الليبية سوى تضمينه مبادئ دستورية عامة عالمية. فعادة يسود مرحلة ما بعد الثورة موقفُ الرفض الأخلاقي لدستور ما قبل الثورة باعتباره تعبيرا قانونيا عن التسلط ورمزا للماضي، ويصطدم باختبار أصعب حول ما إذا ينجح دستور الثورة في تحقيق فكرة القطيعة أم سيكون مجرد إصلاحات قانونية ومعيارية عابرة فقط[3]، وهو ما واجهه المشرع التأسيسي الليبي ووقع في الاحتمال الثاني بشكل كبير.

[1] Zaid Al-Ali, Ibid, p 03-04.
[2] Ibid, pp. 04-07.
[3] حسن طارق، **مرجع سابق**، ص 179.

- محدودية الضوابط الدستورية على رئيس الدولة بشأن التدخل في القضاء، من خلال إمكانية تعيينه نصف أعضاء مجلس القضاء، وإمكانية تدخله بذلك في تعيين أعضاء المحكمة الدستورية بشكل غير مباشر.
- تركه غموضا في قضية العزل السياسي أمام تسابق القوى السياسية المهيمنة على التلاعب السياسي به.
- وجود التباسات كثيرة حول مسألة الحقوق، كحق التظاهر والاحتجاج ما يعكس تخوفا من الشارع، إضافة إلى تضمّنه حقوقا اقتصادية واجتماعية صيغت بشكل غامض في مسألة التطبيق في ظل الأوضاع الحالية.
- خلو الوثيقة من أحكام انتقالية مفصلة لطريقة وترتيبات إنشاء المؤسسات السياسية المحددة فيه، وربما ترك ذلك عمدا للأطراف الليبية بعقد حوارات سياسية للتوافق على طريقة مضمونة لإقامة تلك المؤسسات.
- هناك جدل بين المؤسسات المنشأة بعد 2011 حول كيفية انتقال البلاد إلى النموذج الدستوري المنصوص عليه في مشروع الدستور، كموعد إجراء الانتخابات وإقامة بعض المؤسسات ومواعيد إصدار القوانين "العضوية"، وترتيبات الحكم في الفترات الانتقالية، ما يجعلها محل إمكانية التعديل المستمر.

ب. جوهر القضايا الخلافية المعطلة لإجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية:

بدأ الطرح المتضمن لإعادة بناء الدولة الليبية عبر إطلاق مسار انتخابي في سبتمبر 2011 مع المبعوث الأممي الثاني إلى ليبيا **إيان مارتن**، لكنه تركز على الجانب الإنساني وإعادة إعمار مخلفات الحرب. انقضت فترة بعثة **إيان مارتن** بإجماع على عدم جدوى إطلاق انتخابات قبل إرساء أسس الدولة والبدء في بناء المؤسسات، في بلد غير معتاد على مدى عقود على ممارسات المشاركة السياسية ولا مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة[1]، وبالتالي تأرجحت مساندة البعثات الأممية إلى ليبيا بين الأطراف الذين كانوا أنفسهم غير منتخبين بل اكتسبوا شرعية فاعليتهم السياسية من خلال مفرزات الحرب بين قوات النظام والمعارضة فبراير–أكتوبر 2011.

في سبتمبر 2021؛ أصدر مجلس النواب الليبي قانونا بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد اختصاصاته[2]، وقانونا آخر في 05 أكتوبر 2021 بشأن انتخاب مجلس النواب[3]، ثم وفي 20 أكتوبر من نفس السنة أصدر قانونا

[1] Youssef Mohammad Sawani, Libya: An Assessment of Twelve Years of International Mediation , (repport) in; **The International Centre for Dialogue Initiatives (ICDI)**, March 2023, p 21. https://dialogueinitiatives.org/wp-content/uploads/2023/05/ICDI_Libyan_Dialogues_Report_V2_2c.pdf

[2] القانون رقم (1) لسنة 2021م بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد اختصاصاته، نشر في 15 رمضان 1444 هـ الموافق لـ 06-04-2023، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد الخامس السنة الأولى، مجلس النواب الليبي، دولة ليبيا، ص 141-152. موقع ديوان مجلس النواب الليبي، في: العدد-الخامس-_-ابريل-_-2023(parliament.ly).pdf

[3] القانون رقم (2) لسنة 2021م بشأن انتخاب مجلس النواب، نشر في 15 رمضان 1444 هـ الموافق لـ 06-04-2023، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد الخامس السنة الأولى، مجلس النواب الليبي، دولة ليبيا، ص 153-159. موقع ديوان مجلس النواب الليبي، في: العدد-الخامس-_-ابريل-_-2023.pdf (parliament.ly)

آخر يعدل القانون بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد اختصاصاته[1]، وتمحور التعديل حول الفقرة 02 من المادة 10، والمواد؛ 12، 16، 20، 22، و50، حول مسألة السماح بالترشح من عدمه لمزدوجي الجنسية وللعسكريين ومن اتهموا بارتكاب جرائم ضد الشعب. وفي 20 أكتوبر 2021 أصدر المجلس أيضا تعديلا لقانون انتخاب مجلس النواب، المتعلق بتنظيم العملية الانتخابية والدوائر الانتخابية، والرقابة على التمويل، وعمل المفوضية في إصدار بطاقات الناخبين، واحكام تنظيمية لحالات الاستبعاد والحجب والإلغاء[2].

أفرزت الفاعلات السياسية مع مضامين مشروع قانون الانتخابات الرئاسية والنيابية انسدادا سياسيا بين الأطراف الليبية حول جملة من المسائل وطريقة طرحها في القانون، وهي:

- شروط الترشح للانتخابات: تضمن قانون انتخاب رئيس الدولة واختصاصاته السماح للعسكريين بالترشح لمنصب رئيس الدولة شريطة التخلي عن المنصب بـ 3 أشهر قبل موعد الانتخابات، ليعود لسابق عمله إذا ما لم يفز بالمنصب[3]، كما تضمنت إجراءات الترشح على إلزامية عدم حمل أي جنسية أخرى غير الجنسية الليبية، وهو ما اعتبر عائقا أمام إمكانية ترشح **حفتر** الذي يحمل جنسية أمريكية مع العلم أن إجراءات التخلي عن الجنسية في مثل هذه الدول تأخذ فترة زمنية لا تقل عن 06 أشهر.

في التعديل الدستوري رقم (5) لسنة 2013 تم إضافة فقرة ثانية للمادة 06 من الإعلان الدستوري تنص على تنظيم المساواة في الحقوق السياسية بـ "عزل بعض الأشخاص ومنعهم من تولي المناصب السيادية والوظائف القيادية في الإدارات العليا للدولة لفترة زمنية مؤقتة وبمقتضى قانون يصدر في هذا الشأن"[4]، ويجد قانون الانتخابات الرئاسية 2021 سندا له من هنا، حيث اشترط: وجوب تقديم شهادة الخلو من السوابق لطالب الترشح، وبند آخر من المادة نفسها على ضرورة إقرار بأنه لم يسبق الحكم على طالب الترشح في جناية أو جريمة أو لم يصدر في حقه قرار عزل تأديبي، وهو ما اعتبر مثلا حاجزا وُضع عمدا في وجه **سيف الإسلام القذافي** الذي أعلن نيته في الترشح للمنصب أو العسكريين الذين اتُّهِموا بارتكاب جرائم، ونصت المادة 48 منه على أحقية أي طرف تقديم طعن ضد تسجيل المترشحين بعد نشر المفوضية

---

[1] القانون رقم (3) لسنة 2021م بتعديل القانون رقم (1) بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد اختصاصاته، نشر في 15 رمضان 1444 هـ الموافق لـ 06-04-2023، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد الخامس السنة الأولى، مجلس النواب الليبي، دولة ليبيا، ص 160-161. موقع ديوان مجلس النواب الليبي، في: العدد-الخامس-_-ابريل-_-2023(parliament.ly) pdf.

[2] القانون رقم (4) لسنة 2021م بتعديل القانون رقم (2) بشأن انتخاب مجلس النواب، نشر في 15 رمضان 1444 هـ الموافق لـ 06-04-2023، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد الخامس السنة الأولى، مجلس النواب الليبي، دولة ليبيا، ص 162-163. موقع ديوان مجلس النواب الليبي، في: العدد-الخامس-_-ابريل-_-2023(parliament.ly) pdf.

[3] المادة 12 من القانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد اختصاصاته، نشر في 15 رمضان 1444 هـ الموافق لـ 06-04-2023، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد الخامس السنة الأولى، مجلس النواب الليبي، دولة ليبيا، ص 141-152. موقع ديوان مجلس النواب الليبي، في: العدد-الخامس-_-ابريل-_-2023(parliament.ly) pdf.

[4] الفقرة 02 من المادة 06 من نص التعديل الدستوري رقم 5 لسنة 2013 م للإعلان الدستوري المؤقت، نشر في 11 أفريل 2013، الجريدة الرسمية لسنة 2013 م العدد 11 السنة الثانية، طرابلس.

العليا للانتخابات لقوائم المترشحين بـ 72 ساعة، ما يرفضه المتنافسون باعتبار أن موافقتهم دخول الانتخابات قد ينتهي لمجرد إعلان النتائج وتسييس عملية ضبط قوائم المترشحين.

- إشكالية التمثيل وتوزيع المقاعد بالنسبة لانتخابات البرلمان: يؤكد الإعلان الدستوري 2011 على أن "الليبيون سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدِّين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى"[1]، غير أن إشكالية التمثيل وتوزيع المقاعد لا تزال دون حل نهائي بالنسبة للفئات الضعيفة مثل النساء بالبرلمان سواءً في الغرفة العليا بـ 02 بالمائة فقط أو الغرفة السفلى بـ 20 بالمائة فقط، ولا حتى الأقليات مثل الأمازيغ والطوارق بالنسبة لمسألة الدوائر الانتخابية التي تقصي حضورهم في البرلمان[2]، وهي معضلة واجهت النظام القديم. بالإضافة إلى قضية تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية في جوان 2023 من طرف لجنة "6+6" بما لا يتلاءم مع العدد الحالي لمقاعد مجلس النواب، ما يعتبره عدد كبير من نواب المجلس بأنه تجاوز اللجنة حدود اختصاصاتها المحددة حسبهم بحل القضايا الخلافية المطروحة من قبل[3].

في 07 فبراير 2023 أصدر مجلس النواب تعديلا دستوريا رقم 13؛ تضمّن حكما انتقاليا في مسألة انتخاب مجلس الأمة ورئيس الدولة، من خلال تشكيل لجنة مشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة سميت بـ "لجنة ستة زائد ستة؛ 6+6"، تضطلع بإيجاد توافق بين أعضاءها الـ12 وبأغلبية الثلثين من الأعضاء الستة عن كل مجلس، حول مشروعات قوانين الاستفتاء والانتخابات، وفي حال تعذّر توافق الأعضاء حول القضايا الخلافية، فعلى اللجنة وضع آلية لاتخاذ قرار نهائي وملزم، لتقدّم هذه القوانين (الاستفتاء والانتخابات) لمجلس النواب لإصدارها كما هي بدون تعديل[4]، إذ لا تتطلب مصادقة مجلس النواب، ولا حتى المجلس الأعلى للدولة.

---

[1] المادة 06، **الإعلان الدستوري لسنة 2011 م**، المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بنغازي في 3 رمضان 1432 هجرية الموافق 03/ 2011/08 ميلادية. موقع المجتمع القانوني الليبي، في: الإعلان الدستوري لسنة 2011 م | ليبيا(lawsociety.ly)

[2] " ليبيا.. ما هي النقاط الخلافية حول قوانين الانتخابات؟ (مقال صحفي)"، **قناة الحرة الفضائية**، واشنطن، نشر بتاريخ 22-06-2023، في: ليبيا.. ما هي النقاط الخلافية حول قوانين الانتخابات؟ | الحرة(alhurra.com)

[3] مصطفى دلع، " ليبيا.. هل يكفي اتفاق لجنة 6+6 للوصول إلى الانتخابات؟ (تحليل)"، **وكالة الأنباء الأناضول التركية**، 14-06-2023، في: ليبيا.. هل يكفي اتفاق لجنة 6+6 للوصول إلى الانتخابات؟(aa.com.tr)

[4] ونصت المادة على ""تجرى انتخابات مجلس الأمة ورئيس الدولة، خلال مائتين وأربعين يوما 240 يوما من تاريخ دخول قوانين الانتخابات حيز النفاذ وتجرى الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية والمقاعد الغير محسومة بمجلس الأمة حسن ما ينظمه القانون: أ- وفي حال تعذر قيام الانتخابات الرئاسية الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية كأن لم تكن. ب- تشكل لجنة مشتركة من قبل مجلس النواب والدولة بواقع ستة أعضاء عن كل مجلس للتوافق بأغلبية الثلثين من أعضاء كل مجلس وذلك لإعداد مشروعات قوانين الاستفتاء والانتخابات وفي حال عدم التوافق على النقاط الخلافية تضع اللجنة آلية اتخاذ القرار بشأنها ويكون قرارها نهائيا و ملزما. وتقدم القوانين لمجلس النواب لإصدارها كما توافق عليها بدون تعديل". **انظر**: المادة 31، التعديل الدستوري رقم 13 لسنة 2023، نشر في 07 فبراير 2023، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 4 السنة الأولى، ليبيا.

وبهذا لقد عملت لجنة "6+6" على وضع بديل لهذين القانونين لتلافي هذه العقبات التي تضمنها القانونان المثيران للجدل والمتسببان في خلاف سياسي أفشل إجراء الانتخابات[1]، وفي 06 جوان 2023 أجرت لجنة "6+6" مباحثات داخلية وامتدت لأيام في بلدة بوزنيقة بالمغرب، وعرفت تشنجا بين مواقف الأعضاء حول قضايا خلافية تضمّنها قانون انتخاب رئيس الدولة ورئيس البرلمان، ورغم التوافق المبدئي على القوانين المنظمة لهذه الانتخابات، إلا أنه لم تتوج هذه المباحثات بالتوقيع رسميا على الاتفاق[2]. هذا التحفّظ ليس الأول من نوعه بين هؤلاء الأطراف الليبية، على غرار ردة فعل المؤتمر الوطني العام سابقا من اتفاق الصخيرات بالمغرب ديسمبر 2015 برفضه باعتباره أن مجلس النواب الموقّع على الاتفاق غير شرعي بسبب حكم المحكمة العليا بإلغاء نتائج الانتخابات النيابية التي انبثق عنها مجلس النواب ذاته، وبقيت القضايا التي ترهن العملية الانتخابية حول:

- عملية توحيد مؤسسات الدولة: كتوحيد الحكومة وخاصة توحيد مصرف ليبيا المركزي، والذي يتنافس على التصرف فيه الأطراف السياسية في الشرق والغرب.
- القدرات التنظيمية لانتخابات غير مسبوقة، ومدى ضمانات احترام نتائج الانتخابات فضلا عن شبهات خاصة بالأرقام الوطنية وقيام النائب العام بشطب 80.000 رقم وطني مزور.[3]
- استغلال بعض الأطراف الليبية مبدأي؛ "الحل الليبي–الليبي" و "رفض الإملاءات الخارجية": بما يشكل تحديا سياسيا أمام المبعوث الاممي **عمر باتيلي** ببذل مزيد من الجهد والتنازلات في سبيل إنجاح مهمته.
- مقترح تثبيت إجراء جولة ثانية في انتخابات رئيس الدولة بين المترشحين المتحصلين على أكبر نسبة من الأصوات المعبر عنها في الجولة الأولى بغض النظر عن النسبة المتحصل عليها لكل منهما، ما يجعل يضاعف تحدي إجراء الانتخابات ليمر على مرحلتين.

المطلب الثالث: تفاعل الأطراف المتنافسة على السلطة منذ 2012: قياس المتغير التابع.

لقياس فرص نجاح عملية إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع المسلح، فتحديد طبيعة الأطراف الداخلية الفاعلة في ليبيا، يساعد على معرفة أوجه القصور ومتطلبات العملية دون إغفال المتغير الخارجي.

[1] " ليبيا.. ما هي النقاط الخلافية حول قوانين الانتخابات؟ (مقال صحفي)"، **قناة الحرة الفضائية**، واشنطن، 22-06-2023، في: ليبيا.. ما هي النقاط الخلافية حول قوانين الانتخابات؟ | الحرة(alhurra.com)

[2] المرجع نفسه.

[3] "برلمان ليبيا يحدد ملاحظاته على قوانين الانتخاب.. وهذه أبرزها"، **قناة سكاي نيوز الفضائية**، 08 أوت 2023، في: برلمان ليبيا يحدد ملاحظاته على قوانين الانتخاب.. وهذه أبرزها | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com)

لا يمكن الجزم بطبيعة أي من المتغيرين فيما إذا كان هذا مستقلا أم تابعا، لكن في حالة انهيار الدول في سياق ما بعد الحروب الاهلية والثورات المسلحة وفي بيئة دولية تميزها التنافسية على الطاقة والنفوذ وملء الفراغ في هذه البلدان، فمن الطبيعي القول والحكم بتبعية المتغيرات الداخلية لصالح الفواعل الخارجية، وهذا من خلال إتّباع نموذج تحليلي لقياس هذه الفرص إعادة بناء دولة في سياق ما بعد الصراع عن الحراك الشعبي والحروب الأهلية (انظر الفصل الأول)، كحالة ليبيا الآن، لاستشراف مساراتها وأفق العملية السياسية خلال الفترة الانتقالية، ويمكن تقسيم ذلك على 03 مراحل وفق النموذج المقترح في الفصل الأول:

4) المرحلة الأولى: تصنيف تأثير هذه الثورات الشعبية على بنية الدولة من خلال مدخلين:

- هيكلية التعبئة المتغيرة:

أي تحديد طبيعة القوى الشعبية والنخبوية ونسبها الكمية والنوعية، وتنقسم طبيعة الجماعات السياسية في ليبيا إلى ما يلي:

- نخب سياسية حققت أداءً جيدًا قبل 2011، وهي طبقة المتعاملين الاقتصاديين وبعض التكنوقراط.
- سياسيون محليون في المدن يمثلون مجتمعات محلية لسكان تلك المدن.
- زعماء قبائل سواء بمناطق الشمال الشرقي أو الغربي، أو ممثلو الطوارق والتبو جنوبا الذين تذبذبت مراكزهم وترتيبهم لدى السلطات الليبية الجديدة مقارنة بما قبل 2011.
- أحزاب سياسية جديدة بخلفيات أيديولوجية دخيلة عن المجتمع الليبي كجماعة الإخوان المسلمين.
- طبقة ليبيين مثقفة مقبلون على الممارسة السياسية لأول مرة منذ 2011، بما في ذلك فئة النساء.

وبما أن النخبة هي القادرة على قيادة التغيير، فتحتوي ليبيا على ثلاثة أنواع من النخبة الحكومية:[1]

- ✓ نخبة منتجة للمعرفة والأفكار هم التكنوفراط الذين لا ينتمون إلى تشكيلات سياسية محددة.
- ✓ نخبة تكنوقراطية مزودة بخبرات فنية وإلمام بقطاعات حيوية ممثلة في إطارات عسكرية جيدة التكوين.
- ✓ مثقفون مسيسون حملة أيديولوجيا أو ممن يدعون إلى أيديولوجيا جديدة مختلفة عن الأولى.

كان الاعتماد على هذه النخب متباينا فيما بينها منذ إعلان استقلال ليبيا 1951: فالمرحلة الأولى تم الاستعانة بالمثقف المناضل من الصنف الأول أعلاه إلى غاية 1969 وبداية مرحلة جديدة تعتمد فيها السلطة على الصنف الثاني من التكنوقراطيين جيدو التكوين من العسكر، وبعد 1980 تجلى الاعتماد على النخب المؤدلجة [1].

[1] رشيد علوش، " النخبة والمجتمع في ليبيا وإشكالية بناء الدولة بعد 2011"، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، مج 06، ع 02، جوان 2020. ص 228.

لكن مع رواج العولمة ومطلع الالفية الثالثة، بدأت النخبة الحاكمة من الصنف الثالث تتلاشى وتضعف تحت ضغط دولي متزايد وعزلة مقلقة لهذا النظام، وبرزت نخبة من الصنف ذاته بأيديولوجيا مغايرة تمكنت من إسقاط النظام بنخبته الأيديولوجية التقليدية (**القذافي**) وجاءت نخبة جديدة لكنها متميزة بخصائص هي: [2]

أ. نخبة متشبعة بأيديولوجيا العولمة والتحرر لكنها منقسمة على روافد فكرية وسياسية كثيرة وأخرى دخيلة على المجتمع الليبي.

ب. غياب الثقة بين النخب السياسية الحاكمة تجسد أطروحة **هوبز:** "حرب الكل ضد الكل".

ت. غياب رؤيا واضحة وانعدام مشروع نهضوي قوي لدى تلك النخب، سوى الصراع على السلطة والموارد.

ث. غياب الروح الوطنية لدى النخب السياسية الليبية بالنظر لحدة الاستقطاب الخارجي ورعاية المصالح الأجنبية دون مصلحة الوطن والشعب الليبي، ما يرهن مستقبل العملية السياسية في البلاد.

ج. تبعية النخب السياسية لقادة الميليشيات والمجموعات المسلحة.

هذا الواقع أنتج نفورا لدى المجتمع وحالة عدم ثقة في السلطات مستمرة منذ ما قبل 2011 ولو أنها كانت تأمل في تغيير حقيقي بعد سقوط نظام **القذافي**. يظهر هذا جليا في نسب المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية في 25-06-2014 وأفرزت "مجلس النواب الليبي"؛ حيث بلغت نسبة المشاركة الوطنية 18% فقط من مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية[3]، كما هذه النخب انشغلت بالمصالح الضيقة وحسابات القبيلة والثأر وتصفية الحسابات، فيما تم تعددت النخب من الصنف الثاني (نخبة تكنوقراطية مزودة بخبرات فنية وإلمام بقطاعات حيوية ممثلة في إطارات عسكرية جيدة التكوين) حيث عرفت قيادة المؤسسات الأمنية والعسكرية انشطارا وتفتيتا لمؤسساتها، بينما كان يفترض أنها الوحيدة –تحت سلطة الدولة– من يحتكر وسائل الاكراه المادي المباشر وسطوة الجماعات المقاتلة، فصارت عاملا في فشل عملية "إعادة بناء الأمة–الدولة" و التنافس على الشرعية دفع هؤلاء الليبيين الساسة إلى تقديم تنازلات إلى الخارج بما وصفه "إضعاف الدولة الضعيفة"[4].

في 6 نوفمبر 2021 وقبيل موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 24-12-2021، وقعت أحزاب ليبية من تيارات مختلفة على "ميثاق شرف" تعهدت فيه على الدفع بإجراء الانتخابات في موعدها[5]، غير أن فشل تأجيلها دل أيضا على ضعف النسيج الحزبي ودون قواعد شعبية تجعلها فعالة في التأثير السياسي.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 228.

[2] المرجع نفسه.

[3] " مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب"، **مجلس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا**، مرجع سابق.

[4] طارق متري، **المرجع السابق**، ص 134.

[5] الاحزاب التي وقعت على الميثاق خلال الاجتماع المنعقد في العاصمة طرابلس؛ 06 نوفمبر 2021 هي: المؤتمر الوطني الحر، الحزب المدني الديمقراطي، حزب الدستور، حزب حركة المستقبل الليبية، حزب العدالة والتقدم، حزب امل ليبيا، حزب التجمع الليبي الديمقراطي، حزب الوطنيين الاحرار، حزب الشعب، حزب التوافق الوطني، حزب السيادة الوطنية، حزب دولة المواطن، حزب المد الوطني، حزب تيار المشروع الوطني، حزب الحركة الوطنية، حزب المسار

- تحديد قوة الدولة ومرونة الأنظمة السياسية:

بالنسبة للنظام السياسي قبل 2011 كان يملك نوعا ما القدرة على التكيف مع مدخلات بيئته المحلية، من خلال قدرة **القذافي** على بناء مركز للسلطة وإقامة نوع من التوازنات بين الفواعل الشعبية والقبلية في بيئته[1]، وكان مرنا في التملص من ضغوط البيئة الخارجية من خلال تغييره توجهات سياساته الخارجية تجاه افريقيا بدل المنطقة العربية وتقديم تنازلات للقوى الخارجية مكنته من تجاوز عزلته الدولية نوعا ما[2].

بعد 2011؛ انتهت الأيديولوجية الهيكلية للسياسة الخارجية المتبعة من قبل، كما أن قدرة الأجسام السياسية التي تشكلت في خضم الانتفاضة (المجلس الوطني الانتقالي) وطيلة المرحلة الانتقالية؛ متدنية على التكيف مع المعطيات الجديدة في بيئة ثابتة القيم منذ 40 سنة، كما أن تشكيلة المجلس الوطني الانتقالي لوحده فقط كعينة، قللت من فرص إمكانية حدوث انتقال ديمقراطي، فهذه حالة تختلف عن حالات المنطقة العربية ما بعد الحراك العربي 2010؛ حيث استمر فيها الطابع العسكري للنخب الحاكمة ولم تأخذ شكل التعبئة الديمقراطية مع استمرار الهياكل القبلية بنفس عناصر المعارضة والتقسيم[3]. إذن لا يمكن الحديث عن وجود مرونة هذا الكيان السياسي الرئيسي باعتباره تعرض للإضعاف وهو في حد ذاته ضعيف[4]. وفيما يلي المؤسسات السياسية التي وإن ميّزها الصراع والتخبط في التشريع وعدم الانسجام؛ تؤدي وظائف النظام السياسي في المرحلة الانتقالية:

المؤسسة السياسية	تاريخ الإنشاء وطبيعته	وظيفته السياسية والمهام الأساسية
المجلس الوطني الانتقالي برئاسة "محمود جبريل" (بالتعيين والتفويض الشعبي التقليدي)	أنشئ في فبراير 2011، وضم 33 عضوا من الشخصيات الوطنية؛ من مختلف المدن اللّيبية، وتشكيلة أخرى تمثّل الشّؤون السّياسية والاقتصادية والقانونية والعسكرية من شّباب ونّساء ومساجين سياسيين.	إدارة المرحلة الانتقالية، تعيين مكتب تنفيذي له بمثابة حكومة مؤقتة، تولى مهاما سّياسية كتنسيق الاتصال الخارجي، وملء الفراغ بعد إسقاط نظام "معمر القذّافي"، إعلان الدستور المنظم للمرحلة الانتقالية، التعيين في المناصب السيادية والقنصليات بالخارج، والاشراف على الانتخابات التشريعية 2012.
المؤتمر الوطني العام/	أفرزته انتخابات 07-07-2012؛	وضع دستور جديد (بعد 2012)، تسمية رئيس

الديمقراطي، حزب صوت العمال، حزب الازدهار والتقدم، حزب التجديد، حزب تجمع الصف الوطني، حزب التعاون الوطني، حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، حزب دعم الشريعة وحزب تيار الوسط، وتم التوقيع على ميثاق شرف في سبيل إنجاح موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 24-12-2021. **انظر**: "رابطة الاحزاب الليبية تتعهد في ميثاق شرف وقعته اليوم بالعمل موحدة على منع التدخلات الأجنبية والامتثال لنتائج الانتخابات واحترام ارادة الشعب والحفاظ على سيادة الوطن ووحدة ترابه"، **وكالة الأنباء الليبية الرسمية (وال)**، 06-11-2021، في: وكالة الأنباء الليبية - رابطة الاحزاب الليبية تتعهد في ميثاق شرف وقعته اليوم بالعمل موحدة على منع التدخلات الا جنبية والامتثال لنتائج الانتخابات واحترام ارادة الشعب والحفاظ على سيادة الوطن ووحدة ترابه(lana.gov.ly) .

[1] Jean-François Daguzan,& Jean-Yves Moisseron, Ibid, p 81-80.

[2] نور الهدي بن بتقة، مرجع سابق، ص ص. 153-160.

[3] Jean-François Daguzan,& Jean-Yves Moisseron, Ibid, p 92.

[4] طارق متري، **المرجع السابق**، ص 134.

منتخب	بموجب الإعلان الدستوري 2011 وتعديلاته؛ ضم 200 عضوا أغلبيتهم من التّيار اللّيبرالي والإسلامي.	الوزراء، وكان بفترض أن تنتهي مهامه عام 2014 بانتخاب مجلس نيابي ليبي كهيئة تشريعية جديدة. تولى مهام التشريع والمصادقة على الموازنة والرقابة.
المجلس الأعلى للدولة/ بالتفويض من المؤسسات الممثلة	تشكل من أعضاء المؤتمر الوطني العام 2012، ويقول منتقدوه إنه يفتقر للشرعية الشعبية، ويُتهم رئيسه خالد المشري بعلاقته بالجماعات الإسلامية التي خسرت في انتخابات 2014.	يعتبر الغرفة الثانية الاستشارية للبرلمان ودوره استشاري بموجب اتفاق الصخيرات عام 2015، وأي تعديلات كبيرة في الدستور أو تشكيل حكومات جديدة يفترض أن تتطلب موافقة المجلسين للحصول على الدعم الدولي.
مجلس الوزراء / بالتعيين بمعيار التوازنات الجهوية	أعلى هيئة تنفيذية في البلاد، وتترأسها رئاسة الوزراء ويتولى رئيس المجلس الرئاسي تعيين الوزراء على أساس الخبرة والكفاءة في مجالاتهم الوزارية المختلفة. يتم تشكيل المجلس بموجب الدستور.	تطبيق السياسات العامة وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. كما يتمكن المجلس من إصدار القرارات والتعليمات اللازمة لتنفيذ سياسات الحكومة ويتم عرضها على رئاسة الجمهورية ومجلس النواب للمصادقة
مجلس النواب / منتخب	انتخب في 2014 كهيئة تشريعية بـ200 عضو بعهدة مدتها 4 سنوات، وفي عام 2021 تم إجراء انتخابات جديدة وانتخاب مجلس نواب جديد.	يتولى المجلس صلاحيات تشريعية ورقابية، بما في ذلك إقرار القوانين والميزانية العامة والموافقة على التعيينات الحكومية. يقع مقر المجلس في مدينة طرابلس.
حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج / معينة	تشكلت في 01-01-2016 بموجب اتفاق الصخيرات 17-12-2015، برعاية الأمم المتحدة.	إلى جانب مهام تنفيذ السياسات العامة؛ مهمتها الأساسية إصدار الدستور خلال ولايتها المحددة بعام واحد من تاريخ نيلها ثقة مجلس النواب وفي حال عدم الانتهاء من إصدار الدستور خلال عامها الأول؛ يتم تجديد ولايتها تلقائيا لعام إضافي فقط. وتنتهي ولايتها مباشرة فور تشكيل السلطة التنفيذية بموجب الدستور الليبي أو انقضاء المدة المحددة لها أيهما أقرب.
حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة/ معينة	عينت خلال مؤتمر أممي في فترة توقف القتال عام 2020، ضمت شخصيات من عدة تيارات سياسية،	توحيد السلطة التنفيذية (الحكومات المتصارعة) تعمل مع مجلس رئاسي معين، ويحل كلاهما محل حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وتُحَل الحكومة الموازية في الشرق المدعومة من مجلس النواب. في مارس 2021 وافق مجلس النواب عليها.
حكومة مكلفة موازية برئاسة	عينها مجلس النواب فبراير 2022	أدى باشاغا وحكومته اليمين الدستورية أمام مجلس

فتحي باشاغا، تم استبعاده ماي 2023، وعين أسامة حماد مكانه	بزعم انتهاء تفويض حكومة الوحدة الوطنية (الدبيبة) 24-12-2021. لإخفاقها بتنظيم انتخابات في ذاك الموعد.	النواب لتولي مهام حكومة الدبيبة (حكومة الوحدة الوطنية)، لكنه لم يتمكن من دخول طرابلس أو السيطرة على أي مؤسسة حكومية، ما عمّق من الأزمة
مجلس رئاسي (03 أعضاء) برئاسة عبد الله اللافي كرئيس للدولة.	عُين خلال مؤتمر رعته الأمم المتحدة عقب وقف إطلاق النار بين قوات **حفتر** وقوات حكومة الوفاق في طرابلس	ويمثل الأقاليم الليبية الرئيسية الثلاثة في الغرب والشرق والجنوب، مهمته توحيد السلطة العليا ريث تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية
المحكمة العليا / الاختيار من بين القضاة	تكون موضوعا لتعديلات دورية (الصراع السياسي) على قانون القضاء؛ في 2012 أصدر المجلس الانتقالي قانون 33 (2012) لإعادة تنظيم المحكمة العليا، ثم بقي محل تجاذبات (2014، 2015، 2016 ... الخ)	ورد في الباب المتعلق باختصاص الدائرة الإدارية بالمحكمة العليا، من قانون رقم 11(2021) بشأن تعديل قانون نظام القضاء؛ تختص الدائرة الإدارية بالمحكمة العليا بالفصل في الطعن على قرارات المجلس الأعلى للقضاء النهائية وتتصدى لموضوع الطعن حال قبوله، بذات الإجراءات التي تخضع لها الطعون على القرارات الإدارية.
المحكمة الدستورية العليا	أنشأها مجلس النواب في بنغازي شرقا في 29-03-2023. وكانت قد تضمنتها مسودة مشروع الدستور سنة 2016	تضمن القانون رقم 5 لسنة 2023 الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية في ليبيا، بأنها تختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح الصادرة والمنظمة لعمل السلطة التشريعية، وتتولى تفسير نصوص القوانين إذا أثارت خلافا في التطبيق.
المجلس الأعلى للقضاء	هيئة لإدارة السلطة القضائي. يتألف من رئيس المجلس ونائبه، وقضاة ومدعين عامين ومحامين وأعضاء معينين بموجب قوانين ولوائح خاصة بالقضاء.	إدارة القضاء في ليبيا وتنفيذ السياسات القضائية والإشراف على القضاة والمحامين وتوفير الدعم القانوني للمحاكم، وتعزيز مبادئ العدالة والمساواة وحماية حقوق المواطنين وإنفاذ القانون بكفاءة ونزاهة.

جدول 26أبرز المؤسسات السياسية المتصارعة على السلطة في ليبيا بعد 2011 إلى 2023.-**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على النصوص القانونية بالجريدة الرسمية على بوابة المجمع القانوني الليبي: https://lawsociety.ly/

بالإضافة إلى هذه المؤسسات السياسية، هناك النظام الإداري والمؤسسات الاقتصادية للدولة كـ؛ المؤسسة الوطنية للنفط، ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي، التابعة لقطاعات وزارية. أما المؤسسة العسكرية فورثت مكانة مركزية للقائد الأعلى للجيش الليبي من النظام القديم، حيث يتولى قيادة الجيش الليبي وإدارة القوات المسلحة في البلاد، لكن خلال الفترة الانتقالية تشهد المؤسسة هي الأخرى صراعا قويا وعنيفا بين قياداتها العسكرية.

بالمعيار الوظيفي فشلت هذه المؤسسات في إدارة المرحلة الانتقالية رغم ضخامة الإيرادات المالية وحجم الميزانية السنوية، والتي تجاوزت تخصيصات ميزانيتها على سبيل المثال في 2022؛ 89 مليار دينار ليبي[1] (نحو 21 مليار دولار أمريكي) بينما بلغ حجم الإنفاق بنهاية السنة نفسها 127.9 مليار دينار ليبي (26.7 مليار دولار) حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي[2]. لقد عرف النظام السياسي في ليبيا منذ 2011 تقسيما وتفتيتا سلطويا من قبل الأطراف المتصارعة فيما بينها. يقول **جويل ميجدال** في شرحه لعمل الدولة في المجتمع وأي منهما يكون فاعلا رئيسيا على الآخر: يجب على الدول زيادة سيطرتها الاجتماعية (على المجتمع) ولكن بانعدام القدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية لأداء مهامها ومستندة في ذلك على أدوات قانونية وبضوابط اجتماعية قائمة، ستواجه هذه الدول صعوبات خطيرة في استجابتها المطلوبة تجاه الأفراد والجماعات في جميع أنحاء البلاد[3]. احتلت ليبيا المرتبة 17 دوليا من حيث هشاشة الدولة، ويظهر الجدول التالي قدرات النظام السياسي وطبيعة تكيفه مع بيئته الداخلية حسب مؤشر هشاشة الدولة Political Indicator Trends-Libya 2006–2023 :

	شرعية السلطة		الخدمات العامة		حقوق الانسان		متوسط جميع المؤشرات	
السنة	2010	2022	2010	2022	2010	2022	2010	2022
درجات القيمة	7.3	9.4	4.2	7.7	8.3	8.8	5.75833	7.85833

جدول 27 قياس مستوى أداء وظائف النظام السياسي في ليبيا حسب مؤشر النظام السياسي 2010-2022. -**المصدر**: صندوق السلام الدولي على: *Country Dashboard | Fragile States Index*

يبين الجدول حسب التقرير السنوي بشأن ترتيب مستويات هشاشة الدول الذي يعده صندوق السلام ومجلة **فورين بوليسي** في الولايات المتحدة سنويا منذ 2005[4]؛ حالة عدم تكيف ولا استقرار حاد لدى مراكز السلطة/السلطات الليبية منذ سقوط النظام السياسي 2011، ففي الوظائف الثلاثة الرئيسية التي يفترض أن يقوم بها النظام السياسي/الدولة؛ يعكس تدنيًا في مؤشري: حقوق الإنسان وشرعية النظام السياسي بالرغم من أنهما كانتا قبل 2010 متدنية أصلا، لكن في عدم لا استقرار سياسي يعكسه أداء النظام السياسي 2010 في الوظائف العامة

[1] قانون رقم 3 لسنة 2022 م باعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2022 م، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 3 السنة الأولى. دولة ليبيا. يناير 2023.

[2] أحمد الخميسي، " 23.3 مليار دولار حجم موازنة ليبيا في 2023"، **جريدة العربي الجديد**، 02 فبراير 2023، في: 23.3مليار دولار حجم موازنة ليبيا في 2023(alaraby.co.uk)

[3] Sherine Nabil El Taraboulsi, State Building and State-Society Relations in Libya (1911 – 1969): An Examination of Associations, Trade Unions and Religious Actors , Submitted to the Department of International Development Social Sciences Division, in **fulfilment of the requirements for Doctor of Philosophy (DPhil)**, (University of Oxford, UK, March 2020), p 75-76, in; https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid:39adcc35-64cc-4d2a-8e92-841f02d0ff5d/files/dzp38wc62h

[4] يقوم صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي في الولايات المتحدة منذ سنة 2005 بإعداد هذا التقرير السنوي يضم قائمة ترتيب الدول المعترف بها في الأمم المتحدة من حيث مستويات هشاشة الدولة، ويستند التصنيف على مجموع الدرجات إلى 12 مؤشر (اجتماعية؛ الضغوط الديمغرافية، الحركة الهائلة للاجئين والمشردين، هجرة الادمغة. مشرات اقتصادية: التنمية وحالة التدهور الاقتصادي. مؤشرات سياسية: شرعية الدولة والنظام السياسي، مستوى الخدمات العمومية، وضع حقوق الانسان، الأجهزة الأمنية، السيادة أمام التدخل الخارجي في شؤونها، حركية النخب...) ويتم الحساب بالنسبة لكل مؤشر، باعتماد تصنيفات على مقياس من 0 إلى 10، و0 يدل على الأكثر إستقراراً بينما تدل درجة 10 على الأقل إستقراراً، فكلما كانت الدرجة مرتفعة كلما انعدم الاستقرار في المؤشر الذي يعكس جانبا من هشاشة الدولة أو متانتها، ثم يتم احتساب القيمة الإجمالية من مجموع 12 مؤشر وتوضع على مقياس من 0-120 لنحو 179 دولة في العالم، ويتم استقاء هذه المعطيات من مختلف منصات البيانات الرسمية للدول وتقارير البنك الدولي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. للمزيد يرجى الاطلاع على موقع صندوق السلام الدولي: Fragile States Index | The Fund for Peace

Public Services محققا درجة 4.2 سنة 2010، وبالتالي أثر كل ذلك على متوسط كل المؤشرات average of all indicators بارتفاع سلبي من درجة 5.75833 إلى 7.85833 عام 2022.

سيتم الاعتماد على مؤشرات هشاشة الدولة لاحقا بالنسبة لقدرات الاقتصاد الليبي، ولكن قبل ذلك، سيتم تحديد مستويات الفاعلية للقوى الفاعلة ما بعد الثورة:

5) **في المرحلة التالية**، وفي المرحلة الانتقالية الليبية الراهنة، يتركز البحث على الأصناف الخمسة (انظر الفصل الأول) لمعرفة قدرة المتغيرات الداخلية والفواعل الليبية على تحقيق النقلة المرجوة؛ إما إعادة بناء دولة حديثة أو إعادة إنتاج النظام السياسي رديء، ويفترض وجود 05 أصناف منتشرة في كال حالات الدول العربية ما بعد 2010: [1]

- الحركات الديمقراطية الشبانية المناهضة للنظام: عادة وفي المطلق تكون هذه الحركات في الوطن العربي ما بعد 2011 (بعد أحداث الربيع العربي) غير مهيكلة حزبيا ولا نقابيا، فنسبة هذه الفئة مرتفعة وتعاني من مشاكل كبيرة كالبطالة[2].

في الحالة الليبية ما بعد 2011؛ وتحديدا بعد تشكيل المؤتمر الوطني العام ثم مجلس النواب، وقيام كل منهما بإصدار تشريعات وقوانين كثيرا ما كانت متضاربة ومتناقضة فيما بينها، كان واضحا التخبطُ التشريعي الذي ذلّ على هشاشة السلطة التشريعية بما وضع كيان الدولة على المحك ومهددة بالاندثار[3]. وبالنسبة للحركات الشبانية الديمقراطية الليبية فيمكن تحديد توجهاتها السياسية تجاه النظام السياسي بأنها معتزلة إياه إن لم نقل "مناهضة" من خلال نسب المشاركة الانتخابية في الاستحقاقات التي عرفتها ليبيا بعد 2012 (انتخابات مجلس النواب، واختيار أعضاء ممثلين للجهات والاقاليم في الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور 2013)، وإذا كان العامل الأمني هو الحائل في مشاركتها، فإن الاحصائيات عن نسب البطالة قد تساعد في معرفة مستويات الرضا والقبول عن أداء السلطة، حيث بلغت نسبة البطالة 19.6%، حيث انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 50% بعد 2011، إذ كان يمكن أن يرتفع بـ 68% لو اتبع الاقتصاد اتجاهاته المرسومة قبل 2011، وكان يفترض أن يبلغ نصيب الفرد من الدخل نسبة 118% لو لم ينشب حراك 2011 وهذا الصراع، وانخفض النمو الاقتصادي في ليبيا في 2022 بسبب الصراع في إنتاج النفط، فسجّل الاقتصاد الليبي انكماشا بـ 1.2% في 2022[4].

[1] رايموند هينبوش، مرجع سابق، ص ص. 96-99.
[2] المرجع نفسه.
[3] جمال الطاهر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 1681.
[4] البنك الدولي في ليبيا (تقرير)، **موقع البنك الدولي**، 04-04-2023، في: البنك الدولي في ليبيا(albankaldawli.org)

توجهت الحركات الشبانية المناهضة للنظام السابق وممارساته وتتويجا لانتفاضة 17 فبراير؛ إلى تشكيلات سياسية أخذت تنظم نفسها للانصهار في أحزاب سياسية تسعى إلى الحشد للوصول إلى السلطة. في ماي 2012 أصدر المجلس الوطني الانتقالي قانونا بشأن تنظيم الأحزاب السياسية ومسائل الانضمام إليها من طرف الليبيين وطريقة تمويلها وعملها[1]، بعد أن كانت ممنوعة منذ 1972 واعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون الليبي قبل 2011[2]. كانت أولى تمظهرات العمل الحزبي بعد 2011 داخل أطر مؤسسية رسمية من خلال؛ المؤتمر الوطني العام، وانقسم المؤتمر إلى تيارين؛ ليبرالي بأحزاب تحالف القوى الوطنية التي وبطبيعة الحال لا يستطيع حزب سياسي ناشئ منها أن يحوز على قاعدة قوية له لوحده، وتيار إسلامي يقوده حزب العدالة والبناء، وظل التنافس بينهما على تشكيل الكتل السياسية البرلمانية، واستقطاب القوائم المستقلة والأحزاب الصغيرة خلال جلسات المناقشات البرلمانية، والمحاصصة الحزبية في الحكومة والأجهزة التنفيذية والمناصب السامية، لكنها عدمت التأثير المجتمعي فيما بعد لجملة من الأسباب:[3]

- سيطرة العامل الجهوي والفئوي والقبلي بدل العامل الأيديولوجي في التشريع والتقنين.
- استخدام التشريع للإقصاء والاستبعاد على غرار قانون العزل السياسي الذي أفرغ المشهد السياسي.
- القرار رقم 30/2013 القاضي باستقلالية أعضاء المؤتمر عن متابعة وتوجيه ورقابة الأحزاب التابع لها.
- ضعف التنظيم الحزبي والصراع بين الأحزاب، وانتقاله إلى الشارع واستخدام العنف بأشكاله المختلفة.

هذه الأسباب جعلت الحراك الحزبي بعيد عن قوى الحراك الشعبي، ومنعتهم من أداء دورها المنصوص عليه في قانون الأحزاب السياسية في "تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتعمل على توعية المواطنين وتمثيلهم سياسيا"[4]، عكسته تدنى نسبة المشاركة الانتخابية في انتخابات مجلس النواب سنة 2014 بـ 18% فقط من مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية[5]، وماتزال الأحزاب تفتقر لقوة الوعاء الشعبي والقاعدة النضالية. وتؤكد

---

[1] قانون رقم 29 لسنة 2012 م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 5 السنة الأولى، صادرة بتاريخ 22-05-2012. ليبيا.

[2] نصت المادة 02 من قانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية على أن "الحزبية خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي. ويقصد بالحزبية كل تجمع أو تنظيم أو تشكيل أياً كانت صورته أو عدد أعضائه يقوم على فكر سياسي مضاد لمبادئ ثورة الفاتح من سبتمبر" وجاء في المادة 03 من القانون ذاته "يعاقب بالإعدام كل من دعا إلى إقامة أي تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور بموجب هذا القانون، أو قام بتأسيسه أو تنظيمه أو إدارته أو تمويله أو أعد مكاناً لاجتماعاته، وكل من إنضم إليه...". للمزيد يرجى الاطلاع على: قانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، نشر في 30 ماي 1972، الجريدة الرسمية لسنة 1972 م العدد 29 السنة العاشرة. ليبيا.

[3] عمر محمد حميدان، " التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير (2)"، **مركز الجبهة الوطنية للدراسات**- طرابلس، في: التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير (2) – مركز الجبهة الوطنية للدراسات(jabhastudies.com) وتم الاطلاع عليه في: 10-01-2023.

[4] تنص المادة 04 من القانون تنظيم الأحزاب على: " تسهم الأحزاب السياسية في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتعمل على توعية المواطنين وتمثيلهم سياسيّاً"، القانون رقم 29 لسنة 2012 م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 5 السنة الأولى، ليبيا، 2012.

[5] " مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب"، **مجلس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا**، مرجع سابق.

المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا افتقاد الانتخابات السابقة الدور الفعال للأحزاب في التوعية والمراقبة وتحفيز الناخبين ودون برامج محددة، فهي مقيّدة وتعاني التمويل ومشاكل تشريعية[1].

بالعودة إلى محاولة تحديد الحركات الشبانية الحقيقية في ليبيا، فيمكن تصنيفها –إحصائيا لاختبار الفرضيات التي تم تحديدها في المقاربة التحليلية لقياس تفاعل الأطراف السياسية في سياق ما بعد الثورات الشعبية (انظر المبحث الأخير من الفصل الأول) – كالتالي: [2]

f. الحركات الإسلامية المتشددة، يعتبر وجود الحركات السياسية ذات التوجه الإسلامي المتشدد ظاهرة جديدة في ليبيا باعتبار أيضا أن الحزبية لم تكن موجودة أصلا خلال فترة نظام **القذافي** باعتبارها "جريمة" يعاقب عليها القانون سابقا[3]، لكن وجود الفكر الإسلامي في ليبيا تركّز في مدن الشرق (بنغازي) التي كانت تشكّل شبه منفى ونقطة التقاء لكوادر حركة الإخوان المسلمين المصريين منذ 1949، وكان نشاطها محدودا وسرّيا إلى غاية سنة 1997، واعتقال نحو 150 متهما بالانتماء إليها وحكم بالإعدام على المراقب العام ونائبه وأحكام بالسّجن ضد باقي المعتقلين[4]. في عام 2005 عمد النظام السياسي الليبي إلى إقرار إصلاحات سياسية ومشروع بناء دستور جديد للبلاد تتكفل لجنة تقنية عليا بصياغة مسودته تحت إشراف المحكمة العليا لكنه ظلت رهينة أدراج مؤتمر الشعب العام [5]، فيما قاد النظام السياسي آنذاك مفاوضات مع بقايا الجماعات المتطرفة التي عادت من حرب أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي سابقا والمتهمين بمحاولة انقلابية ضد نظام الحكم في التسعينات، وأفضت تلك المفاوضات بإطلاق سراح عدد من هؤلاء المعتقلين من السجون، لكن أغلبهم عاد للنشاط بعد 2011[6]، ويمكن إيجاز الحركات التي تدّعي التوجه الإسلامي في ليبيا كالتالي:

- الحركة الإسلامية للتّغيير: بدأت بنحو 8.000 عنصر مشارك في الانتفاضة المسلحة 2011، متأثرة بالحراك الشعبي في مصر وتونس. [7]

[1] "انطلاق فعاليات المنتدى الأول للأحزاب والانتخابات"، بيان صحفي حول فعاليات المنتدى الأول للأحزاب والانتخابات الذي تنظمه المفوضية بالتعاون مع جامعة ليبيا المفتوحة تحت شعار "الحزب الداعم والدافع للعملية الانتخابية"، **موقع المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات – ليبيا**، 19-06-2023، في: انطلاق فعاليات المنتدى الأول للأحزاب والانتخابات - المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات(hnec.ly)

[2] رايموند هينبوش، مرجع سابق، ص ص. 96-99.

[3] قانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، مرجع سابق.

[4] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص 39.

[5] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **مرجع سابق**، ص 69.

[6] كريستوفر س.شيفيس، جيفري مارتيني، مرجع سابق، ص 25-26.

[7] جهاد عودة وآخرون، **الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.01، 2015)، ص 11.

- الجماعات السلفية: كانت موجودة نسبيا حتى قبل 2011 وتدعو لـ "طاعة الحاكم ولو كان ظالما"، وبعد 2011 شاركت بمترشحين عنها في انتخابات 2012 بحزب سياسي "الأصالة والتّجديد" لكنها لم تنل تأييدا شعبيا بسبب اتهامات ضدها باستخدام السلاح وأعمال عنف بعد فبراير 2011.[1]
- الكتائب المسلحة في ليبيا بعد 2011: في خضم اشتداد المعارك بين القوات النظامية التابعة للقذافي ومسلحي المعارضة، وزيادة تدفق الأسلحة من الخارج، ثم تأكيد سقوط النظام السياسي في أكتوبر 2011، انتشرت الكتائب المسلحة المتطرفة متأثرة بالخطاب الديني المتشدد، الذي غطى الخطاب السياسي المهتم بالمصالح الضيقة لقادة الأحزاب الفتية، ومن هذه التشكيلات المسلحة: كتائب أنصار الشريعة الإرهابية وذات علاقات خارجية قوية[2]، ألوية الشّيخ "عمر عبد الرّحمان" المتورطة في هجمات مسلحة في بنغازي؛ ضدّ اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر، القنصلية الأمريكية، وموكب للسّفير البريطاني (2012-2014) [3]، تنظيم "داعش" الذي كان مسيطرا على سرت وطرابلس في 2015-2016 قبل استردادها[4]، تنظيم "غرفة العمليات المشتركة للثّوار اللّيبيين" المتهمة باختطاف الوزير الأول "علي زيدان" [5]، كتائب شهداء أبو سليم" بمدينة درنة[6]، وكتائب مسلحة أخرى يبينها الجدول التالي:

ميليشيات طرابلس والغرب	ميليشيات الشرق وبنغازي	م الجنوب
فجر ليبيا-المجلس العسكري للزّنتان-كتيبة القعقاع-كتيبة الصواعق-المجلس العسكري لطرابلس-كتيبة النواصي وقوات الردع الخاصة-اللجنة الأمنية العليا-قوات درع ليبيا- تجمع ميليشيات مصراتة-غرفة ثوار ليبيا- تنظيم "داعش"	الجيش الوطني الليبي (حفتر)- جيش برقة وقوة حماية برقة- لواء الصاعقة- أنصار الشريعة-كتائب شهداء 17 فبراير- كتائب راف الله السحاتي- كتيبة شهداء أبو سليم- كتيبة جيش الإسلام في درنة-تنظيم الدولة "داعش"-جماعة التوحيد والجهاد-جماعات صغيرة أخرى	ميليشيات: التبو- الطوارق- القبائل العربية

جدول 28 الجماعات والميليشيات المسلحة ومناطق نشاطها في ليبيا 2011-2015. -**المصدر**: خالد حنفي علي، **أبعاد وجهود تسوية الصّراع اللّيبي من منظور حساسية النّزاعات: مسارات متشابكة إدارة الصّراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر 2015. ص. 71.

أوضح تقرير **أمنيستي** لعام 2021 بأن أفراد الميليشيات القوية ما يزالون خارج نطاق تأثير المتابعات القضائية، المفترض أن تكون في عملية بناء السلام والعدالة الانتقالية كمتطلبات للمصالحة الوطنية[7]، ضمن إطار عملية إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد النزاعات المسلحة. ارتبط بعض الميليشيات بوزارتي الداخلية والدفاع في

[1] نزار كريكش، "الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل"، **مركز دراسات الجزيرة**، الدوحة، 06 سبتمبر 2016، ص 07.
[2] المرجع نفسه، ص 04.
[3] جهاد عودة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 68.
[4] Nabli Béligh, Op.cit.
[5] خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص ص. 61-71.
[6] جهاد عودة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 86.
[7] « Libye. Dix ans après le soulèvement, des membres de milices violentes échappent toujours à la justice et sont même récompensés », (communiqué de presse) **Amnesty International**, Février 17, 2021.in : Libye. Dix ans après le soulèvement, des membres de milices violentes échappent toujours à la justice et sont même récompensés (amnesty.org)

الحكومة المدعومة من الأمم المتحدة، بينما ترتبط أخرى بـ"الجيش الوطني الليبي" التابع للحكومة الموازية لـ **فتحي باشاغا** –قبل استبعاده ماي 2023– فيما تتناحر ميليشيات الجنوب فيما بينها[1].

g. الحركات العمالية: لقياس فعاليتها تُعتَمَدُ الفرضية التالية:

"كلما اتفقت الحركات العمالية مع الحركات الإسلامية كلما كانت أدوارهم أساسية في التعبئة".

لقد بدأ نشاط الحركات العمالية الليبية منذ ثلاثينات القرن 20م، بموانئ بنغازي مع أول نقابة عمالية ليبية أسسها **رجب النيهوم** باعتراف حكومة برقة سنة 1951 ثم تنوعت الفروع النقابية، فأصبح الاتحاد العام للشغل قوة مؤثرة على قرارات الملك بأدوات الاحتجاجات إلى غاية 1969 عندها حُل الاتحاد العام للشغل وألحقت النقابات بمؤسسات الدولة باسم "الروابط العمالية"[2]، وبقيت هكذا طيلة فترة حكم **القذافي** خوفا من قوة الحركات العمالية.

تضمن الإعلان الدستوري 2011 "تكفل الدولة حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر مُنظمات المُجتمع المدني"[3]، كاعتراف لشرعية مطالب الذين شاركوا بقوة في انتفاضة 17 فبراير، لكن وإلى غاية 2014 لم يصدر المشرّع أي وثيقة منظمة للنقابات والحركة العمالية سوى لائحة تنفيذية بشأن المحاماة بتكوين مجلس نقابة عامة لها[4]، فيما تأخر إصدار أو تعديل التشريعات الخاصة بالمجتمع المدني أو النقابات وبقي الجدل حول مكانتها ضمن مؤسسات النظام السياسي كما كانت عليه قبل 2011، واكتفت بعض النقابات باستصدار قوانين ونصوص تنظيمية لها كما جرى الحال مع نقابة الصيادلة آنذاك، كما انقسم الاتحاد العام لنقابات عمال ليبيا المنشئ حديثا إلى اتحادات عمالية متصارعة وموظَّفَة في إطار صراع الحكومات الثلاثة عبر أقاليم البلاد[5].

من 2011 إلى 2014 وبسبب مشاكل التمويل، ظلت الحركات العمالية الليبية ذات طابع جمعوي، في قطاعات كالتعليم، الطاقة، السكك الحديدية والمصارف... الخ، وبعد 2014، أصبحت مجرد "تنسيقيات" فئوية تعمل فقط بما يسميه **باتريك شامبان** بـ "التظاهر الورقي" أو بيانات مكتوبة حول وقائع الفساد، الضرر الجسدي أثناء تأدية الخدمة بفعل الحرب... الخ، ومع اصطدامها باعتداءات مسلحة من ميليشيات مسلحة، للحد من محاولاتها الضغط عبر الإضراب بالموانئ، الآبار النفطية، منظومات المياه وإغلاق المؤسسات، أنتج ذلك خللا في

---

[1] « Libye ; Événements de 2018 » , rapport annuel du l'année 2018, **Human Rights Watch**, New York, janvier 2019. In : Rapport mondial 2019 : Libye | Human Rights Watch (hrw.org)

[2] عبير إبراهيم امنينة، و أم العز علي الفارسي، "دور المرأة في العمل النقابي بليبيا"، (دراسة)، (طرابلس، مؤسسة فريديريش ايبرت- مكتب ليبيا، 2022)، ص 19.

[3] المادة 15، الباب المتعلق بالحقوق والحريات، **الإعلان الدستوري لسنة 2011 م**، مرجع سابق.

[4] اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 لسنة 2014 بشأن المحاماة، الجريدة الرسمية لسنة 2014 م العدد 2 السنة الثالثة، صادرة بتاريخ 19-01-2014. في: اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 لسنة 2014 بشأن المحاماة(lawsociety.ly)

[5] امنينة، و الفارسي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

التماسك الاجتماعي بتضارب الروابط القبلية بين قادة التنسيقيات العمالية وبين رؤسائهم الإداريين، وبقي نشاطها في دائرة احتجاجات مطلبية ذات أبعاد فئوية، قبلية ومناطقية فقط، أو حركات ذات توجه تقسيمي جغرافي كحركات؛ برقة، الأمازيغ وحراك التبو[1]. في فبراير 2023 وضمن سلسلة لقاءات دورية تعقدها البعثة الأممية لحقوق الإنسان مع أطراف ليبية لإعدادِ توصيات لصناع القرار، التقى الفريق نحو 20 نقابة عمالية، حيث أكّد اتحاد العمال الليبيين: إن الحركات العمالية الليبية مضطهدة بسبب الأزمة السياسية المستمرة[2]، وهذا يعكس الواقع القانوني والميداني المتردي للحركات العمالية في ليبيا.

h. القوى المؤيدة للنظام: حسب فرضية **جوشوا ستاكر** لقياس فرص الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي؛ **فإن** تحكُّم الأنظمة في الثورات الشعبية يقلّل من فرص الانتقال الديمقراطي (حالات تونس وسوريا) وكلما زادت حدة استعمالها العنف ضد الحركات الاجتماعية؛ كلما زادت فرص انهيار الدولة وهي حالة ليبيا واليمن[3].

بالنسبة للحالة الليبية؛ فالقوى المؤيدة للنظام لا تقتصر على القوى الأمنية والجيش، بل مؤسسة القبيلة أيضا، فقد كانت أقوى من السلطة المركزية، وقد لجأت تعوّدت السلطة المركزية على الاستعانة بمؤسسة القبيلة في إخماد الاحتجاجات منذ الاحتجاجات الشعبية الكبرى عام 1964، وكان الأمر نفسه في 2011، حيث تم إرسال وزراء؛ العدل والداخلية إلى المنطقة الشرقية، ومسؤولين آخرين إلى انحاء طرابلس ليس كوزراء ومسؤولين وإنما بحكم انتماءاتهم القبلية، لكن الحركات الاحتجاجية والعمالية آنذاك (2011) نجحت في استقطاب القبيلة، وأحدث ذلك فجوة في العلاقة التقليدية بها مع السلطة المركزية[4].

أما بالنسبة للقوات المؤيدة للنظام في المؤسسة الأمنية والجيش، فتعاملت في بداية الامر مع الحركات الاحتجاجية بعنف حاد، وأدى ذلك إلى فشل مهمة المبعوث الأممي إلى ليبيا **عبد الإله الخطيب** أفريل 2011 في مهمة لحث الطرفين على التزام الحوار، وأدى تصاعد استخدام العنف من طرف النظام السياسي الليبي إلى توفير حجة –تتناقلها وسائل الإعلام والتقارير المنظمات غير الحكومية– لصالح الدول الأعضاء في مجلس الامن لاستصدار قرارين أممين (1970 و1973) التي تجيز التدخل العسكري ضد قوات النظام.

ما بعد 2011، هي فترة الانتقال من حالة السكون إلى مرحلة الحركة فور إعلان الانضمام إلى تجربة "الانتفاضة والحراك"، وهذا الأخير خلّف حالة من الفراغ أعادت البلاد إلى نقطة الصفر وأزمة دولة بشروط جديدة[5]، ففشلت السلطات المتشرذمة في بناء قاعدة شعبية مؤيدة للانتخابات، حيث أظهرت الانتخابات

---

[1] حسين سالم مرجين، "الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا - بين أزمة الدولة وانشقاقات مجتمعية: دراسة تحليلية سوسيولوجية تاريخية "، **مجلة بحوث**، م 21، ع 35، مركز لندن للدراسات والبحوث والاستشارات، 2018، ص ص. 57-60.

[2] "الحق في العمل: النقابات العمالية الليبية تسلط الضوء على نضال العمال وسط أزمة سياسية مستعصية"، **موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا**، 13-02-2023، في: الحق في العمل: النقابات العمالية الليبية تسلط الضوء على نضال العمال وسط أزمة سياسية مستعصية(UNSMIL (unmissions.org |

[3] رايموند هينبوش، مرجع سابق، ص 109.

[4] حسين سالم مرجين، مرجع سابق، ص 61-62.

[5] مليكة الزخنيني، مرجع سابق، ص 499.

التشريعية الأولى غياب الإدراك السياسي لدى المترشحين بشأن أهمية العملية حيث تعامل أغلبهم مع الانتخابات كتعاملهم مع أي نشاط اجتماعي بسيط وليس كنشاط سياسي يتطلب جس نبض الشارع والتنسيق ووضع الخطط والدعاية، وعكس ذلك النتائج الهزيلة وحصول بعض القوائم على منزلة الآحاد في جداول النتائج بأرقام 4، 6 و8 في مجتمع يزيد فيه متوسط أفراد الأُسرة الواحدة على 05 أفراد بعلاقات القرابة الأسرية القوية[1].

يفرّق **أموس بيرلميوتو** بين نموذجين من المؤسسة العسكرية؛ الأولى تقوم بدور الحاكم Ruler لتتولى مهمة السلطة المباشرة على مؤسسات الدولة، والثانية تقوم بدور القاضي أو الحَكَم Arbitrator لإدارة واجهة السلطة بشكل غير مباشر، وتدير صراعات الفاعلين، ويؤكد **مهران كامرافا** في تحليله لتطور المهنية العسكرية تنامي دورها هذا من خلال طبيعتها التحديثية والثقافة التنظيمية البيروقراطية مقارنة بباقي الفاعلين والمؤسسات، وتلاحظ **فائقة محمود** أن شرعيتها المزعومة تتقوى بشعارات دفاعية ضد الأخطار الخارجية[2]، ويمكن إسقاط هذا التحليل على الدور المتنامي للجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء **حفتر** كمؤسسة عسكرية تستفيد من خبرة جيش شبه نظامي مدعوم خارجيا؛ في ظل الواقع المتشرذم السلطات المدنية رغم إجراء استحقاقات انتخابية منذ 2012 في ليبيا[3]، تقابله قوات موالية لحكومات؛ الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبية أو حكومة الوفاق الوطني قبلها، بالإضافة إلى مجموعة "فاغنر" الروسية وميليشيات مدعومة من دول أخرى كتركيا، وهي الآن موقعة لاتفاق وقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة 2020[4] رغم تسجيل أعمال عنف متفرقة ومتواصلة.

i. حالة توازن قوى الحراك: يشير نموذج القياس لعملية أو مساعي إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراعات المسلحة/الانتفاضات المسلحة/الحرب الاهلية؛ إلى أن توازن فاعلية هؤلاء الفاعلين الأربعة (04) يؤثر في المسارات بطرائق معينة؛

- قوة (الحركات الشبانية والعمالية) + ضعف الجيش+ إسلاميين معتدلين= ارتفاع فرص التعددية.
- قوة الجيش + انقسام الإسلاميين + ضعف الحركات الشبانية والعمالية = إعادة النمط القديم.
- قوة الجيش + إسلام راديكالي + ضعف الحركات الشبانية والعمال= دولة فاشلة/ منهارة/حرب أهلية.

بالنظر إلى التفاعلات الحاصلة في ليبيا طيلة الفترة الانتقالية؛ فقد كانت الحركات الإسلامية التي تم توظيفها في الحركات المسلحة في ليبيا بمثابة فزّاعة أو مبرر يتحجج "الجيش الوطني الليبي" بقيادة اللواء **حفتر**

---

[1] مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 215-216.

[2] حسن الحاج علي أحمد، "المهنية العسكرية الجديدة والانتفاضات العربية: دراسة في العلاقات العسكرية-المدنية في مصر وسورية واليمن"، في: **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018)، ص ص. 573-575.

[3] Mohamed-Essaïd Lazib, « Construction inachevée d'une monopolisation de pouvoir, l'ascension de Khalifa Haftar en Libye », **Hérodote**, N° 182, 2021/3, pp. 63 – 74.

[4] Cyril Blanchard & Adrien Sémon, « Libye : vers une réunification bien fragile », **Revue Défense Nationale**, Éditions Comité d'études de Défense Nationale, (N° Hors-série), 2021/HS3, p 50-51 à;
https://www.cairn.info/revue-defense-nationale-2021-HS3-page-45.htm

بضرورة القيام بفعل عسكري ضده وهو ما كان فعلا في معارك بالعاصمة طرابلس أفريل 2019 [1]، وتشير الدراسات المتابعة إلى سعيه –وتصنيفه– القوة المؤهلة واقعيا للعب دور المؤسسة العسكرية القوية في ليبيا[2]، ولعل هذا الرهان هو ما جعله وجعل الأطراف الأخرى في خلاف مستمر حول اتفاق الصخيرات 17-12-2015 بشأن الترتيبات السياسية في طبيعة نظام الحكم، أو تخوف الأطراف السياسية من تغوله مستقبلا. وبالنظر إلى ضحالة التنظيمات العمالية –كما تم التطرق إليه آنفا– وانتشار الإسلام الراديكالي في الحركات السياسية المؤسسية في حركة البناء داخل المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب الليبي، أو في الميليشيات المتشددة كأنصار الشريعة –كما تم التطرق إليه آنفا– فتظهر العلاقة التالية من بين الاحتمالات الثلاثة السابقة (قوة الجيش + إسلام راديكالي + ضعف الحركات الشبانية والعمال) وبالتالي بوادر عسر بناء مؤسسات سياسية، خاصة في ظل عدم التوصل إلى توافقات سياسية حقيقية وتأثير الفواعل الخارجية المتصارعة.

لتحديد ومحاكاة ضبط حجم هذه الفاعلية بشكل أدقّ، سيتم تصنيف سياقات الفواعل فيها من خلال تحليل تلك البنى المؤسساتية من منظور الاقتصاد السياسي، وكذا تأثيرات التدخلية التنافسية الأجنبية في المبحث القادم.

[1] Inga Kristina Trauthig, Assessing the Islamic State in Libya; The current situation in Libya and its implications for the terrorism threat in Europe , A paper presented at the 3rd conference of the European Counter Terrorism Centre (ECTC) Advisory Network on terrorism and propaganda, at Europol's headquarters in The Hague. Europol Public Information , 9-10 April 2019, p 11, in : inga_trauthig_islamic_state_libya.pdf (europa.eu)

[2] Mohamed-Essaïd Lazib, Ibid, pp. 63 – 74.

المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية؛ قياس المتغيرات التابعة.

أقرّ البنك الدولي أن الصراعات الأهلية والتنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا، فالصراع في جوهره، هو تنمية في اتجاه معاكس، وضعف الأداء الاقتصادي هو عامل رئيسي لنشوء الفوارق الاجتماعية والتنموية بين الأقاليم والمناطق ويغذي الصراع بين الأفراد والجماعات هناك. [1]

وبهدف قياس مستويات النزعة التدخّلية لـ "الدولة" أو السلطات –الانتقالية– أو بقايا النظام السياسي التي تقوم بعمل الدولة في رسم وصنع وتنفيذ السياسات العامة، يتم وبدرجة كبيرة استخدام مقترب الاقتصاد السياسي، وأيضا لمعرفة ما إذا كانت هناك أطر قيمية ومرجعية عليا تسمو على برامج السياسات العامة باعتبارها مرحلية فقط[2]. وفي حالات ما بعد الصراع والحراك الشعبي العنيف يساعد المقترب هذا على تحليل البنية المؤسساتية لما بعد الحراك الشعبي، وتفسير درجات الفاعلية للجهات المتنافسة والمؤثرة خلال مسارات البناء الدستوري من خلال الثروة ودورة الانتاج وأدواته، والنظم المديرة له التي تحدد التفاضلية بين الفواعل داخليا وخارجيا.

بالرغم من تنوع وتعدد مشاريع التسوية السياسية الدولية للأزمة الليبية (المقاربات وتعدد طبيعة الفواعل)، إلا أن الاقتصاد السياسي للأزمة على هذه المستويات يعطي تفسيرات واقعية لطبيعة الأزمة وتعزيز مشاريع التسوية[3]. قدّم الاقتصادي الماركسي **بول باران** تفسيرا مسبقا لهذه الحالات باعتبار أن تاريخ المجتمعات هذه كان ولايزال نتاجا موضوعيا لتقدّم العالم الرأسمالي –المركز والمحيط– الذي توسّع بفضل استنزافه فائض مجتمعات العالم الثالث وتعاون السلطات المحلية، وبذلك أنشئت مسارات عالمية Secular Trends تحافظ عليها القوى الرأسمالية الكبرى باستخدام أدوات سياسات عالمية لاستنزاف الفوائض الريعية من الحالات السياسية الهشة[4].

لمعرفة الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية طيلة هذه المرحلة الانتقالية وتعقيداتها المستمرة، يمكن الاعتماد على منهجية المقارنة المرجعية Bencharking المتمثلة في مقارنة العديد من دراسات الحالة للموضوع هذا، باعتبار أن الاقتصاد الليبي ريعي بالأساس يعتمد على النفط، ومن خلال عرض المحاور الرئيسية في مبحث الاقتصاد السياسي للأزمة، تتم دراسة كل مقارنة مرجعية (مستويات المعطيات الاقتصادية، الفساد المالي، السياسات العامة) على شكل دراسة أحادية Monographie، بنفس معايير التحليل من خلال التجميع والمقارنة والاستنتاج، وتفسيرها بمسار التسوية السياسية للأزمة، وتكون كالتالي:

[1] Don Embuldeniya, Ibid, p 55.

[2] حسن طارق، مرجع سابق، ص 185.

[3] عادل زقاغ، و سفيان منصوري، **"الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، سياسات عربية**، ع 25، مارس 2017. ص ص. 47-49.

[4] أحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية- جامعة القاهرة، ط01، 1992)، ص 14.

1. التطورات الاقتصادية في ليبيا بعد 2011 :

يحتل موضوع إدارة الثروات الطبيعية الليبية مكانة رئيسية في نقاشات إدارة المرحلة الانتقالية وضبط تصور للدولة المنتظرة والصراع بشأن تقسيم الاختصاصات الدستورية والسياسية في النظام السياسي الحالي والقادم.

إن مكانة النفط الجوهرية في التفاعلات السياسية بين مكونات الأنظمة السياسية الليبية فيما بينها أو تجاه البيئة الخارجية؛ ليست جديدة. ففي سبعينات القرن الـ 20م كانت سياسة إدارة النفط الليبي ببعدين؛ وطني وإقليمي دولي من خلال سعي النظام الليبي للعب أدوار فاعلة لتوحيد الصف العربي ضد الكيان المحتل لأراضي فلسطين والدول الداعمة له، من خلال تعزيز سياسية تأميم المحروقات في ليبيا والدول العربية الأخرى[1].

كانت الشركات الاقتصادية الوطنية الكبرى (شركة النفط الليبية، الهيئة الليبية للاستثمار) تمثل إحدى الأضلع الأربعة للنظام الذي تمركز فيه **القذافي**: فالأول والثاني هما الأجهزة الأمنية واللجان الشعبية لضمان السيطرة بالعنف والسيطرة الأيديولوجية، والثالث هو الشركة الوطنية للنفط لضمان إعادة توزيع الدخل وهيكلة الزبائنية، والرابع هو الهيئة الليبية للاستثمار لضمان استغلال وإدارة عوائد النفط وإعادة تدويره لتنويع الموارد واستغلالها في توجيه السياسة الخارجية[2]. استغل **معمر القذافي** الموارد والظرف للعب دور مؤثر إقليميا، بينما انقلب الوضع حاليا لتصبح المتغيرات الداخلية تابعة للخارج وجوهر هذه العلاقة هو الثروات الطبيعية للبلاد.

تمثل عسكرة الاقتصاد الليبي محركا للصراع، فمعظم الميليشيات تمثل جزءًا رسميًا من جهاز أمن الدولة باعتراف وميزانية منها، ما أذكى تنافسها على الموارد في حلقة مفرغة؛ إذ تستشهد الميليشيات بانعدام الأمن كحجة على استمرار وجودها[3]، ولهذا ينبغي على المجتمع الدولي استخدام عقوبات لثني تلك الجهات عن استخدام موارد الدولة لتصعيد الصراع، كما فعل سابقًا في حالة قوات **الجضران** 2018[4].

سجّل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا مستمرا في ليبيا منذ السنة الأولى للمرحلة الانتقالية بفعل ارتفاع منسوب العنف المسلح، من 92.9 مليار دينار ليبي في 2010 إلى 21.3 مليار دينار ليبي في 2016، حيث انكمش

[1] Hubert Breton, « Le pétrole libyen au service de l'unité arabe ? », In: **Revue française de science politique**, 22e année, n°6, 1972. pp. 1247-1248. Vu le 15-02-2022, à ; www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1972_num_22_6_418928

[2] Jean-François Daguzan, Jean-Yves Moisseron, Ibid, p 80.

[3] Tim Eaton & others, Ibid, p 57-58.

[4] خلال الفترة ما بين (2013 – 2016) حاصرت قوات "إبراهيم الجضران" الهلال النفطي الساحلي الممتد من سرت إلى رأس لانوف، نزولاً إلى منطقة الجفرة جنوبا، ما كلّف ليبيا 160 مليار دولار وفقًا لبنك ليبيا المركزي، ثم استعملت السلطة الليبية شرقا قوات "حفتر" لتحرير المنطقة سبتمبر 2016، وتحصل "الجضران" على مبلغ 42 مليون دولار من حكومة الوفاق الوطني قبلها، ثم استولى "الجضران" مرة أخرى على الهلال النفطي جوان 2018، قبل أن تستعيد قوات "حفتر" المنطقة مرة أخرى، وتزامن هذا مع إقرار الأمم المتحدة والولايات المتحدة عقوبات على الجضران بسبب أفعاله. للمزيد يرجى الاطلاع على:
Tim Eaton & others, « The Development of Libyan Armed Groups Since 2014 : Community Dynamics and Economic Interests », in : https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ8001-Libya-RP-WEB-200316.pdf

الناتج المحلي الإجمالي من 2012 إلى 2016 بنسبة 77 %، ويبين الجدول التالي أرقاما عن المعطيات الاقتصادية في ليبيا خلال تلك الفترة:

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة من النفط الخام	الإيرادات غير النفطية	الناتج المحلي النفطي	الناتج المحلي غير النفطي	معدل التضخم	عجز ميزان المدفوعات
	(القياس بـ: مليار دينار ليبي)						
2012	112.5	66.9	3.2	85.7	26.9	% 6.1	% 16.9
2016	21.3	6.7	1.9	14.5	6.6	% 25.9	% 46.8
النسبة	% 77 −	% 90 −	% 40 −	% 68 −	% 31 −	%424 +	%276 −

جدول 29: المعطيات الاقتصادية في ليبيا في الفترة 2012-2016. - **المصدر**: أسامة الجيلاني، "التطورات الاقتصادية في ليبيا 2010-2016 م"، كلمة ممثل مصرف ليبيا في: **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في طرابلس – ليبيا يومي 15-16 مايو 2017م، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2018. ص 91-101.

يعزو تراجع هذه المعطيات إلى انتشار العنف المسلح في هذه الفترة –واستمر رغم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار 2019– ما أثّر بدوره على حجم إنتاج النفط بشكل سلبي، وهو قطاع شكّل 68 % من الناتج المحلي الخام (PIB) وانسحاب الشركات الأجنبية العاملة فيها، وخلف ذلك نتائج خطيرة منها: [1]

- تراجع نسب الانفاق التنموي وتقلص حجم الإيرادات.
- تراجع حجم الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- سحب رجال الأعمال أموالهم وودائعهم البنكية بسبب اتشار أعمال السطو على المصارف.
- زيادة الطلب على النقد الأجنبي وتراجع قيمة الصرف وأزمة سيولة نقدية.
- ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي وتدني مستوى البنية التحتية للقطاع المصرفي.
- استنزاف مستمر للاحتياطات النقدية الوطنية.

بعد 2016، سجلت معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات ترجعا مقارنة بالارتفاع المسجل في ذروته خلال 2015–2016، حيث انخفض من 25.9 % إلى 4.6 % سنة 2022، و3.1 % في الربع الأول من 2023، ويمكن تفسير ذلك بالانخفاض النسبي في مستوى العنف المسلح واقتصار امتلاك أدوات الإكراه المادي هذه على قطبين متوزعين في الشرق والغرب وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار.

لقد تميزت إدارة الريع البترولي الكبير والضخم في المرحلة الانتقالية بتضارب حاد بين الأطراف الليبية على تلك الموارد وعلى هندسة إدارتها في الوثائق الدستورية منذ 2011. تضمن الإعلان الدستوري 03 أوت 2011 بأن

[1] أسامة الجيلاني، مرجع سابق، ص ص. 93-98.

"... وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق الدولة"[1]، وكان هذا كضمانة لإعادة توزيع الثروة وفق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص بين الأقاليم والمناطق الليبية، وبقيت هذه النقطة محل تطوير في التشريع سواء الدستوري إلى أن وصل في التعديل الدستوري 2023 فيما يتعلق بتقييد اختصاصات رئيس الدولة في إدارة الثروات الطبيعية للبلد من خلال تعزيز مهام مجلس الشيوخ في مراجعة القوانين التي يتوجب إحالتها عليه من مجلس النواب لإقرارها أو تعديلها، ومن مواضيع هذه القوانين موضوع الثروات الطبيعية[2].

احتلت قضية إدارة الريع في المرحلة الانتقالية جانبا مهما من الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات 2015) حيث نص على ضرورة انسحاب الميليشيات المسلحة من الحقول النفطية[3]، وتكون إدارتها ضمن الأولويات الأمنية لحكومة الوفاق الوطني[4]، وبالنظر إلى الخلافات المحتدمة بين المؤتمر الوطني العام آنذاك وحكومة الوفاق الوطني ككيان سياسي حلّ محله ومجلس النواب بعد انتخابات 2014 وحالة عدم الاعتراف لكلا الطرفين إحداهما بالآخر، فكان طبيعيا أن تكون مخرجات الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات 2015) محلّ رفض لدى قيادة المؤتمر الوطني العام آنذاك.

ورغم الفترة الانتقالية السائدة منذ 2011، بقي العمل بفحوى قانون الاستثمار في ليبيا الصادر عام 2009، ومنحه إعفاءات جمركية وضريبية بنسبة 100% لمدة 8 سنوات لصالح المستثمرين في النفط بمن فيهم الأجانب الذين أتاح لهم القانون حق التملك لمدة 99 عاما.[5]

من جهة أخرى وبعد بدء روسيا الحرب على أوكرانيا 24 فبراير 2022، وتراجع الإمدادات النفطية من روسيا إلى دول أوروبا تبعا لمحاولة الأخيرة فرض حصار اقتصادي على صادرات روسيا، تضاعف الإقبال على النفط الليبي من خلال الضغط على المشغلين في ليبيا لتشغيل حقول نفطية جديدة.

في ظل هذه التحولات الدولية أيضا، سعت الأطراف الدولية والإقليمية الكبرى المتنافسة فيما بينها في ليبيا إلى الانقلاب على قرار مجلس الأمن رقم 2146 الذي يفرض حظرا صارما على بيع النفط خارج القنوات القانونية،

---

[1] المادة 08 من الإعلان الدستوري الصادر في 03-08-2011، **مرجع سابق.**

[2] المادة 09 من التعديل الدستوري رقم 13، مرجع سابق، ص 128.

[3] المادة 40، الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعرف أيضًا باسم اتفاق الصخيرات، مرجع سابق.

[4] ملحق 2 أولويات حكومة الوفاق الوطني، البند رقم 03 من الأولويات الأمنية، الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعرف أيضًا باسم اتفاق الصخيرات، نشر بتاريخ 17-12-2015، **المجمع القانوني الليبي**، على الرابط: الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعرف أيضًا باسم اتفاق الصخيرات(lawsociety.ly)

[5] حفصة علمي، نفط وغاز ليبيا على أولويات النقاش بين طرابلس وباريس.. تهافت عالمي على "كعكة الطاقة"، **موقع قناة الجزيرة القطرية**، 18-07-2023، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/18/نفط-وغاز-ليبيا-على-أولويات-النقاش-بين

ولجوء هذه الأطراف إلى استخدام القوات العسكرية والميليشيات الموالية لها لعرقلة عمل المؤسسة الوطنية للنفط ووصولها إلى محطات الانتاج والتكرير [1].

من البحوث التي تناولت الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية بعد 2011؛ دراسة صادرة عام 2017، تبين المتغيرات الأساسية في هذا المدخل لتفسير الأزمة السياسية الليبية، وهي: [2]

أ. تكاليف عقد الصفقات كمدخل عقلاني لتنامي دور القبيلة: حسب **دونالد هوروينز** فالفرد يفاضل في التكاليف؛ بين ولائه لدولته "المنهارة" والتزاماتها التي تطلبها منه، وبين ولاءه للقرابة الإثنية التي تدخل نشاطاتها في "منطقة رمادية" بين المشروع وغير المشروع بما فيها الأنشطة الإجرامية [3].

ب. تنامي التجارة غير الشرعية وتزايد العنف: فشل الدولة الليبية في الهيمنة على إقليمها، أنعش أنشطة التهريب على الحدود (النفط)، وبما أن صراعا موجودا بين القبائل والأطياف السياسية والتسابق على التحكم في الأدوات الاقتصادية ومنابع الثروة وغياب القانون، فالعنف يسود بشكل فوضوي.

ت. الدعائم الاقتصادية للولاءات القبلية والعشائرية: يعتبر **إدوارد أزار** النزاع الطويل في هذه الحالات بأنه سبب تغيّر إدراكات الأطراف لمصالحهم ومصالح الآخرين، فهي مدة زمنية كافية لإنتاج فكر طائفي قبلي سلبي بين الدولة وهذه الجماعات، وينتقل الصراع من كونه كامن غير مرئي إلى مرئي[4].

ث. الزبائنية وتدخيل المنطق الاقتصادي في الممارسة السياسية.

ج. تراجع الدخل الفردي وتنامي شعبية عرابي العنف الإثنو–سياسي: تعكس مؤشرات الاقتصاد في ليبيا منذ 2011 (تم التطرق إليها سابقا)، تراجعا رهيبا في الدخل الفردي ولا توازن في نسبه بين المناطق الداخلية والمدن الكبرى، وهي حالة تشبه حالة لبنان في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، حيث بقي الاقتصاد في كلا الحالتين ريعيا؛ في لبنان ما بعد الحرب الأهلية انتعش الاستثمار في قطاع الخدمات والمصارف والسياحة تتنافس عليها الدول الأخرى كفرنسا ومجلس التعاون الخليجي، وكل منها تغذي شخصيات وأحزاب كعملاء داخليين في إطار التنافس الدولي على البلد[5].

---

[1] Claudia Gazzini & Issandr El Amrani, Oil Zone Fighting Threatens Libya with Economic Collapse (research paper), **The International Crisis Group,** published on 14 DECEMBER 2016, in ; https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/oil-zone-fighting-threatens-libya-economic-collapse

[2] عادل زقاغ، و سفيان منصوري، مرجع سابق، ص ص . 47-49.

[3] المرجع نفسه.

[4] Edwared Azar, « Protracted social conflicts and Second track diplomacy » , in ; **Concepts and techniques for conflict transformation**, by ; John Davies & Edwared Kaufman, (New York : rowman and little field publishers, 2003) p 16.

[5] تمثل الحالة اللبنانية مثالا بارزا عن طبيعة الدولة الطائفية والاقتصاد الحر حتى منذ 1920 تاريخ سقوط الدولة العثمانية وإنشاء دولة لبنان الكبير آنذاك تحت سلطة الانتداب الفرنسي، وبعد استقلال لبنان العام 1943 قسمت السلطة على اساس طائفي-ديني، وبعد الحرب الأهلية نهاية القرن الـ20م، تعمّق تجسيد الاقتصاد الحر بمقاربة نيوليبرالية، وعوض أن يتم إعادة بناء الاقتصاد لتقوية الدولة، تم تعميق الأزمة رغم حجم المساعدات الهائل من الخارج في مخرجات شتى المؤتمرات الدولية لمساعدة لبنان منذ اتفاق الطائف. **انظر**: جوزيف ضاهر، لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية

تتميز حالات إعادة بناء دول ما بعد الحرب الأهلية فيها؛ باحتمال قوي لعودة الصراع، ويشير **بول كولييير** في دراسات كثيرة له عن هذه الحالات؛ إلى أن تماسك بناء السلام في الحالات التي تصمد لأكثر من 10 سنوات، يكون احتمال عودة الصراع فيها أقل من 09 %، بينما ما دون ذلك فيكون في معدل 40 %، والسبب هو سياسات اقتصادية مختلة عن ما قبل الحرب، ويربط **كولييير** بين إمكانية تراجع هذه النسبة بسياستين رئيسيتين للحد من المخاطر: خفض الإنفاق العسكري؛ وزيادة فرص العمل للشباب غير المهرة [1]، وتوازن توزيع وإعادة توزيع الثروة بين المناطق والأقاليم للحد من اللامساواة الأفقية horizontal inequality التي تغذي التطرف والعنف وبالتالي احتمالية الانقسام. بالنسبة للاقتصاد السياسي للأزمة الليبية، فالمؤشرات التالية تبين المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية الصادرة عن وكالات الرصد والتقييم العالمية المتخصصة:

الترتيب حسب مؤشر فيتش لمخاطر الدول	يقيس مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات 201 دولة، وحجم تأثير الصدمات عليها (مخاطر سياسية، اقتصادية، وسوق العمل)، تكون هذه المخاطر مصنفة بسلم ترتيبي من 0 كأعلى درجة للمخاطر، إلى 100 كأقل درجة منها، حسب مؤشرات: طويلة الأجل وقصيرة الأجل لكل من أشكال الصدمات الثلاثة (مخاطر سياسية، اقتصادية، وسوق العمل).			
	الترتيب: عربيا 17	عالميا في 2021: 185	عالميا في 2022: 186	التغيّر: (– 01)
الترتيب حسب مؤشر **كريديندو** لمخاطر العنف السياسي في الاستثمار المباشر	مفهوم العنف السياسي هو جميع أعمال العنف بهدف سياسي، أوسع من الحرب ويشمل الإرهاب لأهداف سياسية ودينية وإيديولوجية، ذو أضرار على الأصول المادية، وانقطاع الأعمال بسببه هذا العنف، ويستخدم المؤشر مستويات فعلية للعنف الداخلي في الدولة والخارجي معها، وكذلك احتمالية الصراع الناشئ من التوترات الداخلية والخارجية والإحباط وعدم الرضا. يتم تصنيف الدول إلى سبع فئات، الفئة 01 تعتبر الأدنى خطورة، حسب الأحداث السياسية.			
	الترتيب عربيا : 14	الفئة في 2021: 7	الفئة في 2022: 7	التغيّر: 0
حسب مؤشر **كوفاس** لمخاطر الدول (مناخ الأعمال ، المخاطر التجارية وفقا للقطاع)	يهدف المؤشر توفير تقييم متوسط مخاطر الائتمان في المعاملات التجارية قصيرة الأجل بين 162 دولة، ويعكس كيفية تأثر الشركات في دفع الديون بالتوقعات الاقتصادية والمالية والسياسية وبيئة الأعمال في هذه الدول، ويعتمد على 06 ركائز اساسية: تحليل الاقتصاد الكلي، مراجعة النظام المصرفي، التطورات السياسية، مخاطر الأعمال، وتقييم بيئة الأعمال صادر عن المنظمات الدولية وتجربة شركة كوفاس Coface نفسها في الدولة. ويصدر المؤشر تصنيفه من 08 مستويات بالترتيب التصاعدي للمخاطر من A1 و A2 و A3 و A4 ، و B ، C، D ، و E .			
	الترتيب عربيا 2022: 16	الفئة في 2021: E	الفئة في 2021: E	التغيّر: 0 (ثابت)

جدول 30 : ترتيب ليبيا حسب التقييمات السيادية وبعض مؤشرات المخاطر لسنة 2022. –**المصدر** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واشتمان الصادرات، ضمان الاستثمار (نشرة فصلية)، ع 01 ، ج 01 ، الكويت ، يناير-مارس 2023. على الرابط: https://www.dhaman.net/ar/

يعكس الجدول السابق وضعا خطيرا للحالة الليبية من حيث ارتفاع مخاطر الأعمال حسب النشرية الفصلية التي أصدرتها مؤسسة "ضمان"[2] عن وكالات عالمية متخصصة في الرصد والتقييم وفق المؤشرات الاقتصادية

والاجتماعية الراهنة (تقرير مشروع بحثي)، معهد الجامعة الأوروبية (European University Institute)، يناير 2022. على الرابط: https://data.europa.eu/doi/10.2870/65885

[1] Don Embuldeniya, Ibid, p 62-63.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان"؛ هيئة عربية مشتركة تأسست عام 1974، مملوكة من قبل حكومات الدول العربية وأربع هيئات مالية عربية، مقرها الكويت، تحصلت على تصنيف ائتماني مرتفع من قبل "ستاندرز أند بورز Standard & Poor's " العالمية منذ 2008، وفي 25 أبريل 2023 أكدت وكالة "ستاندرد آند بورز" تصنيفها الائتماني طويل الأجل لها بدرجة +A بنظرة مستقبلية مستقرة، وتعمل كهيئة متعددة الأطراف لتأمين

والمالية والتجارية ومؤشر ضمان لتقييم مخاطر الدول وتقييم المخاطر السيادية والمخاطر القطاعية، ويشير التقرير في ديباجته إلى استقرار نسبي خلال 2022 بالمنطقة العربية بما فيها ليبيا من خلال هذه المؤشرات ومقارنة بالسنوات السابقة منذ 2011، بفعل عودة ارتفاع أسعار النفط بمعدل 41 % مقارنة بـ 2021، وبناء توافقات اقليمية ودولية لتحقيق استقرار نسبي بمناطق الصراع (على غرار ليبيا)[1].

تحولت الانشطة الاقتصادية والمالية في ليبيا إلى مجال تنافس دولي شرس، ما أدى إلى ضعف تبلور طبقات اجتماعية–اقتصادية وعلاقات الانتاج فاعلة، وأخضع الفواعل الاقتصادية المحلية لتأثير القوى السياسية، وبالتالي حدوث تناقض بين التطورات الاقتصادية الرأسمالية هذه وبين الأنساق الثقافية والأبنية السياسية المتأثرة بالأفكار والمبادئ الاشتراكية القديمة، كما توسّعت الهوة بين المدن التي يتركّز فيها النشاط الاقتصادي وبين الأقاليم الأخرى "المنعزلة"؛ اللامساواة الأفقية horizontal inequality التي تغذي التطرف والعنف وبالتالي احتمالية الانقسام. يشبه هذا الوضع حالة سابقة في المنطقة العربية متمثلة في مصر كنموذج عن الفترة الانتقالية في سقوط نظام **محمد علي** وجلاء الاحتلال البريطاني، حيث تجسدت هذه التفاعلات السياسية والاقتصادية، غير أن الدولة آنذاك متمثلة في أسرة **محمد علي** والاحتلال البريطاني جعلت السلطة بعيدة عن حركية النسيج الاجتماعي القائم والمصالح الطبقية الجديدة، فبقيت القوة السياسية متحكمة في العلاقة بين التكوين الاجتماعي وسلطة الدولة من حيث أنها الإدارة الفاعلة الموصلة إلى الثورات الاقتصادية، فتعذّر على البرجوازية المحلية تأسيس نظام اقتصادي نشط، محاصَرة بين المصالح التجارية والمالية الاجنبية من جهة، والسلطة السياسية القائمة من جهة أخرى [2]، ففي ليبيا وحتى وإن نجحت هذه المؤسسات (شركة النفط الوطنية الليبية– مؤسسة الاستثمار) في بعث نظام اقتصادي/مالي نشط، فإن تجاوز آليات السوق العالمية الرأسمالية يمثل تحديا كبيرا في حد ذاته بالنظر إلى ضعف أداء السلطة الانتقالية سياسيا وتشريعيا وقانونيا.

2. الفساد المالي والإداري وتأثيره في إطالة أمد الصراع :

في تحليله للفرص السياسية، يرى **كولييه** أن بيئة ما بعد الصراع مهيأة للإصلاح الاقتصادي السريع، وخاصة الموجه نحو تحفيز إعادة رؤوس الأموال الهاربة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة طفرات البناء بعد الصراع [3]، وفي دراسة أكاديمية حول تأثير الصراع على الاقتصاد في ليبيا سنة 2018، يفرق الباحثان **عادل الشربجي** و**عبد السلام المايل** بين أشكال هذا الصراع في الهيئات والمنظمات:[4]

الاستثمار في العالم، في مجال تأمين المخاطر السياسية ومخاطر الائتمان لفائدة المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية، نقوم بدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية وتشجيع صادراتها. للمزيد انظر موقع الهيئة على الأنترنت: https://www.dhaman.net/ar/

[1] عبد الله أحمد الصبيح، "استقرار تقييم المخاطر في الدول العربية لعام 2022"، في: **ضمان الاستثمار (نشرة فصلية)**، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات، ع 01 ، ج 01 ، الكويت ، يناير-مارس 2023. ص 03. في: https://www.dhaman.net/ar/

[2] أحمد ثابت، **المرجع السابق**، ص ص. 121-129.

[3] Don Embuldeniya, Op.cit.

[4] عادل محمد الشربجي وعبد السلام محمد المايل، مرجع سابق، ص ص. 1109-1140.

- صراع داخل المنظمة: يكون أفقيا، أو عموديا، أو بين المستشارين والتنفيذيين، وعادة صراع الدور نتيجة قيام الفرد بأدوار متداخلة في نطاق عمله.
- صراع بين المنظمات: بسبب التباين في مدركات الجماعة المتصارعة، والتباين بين أهداف المجموعات داخل تلك المنظمات.

هذه الظاهرة (الصراع) قد تعتبر إيجابية في حال ما لم يتم تسييس الصراع في المنظمات. في ليبيا بعد 2011 وبداية المرحلة الانتقالية، أعيد استحضار المكوّن القبلي والروابط القبلية مجددا وبقوة بين قادة التنسيقيات العمالية وبين رؤسائهم الإداريين، فأُفرِغ هذا "الصراع" من محتواه الإيجابي، فبقي نشاط الحركات العمالية كطرف من هذا الصراع؛ في دائرة احتجاجات مطلبية ذات أبعاد فئوية، قبلية ومناطقية فقط، أو حركات ذات توجه تقسيمي جغرافي كحركات؛ برقة، الأمازيغ وحراك التبو، واصطدمت بتأثيرات العنف والاعتداءات عليها من طرف ميليشيات مسلحة، للحد من محاولاتها خاصة في الموانئ والآبار النفطية، للحد من أدواتها الضاغطة كالإضراب مثلا والمساءلة. [1]

وبما أن نشاط تصدير النفط الخام هو عصب الاقتصاد الليبي، فقد شهد تجاذبات سياسية على آلياته القانونية والمالية، بين المصرف الليبي الخارجي والمصرف المركزي الليبي، إذ أن المصرف الليبي الخارجي لديه حساب بعوائد النفط الليبي، وهو تحت تصرف محافظ مصرف ليبيا المركزي التابع للمجلس الرئاسي الليبي، وقد صدر في حقه بداية 2023 قرار بالإعفاء من قِبَل مجلس النواب الليبي، وتكليف السيد **محمد الشكري** بدلاً عن **الصِدّيق الكبير**، إلا أن هذا القرار لم يُنفَّذ بعد بسبب التجاذب السياسي بين المجلسين[2].

تشكِّل مكافحة الفساد في حالات إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع العنيف، جزءا رئيسيا من سياسات الإنعاش الاقتصادي لسببين: [3]

- لتجنب إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات الفساد.
- باعتبار أن مكافحة الفساد يساعد الدولة على استرداد أموالها وأصولها بالخارج.

وتؤكد إحصائيات ديوان المحاسبة الليبي استشراء الفساد في الهرم التنظيمي للدولة 2011-2015:

[1] حسين سالم مرجين، مرجع سابق، ص ص. 57-60.
[2] المجلس المصري للشؤون الخارجية، ندوة حول "تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية في ليبيا"، 18-07-2023، في : ندوة حول "تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية في ليبيا(ecfa-egypt.org) – ECFA "
[3] "الانتعاش وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا"، كلمة رئيس قسم الحوكمة وبناء الدولة في منظمة "إسكوا" الدكتور يونس أبو أيوب خلال الملتقى الدولي الثاني المنعقد في طرابلس - ليبيا يومي 15-16 ماي 2017. **تكلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات (بحوث محكمة)**، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية للنشر، ط 01، بنغازي، 2018. ص 71-72.

القطاع	القيمة بالدينار	بالدولار	باليورو
المؤسسة الليبية للاستثمار		5900	
قطاع الاقتصاد	1.6		
وزارة النفط والغاز	33		
المؤسسة الوطنية للنفط	42	1522	
وزارة التعليم العالي	74		
قطاع المواصلات	104		
وزارة الصحة	620		
القطاع المصرفي	893	242	207
جهات حكومية وإدارية	1005		
مشروعات البنية التحتية	1149		
وزارة الداخلية	1284		
وزارة الدفاع	2190		
قطاع الكهرباء	2267		
جهاز استثمار النهر الصناعي	3400		
الخزانة العامة	3500		
وزارة المالية	3600		
مصرف ليبيا المركزي	7600		
الحقول والموانئ النفطية	98000		
شركة الاستثمارات الإفريقية			11106

جدول 31 : توزيع حجم الفساد على قطاعات مختلفة في ليبيا بالملايين استنادا على تقرير ديوان المحاسبة سنة 2015. المصدر: عادل الكاسح إنبية، "الفساد المالي وأثره على الاقتصاد المالي"، في في: **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في طرابلس – ليبيا يومي 15-16 مايو 2017م، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2018. ص 1289. (بتصرف)

يؤكد عضو الفريق الاقتصادي لمؤتمر برلين حول ليبيا **فوزي عمار حسن اللولكي**، أن حجم الفساد المالي في عهد حكومة **فايز السراج** فقط قُدِّر بنحو 200 مليار دينار ليبي، فيما كان بنحو 100 مليار دينار في عهد **الدبيبة**[1]. وتشير بيانات مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا، إلى انتشار الفساد في ليبيا:

[1] المجلس المصري للشؤون الخارجية، مرجع سابق.

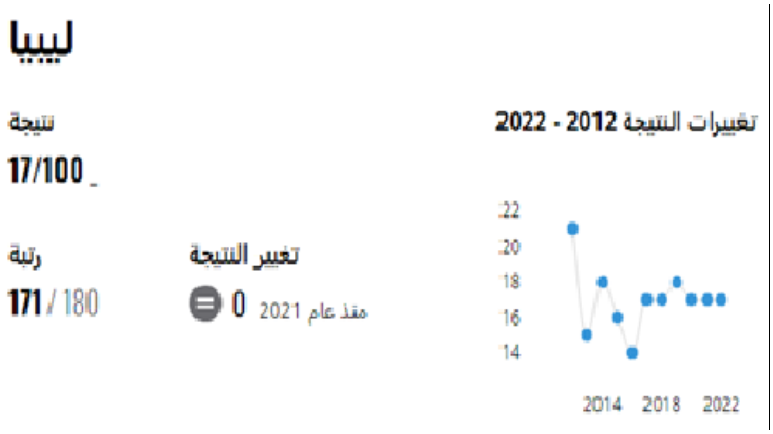

- **رسم توضيحي 11**: : حجم الفساد في ليبيا حسب مؤشر مدركات الفساد. - **المصدر**: تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2022.

احتلت ليبيا في سنة 2022 المرتبة 171 من حيث الدول الأقل فسادا تليها 09 دول أخرى تفتقر للثروات الطبيعية، وجاءت النتيجة 17 فقط من 100 من حيث القدرة على مكافحة الفساد، ويُلاحَظ أن مستوى القدرة على مكافحة الفساد بعد 2011 انخفضت إلى 21 في 2012، ثم 15 في 2013، وفي 2014 تاريخ إجراء الانتخابات والبدء في تطبيق خارطة الطريق للانتخابات –قبل حدوث الانقسام المؤسساتي– ارتفعت إلى مستوى 18، لتتدهور مع بدء الحرب ورفض اتفاق الصخيرات بعد 2015، وبقي مستوى تغيير Score change مستقرا في حدود 17 من 100 حسب التقرير ذاته.

3. تقييم السياسات العامة :

تطرق الفصل الأول إلى أن مجالات التسوية السياسية وإقامة الهياكل الإدارية تحقق وظائف أساسية للدولة: الإدارة العامة، الأمن من خلال "احتكار العنف" المشروع، وسيادة القانون[1]، وبهذا يتم بناء وظائف الدولة، وبالتالي تكون الأولوية الرئيسية هي بدء عملية بناء المؤسسات في المجالات التأسيسية Constitutive domains التي تضم هذه الوظائف التي تساعدها بدورها على أداء مخرجات Output domains تعزز بها بناء الشرعية التي تعدّ ضمان استمرارية المجتمع في الدولة حسب **بارسونز**[2].

يشكل دعم المحروقات في ليبيا ما نسبته 60.5 % في المتوسط من إجمالي الدعم[3]، وبسبب حالة اللا أمن السائدة في معظم أنحاء ليبيا منذ 2011، فقد تراجع حجم الدعم المخصص لقطاعات حيوية وفئات هشة، ويبين الجدول التالي نسب هذا التراجع في السياسة العامة بالنسبة لبعض السلع والبضائع الضرورية:

[1] - Verena Fritz & Alina Rocha Menocal, Ibid, p 27-28.

[2] - هشام محمود الأقداحي، **المرجع السابق**، ص 540-541.

[3] أسامة الجيلاني، مرجع سابق، ص 95.

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
دعم المواد الغذائية	1.0	1.4	2.0	1.8	1.0	0.004	0
دعم الأدوية	0.5	0.3	0.7	0.9	0.7	0.6	0.4
دعم المحروقات	5.4	0.9	6.7	6.6	9.3	6.2	4.0
دعم الكهرباء	0.4	0.3	1.0	0.8	0.8	0.8	0.8
دعم المياه	0.2	0.04	0.5	0.2	0.2	0.2	0.1
دعم النظافة العامة	0.3	0.2	0.6	0.4	0.4	0.3	0.4
أخرى	0.3	0.0	0.05	0.04	0.03	1.3	0
إجمالي الدعم	8.0	3.2	11.7	10.8	12.4	9.6	5.7

جدول 32 : تأثير الأزمة الليبية على مستويات دعم الإنفاق الحكومي في السياسات العام. -**المصدر**: أسامة الجيلاني، "التطورات الاقتصادية في ليبيا 2010-2016 م"، كلمة ممثل مصرف ليبيا في: **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في طرابلس – ليبيا يومي 15-16 مايو 2017م، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2018. ص 95.

تظهر هذه البيانات تباين وتراجع نسب الدعم الحكومي في بعض القطاعات الحيوية والضرورية، ويؤكد مصرف ليبيا المركزي أن نسبة ما الدعم خاصة أسعار على الطاقة، يفوق ميزانيات قطاعية أخرى كالصحة والتعليم والبنية التحتية، وهذا ما فاقم من ظاهرة شبكات التهريب، وزيادة الطلب على النقد الأجنبي وتراجع قيمة الصرف وأزمة سيولة نقدية، وبالتالي استنزاف مستمر للاحتياطات النقدية الوطنية.

4. تأثير الأزمة على مشروع بناء المنطقة الإقليمية لليبيا:

يؤكد أصحاب المقاربات ما بعد البنيوية A post-structural approach على تفعيل المفاهيم الجديدة المتداولة في تطوير عمل الدولة، كعملية عقلنة وعلمنة لـ "بناء الأمة by analogy to nation-building" باعتبار أن الدولة القومية تحاكي المبدأ النموذجي للتنظيم السياسي: مبدأ القرابة، تأخذ تماسكها من امتداد الحدود المشتركة ومادة تاريخية لتقوم نخبة ما بصياغة برنامج سياسي يعتمد على وجودية هذا الرابط وأوجه التشابه الثقافية، وأنماط المعاملات الاقتصادية [1]، وفي المنطقة الافريقية والمغاربية ظل الاقتصاد عصب تفعيل المقاربة "بناء المنطقة The Region-Building Approach"، وانطلق العمل وفق هذا المنظور في عموم أفريقيا كشكل لمحاربة الإمبريالية والسيطرة الاستعمارية" عبر بناء المناطق والتكامل الإقليمي باعتبارهما شرطين ضروريين لتحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل للبلدان الأفريقية، لكن ومنذ المساعي الأولى لـ **أديبايو أديديجي** كمهندس للتكامل

[1] Iver Brynild Neumann, « A Region-Building Approach », In : **Theories of New Regionalism**, Fredrik Söderbaum & Timothy M. Shaw (eds), (London: Palgrave Macmillan, International Political Economy Series, 2003), p 161-162.

الإقليمي في أفريقيا منذ أوائل السبعينيات، لم تنجح كل المبادرات الرسمية لتعزيز هذا الهدف وظل الاقتصاد أيضا جوهر المساعي في مقدمتها سوق قارية مشتركة بحلول عام 2028 وفق خطة الاتحاد الأفريقي[1].

في ليبيا ومع بداية حراك 2010، لم تكن هناك أدلة تذكر عن فعالية المنظمات الأمنية الإقليمية والفشل المبكر للمنظمات العربية والأفريقية في الاتفاق على استجابة مشتركة لهذه الانتفاضة[2]. كما تضاف الأزمة الليبية إلى معضلات أمنية خلّفتها صراعات كبرى أخرى كـ: ليبيريا (1989–2003) وسيراليون (1991–2002)، وعوض أن يكون هنالك مشاريع بناء مناطق خمسة حيوية في افريقيا، تَشكَّل عِوضها اقتصادات حرب اقليمية (بخلاف منطقة جنوب افريقيا، انظر الفصل الأول) بفاعلين جدد من المرتزقة في "شركات أمنية خاصة"، يعتبرها **ديفيد فرانسيس** أنها من أسباب "تصنيف غرب أفريقيا منطقة فاشلة ومحركا الفوضى القادمة"[3].

تأثير الأزمة في ليبيا واستمرارها في حالة الانسدادات السياسية والدستورية المتكررة طيلة الفترة الانتقالية، متعدد الاتجاهات؛

- ✓ إنها أزمة تؤثر بشدة على مشاريع التسوية والتنمية الاقتصادية المناطقية.
- ✓ إنها أزمة تتفاعل أيضا مع تأثيرات المنطقة والتدخلات التنافسية فيما بينها.

لضبط هذه التداخلات، تم في المرحلة الأولى تحليل جوانب من تأثير الأزمة الليبية على المشاريع السياسية والاقتصادية في المنطقتين؛ العربية–المغاربية ، والمنطقة الافريقية، من منظور مقاربة بناء المنطقة The Region–Building Approach كما تم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل الأول، وفي المرحلة الثانية واللاحقة فيما يلي؛ سيتم محاولة قياس حجم المتغير الخارجي بمنهجيتين؛ العمليات والوحدات:

ت. <u>قياس تأثير المتغير الخارجي</u>: تحديد طبيعة التدخلات التنافسية من قوى دولية، بالاستعانة بنموذج **وليد عبد الحي** للقياس بالتمييز بين منظورات النظام الدولي[4]، ويكون القياس على مستويين بين [5]:

---

[1] Samuel Kwadwo Boaten Asante, « The Political Economy of Africa's Region-Building and Regional Integration », In: **Region-Building in Africa,** Daniel H. Levine Dawn Nagar (eds), (New York : Palgrave Macmillan, 2016), p 127-128.

[2] Louise Fawcett, « Region-Building: Debates in a Global Context » , In: **Region-Building in Africa,** Daniel H. Levine Dawn Nagar (eds), (New York : Palgrave Macmillan, 2016), p 30.

[3] Said Adejumobi, « Region-Building in West Africa» , In: **Region-Building in Africa,** Daniel H. Levine Dawn Nagar (eds),), (New York : Palgrave Macmillan, 2016), pp. 214-218.

[4] المنظور الأول منظور التجزيئي Reductionism الذي يرى المجتمع الدولية وحدات مستقلة ومتباينة لكنها تترابط بشبكة التفاعلات ذات الصبغة التكتيكية العابرة والنفعية، وهي فرضيات للنظرية الواقعية من **مورغانتو** إلى **كينيث والتز** لفهم حركية الواقع الدولي. اما المنظور الثاني فمنظور كلاني Holism يرى المجتمع الدولي بنية واحدة بداخلها وحدات تتباين بسماتها لكنها تتفاعل بكثافة مطّردة كي تصبح هذه التفاعلات بين الوحدات هي الأساس الذي يبنى عليه تحليل الظاهرة الدولية بينما تمثل تباينات الوحدات تنوعا داخل بنيه النظام الدولي. **<u>أنظر</u>**: أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 55.

[5] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 56.

- منهجية الوحدات actor approch لقياس بنية الدول العربية أمام الثورات والتدخلات الأجنبية: حيث أثبتت التجارب العربية بعد 2010 هشاشة المشروع الوطني لبناء الدولة أمام التحولات الدولية والاقليمية. غير أن هذه النتيجة اختلفت بين الحالات كل منها على حدة (جمهوريات، ملكيات)، وكانت النماذج ذات النظم الجمهورية منها أكثر تضررا لكن بتباينات واضحة تبعا لعراقة وعمق التقاليد المؤسساتية والدستورية فيها فيما يتعلق بظاهرة الدولة في كل منها. وفي دراسة لـ **غريغوري غوس** بعنوان "ملوك لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي" يفسر تجاوز الملكيات العربية للحراك العربي 2010 من خلال حرصها على مدار عقود ماضية على تشكيل سلسلة تحالفات محلية داخلية قوامها القبليات والعرقيات والقرابات، تمثل في حد ذاتها مصالح وتحالفات إقليمية متضامنة فيما بينها خاصة مع الولايات المتحدة[1].

لقد تميزت بنية الدول العربية بـ "جمود النظام Regime rigidity"، وتتضاءل فرص حدوث ثورات ضد الديمقراطيات الراسخة. بل تحدث موجهة ضد أنظمة صارمة شمولية [2].

اعتمدت الأنظمة السياسية العربية استراتيجيات متنوعة داخلية وخارجية لإبقاء سلطتها، رغم تزايد الضغوط الخارجية عليها، واضطرت هذه الأنظمة إلى الانفتاح السياسي بشكل أكبر من السابق على غرار المملكة العربية السعودية مثلا وتوسعتها حقوق المرأة مثلا، ومن جهة أخرى أظهرت الجماهير في المجتمعات العربية استعدادا لقبول نصف التطلعات والاكتفاء بتلبية مطالب اجتماعية عوض المشروع السياسي الذي قد تعتبره بعض النخب الحاكمة أو جزء منها مهددا لأنظمتها المَلكية[3].

خلال العقد الأخير من القرن الـ 20؛ التقت بحوث كل من؛ الأنثروبولوجي **كارلوس كاستانيدا Carlos Castaneda**، عالم الاجتماع **جيف جودوين Jeff Goodwin**، **فرانسيس فوكوياما Fukuyama**، **نوديا أوتروفيش Nodia G. Otarovich**، و **دافيد شنايدر David Snyder**، عند افتراض "مثبت" عن اختفاء وموت ظاهرة الثورات الشعبية ضد الأنظمة بعد مائتي عام تقريبًا من عام 1789 إلى عام 1989 [4]، ليعود هذا الزخم مجددا في العالم*، ويفسَّر الاقتصاد السياسي لهذه الموجة من

---

[1] F. Gregory Gause, « Kings for All Seasons: How the Middle East's Monarchies Survived the Arab Spring » (Analysis Paper) , BROOKINGS DOHA CENTER ANALYSIS PAPER, Number 8, September 2013. Pp. 23-28.

[2] Leonid Grinin & Andrey Korotayev, « The Arab Spring: Causes, Conditions, and Driving Forces » , In: **Handbook of Revolutions in the 21st Century. Societies and Political Orders in Transition**, Goldstone, J.A., Grinin, L., Korotayev, A. (eds) , (Cham: Springer, 2022), p 599.

[3] Yoel Guzansky, **The Arab Gulf States and Reform in the Middle East ; Between Iran and the "Arab Spring"** , (London : Palgrave Macmillan, 2015), pp. 109-114.

[4] Eric Selbin, « All Around the World: Revolutionary Potential in the Age of Authoritarian Revanchism » , In: **Handbook of Revolutions in the 21st Century. Societies and Political Orders in Transition**, Goldstone, J.A., Grinin, L., Korotayev, A. (eds) (Cham : Springer, 2022), p 415.

* في أمريكا اللاتينية، والإطاحة بحكومة بوليفيا، والشيلي بالإعلان عن إعادة كتابة الدستور البيروقراطي الاستبدادي، وتخبط الأرجنتين مع تيار اليسار، والحراك الشعبي في البرازيل وكولومبيا والإكوادور وهايتي وفنزويلا، أما في أوروبا، فكانت مع حركة "السترات الصفراء" في فرنسا، وشهدت صربيا عاما

الأزمات المتشابهة ببقاء النزعة الأبوية الهادفة أساسا إلى الحفاظ على مصالح النخب الحاكمة واعتمادها على مؤسسات جهازية ممثلة في أجهزة أمن الدولة لمراقبة القوى الشعبية[1].

في المنطقة العربية، كان "الربيع العربي" حالة مفاجئة من الثورات الشعبية ضد الأنظمة السياسية، وهي حالات عبّر عنها **توماس فريدمان T. Friedman** أنها منطقة خارج صناعة التاريخ؛ حين توقفت حالة "الثورة" فيها بعد حركات المقاومة والتحرير المناهضة للاستعمار ما عدا انقلابات عسكرية، أو تمردات تحت راية حركات إسلامية بنسخ مختلفة [2]، إلى حين حدوث تحولات مهمة منها متعلق بالتركيبة البشرية "الشبابية *youth bulge*" وسقوط أنظمة التحديث في "فخ التحديث" حيث يصل التحليل الهيكلي الديموغرافي إلى حالة عدم توازن في المدخلات الاقتصادية كلجوء بعض الأنظمة العربية إلى التعامل مع ثورة الشارع أمامها بدعم سياسات زيادة الأجور والرواتب، وفي ظل تراجع مستويات الإنتاج تضطر الأنظمة ذاتها إلى مضاعفة الكتلة النقدية ما يزيد من التضخم وتراجع القدرة الشرائية وتهلل الاقتصاد مرة أخرى، ثم تلجأ للاستيراد والمديونية وبالتالي انتقاص مستمر في عنصر السيادة.

كما ودفعت هذه الثورات والانتفاضات الشعبية الأنظمة العربية إلى انتهاج موجة هندسات دستورية مغايرة وإصلاحية الظاهر، حيث تم تسجيل معظم الحالات العربية حول الاستفاضة والانفتاح على مبدأ دستورانية الحريات والحقوق، وتحديد العُهَد الرئاسية والبرلمانية، وقضايا الهوية، كل على حسب حالات ودوافع الحراك الشعبي في كل دولة من هذه البلدان العربية التي اندلعت فيها أعمال الحراك الشعبي بعد 2010 (انظر المبحثين السابقين).

بالنسبة لحالة ليبيا وبنية الدولة فيها أمام الثورة والتدخلات الأجنبية، فهي ماتزال رهينة التجاذبات التي أطالت في عمر الفترة الانتقالية فيها، وتبعا لعدم عراقة المشروع السياسي والمؤسساتي فيها طيلة العقود التي حكم فيها العقيد **معمر القذافي** وقبله، وحالة الفساد وطبيعة نظام الحكم في هذه الفترة، فالنظام لم يتمكن من الصمود أمام الحراك الشعبي تحت تأثير المتغير الخارجي، بل ولم تتح لها الفرصة حتى لانتهاج ما يشبه الشد والجذب بين النظام وممثلي المعارضة الشعبية والمتظاهرين، لأنه تعامل معها

من الاحتجاجات، واحتج متظاهرون روس على القمع السياسي، وفي هولندا انتفض آلاف المزارعين في الشوارع، وعرفت اسبانيا أسبوعا كاملا من الاضطرابات في برشلونة ومناطق أخرى من كاتالونيا تتعلق بالاستقلال عن إسبانيا، في إندونيسيا اندلعت مظاهرات عارمة ايضا ضد تعديلات مست القوانين الجنائية الجديدة والقوانين الأكثر صرامة، وشهدت هونغ كونغ ما عرف بـ "أيام الغضب" ضد معاهدة تسليم المجرمين. في لبنان، انتفض الناس بسبب الضرائب على تطبيقات الهاتف الخليوي وتفشي الفساد. في العراق دفع الفساد والوظائف الناس إلى الشوارع. في إيران كانت هنالك مظاهرات أيضا ضد ارتفاع أسعار الطاقة وسياسات القمع. في الجزائر اندلع حراك فبراير 2019 ضد احتكار الرئيس للسلطة، وقبلها هناك أيضا؛ ثورة زاباتيستا في المكسيك عام 1994، و"ثورة الغناء" في إستونيا في الفترة 1987-1991، والثورة الإندونيسية عام 1998، وانتخاب هوغو شافيز في فنزويلا في ذلك العام مشعلاً "الثورة البوليفارية"، و"زهرة التوليب" عام 2005. "الثورة" في قيرغيزستان و"ثورة الأرز" في لبنان، وثورات 2011 في مصر واليمن المستوحاة من ثورة تونس 2010، والثورة المعاصرة والمستمرة منذ 2012 في سوريا، وتمرد الطوارق في شمال مالي، واحتجاجات حديقة جيزي في تركيا عام 2013، والثورة الأبخازية عام 2014. الثورة في جورجيا، والميدان الأوروبي 2013-2014 في أوكرانيا و"ثورة الزعفران" في ميانمار عام 2007، و"الثورة الخضراء" في إيران عام 2009، و"ثورة البطريق" في لاتفيا عام 2009 (أو سابقتها "ثورة المظلة" عام 2007) أو ثورة أيسلندا 2009-2011. "ثورة أدوات المطبخ"، ثورة قيرغيزستان الثانية 2010... الخ. **انظر**: Eric Selbin, **Ibid**, p 419.

[1] **Op.cit**, p 416.

[2] Leonid Grinin & Andrey Korotayev, **Ibid**, p 596.

باستخدام القمع والقوة منذ 17 فبراير 2011 تاريخ اندلاع أولى المظاهرات الشعبية المناهضة للنظام السياسي، حتى أن حالة الفراغ الدستوري جعل من الصعب بما كان الحديث عن إصلاح الممارسات السياسية والمؤسساتية الجهازية، باعتبار أن الدستور في حالات عربية أخرى وعلى رغم تعقيداته، إلا أنه كان كالأرضية التي يبنى على أساسها الحوار أو بناء عقد اجتماعي جديد يتجاوز تلك النقائص. ورغم الجهود التي بذلتها الأطراف الداخلية من خلال التأسيس لإعلان دستوري جديد أوت 2011 يحدد المسار الانتخابي والسياسي للتسوية، إلا أن المتغير الخارجي كان أكثر تأثيرا على هذه التفاعلات كلها.

- منهجية العمليات process approach لقياس 04 ظواهر تميز علاقة الدولة بمحيطها الخارجي؛ تتمثل هذه الظواهر في الاختراق Penetration، النفوذ Influence، الاعتماد المتبادل Interdependence، والتغلغل Entryism.

وقبل النظر في علاقة ليبيا بعد 2011 بمحيطها الخارجي في سياق ما بعد الثورة، فجدير تقسيم هذا المحيط الخارجي العربي إلى قسمين؛ منطقة متضامنة فيما بينها سعت إلى تأسيس تحالفات اقليمية "ملكية" فيما بينها والمقصود بذلك الأنظمة الملكية في الخليج بالإضافة إلى المملكة المغربية بعد ضمها عضوا بمجلس التعاون الخليجي بدءًا باجتماعات المجلس بعد 2010 [*]، ومنطقة عربية أخرى تضم أنظمة جمهورية بما فيها المنطقة المغاربية، فالمنطقة العربية بالخليج شهدت تصدّعا بعد حدوث أزمة الخليج سنة 2017 نتيجة مجموعة من الآليات المتنازع عليها بشدة بين قطر وباقي الملكيات المجاورة لها، والتي بدأت تطفو للسطح فور اندلاع أحداث الربيع العربي في دول شمال افريقيا:

أ. **الاختراق** (تأثير البيئة الخارجية على النخب الداخلية والمجتمع) :

مع انهيار الأنظمة في ليبيا ومصر، والضعف الاستراتيجي لأنظمة سوريا والعراق، تحول مركز الثقل الإقليمي إلى خليج منقسم بين الأنظمة الملكية الخليجية الباحثة آنذاك عن طرق لتجسيد قوتها المالية في نفوذ سياسي بدءًا بالعملية العسكرية التي قادها حلف شمال الأطلسي في ليبيا عام 2011، بدعم كبير من قطر والإمارات العربية المتحدة وبرؤى تعكس مصالحهم، وانقسام مصالحهم عكس بدوره هشاشة الهوية المواطنتية المخترعة والفجوة المتخيلة بين دول الخليج (فرط الحساسية تجاه تفاصيل التمايز بين مجتمعات متشابهة)، ويؤكد فرضية **فرويد** حول «نرجسية الاختلافات الصغيرة» المسببة للتفكك الإقليمي، والسبب أيضا هو افتقار منطقة الخليج إلى إطار

[*] يقول دانيال برومبرغ إن الاوتوقراطيات العربية مزودة بأدوات حماية غير مشروعة تتمثل في مؤسسات زبائنية، مع وجود اختلاف بنيوي بين هذه الأنظمة والأنظمة الجمهورية "القومية"، هذه الأخيرة لا يكون فيها للرؤساء رابط أخلاقي معنوي مع الناس بل مع الأحزاب والأيديولوجيات، و هم بهذا يسيئون استخدام الحماية عكس الأنظمة الملكية التي تتعامل مع هذه الأدوات بطريقة انتقائية ناجعة، وتؤكد دارسة أخرى لـ؛ ليزا اندرسون حجج برومبرغ، إذ تركز على التآلف الانتقائي للملكيات العربية في عمليه بناء الدولة والأمة، حيث بقيت تقدم الملك بوصفه صمام أمان للأمة، كما أن الأنظمة الملكية تختلف مع الأنظمة القومية إذ تعترف بالطبقية المجتمعية ما يجعل الملوك أكثر قدرةً ليكون محور العملية السياسية لخلق موازنة في هذه المجتمعات المتسمة بالانقسامات العمودية والتحكم بها خاصة إذا كانت هذه المجتمعات تتميز بنزاعات دموية قديمة، ما يمنحه قدرة على اللعب على وتر الانقسامات العائلية والقبلية في الجزيرة العربية، ويصبح هذا الدور الملكي معززا لشرعيته بداية بكونها قرابة تأسيسية إلى تحولها أداة في أيدي الملوك للعب دور الراعي والوسيط بين هذه الانقسامات العمودية بين المجموعات والقبائل... - **انظر**: دانيل براون، مرجع سابق، ص 544-545.

مؤسسي مستدام يمكن أن يساعد في سد الفجوة تلك تمامًا [1] ، وحاولت هذه القوى التأثير على المكونات الداخلية الليبية خاصة التقليدية منها (القبيلة) حيث كانت محل تلك التجاذبات، التي تزامنت وافتقار الفواعل الليبية للخبرة السياسية التحديثية اللازمة والإدراك السياسي لمشاريع التقسيم والفوضى، وسهولة الانسياق وراء الخطاب الثوري الذي رُوّج له في الإعلام وشبكات الأنترنت، كما تم بناء أطياف سياسية جديدة بخطابات دينية متطرفة للاستقطاب، وبالتالي كانت ليبيا بعد 2011 مجالا مخترقا من طرف قوى اقليمية خاصة الطرف الأكثر فاعلية (دول الخليج) بغض النظر عن محاولات دول المنطقة المغاربية في تنظيم جلسات الحوار الليبي–ليبي في كل من تونس والجزائر مثلا، أو اتفاق الصخيرات في المغرب 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة.

ب. **النفوذ** (التأثير غير المباشر في سلوك طرف آخر وقراراته):

حيث ومن جهة أولى توجّست الأنظمة الخليجية من عدوى الخطاب الثوري البرّاق أن يزحف إلى ملكيات الخليج من خلال الإعلام القطري المؤثر بشدة كقوة ناعمة تستخدمها قطر، ومن جهة أخرى وبما أن ليبيا هي أولى حالات الربيع العربي الثورية العنيفة بالسلاح، فقد بدأ منذ أوت 2011 تسابق خارجي من أنظمة قطر، السعودية والإمارات العربية على السيطرة السياسية على ليبيا و في انتخابات يوليو 2012، التي شهدت نسبة مشاركة شعبية بنحو 80%، وبدأت سلسلة التحالفات هذه مع التيارات السياسية الليبية وحتى الجماعات المسلحة خلال الأزمة، ودخلت دول الجوار الليبي على خط المنافسة تحت شعارات مختلفة منها دعم مكافحة الإرهاب (**قوات حفتر**) حتى يصبح استخدام القوة العسكرية مبررًا ويُنظر إليه على أنه مشروع دون أي تدقيق أو مساءلة حقيقية[2].

ويوضح الجدول أدناه حجم التدخلات الخارجية –العربية– الباحثة عن تحقيق نفوذ لها على الأرض في ليبيا منذ 2011، وبما أن التأثير غير المباشر في سلوك طرف آخر وقراراته كان يتم بنسبة كبيرة عبر أدوات القوة (الواقعية) فكان جليا وواضحا أن يتم التنافس بين تلك القوى من خلال الدفع نحو محاولة السيطرة العسكرية على كافة التراب الليبي:

[1] Andreas Krieg, **Divided Gulf : The Anatomy of a Crisis**, (Singapore : Contemporary Gulf Studies & Palgrave Macmillan, 2019), pp. 06-08.

[2] **Op.cit**, p 187-198.

جدول 1. القوى الخارجية في الحرب الأهلية الليبية

		أجندة سياسية	نشر القوة	المخاطر
داعمي الجنرال خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي	الإمارات العربية المتحدة	توسيع النفوذ الإقليمي؛ دعم حكم الأوتوقراطيين؛ ليبيا كشريك اقتصادي	تقديم معدات وتدريب للميليشيات؛ الدعم بواسطة الطائرات المسيرة والطائرات الحربية إلى الجيش الوطني الليبي	ممارسة النفوذ على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ الهيمنة على الطرق التجارية؛ تنويع مصادر البترول
	مصر	الترويج لنموذج السيسي عن طريق حفتر؛ اتخاذ ليبيا كشريك اقتصادي؛ الحصول على الموارد الطبيعية	تزويد الأسلحة والاستخبارات والأموال إلى الجيش الوطني الليبي عن طريق شرق ليبيا	ضبط الأمن في الحدود الغربية؛ مكاسب اقتصادية؛ توسيع النفوذ الإقليمي
	روسيا	اكتساب نفوذ إقليمي؛ دعم الحكم الأوتوقراطي؛ الكسب وصول إلى الموارد الطبيعية	قوات مرتزقة تابعة لمجموعة واغنر، أسلحة، معدات، تجهيزات وعملة موازية.	مكاسب اقتصادية، الوصول إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ تعزيز مكانتها كقوة عظيمة
	فرنسا	إعادة تحديد العلاقة مع ليبيا	مساعدة أمنية عن طريق مصر والإمارات العربية المتحدة	شراكة اقتصادية موسعة؛ مكافحة الإرهاب في الساحل؛ سياسة أوروبية
داعمي حكومة الوفاق الوطني	قطر	توسيع النفوذ الإقليمي؛ دعم المعارضة الإسلامية	معدات وتدريب للميليشيات الثورية	نفوذ سياسي في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	تركيا	تأمين الاتفاقية البحرية والأمنية؛ توسيع النفوذ الإقليمي؛ منع توسع الإمارات العربية المحدة والنفوذ الروسي؛ صيانة المصالح الاقتصادية	الطائرات المسيّرة، الدعم الجوي، قوات أرضية؛ معدات، تدريب وموارد عسكرية أخرى.	شراكة اقتصادية؛ حدود بحرية؛ الوصول الى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وممارسة النفوذ فيهما
	إيطاليا	صيانة الروابط السياسية والاقتصادية مع ليبيا تحت قيادة حكومة الوفاق الوطني؛ الحد من الهجرة غير المنظمة وتدفق اللاجئين	مستشفى ميدانية في مصراتة؛ مساعدة استخباراتية وامنية	استقرار إقليمي؛ شراكة اقتصادية؛ سياسة أوروبية
	الاتحاد الأوروبي	تأكيد الالتزام بسيادة ليبيا؛ منع توسع روسيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ الحد من الهجرة غير المنتظمة وتدفق اللاجئين	الانتشار البحري لتطبيق حضر الأسلحة عن طريق الممالك البحرية	استقرار إقليمي؛ الوحدة الأوروبية؛ الاعتداء الروسي؛ شراكة اقتصادية
	الأمم المتحدة	تطبيق الاتفاق السياسي الليبي؛ الحفاظ على القانون الدولي؛ تأمين الاستقرار الإقليمي	بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا UNSMIL؛ حضر الأسلحة	النظام الدولي؛ سيادة الدول الأعضاء

جدول 33 : القوى العسكرية الأجنبية المتواجدة في ليبيا. -المصدر: Tarek Megerisi, « Les enjeux géostratégiques de la guerre civile en Libye », Centre d'Études Stratégiques de l'Afrique, Washington, 12 Juin 2020. Sur ce lien ; https://africacenter.org/fr/publication/les-enjeux-/geostrategiques-de-la-guerre-civile-en-libye

ت. **الاعتماد المتبادل Interdependence** (الحاجة المتبادلة بين دول المنطقة):

قبل التفصيل في هذه الظواهر المميزة لعلاقة ليبيا بمحيطها الخارجي بعد 2011، يشار إلى أن بعض الدول العربية أو غالبيتها وخلال فترة الربيع العربي؛ اعتمدت سياسات مختلفة تماما عن المعهود وفق منطق "عدو عدوي هو حليف Enemy of my Enemy is my Friend". فبعد 2003 بدأت موجة جديدة من العلاقات البينية العربية مختلفة التوجه؛ فبعد أن ميزها التضامن العربي، بدأت اتجاهات هذا التضامن العربي عربي تتفكك وتتوجه صوب طرف غير معتاد، متمثل في الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية معه بعد عقود من القطيعة. بين 2003 و2011 انتعشت التجارة البينية بين دول الخليج العربية والكيان المحتل فكانت ثالث أكبر وجهة للبضائع الإسرائيلية في المنطقة بأكثر من 500 مليون دولار سنوياً، وفي

2005 مثلا تعهدت السعودية خلال مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بإنهاء المقاطعة للبضائع الإسرائيلية[1].

وبالعودة إلى ما تم التطرق إليه سالفا حول "مشاريع تقسيم المنطقة العربية"، فطبيعي أن تقوض هذه الوقائع من الاعتماد المتبادل، وتضرب مشروع بناء الدولة الوطنية العربية، سواء من خلال ضلوع بعض الدول العربية في تنفيذ هذه المخططات بالمشاركة في حملة الناتو العسكرية ضد ليبيا مارس 2011، أو من مدخل تقويض مساعي بناء الدولة العربية من مدخل بناء المنطقة Region–Building التي تم التطرق إليها في المباحث السابقة.

ث. **التغلغل Entryism** (درجة تأثير طرف خارجي في مكونات المجتمع وتوجيهها):

هو درجة متقدمة من الاختراق، ويعني رسوخ هذا الاختراق الايديولوجي والسياسي في عمق مكونات المجتمع، وهو شبيه بنموذج **تروتسكي** في نداءه الداعي للتروتسكيين الفرنسيين الى التغلغل بالقطاع الفرنسي في الاشتراكية الدولية عام 1934 [2]، وشهدت المملكة السعودية حادثة مماثلة في فبراير 2011، إذ وقع حادث عنيف في المدينة المنورة بين حجاج شيعة والشرطة السعودية، واشتدت الاحتجاجات مع دخول القوات السعودية إلى البحرين في الشهر التالي، أعقبتها مظاهرات حاشدة في البحرين خلفت نحو 20 قتيلاً، ثم أبانت المواكب الجنائزية للضحايا عن تغلغل خارجي عميق وتجاذب بين قوتين أجنبيتين[3].

في ليبيا وبتحليل عكسي في طبيعة العلاقة بين بناء الدولة وبناءات المجتمع (انظر الفصل الأول في علاقة بناء الدولة بالبناء الاجتماعي) فالعلاقات الاجتماعية المتشكّلة في ليبيا الآن بعد 2011 بما فيها العلاقات الاجتماعية للإنتاج، تفرز تفاعلا ينعكس على هيكل نظم الدولة وأدوارها، وهذه العلاقات في حد ذاتها تخضع لتأثير عليها من الخارج فيما يعرفه **أحمد زايد** بـ "النسق العالمي لدول المركز" [4] المؤثرة على أنماط الإنتاج المحلية، وأنتج في ليبيا شكلا من "الدولة" مختلط بين ما هو رأسمالي، وبين ما هو غير رأسمالي، وبالنظر للمعطيات الاقتصادية المحلية؛ فهذا النوع من التأثيرات والتفاعلات يحاول إعادة بناء دولة لا يخرج عن كونها جهازا وسيطا *Overdeveloped* بين البرجوازية المحلية والمراكز العالمية بفعل التضخم في المركز وإخضاع البنية الداخلية للخارج، حسب التحولات الدولية بما فيها في عملية تقسيم العمل الدولي.

[1] Yoel Guzansky, **Ibid,** p 125-126.

[2] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **المرجع السابق**، ص57.

[3] Yoel Guzansky, **Ibid,** p 46.

[4]- أحمد زايد، **المرجع السابق**، ص ص. 46-51.

كخلاصة لقياس تأثير هذا المتغير؛ يمكن الاستنتاج أن الحالة الليبية بعد 2011 كانت ضحية بيئة اقليمية تمهيدية سهّلت هذا الاختراق على مستوياته الثلاثة (قمة هرم نظام الحكم، النخب، والمجتمع) ، وإذا كان مؤشرات الاختراق غير واضحة بشكل بارز ضد النخبة الحاكمة في ليبيا قبل 2011؛ فإنها تجلّت في النخب سيما التيار الوظيفي منها، والمجتمع من خلال أدوات القوة الناعمة (الإعلام والخطاب الثوري وعولمة قيم التحرر)، كما أن تلك البيئة التمهيدية لا تهدد ليبيا لوحدها فقط، بل حتى على باقي دول المنطقة العربية وجوارها الإقليمي.

المبحث الرابع: إعادة بناء الدولة الليبية بين الرهانات والتحديات الراهنة.

من خلال النظر في المعطيات المعقدة وطول المدود الزمنية المتلاحقة لتجسيد خارطة الطريق المتكررة الموضوعة كل مرة لتسوية الأزمة الليبية طيلة الفترة الانتقالية في البلاد منذ 2011، فإن الترتيبات السياسية والمؤسسية لتجسيد هذه التسوية تتخللها تحديات ورهانات كثيرة. من الترتيبات ما تم البدء فيه منذ 2011، ومنها ما تمت صياغته محاولة للتلاؤم مع المستجدات وتغير طبيعة الفواعل وتوجهاتهم وكذا التحولات الإقليمية والدولية، وفيما يلي يتم التطرق لأهم التحديات التي تواجه الفاعلين ليس المحليين فحسب، بل المنظومة الإقليمية كشرطية حتمية، تؤكد عليها البحوث الأكاديمية على غرار أطروحات **بيتر هالدن** حول الشروط الخارجية المسبقة لبناء الدولة، والتي شرحها في مؤلف له بعنوان "بناء المنظومات قبل بناء الدولة، الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة" [1].

المطلب الأول: ضرورات تهيئة البيئة الاقليمية المساعدة على إعادة بناء الدولة:

ناقش الفصل الأول مداخل نظرية مختلفة تتم وفقها عملية بناء وإعادة بناء الدولة، وتنوعت بين أن تكون من مدخل النظام السياسي أو الدولة أو الفرد، وعلاقة ذلك ببناء السلام وبناء المجتمع كأرضيات شَرطية لهذا المسار المعقد خاصة في سياق ما بعد الصراع أو في حالات الفشل وهشاشة المؤسسات، لكن هذا الفشل ذاته كان مدعاةً لنقاشات فلسفية وسياسية كبرى في العقد الأخير من القرن الماضي، دارت حول ضرورات تجاوز مبدأ السيادة المطلقة للدول، وفتح باب إنفاذ أدوار خارجية في عملية إعادة بناء تلك الحالات فيما اعتبر استثناءات بحكم التهديد المتصوَّر للأمن والاستقرار الدوليين، تماشيا ومفاهيم أخرى متعلقة بحقوق الإنسان والحريات وغيرها، غير أن هذا التدخل أحكمت فيه المصالح الدولية والإقليمية المتنافسة أكثر من الدواعي المعلَنة لإنفاذ متغير الفواعل الأجنبية والخارجية، وهي الحالة نفسها في ليبيا منذ سقوط النظام السياسي 2011.

التدخلات الخارجية لمساعدة إعادة بناء المؤسسات الدولة المنهارة أو بفعل الحرب أو في سياق ما بعد الصراع المسلح، ليست الأولى في ليبيا بعد 2011، وقد سجل التاريخ الحديث حالات كذلك بتصورات مختلفة كحالة إعادة الإعمار مثلا، وفي أوروبا ذاتها تدخلت الولايات المتحدة بما سمي "خطة مارشال The Marshall Plan" وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي آنذاك كمشروع اقتصادي ببعد سياسي أيديولوجي لإعادة إعمار أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أو في حالة اتفاق دول منطقة جنوب افريقيا على إعادة بناء المؤسسات في ناميبيا بعد الحرب الأهلية، وكلها تدخل ضمن مقاربة بناء الدولة من مدخل بناء المنطقة

[1] بيتر هالدن، مرجع سابق.

Region-Building، لكن الحالة الليبية تختلف كونها تواجه تحديا بارزا يتمثل في تناقضات تتخبط فيها المنطقة ذاتها، والفاعلية الضعيفة لفواعل المنطقة مقارنة بالفواعل الخارجية الأخرى، الخارجة عن إقليم المنطقة.

تتميز المنطقة التي يفترض أن تكون متغيرا فاعلا رئيسيا في عملية إعادة بناء الدولة الليبية من هذا المدخل، أنها تعاني من الاضطرابات الأمنية، وعدم أو غياب أو انخفاض مستوى التنسيق الاقليمي بفعل هشاشة علاقات التعاون والتضامن والتكامل البينية والثنائية، وأحيانا نتيجة شعارات وطنية متخيّلة تستغل المشاعر القومية لترويج برامج ومواقف تسيء للدول والمنطقة بشكل قاس ولو كان غير مباشر، مثلما فعلت مثلا دول خليجية وقدمت نفسها حامية للقيم والتماسك العربي ضد اختراق متصورة قادمة ضدها من قطر في أزمة الخليج السياسية 2017.

يمكن تلخيص هذه التحديات التي تواجه العملية المتوقفة في ليبيا، وكذا المنطقة العربية في حالات مفترضة أخرى، فيما يلي: [1]

أ. معالجة أو خفض المسببات للتهديد العربي-عربي: لقد سُجّل في الفترة (1947-2010) أكثر من 37 اعتداءً/تهديدا أمنيا (مباشر-غير مباشر) على دول عربية من بعضها الآخر (بمعدل مرة واحدة كل 17 شهرا)، وفي فترة (2003-2011) حدث نحو 76 صراعا؛ 09 صراعات ذات جوانب دولية، 12 صراعا إقليميا و40 صراعا داخليا، أغلب هذه الصراعات كانت طويلة الأجل؛ 30 صراعا مستمرا لأكثر من 30 عاما، 08 صراعات لأكثر من 20 عاما، 11 صراعا لأكثر من 10 سنوات، 06 صراعات تجاوزت 05 سنوات، كما أن هناك 26 صراعا مستمرا لأكثر من سنة ما يعني تسارع معدل الصراعات القصيرة المدة، ما يعكس تدنّي القدرة على التعايش الإقليمي، وهو ما دفع إلى زيادة وتيرة إبرام اتفاقيات التعاون الأمني العربي وتحالفاتهم الأجنبية.

ب. مأسسة دورية التمثيل والقيادة للمجموعة العربية وتقسيم هذا التمثيل على منطقتين أو أكثر للخروج بأداء جماعي أكثر فعالية مما هو عليه الآن في شكل جامعة الدول العربي: يميّز المنطقة العربية تنافس شرس بين دول عربية على مكانة "الدولة الإقليمية المركز"، ويمثل هذا مدخلا للقوى الدولية الأخرى لانتزاع تنازلات منها في قضايا أخرى.

ت. تجاوز تأثيرات الإرث التاريخي للعلاقات الاستعمارية القديمة وضرورة أسبقية العلاقات البينية العربية؛ حيث أبقت العلاقات الاستعمارية على شبكة روابط التبعية، تمس مصادر الدخل في الدول العربية

[1] أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص. 65-67.

وتكون عادة في شكل مساعدات أو إعفاءات ضريبية أو تفاضلية في التجارة الخارجية أو أفضليات في العقود النفطية والتخطيط الإداري، ما يجعلها بيئة ذات قابلية للتغلغل والاختراق.

في تفسير الانسدادات السياسية المتكررة طيلة الفترة الانتقالية منذ 2011 في ليبيا، يمكن إضافة فرضية وجود مقاومة في اتجاه مضاد على التدخلات الأجنبية، إذ من الجزاف التسليم بغياب تام لأدوار تقوم بها بعض الفواعل الليبية الداخلية، وهي حالة طبيعية، حيث يؤكد **ألكسندر ويندت Alexander Wendt** ضمن الافتراضات المؤسسة للنظرية البنائية في العلاقات الدولية أن أنماط هذا التفاعل هي المحدِدة هوية الدولة مؤلَّفَةً من منظومة القيم والاستراتيجيات التي تكون وفقها هذه الدولة مستقبلاً.

من جهة أخرى وفي تفسير المواقف المتناقضة في المنطقة العربية التي يمكن أن تكون سببا في فشل مقاربة إعادة بناء الدولة الليبية من هذا المدخل على غرار ما حدث في حالات دولية أخرى سابقا، فإن الحالة الليبية نفسها والحالة السورية في حقبة الحراك الشعبي العربي بعد 2010؛ قد تسبب في تقويض سمة التوافق الجماعي ولو كان ضعيف المستوى قبل 2010، وهو ما تفترضه دراسة **يوئيل جوزانسكي Yoel Guzansky** حول تحول مجلس التعاون الخليجي من التعاون إلى الوحدة، حيث يفترض أن الحيز الاقليمي الذي كان يفترض لتفعيل العمل العربي المشترك قد تم تحجيمه وتقليصه إلى منطقة خليجية عوض عربية من المحيط إلى المحيط بسبب الأزمة الليبية ثم السورية، وقادت المملكة العربية السعودية هذا النهج المقرر سلفا، وتطبيقيا منذ بداية 2010 [1] في أول محطة من أكبر الاختبارات التي ضربت المنطقة العربية في هذه السنة.

كما تنظر دول محاذية إلى ليبيا كمصر إلى ليبيا ملاذا لتلبية الحاجة الاقتصادية؛ فالاقتصاد المصري عرف في 2011 إلى 2013 دوامة متصاعدة الحدة بسبب الحرب التي توقفت معها التحويلات السنوية من 02 مليون عامل مصري في ليبيا، كانوا يساهمون بنحو 33 مليون دولار من التحويلات سنويا إلى البنوك المصرية، ما دفع بالسلطة المصرية إلى البحث براغماتيا عن استثمارات منحتها إياها حكومة **علي زيدان** الليبية بقيمة ملياري دولار أفريل 2013، كما أن حرب الخليج الأولى جعلت من مصر تغير الشريك الطاقوي (العراق) إلى ليبيا، ضف إلى ذلك تصاعد الجريمة العابرة للحدود وتداعياتها الأمنية على الوضع في سيناء ما دفع مصر للبحث عن تأمين مصالحها الاستراتيجية أكثر من العمل العربي المشترك، أما في تونس فلقد شكلت التداعيات الأمنية على الحدود معضلة سياسية واجهت فترة حكم الرئيس التونسي **راشد الغنوشي** والجدل المثار حول مكانة الدين في دستور البلاد

[1] Yoel Guzansky, **Ibid**, pp. 19-29.

2014 (مشكلة الإرهاب والتهريب البالغ اقتصاد الظل به في المناطق الحدودية بـ 50 بالمئة من إجمالي التجارة الثنائية) وأقامت تونس جدارا فاصلا على حدودها مع ليبيا، كان ذا أبعاد رمزية أكثر منها عملية في وقت كان ينتظر فيه أدوار كبرى للفواعل الاقليمية في الأزمة الليبية، أما بالنسبة للجزائر، فهي تتجنب التدخل في الشؤون الداخلية لليبيين ولا تقبلها من الدول الاخرى في ليبيا، وتقدم نفسها أنها قادرة على المساهمة الفعالة ودعم الحوار الليبي–ليبي ومكافحة الإرهاب بحكم تجربتها في ذلك خلال ما يسمى بالعشرية السوداء فيها، وأيا ما كان مستوى وحجم هذه المقاربات من هذه الدول في جوار ليبيا المباشر، فإنها نجحت فقط في تمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية في ليبيا على حساب مسعى إعادة بناء الدولة المنهارة فيها[1]، ما يضع المسؤولية أكثر على عاتق الفواعل الليبية في الداخل على اختلاف التيارات السياسية والمكونات القبلية بدءً بالالتزام بالترتيبات التقليدية في حالات ما بعد الصراع المسلح أو الحرب، والتي تبدأ ببناء السلام من خلال نزع مظاهر العنف والتسليح، والمصالحة الوطنية التي تبدأ ببناء عقيدة اجتماعية تعزز من تماسك البناء الاجتماعي، حتى يتم الانطلاق في المراحل الاخرى من بناء المؤسسات وبعث تنمية سياسية في المجتمع.

المطلب الثاني: ضرورات إعادة بناء المؤسسة الأمنية الليبية وإدماج المسلحين:

خلال عمليات بناء السلام كخطوة أولى من التسوية السياسية التي تتصدر علميات إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراعات المسلحة أو الحراك الشعبي العنيف، يشكل ملف الميليشيات والمقاتلين وانتشار الأسلحة والقطع الحربية؛ أبرز العقبات والتحديات التي تميز المسعى، وتدور عادة حول إشكالية سحب السلاح لتفادي عسكرة الحياة السياسية لما بعد سقوط أو تغير النظام السياسي، وطرق إدماج المقاتلين مرة أخرى في النسيج الاجتماعي تزامنا وتفعيل خطط المصالحة الوطنية وجبر الضرر وإعادة بناء مجتمع ما بعد الحرب.

لقد أشار كل من **كارل ماركس** و **ماكس فيبر** إلى أن الوظيفة الأولية للدولة هي القمع وعمودها الفقري هو أجهزتها المسلحة[2]، فنواة تشكيل الدولة أو فيما يشبه صورتها البدائية "الدولة الحامية أو الشرطي" هو احتكارها وسائل الإكراه ليتم إحلال قانون ينظم المجتمع بعد حالة صراع الكل ضد الكل كما وصفها **توماس هوبز** كحالة بدائية تسبق وجود الدولة، أو حالة ما بعد الفوضى التي تقوض وجودها أيضا.

[1] Karim Mezran, & Arturo Varvelli, **FOREIGN ACTORS IN LIBYA'S CRISIS**, (Milano : Ledizioni LediPublishing , First edition, 2017) , pp 23-39.

[2] جلبير الأشقر، مرجع سابق، ص 34.

لهذا؛ يعتبر تحدي إعادة تنظيم وبناء القدرات للدولة في ليبيا بمثابة الحجر الأساس خاصة واستفحال فوضى السلاح والميليشيات. كما أن الحالة الليبية لا تخرج عن إطار مختلف الدول العربية خلال تشكلها بعد جلاء المستعمر بمختلف أشكاله بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالحالات التي قطعت أشواطا معتبرة في مسار مشروع بناء الدولة الوطنية بدأت في المرحلة الأولى ببناء القدرات من مدخل تنظيم المؤسسة العسكرية، باعتبارها المؤسسة الجهازية الأكثر قدرة على التكيف والتنظيم والتأثير.

أعلنت الحكومة الانتقالية في 2012 خطة لإدماج المقاتلين المشاركين في المعارك التي انتهت بإسقاط نظام القذافي 03 أوت 2011. لهذا الغرض؛ تم إنشاء هيئة شؤون المحاربين (WAC) مهمتها الأساسية تمثلت في تسهيل دمج المقاتلين "الثوار" في مناصب عمل جديدة، ويتم ذلك عبر خمس (05) مراحل، وهي: [1]

- ✓ التسجيل والاحصاء: تم تجميع 240000 مقاتل في 29 مركزا، مقسمين على فئات اعتمادًا على أدوارهم أثناء الحرب: مقاتلو الخطوط الأمامية، الخدمات اللوجستية، وأمن المجتمع.
- ✓ إجراء مقابلات مع المقاتلين لمناقشة خلفياتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم الوظيفية.
- ✓ البدء في دورات تدريبية في شكل تكوين مكوّنين لمستقبل؛ وتدريب نحو 300 مقاتل في مجال القتال.
- ✓ فتح دورات تكوينية في مجالات مختلفة تحضيرا لولوج سوق الشغل.
- ✓ توجيه المقاتلين إلى العمل أو إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة.

تم إقرار خطة أخرى من 03 برامج للمقاتلين بعد نزح السلاح، بإرسال بعثات منهم للتكوين بالخارج (نحو 18000 شخص على مدى 04-05 سنوات)، وتطوير مهاراتهم في دورات مهنية (نحو 28000 شخص)، وتقديم المساعدة الفنية والتمويل للمقاتلين لإنشاء مشاريع خاصة (نحو 5000 شخص)، واستلهم المشروع من تجارب أخرى سابقة كالعراق ما بعد الحرب عليه 2003، وتم تخصيص أغلفة مالية معتبرة لذلك سنة 2013، لكن وفي ذات السنة بدأت تعقيدات العملية تطفو لأسباب مختلفة منها ما هو متعلق بخصوصيات سوق الشغل الليبية وعدم اقتناع المقاتلين بآفاق هذه البرامج في ظل عودة المعارك.

- ضرورة إعادة تنظيم العلاقات المدنية العسكرية:

[1] Dia Sadek Abuhadra & Tawfik Taher Ajaali, "LABOUR MARKET AND EMPLOYMENT POLICY IN LIBYA", **(Repport) Prepared for the ETF ; European Training Foundation** (The EU's agency supporting countries surrounding the European Union to reform their education, training and labour market systems) , Turin, Italy, 2014. in; www.etf.europa.eu

ولو أن هذه العملية تمر أساسا من خلال العقد الاجتماعي ممثلا في روح الدستور والقوانين المنظمة، إلا أنها عملية معقدة طبعا في حالات مثل ليبيا في سياق ما بعد الصراع، وتعكس عملية تشكل العلاقات المدنية العسكرية وتفاعلاتها الراهنة في ليبيا بعد 2011 تأثيرات المرحلة ما قبل هذا التاريخ، وتعد امتدادا طبيعيا للعلاقات المدنية العسكرية في المنطقة العربية بدءً بمرحلة التحرر من الاستعمار منتصف القرن الماضي، وخلال عملية بناء الدول المستقلة حديثا، فموجة "القومية" والتحرر من الأمبريالية والاستغلال في السبعينات، ثم مرحلة التحول الديمقراطي نهاية القرن الـ 20م، و وصولا إلى مرحلة الحراك الشعبي العربي بعد 2010.

تؤكد الأمم المتحدة حاجة ما يقارب ربع (1/4) جيوش العالم إلى إصلاح وإعادة هيكلة، مقابل حاجة قصوى إلى إعادة البناء من الأساس في حالات أخرى، أمام تنامي ظاهرة "تجييش الميليشيات" تزامنا وفشل عمليات التسوية وبناء السلام. ويمكن فيما يلي تبيان أوجه التمييز بين الحالة الليبية والحالات العربية:

	حالة ليبيا بعد 2011	**حالات دول عربية أخرى**	
تشكيلة الجيش	جيش تُكمله الميليشيات أو تتعايش معه	جيش تُكمّله شرطة معسكرة أو وحدات نخبوية	الجيش هو المحرّك الدفاعي الأساسي
علاقة الجيش بالميليشيات / قوات خارجية	تُكمَّل الجيوش من الأسفل بواسطة ميليشيات مدعومة من الدولة أو ممأسسة، مؤسسات أمنية خاصة	ينسق الجيش مع قوات أجنبية – قواعد عسكرية باتفاقات عسكرية	/
طبيعة التجنيد	التطوع في شكل جماعات (اثنية، مناطقية، مذهبية) وليس فرادى.	انتقائي أو استعانة بأجانب (الفلسطينيين في الأردن)	إلزامي (خدمة عسكرية) ومفتوح على كل المواطنين.
طريقة التجنيد وعلاقته بتطوّر الهويات الوطنية	مقابل الأموال (مرتزقة)، دافع مناطقي، الانتماء المحلي، قبلي، الأيديولوجيا، المكانة الشخصية... الخ، متجانسة مع مستويات الجغرافيا والدين والإثنية..	التحول نحو التجنيد الإلزامي والخدمة العسكرية في إطار تعزيز الانخراط المجتمعي لدى المواطنين.	تداخل الجيش مع جوهر الدولة لتجسيد قيم الهوية الوطنية و كسر الأطروحات المهددة للانتماء الوطني.
طبيعة الحوكمة الأمنية	محلية إلى حد كبير، أو لامركزية، فالوحدات أو المجموعات الأمنية تكون ذات انتماء مذهبي أو مناطقي مطابق أو مماثل لانتماء السكان في مواقع انتشارها.	مركزية تراعي التوازن بين القوات المتداخلة، بمبدأ "تجزئة مؤسسية" بين الجيش/الحرس الملكي... ما يعرضها للانقسام. وقوة تأثير القواعد الأجنبية فيها	حوكمة أمنية مركزية من دون تجزئة المؤسسات. يمارس الجيش سيطرة سياسية مهمة على مجمل الميدان العسكري، في إطار استمرار الإرث الثوري.
النموذج الأمني	هجين، تجمع الجيوش والميليشيات بين	تنسيق بين الجيش والقوات	الجيوش هي ركائز محورية

المعتمد	التعاون المصلحي والتنافس فيما بينها.	المكملة والوحدات النخبوية.	في الهيكلية الدفاعية.
نوع الهيكلية الدفاعية	مجزأة، تدف نحو "فدرلة عسكرية" للإقليم ، تنظمها عادة اتفاقات أمنية مشتركة بين الأطراف فيما بينها (جيش، ميليشيات، مؤسسات أمنية وفرق أجنبية ... الخ)	مزدوجة عموديا بين المؤسسات، وقد تتقارب فيما بينها تدريجيا بفعل الاحتجاجات الاجتماعية، نحو هيكلية دفاعية موحّدة مخافة توسع الاحتجاجات.	هيكلية دفاعية موحّدة ومركزية مشددة باعتبار أن الجيش الوطني هو الضامن لوجود الدولة
التأثير على العلاقات المدنية العسكرية	تراجع دور الجيش التقليدي في تعزيز الاختلاط الاجتماعي الوطني، وظهور مفاهيم مختلفة عن الهوية الوطنية، وتزعم الميليشيات أنها حماية للاقليم. اختلاط المواقع: طموح العسكريين لمناصب سياسية، مقابل انتقال المدنيين إلى أدوار عسكرية (التطوع للميليشيات وحمل السلاح) ما يقوض عمليات الإصلاح وبرامج نزع السلاح.	تكون الجماعة الحاكمة بمثابة نخبة مالكة للدولة (ملكية) تتحكم في معايير التعيين في المناصب العسكرية حسب طبيعة الصراع الداخلي والولاءات الشخصية، وحسب طبيعة الصفقات مع المتغير الأقوى؛ القواعد الأجنبية.	تكون علاقات متداخلة حسب طبيعة المؤسسة وأكثرها تنظيما وتغلغلا في المؤسسات السياسية
الحالات العربية	سورية وليبيا واليمن والعراق والسودان	دول الخليج، والمغرب.	الجزائر ومصر

جدول 34: العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا بعد 2011 مقارنة مع الحالات العربية الاخرى. - المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على دراسات ومقالات منشورة على موقع مؤسسة كارنيجي(ELEONORA ARDEMAGNI, The Re-shaping of Arab Civil-Military Relations (Sada Feature), published by ; Carnegie Endowment for international peace, Washington, DC, May 20, 2020. Viewed on its website , https://carnegieendowment.org/sada/81936

تتميز إدارة العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا (كحالة بارزة عن الدول المتصدعة) بتعدد المؤسسات/ الجماعات التي تمتلك وسائل الإكراه المادي المباشر (السلاح)؛ ورثت هذه الإشكالية من النظام السابق **للقذافي**، تأثرا بنمط إدارة هذه العلاقات في المنطقة العربية وطريقة بناء دول ما بعد الكولونيالية، فهي اعتمدت تشكيل طبقتين من المؤسسة العسكرية: الأولى محيطة بأعلى هرم النظام لحمايته من مخاطر الانقلابات العسكرية تسمى عادة بالحرس الرئاسي أو الملكي أو الجمهوري تكون ذات مستوى عالي في التدريب والتمويل وعادة ما يقابلها وجود قوى أجنبية تبعا لاتفاقات أمنية مشتركة ما بعد الاستقلال، والطبقة الثانية هي الجيش المسؤول عن حماية الحدود والريف والصحاري والمناطق غير الحضرية، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ دأبت ليبيا كباقي تلك الأنظمة على تشكيل فصيل أمني وعسكري واستخباراتي مخصص لما سُمي بمكافحة الإرهاب، وبعد 2011 بقيت الإشكالية ذاتها

حول من يدير المؤسسات الأمنية والعسكرية التي تقوم بهذه الوظائف[1]، إلى جانب قضايا خلافية تشكل تحديا في مسار إعادة بناء الدولة الليبية وإشكالية في الوقت نفسه، وتعيق عملية دمج المقاتلين والميليشيات في ليبيا بعد 2012، وأهمها:

- إشكالية قيادة القوى العسكرية والميليشيات المدمجة: الجهة التشريعية أم رئيس الوزراء أو وزارة الدفاع؟ وكانت جوهر فشل عمليات الدمج تلك في مشروع درع ليبيا 2012، والحرس الوطني 2014.
- المدود الزمنية لبقاء التشكيلات العسكرية تحت لواء واحد قبل بناء جيش نظامي وطني.
- التحول إلى عقيدة عسكرية توالي الوطن وليس للمنطقة والقبيلة، وللأيديولوجيا، وإلى الخارج.
- تجذّر القيم المركزية الموروثة عن الحكم السلطوي السابق كانعدام الثقة المتجذّرة بين الجيش والمدنيين.
- إشكاليات حدود التزام الحكومة المركزية بالاستقلالية المحلية للميليشيات خلال الفترات الانتقالية.
- مستقبل وطبيعة هذه التشكيلات العسكرية بعد بناء جيش نظامي وطني؛ احتياطية أم موازية.
- التمويل الخارجي حيث يبلغ ميزانيات بعض الميليشيات المدعومة من الخراج، أكبر من الوحدات العسكرية التابعة للحكومة بطرابلس.
- الصراع بالوكالة على السلطة لإدارة المناطق النفطية والنفوذ: ففي جويلية 2012 مثلا؛ بدأ سباق انتخابات المؤتمر الوطني العام، تطبيقا لمضامين الإعلان الدستوري، وأقامت الفواعل الاقليمية على غرار الإمارات العربية المتحدة علاقات مع سياسيين وجماعات مسلحة قبيل انتخابات ترى فيها محطة سباق للتموقع[2]، وظلت مشاريع نزع السلاح معطلة بسبب هذه التنافسية الدولية، وفي 2019 خلال التحضير لتوافق وطني بين رئيس حكومة الوفاق الوطني **فايز السراج** واللواء **خليفة حفتر** مزمع في غدامس (أبريل 2019)، لكن قمة تونس التي سبقتها بداية 2019 شهدت تحركات دبلوماسية إقليمية خاصة مع اللواء **حفتر**، اتهمت بتحريضه على الانقلاب فجأة على موافقته إجراء ذلك التوافق، وشن هجوما عسكريا مفاجئا على طرابلس مقر حكومة الوفاق الوطني[3].

إضافة إلى جملة هذه التحديات التي تشكل في حد ذاتها قضايا خلافية تعيق عملية دمج المقاتلين، فيجب أن ينظر إلى المعضلة الليبية بخلاف الأنماط التي جلّت بها مسائل دمج المسلحين والميليشيات في حالات أخرى على غرار النموذج الأمريكي بعد نهاية الحرب فيها وتوحيد الولايات، أو ميليشيات بولندا بعد جلاء الجيش النازي نهاية

[1] Yezid Sayigh, "Agencies of Coercion: Armies and Internal Security Forces" , **International Journal of Middle East Studies**, V 43, N 03, 2011, p 403. In: https://doi.org/10.1017/S0020743811000572

[2] Andreas Krieg, **Ibid,** p 187-188.

[3] رامي التلغ، مرجع سابق.

الحرب العالمية 02، أو حالة العراق وقوات الحشد الشعبي أو الحالات العربية الاخرى في الجدول أعلاه... ففي ليبيا وكما تم التطرق إليه سابقا، تشكل عملية إدراك الاقتصاد السياسي للأزمة مدخلا مهما لإنجاح العملية، فالميليشيات التي تأسست وفق المنطق المناطقي وتجزئات الجغرافيا المحلية تتميز بنوع خاص من الروابط العضوية مع تلك المجتمعات المحلية والقبائل، وتعمل هذه الميليشيات فاعلا أساسيا في الاقتصادات المحلية هناك بما في ذلك وظائفها المتعلقة بتوفير الحماية لأولئك المدنيين.

وفي ظل تجذّر إشكالية فقدان الثقة بين المدنيين والسلطة منذ العهد ما قبل 2011؛ يبقى تحدي بناء الثقة من مدخل بناء الأمن والسلام عبر هذه الفواعل مرهونا باتجاهاته تصاعدية كانت أو تنازلية، حيث يتم اعتماد ما سمي بـ "النموذج الأمني الهجين" من خلال توحيد هذه الميليشيات في مرحلة أولى وسريعة في هيكلية قيادة وطنية تشرف عليها السلطات المُنتَخَبة، ثم الإسراع في بناء جيش نظامي وطني حتى لا يكون هنالك ثنائية المؤسسة العسكرية، على غرار حالات أخرى التي يتجاوز فيها الحضور العسكري للميليشيات حضور الجيش النظامي (لبنان مثلا).

كخلاصة لما سبق، في ظل هدوء نسبي للعنف في ليبيا بعد وقف إطلاق النار بين قوات حفتر وحكومة طرابلس، فقد تم البناء على نموذج مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية (CSIS) المطبّق على حالة إعادة هيكلة الميليشيات والمسلحين في العراق بعد 2003، ويتكون من ثلاثة مراحل:

- مرحلة ما قبل الانتقال، وتعد تمهيدية تتضمن قرار وقف إطلاق النار ورؤية لخارطة سياسية.
- مرحلة انتقالية يتم العمل فيها على تجهيز وإصلاح المؤسسات المدنية والعسكرية.
- مرحلة ما بعد العملية الانتقالية وتسليم السلطة، وتحديد المعايير المناسبة لذلك.

غير أن المرحلة الثالثة التي أغفل فيها في حالة العراق مراعاة تأثيرات المتغير الطائفي والمذهبي، هي أكثر المراحل حساسية ودقة، وتوصي الدراسات الحديثة عن إدارة العلاقات المدنية العسكرية – بصفة عامة– مراعاة مثل هذه الخصوصيات بالمنطقة العربية والافريقية، وعدم الاكتفاء بنمطية إدارة هذه العلاقات وفق أطروحات المدرسة الامريكية أو الأوروبية والروسية والصينية، باعتبار ثقل الحضور القبلي والعشائري في الحالات العربية عموما والحالة الليبية خصوصا، حيث من الأهمية بما كان مراعاة خصوصيات البناء الاجتماعي الليبي ودعم المبادرات التي من شأنها بعث تنمية سياسية تنمي حس المواطنة بناءً على تحديثات نظرية الروابط الاجتماعية، التي تنظر إلى العلاقات الاجتماعية مفتاحا جوهريا في تعزيز الأداء الجماعي في أشكال مختلفة منها عملية بناء الأمة، وهو ما يبحث فيه المطلب الآتي.

المطلب الثالث: تحدي إعادة بناء الأمة الليبية بقيم المواطنة من الأسفل إلى الأعلى.

قد لا يصح تماما مصطلح "إعادة بناء الأمة" باعتبارها ظاهرة أكثر معنوية من الدولة، ولكنه بالأساس يحمل دلالة أولى عن مفهوم الاندماج الاجتماعي، هذا الأخير يتجسد بضرورة الاستفادة من افتراضات "نظرية الروابط الاجتماعية"؛ كأن يتم قلب خطورة الميليشيات المسلحة إلى مفتاح للحل من باب أنها جماعات بشرية متشكّلة أساسا على روابط قبلية ومناطقية للتغلب على خطورة المعطيات الدخيلة بما فيها الفكر المتطرف الدخيل على الثقافة الليبية سواء في المدن أو الأرياف سواءً في المركز أو الأطراف.

شرّح المفكر **برهان غليون** أزمة الدولة العربية من مدخل فهم الأزمة الأخلاقية العامة التي أنتجت فكرة العداء للمجتمع، وينطلق في ذلك من ظاهرة "العقيدة الاجتماعية" أو نظام القيم الجماعية السياسية والمدنية والأخلاقية التي يتوقف على وجوده اشتغال المجتمع نفسه كمجتمع مدني ومتمدن، وهي أكبر من الدين والفلسفة والعلمانية والفكر، فهذه العقيدة تشكل إطارا عاما يوجه سلوك الأفراد ويضبط عملية إعادة بناء نظام المجتمع خلال التحولات العميقة في المثل والمعطيات الحضارية العليا، وتحدث الأزمة الأخلاقية في هذه العقيدة ليس لغياب القيم بل لغياب الناظم التاريخي والمنهج [1]؛ فالواقع يثبت انتشارا غير مسبوق للقيم والأديان والفكر، وكلما ضعفت هذه العقيدة واستنفذت قدراتها التركيبية المحركة للأفراد، كلما انحل وتفكك المجتمع وبالتالي يجنح الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الضيقة فحسب، وزوال سمة المدنية والحضارة وسواد حالة الهمجية، ما يشبه حالة حرب الكل ضد الكل لدى **توماس هوبز**.

ينطبق هذا التحليل على الحالة الليبية في الفترة الانتقالية بفعل غياب هذا الناظم للعقيدة، ولكن تزامنت معه محاولة إعادة بناء عقيدة اجتماعية على متغير الدين كمصدر لإعادة بناء اللحمة الاجتماعية (في مدن الشرق الليبي بدعم خارجي)، وهذا على حساب تراجع العقيدة الاجتماعية السابقة المتمثلة في الدولة القومية، وبالتالي محاولة اقتلاع فكرة القومية والوطنية الناظمة لبقاء تلك العقيدة الاجتماعية، ونتج عنها تشكيل شرعيتين متصارعتين فيما بينها، ومع ارتفاع منسوب النزعة الاستهلاكية الناتج عن العولمة المتجاوز قدرات النظام السياسي على الاستجابة، يبدأ انتشار الفساد وأزمة الهوية والفكر، والهوة الطبقية والبحث عن الهوية لدى الآخر بتجليات اللغة والحضارة والقيم بينما يسود مقابله شكل آخر من التعصب والتطرف وعدم قبول الآخر باعتباره سبب الأزمة تاريخيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا، كما ربط **غليون** أسباب هذا العداء بممارسات الكرامة الانسانية، المؤدية للتصادم والصراع بين المجتمع والسلطة.

[1] برهان غليون، **نقد السياسة - الدولة والدين**، مرجع سابق، ص ص. 290-306.

بالتالي يمثل هذا المدخل في دعم مسار إعادة بناء الدولة الليبية؛ تحديا فاصلا، وفي المجتمعات المتصدعة في سياق ما بعد الصراع العنيف (المسلح) على السلطة، يصبح الاندماج Integration غاية في حد ذاته لرأب الصدع في الجماعة البشرية بوصفها ركنا من أركان الدولة، وترتبط درجات ومستويات الاندماج بقدرة الدولة على التغلغل في المجتمع.

بالتالي وإن كان لزاما في التحليل والتنظير والممارسة الاعتراف بخصوصيات الحالة الليبية في أي عملية تحديث سياسي مؤسساتي ضمن هذا المسار أو المشروع، فهو لابد أن يكون فهما منظما ودقيقا، يراعى فيه ما أطلق عليه **غولدشميت Walter Goldschmidt** بالضرورات الاجتماعية. هذه "الضرورات الاجتماعية" هي بمثابة ملزمات في كل الانساق الاجتماعية بدائية كانت أم متحضرة؛ الجماعات، القيم، المركز، الدور، السلطة والأيديولوجيا[1]. ومعروف أن الخصوصيات المميزة للبناء الاجتماعي في ليبيا –تم التطرق إليها في الفصل الثاني– هي البنى القبلية، لكنه ليس بالضرورة النظر إلى القبيلة بالمعنى العضوي Generic، لأن النهج المتبَّع في تحليل الحالة الليبية خلال العقود الماضية كانت في تركز على الجانب السلبي للظواهر الاجتماعية المختلفة عن الغرب تحت تأثير من جوهر نظريات التحديث التي تقر وتدفع إلى حتمية اتباع النموذج الغربي في بناء الدول والتسيير والإدارة، إضافة إلى وضع الحصار الذي جعل من ليبيا معزولة وغير متاحة للباحثين[2]، كما أن الحالة الليبية من حيث الخصوصية التي تميّز المجتمع الليبي لم يكن ينظر لها بمنظور السلبية وتحميلها مسؤولية الأزمة إلا بعد تحول الدراسات السياسية للنزاعات بعد أزمة تفكك يوغسلافيا في نهاية الحرب الباردة، ومن التركيز على الخلافات ما بين الدول out group كمنظور قديم، إلى منظور بديل يركز على الخلافات داخل الدول In group، فالحالة اليوغسلافية بيّنت أن العرقية ليست مشكلة في حد ذاتها إلا إذا تم تسييسها من خارج الدولة ذاتها، أو حتى من فواعل داخليين كورقة للوصول إلى السلطة[3].

إن أكثر التحولات التي شهدتها ليبيا هي ما يشبه التصادم القيمي الذي حصل داخل بنية المجتمع الليبي بي نمط العلاقات التقليدية والقبلية وموجة التحديث من خلال التعليم وسياسات محو الأمية وتعليم المرأة وانتقال الثقل الحضاري من البادية إلى المراكز الحضرية، هذه الأخيرة تنحو منحى التوسّع والانتشار والاستقطاب وتعدد الأنشطة الاقتصادية والإدارية، بينما بقيت البوادي والمناطق الصحراوية وتواجد القبائل تتخبط في أنشطة الرعي

[1] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق**، ص 47.
[2] علي عبد اللطيف احميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعيّة في ليبيا"، **مرجع سابق**، ص 174.
[3] مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول : دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (باتنة، جامعة الحاج لخضر ، 2008-2009)، ص 03.

والزراعة ثم تحولت إلى السعي للتحكم في أدوات القوة والحماية وخلق مصادر للثروة ولو بطرق غير شرعية كالتهريب والتسلّح، خاصة تحت هاجس غياب الدولة أو عدم قدرة السلطة على القيام بوظيفة الدولة في الأمن والعدالة التوزيعية، فنشأ نوع آخر من التفكك والصدع الاجتماعي بفعل هذا التصادم بين هاتين المنظومتين.

في هذا الواقع المعقد والمميز للحالة الليبية وما يهددها من تفكك المجتمع؛ فتقدم دراسات حديثة عينة من السياسات المساعدة على تحقيق الاندماج Integration في مثل هذه المجتمعات، ويقوم بها النظام، ومنها:

- التعليم الإلزامي وتعزيز الأداء التربوي والمؤسسي الوطني للمدارس والحرص على عدم تسييسها.
- إعادة دمج المقاتلين والميليشيات فرادى في جيش نظامي أو شرطة، وإلزامية الخدمة العسكرية.
- التوحيد اللغوي في اللغة الرسمية لا يعني عدم الاعتراف بالتنوعات الثقافية والاثنية.
- الاستيعاب المؤسسي لمجتمع في الدولة وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني.
- دسترة وتقنين ما من شأنه الحفاظ على اللحمة الوطنية.
- العدالة في التوزيع وإعادة توزيع الثروات من خلال برامج اقتصادية هادفة.

يمكن لسياسات الاندماج أن تأخذ مستويات عدة ومنها: [1]

أ. الاندماج القومي National integration: بإخضاع الهويات الفرعية والولاءات الضيقة في الإقليم الواحد لصالح هوية وطنية جامعة وبناء أمة واحدة موحدة سياسيا ولغويا ودينيا.

ب. الاندماج الإقليمي Tutorial integration : السلطة المركزية المسيطرة على الأقاليم تسعى لإيجاد توافق سياسي وحدوي بين الجماعات بهذه الأقاليم لخفض التوترات الثقافية والاثنية بينها.

ت. الاندماج القيمي Value integration : يمثل هذا النوع جوهريا في العقيدة الاجتماعية للمجتمع.

ث. الاندماج السياسي Political integration: هو الذي يجب أن ينشا بين الحاكم والمحكوم (elite–mass integration) ضروري لتفادي حدوث هوة وأزمة ثقة وتباعد بين الطرفين وضمان استمرار الاتصال بين النخبة الحاكمة ومطالب البيئة الداخلية، ويتم من خلال استراتيجيتين:

- استراتيجية بوتقة الصهر Milting pot: وتقوم الفكرة على مفهوم الاستيعاب Assimilation حيث على السلطة فرض نموذج مهيمن للحد من أي اختلافات ثقافية واجتماعية انقسامية بسياسات مختلفة، سواءً من خلال فرض ثقافة مهيمنة للثقافات الفرعية (الاستيعاب الثقافيculturel assimilation)، أو بتشجيع علاقات المصاهرة بين الجماعات العرقية المختلفة (استيعاب عرقي Racial assimilation)، أو

[1] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص ص. 76-80.

بالتشجيع على إشراك المؤسسات الرياضية والثقافية والجمعوية على استيعاب أفراد من عرقيات مختلفة (استيعاب مؤسسي Institutional assimilation).

- استراتيجية الوحدة من خلال التنوّع: حيث تعمل السلطة المركزية على إعلاء ثقافة واحدة مهيمنة مع الإقرار بالتنوع الثقافي والعرقي كدلالة على تشجيع التعايش بين مختلف الثقافات والإثنيات، وينظر لهذا من ناحيتين: ناحية وظيفية حيث يؤدي الصراع الطبيعي بينها إلى إحداث توازن ديناميكي يحقق التماسك الاجتماعي، ومن ناحية مؤسسية من خلال فسح المجال أمام الجماعات المختلفة فيما بينها للمشاركة في المؤسسات التمثيلية.

تجد الحالة الليبية مخارج وتفسيرات لتعقيداتها في عدد من هذه الاستراتيجيات، غير أن عملية إعادة بناء الدستور في ليبيا وفي مخرجاتها الممثلة في الإعلان الدستوري رقم 13، تؤسس للتخندق والصراع السياسي الذي يهدد تماسك المجتمع ويشجع على محاولات الانقسام، ويعكس ترهّل العلاقة بين المركز والأطراف، وتظهر طبيعة هذه العلاقة من خلال مضامين التعديل الدستوري الأخير والقاعدة الدستورية، المفرزة تعقيداتٍ جديدة مثل تمثيل الجهات والأقاليم في مجلس الشيوخ، ويضع الحالة الليبية أمام أطروحات تعتمد واحدا من صيغ الاندماج التي تم التطرق إليها آنفاً، ويمكن أن تنحو إلى تصورات مختلفة فيما بينها، يلخصها المبحث التالي.

إن التأسيس لقاعدة تراعي تلك الخصوصيات المحلية، تنطلق من القاعدة إلى أعلى هرم النظام الاجتماعي والسياسي تمثل مدخلا مهما لإعادة بناء الدولة في ليبيا وبديلا عن المقاربات التي فشلت في تقريب المسعى، فعملية بناء المؤسسات في اتجاه تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى " from the bottom up and not the top down، باستخدام مكون القبيلة وفهم العلاقات المميزة لها، وتمثل اعترافا بأنها جزء من الحل أكثر من أنها سبب في المشكلة Tribalism is a solution rather than a problem.[1]

[1] Rosen Lawrence, Ibid, p 3-4.

المبحث الخامس: مستقبل الأزمة الليبية بين سيناريوهات التسوية والفوضى:

تضمن المبحث الثالث من هذا الفصل السابق، محاولة تفسيرية لمسار التدخلات الدولية والاقليمية وتأثيرها على الأزمة في ليبيا كإحدى تحولات النظام الدولي ككل، وذلك بمحاكاة أحد النماذج المعرفية التي قدّمها الباحث **وليد عبد الحي** * لمعرفة طبيعة الفاعلين في دول الربيع العربي وتفاعلات الأحداث المتتالية فيها، وكان الغرض من ذلك المبحث وبدرجة أولى هو تفسير التنافسية الدولية الجيوسياسية في الأزمة الليبية.

وبغية الاستشراف بالسيناريوهات الممكنة عن هذا الصراع والتفاعلات السياسية داخل ليبيا؛ راهنه وتطوراته، في ظل التحولات الاقليمية والدولية وحتى النظرية الكبرى المفسرة لجانب مهم من هذا الانسداد الحاصل منذ تفجر هذا الصراع في 2011، يمكن إذن؛ التمييز بين ثلاثة (03) سيناريوهات الأكثر احتمالا بشأن مستقبل مسار إعادة الدولة في ليبيا، ويراعى في كل منها وعلى حدة حالة تفاعل منظومة متغيرات معينة:

المطلب الأول: تقسيم ليبيا وانتشار فوضى أمنية بالمنطقة: سيناريو اتجاهي.

يبقي تفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية في ليبيا وتكررا العثرات والانسدادات السياسية طيلة الفترة الانتقالية على حالة عدم اليقين من مستقبل واضح لهذه الحالة، وعدم القدرة على تحديد خارطة طريق للحلول المطروحة والمتمثلة في البدء بإجراء انتخابات شاملة تؤسس لمرحلة جديدة يعاد فيها بناء مؤسسات سياسية ودستورية تقود البلاد في المرحلة المقبلة.

فوفقا لمنطق أن نفس الأسباب تؤدي نفس النتائج، فإن تساير الأحداث منذ 2016 تاريخ طرح الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع مسودة دستور ليبيا، وعودة الاحتقان السياسي والمعارك المسلحة التي عرقلت عمل بعثات الأمم المتحدة لرعاية تسوية سياسية تفضي للخروج من المرحلة الانتقالية المستمرة منذ 2011، فإن سيناريو الوضع في ليبيا يتجه في نفس الحلقة المفرغة وتلك المآلات.

وبالنظر إلى التحولات الإقليمية والدولية التي تؤثر بطبيعة الحال على تطورات الوضع في ليبيا، فمعروف أن النظام الدولي ذو طبيعة مرحلية يخضع لتقلبات المعطيات وموازين القوى الناظمة للعلاقات الدولية، وإذا كانت العقود الثلاثة الأخيرة –بعد نهاية الحرب الباردة بداية التسعينات من القرن الـ20 م– قد عرفت تأثيرا بارزا للمنظمات

* يعتبَر "وليد عبد الحي" أحد الباحثين البارزين في مجال الدراسات الاستشرافية في بناء السيناريوهات في تحليل الأحداث والظواهر الاجتماعية والسياسية، وله مؤلفات ومقالات عديدة تُعنى بالدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية (الصين، إيران... الخ)، وأخرى بمناهج الدراسات المستقبلية، تتضمن أطرا منهجية ونظرية في هذ المجال مثله مثل مجموعة من الباحثين العرب الآخرين كـ "محمد سليم قلالة، وقيس الهمامي"، واتعمدت دراساته على استخدام تقنية مصفوفة التأثير المتبادل في بناء السيناريوهات، كمحاولة لتقديم دراسات تحليلية تفسيرية واستشرافية بموثوقية أكبر، خاصة فيما بعد اندلاع أحداث الربيع العربي في البلدان العربية بعد 2010. للمزيد انظر: أحمد سعيد نوفل وآخرون، **مرجع سابق**، ص 56.

الدولية، هناك مجموعة تحولات دولية أيضا أثرت على اتجاهات الأزمات في المنطقة العربية عموما وفي ليبيا على وجه الخصوص:

- تحولات الفضاء الرقمي الذي أصبح يقدم مفاهيم جديدة على غرار السيادة الرقمية وتبعاتها، واستيراد نماذج تكنولوجية معقدة استحدثت أنماطًا أيديولوجية واستهلاكية وتوزيعية غير مسبوقة.
- ظهور نزعة استهلاكية جديدة عمّقت الازدواجية الفكرية والاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي، أمام اتساع رقعة الندرة بالأسواق والموارد مما أضعف قدرات الأنظمة على التكيّف مع المطالب الجديدة وتدني الاستجابة.
- تآكل عنصر السيادة الوطنية بفعل ميل الأنظمة للاستعانة بالدعم الخارجي وبالتالي تقديم تنازلات مختلفة.
- جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).
- الحرب الروسية الأوكرانية.
- حرب الإبادة على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة 07 أكتوبر 2023.
- عودة "الدولة" متغيرا أساسيا في العلاقات الدولية ووحدة أساسية في الممارسة وفي التحليل.

هذه التحولات الدولية التي ميزها الندرة والتنافس الدولي على الموارد، الذي يقوض مساعي الأطر التنظيمية الدولية والاقليمية للتسويات السياسية للأزمات، مع قابلية بروز أدوار متصاعدة للشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود، تنافسا على ثروات ليبيا، ويفتح الباب واسعا أمام تدفق السلاح من الخارج إلى داخل ليبيا سعيا من الفاعلين الدوليين والإقليميين لانتزاع تنازلات وموارد نفطية والتواجد بشكل أكبر في ليبيا وبالتالي الاستمرار في تحقيق اختراقات أمنية وعسكرية واقتصادية وأيديولوجية في المنطقة التي تعد ليبيا بوابة هامة عليها مطلة على البحر الأبيض المتوسط.

إضافة إلى هذه التحولات الدولية، فإن المتغيرات الجديدة على المنطقة العربية بعد تجربة الربيع العربي، يجعل التسوية السياسية شبه مستحيلة في النماذج العربية التي تراوح فيها استخدام العنف المسلح منذ 2010 بين الجنوح لحرب أهلية، إلى صراع مسلح بين قوات متكافئة وشبه غياب للدولة، وهي الحالة الليبية، مثلها مثل الحالتين الأخرى "المستعصية"؛ اليمن وسوريا.

إن التسوية السياسية وإعادة بناء الدولة المنهارة في سياق ما بعد الصراع المسلح من هذا النوع، يقتضي تفعيل مدخل الفعل الإقليمي المشترك، وهناك حالات مماثلة في طبيعة الصراع؛ شهدت استخداما مفرطا للعنف والسلاح خلال فترة الربيع العربي منذ 2010 سواءً من أجهزة الدولة ضد المتظاهرين في حالة البحرين، أو منخفض الحدة

بحكم اقتسام أدوات السيطرة بين كتلتين شبه متكافئتين في لبنان، ففي الحالة الأولى كان هناك إجماع إقليمي ومؤسس في مجلس التعاون الخليجي على منع انهيار الدولة بفعل هذا الحراك الطائفي فيها منذ مدة طويلة، أما في حالة لبنان، فظهر أن التوافق الإقليمي طالما حافظ على توازناته وعلى شكل التسوية السياسية للأزمة السياسية والاقتصادية فيه منذ "اتفاق الطائف" سنة 1991، دون أن يمنع ذلك من عودة تحرك الشارع اللبناني ضد أداء النظام السياسي وطريقة سير الاقتصاد وهذا في خضم أحداث الربيع العربي منذ 2010، أو حتى في تبعات جائحة كورونا (كوفيد 19) التي أضرّت بالدول المعتمدة على اقتصاد الخدمات بالدرجة الأولى كالاقتصاد اللبناني.

يضاف إلى ذلك وما يعزز من احتمالية حدوث السيناريو الاتجاهي؛ هو التحول على مستوى العمل العربية المشترك تزامنا والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 وما سبقها بسنوات فقط، حيث دفعت بوادر الأزمات اللاحقة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعولمة، إلى انتهاج سياسات دبلوماسية علنية وموسّعة بشأن ملف التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي، والتنازل عن مركزية القضية الفلسطينية في جوهر العمل العربي المشترك، وبالتالي برزت للعيان مخططات التقسيم التي تستهدف البلدان العربية فيما عُرِف بـ "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وقد لا يستثني أيًّا من هذه الدول.

منهجيا، تبدو تقنية "مصفوفة التأثير المتبادل" –كأداة في بناء السيناريوهات الاتجاهية حالما توفّرت الشروط التي تدفع بمعطياتها إليه من خلال تنميط المتغيرات– موائمة لتثبيت افتراضات رواج الفوضى واللا أمن في ليبيا، فهي تقنية تعتبر براديمًا كمّيًّا في بناء السيناريوهات ترتكز على البعد العلمي الرياضي الدقيق في مجال الدراسات الاستشرافية: فبالنسبة للسيناريو المتوقع في ليبيا ومن نفس المدخل الاقليمي بالنسبة للمنطقة الإفريقية؛ فإن حالة اللا استقرار التي تميّز منطقة الساحل من انقلابات عسكرية في كل من مالي، التشاد، النيجر، بوركينافاسو، والسينغال، تزيد من احتمال انتشار الميليشيات المسلحة في منطقة الساحل الافريقي وتصاعد حدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. وقد أشارت دراسة نشرت سبتمبر 2022 عن المرصد الإقليمي للمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، إلى أن ليبيا تقع وسط ثلاث (03) بؤر جريمة عابرة للحدود، وتمثل بيئة ملائمة لإطالة عمر الأزمة والصراع في ليبيا؛ واحدة في تشاد واثنتين بالنيجر، وتتمثل الأولى في منطقة "كوري بوغودي" في التشاد التي تضم أكبر حقل ذهب حر، وفيها مركز إقليمي رئيسي للجماعات المسلحة متعددة الإجرام من تهريب الوقود والمواد الغذائية الأساسية، فضلا عن تهريب المخدرات والأسلحة، كما تمثل نقطة عبور لتهريب البشر نحو أوروبا، فيما تمثل البؤر الأخرى حسب التقرير ذاته؛ كلا من حقل "دجادو" بالنيجر ويبعد بنحو 650 كلم شمال شرق أغاديز للذهب ويمثل مركزا لأنشطة إجرامية والمخدرات وتجارة الذهب وتهريب البشر عبر ليبيا، والبؤرة الثالثة

التي أشار إليها التقرير هي "ممر سلفادور" المستخدم من طرف عصابات إجرامية لنقل المخدرات والأسلحة إلى ليبيا[1]، إذ يربط ما بين غرب افريقيا والساحل بالبحر الأبيض المتوسط عبر أراضي ليبيا عبر استغلال غياب وضعف الدولة وانعدام الأمن في كل من ليبيا والنيجر، وهو ما يغذي هذا النوع من الاقتصادات غير المشروعة. كما أظهر مؤشر الجريمة المنظمة العالمي الصادر عن المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تدني القدرات الأمنية لدى ما تبقى من الدولة الليبية في الصمود أمام الجريمة المنظمة، وسلبية الموقف والفعل الدولي حيال ذلك، إصافة إلى هشاشة النسق الاقليمي العام أمام هذه المهددات الأمنية المتصاعدة.

المطلب الثاني: تفعيل المسار الانتخابي وإعادة بناء مؤسسات دستورية جديدة: سيناريو إصلاحي:

تتعرض موثوقية ومصداقية عملية النمذجة في بناء السيناريوهات للانتقاد، وهذا بسبب عدم مرونة الإطار الرياضي والحسابي للنموذج المعرفي في الاستشراف الاتجاهي، فحينما لا يقبل احتمال حدوث تغييرات على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وفي الترتيبات الفنية، سواءً بتأثير التكنولوجيا في العملية السياسية، أو في عمليات إعادة التنظيم الاجتماعي والإداري، فإن ذلك يقتضي من التحليل الاستشرافي في بناء السيناريوهات أن يكون ديناميكيا يراعي القطيعة المحتملة بين فترات زمنية وفي بيئة متغيرة، وقد أثبت القائمون على أعمال النمذجة في إطار المشروع الأكاديمي الاستشرافي المسمى "استشراف المستقبل العربي" نهاية القرن الـ 20 م إمكانية تطويع تلك المعاملات لتؤخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة [2]، وبالتالي الخروج من إطار المسلمات التي تتقاطع مع أطروحات التحديث الغربية فيما سمّي بـ "نهاية التاريخ وسواد الرجل الأبيض" لـ **فرانسيس فوكوياما** و **صمويل هينتنغتون**.

في الحالة الليبية التي أثبتت فيها المعطيات والتحليلات ضرورة البحث عن مداخل بديلة لتسوية الأزمة السياسية والدستورية فيها، سواء من مدخل الدولة أو مدخل النظام السياسي أو مدخل الفرد، وفي كل من تلك المداخل هناك أدوات وترتيبات –انظر الفصل الأول– يؤكد توصيف الحالة الليبية أنها تتوافر على بعض تلك الاستعدادات، وقد يكون من الخطأ والمُبالَغ فيه الحكم بعدم جدوى جهود التسوية بسبب طابعها الخاص كالقبلية أو تعميم الاتجاه الدولي نحو التنافسية وإبقاء ليبيا ترزخ في براثين هذه الأزمة، فأطياف المجتمع الليبي سواءً من ردة

[1] شوقي الريّس، "الجريمة العابرة للحدود مزدهرة وتزعزع الاستقرار: تقرير أممي: 80% من سكان العالم يعانون منها"، **جريدة الشرق الأوسط**، لندن، نُشر: يوم 04 سبتمبر 2022. في: الجريمة العابرة للحدود مزدهرة وتزعزع الاستقرار (aawsat.com)

[2] محمود عبد الفضيل، " الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، **مجلة عالم الفكر**، ع 04، 01 جانفي 1988، ص 1023.

الفعل الشعبي حيال موجة الربيع العربي، أو في نسب المشاركة السياسية في انتخابات 2012، و2014 النيابية العامة، تبحث بالتأكيد عن مخرج لهذه الأزمة.

هناك ثلاثة (03) أشكال عن فضاءات الصراع السياسي الذي يأخذ طابع التشاور رغم الاختلاف: [1]

- مؤسسات رسمية للدولة كالبرلمان والمجالس المنتخبة القاعدية محليا.
- منتديات يشارك فيها نخبويون أو أناس عاديون وفاعلون سياسيون.
- التدفق العام للاتصال في المجال العام الأوسع؛ المجتمع.

لقد عرف هذا الصراع في ليبيا 03 مراحل؛ مرحلة المجلس الوطني الانتقالي بداية أحداث الحراك إلى غاية جويلية 2012، مرحلة المؤتمر الوطني العام الذي أفرزته الانتخابات العامة 07-12-2012، ثم مرحلة مجلس النواب المنتخب في 25-06-2014، وطيلة هذه المراحل الثلاثة فشل أعضاؤها في الخروج من المرحلة الانتقالية واستكمال عملية إعادة بناء الدولة والمؤسسات، بل وتخللتها محاولات انقلابية عديدة وتشظي السلطات فيما بينها وبروز النزعات الانفصالية على غرار ما حدث مع إعلان الفيدرالية في برقة بتأسيس مجلسها في بنغازي 06 مارس 2012، وشرعنة استيلاءه على موانئ الشرق لتصدير النفط.

تبين هذه الأحداث تغييب الشكل الثاني والثالث -أعلاه- من أشكال عن فضاءات الصراع السياسي الذي يأخذ طابع التشاور رغم الاختلاف، وتعكس منحنى المشاركة السياسية في الانتخابات التنازلي بين المؤسستين التشريعيتين (المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب) اتساع الهوة بين السلطة والشعب، والانسداد السياسي الحاصل الذي خلّف بشكل متبادل جمودا في العمل الاقليمي والدولي لتسوية الأزمة.

وخلال إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي في 27-02-2023 ، قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، رئيس بعثة الدعم الأممية في ليبيا **عبدالله باتيلي** إن التسوية السياسية مرهونة الآن بإيجاد صيغة توافقية بين الأطراف حول القضايا التي ماتزال موجودة في القاعدة الدستورية والتعديل الدستوري رقم 13، وإن الاتفاق على هندسة قانون الانتخابات المحدد لشروط الترشح والمنظم للعملية برمتها، سيكون مدخل التسوية ووضع اللبنة الأولى في تجسيد خارطة طريق إعادة بماء المؤسسات السياسية والدستورية في ليبيا.

تقوم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا بعقد اجتماعات دورية لفائدة الطبقة السياسية والأحزاب الليبية الناشئة حديثا بعد 2011، وجوهر هذه الاجتماعات هو إدارة تلك الخلافات عبر الشكل الثاني والثالث –

[1] جون س درايزك، و باتريك دنلفي، **مرجع سابق**، ص 295.

أعلاه- من فضاءات الصراع السياسي الذي يأخذ طابع التشاور رغم الاختلاف. وفي ظل تدني مستويات الثقافة السياسية وقصورها الناتج عن طول الحقبة الشمولية والعزلة في ظل نظام **معمر القذافي** وتوجه المجموعات المسلحة العسكرية أكثر فأكثر نحو التنظيم الذاتي تحت سلطة اللواء **خليفة حفتر** كأكبر القوى العسكرية سيطرة على الأرض خاصة بمناطق الشرق والجنوب والشرقي من البلاد، يوازيه تعاظم حركات الإسلام السياسي منذ 2011، فقد تصبح التطورات في ليبيا أمام حسم هذا الصراع عسكريا من خلال تغير تفاعلات الجهات الداعمة لكل الأطراف، والتأثير بذلك على الهندسة القانونية للعملية الانتخابية من خلال شروط الترشح ونسب التمثيل، وبما أن ميزة الصراع المسلح هو انخفاض تدريجي في مستويات الميل العام المجتمعي تجاه الحرب، فإنه يفترض أن يتجه الوضع في هذا السيناريو إلى استقرار أمني منخفض نسبيا مع إمكانية استمرار أنشطة الجريمة العابرة للحدود كالتهريب والمخدرات... الخ، وأن يتمخض ذلك في إحدى المستويات التالية:

أ- التوافق على قانون الانتخابات والمدود الزمنية لإجرائها، والبدء في بناء مؤسسات جديدة تحت ضغط دولي وفي ظل استقرار الإيرادات المالية للنفط.

ب-إجراء انتخابات والوصول إلى بناء مؤسسات جديدة، دون القدرة على التخلص من التبعية السيادية للدولة إلى الخارج.

ت-بالنظر إلى تجاوز المواطنة في ليبيا المستوى القانوني، فإن مساعي وبرامج التنمية السياسية خاصة في المؤسسات المنوط بها القيام بالتنشئة السياسية تقع عليها مسؤولية كبيرة في هذا الصدد، وإذا نجحت البرامج النموذجية التي تقوم بها بعثات الأمم المتحدة متعددة الأطراف في ليبيا وتم تعميمها، فهي كفيلة بتحقيق تقدم ملحوظ على مستوى الثقافة السياسية وتشجيع ثقافة المشاركة السياسية والفعل الانتخابي والتداول السلطوي، وسيمكن ذلك من خلق وبعث مؤسسات قوية للمجتمع المدني.

تحاكي هذه المستويات من هذا السيناريو المحتمل حدوثه، المداخل النظرية في عملية بناء وإعادة بناء الدولة - والتي تم التطرق إليها في الفصل الأول-؛ من مدخل الفرد، النظام، والدولة. بالتالي يصبح السيناريو الإصلاحي ممثلا في نجاح عملية إعادة بناء الدولة الليبية؛ ممكنا، رغم ارتباط هذه العملية الوثيق بالمتغيرات الخارجية وطبيعة الشروط المنظوماتية الاقليمية المؤثرة طبعا على الوحدات المشكِّلَة للبناء الكلي بالمنطقة. على افتراض وجوب تغيِّر النهج الليبرالي الذي يسعى إعادة إنتاج وفرض نموذج غربي ثابت، لأنه قد لا يتوافق مع الواقع في دول ما بعد الصراع [1].

[1] Don Embuldeniya, **Ibid**, pp. 55-57.

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة وفق نموذج فيدرالي لما بعد الاستقلال: سيناريو مختلط.

خلال إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي في 27-02-2023 ، قال الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، رئيس بعثة الدعم الأممية في ليبيا **عبدالله باتيلي** إن الخلاف مازال قائما حول مضامين التعديل الدستوري رقم 13، حيث أنه لم يتجاوز القضايا التي كانت ومازالت محل خلاف كبير بين القوى السياسية والفاعلين الليبيين، كالقاعدة الدستورية الناظمة للانتخابات من شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، وتحديدٍ دقيقٍ لخارطة التسوية السياسية من هذا المدخل (الانتخابات)، رغم تواصل الحوار السياسي بين رئيسي ووفدي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، إضافة إلى ما تضمنه النص حول قضية التمثيل الجهوي بالمؤسسة التشريعية (البرلمان بغرفتيه).

بالعودة إلى مفهوم بناء الدولة -لدى **فرانسيس فوكوياما** وآخرين مثله- يعني خلق مؤسسات سياسية تدير شؤون الدولة في المجتمع، فإن التأمل في مضامين التعديل الدستوري رقم 13 الصادر عن مجلس النواب الليبي اعتمادا على الإعلان الدستوري 2011 وما بعده، يقود إلى أنه خلق أجساما سياسية جديدة في جسم الدولة لكنها كثيرة ومتعددة وتكاد تكون انعكاسا لرغبة الفاعلين الحاليين في ضمان مؤسسات جديدة يُنقل فيها حضورهم السياسي في المرحلة القادمة (المجلس الرئاسي، مجلس الدولة، مجلس النواب، الحكومة)، أو في شكل طفرة غير معهودة وقد توحي بتوافقية ضمنية على نظام محاصصة سياسية جهوية في الدولة، وإفرازات مماثلة لتعدد رؤوس السلطة الفعلية في ليبيا في المرحلة الانتقالية الراهنة (مجلس النواب، مجلس الدولة، المجلس الرئاسي وكذا رئيس الحكومة)، ويضع ليبيا بعيدا عن النمطية المعتادة سواءً في الأنظمة الرئاسية أو شبه رئاسية التي تضع تركيزا سلطويا واضحا في الجهة التنفيذية من رئيس للدولة قد يكون هو نفسه رئيس مجلس الوزراء أو مسؤولا عن تعيين رئيس حكومته، وأعضاء الحكومة بطريقة تبدو غير مباشرة، وتكون عادة تحت حجة عدم النضج السياسي لدى الطبقة السياسية أو فتوة وعدم خبرة الأحزاب الكافية في التأثير على رسم وتنفيذ السياسة العامة، بينما أتاح النص في مادته الـ 07 بشأن مجلس الشيوخ وتكوينه توسعة الأعضاء من 60 كانت كمقترح سابق إلى 90 عضوا مقسمين بالتساوي (30 عضوا عن كل إقليم) على الأقاليم الثلاثة؛ المنطقة الغربية (طرابلس)، المنطقة الشرقية (برقة)، والمنطقة الجنوبية (فزان)، بينما لم يراعى في ذلك نسبة الكتلة الديموغرافية المتفاوتة بشكل واضح بين هذه المناطق خاصة الجنوبية منها ذات الكثافة السكانية المنخفضة بشكل واضح، كما تضمنت المادة ذاتها شرط ضمان تمثيل المرأة (20 %)، وأيضاً بواقع عضوين (02) عن كل مكوّن من المكونات الثقافية واللغوية في المجتمع الليبي، وترك المجال للقانون الانتخابات ليضع شكل التوزيع الجغرافي للمقاعد داخل كل منطقة انتخابية، كما اشترط صحة اجتماعات المجلس

بحضور الأغلبية المطلقة (2/3: ثلثيْ المقاعد) وكذلك الأمر بالنسبة لعمليات التصويت على القوانين والقرارات والمقترحات.

كما أن مسار إعادة بناء الدستور تميّز بمحاولات التخندق والصراع السياسي المهدد تماسك المجتمع ويشجع نزعات الانفصال والانقسام، إذ أنه يعكس هشاشة العلاقة بين المركز والأطراف، حيث ظهرت تعقيدات جديدة مثل تمثيل الجهات والأقاليم في مجلس الشيوخ، وقد قد يحتم الفاعلين اعتماد أطروحات أخرى بديلة في مساعي الاندماج بما فيها فكرة الاندماج الاقليمي، وهو مقترح تردد طيلة المرحلة الانتقالية منذ 2011 والعودة إلى شكل الدولة الاتحادية بديلا عن الموحّدة في شكلها الحالي أو ما قبل 2011.

إن من السيناريوهات الممكنة هو مزيج بين السيناريو الاتجاهي والإصلاحي، حيث لا يمكن نفي ثقل المساعي الداخلية لإيجاد تسوية، وهي بذلك تمثل حالة من الشد والجذب بين المتغيرات الداخلية والخارجية على ليبيا. فمن السيناريوهات المتوقعة أيضا في حال عدم قدرة الفعل السياسي والدستوري هذا على القضاء على مسببات الصراع السياسي المفتوح على استخدام وسائل العنف، في مشهدين رئيسين ودقيقين قد يتمخّضان في؛ الفدرلة كتصور ببحث عن حلول مؤسساتية لما قبل الثورة بأبعاد تاريخية، والوقوع مجددا في إشكاليات قانونية نتيجة إقرار المتغير القبلي في الحياة السياسية بداعي اقتسام السلطة والابتعاد عن الشخصنة:

- الفدرلة كتصور ببحث عن حلول مؤسساتية لما قبل الثورة بأبعاد تاريخية: هناك علاقة طردية بين التنوع العرقي والثقافي والوحدة السياسية الوطنية؛ فكلما كان هناك اندماج اجتماعي ووطني كلما زاد التركيز السلطوي والإداري، وكلما قلّ الاندماج والتجانس ازدادت فرص أقلمة القوانين ونقصت درجة التركيز السلطوي بيد الحكومة "الاتحادية". ويُطرَح عادة النظام الفيدرالي الاتحادي كوعاء لمعالجة الفرضية الأخيرة دون المساس بسمو وسلطة المركز على الأطراف (الأقاليم).

إن تاريخية المطالب الفيدرالية في ليبيا تصل إلى سنة إعلان استقلال ليبيا 1951 حيث أُقِرَّ شكل الدولة الجديدة بأنه اتحادي بين الأقاليم الثلاثة (انظر الفصل الثاني حول نشأة الدولة الليبية)، ويتعاظم احتمال حدوث هذا السيناريو مجددا من حيث مستقبل عملية إعادة دولة ليبيا، من خلال حجم وطبيعة التفاعل بين التيارات السياسية حيال هذا المقترح:

أ- دعاة الفيدرالية: ذوو الأصول العرقية كالأمازيغ وقبائل التبو الذين طالما رفع ممثلون عنهم شعارات تطالب بدسترة حقوقهم الثقافية وتحقيق عدالة توزيعية في البرامج التنموية والسياسية، إضافة إلى ذوو النزعة الانفصالية والعدائية تجاه المركز في طرابلس من المتطرفين من المعارضة في بنغازي وبرقة

شرقا، وجزء من المعارضة السياسية بالخارج من مهجرين ومنفيين ولاجئين سياسيين في زمن **القذافي**، والطبقة السياسية من الجيل الأول المؤمن بعدالة محاصصة مقاعد البرلمان على الشاكلة التي كان عليها في المرحلة الأولى من حكم الملك إدريس السنوسي بعد 1951.

ب-معارضو الفيدرالية: وهم من التيار القومي ممن حملوا أيديولوجيا بناء دولة عربية قومية موحدة أكبر من الدولة الوطنية فحسب، وبقايا النظام القديم، كما يضاف إليهم معارضو الفيدرالية بحجة أنها تقسيم عشوائي قد يقلل من حصصهم من منابع النفط والثروة المنتشرة على كامل التراب الليبي.

- إقرار المتغير القبلي في الحياة السياسية بداعي اقتسام السلطة والابتعاد عن الشخصنة: إن خطاب الدعوة إلى تفادي سلبيات النمذجة في بناء الدول ، وكذا احترام الخصوصيات الثقافية لدى الدول، أثبت صحته من خلال لا منطقية تعميم نماذج جاهزة مستوردة على كافة الحالات، لكن الهدف الأسمى في إدارة الدولة في المجتمع هو مأسسة السلطة وتفادي الوقوع في فخ شخصنة السلطات، وتعرّض الفصل الأول إلى طريقة تحييد الزعامات القبلية وشيوخ العشائر في نموذج دولة المدينة في وثيقة المدينة خلال بعثة النبي محمد ﷺ.

إن جسارة الأزمات الاندماجية التي عرفها المجتمع الليبي خلال العقود الماضية سواءً بمتغير المناطق الحضرية أو البدوية، أو متغير الجهوية والصراع بين المناطق الشمالية والمنطقة الجنوبية (فزان) وعادة ما كانت تختصر قضايا الجنوب في الصراع القبلي والإثني بين الليبيين العرب والسود لاسيما التبو والطوارق، وهو ما يبعث حراكا آخر على مستويات مختلفة أبرزها جنوح المشرع الليبي إلى دستورانية الحقوق والاعتراف بالتنوع الثقافي والعرقي وأحقية التمثيل المؤسساتي والسياسي في المواد المتعلقة بتشكيلة السلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والأجهزة العليا في مضامين التعديل الدستوري رقم 13، ما سيعيق مستقبلا عمليات ومساعي إعادة بناء الدولة-الأمة في ليبيا بسبب هذه الثغرات على مستوى مسار إعادة بناء هذا الاندماج الوطني والقيمي، حيث يبقي على مكون القبيلة بشكل يتناقض وتلك المساعي والأهداف المطلوبة. فالاندماج الوطني شرط لتحقيق المواطنة في مسار بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وليجعل الولاء للدولة فحسب بغض النظر عن الاختلاف في الدين أو اللغة أو العنصر أو العرق أو لون البشرة [1]، وما أنه شرط لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي فإن عدم معالجته بشكل مطلوب في ليبيا الآن يفتح احتمالات تعرض الدولة الجديدة لمشاكل لا استقرار سياسي واجتماعي متكررة، بل ويبقي على ممارسات الزبونية السياسية داخل تلك المجموعات البشرية خاصة في المناطق الجنوبية التي تهددها عوامل انعدام الأمن والاستقرار، و زبونية سياسية أخرى بين تلك المجموعات البشرية والسلطة.

[1] وليد سالم محمد، **مرجع سابق**، ص 163.

ويعكس أفق هذا الصراع السياسي؛ صراعا متصاعدا ما إن تتم مأسسته في شكل دولة اتحادية فإنه سيتطور من صراع بين الأطراف فيما بينهم إلى صراع بين الأطراف على المركز، حيث وبدلاً أن يكون المركز هو الناظم للعلاقات بينه وبين الأطراف والفاعل الوحيد في إدارة السياسات التوزيعية للثروة، تصبح الأطراف هي المتنافسة فيما بينها للسيطرة على المركز، وهو ما قد يجعل من الدولة المستقبلية بهذا الشكل رخوة تحافظ بدرجة أولى على التماسك بين تلك المكونات من خلال ردود فعل لحظية فقط في بيئة دولية متغيرة ومفتوحة على سيناريوهات كثيرة بشأن النظام الدولي الجديد.

خاتمة الفصل الثالث:

تعكس تطورات التسوية السياسية للأزمة الليبية أن مكامن الخلل الذي طالبت بإصلاحه القوى السياسية من النظام السياسي قبل 2011؛ لا تقتصر على التداول على السلطة أو إسقاط النظام السياسي فحسب، وإنما أبانت عن خلل في طبيعة المنطلقات التي تأسست وفقها تركيبة المشاركين في التسوية وخلفياتهم، وقد توصّل المبعوث الأممي إلى ليبيا **إيان مارتن** نهاية عهدة مهمته إلى أن عسر تنظيم الانتخابات مرده افتقار تقاليد المشاركة السياسية والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، باعتبار أن نجاح وانطلاق الآلية الانتخابية مرهون بوجود مسبق للدولة ومؤسساتها. وإذا سلّمنا لوجود بدائل عن تلك المؤسسات ؛ تتمثل في فاعلين سياسيين (قوى وكتل سياسية تنتظم في مؤسسات جهازية وتنظيمات عسكرية)، فالتحليل يفرض البحث في طبيعة العملية التحضيرية لانتظام هؤلاء الفاعلين كبديل للمؤسسات المطلوبة المستحدثة من فراغ بحكم عدم تعوّد الليبيين على وجود هذا العدد والشكل من المؤسسات السياسية في التعديل الدستوري رقم 13، وبالتالي تجدر إعادة النظر في آليات عمل الفاعلين الأساسيين بما فيهم بعثات الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حيث دأب الاختيار منذ 2012 على اختيار مجموعة ممثلين للقوى الليبية لتشكيل ما سُمِّيَ "الحوار السياسي الليبي"، ولكن دون أي معايير محددة بوضوح، ودون إجراء مناقشات عامة مفتوحة رغم افتراض أنهم يمثلون مختلف الدوائر الانتخابية، ونفس الشيء جرى في تشكيل اللجنة المكلفة بصياغة مقترحات دستور 2016، ما جعل من هذا الحوار مفتقرا للشرعية، وعدم بلوغه الوظيفة التحويلية للصراع ومنبع الشعور بالانتماء، كما أن انفجار الصراع السياسي الناتج عن انتخاب مجلس النواب 2014 وفي ظل مقاطعة المؤتمر الوطني العام، ألقى بظلاله أيضاً على عملية اختيار الفاعلين المشاركين مراعاة للانقسام وليس لرجاحة المشاريع والمقترحات بعضها عن بعض.

وما يمكن استخلاصه أيضا من سلسلة المشاورات لتجاوز العقبات في هذا هو حالة الشد والجذب بأن الفعل من الداخل الليبي موجود وإن كان دون مستوى التأثير الفعال في العملية، كما أن الصراع المسلح هو انعكاس لمحاولات التموقع في المراحل القادمة على مراكز الثروة والنفط، ما يجعل الحديث عن مسائل التمثيل النسائي في البرلمان مثلا والحقوق دون أهمية أمام تحدي الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي ووحدة البلاد، كما تمثل تجليات الحالة الليبية قصور متطلبات بناء الدستور والمؤسسات والتفاوض عليها في حال ما إذا كانت هذه الجهات غير منتخبة أصلا، وأن المنطق هناك ارتبط بمدى السيطرة وامتلاك أدوات الإكراه، والدعم الخارجي لأي من هؤلاء الوكلاء إنما كان يتم وفق تنازلات وتنفيذ أجندات خارجية، ترهن مستقبل ليبيا ككل، وتضغط على عمل كل عملية سياسية في ليبيا بما فيها تنظيم الانتخابات الرئاسية.

الـــخـــاتـــمـــة

ختاما لكل ما تقدّم؛ توصل الباحث إلى أن ظاهرة الدولة تبقى محل اهتمامات الأكاديميين في حقل الدراسات السياسية رغم تغير مفاهيمها من كونها وحدة أساسية للتحليل إلى دخول فاعلين معها كمتغيرات جديدة إلى أطروحات ضرورة استعادة الدولة من جديد في ظل التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية. هذه الظاهرة مهما كانت طبيعة عملها إلا أن الاهتمامات النظرية تجاوزت حدود تقديم تفسيرات لها إلى نطاق آخر؛ يتعلق باجتهادات دؤوبة لتقديم أنساق معرفية وبناء برادايمات تعزز عملها وفعاليتها في تنظيم المجتمع وتوجيهه، وزيادة فاعليتها على مستوى العلاقات الدولية، فتعددت المداخل النظرية بشأن طريقة بناء الدولة State-Building مؤسسيا، والابتعاد عن مظاهر الضعف التي قد تؤدي بها إلى الفشل أو حتى الانهيار والتلاشي بحكم قانون طبيعي في العلاقات الدولية يفترض تنامي قوة وتوسع مصالح دول ما على حساب ضعف وتلاشي بلدان أخرى. في مرحلة دقيقة من هذه الحركية تبرز أطروحات نظرية مختلفة لمنع وصول أزمات الدول بها إلى حد الفَنَاء؛ حدها الأدنى يبدأ من مجرد الإصلاحات السياسية والاقتصادية يقوم بها النظام السياسي نفسه، وسقفها الأقصى يقف عند إنفاذ إحدى مقاربات إعادة بناء الدولة من جديد خاصة في سياق ما بعد العنف المسلح والحروب والثورات الشعبية التي تميزت بها بدايات القرن الحالي، غير أن إعادة بناء الدولة في هذه الحالات وإن كانت تعتمد مقاربات متدرّجة من بناء السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار واستعادة النظام الدستوري وغيرها، إلا أنها تواجه إشكالية مهمة على مستوى مختلف تلك المراحل: منها ما هو متعلق بطرق الاندماج لإعادة بناء الدولة-الأمة في المجتمعات المتصدعة بفعل تلك الأحداث، ومنها ما هو متعلق بالتوافقية الداخلية على نمط المؤسسية كحتمية نظرية أمام هؤلاء الفرقاء، ومنها ما هو متعلق باشتراطات منطقية تفترض وجود ما يمكن إعادة البناء عليه والتي شوّهتها رواسب الماضي من مسار بناء الدولة في تلك الحالات، ومنها ما تتوافر فيها الحدود الدنيا من تلك الاشتراطات غير أنها تصطدم بمعطيات دولية قوية أبرزها التنافسية الدولية المتزايدة على الموارد والمناطق الجيوسياسية.

تمثل التجارب العربية في سياق ما بعد الحراك الشعبي الذي اصطلح عليه "الربيع العربي" منذ 2010؛ أمثلة متطابقة احتوت أبعاد تلك الإشكالية، وبدرجات متفاوتة نسبيا تتراص هذه التجارب سواءً من حيث مسارات بناء الدولة الوطنية فيها منذ استقلالها منتصف القرن الماضي، والمنظورات التي تم وفقها بناء الدولة في كل منها، حيث غلب عليه المنظور الاشتراكي، ما قد يمكن اعتباره بأنه تموقع في إحدى المواقف التي تعبّر عن رفض سيكولوجية المحتل السابق، ومعارضة للمنظومة الليبرالية الدولية التي تنتظم فيها دول الاحتلال سابقا، غير أن الفحص الدقيق لتفاعلات هذه التجارب في تلك الفترات يكشف عن قصور الإدراكات السياسية والمجتمعية والنخبوية لظاهرة الدولة في أغلب تلك النماذج، حيث ميّزها تفاعل تيارات متناقضة فيما بينها، يحصيها أمثال محمد عابد

الجابري وبرهان غليون وعبدالله العروي في ثلاثة اتجاهات؛ ليبرالي يدرك ضرورات الاجتماع السياسي تحت مسمى الدولة تماما كما عهده في تعايشه مع الاحتلال السابق، وتراثي محافظ يعتبر الدولة أداةً في يد البرجوازية لحماية مصالحها بالأساس الأول أو اعتبارها مخالفة لتصورات دولة الخلافة الأولى، وتيار ثالث يؤمن بالدولة القومية التي تمارس عملها ما وراء الحدود الجغرافية لها، وكل من تلك التيارات يحاول فرض رؤيتها كاملة على الآخرين معه، وتلك هي أزمة الدولة العربية في المنطلقات، كما أن تأخر الحالات العربية يميزه أيضا قصور اعتماد المداخل النظرية الحديثة في التضامن والتكامل في حال الأزمات التي قد تلم بإحداها، في ظل تنافسية دولية قديمة متجددة على موارد المنطقة العربية، ومؤكَّدة في وثائق ومحددات السياسة الخارجية للدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة.

إن مسار إعادة بناء الدولة في الحالة الليبية الراهنة وبكل ما تحمله من تعقيدات تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية واقليمية، هي نتاج منطقي لتفاعلات الداخل والاقليم العربي والافريقي، وهو ما يبقيها تتخبط في الإشكاليات التي ترهن نجاعة المقاربات المطروحة والمتبعة منذ 2011 لإعادة بناء الدولة فيها، وقد حاولت هذه الدراسة تفكيك تلك الإشكاليات بمقاربة تاريخية واستعراض مسببات سقوط النظام السياسي فيها سنة 2011 وعوامل سرّعت حدوث ذلك تتمثل في المقام الأول في إجماع دولي على إنفاذ مخطط إسقاطه بالتدخل العسكري المباشر وغير المباشر، تلاها عدم إتاحة الفرص لمقاربات نظرية أخرى لإعادة بناء الدولة المنهارة في سياق ما بعد الحرب الاهلية، أبرزها "مدخل إعادة بناء الدولة من مدخل قوة البناء الإقليمي". ويمكن أيضا في إطار إثبات صحة الفرضيات الموضوعة لتلك الإشكاليات أو نفيها؛ القول إن أبرز الإشكاليات تتمثل في شدة تبعية المتغيرات الداخلية للمتغيرات الخارجية، حيث أن تأثير الممارسة السياسية والايديولوجيا لنظام السياسي الليبي طيلة ستة عقود بعد الاستقلال 1951، وعلى مرحلتيه؛ الملكية السنوسية، والجمهورية والجماهيرية بعد المَلكية، حيث إن تراجع مستويات الثقافة السياسية لدى النخب على مدار تلك العقود كان مقصودا من طرف النظام السياسي تحت شعارات مختلفة؛ تحررية من طرف الطبقات البرجوازية المثقفة عقب الاستقلال، وثورية قومية بيد الطبقة العسكرية في انقلابها على حكم الطبقة الأولى، مثلما وقف عليه **خلدون حسن النقيب** في تحليله لأزمة الدولة التسلطية في المنطقة العربية، كما أن المشروع الذي حملته التيارات التقدمية عجز عن توفير ما يمكنه تحصين الثقافات المحلية في وجه تأثيرات متصاعدة للمشروع الغربي وعولمة قيمه المتنامية التي كسرت الحدود التقليدية وحققت اختراقات مذهلة وخطيرة على مستوى النخب العربية والمجتمعات، وجعلتها قابلة لأن تكون مجتمعات متصدعة في أولى اختبارات علاقة الحكام بالشعوب في العقود الأخيرة، تتحمل الأنظمة السياسية جزءا كبيرا من المسؤولية، سواءً من خلال استخداماتها

السياسية لخصوصيات تلك المجتمعات وتوسعة الزبونية السياسية لتغطية أزمة الشرعية، سواءً على مستوى أزمة المشروعية السياسية التي عجزت عن الاستجابة للمطالب المتصاعدة وضغوط البيئة الدولية ونمطية الاقتصادات الريعية التي دفعتها لتقديم تنازلات تمس بعنصر السيادة الوطنية ونجاعة العمل العربي المشترك. وهذا ما يثبت صحة الفرضيات التي تعلل إشكاليات إعادة بناء الدولة في المنطقة العربية في سياق ما بعد الربيع العربي منذ 2010 عموما وفي ليبيا على وجه الخصوص، حيث إنّ **نجاح عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا مرهونٌ بِثنائية بناء ثقافة سياسية مواطنية داخلية لصالح المؤسسية السياسية، وتوافق إقليمي قوي لدعم مسار العملية.**

ومن خلال ما سبق، فإن قياس المتغيرات الرئيسية والتابعة فيما بينها، يؤكد توزيع تلك المتغيرات على المستويين الداخلي والخارجي: فعلى المستوى الداخلي الذي يعرف تغيرا مستمرا في المدخلات وطبيعة الفاعلين يميزه مكونات دخيلة بغطاء ديني أو أيديولوجي ذات امتدادات خارجية تستخدم في إطار حركية مصالح الفواعل الخارجية كمتغيرات أكثر فعالية من تلك المعتبرة أنها أطراف داخلية في هذا الصراع، وامتد هذا التأثير على كافة مراحل التسوية السياسية والهندسة الدستورية والقانونية التي يفترض أن تتم وفقها عمليات إدارة المرحلة الانتقالية واستكمال عملية إعادة بناء الدولة.

من جهة أخرى، فإن أبرز متطلبات عملية إعادة بناء الدولة؛ تتمثل في بناء توافقات داخلية تندمج فيها مكونات المجتمع الليبي الأصيلة والفعالة، فإذا تم التسليم بمكانة محورية لمكون القبيلة في المجتمع الليبي المعاصر، فيجب بناء هذه التوافقات في اتجاهات تصاعدية لضمان بناء الدولة–الأمة التي عمادها الاندماج، ويقدم الفكر السياسي الحديث أشكالا مختلفة من اندماج وطني، أو اجتماعي أو قَيْمي أو حتى اقليمي في حال تعذّر إنفاذ عملية إعادة بناء الدولة بحكم تنافر المجموعات البشرية الموزعة عبر الأقاليم، وفي الحالة الليبية يبرز هذا الشكل مطروحا أمام الأطراف الليبية كأحد السيناريوهات التي تعرض لها الباحث في الفصل الأخير.

أما عن طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية في ليبيا، فمخرجات العملية والممارسة السياسية أثبتت طيلة تلك العقود التهاوي التدريجي في منحى نجاعة أدوات الضبط الاجتماعي التي انتهجتها الدولة الليبية طيلة تلك المراحل، وهو ما أنتج ثقافة سياسية هجينة؛ محدودة الإدراك بظاهرة الدولة والمؤسسات، وفي الوقت نفسه لم تكن بمعزل عن تأثيرات العولمة والمفاهيم السياسية الحديثة.

إن ثبات وصحة هذه الافتراضات، يفرض على ترتيبات إعادة بناء الدولة في ليبيا في سياق ما بعد الحراك العنيف والمسلح فيها، أن تتسم بالدقة، فالترتيبات لا تكفي أن تكون مؤسسية داخلية فقط، بل يراعى فيها الانقسامات

العمودية التي طالت المجتمع، وتطرح أيضا احتمال حدوث انقسامات أفقية بسبب تراجع مستويات المشاركة السياسية وسط النخب والمجتمع منذ انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012، وكذا بسبب طول المرحلة الانتقالية، ما يفتح الباب مجددا أمام نقاشات الهوية وتزعزع علاقات الولاء والانتماء في الاصطفافات القبلية الضيقة بسبب تراجع مكانتها الاقتصادية، وبالتالي انتقال هذه العلاقات الاجتماعية من هذا البعد إلى بعد آخر بتنظيمات مختلفة ترسمها منطق الميليشيات المسلحة والمتطرفة دينيا نتيجة تكاليف عقد الصفقات في غياب الدولة والقيادات القبلية التقليدية.

هذا الواقع المتدهور؛ يعيد للأذهان تفاعلات قديمة ومتجددة في التحولات النظرية الكبرى؛ فالتفكير في حلول لتلك الإشكاليات في ظل افتراضات المدرسة الواقعية بأن امتلاك أدوات الإكراه والردع كفيل بالتأثير في العلاقات الدولية قد يفقد من صحته المطلقة بالنظر إلى تفسيرات النظريات البنائية الكوسموبوليتانية التي تؤكد على أهمية متغيرات الهوية والثقافة والروابط المعنوية والاجتماعية والبنى المجتمعية والوعي لدى النخب، كاشتراطات مبدئية وأولوية في عملية بناء الدولة، كما أن الخصوصيات الثقافية والمحلية التي تميّز بناء الدولة في الحالات العربية والتي دفعت غابريال ألموند و فريبا وكثيرين غيرهم منتصف القرن الـ 20، إلى إعادة التنظير وتعديل الاقترابات التحليلية الوظيفية لديهم آنذاك بسبب ظهور نماذج دولتية تختلف عن التجارب الديمقراطية الغربية العريقة، هي ذاتها الخصوصيات التي قد تكون إحدى موضوعات الدراسات الحديثة التي يجب أن تخرج من دائرة الأحكام السلبية المسبقة وتراعي تأثيرات السلوك الدولي المقصود الذي عزل الحالة الليبية عن الدراسات الأكاديمية طيلة فترة العقوبات المتكررة على ليبيا منذ نهاية ستينات القرن الماضي، كما يمكن أن تتوسع دائرة تلك البحوث مراعاة وتماشيا مع توسع مباحث الفلسفة الأنطولوجيا والإبستمولوجيا إلى الأكسيولوجيا (فلسفة القيم أو مبحث فلسفة الأخلاق) لإيجاد تفسيرات لبناءات منظومة القيم في مثل هذه الحالات ودلالاتها الأخلاقية والاجتماعية، باعتبار أن هذه القيم تنشأ وتستمر فى مواقف معينة تتشكل من عدة عناصر، وكل عنصر من هذه العناصر لا غِنى عنه، ولكنه لا يُشكل قيمة عند النظر إليه بشكل منفصل، وهذا هو ما يُطلق عليه الموقف الأكسيولوجي.

في خضم التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية المتغيرة في الحالة الليبية؛ لا يمكن الجزم بمستقبل محدد وحتمي لها، وبالتالي يمكن إضافة لما سبق مجموعة من السياقات التي قد تؤول إليها تلك التفاعلات، فإنه:

خ. كلما كان اتجاه وانسجام الفعل الدولي الاقليمي لصالح إعادة بناء الدولة المنهارة بفعل الحرب إيجابيا، كلما زادت فرص نجاح التسوية السياسية والهندسة الدستورية وإعادة بناء المؤسسات في هذه الحالات.

د. ترتبط مستويات الثقافة السياسية بمستوى رشادة النظام السياسي كمدخل مهم في بناء وإعادة بناء الدولة.
ذ. كلما انخفض منسوب الوعي السياسي والنخبوي، كلما زاد تحكم الفواعل الدولية في توجيهه.
ر. إن عزلة الأنظمة العربية الشمولية، تزيد من حجج وفرص التدخل الأجنبي المادي والمعنوي ضدها.
ز. اشتداد حدة التنافسية الدولية على الموارد والثروات، تقلل فرص نجاح إعادة بناء الدولة في سياق ما بعد الصراع المسلح، في البلدان الثرية طبيعيا مثل ليبيا.
س. طول مدة الأزمة الليبية، يقلل فرص التوافق الوطني ويضاعف احتمالات وسيناريوهات تقسيم الدولة الموحدة، أو إنفاذ الاندماج الاقليمي والفدرلة.

على صعيد آخر وفي الختام؛ تجدر الإشارة أيضا إلى أن توقف عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا في منتصف ترتيب مراحل العملية التي انطلقت مع إنشاء نواة مصغرة لاجتماع سياسي في صورة المجلس الانتقالي الوطني (CNT) الذي أعلن عن ترتيبات قاعدية من إعلان دستوري معترف به إلى إعلان أول انتخابات عامة خلال هذه المرحلة (ما بعد 2011)، وعسر تنظيم وإجراء انتخابات رئاسية ونيابية عامة بسبب ازدواجية السلطات وتناقضها وتنازعها على السلطة والفاعلية في إدارة الريع والمرحلة الانتقالية، قد يدل على ضرورة الرجوع إلى بعض نقاط الخلل في بناء التوافقات في اتجاهها التصاعدي (من أسفل قواعد البنى الاجتماعية –القبائل والمناطق، وصولا إلى الأعلى)، كما أنه يدل أيضاً وفي بعد آخر إلى حالة الصراع بين أطروحات مختلفة على المستوى الخارجي بالأساس باعتبار أولوية وقوة تأثير المنظومات الخارجية والاقليمية على حساب المتغيرات الداخلية.

كما أن مسار إعادة البناء الدستوري الذي عرف أكثر من 10 تعديلات بعد الإعلان الدستوري 2011، يدل على المخاض وحالة الصراع النخبوي والسياسي على رسم ملامح الدولة الجديدة، ولكنها تعتريها مجموعة تحديات قديمة ومتجددة في مسارات بناء الدولة العربية بدءًا بتحدي تنظيم العلاقة بين المركز والأطراف، حيث لا يجب أن ينتقل الصراع بين مكونات الأطراف على التعبير، إلى صراع الأطراف على السيطرة على المركز، لأن ذلك بمثابة تهديد لكيان الدولة، وابتعاد عن جوهر المواطنة والمدنية، وأقرب لتجسيد مآل حرب "الكل ضد الكل" حسب تعبير **توماس هوبز** قديماً، إضافة إلى ضرورة تجاوز إشكاليات اندماج القبيلة في مسار الدولة حتى لا يقف المفهومان على طرفي مضاد ونقيض، فحتى فكرة الدولة لها علاقة بالمجموعات العرقية في التجارب الغربية واليونانية القديمة خضعت لأحكام العُرفْ والعادات أو ما عُرِف آنذاك بـ؛ "ثيمس Themis" أراد **أفلاطون** استخدام المصطلح الذي يعني "مرحلة انتقال الضفادع من بركة ماء إلى شاطئ بحر" للدلالة عن انتقال الاجتماع السياسي إلى حكم "لاغوس" واشترط **أفلاطون** نفسُه لهذا الانتقال شرط بناء الدستور باعتباره عماد السياسة، فيما اعتبره **جان جاك**

شوفالييه بأنه أكثر القضايا أهمية في نظام المدينة، وتستمد عملية إعادة بناء الدستور أهميتها –في سياق ما بعد الصراع المسلح– من مبادئ فلسفة "جلب المنافع"، فقد تعرضت الدراسة لأهمية ذلك فـ **أبيقور** فسر ذاك الانتقال الذي تحدّث عنه أيضا **أفلاطون**، بأنه نتاج الخوف من الألم والعقاب والوعي بطبيعة الحق الطبيعي، الذي يفرض على الناس إبرام عقد نفعي اجتماعي بألا يسيء الناس لبعضهم البعض، والثورة على "ثيمس Themis" بفكرة ببديلة سمّاها "ناموس NOMOS " التي تعني فرض شريعة القانون.

بالرغم من أن مسار إعادة بناء الدستور في ليبيا كانت متدرّجة القضايا، إلا أنها اختلفت عن الاتساق الذي ميّز عمليات الإصلاحات الدستورية في دول الربيع العربي خلال الفترة ذاتها (ك؛ الجزائر، المغرب، تونس، مصر، الأردن) والتوجه نحو دستورانية الحريات والحقوق والتركيز السلطوي وتبايناته وتحديد العهد الرئاسية ... الخ، ففي الحالة الليبية اشتد الصراع على إدارة الريع أكثر من الحريات والحقوق، رغم أن الحالة الليبية خلال الحقبة السابقة عليه عانت من تشديد الرقابة على الأنشطة النقابية والجمعوية والحريات الفردية.

إن الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية يقود إلى فهم التداعيات التي أحدثتها أزمة الدولة في ليبيا على الاقتصاد، ليس فقط منذ 2011، ولكن ما قبلها من خلال الاكتفاء ببناء اقتصاد مترهل وذا سمة ريعية تعتمد على عائدات البترول، ولعل تدني مستويات تلك الايرادات النفطية سواءً نهاية ثمانينات القرن الماضي إزاء التحولات الدولية التي ميّزها دخول النظام الدولي إلى مرحلة الأحادية القطبية، أو سواءً خلال مطلع الألفية الراهنة وتحول الاهتمام الدولي إلى ما سمي بـ "مكافحة الإرهاب والتطرف" بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة والذي دفعت المنطقة العربية أثمانا باهظة عن ذلك، أو سواءً بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وما ترتب عنها من أزمة مالية واقتصادية عالمية وتداعيات على سلاسل التوريد العالمية والمبادلات واستهلاك الطاقة، أو حتى في خضم الجائحة الصحية 2019.

إن حالة الاقتصاد الليبي والأزمة السياسية فيها كلاهما يدور في حلقة دائرية وتبادلية في التأثيرات، إذ لابد من إعادة بناء الاقتصاد الليبي على أسس صحيحة، حيث لا يعقل أن تتم إعادة نفس الأخطاء والمنظورات التي بني على أساسها الاقتصاد الليبي بعد إعلان الاستقلال 1951، وإذا كانت التحولات والضغوط الدولية مؤثرة بقوة على تحديد أنماط الاقتصاد، والاستقرار الأمني نسبيا بعد إقرار اتفاقيات التهدئة بين الأطراف المتقاتلة فيما بينها إلى غاية 2019، فإن النخب الليبية القريبة من الأطراف المسيطرة سواءً على مستوى المؤسسات التشريعية الانتقالية أو تلك التنفيذية أو التشكيلات العسكرية الفاعلة؛ تقع عليها مسؤولية تفعيل النقاشات الأيديولوجية والمنظوراتية الكبرى حول نمط الاقتصاد على المديين القريب والبعيد، كما أن الازدواجية الحاصلة على مستوى المؤسسات المالية

والاقتصادية الوطنية كمصرف ليبيا المركزي، والمؤسسة الليبية الوطنية للاستثمار، والشركة الليبية الوطنية التي تعنى بإدارة النفط، يجب أن تتوقف، فهي في المرحلة السابقة عن 2011 قد عرفت توظيفا سياسيا معيبا من طرف نظام القذافي الذي بنى من خلالها دولة سلطة، دون وجود سلطة الدولة فيها، وفي هذا شكل من الأشكال التي يجب على الفاعلين الليبيين الابتعاد عنه في المرحلة القادمة من إعادة بناء الدولة في البلاد.

قائـمة المـراجـع

قائمة الصادر والمراجع:

- **باللغة العربية**

I. القرآن الكريم:

1. الآية 07 من سورة الحشر.
2. الآية 08 من سورة المائدة.
3. الآية 140 من سورة آل عمران.
4. الآية 38 من سورة الشورى.
5. سورة آل عمران.

II. المصادر الرسمية: الدساتير والقوانين.

1. القانون رقم 29 لسنة 2012 م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 5 السنة الأولى، ليبيا، 2012. قانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، نشر في 30 ماي 1972، الجريدة الرسمية لسنة 1972 م العدد 29 السنة العاشرة. ليبيا.
2. القانون رقم 29 لسنة 2012 م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 5 السنة الأولى، ليبيا، 2012.
3. قانون رقم 29 لسنة 2012 م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 5 السنة الأولى، صادرة بتاريخ 22-05-2012. ليبيا.
4. قانون رقم 29 لسنة 2012 م بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، الجريدة الرسمية لسنة 2012 م العدد 5 السنة الأولى، صادرة بتاريخ 22-05-2012. ليبيا.
5. قانون رقم 3 لسنة 2022 م باعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2022 م، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 3 السنة الأولى. دولة ليبيا. يناير 2023.
6. قانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، نشر في 30 ماي 1972 ، الجريدة الرسمية لسنة 1972 م العدد 29 السنة العاشرة. ليبيا
7. المادة 34، **الإعلان الدستوري 2011**، أصدره المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في بنغازي 3 رمضان 1432 هـ الموافق 03/ 2011/08 م.

III. والمعاجم والقواميس

1. بشارة كلير، **معجم المصطلحات القانونية**، "تر: لينا متعم وآخرون"، (بيروت: هاشيت أنطوان للنشر، 2010).
2. بوريسوف ق م ، **قاموس روسي-عربي**، (موسكو: دار اللغة الروسية للنشر، الجزء 2، ط 2، 1981).

3. زيتن وضاح، **المعجم السياسي**، عمان، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 01، 2010).
4. ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط01، 2011).

IV. الكتب

1. (من دون مؤلف مذكور)، **ملفات ساخنة (02)؛ الربيع العربي بعيون اسرائيلية**، (فلسطين: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط01، عمان، 2013).
2. ابن خلدون، **المقدمة**، (تحقيق وتقديم إيهاب محمد إبراهيم)، (القاهرة: مكتبة القران، 2006).
3. أبو لقمة الهادي ، **الجماهيرية دراسة في الجغرافية**، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995).
4. احمد إبراهيم، **التنظيم الثوري: اللجان الثورية اداة الثورة الشعبية** (سلسلة كتاب الزحف الأخضر)، (طرابلس: منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ع 04، ط 02، 1982).
5. الأحمد أحمد سليمان، **على هامش الكتاب الأخضر**، (دمشق: دار قتيبة، ط 01، 1982).
6. الأحمر المولدي، **الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 2009).
7. احميدة على عبد اللطيف، **دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، (بيروت: الفرات للنشر والتوزيع، 2012).
8. احميدة علي عبد اللطيف، **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، 1997.)
9. الأشقر جلبير، "هل يستطيع الشعب إسقاط النظام والدولة لا تزال قائمة؟ تأمل في المعضلة الرئيسية للانتفاضة العربية"، في : **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018).
10. الأعور محمد علي، "المظاهر الساحلية وعلاقتها بالتشريعات الليبية"، في: **الساحل الليبي**، قاريونس، (ليبيا: مركز البحوث والاستشارات لجامعة قاريونس، 1997).
11. الأقداحي هشام محمود، **الحركات العرقية المعاصرة كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011).
12. الأقداحي هشام محمود، **الحركات العرقية المعاصرة كمصدر مهدد للاستقرار والتجانس القومي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2011).
13. الانصاري محمد جابر ، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 1995).

14. بادي برتران، **الدولة المستوردة؛ غربنة النظام السياسي**، "تر: شوقي الدويهي"، (بيروت: دار الفارابي، ط 01، 2006).
15. الباز داود، **بناء الدولة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006).
16. الجابري محمد عابد ، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 03، 2009).
17. الجابري محمد عابد، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 03، 2009).
18. الحسيني السيد ، **التنمية والتخلف: دراسة تاريخية بنائية**، (القاهرة: دار المعارف، ط 02، 1982).
19. الخطيب نعمان أحمد، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (عمان، الأردن: دار الثقافة، ط 05، 2014).
20. الموصلي ياسين شهاب، **الحياة الاقتصادية في ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي 1835-1911**، (طرابلس: المركز الليبي للدراسات والمحفوظات التاريخية، 2006).
21. العروي عبد الله، **مفهوم الدولة**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط 06، 2006).
22. العروي عبد الله، **مفهوم الدولة**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط 08، 2006).
23. الفتحلي عمر، **اتجاهات التنمية السياسية في ليبيا**، (الدوحة: المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات، 1984).
24. السالم محمد، **نظرية المنظمة؛ الهيكل والتصميم**، (عمان الأردن: دار وائل للنشر، ط01، 2002).
25. الشاهر شاهر إسماعيل، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات، ط 01، 2017).
26. الشاوي منذر، **الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية؛ الفكرة الديموقراطية**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 01، 2000).
27. الشربجي عادل مجاهد، وآخرون، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 02، 2012).
28. الصواني يوسف محمد جمعة، **(ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).
29. الكواكبي عبد الرحمان، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، (الدوحة: وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط01، 2011).
30. المبروك يونس محمد، **دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969-1977**، (طرابلس: اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام، 2007).

31. الطبيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، (الزاوية، ليبيا: جامعة السابع من أبريل، ط 01، 2007).
32. الدواي عبد الرزاق، "في إشكالية اللغة والهوية والتنوع الثقافي"، في: **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط01، 2013).
33. براون دانيال، "البحث الأولي والفرضيات المتصلة بالميزة الملكية –فوق النزاعات– في الانتفاضات العربية"، في: **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط 01، 2018).
34. بروشين نيكولاي اليتش، **تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969**، "تر: عماد حاتم"، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط02، 2001).
35. بعلبكي أحمد، وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، ط 01، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
36. بلقزيز عبد الإله، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط01، 2007).
37. بلكوش الحبيب، "العدالة الانتقالية: المفاهيم والآليات"، في: **العدالة الانتقالية في السياقات العربية**، (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2017).
38. بهاوي محمد، **الدولة والمجتمع؛ نصوص فلسفية مختارة ومترجمة**، (الدار البيضاء، المملكة المغربية: دار أفريقيا الشرق للنشر، ج 11، 2013).
39. بهاوي محمد، **الدولة والمجتمع؛ نصوص فلسفية مختارة ومترجمة**، (الدار البيضاء، المملكة المغربية: دار أفريقيا الشرق للنشر، ج 12، 2013)
40. بهى لطيفة، "التطور التاريخي والنظري لمفهوم العدالة الانتقالية"، في: **العدالة الانتقالية في التجارب العربية: الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (عمان، الأردن: دار حامد للنشر، ط01، 2017).
41. بوحوش عمار، **مناهج البحث العلمي وطرق كتابة البحوث**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995).
42. بوخريسة بوبكر، **ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية**، (عمان الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط01، 2014).
43. بورديو جورج، **الدولة**، "تر: سليم حداد"، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002).
44. بوعرفة عبد القادر، **المدينة والسياسة: تأملات في كتاب الضروري في السياسة لابن رشد**، (الأردن: عالم الكتب الحديث، ط01، 2013).
45. بيلي فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، "تر: مركز الخليج للأبحاث"، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط 01، 2004).
46. تودوروف تزفيتان، **اللانظام العالمي الجديد**، " تر: وليد السويركي"، (عمان، الأردن: دار أزمنة، 2005).

47. التير مصطفى عمر، " الربيع العربي والتحول الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية"، في : **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته،** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، 2018).

48. ثابت أحمد، **الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر،** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية– جامعة القاهرة، ط01، 1992).

49. جبر محمد أمين، **الدين والدولة الحديثة؛ رؤية لعلاقة إيجابية،** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006).

50. جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية العظمى دراسة في الجغرافيا السياسية،** (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.س.ن.)

51. حبيب هنري، **ليبيا بين الماضي والحاضر،** "تر: شاكر إبراهيم"، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981).

52. حلاق وائل، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي،** "تر: عمرو عثمان"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2014).

53. حنفي حسن، "الهوية والاغتراب في الوعي العربي"، في: **اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية،** (بيروت: المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2013).

54. خدوري مجيد، **ليبيا الحديثة،** (بيروت: دار الثقافة، 1966).

55. دانليفي باتريك، و أوليري بريندان، **نظريات الدولة؛ سياسة الديموقراطية الليبرالية،** "تر: مركز الخليج للأبحاث"،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط01، 2005).

56. درايزك س جون، و دنلفي باتريك، **نظريات الدولة الدييموقراطية،** "تر؛ هاشم أحمد محمد"،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 01، 2013).

57. دن جون، **جون لوك مقدمة قصيرة جداً،** "تر: فايقة جرجس حنا"، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط 01، 2016).

58. رابح وهيبة، آليات تطبيق العدالة الانتقالية ومعوقاتها، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي،** (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، 2017).

59. رشوان حسين عبد الحميد احمد، **ثورات الربيع العربي: مقارنه بالثورات العالمية،** (مصر: مؤسسه شباب الجامعة، ط 01, 2014).

60. روسو جان جاك، **أصل التفاوت بين البشر،** "تر: يونس غانم"، (بيروت: المكتبة الشرقية، 1972).

61. روسو جان جاك، **في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحق السياسي،** "تر: عمار الجلاصي، وعلي الأجنف"، (تونس: دار المعرفة، ط 02، 2004).

62. ريكور بول، **الانتقاد والاعتقاد**، "تر: حسن العمراني"، الدار البيضاء، (المغرب: دار توبقال للنشر، ط 01، 2011).
63. زاهد عبد الأمير كاظم، وآخرون، **وثيقة المدينة: دراسات في التأصيل الدستوري في الإسلام**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط 01، 2014).
64. زايد أحمد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 02، 2016).
65. زبيري رمضان، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**، (عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، 2015).
66. زرنوقة صالح سالم، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
67. زرنوقة صالح سالم، **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
68. سالم حسن رمضان يوسف، **تحديات التحول السياسي**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانوني، ط 01، 2014).
69. سعد الدين ابراهيم ، سلامة غسان، وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 03 ، 2005).
70. سعد الله عمر، **القانون الدولي للحدود؛ مفهوم الحدود الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، 2003).
71. سعداوي عمر، "المصالحة الوطنية في مدخل لتحقيق العدالة الانتقالية"، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، 2017).
72. سويل توماس ، **تناقض الرؤى: الجذور الأيديولوجية للصراعات السياسية**، "تر: الحسيني رنده حسين"، (بيروت: منشورات مجالات، ط 01، 2006).
73. شعيب علي، **أسرار القواعد البريطانية في ليبيا**، (طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع، 1982).
74. الشعيبي أحمد قائد، **وثيقة المدينة المضمون والدلالة**، (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط01، 2005).
75. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي؛ المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، (الجزائر: دون ذكر دار النشر، 1997).
76. شوفالييه جان جاك، **تاريخ الفكر السياسي، من الدولة إلى المدينة**، "تر: محمد عرب صاصيلا"، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ج 01 ، 1985).

77. صالح عطاء محمد، و تيم فوزي أحمد، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ج 02، 1988).
78. صفار محمد، **تفكيك مفهوم القوة عند ميشيل فوكو؛ إعادة فتح الملف الإيراني**، (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2017).
79. صمويل هنتنغتون، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، "تر: سمية فلو عبود"، (بيروت: دار الساقي، ط 01، 1993).
80. طارق حسن، "في الدستورانية العربية الجديدة: أسئلة الهوية، المواطنة، مدنيه الدولة ونظام الحكم"، في: **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي**، (عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، 2017).
81. طريح شرف عبد العزيز، **جغرافية ليبيا**، (الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ط 03، 1995).
82. الطعان عبد الرضا حسين، **التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة**، (بنغازي: منشورات جامعه قاريونس، ج 01، 1995).
83. عارف نصر محمد، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة؛ النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002).
84. عامر محمود عل ، و فارس محمد خير، **تاريخ المغرب العربي الحديث: المغرب الأقصى–ليبية**، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2000).
85. عبد الرحيم حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية–سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 01، 2006).
86. عبد الناصر وليد محمود، **التيارات الإسلامية في مصر: ومواقفها تجاه الخارج**، (القاهرة: دار الشروق، ط 01، 2001).
87. علي أحمد حسن الحاج، "المهنية العسكرية الجديدة والانتفاضات العربية: دراسة في العلاقات العسكرية–المدنية في مصر وسورية واليمن"، في: **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018).
88. عميش ابرهيم فتحي، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، (القاهرة: برنيقٌ للطباعة والترجمة والنشر، ج 01، ط 03، 2008).
89. عودة جهاد ، و جودة محمود خليفة ، و الخطيب أحمد ، **الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.01، 2015).
90. عياد طاهر بن إسماعيل، **علاقة النظام السياسي بالنظام الإداري في ليبيا 1969–2000**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط 01، 2005).

91. غليون برهان، **نقد السياسة: الدولة والدين**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 02، 1993).
92. غليون برهان، وأمين سمير، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، (دمشق، دار الفكر، ط 03، 2013).
93. غوميز أنطونيو بوراس، " الحقوق الدستورية الجديدة في البلدان العربية"، في: **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018).
94. فرحات محمد فايز، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة؛ دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
95. فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط01، 1997).
96. فوكو ميشال، **إدارة المعرفة**، "تر: مطاع صفدي وجورج أبي صالح"، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1990).
97. فوكوياما فرانسيس، **بناء الدولة؛ بناء النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، "تر: مجاب الإمام"، (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007).
98. قائد محمد طربوش، **أنظمة الحكم في الدول العربية تحليل قانوني مقارن؛ صلاحيات رئيس الدولة في الدول العربية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ج 10، 2007).
99. القذافي معمر، **الكتاب الأخضر**، (طرابلس: المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، 1976).
100. القصبي عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، (القاهرة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2005).
101. قنوص صبحي، وآخرون، **ليبيا الثورة في خمسة وعشرون عاما (1969-1994)**، (طرابلس: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1994).
102. قيس ربيع، "البناء الدستوري في المراحل الانتقالية"، في: **صياغة الدساتير في التحولات الديموقراطية؛ الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن**، (بيروت: المكتبة الشرقية، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، 2014).
103. لال عبد الله، **الجماهيرية وانتصار عصر الجماهير**، (طرابلس: منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981).
104. متري طارق، **مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها**، (بيروت: دار رياض الريس للنشر، 2015).
105. محمد احمد سيد، **الدليل الى منهج البحث العلمي**، (القاهرة: دار المعارف، 1973).
106. محمد وليد سالم، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة؛ دراسة حالة العراق**، (عمان الأردن: الأكاديميون للنشر، ط1، 2014).

107. مركز دراسات الوحدة العربي، **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، ط 03، 2013).
108. مسعد نيفين عبد المنعم، "جدلية الاستبعاد والمشاركة"، في: **سلسلة كتب المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999).
109. مليكة الزخنيني، "أزمة الدولة الوطنية ومأزق الديمقراطية غي تجارب ما بعد الحراك: الدول المغاربية أنموذجا"، في: **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2018).
110. مهنا محمد ناصر، **الدولة والنظم السياسية المقارنة**، (مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2011).
111. مونتسكيو، **روح الشرائع**، "ترجمة: عادل زعيتر"، (مصر: دار المعارف، مج 01، 1953).
112. ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور الدولة ما بعد الاستعمار**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 01، 2014).
113. نجم إيلي، "العقل الحداثي والعقل اللاهوتي"، الحداثة وانتقاداتها: نقد الحداثة من منظور عربي–إسلامي، دفاتر فلسفية (نصوص مختارة)، (الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال، ، ط 01، 2006).
114. نوفل أحمد سعيد وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2014).
115. هابرماس يورغن، "الدولة بين التقليد والحداثة"، "تر: حميد لشهب"، في: **العقل والدين في المجتمع الحديث وما بعد الحديث**، (الرباط: ناداكوم، ط1، 2005).
116. هابرماس يورغن، و راتسنغر جوزيف (البابا بينيدكتس 16)، **جدلية العلمنة: العقل والدين**، "تر: حميد لشهب"، (بيروت: جداول للنشر والترجمة، ط 01، 2013).
117. هدسون س مايكل، "نهضة أم سقوط؟ أزمة الدولة العربية"، في: **الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ط 01، 2018).
118. هينبوش رايموند، "مقاربة في علم الاجتماع التاريخي لفهم التباين في مرحلة ما بعد الثورات بين الدول العربية"، في **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 01، 2014).
119. هيود أندرو، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، "تر: محمد صفار"، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط 01، 2012).
120. وزارة التربية والتعليم، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث**، (طرابلس: مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية، 2012).

121. وللر غراهام ئي، **مستقبل الإسلام السياسي**، "تر: محمد محمود توبة"، (بلغريف ماكميلان، من دون سنة نشر).
122. يونس انتصار حسين، **شرعية السلطة في الدولة: دراسة مقارنة في الفقه الوضعي والفكر الإسلامي المعاصر**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015).

٧. المقالات والمؤتمرات، والدراسات العلمية:

1. امنينة عبير إبراهيم ، و الفارسي أم العز علي ، "دور المرأة في العمل النقابي بليبيا"، (دراسة)، طرابلس، **مؤسسة فريديريش ايبرت– مكتب ليبيا**، 2022.
2. "الانتعاش وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع في ليبيا"، كلمة رئيس قسم الحوكمة وبناء الدولة في منظمة "إسكوا" الدكتور يونس أبو أيوب خلال الملتقى الدولي الثاني المنعقد في طرابلس – ليبيا يومي 15–16 ماي 2017.
3. "تكلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات"، **بحوث محكمة**، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية للنشر، ط 01، بنغازي، 2018.
4. بن جيلالي محمد أمين، "بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، **دراسات سياسية**، من دون ذكر العدد، 11 أكتوبر 2016.
5. بن عاشور عياض، الإسلام والقانون الدولي الإنساني، "**مقالات في القانون الدولي الإنساني والإسلام**"، (القاهرة: برانت رايت للدعاية والإعلان، من دون سنة نشر).
6. بني حمد عارف احميدي حسين، مهنا المشاقبة أمين عواد، "الدولة الفاشلة؛ سوريا نموذجا"، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 45، ع: 04، ملحق 01، الجامعة الأردنية، 2018.
7. بورجو أندري، "منطقة الساحل والمخاطر المحدقة بها"، (ترجمة: ش، ق)، الجزائر، مجلة فكر ومجتمع، ع: 20، أفريل 2014.
8. بوردو جورج، "ليس الدولة"، "تر: محمد العدلوني الإدريسي ويوسف عبد المنعم"، **مجلة مدارات فلسفية**، ع: 20، 2010.
9. الجابري محمد عابد، "دولة المخزن وإمكانية الإصلاح"، **مجلة فكر ونقد**، ع :32، أكتوبر 2000.
10. جياد خالد عليوي، "حقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة: تأصيل إسلامي لمبدأ التعايش"، **رسالة الحقوق**، السنة 04، ع: 02، العراق، 2012.

11. الجيلاني أسامة، "التطورات الاقتصادية في ليبيا 2010–2016م"، تقرير لممثل مصرف ليبيا المركزي، **تكلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني بطرابلس – ليبيا، 15–16 مايو 2017، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، سلسلة الندوات والمؤتمرات، بنغازي، 2018.

12. حسين أحمد قاسم، "الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية"، سياسات عربية، ع: 28، سبتمبر 2017.

13. حمادة أحمد سالم، "الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطات القرمانلية والمجتمع الطرابلسي في أواخر العهد القرمانلي"، **مجلة العلوم والدراسات الانسانية**، ع: 13، ماي 2016.

14. حمياز سمير، إشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة"، **الحوار الثقافي**، مج 05، ع 01، مارس 2013.

15. حواس محمد، "مكانة الدولة الوطنية العربية في الخطاب القومي العربي"، **دراسات فلسفية**، ع: 14، 2017.

16. الداود توفيق، "نظريات التحديث الأوروبية وانعكاساتها في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، (سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية)، مج 37، ع: 01، 2015.

17. الرشيد أحمد الزروق، و أدبيش عبد الكريم مسعود، "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011–2016"، **مجلة مدارات سياسية**، ع: ديسمبر 2017.

18. زارعي آرمان، "ما بعد العلمانية في فكر يورغن هابرماس"، "تر: أسعد مندي الكعبي"، **دورية استغراب**، المركز الإسلامي للدراسات الاستشرافية، صائفة 2017.

19. زايد أحمد، "الشارع لمن؟: التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية"، **السياسة الدولية**، ع: 186، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011.

20. زقاغ عادل، ومنصوري سفيان، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **سياسات عربية**، ع: 25، مارس 2017.

21. زمام فاطمة، "استراتيجية الفوضى الخلاقة ومخططات تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، مج 09، ع: 02، أكتوبر 2022.

22. سبع سداد مولود، "عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، مج 06، ع: 01، 2017.

23. ستافراكي إيمانويل، "المفهوم الإنساني في القانون الدولي الإسلامي"، **مقالات في القانون الدولي الإنساني والإسلام**، القاهرة: برانت رايت للدعاية والإعلان، من دون سنة نشر.

24. السجل القومي، كلمه قائد الثورة الليبية معمر القذافي في 16 سبتمبر 1969 بمناسبة الاحتفال بذكرى الشهيد عمر المختار، طرابلس، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المجلد السنوي الأول، 1969-1970.

25. السويح عطيه أحمد عطيه، "دور مجلس الأمن في حل الأزمة الليبية منذ عام2011م إلى عام2020م"، لبنان، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الخامس، ع 29، ديسمبر 2020.

26. شاعة محمد، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الإثنية"، حوليات الجزائر 1، ج 04، ع: 31، ديسمبر 2017.

27. شامي رالف، وآخرون، "ليبيا بعد الثورة: التحديات الفرص" (طبعة عربية)، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012.

28. صوان عبد الله، " الفشل الدولاتي في ليبيا ودوره في بروز التهديدات الأمنية الجديدة داخل منطقة المغرب العربي؛ الجزائر، وتونس أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مج 09، ع: 01، 2020.

29. طبال لطيفة، "التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع: 08، جوان 2012.

30. عارف نصر محمد، "في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها"، ، **مجلة ديوان العرب**، القاهرة: جوان 2008.

31. عاقل زيان، "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية"، مجلة السياسة الدولية، مج 46، ع 184، أفريل 2004.

32. عباس رحيم عبد الحسين، "الاحزاب السياسية العراقية بين العنف والعمل المشترك- الحزب الشيوعي وحزب البعث أنموذجا"، **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، ع: 20، جامعة بابل، أفريل 2015.

33. عبد العزيز جمال الطاهر، "فوضى ما بعد الثورات؛ تخبط في التشريع وتعدد في السلطات – مقاربة تحليلية: ليبيا دراسة حالة"، في: **كلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات، بحوث محكمة**، أعمال المؤتمر الدولي الثاني، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، ط 01، بنغازي، ليبيا، 2018.

34. عبد الفضيل محمود، " الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل"، **عالم الفكر**، ع: 04، جانفي 1988.

35. عبد الناصر محمد العباني، "المخرجات التعليمية بكليات التربية في جامعة طرابلس واحتياجات سوق العمل"، أشغال المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في طرابلس –ليبيا يومي 15-16 ماي 2017، **تكلفة الصراع في ليبيا**، المجلد 01، ط 01، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية للنشر، الزاوية الغربية، ليبيا، 2018. ص 1523-1537.

36. عتريسي طلال، "الثورات التي قد تغير وجه المنطقة"، **مجلة شؤون عربية**، ع: 145، أفريل 2011.

37. عطية أحمد عبد الحليم، "ما بعد الكولونيالية فيما بعد الحداثة"، **مجلة الإستغراب**، صيف 2018.

38. علام مصطفى شفيق، "القبَلية والثورات العربية: نموذجا اليمن وليبيا"، **مجلة البيان**، ع :09، الرياض، 2012.

39. علي خالد حنفي، "أبعاد وجهود تسوية الصّراع اللّيبي من منظور حساسية النّزاعات"، **مسارات متشابكة في إدارة الصّراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**، القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2015.

40. علي خالد حنفي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، ع: 64، سبتمبر 2014.

41. غليون برهان، "الحداثة الرثة"، **مجلة العالم العربي في البحث العلمي**، عدد خاص، (من دون سنة نشر).

42. غيليفراي مارك ماك، فيني سيمون، ودي سيلفا أشتون، السياسة الهشة: قدرة الدولة وفعالية المعونة في الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، الدوحة، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، تقرير موجز لمجموعة العمل حول الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير، 2016.

43. فائق مجيد ملاذ، وماجد حميد طيبة، "أزمة الرهن العقاري الأمريكي وانعكاساتها على العالم العربي"، **مجلة العلوم الاقتصادية الجامعة**، ع: 37، بغداد، 2013.

44. فوكة سفيان، "العولمة وإشكالية الأنموذج الثقافي المتعدد"، **مجلة فكر ومجتمع**، ع: 20، أفريل 2014.

45. فيلالي صالح، "منهجية البحث في الأيديولوجيا عند مؤسسي علم الاجتماع واليسار الجديد"، **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 08، ع: 2، يونيو 2011.

46. القطراني ناجي عيسى سالم، "تصنيف الدولة الفاشلة وأثرة على السيادة؛ ليبيا نموذج"، برلين، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع: 90، مج: 02، جوان 2018.

47. كربال إبراهيم الخليل، وخلاصي كعسيس خليدة، "علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الافريقية في بعده الداخلي والإقليمي"، **مجلة أكاديميا**، مج 06، ع: 02، جويلية 2020.

48. كريكش نزار، "الحركات الإسلامية في ليبيا بعد الثورات العربية: التحولات والمستقبل"، **مركز دراسات الجزيرة**، الدوحة،06 سبتمبر 2016.

49. كلمة سالم عبد السلام رمضان رئيس مجلس الإدارة ورئيس المؤتمر الدولي الثاني منعقد في طرابلس –ليبيا يومي 15–16 ماي 2017، تكلفة الصراع في ليبيا، المجلد 01، ط 01، مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية للنشر، الزاوية الغربية، ليبيا، 2018.

50. الكوت البشير علي، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع: 17، جانفي 2018.

51. مالكي أمحمد، "قراءة في الهندسة العامة للدستور المغربي الجديد 2011"، قطر، مجلة تبيّن للدراسات الفكرية والثقافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ع 04، ربيع 2013.
52. المحبرش محمد احمد، "المصالحة الوطنية دراسة فقهية"، في : تكلفة الصراع في ليبيا: التداعيات والتأثيرات، أعمال المؤتمر الدولي الثاني المنعقد بطرابلس–ليبيا يومي 15 –16 مايو 2017، منشورات مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية، الزاوية الغربية، ليبيا، 2018.
53. مرجين حسين سالم، "الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا بين أزمة الدولة وانشقاقات مجتمعية: دراسة تحليلية سوسيولوجية تاريخية "، **مجلة بحوث**، مج 21، ع: 35، مركز لندن للدراسات والبحوث والاستشارات، 2018.
54. مسيكة محمد الصغير، " القيمة القانونية لقرارات مجلس الأمن الدولي"، **مجلة القانون**، مج 05، ع: 02، ديسمبر 2016.
55. المصري خالد، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، مج 30، ع: 02، جامعة دمشق، 2014.
56. منصوري سفيان، وحمياز سمير، " البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط ومشاريع التفكيك وإعادة البناء: من الفوضى الخلاقة إلى الربيع العربي"، **دفاتر السياسة والقانون**، مج 13، ع: 02، ماي 2021.
57. هالدن بيتر، "بناء المنظومات قبل بناء الدول؛ الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة"، **سلسلة دراسات عالمية**، ع: 96، 2011.
58. الهور عرفات موسى، "التسوية السياسية كآلية لإدارة الصراع العربي الصهيوني"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مج 01، ع: 35، فيفري 2015.
59. يايموت خالد، "الحداثة السياسية والتحديث السياسي مقاربة نظرية ودعوة للتجاوز"، **سياسات عربية**، ع: 09، جويلية 2014.
60. يوسف محمد الصواني، "الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي"، **مجلة المستقبل العربي**، ع: 431، 2015.

VII. أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير:

1. إشتيوي مبروكة محمد جرود، التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها على أدوار المرأة: دراسة ميدانية بمدينة ترهونة، جامعة عين شمس– قسم علم الاجتماع، رسالة ماجستير في الآداب، 2016، 2017.

2. بريم أبوزيد، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.
3. بن بتقة نور الهدى، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، جامعة الجزائر 03، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ تخصص دراسات أمنية دولية، 2016، 2017.
4. بن جيلالي محمد أمين، مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة، 2013، 2014.
5. بودن زكريا، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، جامعة بسكرة، كلية الحقوق، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، 2016 .
6. حجال صادق، إشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية دراسة حالة ليبيا 1951-2017، جامعة الجزائر 03، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية، 2017، 2018.
7. رابح مرابط، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو، جامعة الحاج لخضر بباتنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009.
8. الرجيبي عبد الرزاق علي، السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954-2004م: بنية الماضي وهيكلة الحاضر وآفاق المستقبل، جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، أطروحة دكتوراه في علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2006.
9. صافو محمد، الدولة العربية وإشكالية إعادة البناء، جامعة الجزائر 03، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2011.
10. فكرون عبد الحق، أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري/ دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر ببسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2014
11. محمد نجم الدين عبد القادر، الاعتراف بالدولة في القانون الدولي، كلية القانون بجامعة الخرطوم، رسالة ماجستير في القانون، 2006.

12. مدوني علي، قصور متطلبات بناء الدولة في أفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، جامعة محمد خيضر ببسكرة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات أمنية، 2013، 2014.

VIII. مقالات صحفية:

1. حتيتة عبد الستار، "الخريطة القبلية الليبية :شبكة ولاءات تحدد مصير القذافي"، **صحيفة الشرق الأوسط**، 22 فيفري 2011.

2. علو عماد، "الأنظمة العربية والرياح الشعبية"، لندن، صحيفة الزمان الدولية، السنة الـ 13، ع: 3848، الخميس 17 مارس 2011م .

3. علو عماد، "الأنظمة العربية والرياح الشعبية"، لندن، **صحيفة الزمان الدولية**، السنة الـ 13، ع: 3848، الخميس 17 مارس 2011م .

4. فتحي الحبّوبي، "الدولة المدنيّة من منظور توماس هوبز وجون لوك"، **صحيفة المثقف**، ع: 3454، 19-02-2016.

5. ماركس كارل، وأنجلز فريديريك، **بيان الحزب الشيوعي**، "تر: عصام أمين"، **جريدة المناضلة للنشر**، المغرب، 2000.

IX. المواقع الإلكترونية باللغة العربية.

1. " العاصمة المغربية تستضيف جولة جديدة من الحوار الليبي"، قناة دويتشه فيله الألمانية، 03-06-2021، على الرابط: العاصمة المغربية تستضيف جولة جديدة من الحوار الليبي2021/6/3 – DW – وتم الاطلاع عليه في: 10-02-2023.

2. " مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب"، مجلس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا، نشر بتاريخ 21-07-2014، على الرابط: مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب - المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات(hnec.ly)

3. " مرجع ممارسات مجلس الأمن 2004-2007" على موقع منظمة الأمم المتحدة- تقارير ووثائق دورات مجلس الأمن الدولي على الرابط التالي تم تصفحه بتاريخ (10-جوان-2022) على الساعة 22:00، https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/ar/sc/r

epertoire/2004-2007/Chapter%208/Thematic/04-07_8_44_Post-conflict%20national%20reconciliation.pdf

4. " وزراء الخارجية يدعون مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا"، قناة فرانس 24 عربي، نشرت في: 2011/03/12، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20110312-arab-libya-meeting-support-no-fly-zone-kadhafi-crisis-opposition ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019-02-02.

5. "البيانات الصحفية لوزارة الخارجية الألمانية والحكومة الألمانية"، المركز الألماني للإعلام- وزارة الخارجية الألمانية، على: https://almania.diplo.de/ardz-ar/04-aktuelles/04-Aktuelles

6. "الحق في العمل: النقابات العمالية الليبية تسلط الضوء على نضال العمال وسط أزمة سياسية مستعصية"، موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 13-02-2023، على الرابط: الحق في العمل: النقابات العمالية الليبية تسلط الضوء على نضال العمال وسط أزمة سياسية مستعصية(unmissions.org) | UNSMIL وتم الاطلاع عليه في 05-06-2023.

7. "المغرب: مؤتمر أمن الحدود ينطلق الخميس"، قناة سكاي نيوز عربية، 14 نوفمبر 2013 - 00:22 بتوقيت أبو ظبي، على الرابط: المغرب: مؤتمر أمن الحدود ينطلق الخميس | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com) وتم الاطلاع عليه في: 15-10-2022.

8. "انطلاق فعاليات المنتدى الأول للأحزاب والانتخابات"، بيان صحفي حول فعاليات المنتدى الأول للأحزاب والانتخابات الذي تنظمه المفوضية بالتعاون مع جامعة ليبيا المفتوحة تحت شعار "الحزب الداعم والدافع للعملية الانتخابية"، **موقع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات – ليبيا**، نشر بـ 19-06-2023، على الرابط: انطلاق فعاليات المنتدى الأول للأحزاب والانتخابات - المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات (hnec.ly)

9. "بدء الجلسة الأولى لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف"، موقع قناة روسيا اليوم، 01 فبراير 2021، على الرابط: بدء الجلسة الأولى لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف - RT Arabic وتم الاطلاع عليه في: 13-01-2023.

10. "تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا 2022"، هيئة الأمم المتحدة، جانفي 2023، ص 05. على الرابط: 2022 libya annualresultsreports arabic v004.pdf (unmissions.org) _2022

11. "توقيع "اتفاق الصخيرات" بين الأطراف الليبية"، (مقال صحفي)، موقع قناة سكاي نيوز عربية، نشر بتاريخ 17-12-2015، على الرابط: توقيع "اتفاق الصخيرات "بين الأطراف الليبية | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com) وتم الاطلاع عليه بتاريخ 12-12-2022.

12. "ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية: سؤال وجواب"، هيومن رايتس ووتش، نشر في 14-03-2011، على الرابط ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية(hrw.org) | Human Rights Watch وتم الاطلاع عليه بتاريخ 17-06-2020.

13. "ليبيا: "مجموعة اتصال" لتسيير مرحلة ما بعد القذافي"، قناة فرانس 24 عربي، نشر بتاريخ 30 مارس 2011، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20110330-world-powers-debate-arming-libyan-rebels-western-airstrikes-libya-flee-gaddafi تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-03-2020.

14. "ماكرون يوجه رسالة للفرنسيين يدعوهم فيها إلى حوار وطني كبير لحل أزمة السترات الصفراء"، قسم التحرير بالموقع الالكتروني لقناة فرانس 24، 14-01-2019، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20190113-فرنسا-الحوار-الوطني-الكبير-احتجاجات-السترات-الصفراء-ماكرون-الجمهورية-الخامسة

15. "مجموعة الاتصال حول ليبيا تجتمع في الدوحة والمجلس الانتقالي يسعى لاعتراف دولي"، قناة فرانس 24 عربي، 13 أفريل 2011، على الرابط: https://www.france24.com/ar/20110413-libya-group-conatct-doha-sink-nato-britain-france-juppe-gaddafi تم الاطلاع عليه بتاريخ: 22-03-2020.

16. "مفوضية الانتخابات تعلن أن عدد مقاعد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وصل " 55 " مقعدا"، وكالة الانباء الليبية (وال)، 14 ماي 2014، على الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=51662 وتم الاطلاع عليه في: 15-02-2020.

17. "من انتشار السلاح وصولًا للانقسام القبلي.. ميراث ثقيل للقذافي في ليبيا"، موقع تلفزيون العربي، نشر بتاريخ 21 ديسمبر 2021، تم الاطلاع عليه يوم 30-01-2021. على الرابط: من انتشار السلاح وصولًا للانقسام القبلي.. ميراث ثقيل للقذافي في ليبيا | التلفزيون العربي(alaraby.com)

18. "نائب الرئاسي الليبي يثمن دور سويسرا في استضافة جولات ملتقى الحوار السياسي"، جريدة الأهرام المصرية، 14-09-2022 على الرابط: نائب الرئاسي الليبي يثمن دور سويسرا في استضافة جولات ملتقى الحوار السياسي - بوابة الأهرام(ahram.org.eg) وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 12-01-2023.

19. "وليامز تعلن انتهاء ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس دون تسمية حكومة انتقالية"، قناة روسيا اليوم، 16-11-2020، على الرابط: وليامز تعلن انتهاء ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس دون تسمية حكومة انتقاليةRT Arabic - وتم الاطلاع عليه في: 12-01-2023.

20. (من دون ذكر الكاتب)، "قضايا الشباب العربي على طاولة أكبر منتدى دولي معني بقضايا الشباب في العالم"، بوابة أخبار الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، نشر بتاريخ 27 أبريل 2023، تم الاطلاع عليه الساعة 20:00 بتاريخ 01 ماي 2023، على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2023/04/1119912

21. Oxford university portal; https://ora.ox.ac.uk/objects/uuid:39adcc35-64cc-4d2a-8e92-841f02d0ff5d/files/dzp38wc62h

22. إبراهيم الشمري، "نظرية بناء نظام جديد على ركام الدول عقيدة المحافظين الجدد: الفوضى الخلاقة.. تدمير المنطقة على مذبح الديمقراطية (دراسة)"، صحيفة الرياض السعودية، نشر بتاريخ الخميس 20 رجب 1442هـ 4 مارس 2021م، تم الاطلاع عليه بتاريخ 05-01-2023، على الرابط: جريدة الرياض | الفوضى الخلاقة.. تدمير المنطقة على مذبح الديمقراطية(alriyadh.com)

23. الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعرف أيضًا باسم اتفاق الصخيرات، نشر بتاريخ 17-12-2015، المجمع القانوني الليبي، على الرابط: الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعرف أيضًا باسم اتفاق الصخيرات (lawsociety.ly)

24. احميدة علي عبد اللطيف، "دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق"، الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، تقرير بالشراكة بين وكالة GIZ والإسكوا، ونُشر بدعم مالي من التعاون الإنمائي الألماني. الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org . 2020، ص 08. تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-02-2020.

25. الأسطل كمال، "الهندسة السياسية: تأصيل المفهوم ومقاربة أولية"، مقال على موقع كمال الأسطل على النت؛ http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=179

26. الإعلان الدستوري الليبي الصادر في 02 ديسمبر 1969، عن مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية الليبية سابقا، نسخة إلكترونية تم تصفحها بتاريخ 12-03-2023 على الساعة 13:00سا على رابط البوابة الالكترونية للمجمع القانوني الليبي: اعلان دستورى 1(lawsociety.ly)

27. أميني عبد الرحمان، "البعثة الأممية تتفرغ لـ«إدارة» الصراع الليبي بدلا من حله"، جريدة الوسط الليبية، نشر بتاريخ الأحد 30-07-2023، على الرابط: https://alwasat.ly/news/libya/406582 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 10-08-2023.

28. بادال رفائيل، "الصراع في جنوب السودان "، موقع شبكة الجزيرة الإعلامية، تاريخ الزيارة؛ 15:05 يوم 13-10-2019، على الرابط: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2

29. البوابة الإلكترونية للبنك الدولي على الرابط: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/1423214683389416 55/World-development-report-1997-the-state-in-a-changing-world

30. البوابة الرقمية للمجمع القانوني الليبي https://lawsociety.ly/

31. بورنان يونس، " اجتماع ثلاثي بتونس حول ليبيا.. والجزائر تدعو لتوافقات محلية "، جريدة العين الإخبارية، على الرابط: اجتماع ثلاثي بتونس حول ليبيا.. والجزائر تدعو لتوافقات محلية(al-ain.com) وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 20-04-2022.

32. التقرير التاسع عشر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1970 (2011)، مكتب المدعي العام، المحكمة الجنائية الدولية، 05 ماي 2020، ص 06-07. على الرابط: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/itemsDocuments/19th-report-icc-otp-UNSC-libya-ARA.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ: 01 فبراير 2021.

33. تقرير عن التنمية في العالم ـ الدولة في عالم متغير، البوابة الإلكترونية للبنك الدولي على الرابط: http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/1423214683389416 55/World-development-report-1997-the-state-in-a-changing-world

34. التلغ رامي، " الملف الليبي في القمة العربية... إنشائيات بلا فعالية"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 31-03-2019، على الرابط: https://www.afrigatenews.net/tag/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3/ وتم الاطلاع عليه في: 20-10-2020.

35. جريدة العين الإخبارية، " البيان الختامي لاجتماع دول الجوار الليبي: نحذر من التدخلات الخارجية"، 06 مارس 2019، على الرابط: البيان الختامي لاجتماع دول الجوار الليبي: نحذر من التدخلات الخارجية (al-ain.com) وتم الاطلاع عليه في 20-05-2022.

36. حذاقة عبد الحكيم، " عقب اجتماعها في الجزائر.. أيّ تأثير لدول الجوار في الأزمة الليبية؟"، موقع قناة الجزيرة القطرية، 25-01-2020، على الرابط: عقب اجتماعها في الجزائر.. أيّ تأثير لدول الجوار في الأزمة الليبية؟ | أخبار سياسة | الجزيرة نت(aljazeera.net) وتم الاطلاع عليه في 14-05-2022.

37. حسين أحمد قاسم، "المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة (دراسات)، 25-06-2021. ص 02. على الرابط : https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/International-Conferences-and-the-Libyan-Crisis-Contexts-and-Outcomes.aspx

38. حميدان عمر محمد، " التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير (2)"، طرابلس، مركز الجبهة الوطنية للدراسات، على الرابط: التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير (2) – مركز الجبهة الوطنية للدراسات(jabhastudies.com) وتم الاطلاع عليه في: 10-01-2023.

39. حميدي إبراهيم، "ويليامز: لابد من تنازلات تاريخية في ليبيا... وقيادة جديدة" (مقال صحفي)، لندن، صحيفة الشرق الأوسط، نشر في 17-02-2022، على الرابط: ويليامز: لا بد من تنازلات تاريخية في ليبيا... وقيادة جديدة(aawsat.com) وتم الاطلاع عليه في15-10-2022.

40. الخميسي أحمد، " 23.3 مليار دولار حجم موازنة ليبيا في 2023"، جريدة العربي الجديد، 02 فبراير 2023، على الرابط: 23.3مليار دولار حجم موازنة ليبيا في 2023(alaraby.co.uk) وتم الاطلاع عليه في: 05-07-2023.

41. ديوان مجلس النواب الليبي على الرابط: مجلس النواب الليبي – موقع مجلس النواب الرسمي (parliament.ly)

42. رحال بوبريك، الأقليات الإثنية في زمن الانتقال الديمقراطي (دراسة)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 يناير 2013، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124122841440101.html ، وتم الاطلاع عليه بتاريخ: 24-12-2020.

43. رفيدة محمود، "في ظل الانسداد السياسي والاستقطاب.. هل تحل العودةُ للدستورية الملكية الأزمةَ الليبية؟"، موقع قناة الجزيرة القطرية، 2021/12/28، تم الاطلاع عليه بتاريخ 10-05-2022، على الرابط: إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجًا | مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net)

44. الريّس شوقي، "الجريمة العابرة للحدود مزدهرة وتزعزع الاستقرار: تقرير أممي: 80% من سكان العالم يعانون منها"، جريدة الشرق الأوسط، لندن، 04 سبتمبر 2022. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-11-2023، عبر الرابط: الجريمة العابرة للحدود مزدهرة وتزعزع الاستقرار(aawsat.com)

45. الزاوي الحسين، "الحوار الليبي والاستقطاب الإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، (مقالات الرأي)، نشر بتاريخ 11 جوان 2015، على الرابط: الحوار الليبي والاستقطاب الإقليمي - مجلة السياسة الدولية (siyassa.org.eg)

46. زونمينو دافيد، " الاتحاد الأفريقي.. والصمت المطبق إزاء الأزمة الليبية – دراسة"، (تر؛ منير البغدادي) الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ومعهد الدراسات الأمنية في بريتوريا بجنوب أفريقيا، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113275568782 9.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15-03-2020.

47. السعيد أسامة، "القمم العربية... تاريخ من القرارات والتحولات: 46 لقاءً بين «عادي وطارئ» على مدى ثمانية عقود"، لندن، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، 17-05-2023، على الرابط: القمم العربية... تاريخ من القرارات والتحولات(aawsat.com)

48. شيفيس س كريستوفر، ومارتيني جيفري، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات، (تقرير)، مركز سياسات الدّفاع والأمن الدولي RAND، 2014، على الرابط : Details for: ليبيا بعد القذافي : الدروس و الاثار المستقبلية(cu.edu.eg) / › New Central Library OPAC catalog

49. ضاهر جوزيف، لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة (تقرير مشروع بحثي)، معهد الجامعة الأوروبية (European University Institute)، يناير 2022. على الرابط: لبنان، وكيف أدى الاقتصاد السياسي ما بعد الحرب إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنةو(europa.eu) - Publications Office of the EU

50. عازم ابتسام، "دوجاريك لـ «العربي الجديد": لم نتوقع اعتذار ملادينوف عن تكليفه مبعوثاً للأمم المتحدة إلى ليبيا"، لندن، صحيفة العربي الجديد، نشر بتاريخ 22 ديسمبر 2020، على الرابطّ: الأمم المتحدة لم تتوقع اعتذار ملادينوف عن تكليفه مبعوثاً إلى ليبيا(alaraby.co.uk) وتم الاطلاع عليه بتاريخ 30-04-2021.

51. العروسني لطيفة، " مؤتمر أمن الحدود في الرباط يقرر إنشاء مركز إقليمي لتدريب ضباط مختصين"، جريدة الشرق الأوسط الدولية، لندن، 14 نوفمبر 2013 م . 11 مُحرَّم 1435 هـ، على الرابط: مؤتمر أمن الحدود في الرباط يقرر إنشاء مركز إقليمي لتدريب ضباط مختصين(aawsat.com) ، اطلع عليه في: 15-10-2020.

52. عقل زياد، "تحديات الحوار السياسي الليبي"، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 14 ماي 2015. على الرابط: تحديات الحوار السياسي الليبي - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية(ahram.org.eg) وتم الاطلاع عليه في: 05-01-2023.

53. علمي حفصة، نفط وغاز ليبيا على أولويات النقاش بين طرابلس وباريس.. تهافت عالمي على "كعكة الطاقة"، موقع قناة الجزيرة القطرية، 18-07-2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/18/نفط-وغاز-ليبيا-على-أولويات-النقاش-بين

54. علمي حفصة، نفط وغاز ليبيا على أولويات النقاش بين طرابلس وباريس.. تهافت عالمي على "كعكة الطاقة"، موقع قناة الجزيرة القطرية، 18-07-2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/7/18/

55. علي خالد حنفي، "التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا"، الدوحة، مركز دراسات الجزيرة، نشر بتاريخ 03 أكتوبر 2004، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 19-02-2018 على الساعة 20:00 سا، على الرابط: التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا | الجزيرة نت(aljazeera.net)

56. عمران حسين، "البيان الشيوعي: هل عفا عليه الزمن؟"، مجلة الشرارة، الأربعاء 1998/07/01، الرابط: https://revsoc.me/-5630

57. غانمي منية، " لإنقاذ خارطة الطريق.. دول جوار ليبيا تجتمع في الجزائر"، موقع قناة العربية، 31-08-2021، على الرابط: لإنقاذ خارطة الطريق.. دول جوار ليبيا تجتمع في الجزائر(alarabiya.net) وتم الاطلاع عليه بتاريخ 15-05-2022.

58. غليون برهان، "الدولة بين حكم العشيرة وحكم القانون"، مقال في الموقع الإلكتروني لـ برهان غليون، نشر بتاريخ 08-08-2019، على الرابط: الدولة بين حكم العشيرة وحكم القانون - برهان غليون (burhanghalioun.net)

59. فريق رويترز، " تسلسل زمني للأحداث منذ بداية الثورة في ليبيا وحتى مقتل القذافي"، وكالة رويترز بالعربي، 22 أكتوبر 2011، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 10-02-2019، على الرابط:

https://www.reuters.com/article/oegtp-libya-timeline-as2-idARACAE79L0P020111022

60. قاموس أكسفورد على الأنترنت، وتم تصفحه بتاريخ الخميس 14-03-2019 على الساعة 21:10 على الرابط التالي: Oxford Languages | The Home of Language Data (oup.com)

61. قانون رقم 3 لسنة 2022 م باعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2022 م، الجريدة الرسمية لسنة 2023 م العدد 3 السنة الأولى. دولة ليبيا. يناير 2023، متوفر على رابط البوابة الالكترونية للمجمع القانوني الليبي: قانون رقم 3 لسنة 2022 م باعتماد الميزانية العامة للدولة لسنة 2022 م(lawsociety.ly)

62. قانون رقم 78 لسنة 1973 م بشأن ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها الإدارية، الجريدة الرسمية لسنة 1973، العدد 46 السنة الحادية عشر، الجمهورية العربية الليبية سابقا، متوفر على رابط البوابة الالكترونية للمجمع القانوني الليبي: قانون رقم 78 لسنة 1973 م بشأن ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها الإدارية(lawsociety.ly)

63. قناة الجزيرة القطرية، "تسلسل أحداث الثورة الليبية"، موقع قناة الجزيرة القطرية، 22-08-2011، على الرابط: تسلسل أحداث الثورة الليبية | أخبار | الجزيرة نت(aljazeera.net) تم الاطلاع عليه بتاريخ: 15-03-2020.

64. قناة سكاي نيوز عربية، "تاريخ القمم العربية.. وأسباب انعقادها"، 15 أبريل 2018، على الرابط: تاريخ القمم العربية.. وأسباب انعقادها | سكاي نيوز عربية(skynewsarabia.com) وتم الاطلاع عليه بتاريخ 20-04-2022.

65. كوش عمر، "أزمة المبعوثين الأمميين" (مقالات)، الدوحة، موقع شبكة الجزيرة القطرية، 31-05-2015، على الرابط: أزمة المبعوثين الأمميين | المعرفة | الجزيرة نت(aljazeera.net)، اطلع عليه بتاريخ 10-05-2023.

66. كيمانا زولويتا فولتشر، الدساتير المؤقتة: أدوات لحفظ السلام وبناء الديموقراطية، ورقة سياسات، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد، أكتوبر 2015. تم الاطلاع عليه بتاريخ 01 مارس 2023، على الرابط التالي: https://constitutionnet.org/sites/default/files/2021-03/interim-constitutions-peacekeeping-and-democracy-building-tools-arabic-ar.pdf

67. اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 لسنة 2014 بشأن المحاماة، الجريدة الرسمية لسنة 2014 م العدد 2 السنة الثالثة، 19-01-2014. على الرابط: اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 لسنة 2014 بشأن المحاماة (lawsociety.ly)

68. لجنة الجزاءات بشأن ليبيا، القرارات (1970)، مجلس الأمن – الأمم المتحدة، على الرابط: القرارات (1970) | الأمم المتحدة - مجلس الأمن(un.org)

69. ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية (تقرير)، مجلس حقوق الانسان، على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2011/03/14/242275 تم الاطلاع عليه بتاريخ 15-03-2020.

70. المادة 02 من القانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية، صادر بتاريخ 17 ربيع الثاني 1392 هـ الموافق لـ.30 ماي 1972 م، ونشر في الجريدة الرسمية الليبية العدد 29 السنة العاشرة، متوفر على البوابة الرقمية للمجمع القانوني الليبي على الرابط: قانون رقم 71 لسنة 1972 م بشأن تجريم الحزبية(lawsociety.ly)

71. المادة 02، الفقرة 07، ميثاق الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)، موقع منظمة الأمم المتحدة، على الرابط: ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل) | الأمم المتحدة(un.org)

72. المجلس المصري للشؤون الخارجية، ندوة حول "تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية فى ليبيا"، 18-07-2023، على الرابط: ندوة حول "تطورات الأوضاع الاقتصادية والمالية فى ليبيا-ECFA (ecfa-egypt.org) – "

73. مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب"، مجلس المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا، نشر بتاريخ 21-07-2014، على الرابط: مجلس المفوضية يعلن النتائج النهائية لانتخاب مجلس النواب - المفوضية الوطنية العليا للإنتخابات(hnec.ly)

74. مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية الليبية سابقا، "إعلان قيام الثورة البيان الأول لمجلس قيادة الثورة"، نسخة إلكترونية، تاريخ وساعة الزيارة: 12-03-2023 على الساعة 13:00سا على رابط البوابة الالكترونية للمجمع القانوني الليبي: اعلان دستورى 1(lawsociety.ly)

75. محمد عبد الله يونس، "استعادة الدولة: اتجاه استرداد السيادة في بعض البلدان العربية"، اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل، ع 01، أوت 2014. على الرابط: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/862

76. مخفي منصورية، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 07-مارس-2012: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172232858218569.html

77. مصطفى دالع، " حديد ويورانيوم وذهب.. ثروات ليبية ضائعة"، موقع وكالة الأناضول، 08 يوليو 2020. تم الاطلاع عليه بتاريخ 24 جوان 2022 على الساعة 13:00، على الرابط: حديد ويورانيوم وذهب.. ثروات ليبية ضائعة(aa.com.tr)

78. المكتبة الالكترونية لمجلس حقوق الانسان الأممي، على الرابط: file:///E:/memoire%2014-07-2022/A_HRC_12_L.26-AR.pdf

79. مهدي محمد عاشور، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، الفاهرة، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، (من دون سنة نشر)، على الرابط: http://www.sis.gov.eg/VR/34/9.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-02-2020.

80. موقع الصندوق الدولي للسلام: https://fundforpeace.org/

81. موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان": https://www.dhaman.net/ar/

82. ميثاق الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)، موقع منظمة الأمم المتحدة، على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

83. نص "وثيقة البرنامج السياسي الوطني للمرحلة التمهيدية للحل الشامل" المنبثقة عن قمة تونس مارس 2020، يرجى زيارة موقع البعثة الأممية إلى ليبيا UNSMIL على الرابط: lpdf - draft_roadmap_arabic.pdf (unmissions.org)

84. النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، وزارة العدل، الجمهورية العربية الليبية، الجريدة الرسمية 27 يونيو 1971 م، العدد 32، السنة التاسعة، متوفر على البوابة الرقمية للمجمع القانوني الليبي على الرابط التالي: الجريدة الرسمية | المجمع القانوني(lawsociety.ly)

85. هدية زايد، " بداية متعثرة للمسار الدستوري الليبي في القاهرة"، جريدة Independent عربي، 15 أبريل 2022، على الرابط: بداية متعثرة للمسار الدستوري الليبي في القاهرة | اندبندنت عربية (independentarabia.com) وتم الاطلاع عليه في: 06-01-2023.

86. وزارة العدل، الجمهورية العربية الليبية، الجريدة الرسمية 27 يونيو 1971 م، ع 32، السنة التاسعة، متوفر على البوابة الرقمية للمجمع القانوني الليبي على الرابط التالي: الجريدة الرسمية | المجمع القانوني (lawsociety.ly)

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

➢ **باللغة الفرنسية:**

I. كتب:

1. Barbier Maurice, la modernité politique, Paris : presses universitaires de France, 1er édition, 2000.
2. Brunet Pierre, **Vouloir pour la Nation ; Le concept de représentation dans la théorie de l'Etat**, Paris : Publications de l'université de Rouen, L.G.D.J, 2004.
3. Clastres Pierre, **La Société contre l'Etat**, Paris : Edition Minuit, 1974.
4. Fleury Jean, **Crise Libyenne : La nouvelle donne géopolitique,** Paris : ed Jean Picollec, 2012.
5. Jalloh Mohamed. **Effondrement et reconstruction de l'Etat : les continuités de la formation de l'Etat sierra léonais**. Bordeaux: Université Montesquieu, 2011.
6. Manent Pierre; LA RAISON DES NATIONS ; Réflexions sur la démocratie en Europe. Paris : Edition Guallimard. 2006.
7. Manent Pierre ; **LA RAISON DES NATIONS ; Réflexions sur la démocratie en Europe**. Paris : Edition Guallimard. 2006.
8. Pierre Brunet, **Vouloir pour la Nation ; Le concept de représentation dans la théorie de l'Etat**, Paris : Publications de l'université de Rouen, L.G.D.J, 2004.
9. Ricœur Paul : **Histoire et vérité**, Paris : édition Seuil, 1955.
10. Rousseau Jean-Jacques, **Du Contrat social ou pricipes du droit politique**, , Paris : édition « GF » Flamarion, Livre 1, 2001.

II. المقالات والمؤتمرات، والدراسات العلمية:

1. Béligh Nabli, “L’impact sécuritaire des groupes djihadistes en Libye et dans la région maghrébo-sahélienne”, in: **conflict in Libya: a multidimensional crisis state of play and paths towards a sustainable peace**, European Institute of the Mediterranean and the Med Think 5+5 Network, October 2017.
2. Bravin Hélène & Almarache Kamel, « Le temps des milices et des gangs », Les Cahiers de l’Orient, N° 111, Mars 2013,
3. Breton Hubert, « Le pétrole libyen au service de l'unité arabe ? », Revue française de science politique, 22e année, N° 06, 1972
4. Colei Peter, & Mangan Fiona, « Tribe, Security, Justice, and Peace in Libya today », Peace works, the United States Institute of Peace, N°118, August 2016.
5. Daguzan Jean-François & Jean-Yves Moisseron. « La Libye après Kadhafi : essai de prospective géopolitique du conflit libyen », Hérodote, Vol 142, N° 03, 2011.
6. Daniel H. Levine & Dawn Nagar, Region-Building in Africa, Political and Economic Challenges, Cape Town, Centre for Conflict Resolution (CCR), 2016.
7. Dolamari Ali, « Le tribalisme libyen : un critère géopolitique », Outre-Terre, N° 23, Mars 2009.
8. Lawrence Rosen, “Tribalism’ gets a bum rap”, The Anthropology Today, V 32, I 5, October 2016,
9. Lazib Mohamed-Essaïd, « Construction inachevée d’une monopolisation de pouvoir, l’ascension de Khalifa Haftar en Libye », Hérodote, N° 182, Mars 2021.
10. Leroy Sarah, « Glasnost et perestroïka. Les pérégrinations de deux russismes dans la presse française », Mots. Les languages du politique, N° 82, Novembre 2006.

11. Ouannès Moncef, « Composante endogène de la résurgence tribale », Outre-Terre, N° 29, Mars 2011.
12. Peillon Michel, « Badie Bertrand et Birnbaum Pierre, Sociologie de l'Etat », Revue française de sociologie, Mars 1983.
13. Salem Chaker & Masin Ferkal, « Berbères de Libye : un paramètre méconnu, une irruption politique inattendue », Politique africaine, N° 125, Janvier 2012.
14. Sondrol C Paul, "Totalitarian and Authoritarian Dictators: A Comparison of Fidel Castro and Alfredo Stroessner", Journal of Latin American Studies, N 23, 1991.
15. Wood David, « Libya Conflict Assessment: Literature Review », Civil Society Dialogue Network, 26 July 2012.

V. مواقع إلكترونية:

1. "UNITED NATIONS SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK; LIBYA 2023-2025", United Nations in LIBYA, 2023. Pp 10. On network address; https://acrobat.adobe.com/link/review?uri=urn:aaid:scds:US:4bd92805-0a4e-3c12-9a06-4c138f7f263d
2. « Libye ; Événements de 2018 », Human Rights Watch ; rapport annuel du l'année 2018, New York, janvier 2019. Sur son site web: Human Rights Watch | Defending Human Rights Worldwide (hrw.org)
3. « Libye. Dix ans après le soulèvement, des membres de milices violentes échappent toujours à la justice et sont même récompensés », communiqué de presse, Amnesty International, Février 17, 2021.sur son site web https://www.amnesty.org/fr/latest/news/2021/02/libya-ten-years-after-

uprising-abusive-militias-evade-justice-and-instead-reap-rewards-2/ vu le 01-07-2023.

4. Article 16 (Toute société dans laquelle la garantie des droits n'est pas assurée ni la séparation des pouvoirs déterminée, n'a point de Constitution), « LA DÉCLARATION DES DROITS DE L'HOMME ET DU CITOYEN », Archives nationales (France), 30 septembre 1789, Mis à jour le : 14 décembre 2022. Lu le 15-02-2023, sur ce lien électronique du portail sur le net du Présidence de la France ; https://www.elysee.fr/la-presidence/la-declaration-des-droits-de-l-homme-et-du-citoyen
5. Cyril Blanchard, Adrien Sémon, « Libye : vers une réunification bien fragile », Revue Défense Nationale, Éditions Comité d'études de Défense Nationale, 2021/HS3 (N° Hors-série). Pp 50-51. Article disponible en ligne à l'adresse ; https://www.cairn.info/revue-defense-nationale-2021-HS3-page-45.htm
6. UNITED NATIONS SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK; LIBYA 2023-2025 ", **United Nations in LIBYA**, 2023. Pp 10. On network address; https://acrobat.adobe.com/link/review?uri=urn:aaid:scds:US:4bd92805-0a4e-3c12-9a06-4c138f7f263d

➢ **باللغة الإنجليزية:**

I. كتب:

1. Beth A. Mitchneck, **STATE, SOCIETY, AND TRANSFORMATION**, Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2011.
2. DAVID E. GRAY**, Doing Research in the Real World**, London: SAGE Publications, Printed in Great Britain by TJ International, 2004.

3. Edwared Azar, « Protracted social conflicts and Second track diplomacy », in; C**oncepts and techniques for conflict transformation**, New York; rowman and little field publishers; 2003.

4. Eyadat Zaid & others, **ISLAM, STATE, AND MODERNITY; Mohammed Abed al-Jabri and the Future of the Arab World**, New York: Palgrave Macmillan, 2018.

5. Fawcett Louise, « Region-Building: Debates in a Global Context », In: **Region-Building in Africa,** New York: Palgrave Macmillan, 2016.

6. Galtung Johan Vincent, **Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking, and Peace-building**, **in Peace, War and Defense: Essays in Peace Research**, Copenhagen: Christian Ejlers, Vol II, 1976.

7. Gerring John, **Case Study Research: Principles and Practice**, Cambridge University Press, New York. 2007.

8. Gorbachev Mikhail, **On My Country & the World**, New York**;** Colombia University Press, 2000.

9. Gorbachev Mikhail, **Perestroika; New Thinking for Our Country and the World**, New York: Harper & Row Publlishers, 1987.

10. Grinin Leonid & Korotayev Andrey, « The Arab Spring: Causes, Conditions, and Driving Forces », In: **Handbook of Revolutions in the 21st Century. Societies and Political Orders in Transition**. Springer, Cham, 2022.

11. Guzansky Yoel, **The Arab Gulf States and Reform in the Middle East; Between Iran and the "Arab Spring** , London: Palgrave Macmillan, 2015.

12. Jackson Robert, **Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World**, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

13. Krieg Andreas, **Divided Gulf: The Anatomy of a Crisis**, Singapore: Contemporary Gulf Studies & Palgrave Macmillan, 2019.

14. Lederach John Paul, **In Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies**, Washington, D.C: Institute of Peace Press, 1997.

15. McLeay Elizabeth; «Building the Constitution: Debates; Assumptions; Developments 2000–2010», In; **Reconstituting the Constitution**, Berlin: Springer–Verlag Heidelberg, ,2011.

16. Metz Helen Chapin**, Libya**, New York: martin press ,2002.

17. Morris Caroline, Boston Jonathan & Butler Petra; **Reconstituting the Constitution**, Berlin: Springer–Verlag Heidelberg, 2011.

18. Neumann Iver Brynild, « A Region–Building Approach », In: **Theories of New Regionalism**, London: International Political Economy Series, Palgrave Macmillan, 2003.

19. Riekmann Sonja Puntscher, & Wessels Wolfgang, **The Making of a European Constitution; Dynamics and Limits of the Convention experience**, Wiesbaden, Netherlands: GWV Fachverlage GmbH, 2006.

20. Robert Jackson, **Quasi–States: Sovereignty, International Relations and the Third World**, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

21. Rotberg I Robert, **State Failure & State Weakness in a time of terror**, Washington: Brookings Institution Press, 2003.

22. Said Adejumobi, « Region–Building in West Africa», In: **Region–Building in Africa,** New York: Palgrave Macmillan, 2016.

23. Samuel Kwadwo Boaten Asante, « The Political Economy of Africa's Region-Building and Regional Integration », In: **Region-Building in Africa,** New York: Palgrave Macmillan, 2016.

24. Selbin Eric, « All Around the World: Revolutionary Potential in the Age of Authoritarian Revanchism », In: **Handbook of Revolutions in the 21st Century. Societies and Political Orders in Transition.** Springer, Cham, 2022.

25. Takagi Yusuke, Kanchoochat Veerayooth, &Tetsushi Sonobe: «Developmental State Building; The Politics of Emerging Economies », in; **Emerging-Economy State and International Policy Studies**, Singapore, 2019.

II. المقالات والمؤتمرات، والدراسات العلمية:

1. Fritz Verena & Menocal Alina Rocha, « Understanding State-Building from a Political Economy Perspective », **Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute**, September 2007.

2. Gause F. Gregory, « Kings for All Seasons: How the Middle East's Monarchies Survived the Arab Spring » (Analysis Paper) , BROOKINGS DOHA CENTER ANALYSIS PAPER, September- Number, 2013.

3. Gerald B. Helman & Steven R. Ratner, « saving Failure States », Foreign Policy, N 89, winter 1992-1993.

4. Jackson Robert, Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

5. Joshi Shashank, "Six Lessons from Libya", **in Conservative Middle East**, October 2011.

6. Kadri Ali, **The Unmaking of Arab Socialism**, Series: Anthem frontiers of global political economy; an imprint of Wimbledon Publishing Company, New York, 2016.

7. Mezran Karim, & Arturo Varvelli, **FOREIGN ACTORS IN LIBYA'S CRISIS**, Milano: Ledizioni LediPublishing, July 2017.

8. Sayigh Yezid, "Agencies of Coercion: Armies and Internal Security Forces" , International Journal of Middle East Studies, V 43, N 03, 2011.

9. Taraboulsi Sherine Nabil El, State Building and State-Society Relations in Libya (1911 – 1969): An Examination of Associations, Trade Unions and Religious Actors , Submitted to the Department of International Development Social Sciences Division, in **fulfilment of the requirements for Doctor of Philosophy (DPhil)**, St. Cross College, University of Oxford, UK, March 2020.

10. Verena Fritz & Alina Rocha Menocal, Understanding State-Building from a Political Economy Perspective, Report for DFID's Effective and Fragile States Teams, Overseas Development Institute, September 2007.

11. Walter S. G. Kohn; « The Sovereignty of Liechtenstein », American Journal of International Law, Volum 61, Issue 2, April 1967.

12. Watson Daniel; « Fordism: a review essay », Labor History, Volume 60- Issue 2, Nov 2019.

13. World Bank. 2017. World Development Report 2017: **Governance and the Law**. Washington, DC: World Bank. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

III. أطروحات دكتوراه:

1. Embuldeniya Don, Ethnic conflict, horizontal inequalities and development policy: The case of Sri Lanka, University of South Africa, Submitted in

accordance with the requirements for the degree of doctor of literature and philosophy- in the subject; Development Studies, November 2013.

IV. مواقع إلكترونية

1. " Q&A: Libya's General National Congress election ", BBC Network, 7 July 2012, on this link; https://web.archive.org/web/20191201022803/https://www.bbc.com/news/world-africa-18341022 seen at ; 24-02-2023
2. « Annual Report 2011/2012 ; The Sustainable Future We Want », United Nations Development Programme, on the web-site ; https://www.undp.org/indonesia/publications/undp-annual-report-2011/2012 , viewed on 05-04-2020.
3. « States of Disarray: The Social Effects of Globalization », Executive Summary of an UNRISD report for the World Summit for Social Development. The United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). 01-01 1995. Pp 09. On the site ; http://www.unrisd.org . 09-07-2019.
4. «Report Libya: Militias, Tribes and Islamists», December 19th 2014. http://www.landinfo.no/asset/3025/1/3025_1.pdf
5. Abuhadra Dia Sadek & Ajaali Tawfik Taher, "LABOUR MARKET AND EMPLOYMENT POLICY IN LIBYA", **(Repport) Prepared for the ETF ; European Training Foundation** (The EU's agency supporting countries surrounding the European Union to reform their education, training and labour market systems) , Turin, Italy, 2014. on this website; www.etf.europa.eu
6. Al-Ali Zaid, "Libya's final draft constitution: a contextual analysis ", The International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Stockholm, December 2020, published on the website of Constitution Net (supporting constitution building globally:

https://constitutionnet.org/vl/item/libyas-final-draft-constitution-contextual-analysis

7. Charter of the United Nations, Chapter I ; on: https://www.un.org/en/sections/un-charter/chapter-i/index.html
8. Communiqué du premier Congrès national amazigh libyen, tenu le 26 septembre 2011, Tripoli. Sur ce site web ; http://tamazgha.fr/Le-Congres-national-amazigh-libyen.html , vu le 25-06-2020.
9. Eaton Tim & others, "The Development of Libyan Armed Groups Since 2014 Community Dynamics and Economic Interests" (Research Paper), Middle East and North Africa Programme, The Royal Institute of International Affairs Chatham House, London, March 2020. Pp 07-08. Seen on 24-12-2021. On this website; https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/CHHJ8001-Libya-RP-WEB-200316.pdf
10. Gazzini Claudia & El Amrani Issandr, Oil Zone Fighting Threatens Libya with Economic Collapse (research paper), **The International Crisis Group,** 14 - 12- 2016, website ; https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/oil-zone-fighting-threatens-libya-economic-collapse
11. Grant George, "Libya's Transition to Democracy: An Assessment with Recommendations for British Foreign Policy" , **A Henry Jackson Society Strategic Briefing**, Project for Democratic Geopolitics. December 2011. Pp 12-13. Seen on 25-05-2020 on this website; http://www.henryjacksonsociety.org
12. Lansing Robert, «A Definition of Sovereignty », Proceedings of the American Political Science Association, Volume 10, Issue 1, December 1914. Published online by Cambridge University Press: 04 October 2013 on; https://www.jstor.org/stable/3038417
13. Sawani Youssef Mohammad, « Libya: An Assessment of Twelve Years of International Mediation », repport published by; **The International Centre for**

Dialogue Initiatives (ICDI), March 2023. https://dialogueinitiatives.org/wp-content/uploads/2023/05/ICDI_Libyan_Dialogues_Report_V2_2c.pdf

14. Special Report: Libya's Tribal Dynamics, Assessments, Stratfor, Feb. 25, 2011. https://worldview.stratfor.com/analysis/special-report-libyas-tribal-dynamics

15. Thierry Vircoulon, «La reconstruction de l'Etat après les conflits, une évidence à questionner», Blog de **l'Agence Française de Développement** ; https://ideas4development.org/la-reconstruction-de-letat-apres-les-conflits-une-evidence-a-questionner/

16. Trauthig Inga Kristina, Assessing the Islamic State in Libya; The current situation in Libya and its implications for the terrorism threat in Europe, A paper presented at the 3rd conference of the European Counter Terrorism Centre (ECTC) Advisory Network on terrorism and propaganda, 9-10 April 2019, at Europol's headquarters in The Hague. Europol Public Information. Pp 11. inga_trauthig_islamic_state_libya.pdf (europa.eu)

17. Underwood William, Bisarya Sumit & Zulueta-Fülscher Kimana, Interactions between Elections and Constitution-Building Processes in Fragile and Conflict-affected States, (Workshop Report forms part of the Political Settlement Research Programme, funded by the Department for International Development (DFID). Fourth Edinburgh Dialogue on Post-Conflict Constitution-Building, 2017- topic of this year's Edinburgh Dialogue was ; 'The Quest for Legitimate Stability: Understanding the Interactions between Elections and Constitutions in Fragile and Conflict- affected State Transitions'. Published by International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA, Strömsborg, UK. 2018. Seen on the website: https://www.idea.int/publications/catalogue/elections-constitution-building-processes-fragile-conflict-affected-states at 12:30 , 13 juin 2023.

فهرس الجداول:

جدول1 :المجالات التأسيسية لوظائف {الدولة} في بناء وإعادة بناء الدولة. 37
جدول2 : مراحل تطور شكل الدولة منذ القرن 19. 51
جدول 3: مراحل تطور المجتمع/ القضايا الأساسية في المجتمع. 52
جدول4 : تصنيف قوة الدولة من خلال مؤشر القدرة. 61
جدول5 المبادئ الثلاثة 03 لإعادة النظر في نظام الحوكمة لتحقيق التنمية. 66
-جدول 6 طرق ونماذج حالات متعددة عن إعادة بناء الدولة والمؤسسات فيها انتخابيا ودستوريا في ما بعد الصراعات. 71
جدول 7 اتجاهات النخب السياسية العربية أيديولوجيا حول مشروع بناء الدولة العربية الحديثة..... 76
- جدول 8: بناء الدولة العربية بعد موجة التحرر من الاستعمار في القرن 20 وفق مقاربة التحديث ومدخل النظام السياسي. 77
-جدول 9: أبرز القضايا التي واجهت تجارب بناء الدولة العربية..... 79
-جدول 10: نسق لقياس وتحديد أنماط النظم السياسية وفق أنماط التعبئة والمؤسسية لدى هنتنجتون.. 83
جدول 11: تحليل طبيعة الدولة ومسار بناءها من مدخل البناء المجتمعي. 84
جدول 12مقارنة بين أشكال الحراك الثلاثة؛ الثورة، الانتفاضة الشعبية والانقلاب على نظام الحكم. 89
جدول 13 اتجاهات التأثير للحراك الشعبي على الدول ذات الأنظمة الوراثية البدائية وتفسيرها.. 89
جدول 14 مقارنة بين الثورة الشعبية والثورة الايديولوجية. 90
جدول 15 نموذج لقياس تأثيرات الحراك العربي على الدولة والأنظمة السياسية حسب متغير " درجة العنف الممارس خلال فترة الحراك"، وطبيعة التوافقات المطلوبة. 92
جدول 16 : الدستورانية العربية الجديدة لما بعد الحراك الشعبي 2011.. 97
جدول 17 الطابع العسكري والحربي للقبائل الليبية ما بين 1911-1920..... 126
جدول 18: الفروقات الثنائية بين النظامين: الشمولي والسلطوي..... 142
جدول 19: مراحل تطور المجتمع/ القضايا الأساسية في المجتمع. 162
جدول 20 : مقارنة بين المجتمع الساكن والمجتمع المتغير وفق نموذج وليام أوكبورن.. 165
جدول 21 مقارنة بين أشكال التدخل العسكري الخارجي في الدول العربية التي شهدت تصعيد أمنيا للحراك الشعبي فيها. 174
جدول 22:تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على معدلات نمو الاقتصاد العالمي في الفترة (2008-2010)مقارنة بين المنطقة العربية ودول وتكتلات أخرى. 178
جدول 23 قائمة المبعوثين الاممي إلى ليبيا منذ فبراير 2011، وجوهر مقترحاتهم..... 204
جدول 24 مسار إعادة البناء الدستوري في ليبيا منذ 2011، وجهات الاصدار، وتواريخه. 216
جدول 25 أبرز المؤسسات السياسية المتصارعة على السلطة في ليبيا بعد 2011 إلى 2023..... 229
جدول 26 قياس مستوى أداء وظائف النظام السياسي في ليبيا حسب مؤشر النظام السياسي 2010-2022..... 230
جدول 27 الجماعات والميليشيات المسلحة ومناطق نشاطها في ليبيا 2011-2015. 234
جدول 28: المعطيات الاقتصادية في ليبيا في الفترة 2012-2016..... 241
جدول 29 : ترتيب ليبيا حسب التقييمات السيادية وبعض مؤشرات المخاطر لسنة 2022..... 244
جدول 30 : توزيع حجم الفساد على قطاعات مختلفة في ليبيا بالملايين استنادا على تقرير ديوان المحاسبة سنة 2015. 247
جدول 31 : تأثير الأزمة الليبية على مستويات دعم الإنفاق الحكومي في السياسات العام. 249
جدول 32 : القوى العسكرية الأجنبية المتواجدة في ليبيا. 255
جدول 33: العلاقات المدنية العسكرية في ليبيا بعد 2011 مقارنة مع الحالات العربية الاخرى..... 264

فهرس الأشكال:

1) رسم توضيحي 01: تصور عن مكانة عملية إعادة الهندسة السياسية في بناء الدولة الديموقراطية الحديثة..... ص 46
2) رسم 02: تطور المدارس النظرية المؤثرة على تصورات بناء الدولة وإعادة بناءها..... ص 48
3) رسم 03: عملية بناء الدولة وفق تطور تاريخي أفضى إلى مفهوم إعادة بناء الدولة..... ص 49
4) رسم 04: واقع تطبيق السياسات الاقتصادية الناجحة، والقدرة المؤسساتية في 94 بلد ما بين 1964– 1993م..ص 62
5) رسم 05: المواضيع الأساسية في دساتير –مؤقتة– في سياق ما بعد الصراع 2014..... ص 74
6) رسم 06: مسار تطور الممارسة الديموقراطية في بلدان مختلفة في الفترة 1960–1994 م..... ص 83
7) رسم 07: نسبة الشّباب المنتمين إلى الفئة العمرية 15 – 24 سنة غير التمدرسين وعاطلين عن العمل.....ص 102
8) رسم 08: هرمية البناء التنظيمي للمؤسسات السياسية في الجماهيرية الليبية من 1977–2011.....ص 143
9) رسم 09: نموذج باريتو لتوزيع النخب.....ص 158
10) رسم 10: منحى الإنتاج النفطي الليبي خلال الفترة ما بين 2010 – 2022.....ص 183
11) رسم 11: حجم الفساد في ليبيا حسب مؤشر مدركات الفساد.....ص 248

فهرس المحتويات:

شكر وعرفان: .....

شكر خاص: .....

إهـــــــــداء : .....

ملخص:.....

مـــقدمـــة ..... أ

تمهيد للموضوع:.....ب

أهمية الدراسة: .....ت

هدف الدراسة .....ث

شرح أسباب اختيار الموضوع: ..... ج

تحديد المشكلة البحثية:..... ج

حدود الإشكالية: ..... ح

بناء الفرضيات العلمية للدراسة:..... ح

منهج الدراسة:..... خ

أدبيات الدراسة:.....ر

صعوبات الدراسة:.....ص

تقسيم الدراسة: .....ض

الفصل الأول: الدولة بين عمليتي البناء وإعادة البناء: مقاربة نظرية 1

تمهيد :..... 2

المبحث الأول: مقاربة دلالية لمفهوم "الدولة". 3

المطلب الأول: ضبط مفهوم الدولة..... 3

المطلب الثاني: شرعية الدولة وفق المنطلقات الفكرية التقليدية والمعاصرة.....16

المبحث الثاني: مقاربة معارفية لعملية بناء الدولة وإعادة بناء الدولة. 31

المطلب الأول: فهم في عمليات بناء الدولة. 31

المطلب الثاني: فهم في عمليات إعادة بناء الدولة. 40

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة كعملية دورية ضرورية 44

المبحث الثالث: نظريات عمليات بناء وإعادة بناء الدولة..... 55

المطلب الأول: المداخل النظرية لعملية بناء الدولة. 55

المطلب الثاني: الاقترابات النظرية الجديدة لعملية بناء الدولة.....58

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة بين الإصلاح والتدخل الدولي. 60

المبحث الرابع: الدولة العربية بين الفشل وضرورات إعادة البناء في ظل التحولات النظرية والدولية 75

المطلب الأول: بناءات الدولة العربية بين هجانة النموذج المعرفي وضرورات استعادة الدولة.....75

المطلب الثاني: الدولة العربية أمام حتميات التغيير قبل سنة 2011 80

المطلب الثالث: فهم العمليات الأساسية للحراك الشعبي العربي لفهم تعقيدات إعادة بناء الدول فيها 85

المطلب الرابع: تعقيدات إعادة بناء الدولة العربية في تجارب ما بعد الحراك الشعبي 2010.....91

المطلب الخامس: مقاربة لقياس فرص نجاح إعادة بناء الدولة المنهارة ما بعد الحراك الشعبي.....98

خاتمة الفصل الأول:.....105

الفصل الثاني: المسار التاريخي لبناء الدولة الليبية من 1951 – 2011 م 106

تمهيد:.....107

المبحث الأول: ليبيا: مسار بناء الدولة في ظل خصوصيات المجتمع المحلية 110

المطلب الأول: الأهمية الجيو استراتيجية لليبيا. 110

المطلب الثاني: المسار التاريخي لتأسيس الدولة الليبية إلى غاية 1969: 113

المطلب الثالث: متلازمة الثورة الشعبية في تاريخ الدولة الليبية الحديثة: 116

المبحث الثاني: الدولة في المجتمع بين الخصوصية والتعقيد في ليبيا.....120

المطلب الأول: الظاهرة القبلية في مسار بناء الدولة الليبية الحديثة 120
المطلب الثاني: الأسس الجديدة للدولة الليبية بعد التحول إلى النظام الجمهوري (1969 -1976) 128
المبحث الثالث: تعقيدات استكمال بناء الدولة الليبية من 1977 إلى 2011 137
المطلب الأول: الأسس الفكرية للدولة الليبية 1977-2011 وإشكالية النموذج المعرفي 137
المطلب الثاني: طبيعة البناء التنظيمي لدولة الجماهيرية الليبية (1977-2011)..... 142
المطلب الثالث: تعقيدات التدخلات المتعددة بين الهياكل التقليدية والتنظيم الرسمي للجماهيرية..... 147
المبحث الرابع: تأثير التحولات الدولية على مسار بناء الدولة الليبية 1951-2011.....152
المطلب الأول: القبول الإقليمي وتأثيره على طبيعة مسار بناء الدولة الليبية منذ 1951 153
المطلب الثاني: تطور تأثيرات التحولات العالمية على البنى الاجتماعية الليبية:..... 163
المبحث الخامس: سقوط النظام السياسي الليبي 2011 وبداية المرحلة الانتقالية.....171
المطلب الأول: عوامل سقوط النظام السياسي الليبي في 2011 171
المطلب الثاني: أزمة الفراغ المؤسساتي وتعقيدات التسوية السياسية للأزمة 176
المطلب الثالث: تأثير التدخل العسكري الخارجي على بداية المرحلة الانتقالية في ليبيا 182
خاتمة الفصل الثاني: 190
الفصل الثالث: إعادة بناء الدولة في ليبيا وتناقض المتغيرات الداخلية والخارجية.....191
تمهيد :.....195
المبحث الأول: إعادة بناء الدولة الليبية في مشاريع التسوية الدولية: قياس المتغير المستقل 196
المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة الليبية بعد 2011 196
المطلب الثاني: الأزمة الليبية في مشاريع التسوية الإقليمية والدولية : 205
المبحث الثاني: الإشكالية الدستورية والقانونية في مشاريع التسوية السياسية.....215
المطلب الأول: مسار عملية إعادة البناء الدستوري في ليبيا منذ 2011:..... 215
المطلب الثاني: إشكالية قانون الانتخابات وتأثيرها على مسار التسوية السياسية بعد 2014: 219

المطلب الثالث: تفاعل الأطراف المتنافسة على السلطة منذ 2012: قياس المتغير التابع..... 224

المبحث الثالث: الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية؛ قياس المتغيرات التابعة. 239

المبحث الرابع: إعادة بناء الدولة الليبية بين الرهانات والتحديات الراهنة. 258

المطلب الأول: ضرورات تهيئة البيئة الاقليمية المساعدة على إعادة بناء الدولة:..... 258

المطلب الثاني: ضرورات إعادة بناء المؤسسة الأمنية الليبية وإدماج المسلحين: 261

المطلب الثالث: تحدي إعادة بناء الأمة الليبية بقيم المواطنة من الأسفل إلى الأعلى. 267

المبحث الخامس: مستقبل الأزمة الليبية بين سيناريوهات التسوية والفوضى: 271

المطلب الأول: تقسيم ليبيا وانتشار فوضى أمنية بالمنطقة: سيناريو اتجاهي. 271

المطلب الثاني: تفعيل المسار الانتخابي وإعادة بناء مؤسسات دستورية جديدة: سيناريو إصلاحي: ... 274

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة وفق نموذج فيدرالي لما بعد الاستقلال: سيناريو مختلط..... 277

خاتمة الفصل الثالث: 281

الـخـاتـمـة.....283

قائـمة المـراجـع 291

فهرس الجداول:.....329

فهرس الأشكال : 330

فهرس المحتويات: 331